ثبت الإمام

شيخ الإسلام ابن حجر

الهيتمي المكي الشافعي

(٩٠٩ - ٩٧٤هـ)

من تصنيفه

حققه وعلق عليه

الدكتور أمجد رشيد

رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والقانون
بجامعة الأحقاف باليمن (سابقًا)

والمحاضر بكلية الشريعة والقانون
بجامعة العلوم الإسلامية بالأردن



ثبت الإمام

شيخ الإسلام ابن حجر

الهيتمي المكي الشافعي

(٩٠٩ - ٩٧٤هـ)

من تصنيفه

حققه وعلق عليه

الدكتور أمجد رشيد

رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والقانون
بجامعة الأحقاف باليمن (سابقًا)

والمحاضر بكلية الشريعة والقانون
بجامعة العلوم الإسلامية بالأردن



دار الفتح
للدراسات والنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

ثبت الإمام شيخ الإسلام ابن حجر
الهيتمي المكي الشافعي
حققه وعلق عليه : الدكتور أمجد رشيد
الطبعة الأولى : 1435هـ - 2014م

قياس القطع : 17 × 24
الرقم المعياري الدولي : ISBN : 978-9957-566-13-5
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2013/1/79)

دار الفتح للدراسات والنشر
هاتف : 4646199 6 (00962)
فاكس : 4646188 6 (00962)
جوال : 799038058 (00962)
ص.ب : 183479 عمان 11118 الأردن
البريد الإلكتروني: info@daralfath.com
الموقع على الشبكة الإلكترونية: www.daralfath.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بين يدَي الكتاب

الحمدُ لله واسع العَطاء، جَزيل الإسداء، المتفرِّدِ بالإنعام، المانِّ بمواهِبه الجِسام، جلَّ رَبّـاً قيّوماً، وإلٰهاً عظيماً، وأصلّي وأسلِّمُ علىٰ سيِّد الثقلَين، وإمامِ الدّارَين، محمَّدٍ المبعوثِ للخلق رحمة، وآلِه وصحبِه الكرام ساداتِ الأُمة.

أما بعدُ،

فهذا ثبَتُ أسانيدِ الإمام شيخ الإسلام الفقيهِ المحدِّثِ المفنِّنِ شهابِ الدِّين أبي العباس أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ حَجَرٍ الهيتَميِّ المصريِّ ثمّ المكِّيِّ الشافعيّ (٩٠٩-٩٧٤هـ) رحمه الله تعالىٰ، كتبَه إجازةً لأحدِ أعيانِ مكةَ وقُضاتِها، وضمَّنه ذِكرَ طائفةٍ من شيوخِه وبعضِ أخبارِهم وطَرَفٍ من مَرْوياتِه عنهم، مُعرِّجاً في ذلك علىٰ فوائدَ ولطائفَ ونِكاتٍ علميةٍ وتاريخية، وأخرىٰ مَنْهجيةٍ تخصُّ التأليف، يتعلَّقُ بعضُها بالمؤلف نفسِه، مما يجعلُ من هذا الثبَت مصدراً رئيساً من مصادر ترجمته.

وقد شرعتُ منذُ سَنواتٍ بحولِ الله وقوَّتِه بتحقيقِ هذا الثبَت؛ لينتظمَ في سِلْكِ ما أكرَمَني الله به منَ الاشتغال بآثارِ هذا الإمام، والنَّهَلِ من علومِه، باذلاً في تحريرِ نصِّه والتعليقِ عليه جُهداً باهِظاً ـ علىٰ ما سَيَراه القارئُ الكريم ـ فكم عاوَدتُ النظرَ فيه المرةَ تِلْوَ المرّة، تاركاً الاستعجالَ في إخراجِه؛ بُغيةَ استقامةِ نصِّه علىٰ أحسنِ وجهٍ إن شاء الله؛

لما وقعَ في أصولِه الخطيةِ منَ السَّقْطِ والتَّحْريفِ والتَّصْحيفِ والاختلافِ، بحيثُ أَوجبَ التأمّلَ والتّثَبُّتَ الشّديدَين قبلَ الجزمِ بشيء.

واللهَ تعالىٰ أسألُ أن يتقبَّلَ عملي هذا وينفعَ به، إنه وليُّ ذلك، والحمدُ لله الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحات.

عَمّان الأردن حرسَها الله
في ٢٢ محرَّم الحرام ١٤٣٥هـ
الموافق ٢٦/١٢/٢٠١٣م

وكتبَه العبدُ الفقيرُ
أمجدُ بنُ رشيد

ترجمةٌ وَجيزةٌ للمؤلِّف[1]

هوَ الإمامُ الكبيرُ فقيهُ عصرِه ومفتي زمانِه العلّامةُ المتفنِّنُ شهابُ الدِّين أبو العبّاس أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ محمّدِ بنِ عليّ، المعروفُ بابنِ حَجَـر[2]، السَّلْمُـنْتيُّ[3] الـهَيْتَميُّ[4] السَّعْديُّ[5] الأنصاريُّ[6] المصريُّ ثمّ المكِّيُّ الشّافعيّ.

---

(١) انظر ترجمته في: مقدّمة «الفتاوىٰ الكبرىٰ الفقهيّة» (١: ٣-٥) وهيَ من إملاءِ الإمامِ ابنِ حَجَر نفسِهِ علىٰ تلميذِه عبدِ الرَّؤوف الواعِظ ليَجعَلَها مقدمةً لـ«فتاويه». و«الطبقات الصُّغرىٰ» للشَّعْراني (١٢٥-١٢٦)، و«النور السافر» لعبد القادر العَيْدَرُوس (ص٢٨٧-٢٩٢)، و«الكواكب السّائرة» لنجم الدين الغَزِّيّ (٣: ١١١-١١٣)، و«ريحانة الألبّاء» للخَفَاجيّ (١: ٤٣٥-٤٣٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨: ٣٧٠-٣٧٢)، و«السّنا الباهر» للشِّلي (ص٥٠٣)، و«ديوان الإسلام» لشمس الدين ابن الغَزِّي (٢: ٢٠٠-٢٠٢)، و«البدر الطالع» للشَّوْكانيّ (١: ١٠٩)، و«مختصر نَشْر النَّوْر والزَّهْر» للشيخ عبد الله مِيرْدَاد (١٢٢-١٢٤)، و«فهرس الفهارس» للسيد عبد الحيّ الكتاني (١: ٣٣٧-٣٤٠)، و«الأعلام» للزِّرِكْلي (١: ٢٣٤)، و«الإمام ابن حَجَر الهَيْتَميّ وجُهوده في الكتابة التاريخية» للدكتورة لمياء الشافعيّ. وقد توسَّعتُ في ترجمته في كتابي «الإمامُ ابن حَجَر الهيتميّ وأثرُه في الفقه الشافعيّ»، وحقَّقتُ ترجمتَيه المفردتَين لتلميذَيه الشيخ العلّامة عبد القادر الفاكهي والفقيه الشيخ أبو بكر باعَمرو السَّيْفيّ.

(٢) عُرِفَ بذلك نِسْبةً إلى أقرب أجداده، لُقِّب بـ(حَجَر)؛ لملازمته الصَّمْتَ فلا يتكلَّمُ إلّا لضرورة.

(٣) نسبةً إلى أصْل وطنه (سَلْمُنت) موضعٍ قريب من عين شمس بمصر.

(٤) نسبةً إلى محلِّ ولادته، وهو مَـحَلّةُ أبي الـهَيْتَم ـ بالتاء المثناة الفوقيّة ـ، قال النَّجمُ الغَزِّيّ كما في هامش «الكواكب السائرة» (٣: ١١٣) نقلاً عن نسخة منها: «وأما ما يقعُ لبَعْض المتشدِّقين من قراءتِه بالمثلثة فلمْ أقفْ عليه في كلام أئمة المنقول».

(٥) نسبةً إلىٰ بني سَعْد بإقليم الشرقية من مصر.

(٦) نسبةً إلىٰ الأنصار، باعتبار المشهور في بني سَعْد أنهم أنصاريّون.

وُلدَ سنةَ **٩٠٩هـ** في بيتِ دِيانة، وماتَ أبوه وهو صغير، فكَفِلَه جدُّه،ثمّ شيخَا أبيهِ الإمامانِ الشمسُ ابنُ أبي الحمائل وتلميذُه الشمسُ الشِّنّاويُّ فبَالَغا في رعايـتِه.

قرأَ بالجامع الأحمديِّ بطَنْطا مبادئَ العلوم، وحفظَ القرآنَ العظيمَ، واستظهرَ «منهاجَ الطالبين» للإمام النوويّ، ثمّ طلبَ العلمَ بالجامع الأزهر، وأخذَ عن أعيان الأئمـة في عصـره كشيخِ الإسلامِ القاضي زكريا الأنصـاريّ، وزين الدِّين عبد الحقّ السُّنْباطيّ، وناصِرِ الدِّين الطَّبْلاويّ، وشهابِ الدِّين أحمدَ الرّمليّ، وتاجِ العارفين أبي الحسَنِ البَكْريّ، وناصر الدِّين اللَّقانيّ، وغيرهم. وأجازَه جماعةٌ من شيوخِه في أواخِرِ سنةِ **٩٢٩هـ** بالإفتاء والتدريس، وعمرُه دونَ العشرين.

رحلَ إلى مكةَ عدةَ مراتٍ إلىٰ أن أقام بها سنةَ **٩٤٠هـ**، فدرَّس وأفتىٰ وألَّفَ التصانيفَ الكثيرةَ النافعة المحقّقة، في الفقه والحديث والأصلَين والسِّيرة وغيرها، من أشهرِها: «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» و«الإيعاب شرح العُباب» وشرحان على «الإرشاد» للإمام ابن المقْري؛ كبير سمّاه «الإمداد» وصغير سمّاه «فتح الجواد» و«حاشية الإيضاح في المناسك» و«الزواجر عن اقتراف الكبائر» و«الإعلام بقواطع الإسلام» و«المنح المكية في شرح الهمزية» وغيرها من نفائس التصانيف التي نيَّفت علىٰ المئة[1].

وأخذَ عنه الجمُّ الغَفيرُ من الناس، من شتىٰ الأقطار، ومن أعيانِهم: الإمامُ الجهبِذُ ابنُ قاسم العَبّاديّ الشافعيّ، والإمامُ نورُ الدِّين عليٌّ الزِّياديّ الشافعيّ، والعلّامةُ السَّيِّدُ عمرُ البَصْريّ الشافعيّ، والعلّامةُ عبدُ الرَّؤوف الواعِظ الشافعيّ، والعلّامةُ عبدُ القادر الفاكهيّ الشافعيّ، والإمامُ عليٌّ القاري الحنفيّ، ومحدِّثُ الـهِنْدِ محمد طاهر الفَتَّنيّ،

---

(١) قد وسَّعتُ في كتابي «الإمام ابن حَجَر الهيتميّ وأثره في الفقه الشافعيّ» الكلامَ على مصنفات هذا الإمام، كما بيَّنتُ في تحقيقي على «نفائس الدُّرر» للسَّيفيِّ ما طبعَ وما لم يطبع بعدُ من مصنفاته، وتكلمتُ على بعضها.

والعلّامةُ أحمد بن أحمد بن عمر التُّنْبَـكْتيّ المالكيّ، والعلّامةُ أبو السّعادات محمدٌ الفاكهيّ الحنبليّ، وغيرُهم من رجال ذلك العَصْر.

يقول فيه صاحبُه وعَصْرِيُّه الإمامُ عبدُ الوهّاب الشَّعْرانيّ: «الشيخُ الإمامُ العالِـمُ العلّامةُ المحقِّقُ الصالِحُ الناسِك...، صحبتُه رضيَ الله عنه نحوَ أربعينَ سنةً فما رأيتُه قد أعرضَ عنِ الاشتغال بالعلم والعَمَل، صنَّف رضي الله عنه عدةَ كتبٍ نافعةٍ محرَّرةٍ في الفقه والأصول والمعقولات...، وهو مفتي الحجاز الآن يقفون كلُّهم عندَ قوله، وله أعمالٌ عظيمةٌ لا يُطْلِع عليها إلّا مَن كان خَلِيّاً منَ الحسد، ومن صِغَره إلىٰ الآن لم يزاحِمْ علىٰ شيءٍ من أمور الدنيا، ولا تردَّد إلىٰ أحدٍ منَ الولاة إلّا لضرورة شرعية»[١].

ويقول تلميذُه الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ عليٌّ القاري الحَنَفيّ: «شيخُنا العالِـمُ العلّامة، والبَحْرُ الفَهّامة، شيخُ الإسلام، ومفتي الآنام، صاحبُ التصانيفِ الكثيرة، والتآليفِ الشَّهيرة، مولانا وسيّدُنا وسَنَدُنا الشيخُ شهابُ الدِّين ابنُ حَجَرَ المكِّيّ»[٢].

وقال العلّامةُ عبدُ القادر العَيْدَروس: «الشيخُ الإمامُ شيخُ الإسلام، خاتمةُ أهل الفُتْيا والتدريس، وناشرُ علوم الإمام محمّدِ بنِ إدريس، الحافظُ...»[٣].

وقال القاضي الشَّوكانيّ: «بَـرَعَ في جميع العلوم، خصوصاً فقهَ الشّافعيّ، وصنّفَ التصانيفَ الحَسَنة...، وكان زاهداً متقلِّلاً علىٰ طريقة السَّلَف، آمراً بالمعروف، ناهياً عنِ المنكر، واستمرَّ علىٰ ذلك حتىٰ مات»[٤].

---

(١) «الطبقات الصغرىٰ» (ص١٢٥-١٢٦).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (١: ٢٩).

(٣) «النور السافر» (ص٢٥٨).

(٤) «البدر الطالع» (١: ١٠٩).

وفي ضَحْوةِ الإثنَين، الثالثِ والعشرين من رَجَب عامَ ٩٧٤هـ أدركته المنيةُ بعد تمرُّضه أياماً، فصلِّيَ عليه عند الكَعبةِ المشرّفةِ ودُفن بالمعلَاة، وحزنَ عليه الناس، وكثُر التأسّفُ عليه، رحمه الله وأعلىٰ مقامَه في المرضِيِّين، وحشرنا وإياه تحت لواءِ سيِّدِ المرسَلين ﷺ.

* * *

التعريفُ بالكتاب

توثيقُ نِسبة الكتاب:

هذا الكتابُ ثابتُ النِّسبةِ للإمام ابن حَجَر؛ فقد نَسَبَه إليه تلميذاه الفاكهيُّ والسَّيفيُّ في ترجمتِها له، قال الفاكهي: «هذا ولما أتمَمْتُ هذا العُنوانَ ـ عنوانَ ترجمته ـ بل أتمَمْتُ الجزءَ كلَّه، وَقَفْتُ على مُعْجَم مشايخِه المرقومِ بخَطِّه الكريم، فرأيتُهُ رحمه الله تَرْجَمَ نفسَه فيه بنوعِ ترجمةٍ اقتضاها المقام، واقتدىٰ فيها بأئمةٍ أعلامٍ ترجموا أنفسَهم، كشيوخِ الإسلام الثلاثة؛ الحافظِ الشهابِ بنِ حَجَر والحافظِ السُّيوطيِّ والحافظِ السَّخاويّ، وناهيكَ بهذه الأئمة الثلاثة في الائتمام»[١]. وذكرَ أنه كتبَه إجازةً لقاضي مكّة فقال: «أجاز شيخُنا أعلاماً من قضاة الأروام كقاضي مكة الأفندي فضل الجمالي والأفندي قاضي مكّة أحمد ابن محمد الحنفي أيضاً، وبالغ شيخنا في الثناء عليه وعلى أبيه في «معجمه» كما شاهدته بخطه»، ووصفه بأنه «واسع الجمع، عظيم النفع»[٢]، ونقلَ منه مواضعَ كثيرةً، كلُّها موجودةٌ في كتابنا هذا.

وقالَ عبدُ القادر العَيْدَرُوس: «وأما إجازاتُ المشايخ له فكثيرةٌ جداً، وقد استوعبَها رحمه الله في مُعْجَم مشايخه»[٣]. ثمّ نقلَ منه نصّاً طويلاً فيه ذكرُ فضلِ الله تعالىٰ عليه بطَلَبِ العلم وبراعتِه فيه، وإجازةِ شيوخِه له، والحثِّ علىٰ طَلَب العِلْم والرِّحْلةِ فيه. كما

(١) «ترجمة ابن حَجَر الهيتَميّ» للفاكهيّ (٣/ أ) و«نفائس الدُّرر» للسَّيفيّ.

(٢) «ترجمة ابن حَجَر الهيتَميّ» للفاكهيّ (٣٠/ أ) و (٢١ / ب).

(٣) «النور السافر» (ص٢٦٠).

نقلَ عنه أيضاً في ترجمة شيخ الإسلام زكريا، فنقلَ ثناءَ ابن حجر عليه هناك[١]، ونقلَ عنه كذلك في ترجمةِ عبدِ الله بن شَيْخ العَيْدَرُوس حولَ لُبْسه الخِرْقة[٢]. وكلُّ تلك النقولِ في كتابِنا هذا. ونقل منه أيضاً العلّامة الفقيه الكبير محمدُ بن سليمان الكردي (ت **١١٩٤هـ**) في كتابه «الفوائد المدنية»[٣].

كما نقلَتْ بعضُ الأثباتِ والمعاجِم المتأخِّرةِ عن هذا الثبَت؛ فقد نقلَ العلّامةُ مسنِدُ حَضْرَمَوت عَيْدَرُوس بن عمرَ الحَبْشيّ (ت **١٣١٤هـ**) في كتابه «عِقْد اليواقيت الجوهرية» كلاماً للشيخِ ابنِ حَجَر في المَسَلْسَلِ بالآخريةِ والمشابَكة وأخذِ السُّبْحة موجوداً في كتابنا هذا، لكنْ من غير أن يُصرِّحَ الحَبْشي بالنقل منه[٤].

وكذلك نقلَ منه العلّامةُ عبدُ الله بن محمد غازي الهنديُّ المكِّيُّ (ت **١٣٦٥هـ**) في كتابه «فتح القوي»[٥]، والمحدِّثُ أحمدُ الغُماريّ (ت **١٣٨٠هـ**) في «البُرْهان الجلي» في عدّةِ مواضع[٦]، كلُّها موجودٌ في كتابنا هذا.

كما نسبَه إليه أيضاً مُسندُ عَصْرِهِ السَّيِّدُ عبدُ الحيِّ الكتّانيّ (ت **١٣٨٢هـ**) فقال: «له مُعْجَمٌ في مجلَّد وَسَط، ذكرَ فيه إجازاتِ مشايخِه والكُتُبَ التي أجازوه بها»[٧]. ونقلَ منه شيئاً يتعلَّقُ بالرِّواية عنِ الجنِّ والمعمَّرين، وثناءَه علىٰ شيخِه شيخِ الإسلام زكريا[٨].

---

(١) «النور السافر» (ص١١٥).

(٢) المصدر السابق (ص١٩٠).

(٣) «الفوائد المدنية فيمن يُفتىٰ بقوله من أئمة الشافعية» (ص٣٢-٣٦، ٤٩).

(٤) انظر (١: ٥٩٦-٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٩).

(٥) «فتح القوي» (ص٢٣٩).

(٦) «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصّوفية إلىٰ عَليّ» (ص١٣، ١٦، ٢٥، ١٥١).

(٧) «فهرس الفهارس» (١: ٣٣٨).

(٨) المصدر السابق (١: ٤٥٨).

وهما في كتابِنا هذا. وقال السَّيِّد الكتانيّ: «وله أيضاً فهرسة صُغرىٰ، رأيتُ النقلَ منها ولم أَرَها»(١).

هذا وقد جاء اسم الكتاب علىٰ طُرّة المخطوط التي ذكر المفهرسون أنها بخط المؤلف: «كتاب الإجازة في علم الحديث»، غيرَ أنني لم أُثبت ذلك عنواناً للكتاب، لسببَين؛ أولهما: عدمُ قطعي بكون المكتوب بخطّ الإمام؛ إذْ لم أقفْ علىٰ نمـاذج أخرىٰ لخطه لأعارضَه بها، وثانيهما: أنّ الكتابَ ليس إجازةً في علم الحديث فحَسْب، بل هو ثبَتٌ لأسانيده إلىٰ تصانيف الأئمة في شتىٰ العلوم الشرعية وغيرها، وأسانيده في خرقة التصوّف، فليس مقتصراً علىٰ علم الحديث.

تنبيهٌ:

للعلّامةِ مُسْنِدِ عَصْرِه محمّد ياسِين الفَادانيِّ (ت ١٤١٠هـ) رحمه الله تعالىٰ كتابُ «أسانيد الفقيه ابن حَجَر الهيتميّ»، وليسَ هو اختصاراً للثبَت الذي بين أيدينا، وإنما هو تصنيفٌ مبتدأٌ كتبَه الشيخُ إجازةً للعلّامة الفقيه الفَلَكيّ الشيخ فَضْل بن محمّد بافَضْل التَّرِيميّ الحضْرَميّ، اعتنىٰ فيه بتخريجِ ما يذكرُه من طريق الإمام ابن حَجَر الهيتَميّ، وروىٰ فيه كُتُباً ليستْ في ثبَتنا هذا، كما خَلَا عن كُتُبٍ أخرىٰ موجودةٍ فيه. ولم يخْلُ الكتابُ منَ السَّقْطِ والتصحيف والتحريف، كما أنّ فيه انقطاعاتٍ في الأسانيد المرفوعةِ إلىٰ ابن حَجَر لا تخفىٰ علىٰ مَن له أُنسٌ بهذه الصِّناعة.

سببُ تأليفِ الكتاب:

ألّفَ الإمامُ ابنُ حَجَر هذا الثبَت بالتماسٍ من قاضي مكةَ الحنفيِّ الإمام أحمدَ بنِ محمّد، وأحسَبُ أنه المشتَهِرُ بـ(نَشانْجِي زادَه) (٩٣٤-٩٨٦هـ) علىٰ ما يُستظهَر من كُتُب

---

(١) «فهرس الفهارس» (١: ٣٣٩).

التراجم[١]. قال الشيخُ ابنُ حَجَر: «فطَلَبَ مني قراءةَ «صحيح البخاري» وأُجِيزه به وبغيره، فأحبَبْتُ له أعلىٰ طرقِ التحمُّل، وهو قراءةُ الشيخ كما هو الأشهرُ عند الأئمة، فقرأتُ الآيةَ والصحيحَ المبدوءَ بهما «الصحيح»، وهو يَسْمَعُ تجاهَ الكعبة المعظَّمة. ثمّ الْتَمَسَ منِّي أن أكتبَ له بعضَ مَسانيدي في الكُتُب السِّتة والمسانيد والمجامع المشهورة وغيرها من الفوائد المدثورة، فأَجَبْتُهُ إلىٰ ذلك المقصد الأسنىٰ، والمطْلَب الأَسْمَىٰ؛ لتكونَ عنده تلك الأسانيدُ عُدَّةً كاملةً في نَشْر علوم السُّنة في الأقاليم المشهورة، الغاصَّة بالعلماء ذوي العلوم الباطنة والظاهرة، وأولي الرِّياسة والزعامة، والإمامة والفَخامة»[٢].

المحاوِرُ التي دارَ عليها الكتاب:

أدارَ الإمام ابن حجَر كتابه هذا علىٰ محاور عدّة يمكن إجمالها في الآتية:

الأول: مقدّمةٌ مُسْهِبةٌ جدّاً في ذِكر فضلِ علم الحديث والإسناد وأهلِهما، والثناءِ المسهِبِ أيضاً علىٰ المُجازِ له ووالدِهِ والسُّلطانِ سُلَيمان القانوني، ثمّ ذكرَ المصنِّفُ ما منَّ الله به عليه من طلب العِلْم وتلقِّيه عن أئمةٍ عارفين، إلىٰ أن بلغَ فيه ما أهَّلَه لإجازتِهم له وهو دونَ العشرين، ولهذا الذي ذكرَه عن نفسه قال الفاكهي كما نقلتُه آنفاً: «تَـرْجَمَ نفسَه فيه بنوعِ ترجمة».

الثاني: ذكرُ أسانيدِهِ إلىٰ بعض المسَلْسَلات؛ كالمسَلْسَل بالرّحمةِ والمصافحة.

الثالث: ذكرُ أسانيده إلىٰ خرقة التّصوّف بإسهاب، مع جَمعِ فوائدَ وبحثِ مسائلَ حولَ الخِرْقة.

---

(١) انظر ترجمتَه في: «الشقائق النعمانية» (١: ٤٩١) و«شذرات الذهب» (٨: ٤٠٩) و«طبقات المفسِّرين» للأدنه وي (١: ٤٠٠) و«هدية العارفين» (١: ٧٩).

(٢) انظر (ص٨٣) من هذا «الثبت».

الرابع: ذكرُ سِلْسِلة الفقه وأصوله.

الخامس: ذكرُ أسانيدِهِ إلىٰ دواوين السُّنّة.

السادس: ذكرُ أسانيدِهِ إلىٰ جماعةٍ من الأئمةِ بمصنّفاتهم، ومن الشُّعَراءِ بدواوينِهم.

وقد تخلَّـلَ تلك المروياتِ ترجماتٌ لكثيرين من أصحابِ الكتبِ التي يرويها، ثمّ ختمَ كتابَه بنصِّ الإجازة للمستجيز ومَن أدركَ حياتَه من أهل عَصْره.

طريقةُ المؤلّف في هذا الكتاب:

سلك الإمام في عرض مادة كتابه هذا طريقةً تتلخّص معالمها في الآتي:

أولاً: ذِكرُ شيوخِه الذين يروي عنهم في هذا الثبَت

ذكرَ المصنِّفُ في كتابه هذا عشرةً من شيوخه:

أوّلُهم ـ بحَسَبِ ترتيبِه ـ: شيخُ الإسلام القاضي زَكريا بنُ محمّدٍ الأنصاريُّ الشّافعيُّ (٨٢٣-٩٢٦هـ).

ثانيهم: الإمامُ الحافظُ الفقيهُ زينُ الدِّين عبدُ الحقِّ بنُ محمّد السُّنْباطيُّ الشّافعيُّ (٨٤٢-٩٣١هـ).

ثالثُهم: الإمامُ الحافظُ الـمفنِّنُ جلالُ الدِّين عبدُ الرّحمٰن بنُ أبي بكر السُّيوطيُّ الشّافعيُّ (٨٤٩-٩١١هـ).

رابعهم: الإمامُ الصوفيُّ العارفُ شمسُ الدين محمَّدُ بنُ أبي الحمائل (ت٩٣٢هـ).

خامسهم: الإمامُ شمسُ الدِّين السَّمَنُّوديّ، ولم يتعيَّن لي هذا الشيخ[1].

سادسهم: الإمامُ بَدْرُ الدِّين محمد بن أبي بكر المَشْهَديُّ الشافعيُّ (٨٦٢-٩٣٢هـ).

---

(١) انظر ما علّقتُه علىٰ ترجمته في هامش «الثّبَت» (ص١٦٧).

سابعهم: الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ المقرئُ أمينُ الدِّين الغَمْريُّ (ت٩٢٩هـ).

ثامنهم: الإمامُ الصالحُ محمّدُ بنُ عبد الرّحمٰن الحَطّابُ الرُّعَيْنيُّ المالكيُّ (٨٦١-٩٤٥هـ).

تاسعهم: الإمامُ الفقيـه الأصوليُّ علّامـةُ المعقولات ناصرُ الدِّين محمدٌ اللَّقَّانيُّ المالكيُّ (ت ٩٥٨هـ).

عاشرهم: الزَّين الشِّنْشَوْريّ، ولم أقفْ علىٰ ترجمته.

وأشارَ إلىٰ شيوخٍ آخرين من غير تسمية كقولِـه: «ذكرُ مصنّفات الشيخ قاسم الحنفيّ، نرويها عن مشايخنا الحنفية وغيرهم عن مشايخهم عنه». انتهى[1]. **قلت**: من مشايخه الحنفية الإمامُ أحمدُ بنُ الصائغ المصريّ، إمامُ وقته في عِلْم الطِّبّ، وفاتُه أوائلَ الثلاثين بعدَ التسعمئة.

ولا يفوتني أنّ المصنِّفَ ذكرَ في مَعْرِضِ حديـثِه عن حكم القَهْوة الإمامَ المفنِّنَ شهابَ الدِّين أحمدَ بنَ شَيخِه الزَّين عبد الحقِّ السُّنْباطيّ (ت٩٥٠هـ)[2]، وهو ممن أخذَ عنه المصنِّفُ الأصلَين[3]، لكنْ لم يصرِّحْ هنا بأنه شيخُه ولا روىٰ عنه.

ثانياً: الترجمةُ لشيوخِه ولأصحابِ المصنّفاتِ المروية في الثبَت

لم يترجِم المصنِّفُ لأحدٍ من شيوخه المذكورين الترجمةَ المعروفةَ عندَ أهلِها، ولكنّه اقتصرَ علىٰ الثناء عليهم بالأوصاف الجليلة المشيرة إلىٰ مراتبهم في العلم والعمل، وذَكَرَ وقائعَ عن بعضِهم.

---

(١) انظر (ص٤٧٦) من هذا «الثَّبَت».

(٢) انظر (ص٤١٦) من هذا «الثَّبَت»

(٣) انظر ترجمة المصنف في مقدمة «فتاويه الفقهية» (١ : ٤).

أما أصحابُ المصنَّفاتِ المرويةِ في هذا الثبَت فقد اعتنىٰ بترجمةِ غالبِهم، ولم يَمْشِ علىٰ طريقةٍ واحدةٍ في ذلك، بل طوَّلَ في بعضِها كأئمةِ المذاهبِ الأربعةِ والبُخاريِّ، وتوسَّطَ واختصرَ في أخرىٰ. وقد بلغَ عددُ مَن ترجمَ له في هذا الثبَت نحوَ أربعين نفساً.

وله في أثناء تلك التراجمِ إفاداتٌ وتعليقاتٌ مهمّةٌ دالةٌ علىٰ معرفته العميقة بتلك التصانيف.

ثالثاً: منهج المصنّف في الرِّواية في هذا الثبَت

لم يَقْصِدِ المصنِّفُ في كتابِه هذا استيعابَ شيوخِه، بل اقتصرَ في مُعْظمِه علىٰ الرّوايةِ عنِ الثلاثةِ المذكورين أوّلاً، مبتدِئاً بشيخِ الإسلام زكريا، ثمّ بالإمامِ عبدِ الحقِّ السُّنْباطي، ثمّ بالحافظِ السّيوطيّ غالباً، بل اقتصرَ في أواخرِ الكتابِ علىٰ الروايةِ عن السّيوطيّ.

وشَيْخاهُ الأولانِ اجتمعَ بهما المصنِّفُ وأخذَ عنهما، بخلافِ الحافظِ السُّيوطيِّ لم يجتمع به؛ إذْ كان عمرُ المصنِّفِ يومَ وفاةِ السُّيوطيِّ ثلاثَ سِنين، والذي صحَّحَ له الرّوايةَ عنه أنّ السُّيوطيَّ أجازَ قبلَ موته لكلِّ مَن أدرك حياتَه، فلَحِقَتِ المصنِّفَ إجازتُه.

أقول: وإن كان الاتصالُ بالحافظِ السُّيوطيِّ مما يُحرَصُ عليه لإمامتِه وسَعةِ علومه وكثرةِ مصنّفاته، لكن لا بهذه الوَشِيجةِ الضعيفة، سِيَّما أنّ المصنِّفَ مُستَغْنٍ عن مثلِها بروايتِه عن شيخِه شيخ الإسلام زكريا الأقدمِ مَولداً من السُّيوطيِّ بنحو الثلاثين سنةً، وحَسْبُ القاضي زَكريا أميرُ المؤمنين في الحديثِ الحافظُ ابنُ حَجَر؛ فإنه اجتمعَ به وقرأَ عليه وأخذَ وروىٰ عنه، والسُّيوطيُّ لم يجتمعْ به ولا قرأَ عليه، بل ولا روىٰ عنه بإجازةٍ خاصّة[1]،

(١) قال السُّيوطيُّ في ترجمة الحافظ ابن حَجَر من «ذيل تذكرة الحفّاظ» (ص٢٥١-٢٥٢): «ولي منه إجازةٌ عامة، ولا أستبعدُ أن يكونَ لي منه إجازةٌ خاصة؛ فإنّ والدي كان يتردَّدُ إليه وينوبُ في الحكم عنه، وإن يكن فاتَني حضورُ مجالسِه والفوزُ بسماع كلامِهِ والأخذُ عنه، فقد انتفعتُ في الفنِّ بتصانيفِه واستفدتُ منها الكثير».

وعليه فللمصنِّفِ الاتصالُ بما شاءَ منَ الكُتُب والرّوايات التي حَوَتْها معاجِمُ الحافظِ ابن حَجَر من طريق شيخ الإسلام بإجازةٍ خاصةٍ معتبَرة.

أما بقيةُ شيوخِ المصنِّف فروىٰ عنهم قليلاً جدّاً؛ فروىٰ عن الشمسِ السَّمَنُّوديِّ والبَدْرِ المَشْهَديِّ والأمينِ الغَمْريّ سندَ شيخِهم الحافظِ الشّمسِ السَّخاويِّ في لُبْس الخرقة، وروىٰ عن شَيخِه محمّدٍ الحَطّابِ المالكيِّ خِرقةَ الإمامَين أحمد زَرُّوق وابن عِرَاق، كما روىٰ خِرقةَ الإمام أبي بكر العَيْدَروس عن جَمْعٍ لم يصرِّحْ باسمِهم فقال: «وهوَ [أي: أبو بكر العَيْدَرُوس] وإن لم أَلْقَهُ أيضاً لكنِّي لَقِيتُ كثيراً من تلامذتِه، ووَقَعَ بيني وبينهم ما يُـجَوِّزُ لي الروايةَ عنه»(١). وكذلك روىٰ عن بعضِ شيوخِه منَ الحنفية ـ من غير أن يُسمِّيَ أحداً منهم ـ مُصنّفاتِ الإمام قاسِم الحنفيّ. وقد علَّقتُ علىٰ هذَين الموضعَين الأخيرَين بما يفيدُ تعيينَ مَن يروي عنه المصنِّفُ هنا.

وروىٰ «شرح الشّمسية» للقُطْب الرّازيّ التَّحْتانيّ و«حاشية الجُرْجانيّ» عليه، و«شرح الفَنَاري علىٰ إِيسَاغُوجي»، كلُّها في المنطق، و«شرح عَضُد الدِّين الإيجي علىٰ مختصَر ابن الحاجِب» في أصول الفقه، قراءةً عن شيخِه الإمام الناصر اللَّقّانيّ.

وقد حوىٰ هذا «الثبَتُ» الروايةَ عن عددٍ كبيرٍ منَ الأئمةِ والأعلام في الحديثِ والفقهِ واللُّغةِ والأَدَبِ والشِّعْرِ والعَقْليّاتِ بمصنّفاتِهم ودواوينِ شِعْرِهم، ومع ذلك فهوَ «ثبَت» وَسَطٌ ـ كما وصفَه السَّيِّدُ عبدُ الحيّ الكتاني(٢)ـ إذ لا يقارَنُ بالأثباتِ الكبيرة كـ«المعْجَم المفهْرِس» للحافظ ابن حَجَر، وقد صرَّحَ المصنِّفُ بعدمِ قصدِ الاستكثارِ فيه فقال: «فلنذكرْ أخصَرَ مَسانيدِ مشايخِنا الثلاثةِ المذكورةِ في بعض الكُتُب المشهورة؛ لعَظيم

---

(١) انظر (ص١٩٥) من هذا «الثَّبَت».

(٢) «فهرس الفهارس» (١: ٣٣٨).

احتياج الناس إليها كـ«مَسَانيد» الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعيّ وأحمد بن حَنبل رَضِيَ الله عنهم، والكُتُب السِّتّة، وكُتُب أخرىٰ». انتهىٰ.

وكذلك اقتصرَ علىٰ روايةِ بعضِ المَسَلْسَلات، غيرَ أنه في المقابلِ استكثرَ من ذكرِ أسانيدِ خِرْقةِ التصوُّفِ من طُرُقٍ مختلفة عن عدّة شيوخ، معَ اعتنائِه ببيانِ وتقريرِ اتصال الخِرقةِ بينَ الحسَنِ البَصْريِّ وسيّدنا عليٍّ رضي الله عنه.

هذا ولم يكتفِ المصنِّفُ بمجرَّدَ الرِّوايةِ ونَقلِ الأسانيدِ والتراجِم، بل كانَ متبصِّراً في ذلك، يُثني علىٰ ما حقُّه الثّناء، وينتقدُ ما يراهُ مُستَحِقّاً للنَّقْد ولو خالفَ رأيَ شَيخٍ له، وقد اعتنيتُ بإبرازِ تلك المواطِنِ في فهرس موضوعات الكتاب؛ لِيَسْهُلَ علىٰ المطالِع الوقوفُ عليها، والإفادةُ منها.

مصادرُ المصنِّف في هذا الثَّبَت:

أهمُّ المصنفاتِ التي اعتمدَ عليها المصنِّفُ في ثبَته هذا هي:

١ـ «ثبَتُ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري»، وهو مطبوع، نقلَ منه كثيراً منَ الأسانيدِ؛ كالمسلسل بالأولية وخِرْقةِ التصوّف، وكثيراً من كتب الحديث وغيرها.

٢ـ «مشيخةُ الإمام زَين الدِّين عبد الحقّ السُّنْباطيّ»[1] لم أقفْ عليها.

٣ـ «ثبَتُ الحافظ الجلال السُّيوطيّ» المسمّىٰ بـ«زاد المسير في الفهرست الصّغير»، وهو مطبوع، نقلَ منه سندَ الخِرقةِ وسماعَ الحسَن البَصريّ من سيِّدنا عليٍّ رضيَ الله عنه، وروايةَ كثيرٍ منَ الكتب والاتصال بالأئمة المصنِّفين.

٤ـ «إتحافُ الفِرْقة في رَفْوِ الخِرْقة» للحافظِ السُّيوطيّ، وهو مطبوع، رجَّحَ فيه سماعَ الحسَن البصريّ من سيّدنا عليٍّ رضي الله عنه، وقد أفادَ منه المصنِّفُ كثيراً.

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢: ١٠٠٠).

٥ـ «السّفينةُ العِراقية في لباس الخِرقة الصّوفية»للإمام العارف محمّد بن عِراق، لم أقف عليه، صرَّحَ المصنِّفُ بتَلْخيصِه له، وأنه لم يقتصِرْ علىٰ مجرَّد التلخيص، بل قامَ بإصلاحِ لفظه تارةً ومعناه تارةً أخرى ـ كما قال ـ؛ لئلا يُتوَهَّمَ من عباراته غير المراد، كما نبَّه علىٰ ما وقعَ في تلكَ الرسالةِ من موضوعات.

٦ـ «الجزءُ اللّطيف في التحكيم الشّريف» للإمام أبي بكر العَيْدروس، أخذَ منه أسانيدَ خرقته، وهو مطبوعٌ طبعةً سَقيمةً مشحونةٌ بالتصحيف والتحريف، معَ ما فيها منَ الأسقاط.

٧ـ «الجواهرُ المكلّلة في الأحاديث المسَلْسَلة» للحافظ السَّخاويّ، وهو مطبوع، نقلَ منه كلامَه علىٰ المسلسَل بالمصافحة، وسندَ المسلسَل بأخذِ السُّبحة.

٨ ـ «طبقاتُ الشّافعية الكبرىٰ» للإمام تاج الدّين السُّبْكيّ، نقلَ منه كلامَه على انتشار أصحابنا الشافعية في البلاد.

٩ـ «وفياتُ الأعيان» للإمام ابن خِلِّكان، نقلَ منه سلسلةَ أصول الفقه.

١٠ـ «الضوءُ اللّامع لأهل القرن التاسع» للحافظ السخاويّ، اعتمدَ عليه كثيراً في تراجِم المتأخرين.

١١ـ مصدرٌ لم يتعيَّن لي، أخذَ منه المصنِّفُ أسانيدَ كلٍّ من؛ العارفِ الشيخ عمرَ النَّبْتيتيِّ ـ شيخ شيخِ الإسلام زكريا ـ في لُبس الخِرقة[1]، والإمام العارف أحمد زَرُّوق، والحافظِ السّخاويّ.

وَصْفُ الأصول الخطّية:

اعتمَدتُ في تحقيق هذا الكتابِ علىٰ أربعِ نُسَخٍ خَطية، هذا وصفُها:

---

(١) وليست هذه الأسانيد في «ثبت» شيخ الإسلام.

الأولىٰ: مصوّرةُ مكتبةِ جامعةِ برنِسْتُن، ورقمها (**٣٧٠٠**)، وهي المرموزُ لها بـ(أ). تقعُ في **٦٢** ورقة، مسطرتُها **٢٩** سطراً، مكتوبةٌ بخطٍّ دقيق جميلٍ واضح. مثبتٌ في صفحة عنوانها: «كتاب الإجازة في علم الحديث للفقير إلى الله أحمد بن محمد عفيَ عنهما». وكُتبَ تحتَه: «حرَّرَ العبدُ الفقيرُ إلىٰ ربِّه الغنيِّ القدير، أحمد بن محمّد، عفا عنهما الرّحيم الصمَد، في رَجَبٍ الفردِ الحرام، ببلدِ الله الحرام، تُجاهَ بيتِ الله الحرام».

وكُتِبَ في يسارِ صفحةٍ سابقةٍ علىٰ صفحةِ العنوان: «إجازة تامة شيخ ابن حَجَر مكّي للمرحوم المولىٰ الوالد وللحقير». وكاتبُ هذه الكلمات هو درويش محمد الهاشمي ولدُ قاضي مكةَ الحنفي أحمدَ بنِ محمّدٍ المجازِ له ولولدِه، كما صرَّح باسمِه الإمام ابن حَجَر آخرَ هذا الثبَت.

كما كَتَبَ المفهرسون في يَمين هذه صفحة: «ثبَت ابن حَجَر الهيتَميّ[1]، نُسخة المؤلّف، والطُرّةُ بخَطِّه، ومعَها إجازة **٩٧٣**».

الثانية: نسخةُ المكتبة الأزهرية، ورقمها (**١٣١٩/ ٩١٨٧٣** مصطلح)، وهي المرموز لها بـ(ز)، تقعُ في **٨٠** ورقة، مسطرتُـها **٢٥** سطراً، خطُّهـا واضح، مثبتٌ في صفحة عنوانها: «معجم الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة البحر الفهامة وحيد دهره وفريد عصره شيخ الإسلام أحمد بن حجر الهيتَمي الشافعي رحمه الله تعالى والمسلمين، آمين».

جاء في خاتمتها: «وكان الفراغُ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الأربعاء سادس ربيع الأول من شهور سنة ١٠٨٤ من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكىٰ السلام، إنه علىٰ ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، آمين، علىٰ يد أفقر عباده وأحوجهم إلىٰ

---

(١) في الأصل: «الهيثمي».

مولاه محمّد بن سليمان الشهير بالدجويّ المالكيّ المؤذّن بالخاصية، غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين، بمنه وكرمه، آمين».

وكُتِبَ بهامشها في الصفحة الأخيرة ما نصّه: «فَـرَغَ من مطالعتِه وانتقاءِ بعض الأسانيدِ العبدُ الفقيـرُ محمّد مرتضىٰ الحسينيّ الـزَّبيديّ عفيَ عنه في غُـرّة رَجَب سنة ١١٧٣».

الثالثة: نسخةُ مكتبة الأحقاف للمخطوطات بمدينة تريم حضرموت اليَمَن، ورقمها (٢٦٠٢ مجاميع، آل يحيىٰ)، تقع في ١١٥ ورقة، وهي المرموزُ لها بـ(ج)، وقعَ فيها كثيرٌ منَ التصحيف والتحريف والسَّقط. ولم أُورِدْ صوراً من هذه النسخة لأني فقدتُها بعد أن فرغتُ من المقابلة عليها، وعَسُرَ تحصيلُها من جديد.

الرابعة: نسخة مكتبة الأحقاف للمخطوطات بمدينة تريم حضرموت اليمن، ورقمها (٣٠٨١) ضمن مجموع من وقة ٦٢-١٥٨ في ٩٧ ورقة، مسطرتها غالباً ٢٥ سطراً، وخطُّها واضح، وهي المرموزُ لها بـ(د)، كُتِبَ علىٰ صفحة العنوان: «هذه مسانيدُ الشيخ الإمام العلّامةِ الهمـام، وحيدِ عصره، وفريدِ دهره، خاتـمةِ المحققين، وعُمدةِ المجتهدين، شهابِ الدين أحمدَ بن محمّد بن محمد بن علي بن حَجَر الهيتَميّ المكّيّ الشافعيّ رضيَ الله عنه، ونفعنا به وبعلومه آمين آمين».

وفي خاتمتها: «فرغَ كاتبُه الفقيرُ من تحصيله قريبَ غروب شمس اليوم الخامس من شهر رمضان من شهور سنة ١٠٦١ إحدىٰ وستين وألف عام من هجرة النبيِّ عليه وعلىٰ آله أفضل الصلاة والسلام، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين، وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وعنا معهم برحمتك يا أرحمَ الراحمين».

وقد سقطَ من هذه النسخة (د) عدةُ صفحاتٍ من مقدّمته، فيها ذِكْرُ المُجازِ والثناءِ الطويلِ عليه وعلىٰ والدِه والسُّلْطانِ سليمانَ القانونيّ العُثمانيّ. وذلك من قوله: «فاعلم أيضاً أنّ من جملة من تمتَّعَ في تلك الرياض العلمية...» إلىٰ قوله: «فإن عادةَ العلماء اطَّرَدَت»[1]، وهو قدرٌ كبيرٌ يبلغ قريباً من ستِّ صفحات من صفحات النسخة (أ).
وأيضاً هذه النسخة كثيرة الأخطاء والتصحيفات والسقط في كلمات وعبارات في مواضع متفرقة.

منهج العَمَل في التحقيق:

١ـ قابلتُ النُّسَخَ الخطيةَ الثلاثَ الأولىٰ مقابلةً تامّة، ومواضعَ كثيرةً جداً منَ النُّسخة الرابعة.

٢ـ أثبتُّ في المتنِ ما يظهرُ لي صوابُه عندَ اختلاف النُّسَخ، وأذكرُ ما هو مهمٌّ منَ الفروق في الهامش.

٣ـ قابلتُ جميعَ الأسانيد المذكورة في هذا الثبَت علىٰ أصولها المطبوعة أو المخطوطة مما وقفتُ عليه؛ فقابلتُ أسانيدَ شيخ الإسلام زكريا في «ثبَته» عن نُسخةٍ خطّيةٍ قبلَ طباعتِه، ثمّ طُبعَ فراجعتُ أكثرَ الأسانيدِ إن لم يكن كلّها فيه مرةً أخرى. كما قابلتُ أسانيدَ ابن حَجَر من طريق الحافظِ السُّيوطيِّ في ثبَته «زاد المسير في الفِهرِست الصّغير». وقابلتُ أسانيدَ أبي بكر العَيْدَرُوس في الخِرْقة في كتابِه «الجزء اللّطيف في التّحكيم الشَّريف»، وغيرُ ذلك منَ المعاجِم والأثباتِ والمسَلْسَلاتِ والتواريخ والطّبقات التي راجعتُها للإفادة منها.

---

(١) انظر (ص٦٧-٨٣) من «الثبت».

٤ـ عزوتُ منقولاتِ الكتاب إلىٰ أصولِها التي وقفتُ عليها، معَ مراجعتها للتأكُّدِ من سلامة النصّ وتمامِه.

٥ـ ترجمتُ للأعلام الواردةِ في الأسانيد، عدا نزرٍ يسيرٍ لم أقفْ علىٰ تراجِمِهم، ومجاهيلَ لا يُعرفون كبعضِ مَن في أسانيدِ الخِرْقة.

٦ـ علَّقتُ علىٰ الكتاب بحَسَب ما يتطلَّبُه المقام، سواءٌ ما يتعلَّقُ بالأسانيدِ من حيثُ اتصالُها وانقطاعُها، أم ما يذكرُه ويُثيرُه المصنِّفُ من مسائلَ عِلْمية أو أخبارٍ تاريخية.

هذا وقد اقتصرتُ في فهرسة الكتاب علىٰ فهرسين للمحتويات، أحدهما تفصيليٌّ يتضمّن التنبيهَ إلى ما في التعليقات من الفوائد والنكات المهمة، وآخرُ إجماليٌّ. وأعرضْتُ عن الإطالة بفهارس أخرىٰ لأنّ الكتاب ليس مقصوداً للكشف عن تراجم رجال الأسانيد؛ إنما غايته التعريف بأسانيد الإمام ابن حجر الهيتمي إلى الأئمة وكتبهم ونحوه، والفهرس التفصيلي كفيلٌ بذلك.

ولا يفوتني في ختام هذه المقدّمات أن أشكر أخي وصَفِيِّي الأستاذ النحرير المحقق المتقن أبا الحسن إياد بن أحمد الغوج أمتعَ الله بحياته علىٰ ما أكرمني به من اطلاع علىٰ غالب العمل في هذا الثبت وإبدائه ملاحظاتِه وفوائدَه النفيسة، أفاضَ الله عليه من لطائف نواله.

وكذلك زوجتي الوفيّةُ الرضيةُ أمُّ محمّد التي سَهِرت معيَ الليالي في مقابلة وتصحيح الأصل، وَفَّقَها الله تعالىٰ، وأجزلَ لها المثوبة، آمين.

* * *

سَنَدي إلىٰ هذا الكتابِ
وسائرِ مصنَّفاتِ الإمام ابن حَجَر الهَيْتَميّ

أروي هذا «الثبَتَ» وسائرَ مصنَّفاتِ الإمامِ شيخِ الإسلامِ شهابِ الدِّين أحمَدَ ابن حَجَر الهَيْتَميِّ رحمه الله تعالىٰ عن عددٍ منَ الشّيوخ، من أجلِّهم وأعلاهم إسناداً:

مُسندُ العَصْر السَّيّدُ الشَّريفُ المعمَّرُ عبدُ الرّحمن ابنُ العلّامةِ الكبيرِ حُجّةِ أهل الإسناد السَّيِّدِ عبدِ الحيِّ بنِ عبدِ الكَبير الكتانيُّ المالكيّ أمتعَ الله به، عن أبيه بأسانيدِه إلىٰ المصنِّفِ علىٰ ما في كتابِه «فهرس الفهارس»[1].

والعلّامةُ الجليلُ المجاهِدُ المعمَّرُ الشَّيخُ محمّد نَمِر الخطيب الفِلَسْطِينيُّ الحنفيُّ (ت ١٤٣١هـ) رحمه الله تعالىٰ، نزيلُ المدينة المنوَّرة علىٰ ساكنِها أفضلُ الصّلاةِ السّلام، وهو يروي عن جماعةٍ، من أجلِّهم العلّامةُ المحدِّثُ الشيخُ محمّدٌ حَبيبُ الله الشَّنْقيطيُّ (ت ١٣٦٣هـ)، بأسانيدِه إلىٰ «ثبَت الأمير» بسَنَدِ الأخير إلىٰ المصنِّف[2].

والعلّامةُ المؤرِّخُ الفقيهُ المعمَّرُ الشَّيخُ عبدُ الله بنُ أحمَدَ النّاخِبيُّ اليَمَنيُّ الشافعيُّ (ت ١٤٢٨هـ) رحمه الله تعالىٰ، عن الفقيه الرحّالة الحبيب علوي بن عبد الرحمن بن أبي بكر المشهور، عن العلّامة مُسنـدِ حضرَموت السَّيِّـدِ عَيْدَروس بنِ عمرَ الـحَبشيِّ

---

(١) (١: ٣٣٧-٣٤٠).

(٢) «ثبت الأمير» (ص٢٣٧).

بأسانيدِه إلىٰ المصنِّف علىٰ ما في كتابه «عِقْد اليواقيت الجَوْهرية»[١].

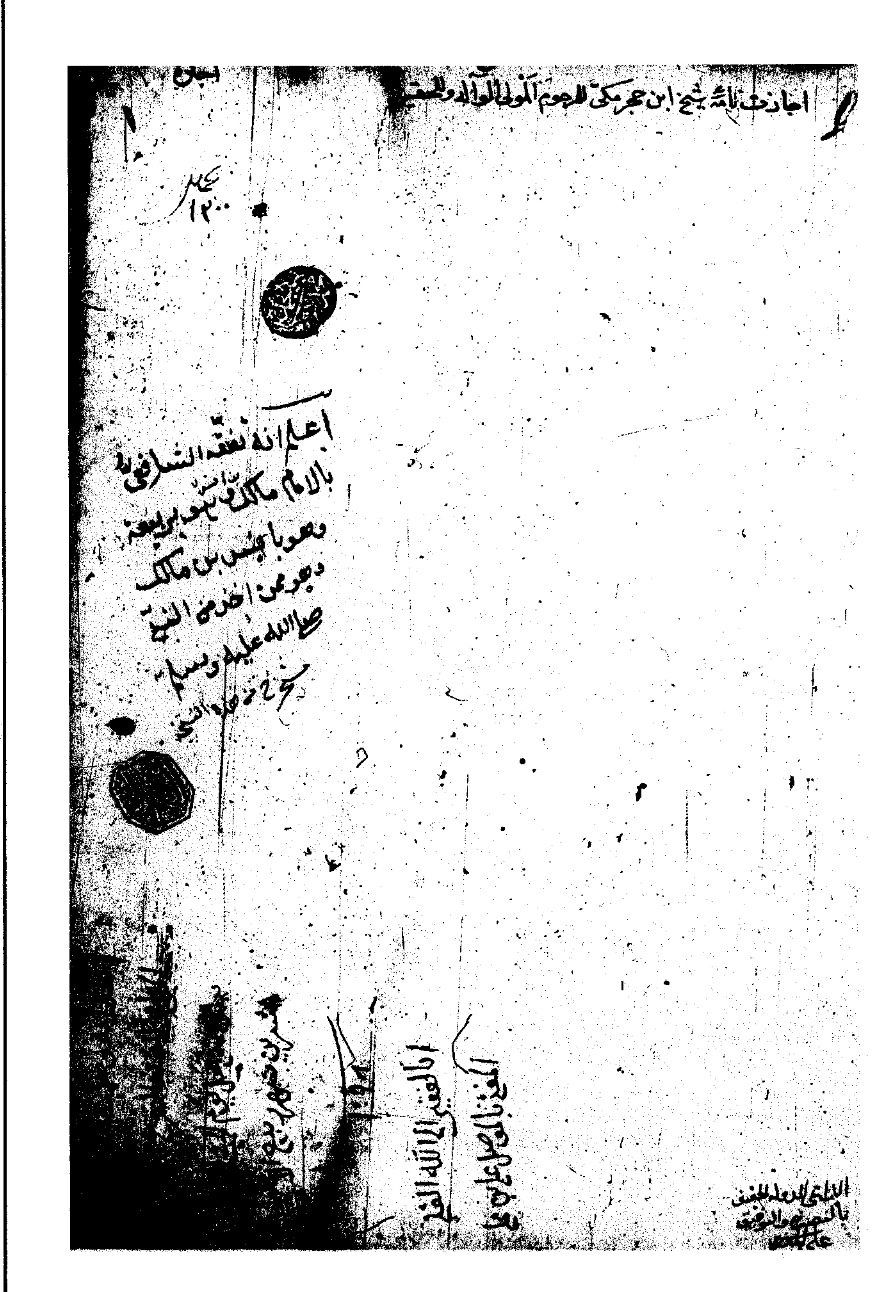
هذا وأسألُه سبحانَه أن يتقبّلَ منّي هذا العمل، ويُصلِحَ حالي، ويتقبّلَ سائرَ أعمالي، وينفعَ بها، ويَدَّخِرَها لي يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بَنون، ويغفرَ لي ولوالديَّ ولمشايخي وأهل بَيْتي وأصحابي والمسلمين، والحمدُ لله كثيراً، أوّلاً وآخِراً، ظاهراً وباطناً، وصلىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمّدٍ وعلىٰ آله وأصحابِه أجمعين.

* * *

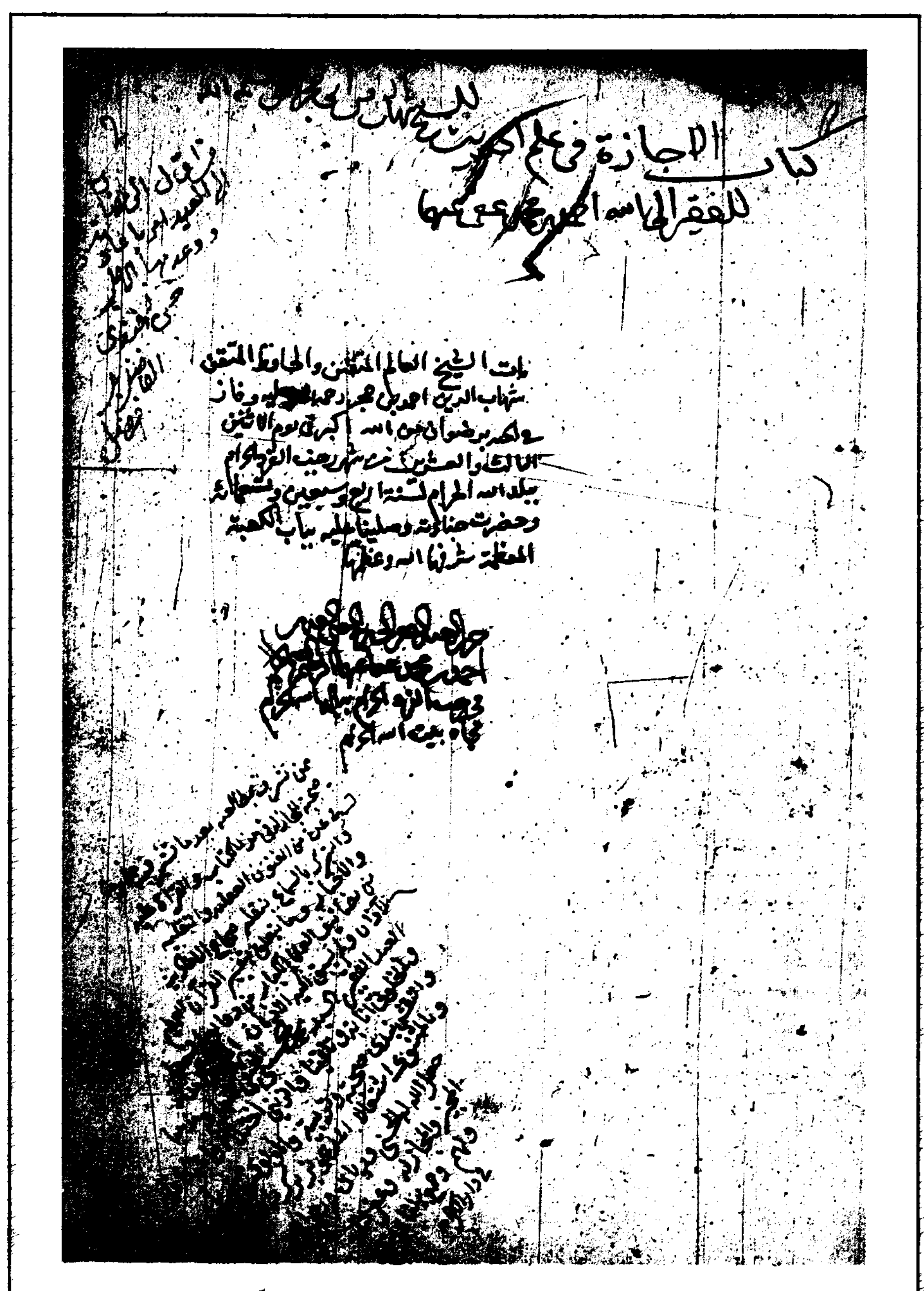
(١) انظر مثلاً (٢: ٩٠١، ١٤٠١).

نماذج من صور المخطوطات
المعتمدة في التحقيق





صورة الغلاف الخارجي للنسخة (أ)، ويظهر في أعلاها ما كتبه نجل المجاز، وهو من علائم قدم النسخة ونفاستها


كتاب الاجازة في علم ...

للفقير إلى الله أحمد ... عفي عنهما

مات الشيخ العالم المتقن والحافظ المتقي
شهاب الدين أحمد بن حجر رحمه الله تعالى وفاز
بالرضوان من الله أكبر في يوم الاثنين
الثالث والعشرين من شهر رجب الفرد الحرام
ببلد الله الحرام لسنة أربع وسبعين وتسعمائة
وحضرت جنازته وصلينا عليه بباب الكعبة
المعظمة شرفها الله وعظمها

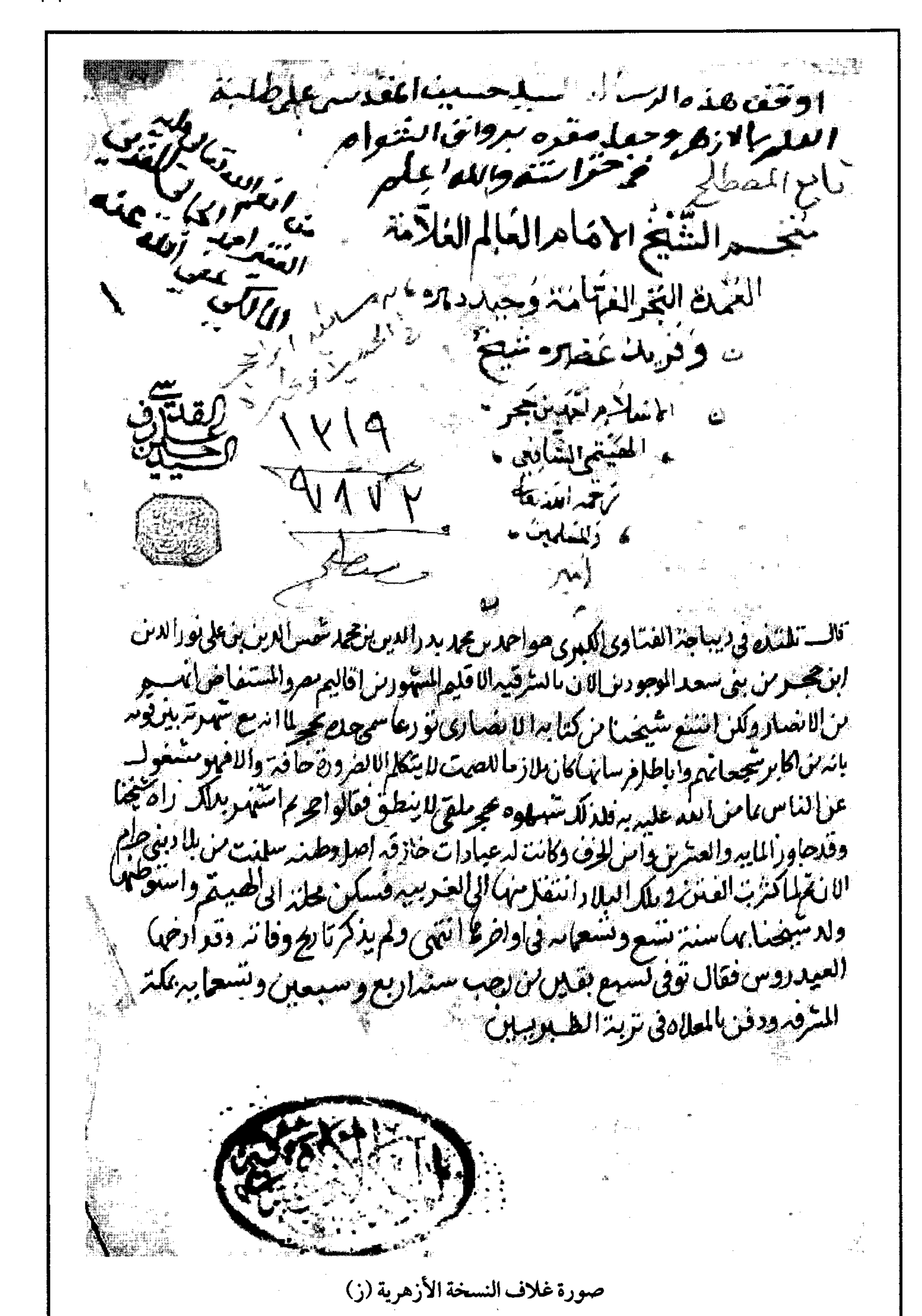
صورة الغلاف الداخلي للنسخة (أ)، والعنوان ـ على ما ذكره المفهرسون ـ بخطِّ المؤلف الإمام ابن حجر، ومثله الفقرة الثالثة التي أولها: «حرّره العبد الفقير....».

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأولى من النسخة (أ)

ولسائر جماعته واتاربه واحبابه وذويه وتلامذته ولاهل بلده بل واقليمه بل ولمن
ادرك حياتي من المسلمين على مذهب من يرى ذلك من ايمة الحديث المتقدمين والمتأ
المشهور ذلك والعمل به فيما بينهم في القديم والحديث لينفع الله به تلك الاقطار
والعباد وتظهر به خصايص السنة الغرا في كل مجمع وناد وتصير كما كانت في الزمن
القديم من كونها محط انظار السنة والحديث القايمين بحقوقه وما يجب له من التعظيم
والتفخيم ان يروي مولانا ومن ذكر معه جميع ما ذكرته في هذه الاوراق وكذا غيره
مما تجوز لي وعني روايته واثرت لي وعني درايته بشرطه المعتبر عند ايمة الحديث
والنقل والسنة والاثر من مقرو ومسموع ومجاز اجازة خاصة او عامة ومناولة
ومكاتبة ووجادة ومراسلة ومن معقول ومنقول من فروع واصول ومن تاليف وتحرير
وتصنيف وساير كتب القراات والتفسير والحديث والفقه للايمة الاربعة رضوان
الله عليهم اجمعين واصولهم وكلام ونحو وتصريف ومعان وبيان وبديع ومن معاجم
ومسانيد ومستخرجات ومسلسلات ومن كتب السير والتواريخ مما اخذته ودريته
او وجدته او رويته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر له بجميع الالات في جميع الحالات
واصلي واسلم وابارك افضل صلاة وافضل سلام وافضل بركة على افضل خلقك سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم وساير الانبيا والمرسلين والملايكة المقربين وكل مسلم ومسلمة
عدد معلوماتك ومداد كلماتك كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره
الغافلون دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
قال ذلك الفقير لعفو ربه وكرمه الملتجي الى بيته وبلده وامنه وحرمه عائذا بعفوه الواسع
وكرمه الهامع من بوايقه وخطيئته وخطاياه ورب البلد وحرمه خادم السنة الغرا والعلم
الشريف بحرم الله المعظم ابو طهر المسعف احمد بن محمد بن علي بن عمر السلمني اصلا
والهيثمي مولدا والازهري مربا ومنشا والصوفي ارشادا والجنيدي اتباعا وانقيادا
والاشعري اعتقادا والرافعي السعدي نسبا والطفيلي على بساط كرم المولى مفتقرا
ذليلا عند المنعم عليه بجميع ما امله من فضله سيطلبا مع كونه انما يستحق طردا وبعدا
لكن الاصل في واسع الفضل والكرم وهامع الجود والمسبغ للنعم قضا جميع الماءرب والمن
عليه بساير المطالب عفا الله عنه وعن مشايخه ووالديه والمسلمين حامدا مصليا مسلما
محسبلا محوقلا مستجلا مستوكلا مفوضا مسلما في يوم السبت ثاني عشر رمضان المعظم
قدره وحرمته سنة اثنين وسبعين وتسعمائة احسن الله خاتمتها وخاتمتنا في خير وامن
وعافيته بمنه وكرمه وفضله وجوده امين تم الكتاب في يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد ٩٧٣

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



اوقف هذه الرسالة السيد حسين المقدسي على طلبة العلم بالازهر وجعل مقره برواق الشوام [illegible] حراسته والله اعلم

منح الشيخ الامام العالم العلامة

العمدة البحر الفهامة ومجدد [illegible]

وفريد عصره شيخ

الاسلام احمد بن حجر

الهيتمي الشافعي

رحمه الله تعالى

والمسلمين

آمين

من انعم الله تعالى به على الفقير احمد [illegible] عفى الله عنه

١٢١٩

٩٨٧٢

قال تلميذه في ديباجة الفتاوى الكبرى هو احمد بن محمد بن محمد بدر الدين بن محمد شمس الدين بن علي نور الدين ابن حجر من بني سعد الموجودين الان بالشرقية الاقليم المشهور من اقاليم مصر والمستفاض انهم من الانصار ولكن [illegible] شيخنا من كتابة الانصاري [illegible] سمي جده حجر لانه اشتهر [illegible] قومه بانه من اكابر شجعانهم وابطال فرسانهم كان ملازما للصمت لا يتكلم الا لضرورة حاجة والا فهو مشغول عن الناس بما من الله عليه به فلذلك شبهوه بحجر ملقى لا ينطق فقالوا حجر ثم اشتهر بذلك راه شيخنا وقد جاوز المائة والعشرين [illegible] وكانت له عبادات خارقة اصل وطنه سلمنت من بلاد بني حرام الان ثم لما كثرت العرب في تلك البلاد انتقل منها الى الغربية فسكن محلة ابي الهيتم واستوطنها ولد شيخنا بها سنة تسع وتسعمائة في اواخرها انتهى ولم يذكر تاريخ وفاته وقد ارخها العيدروس فقال توفي لتسع بقين من رجب سنة اربع وسبعين وتسعمائة بمكة المشرفة ودفن بالمعلاة في تربة الطبريين

صورة غلاف النسخة الأزهرية (ز)

بسم الله الرحمن الرحيم ‌. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

ان ازهى زاهر لمن استر عناية الله الكبرى ووقايته الواقية للمتقاطعين عن السباق

في السباق يفاوح عنبر طيبها نسايم الرياض ويقابس كمايم الغياض

ويفتر نورا نورا عن اكمة الكمال الابهى والسر الاسنى والحى حسن

للمقام الاحمدي الاعلى وللارث المحمدي الاغلى تعرب وسيبويه شيها

من وشي سمات ايمة التحقيق وسباق المضمرات في ميادين التوفيق والفهم

دوحة العلوم والمعارف في مغارس العوارف واللطايف

زيوض عويصات من نوادر ... حين

بينات مشكلات البين وتوهي عويصات من نوادر الوقايع

التي يظن انها لا تستبين للوامع من منيا فوايده وانو جليل

عوايده فلين ويطلع اقمار بدور الشهود في سما

حضرات الشهود ويجري حياض فيوضات الفتوحات المكية ومدد اول

بابصار الغيوب الاحمدية والادعية التي راست العناية الخارقة

للعادة جناح قبولها وتوجهت لقضايا الامتنانية وجهة انتاج

حصولها لاسيما لجنان حنان الى اللقاء موصل الذكر في مجامع الغنا

المتكفل بالبقاء مشتاق الى سكون اوامه الذي صيره مغرما مغرا بادي

لصبابات في ساعاته وايامه لكنه مسلم لواردات القدر راض بما من

الحكيم الكريم اليه صدره غير مبال بما في فواده من فرق واجفانه من ارق

وصدره من قلق حمدك ان شرفتنا بشرفات الاعظم الامجد حيث

نظمتنا في سلك عناية خصوصية خليفتك الاكبر احمد المسمى ايضا

بالمقابلة محمد فنو لحمد الحامدين كما انه المحمود بكل لسان لكل احد

من الخلق اجمعين ثم شكرك ان الفت لنا سنا وجود وجودك على صفحات

الاكوان فتهللت اثار قدرتك على وجنات الامكان وشهدت بتقديسك

عن الكيفية بدايع مصنوعاتك ونطقت بتنزيهك عن المشابهة لوامع

صفاتك هنا وعلينا اذ عنانك ربانه لاسيما وقد بسطت بساط الوجود

الصفحة الأولى من النسخة الأزهرية (ز)

وكرمه، الملتجئ إلى بيته وبلده وأمنه وحرمه، عياذاً بعفوه الواسع
من بوائقه وخطيئته وخطاياه وزلله وجرمه، خادم السنة
الغراء والعلم الشريف، بحرم الله المعظم المطهر المنيف أحمد
ابن محمد بن محمد بن علي بن حجر السلمنتي أصلاً والهيتمي مولداً والأزهري
مرباً ومنشأً، والصوفي الجنيدي إرشاداً، والأشعري والوائلي
السعدي نسباً، والطفيلي على بساط كرم المولى لينعم عليه
بجميع ما أمله من فضله مطلباً، والراجي من واسع الفضل وتابع
الكرم ما يقتضي له مسئولاً ومأرباً، عفى الله عنه وعن مشايخه
ووالديه والمسلمين، حامداً مصلياً مسلماً، محسبلاً محوقلاً محتسباً
متوكلاً مفوضاً مسلماً، في يوم الخميس خامس عشر ذي الحجة الحرام
سنة سبعين وتسعمائة، أحسن الله ختمها وختم ما بعدها في
خير وأمن وعافية ودوام اشتغال بإكمال شرحي العباب والمشكاة
بمنه وكرمه وفضله وجوده، آمين. وكان الفراغ من كتابة
هذه النسخة المباركة في يوم الأربعاء سادس
ربيع الأول من شهور سنة عام ١٠٨١ من
الهجرة النبوية على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى
السلام، إنه على
ما يشاء قدير
وبالإجابة
جدير
آمين
على يد أفقر عباده وأحوجهم إلى مولاه محمد بن سليمان الشهير بالدجوي
المالكي المؤذن بالخاصكية غفر الله له
ولوالديه ومشايخه والمسلمين
بمنه وكرمه
آمين

فرغ من مطالعته وانتقاده بعض ... الفقير محمد مرتضى الحسيني الزبيدي عفي عنه ...

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأزهرية (ز) وعليها مطالعةٌ بخط الحافظ الزبيدي

الحمد لله رب العالمين

هذه مسائل الشيخ الإمام العلامة الهمام وحيد عصره وفريد دهره
خاتمة المحققين وعمدة المجتهدين شهاب الدين
أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر
الهيتمي المكي الشافعي رضي الله
عنه ونفعنا به
وبعلومه [illegible]
[illegible]

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين

صورة صفحة الغلاف من النسخة الحضرمية (د)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
إن أهنى نعم أولي البشر عناية الله الشرى ووفاية أوقاته
للتحلي عن الشقاق وفي الشرى تفاوح عبير طيبها نسايم
الرياض وتنا نسيم كمائم الغياض ويفتر نور نورها عن كلمة الكمال
الأبهى والسر الأسنى وأبهى حمد للمقام الأحمدي الأعلى ولا زلت
المحمدي الأعلى تعرف وشيم وتشيها عن وتبهى شمات أئمة
التحقيق وسباق المضمرات في ميادين التوفيق وأبهى درجة
للعلوم والمعارف في معارض العوارف واللطائف تفيد
لوامع من آيات المشكلات في الدين وتوضح غوامضات
الغامضات من نوادر الوقائع التي يطلع بها أهل اليقين
وتوقد لوامع من ضيا فوائده وأنوار جميل عوائده على المناهل
ومطلع أقمار بدور السعود في ساحات الشهود ويجري
حياض فيوضات الفتوحات المكية وجد أول [illegible] العيون
الأحمدية والأدعية التي أنشئت الجنابة الحائزة للسعادات
جناح قبولها وتوجهت القضايا الامتنانية وجهة إنتاج
حصولها حمد كان شرفنا بشريعتك الأعظم إلا محمد حيث بعثنا
في سلك عناية خصوصية خليفتك الأكبر أحمد المسمى أيضا بأسمائه
لله محمد فهو أحمد الحامدين كما أنه المحمود بكل لسان لكل أحد من أهل
أجمعين فمن شكرك أن أحسن لنا شأنا وجوب وجود كل على أعيان
الأكوان وشهدت بفقد نشكر عن الألفاظ بدائع مصنوعاتك
وتعلقت بشريعتك عن المنا لوامع صنعاتك فإذ عاينا الكريم
إذ عاينا آلائك ربنا لا شيما وقد بسطت بساط الوجود على
موائد كرمك الذي لا يحصى وفد بوب أبوابها من حيوته بجلائل
نعمك التي لا تستقصى خصوصا أن فضلت علينا بما رفعتنا به
ما فاز به خليفتك على جيرانك في جهدك الأقدس فعلم
في حما

صورة الصفحة الأولى من النسخة الحضرمية (د)

قضى الله أن البغي يصرع أهله وأن على الباغي تدور الدوائر
ومن يحتفر جفر النضرع فلها ...

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الحضرمية (د)

ثبت الإمام

شيخ الإسلام ابن حجر

الهيتمي المكي الشافعي

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

من تصنيفه

حققه وعلق عليه

الدكتور أمجد رشيد

رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والقانون
بجامعة الأحقاف باليمن (سابقًا)

والمحاضر بكلية الشريعة والقانون
بجامعة العلوم الإسلامية بالأردن



دار الفتح
للدراسات والنشر



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنّ أَزْهىٰ زَهْرٍ لمؤانِسٍ[١] عنايةِ الله الكُبرىٰ، ووقايـتِهِ الواقيةِ للتخلُّف عن السُّبَّاق في السُّرَى[٢]، يفاوِحُ عنبَـرُ طِيبِها نسائمَ الرِّياض، ويقاسِمُ كمائمَ الغِياض[٣]، ويَفْتَـرُّ نُورُ نَوْرِها عن أَكَمة الكمال الأبهىٰ، والسِّرِّ الأسنىٰ.

وأبهىٰ خَبَرٍ[٤] للمقام الأحمديِّ الأعلىٰ، وللإرث المحمَّديِّ الأَغْلىٰ، يُعْربُ وَسِيمُ وَشْيِها عن وَسْمِيِّ سِمات التحقيق[٥]، وسُبّاق المُضَمَّرات[٦] في مَيادين التوفيق.

وأبهىٰ دَوْحَةٍ للعلوم والمعارف في مغارس العوارف واللَّطائف، تُقَيِّدُ الجوامحَ من أبيَّات مُشْكلات الدِّين، وتُـوَضِّحُ غَويصاتِ الغامضاتِ من نوادر الوقائع التي يُظنُّ بـها أنها لا تَسْتَبيـن، ويُوقدُ الجوامعَ من ضيـاءِ فوائده وأنوارِ جميلِ عوائده على المتأهِّلين[٧]، ويُطْـلِعُ أقمارَ بُدُور السُّعود، في سَماء حَضَرات الشّهود، ويُـجْري حياضَ

---

(١) في (ز): «لمن آنس».

(٢) السير ليلاً.

(٣) جمعُ (غَيْضة) بالفتح، وهي: ماءٌ مجتمع ينبتُ فيه الشجر. «القاموس» (غ ا ض) و(غ ي ض).

(٤) في (ز): «حبر».

(٥) في (ز): «أئمة التحقيق».

(٦) جمعُ (مُضَمَّر) على وزن اسم المفعول، وهو الفرس الذي يهيء لأجل السِّباق أو للركض إلى العدو. انظر: «لسان العرب» (ضمر)، و«مختار الصحاح» (ضمر) و(بهر).

(٧) من قوله: «تُقَيِّدُ الجوامحَ إلخ» خللٌ في (ز).

فيوضات الفتوحات المكِّية، وجداولَ بل بحارَ الغيوثِ[١] الأحمدية، والأدعيـةِ التي راشَتِ العنايةُ الخارقةُ للعادات جناحَ قَبولها، وتوجَّهت القضايا الامتنانيةُ وجهةَ إنتاج حصولها، لا سيَّما لجِنان حَنانٍ إلىٰ اللِّقا، مؤمِّلَ العُكُوفِ[٢] في مجامع الفَنا المتكفِّلِ بالبَقا، مشتاقاً[٣] إلىٰ سكون أُوامِه، الذي صيَّره[٤] مُغْرماً معزىٰ بالصَّبابات في ساعاته وأيامه، لكنه مُسَلِّمٌ لواردات القَدَر، راضٍ بما منَ الحكيم الكريم إليه صَدَر، غيرُ مُبالٍ بما في فؤاده مِن فَرَق، وأجفانِه من أَرَق، وصَدْرِه من قَلَق[٥].

حمدُك[٦]؛ أنْ شرَّفتَنـا بشَـرَفك الأعظم الأمجد، حيثُ نَـظَمْتَنا في سِلْك عنايـةِ خصوصيةِ خَليقتـك الأكبر أحمد، المسمَّىٰ أيضاً بإلـهامِك لـجدِّه بمُحمَّد، فهو أحمدُ الحامدين، كما أنه المحمودُ بكلِّ لسان لكلِّ أحد منَ الخلق أجمعين.

ثمّ شُكرُك؛ أنْ أَلحَتَ لنا سَنا وُفُودِك[٧] علىٰ صَفَحات الأكوان، فتهَلَّلتْ آثارُ قدرتِـكِ وَجُودِكِ[٨] علىٰ وَجَنَـات[٩] الإمكان، وشهدت بتقدُّسِك عن الأكفاء بدائعُ مصنوعاتك، ونَطقَت بتنزُّهك عن الفَناء لوامعُ صفاتك، فإذعاناً ثمّ إذعاناً لك ربَّنا، لا

---

(١) في (ز): «الغيوب».

(٢) في (ز): «الذكر».

(٣) في الأصول: «مشتاق»، وظاهر السياق يقتضي نصبها.

(٤) في الأصول عدا (ز): «ميثره»!

(٥) قوله: «لا سيما لجنان حنان... وصدره من قلق» ساقط من (ج).

(٦) خبرُ (إنَّ) التي في صدر المقدِّمة.

(٧) في (ز): «وجود وجودك».

(٨) قوله: «وجودك» ساقط من (ز).

(٩) جمع (وجنة) مثلثة كما في «القاموس» (و ج ن)، والأشهرُ فتح الواو كما في «المصباح المنير» (و ج ن)، وهي من الإنسان: ما ارتفع من لحمِ خَدِّه.

سيَّما وقد بَسَطتَ بساطَ الوجود علىٰ موائد كرمك الذي لا يُحْصىٰ، ودعوتَ إليها مَن حَبَوْته[١] بجلائل نعمِك التي لا تُسْتَقْصَىٰ، خصوصاً أنْ أفضَلْتَ عليه من باهر عنايتِك ما صار به خليفةً عنك علىٰ جِيرانك[٢] في حَرَمِك الأقدس، يَعْكِفُ[٣] في حِمىٰ حَوْمة شُهودك الأنفس.

ثمّ شهادةُ أن لا إله إلا أنت وحدَك لا شريكَ لك، مُلِيحُ سُبُحاتِ الأنوار الفاصلةِ بين الحقِّ والباطل، والباقي والزائل، وكرائمِ الأخلاق وجلائِلِ الشِّيَم، وسَفاسِفِ الرَّذائلِ ودَيَاجِر الهِمَم، علىٰ[٤] أُفُقِ[٥] المباني الإنسانية، ورَتْقِ المعاني الباطنة في الطِّباق العُلْوية والسُّفْلية، فانْفَتَقَتْ[٦] عن خَوارق المَنح الشَّرْعية، وقَضاياها المُحكَمة بالتَّوفيقات[٧] الرَّحْمانية. ومُتِيحُ عواجلَ[٨] القُرْبِ عمَّن تَفَرَّغ عن جميع حُظُوظه الدُّنْيوية، ومُبيحُ سُراة حَضْرتِك وهُداة سُنَّةِ نبيِّك جِنانَ الأماني العِرْفانية.

وأنّ محمداً عبدُك ورسولُك، وصفيُّك وخَليلُك، مَظْهرُ أسرار القُدْس الرَّبانية، وإنسانُ عين الكمالات الفَرْدانية، ومَظْهرُ الإمدادات الإلهية، والإلطافات العِنائية، وكيف لا، وقد تـمَّت له دوائرُ الحمد بمطالبها، وتوفَّرَتْ فيه كمالاتُ معانيها، فجُعل ـ لكونه المخصوصَ بأنه أحمدُ الخلق ومحمودُهم ـ لواءُ الحمدِ في أعظمِ المظاهرِ الجلاليةِ بيده،

---

(١) في (ز): «حبرته».

(٢) في (ز) و(ج): «خزانك».

(٣) في (ز): «فعكف».

(٤) متعلّق بقوله: «مُليح».

(٥) في (ز): «وفق».

(٦) في (ز): «فانقشعت».

(٧) في (ز): «بالتوقيعات».

(٨) في (ز): «ومبيح».

وآدمُ ومَن دونه تحت لوائه ليستمدُّوا(١) [١/أ] من مَدَدِه، وأُوتي المقامَ المحمودَ الذي يحمَدُه فيه الأولون والآخِرون، بل الخَلْقُ أجمعون، المسبوقَ(٢) بسُجوده(٣) تحت العرش بعد الإذن له فيه هنالك، ثمّ بإفاضة ربِّه محامدَ عليه لم يُؤْتِها له قبل ذلك.

صلَّىٰ الله وسلَّم عليه وعلىٰ آله المتميِّزين(٤) علىٰ مَن سواهم بما فيهم من البَضْعة الكريمة، والجوهرة اليتيمة، فسادوا بها الثَّقَلَيْن، وتقدَّموا بسببها في الدَّارَيْن، وعلىٰ أصحابه الذين أَوْصَلوا إلينا سُنَّتَهُ(٥) المتكاثرة، الباطنةَ والظاهرة، كما نقلُوها عنه، وسمِعُوها منه، غَضةً(٦) طَرِيَّة، واضحةً جَلِية، مصحوبةً بالحُجَج السَّمعية القطعية، والبراهين المُحْكَمة العقلية، مَصونةً عن أنْ يَشْرَئِبَّ إليها رأسُ مُعاند، فإنْ خاطَرَ جُدَّ(٧) من أصله من غير مُساعد، أو أن(٨) يَتَفَوَّهَ(٩) بأدنىٰ دَخَلٍ(١٠) فيها لسانُ مُلْحِد، فتُحْرِقَه بوارقُ كلِّ مُنْجِد، وتُعْدِمَه(١١) طوارقُ كلِّ مُصْعِد، فحينئذٍ أسعدَهم مُشَرِّفُهم، بأنْ أَسْعفَهم فأرشدَهم إلىٰ أن يُؤَدُّوها إلينا كما تلقَّوْها منه(١٢)، منزهةً عن كلِّ تحريف وتبديل، مشتملةً علىٰ واضحات التفريع والتأصيل.

---

(١) في (ز): «ليمدوا».

(٢) أي: ذلك المقام المحمود.

(٣) في (ز): «سجوده».

(٤) في (ز): «صلَّى الله وسلم عليه وعلى آله لا سيما أهل بيته المتميزين».

(٥) في (ز): «وصلوا إلينا علوم سنته».

(٦) الغضُّ هو: الطريّ.

(٧) في (ز): «جذَّ» بالمعجمة، وكلاهما صوابٌ بمعنى واحد.

(٨) معطوف على قوله: «مصونة عن».

(٩) في (ز): «يتفق».

(١٠) أي: فساد. انظر: «القاموس» (د خ ل).

(١١) في (ز): «وتقدمه».

(١٢) في (ز): «منها».

وعلىٰ تابعيهم الذين أَدَّوا ذلك كلَّه عنهم في كلِّ زمان، وقاموا بنُصْرته بالسِّنان واللِّسان، لا سيَّما الحفاظُ أئمةُ هذا الشأن، وفرسانُ ذلك الميدان، فإنهم القائمون بإعزاز دِينه، الباذلون لوُسْعِهم في إسعاف الناس بإيضاحه وتَبْيِينِه، أُخِذَ عليهم إذا كَتَمُوهُ عن المتأهلين لنُذِيقَنَّهم من العذاب أقصاه، ومن البُعْد عن حَضْرته أَنْهاه[١]، جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً، ومَنَّ علينا بانتظامِنا في سِلْكهم واللُّحوقِ بهم في الأولىٰ والأخرىٰ، كيف وهم حماةُ الدِّين من جميع الغوائل[٢]، وكُماةُ[٣] الفتوحاتِ الباهرةِ العامِّ نفعُها للأواخر والأوائل، الرافِلين[٤] في حُلَل شرف تبليغ السُّنة محفوظةً عن كلِّ حالٍ حائل، والمستمِدِّين من واسع مَدَدِهِ ما أشادوا به الحقَّ وأَدْحَضُوا[٥] الباطل.

صلاةً وسلاماً دائمَيْن بدوام سُؤْدُدِهِ الأعظم، متواليَين بتوالي ما يَصِلُ إليه من جلائل النِّعَم، وباهرات القِسَم.

وبعدُ؛ فإنَّ الله سبحانه لما خصَّ حَبيبَه الأعظم، وخَليفتَه الأكبرَ الأَعْلم، بجميع دوائر الحامدية والمحمودية، وإمدادات البَرية، بل سائر الخليقة بأسراره العَلِية؛ جَعَلَ لأُمَّته من هذا المقام الأنعمِ الأكملِ الحظَّ الأوفر، والنَّصيبَ الأظهر، فسمَّاهم تعالى في التوراة (الحمَّادون)[٦]؛ ليُعلَم شَرَفُهم[٧] قبل وجودهم، مُمْلياً علىٰ موسى صلىٰ الله على

---

(١) قوله: «فإنهم القائمون إلخ» ساقط من (أ).

(٢) أي: الدَّواهي. «مختار الصحاح» (غ و ل).

(٣) جمعُ (كَمِي) وهو: الشجاعُ المتكمي؛ أي: المتغطي المُسْتَتِر بالدِّرع والبَيْضة. «مختار الصحاح» (ك م ي).

(٤) في (ز): «الداخلين». والرافلون جمع (رافل) وهو: مَن جرَّ ذيله وتَبَخْتر. «القاموس» (ر ف ل).

(٥) في (ز): «أدحضوا به».

(٦) بالرفع على الحكاية. أخرجه الدارمي في «سننه» (١ : ٢١)، المقدمة، باب صفة النبي ﷺ في الكتب قبل مبعثه. وغيرُه من كلام كَعْبٍ قال: «نَجِدُ مكتوباً: محمدٌ رسولُ الله ﷺ لا فَظٌّ ولا غَليظ، ولا صَخَّاب بالأسواق، ولا يجزي بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، وأمتُه الحمَّادون...».

(٧) في (ز): «بشرفهم».

نَـبِّينا وعليه وسلَّم لما وقع منه ليلةَ الإسراء خصائصَهم الباهرة، ومناقبَهم المتكاثرة، وموسىٰ عَقِبَ كلٍّ[(١)] يقول: هذا لمن يا ربّ؟ فيقول تبارك وتعالى: «لأُمَّة أحمد». حتىٰ بَهَرَهُ[(٢)] كمالُهم الذي خَلَىٰ عن أدناه أكملُ قومه، وأَدْهَشَتْه سِماتُهم التي لا يُوازي شيئاً منها شيءٌ لغيرهم في أَمْسه ويَوْمه، فقال: «يا ربِّ، فاجعلني من أُمّة أحمد[(٣)]»[(٤)].

فكان في ذلك من التَّنْويهِ بكمال نبيِّنا وأُمَّته، والشَّرَفِ لأهل وِراثته وخِلافته، ما ليس فوقه كمال، بل ولا يُساويه شيءٌ مما لغيرهم من الخِصال، وكيف لا، وَهُم العدولُ يوم القيامة علىٰ سائر الأمم، والشاهدون علىٰ كلٍّ منهم بما أخَّر وقدَّم، مع كونهم لم يُدْركوا زمنَهم، ولا تَلَقَّوْا عنهم، وإنما مُشَرِّفُهم أَسْعَفَهم بذلك، وأَتْحَفَهم بهذا وغيره كما ستعرفُه من ذِكْرِ ما لهم من مَسَالك؛ إعلاماً لأهل ذلك الجَمْع الأعظم، بأنهم اطَّلَعُوا علىٰ معايب[(٥)] غيرهم، وأنّ غيرَهم لم يَطَّلِع علىٰ شيءٍ من مَعايِبِهم، وهذا من نتائج كونهم خيرَ أمة أُخْرِجَت للناس، وكونِهم وَسَطاً عُدولاً خِياراً علىٰ غايةٍ من إحكام المقدِّمات والنتائج التي هي أقوىٰ أساس.

[بيانُ شَرَف العلمِ والعلماء]

ثمّ فرَّقهم أنواعاً، وجعلَهم أصولاً وأتباعاً، ثمّ استخلص منهم العلماءَ علىٰ تباين مراتبهم، وتفاوتِ مآرِبهم، واختلافِ مقاصِدِهم [١/ب]، واتفاقِ أصولهم وعقائِدهم،

---

(١) في (ز): «كل ذلك».

(٢) في (ز): «بهر».

(٣) في (ز): «محمد».

(٤) أخرجه ابنُ أبي عاصم في «السُّنة» (١: ٣٠٦) وابنُ بطة في «الإبانة الكبرى» (٥: ٣٦٨) والأصفهاني في «الحلية» (٥: ٣٨٤).

(٥) في (ز): «مغايب».

وجعلَهم أشرفَ الخلق، لقيامهم بنُصْرة الحقّ، وحيازَتِهم العلومَ التي هي أشرفُ شَرَفٍ يَتَشَرَّفُ به[١] الإنسان، وأفخرُ مَنْقَبةٍ يفتَخِرُ بها الجَنان.

ثمّ جعل أهلَها هم قُوَّامَ الشَّريعة الغرَّاء وقوائمَها[٢]، وبهم بقاؤها واحترامُها، وائْتِلافُها وانتظامُها، وبنورِهم يُسْتضاءُ في الدَّهْماء، ويُهْتَدىٰ كنُجوم السَّماء، وبمَدَدِهم يُستغاثُ في الشِّدَّة العَجْماء، والداهية الدَّهْياء، والدَّافة[٣] العَمْياء، وإليهم المفزَعُ في الآخرة والدُّنيا[٤]، والمرجعُ في التدريس والفُتْيا، والملجأُ في فصول العَويصات بين الخصوم[٥]، لا سيَّما مَن أنار الله[٦] بصرَ بصيرته فلم يَـرُجْ عليه تخييلُ عَنيدٍ مَحْروم، وهم الذين إذا اصْطَلَمَت الحربُ أَرَزَ[٧] الإيمانُ إلىٰ أعلامهم، وهم القومُ كلُّ القوم إذا افتخر كلُّ قَبيل[٨] بأقوامهم:

بِـيضُ الوُجـوهِ كَريمـةٌ أَحْـسابُهُم ... شُمُّ الأُنوفِ مـنَ الطِّـرازِ الأَوَّلِ[٩]

[بيانُ شَرَف السُّنة النبوية وعِلْمِ الحديث وأهلِه]

ثمّ اسْتَخْلَصَ منهم قوماً اصطفاهم للقيام بأجلِّ العلوم بعد كتاب الله الأعظم،

---

(١) هذا ما في (ز)، وفي (أ): «أشرفُ يتشرف به». وفي (د) و(ج): «أشرف ما يتشرف به».

(٢) في (ز): «وقوامها».

(٣) في (ز): «والراقة». والدافة: الجيشُ يَدِفُّون نحوَ العدوِّ، أو الجماعةُ من الناس تُقْبِلُ من بلد إلى بلد، أو القومُ يسيرون جماعةً سَيْراً ليس بالشديد. انظر: «تاج العروس» (د ف ف).

(٤) في (د): «في الآخرة والأولى».

(٥) في (ز): «الغويصات بين الخصومات».

(٦) لفظ الجلالة غيرُ موجود في (ز).

(٧) انضمَّ واجتمع. «القاموس» و«مختار الصحاح» (أ ر ز).

(٨) في (ز): «قبيله».

(٩) من شعر الصحابيِّ حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه. انظر: «ديوانه» (ص١٨٠).

وأسناها عند العَرَب والمُحِقِّين المحققين من العَجَم، الذين لم يَتَغَلْغَلوا في ظُلُمات[١] الإِشْراقيِّين[٢]، ولا اسْتَرْسَلُوا فيما لا تَمَسُّ الحاجةُ إليه من علوم الرِّياضيِّين، ولا اغْتَرُّوا بتَسْويلات مَن سَوَّلَت له نفسُه وقَرينُه أنه واصلٌ لا يحتاج إلىٰ مُوصِل، زاعماً أنه لا حاجةَ له بدَوْحَة السُّنة ليتمتعَ بنَعِيم رياضِها ويُقَيِّل[٣]، وهذا هو السَّبَبُ في قَطْع كثيرين ممن هم بصورة المباهين[٤] عن سُنَّة نبيِّنا الغَرَّاء، حتىٰ صاروا من ضُلَّالِ المُلْحِدِين، وسُفَهاء المعانِدِين، إلىٰ أنْ سُحِبُوا علىٰ مناخِرهم في مَهاوي الهلاك الأَبدي، والذُّلِّ السَّرْمَدي، فلا حَيَّاهم الله ولا بَيَّـاهم، ولا أزال ما داموا علىٰ ذلك شُكاهم.

وأعني بأجلِّ العلوم الذي ذَكَرت، وأسناها قَدْراً وعلواً كما إليه أَشَرت؛ علمَ الحديث المتعلِّق بأحوال مُمِدِّ الخلق أجمعين، فكيف بمَن انْعَكَفُوا علىٰ شهود آثارِه ومُطالعةِ أنوارِه في كلِّ حين، فلا شَرَفَ يوازي شَرَفَه، ولا تُـحَفَ تُوازي تُـحَفَه، ولا ظُـرَفَ تُحاكي ظُـرَفَه؛ لأنه الذي يُعْرَفُ به مُرادُ[٥] الحقِّ سبحانه من كتابه المجيد، الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت: ٤٢] وتَتَجلَّى به أنوارُه علىٰ حُفَّاظه، وجلالتُه علىٰ ألفاظه.

وأيضاً هو الذي يَـنْظِمُك في سِلْك حَمَلته[٦]، ويُدخلُكَ تحت عِداد خَدَمَته، ويُوصِلُكَ إلىٰ أن تَصِيرَ من أَحْظَىٰ الناس عند[٧] المُمْتَنِّ به علىٰ أُمَّته، فلذا كان الاشتغالُ

---

(١) في (ز): «ظلمة».

(٢) ضربٌ من الفلاسفة، وهم: أصحابُ حِكْمة الإشراق، التي هي من العلوم الفَلْسَفِيَّة بمنزلة التصوف من العلوم الإسلامية. انظر: «كشف الظنون» (١: ٦٧٧) في بيان علم الحكمة.

(٣) في (ز): «برياض بنعيم رياضها ويقبل».

(٤) في (ز): «بفورة المتأهلين».

(٥) قوله: «مراد» ساقط من (ز).

(٦) في (ز): «جملته».

(٧) في (ز): «عنده».

به من أجلِّ القُرَبِ الموصلةِ إلىٰ القُرْب من ذلك الجناب الرَّفيع، والجاهِ الأكبرِ العَريضِ الوَسيع، وكان صَرْفُ الوقتِ في تحصيله، والإحاطةُ بتفريعـه وتأصيله؛ موجِبَـينِ إلىٰ التمتُّع بوَرِيف ظلِّه[1]، والمَقِيل في نعيمِهِ ووَصْله.

وكان أهلُه الذين هم نُقَّادُ حفَّاظِ الآثارِ والأَحاديث، في القديم والحديث؛ هم[2] المَتْحُوفِين بالتوفيق الأكبر، وخوارقِ الكراماتِ الدَّالةِ علىٰ رِفْعة مقامِهم الأَطْهر، لحمل أعباء السُّنة الغَرَّاء، الواضحة البَيْضاء، فذَبُّوا عنها بصَوارمِ تَقَصِّيهم، وأَسِنَّة تَفْتيشِهم وتَحرِّيهم؛ تحريفَ الغالِين، وافتراءَ الوَضَّاعين، فدام حفظُها البَديع، وقهرُها المنيع[3]، محفوظةً من كلِّ دَخَل، سَليمةً من سائر العِلَل، كما أخبرَ الصادقُ عنها[4] بقولِهِ المنبيءِ عن الغَيْب، المتكفِّلِ بتـنـزُّهها عن كلِّ رَيْب: «ليلُها كنهارِها» ـ ونهارُها كلَيلها ـ لا يزيغُ عنها إلّا هالك»[5]. لتُرَدِّيه بأَرْدية الشَّقاءِ في جميع المسالك.

لا سيَّما وقد تَدَرَّعَت قُـوَّامُها دُروعاً سابغات[6]، قَدَّروا في سَرْدها[7] إلىٰ أن صارت من أبدع المحصَنات، ثمّ حَصَّنوا [٢/أ] حُصونَها البديعة، ومعاقِلَها المنيعة، بآلات الأسلحة التي أعجزتْ مناوِئَها عن أن يلمُّوا حتىٰ بِحَريم[8] مَسانِيها.

---

(١) وَرَفَ الظلُّ يَرِفُ وَرْفاً ووُروفاً: اتَّسَعَ وطال وامتدَّ. «القاموس» (و ر ف).

(٢) قوله: «هم» ساقط من (ز).

(٣) قوله: «وقهرها المنيع» ساقط من (أ).

(٤) في (ز): «عنه».

(٥) هو حديثُ العِرْبَاض بن سارية رَضِيَ الله عنه؛ فيما أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٠٧٧). وابنُ ماجه في «السنن»، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣). والحاكم في «المستدرك» (١: ٩٦) وقولُ المصنف «ونهارُها كلَيْلها» ليس في مصادر الحديث المذكورة، لكنّ معناه صحيح، ويدلُّ عليه رواية الحديث عند ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١: ٢٦): «ليلها كنهارها سواء».

(٦) أي: تامَّة طويلة. «القاموس» (س ب غ).

(٧) السَّرْدُ: نَسْجُ حِلَقِ الدُّرُوع. والتقديرُ في السَّرْد هو: أن يأخذَ القسطَ والوسط في نسجها.

(٨) في (ز): «خبا تحريم». والصواب ما أثبته من (أ). وحَريم الشيء: ما حوله، يقالُ: «حريمُ البئر وغيرِها»؛ أي: ما حَوْلها من مَرَافِقها وحُقُوقها. «مختار الصحاح» (ح ر م).

ثمّ عَدَوْا[١] حولها بعادِيَات ضَبَحَت[٢] فأبالت ذِئاب مُعانِدِها[٣] الدَّم، وسَقَتْهم الموحِي[٤] من السُّمّ، ثمّ صبَّحت القومَ مُغِيراتٍ عليهم، حتىٰ استأصلت شَأْفَتَهم[٥]، واسْتَوْعَبَت شاذَّتَهم وفاذَّتَهم[٦]، ثمّ لا زالتْ ضابحاتٍ إلىٰ أن أَوْرَتْ قدحَ زَنْدِها[٧]، في ميادين سَبْقها، مُضَمَّراتُ عَدْوِها، فأَحْرَقَتْ أذهانَ حاسديها، وأفئدةَ معانديها، وذواتَ[٨] مُلْحِدِيها، ثمّ اقتلعت ما بقيَ بأَنْدِيَتهم، واسْتَقْصَت أتباعَهم من جميع أمكنتهم، إلىٰ أن أصبحوا لا تُرَىٰ إلّا مساكنُهم، ولا تجدُ إلّا مغانيهم.

ولم تَزَلْ قواصفُ الرِّيح العَقيم الصَّرْصَر، تَتْبَع مَن ولَّىٰ عن السُّنَّة وأَدْبَر[٩]، لكونِها بلغت أو كادت أن تَلْحَقَ القرآنَ العزيزَ في نوعٍ ما من الإعجاز، وأَطْلَقَ قومٌ المماثلة، ويَتَعيَّنُ أنهم أرادوا بذلك نوعاً من المجاز.

---

(١) في (ز): «عدلوا». والضميرُ عائدٌ على قوله: «قُوّامها».

(٢) في (ز): «صبحت». والعادياتُ: الخيل. والضَّبح: صوتُ أنفاس الخيل إذا عَدَوْن. «مختار الصحاح» (ض ب ح).

(٣) في (ز): «معانديها».

(٤) في (ز): «الموجي» -بالجيم-. والصوابُ بحاء مهملة. أي: المسرع والمعجِّل للموت. «الصحاح» و«المصباح المنير» (و ح ى).

(٥) الشأفة: قرحةٌ تخرجُ في أسفل القدم، فتُكْوَى فتذهب. يقالُ في المثل: استأصلَ الله شأفته؛ أي: أذهبه الله كما أذهب تلكَ القرحةَ بالكيِّ. «مختار الصحاح» (ش أ ف).

(٦) في (ز): «قادتهم». وفي (د) و(ج): «سادتهم وقادتهم».

(٧) الزَّنْدُ: العودُ الذي يقدح به النار. «الصحاح» (ز ن د). وقال في (و ر ى): «و(وَرَى الزَنْدُ) بالفتح يَري وَرْياً: إذا خرجت نارُه. وفيه لغةٌ أخرى: وَرِيَ الزَنْدُ يَرِي بالكسر فيهما، وأوْرَيْتُهُ أنا، وكذلك وَرَّيْتُهُ تَوْرِية».

(٨) في (ج): «ودواب».

(٩) في (ز): «وأدبرها».

فلهذا الاستئصالِ القاهرِ البالِغِ أقصىٰ الغِيَر[١]، الذي لم يُبْقِ لها مُناوِئاً في شيءٍ من كمالها ولم يَذَر، بل أحقُّ ما يمثَّلُ به حالُ الطاعنِ في نوع من أنواعها، أن يُجعل كالوَزَغ[٢] التي كانت تنفخُ النارَ علىٰ الخليل من مَسيرة عشرةِ فراسِخَ مع كونه أضعفَ ضعيف، وأسخفَ سَخيف، لكنَّ لسانَ حاله يقول: الغَرَضُ إظهارُ عداوةٍ وإن لم يجدْ معه مَن يَطول، ولا مَن يَصول.

وحِكمةُ ذلك أنّ الكلمةَ حقَّت، والشَّقاوةَ تَـحَتَّمت، فأظهرت آثارَها؛ تحذيراً من عِثارها[٣]، صارت[٤] محفوظةَ الأركان، شاهقةَ البُنْيان، محكمةَ القواعد، مؤسَّسةَ المعاقد، مملوءةً حُصونُها وقلاعُها، مَسْبولاً سَترُها وقِناعُها، بجُنْدٍ[٥] أُتْحِفُوا بإصابات أَرْشاقِهم[٦]، نحورَ أهل شِقاقهم، ففرَّقوا جيوشَ باطلهم، وأظهروا خِذْلانَهم في تدابيرهم وحِيَلهم، وألجأوهم إلىٰ أن يعترفوا بالحقِّ لِذَويه[٧]، ويَغْتَرِفُوا من بحار أهاليه[٨]، أو يحترقوا بنيران عِنادهم، وغَضَىٰ إلحادِهم، وأُتْـحِفوا أيضاً بتطهيرِ مَـفاوِزِ الحقِّ عن زخارف أولئك المحرومين[٩] وسَفاسِفِهم، وجوامعِ الإحسانِ وصوافي الصِّدْق عن تَسْويلهم واعْتِسافهم.

---

(١) في (ز): «العين». والصواب ما أثبته. وغِيَرُ الدَّهر: أحداثُه المغيِّرة. «القاموس» (غ ي ر).

(٢) جمعُ (وَزَغة)، وهي: دويبة معروفة. «مختار الصحاح» (و ز غ).

(٣) في (ز): «اعثارها».

(٤) متعلَّق قوله: «فلهذا الاستئصال القاهر إلخ».

(٥) قوله: «بجند» ساقط من (ز). وفي (د): «فحينئذ».

(٦) في (أ): «أرساقهم». والمثبت من (ز) و(د). والرَّشْق: الرَّمْيُ، وقد رَشَقَهم بالسَّهْم والنَّبْل يرشُقُهم رَشقاً رَماهم. «لسان العرب» (ر ش ق).

(٧) قوله: «لذويه» ساقط من (د).

(٨) في (ز): «أهليه».

(٩) في (أ): «المجرمون».

فدامَ لهم وبهم هذا[١] الحفظُ[٢] الكُلِّيّ، الأَقْطَعيُّ[٣] الأَبَديّ، إلىٰ فَناء[٤] هذا العالَم، وكانوا هم الطائفةَ المحظوظين[٥] من بني آدم، الذين أسندَ الصادقُ ذلك الحفظَ المنيعَ إليهم، مع إخباره عمَّا لديهم، أنّ[٦] لهم مخالفين، ولشَأْو[٧] حقِّهم وبَأْوِ[٨] صِدْقهم مناوئين، وأنّ هؤلاء وإن كثروا فهم كذَرٍّ يندفع بأدنىٰ نَفْخة، فضلاً عن أدنىٰ نَفْحة[٩].

فحينئذٍ ناموا[١٠] نومَ المعرِّس[١١] الآمن؛ لأنهم أَحَلُّوا[١٢] عرائسَ أبكارها في حَرَمٍ آمن، غَنِيةٍ[١٣] عن حَرَس، غيرَ محتاجة لسيفٍ ولا فَرَس، فصَفَت مَواردُها للشَّاربين، ومَشاربُها للواردين، ولَذَّاتُ مطايبها للقاصدين، فأَوْسَعوا منَ الوُرُود والصُّدُور، ونَثَروا جواهرَ علومِهم علىٰ قلائد الصُّدور.

فسَهُلَ[١٤] مَنالُها، وازداد شَرَفُ قالِها وحالِها، وأقبلت العَوافي[١٥] يتتابون رِزْقَ

(١) في (د): «بهذا».
(٢) في (ز): «الحظ».
(٣) في (ز): «القطعي».
(٤) في (د): «إلى أن فني».
(٥) في (أ) و(ز): «المحظوظون». وفي (د) و(ج): «المخصوصون».
(٦) في (ز): «بأن».
(٧) الغاية والأمد. «لسان العرب» (ش أ ي).
(٨) البأو: العظمة. «لسان العرب» (ب أ ي).
(٩) نفحت الريح: هَبَّت. والنفحةُ من الريح: الدفعة. «القاموس» (ن ف ح).
(١٠) في (ز): «بها ناموا».
(١١) في (ز): «العروس».
(١٢) في (ز): «حلوا».
(١٣) في (ز): «عنية».
(١٤) في (ز): «فسل».
(١٥) جمعُ (عافي) وهو: الضيفُ وكلُّ طالبِ فضلٍ أو رِزْقٍ. «القاموس» (ع ف و).

معادِنِها، وغَوصةُ البحارِ الصّوافي يغوصون علىٰ دُرَرِها في مكامِنِها، وذروا خِلَعَ الانخلاع عن[١] الرُّسوم، ورِيش رِيَاش[٢] أجلِّ العلوم، يتمتَّعون بقَشيب[٣] صوافي بُـرُودِها الذي كاد أن يخطفَ الأبصار، وبوَشْي[٤] حِبَـرِها[٥] الـمحبَّرَةِ بأسقاطِ الأسماطِ الموجبَةِ لدفع الـذِّلّة والاستصغار، ساحبةً ذيولَـها علىٰ المجرَّة والـجَوْزاء، مُتَبَخْتِرَةً في البيت المعمور فوق أسمىٰ سماء.

وكفاها شَرَفاً بلا نهاية، وعزةً بلا غاية، بُطونُها في[٦] فِيهِ ﷺ وشَرَّف وكَرَّم؛ إذْ كان كقَابِ[٧] قوسَيْن أو أدنىٰ؛ كناية عن قُرْبٍ لا أفضلَ منه ولا أسنىٰ، ناظراً بعين بَصَرِه علىٰ الحقيقة إلىٰ مَن لا تُدْرِكُه الأبصار، حاشاهُ تعالىٰ من إحاطة ناظرٍ إليه في هذه [٢/ ب] الدّار ـ وهو نبيُّنا لا غير[٨] ـ وتلك الدّار[٩].

فتأمَّـلْ هذا الشَّرَفَ للسُّنة، الذي هو أعلىٰ من كلِّ خصوصية ومِنَّـة، واغْبِطْ

---

(١) في (ز): «وزوا خلع الانخداع علىٰ».

(٢) الرِّيشُ والرِّياشُ بمعنى، وهو: اللباسُ الفاخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الأعراف: ٢٦]. «مختار الصحاح» (ر ي ش).

(٣) في (ز): «بتشبيب».

(٤) وَشْيُ الثوب: نَقْشُه. «القاموس» (و ش ى).

(٥) جمع (حِبَرَة) بوزن عِنَبَة، وهي: بُرْدٌ يماني. «مختار الصحاح» (ح ب ر).

(٦) قوله: «في» ساقط من (أ).

(٧) في (ز): «إذا كان قاب».

(٨) على خلافٍ مشهورٍ في ذلك بين الصحابة والسَّلَف، وأكثر العلماء على إثباتِ الرؤية كمـا قالَ الإمامُ النوويُّ في «شرح صحيح مسلم» (٣: ٧-١٠).

(٩) رؤيةُ المؤمنين لذات الله تعالى في الدار الآخرة حقٌّ عندنا معاشرَ أهل السُّنة ثابتٌ بالكتاب والسُّنة، والمنفيُ في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] إنما هو نوعٌ خاصٌّ من الرؤية، وهو الرؤيةُ علىٰ وجه الإحاطة، لا مطلق الرؤية، ولا يلزمُ من نفي الأخصِّ نفيُ الأعَم.

مَن عكفَ عليها في أكثر أوقاته، وعدَّها أفضلَ فضائلِهِ وهِباته، حتىٰ يحملَك[١] ذلك الحسدُ المحمودُ الكامل، علىٰ أن تكونَ من أهلِها العاكِفين عليها في البُكَر والأَصايل، ليرتاضوا برَوْحِ[٢] نَسيمِ رياضِها اليانعةِ أفنانُها، الباسقةِ أغصانُها، الدانيةِ ثمارُها، العَطِرةِ أزهارُها،العَذْبةِ مواردُها، الممدودةِ لهم موائدُها، العليةِ غرائسُها، المائِسةِ[٣] عرائسُها، المتزاحمةِ خُطَّابُها، المتفاخرةِ أربابُها، الناعمةِ المُسْفِرة، الضاحكةِ المستَبْشِرة، المحفوظةِ من الحدثان، التي لم يَطْمِثْهُنَّ إنسٌ قبلَهم ولا جانّ.

[خصائصُ أهل الحديث]

ومِن ثَمَّ اخْتُصُّوا دون غيرهم:

بانخراط اسمِهم معَ اسمِ مُشرِّفهم في سِلْك واحد، فعاد ذلك عليهم بأعلىٰ العوائد، وأشرفِ الفرائد.

وبأنهم تَشَرَّفوا بكتابة اسمِهم معَ اسمِهِ الأفضل، ورُبَّما كان ذلك بعد سَطْر بل أقلّ.

وبكونهم أكثرَ الأُمّة صلاةً وسلاماً عليه، لساناً وقَلَماً ودِعايةً إليه.

وبدخولهم بالأَوْلىٰ من غيرهم ـ إذْ لم يَعِ أحدٌ آثارَهُ ﷺ وشمائلَهُ الكريمةَ وَعْيَهم، ولا أَوْرىٰ أحدٌ فيها زَنْدَ هِمَّته وَرْيَهم ـ في دعوته ﷺ التي أعلنت[٤] لهم شَرَفاً باذِخاً،

---

(١) في (ز): «يملك».

(٢) في (ز): «بروج».

(٣) في (ز): «الغلبة غرايبها المالية». والمائسة: المتبخترة. «القاموس» (م ي س).

(٤) في (ز): «أغلت».

وعِزاً شامخاً، لا يَصِلَ غيرُهم إلىٰ شَأْوِه، بل ولا يَقْرُبُ من عِزِّه وبَأْوِه[١]، وهي ـ أعني: هذه الدعوةَ الجامعة، والخصوصيةَ المانعة ـ قولُه ﷺ: «نضَّر[٢] الله امْرَأً سَمِعَ مقالَتي فوَعاها فأدّاها كما سَمِعَها»[٣]. فدعا لهم بالنَّضْرةِ الموجبةِ لباهِرِ الإضاءةِ والمسَرَّة، فلم يُـرَ من أكثرِ القائمين به كما أُمِرُوا، والملازمين لخدمتِه فيما أعلنوا وأَسَرُّوا، وأبطنوا وأظهروا، إلّا مَنِ الأنوارُ[٤] والأضواءُ ساطعةٌ علىٰ وجهه سُطُوعَ القَمَر ليلةَ البدر، أو الشمسِ[٥] في رابعةِ النهارِ معَ عدم السَّتْر، كما شاهَدْنا ذلك في كثير[٦] من مشايخنا القائمين بخدمته، الملازمين لتحرير طُـرُقِه، الـمُرَاعِين لِعَظَمَتِه.

[عَجيبةٌ]

فإن قلتَ: جاء عن بعض أكابر حَمَلَتِهِ أنه كحِمار[٧] في الوجه أو في جميع صورته؛ أي: خَلْقُه ذلك كخِلقةِ الحمارِ في صفتِهِ وكيفيتِه، وأيُّ جَمالٍ معَ ذلك، ومراعاةٍ لما هنالك؟

قلتُ: هذا من جملة شَرَفِ الحديث الذي انْزَجَرَ بسببه كثيرون؛ خوفاً أن يقعَ لهم من نحو ذلك ما لا يُطِيقون، وذلك أنّ: بعضَ الأئمة تردَّد مدةً مديدةً إلىٰ شَيْخِهِ في

---

(١) تقدَّم أن «البأو» العَظَمَة.

(٢) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٥: ٧١): «نَضَره ونَضَّره وأَنْضَره؛ أي: نَعَّمَه. ويُروىٰ بالتخفيف والتشديد، من النَّضارة، وهي في الأصل: حُسْن الوجه والبريق. وإنما أراد: حَسَّن خُلُقَه وقَدْرَه».

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب العلم، باب ما جاء في الحثِّ على تبليغ السماع، رقم (٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، وهو عند غيره أيضاً. قال في «كشف الخفاء» (٢: ٤٢٣): «رواه أصحابُ السُّنَن وغيرُهم بطُرُق كثيرة وألفاظ مختلفة، عن ابن مَسْعود رَضِيَ الله عنه وغيره».

(٤) قوله: «وأبطنوا إلخ» ساقط من (ز).

(٥) في (ز): «والشمس».

(٦) قوله: «في كثير» ساقط من (ز).

(٧) في (ز): «أنه كان حمار».

بيته يَسمعُ عليه، فكان دائماً بينه وبين الطلبة سِتْرٌ مَنيعٌ لا يستطيع أحدٌ منهم[١] رؤيةَ شيءٍ من بَدَنِ الشيخ، فتخلَّفَ عن أصحابه مرةً لحاجة، فإذْ رأىٰ الشيخُ المحلَّ خالياً له، قال له: قد لازَمْتَني هذه المدَّةَ الطويلةَ ولم يَقَعْ بصرُكَ عليَّ، هل[٢] ترىٰ أن أكشِفَ السِّتْرَ لِتَراني؟ قال: نعم. فكَشَفَه، فرأىٰ ذلك الأمرَ المهولَ جدّاً، وهو أنّ الوَجْهَ أو الصورةَ كلَّها كالحِمار في جميع صفاته وكيفيّاته، ثمّ بـيَّن له سببَ ذلك: أنه كان كلَّما مرَّ علىٰ قوله ﷺ: «أما يَخْشَىٰ الذي يتقدَّمُ علىٰ الإمام أن يُـحَوِّلَ اللـهُ وجهَهُ وجهَ حمارٍ أو صورتَهُ صورةَ حمار»[٣]. اسْتَبْعَدَ أنّ هذا يكونُ كذلك[٤] حقيقة، واعْتَقَدَ أنه يَتَغَيَّرُ فقط، ثمّ سَبَقَ الإمام، فحُوِّلَ كذلك لِوَقْتِه، فلَزِمَ هذه السِّتارةَ[٥] والإسماعَ من ورائها.

[قاعدةٌ مهمةٌ]

وهذا ينبِّهُك علىٰ القاعدة المقرَّرة عند المحقِّقين: أنّ كلَّ ما وَرَدَ في الكتاب والسُّنة وجوَّزه العقلُ ـ بأن لم يلزمْ عليه مُحالٌ عقليّ، ولا عبرةَ بالمُحال العاديّ ـ، ولم يصحَّ عنِ الشارع حديثٌ آخرُ يُعارضُه؛ تعيَّن حملُهُ علىٰ ظاهره واعتقادُه، ولم يُتْبَع[٦] تأويلُه [٣/ أ]؛ لأنه لا حاجةَ إليه، فإخراجُ ما هو كذلك عن ظاهره إلىٰ مؤوَّلِهِ تصرُّفٌ في السُّنة بما لم

---

(١) قوله: «أحد منهم» ساقط من (ز).

(٢) في (ز): «فهل».

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الأذان، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام، رقم (٦٩١). ومسلم في «الصحيح» كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، رقم (٤٢٧). لكن ليس في روايتهما: «الذي يتقدَّم علىٰ الإمام». وإنما: «إذا رَفَع رأسَهُ قبل الإمام».

(٤) قوله: «كذلك» ساقط من (ز).

(٥) في (ز): «الحالة».

(٦) في (ز): «ولم ينبغ». وفي (د): «ينفع».

يَـرْضَ فيه المتفضِّلُ بـها، فرُبَّمـا عُوقِب أتمَّ العقاب، أو حُـرِمَ التوفيقَ والاحتساب، نسأل الله السلامةَ من ذلك وأمثاله، آمين.

[اتصالُ مسانيدِ السُّنةِ من خُصُوصيات هذه الأمة]

ومما اخْتُصَّ به أهلُ الحديث أيضاً: ما جعلَه اللـهُ من خصوصيات هذه الأمة، وهو اتصالُ مسانيدِ سُنَّته ﷺ بطُرُقٍ معروفة[1]، وأسانيدَ مشتملةٍ علىٰ رجال أحوالُهم كلُّها مكشوفة، يُعْرَف بهم الصحيحُ منَ الضعيف، والمقرونُ منَ اللَّفِيف، وغير ذلك من أقسامِها الواسعة، وطرقِها الجامعة، وأوضاعِ ذلك كلِّه المقتضيةِ والمانعة، معَ شروطٍ وآداب، وتَقَصٍّ واستيعاب، بتآليفَ محرَّرة، وأسانيدَ مقرَّرة، ومعاجمَ ومسانيدَ ومُسْتَخرجاتٍ ومَشْيخاتٍ ومُسَلْسلاتٍ كالمسلسل بالأولية[2] وبسُورة الصَّفّ[3] ـ وهو متَّصلُ الإسنادِ والسِّلْسِلة من أصحِّ مُسَلْسَل رُوِيَ في الدنيا ـ ، ورَحلاتٍ اسْتَوْعَبَت الأقطار، وأجزاء جَمَعت البراهينَ والأنظار.

---

(١) سيأتي للمصنف آخرَ الكلام على خرقة التصوّف تنبيهٌ مهم حول أهمية الإسناد في الدّين، فلينظر (ص٢٢١).

(٢) سيذكره المصنِّف بسنده أولَ مَرْوياته الآتية.

(٣) وهو ما رواه عبدُ الله بنُ سَلَام رضي الله عنه قال: «قَعَدْنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلمُ أيَّ الأعمال أحبَّ إلى الله تعالى لَعَمِلْناه، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١-٢] قال عبدُ الله بنُ سَلَام: فقرَأها علينا رسولُ الله ﷺ هكذا».
قال الحافظُ الجلالُ السُّيوطيُّ في «جياد المسلسلات» (ص١١٤-١١٥): «قال الحفَّاظُ: هذا أصحُّ مسلسلٍ يُرْوى في الدنيا، أخرجه الترمذيُّ عن الدَّارِميِّ مُسَلْسلاً، وأخرجه الحاكمُ في «المستدرك» والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» من طريق محمد بن كثير مسلسلاً أيضاً، وقال الحاكم: صحيحٌ على شرط الشيخين». وقال الحافظُ في «الفتح» (٩: ٦٣٣) في كتاب التفسير ـ سورة الصف: «وقد وَقَعَ لنا سماعُ هذه السُّورة مُسَلْسلاً في حديث ذُكِر في أوله سببُ نزولها، وإسنادُه صحيح، قَلَّ أَنْ وقع في المسلسلات مثلُه مع مزيد علوِّه».

ثمّ اخْتَصَّهم في هذه الخصوصية بمراتب الأقربية، فكان كلُّ مَن كان سندُه أقربَ ولو برَجُلٍ واحدٍ أجلَّ عندهم ممن فاته ذلك في المبادئ أو المقاصد.

[انقطاع أسانيد أهل البدعة]

ومن عَجيب الاستقراء: أنه كُشِفَ لي أنّ ذَوي البدعِ الاعتقاديةِ فاتَـهُم هذا الاتصالُ من أَصْله، فلا يَـرْوُون حديثاً ولا يذكرون مسألةً فقهيةً عن أحدٍ من أئمتِهم إلّا مجرَّدَ تقليـدٍ لواحد أو اثنيـن، وأما لو طَلَبتَ منه اتصالاً بسنـدٍ معروفٍ أو طريقٍ موصوفٍ لم يستطعْ لذلك سبيلاً، ولم يجد بُدّاً من أن يَكِلَ أمرَهُ إلىٰ تقليدٍ لا ثقةَ به ولا يُعَوَّلُ عليه تعويلاً.

[مكانةُ المذاهب الأربعة وحكم تقليد غيرها]

وقد صرَّح أئمتُنا: بأنه لا يجوز تقليدُ غير الأئمة الأربعة[1]. قالوا: لعدم الثقة بِنِسْبتها إلىٰ أربابها بأسانيدَ تَـمْنَعُ التحريفَ والتبديل، بخلاف المذاهب الأربعة؛ فإنّ أئمتَها ـ جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيراً ـ بذلوا نفوسَهم في تحريرِ أقوالِها[2] وبيانِ ما ثبتَ عن قائله وما لا، فأَمِنَ أهلُها كلَّ تحريف، وعلموا الصحيحَ منَ الضعيف، كما عليه المحدِّثون والسلفُ الصالِحُ والخَلَفُ المتأخرون، فتَرَاهم علىٰ غايةٍ من الاحتياطِ

(١) للمصنف في «فتاويه الكبرىٰ» (٤: ٣٢٥-٣٢٦) جوابٌ محرَّرٌ في حكم تقليد غير الأئمة الأربعة ومسائل متعلّقة بذلك، ومنه: أن تقليدَهم لا يجوزُ في الإفتاء ولا في القضاء، أما في عمل الإنسان لنفسِهِ فيجوزُ تقليدُ غير الأربعة ممن يجوزُ تقليدُه لا كالشيعة وبعض الظاهرية. ويُشترَطُ: ١) معرفتُهُ بمذهبِ المقلَّد بنقل العَدْل عن مثله، ٢) وتفاصيلِ تلك المسألة أو المسائل المقلَّد فيها وما يتعلّق بها علىٰ مذهب ذلك المقلَّد، ٣) وعدمُ التلفيقِ لو أراد أن يضمَّ إليها أو إلىٰ بعضها تقليدَ غير ذلك الإمام.

(٢) في (د): «أقاويلهم».

في نقل مذاهبهم، ونهايـةٍ من الانضباطِ لكلِّ ما اشتملتْ عليه من مطالِبِهم، حتى لو قُلتَ لأحدهم: اذكُرْ لي سندَك في هذه المسألة بإمامك؛ سَرَدَهُ عليك علىٰ الفَوْر، مُبيِّناً ما يُزِيلُ[1] رَيْبَك وعظيمَ أُوامِك[2].

ولقد أشارَ إلىٰ ذلك كلِّه الشافعيُّ رضي الله عنه بقوله: «كان اللَّيثُ أفقهَ من مالك، لكنْ ضَيَّعَـهُ أصحابُـه». أي: بتفريطهم في تحرير منقولِ مذهبِـهِ علىٰ ما ينبغي تفصيلُ كلِّ مَطْلَب عن مُشابِهِه مُدْركاً ونَقْلاً وتحريراً، حتىٰ لم يَبْقَ فيه أدنىٰ رَيْبٍ ولا دَخَلٍ ولا عَيب.

[أسبابُ عِصْمة السُّنة وحِفظِها]

وأصلُ ذلك الأصيل، ودليلُه الآخذُ بِحُجَزِ[3] التفريع والتأصيل: أنّ أسبابَ عصمةِ سنةِ نبيِّنا ﷺ وحفظِها إلىٰ يوم القيامة الحفظَ الكاملَ دون بقية الشرائع؛ ما تكفَّل الله تعالىٰ به من جعله الأسانيدَ باقيةً فيهم علىٰ ما هي عليه لم يَطْرُقْها طارق، ولا حام حولَ حِماها مارِق، ولا قدرَ[4] علىٰ تغيير ذرَّةٍ منها معاندٌ أو منافق، فلم تزلْ غَضَّةً طَريةً علىٰ الكمال الأعظم، والرَّسْم الأَتَم، من حين نَطَق بها ﷺ إلىٰ قُرب قيام الساعة، كمـا صرَّح به ﷺ في تلك الطائفة: بأنـهم لا يزالون في عِـزَّتِـهم العُظمىٰ، وحفظِهم

---

(١) في (أ): «ما يزول».

(٢) الأُوامُ ـ بالضمّ ـ : حرُّ العطش. «مختار الصحاح» (أ و م).

فائدة: قال الإمامُ الحافظُ الذهبيُّ في «السِّيَر» (٧: ١١٧): «لا يكادُ يوجد الحقُّ فيما اتفق أئمة الاجتهادِ الأربعةِ على خلافه، معَ اعترافنا بأنّ اتفاقهم على مسألةٍ لا يكون إجماعَ الأمة، ونَهابُ أن نجزمَ في مسألةٍ اتفقوا عليها بأنّ الحقَّ في خلافِها».

(٣) جمعُ (حُجْزَة) بوزن (حُجرة)، وهي: معقدُ الإزار. «مختار الصحاح» (ح ج ز).

(٤) في (أ): «قدرة»، والمثبت من (ز).

الأسمىٰ، إلىٰ أن يأتيَهم أمرُ الله وهم علىٰ ذلك(١). وذلك الأمرُ ريحٌ لَـيِّنةٌ تَـهُبُّ عليهم، فتَقْبِضُ(٢) روحَ كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ علىٰ غاية من السهولة والأمنة، ثمّ يعقبُ ذلك أنه لم يبقَ إلا شِرارُ الخلق وما علىٰ وجه الأرض مَن يقول: الله الله(٣). فتقوم [٣/ ب] الساعةُ بنَفْخ إسرافيلَ في الصُّورِ النَّفْخةَ الأولىٰ، فلا يبقىٰ حيٌّ علىٰ وجه الأرض.

[حالُ الإسناد في الشرائع السابقة]

وأما بقيةُ الشرائع؛ فإنها لما لم يُحفَظْ لها مَسانيد، ولا أَسَّسَ رُسُلُها لها قواعدَ يرجعون إليها، وإنما مبنىٰ أمرِهم علىٰ التقليد لعلمائهم الآكلين للرِّشىٰ، المغيِّرين المبدِّلِين بحسب ما يراه الواحدُ منهم أو يشاء، ولم يزالوا متطابقين علىٰ إيثار الحُطام الفاني، متتابعين علىٰ أنّ مَن بُذِلَ له شيءٌ ليُغيِّر شيئاً من الشريعة غَيَّر من غير أن يُنكِرَ عليه عالمٌ أو جاهلٌ أو غنيٌّ أو فقيرٌ عاني، وما زالوا علىٰ ذلك في كلِّ زمن، إلىٰ أن صارت كتبُ شرائعِهم لا يؤمَنُ علىٰ كلمةٍ(٤) منها أنها غُيِّـرت مراتٍ متخالفةٍ علىٰ ما كان لها من سَنَن، ذلك بـأنـهم قالـوا: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

---

(١) هو ما أخرجه البخاري في «الصحيح»، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ... الحديث، رقم (٧٣١١). ومسلم في «الصحيح»، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي... من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً، رقم (١٩٢١).

(٢) في (ز): «فتفيض».

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، رقم (٣٧٣) من حديث أنس رَضِيَ الله عنه.

(٤) قوله: «كلمة» ساقط من (أ).

[عدمُ تجاوز الأئمة عن الخطأ في الدِّين]

ولقد قال بعضُ أكابر أئمتنا: مِن حِفْظِ الله الباهرِ لهذه الشريعة الغَرَّاء، أنّ علماءَها استُقْرِئتْ أحوالُهم الاستقراءَ الكامل، المفيدَ للعلم القطعيِّ الذي لا مِرْيةَ فيه ولا شُبهةَ بوَجْه، فلم يُحْفَظْ عن أحدٍ منهم أنه تجاوَزَ عن فَلْتةٍ أو غَلْطةٍ أو سَهْوٍ أو جَهْلٍ لغيره، وإن كان أباهُ أو ابنَهُ أو أخاهُ أو عمَّه، بل يُشَدِّدُ الواحدُ منهم النكيرَ علىٰ أقرب الناس إليه، لأدنى إيهام صَدَرَ منه لم يقصدْهُ ولا عَوَّل عليه.

ولقد وَقَع لإمام الحرمَين[1] مع والدِهِ الشيخِ أبي محمد الجُوَيْنيّ[2] الذي قال الأئمةُ من بعضِ تَرْجَمَتِهِ: «إنه كان أكملَ أهلِ عصرِهِ باتفاق أهلِ أقاليمِهِ ومِصْرِه، بحيثُ إنه لو جازتْ بِعثةُ نَبيٍّ في زمنِهِ لم يكن إلا هو»[3]؛ لما هو المقرَّرُ أنه يجب في الرسول ذلك؛ أي: أن يكون أكملَ أهل زَمَنه في جميع الأوصاف والأحوال والأخلاق والخَلْق وسائر

---

(١) هو إمامُ الأئمة شيخُ الإسلام الفقيهُ الأصوليُّ المتكلِّمُ النظّار الأديبُ أبو المعالي عبدُ الملك بنُ عبد الله بن يوسف الجُوَيْنيُّ النَّيْسابوريُّ الشافعيّ (٤١٩-٤٧٨هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٦٥-٢٢٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٥٥-٢٥٦).

(٢) نسبةً إلى (جُوَيْن) ناحية كبيرة من نواحي نَيْسابُور، وهو الإمامُ الكبيرُ المجتهدُ الأديبُ المفسِّرُ الوَرِعُ العابدُ الزاهِدُ ركنُ الإسلام الشيخُ أبو محمد عبدُ الله بن يوسف الجُوَيْنيّ الشافعيّ (ت ٤٣٨هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٧٣-٩٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٠٩-٢١١).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٧٤)، ونصُّها: «قال الإمامُ أبو سعيد ابنُ الإمام أبي القاسم القُشَيْريُّ: كان أئمتُنا في عصره والمحقِّقون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال والفَضْل والخِصال الحميدة: أنه لو جاز أن يبعثَ الله نبياً في عصره لما كان إلّا هو، مِن حُسْن طريقته وزُهْده وكمال فَضْله».

الكمالات في سائر المسالك، ومع ذلك إذا نَقَل الإمامُ عن والده ـ هذا الإمام المترجَم بهذه الترجمة ـ مسألةً لا يَرْتَضِيها، أو أنّ المذهبَ لا يَقْتَضِيها، أو أنها موهمةٌ أدنىٰ إيهام، أو مشكلةٌ أدنىٰ إشكال وإظلام، يقول الإمامُ عقبَ ذلك: «وهذه زَلةٌ أو فَلْتةٌ أو غَلْطةٌ من الشيخ رضي الله عنه»[1]. ويُشَدِّدُ النكيرَ عليه بنحو ذلك من العبارات، لا لاستهتارِهِ بحقِّ والدِهِ ـ حاشاه الله من ذلك ـ وإنما هو لمجرَّدِ تنفيرِ الناس عن تلك المقالة؛ عملاً بما أخذه الله على الذين أوتوا الكتاب، أنْ لا يتركوا أدنىٰ دَخَلٍ أو إيهام إلا بَيَّنوه وأَحَلُّوه ذِرْوةَ الصواب، وبذلك دامت هذه الشريعةُ علىٰ غاية الحفظ ونهاية الإتقان، وحُفظَت طُرُقُها ومَشارعُها ومَواردُها وجَوامعُها من كلِّ إيهام باطل، فضلاً عن محقَّقِه، وإلمامِ مُفْسِدٍ ولو في أقصىٰ مَغْرِبِهِ أو مَشْرقه.

وإذا تأمَّلْتَ ما قرَّرْتُه واسْتَنْبَطتُـهُ وحرَّرتُه محروسَ المعاقل[2]، بِحُجَجٍ فاقَتْ حُجَجَ الأواخر والأوائل، وأَسِنةٍ قاصمةٍ لظهور مَن أبدىٰ شيئاً من عَوَاره[3]، وأَعِنَّةٍ قاصمةٍ لنُحُور مَن أَبْطَن كيداً من مَكْرِهِ وخُواره؛ علمتَ أنّ رياضَ العلومِ العقليةِ والنقلية، وحدائقَ الآدابِ النفسيةِ والشرعية، وجِنانَ المعارفِ الذَّوْقيـةِ والحقائقِ الكَشْفية، وأنوارَ المعارف الإحسانية، وأنهارَ الذَّوارف الشُّهودية، لا توجدُ أو لا تَتِمُّ إلا باستجلاءِ علوم السُّنة ومتعلَّقاتِها، وحفظِ رُسُومِها وإدراكِ غوار خفايا موضوعاتِها، وكشفِ عار التدليس القبيح عن موضوعاتـها، وصرفِ العُمُر الطويل، وإفراغ المال الجزيل، وتفريغ الذهن الكليل، وصقال العقل العقيل، بصَقيل الفَرِيِّ الصَّقيل.

---

(١) انظر: «نهاية المطلب» (١: ١٥١، ٢: ٥٥٥، ٦: ٣٦٦-٣٦٧).

(٢) في (ز): «وحررت محروس العاقل».

(٣) العَوَارُ ـ بفتح العين ـ: العيبُ. «مختار الصحاح» (ع و ر).

[معرفةُ الملوك بقَدْرِ عِلْمِ الحديث ومجالِس الإملاء]

وبعد حيازة هذه المقدماتِ والغايات، فلا شرفَ أشرفُ من شَرَفِ هذا [٤/أ] العِلْم حتىٰ عند الملوك المتطلِّعين إلى أفضل النهايات، أَلَا ترىٰ إلى ما وقع لبعض أكابر الخلفاء الناظرين إلىٰ ذلك: أنه لما تصوَّر أنه لا أشرفَ من علم الحديث، لاسيَّما عند مجالس الإملاء والإسماع والرِّواية والدِّراية، تأسَّفَ على أنْ فاتَهُ ذلك، وأفاد أن عِزَّ المُلْك وأُبَّـهَتَه لم يُغْنِ[1] عنه، وأن لذةَ هذا لا تُوازِي لذةَ ذاك بوَجْه، وذلك أنه قيل له: يا أميرَ المؤمنين؛ قد أَنالَكَ الله من كلِّ مَطْلَب، وحَقَّق لك كلَّ مرغوب ومَأْرَب، فهل بَقِيَتْ لذةٌ أو بُغيةٌ من نَعيم الدنيا ولَذَّاتِها لم تَنَلْها، أو حِلْيةٌ من حُلا العِزِّ والمهابة لم تَلْبَسْها؟ فقال: نعم؛ بَقِيَت عليَّ لذةٌ واحدةٌ هي أعلىٰ من جميع ما نِلْتُه، وأفخمُ من كلِّ[2] ما باشَرْتُه، بل لم تقتربْ منها فضلاً عن أن تساويَها لذةٌ من لذات الدنيا، ولا مرتبةٌ من مراتب الخلافة العُلْيا، وهي:

أنْ أجلسَ مجلساً كمجلس مشايخ الحديث، الذي لم يزالوا عليه متفاخرين فيه في القديم والحديث، تحضرُ طبقاتُ السماع والرِّواية والدِّراية بين يَدَي، ثمّ يُسأل مني الإملاءُ على حديثٍ مُقْتَرَحٍ عليَّ، من غير أن يكونَ في خَلَدِي، بل ولا خَطَرَ في وَهْمي أن أُسأَلَ عنه ولا يُطلَب مني الكلامُ عليه.

ثمّ يجلس المُسْتَمْلي بين يَدَيَّ بحضرة أهل الإملاء والمتأهلين لتلقي ما أتكلمُ به على ذلك الحديث، ومع كلٍّ مِحْبَرَتُهُ وطِرْسُهُ يكتبونَ ما يتلقَّوْنَه مني. ثمّ يقول المُسْتَمْلي

---

(١) في (ز): «تغن».

(٢) في (أ): «كلا»، والمثبت من (ز).

بعد أن يَذْكُرَ خُطبةً لائقةً بالمجلس، فيها براعةُ استهلالٍ بذِكْرِ ما يتعلَّقُ بالشيخ والمجلس والعِلْم ونحو ذلك مما لا يخفىٰ علىٰ البليغ الأريب، ثمّ يقول عَقِبَ هذه الخُطبةِ مخاطباً لي: (مَن ذَكَرْتَ يَرْحَمُك الله)[1]، فأَشْرَعُ حينئذٍ في خطبةٍ أبلغَ من خُطبة المُسْتَمْلي، ثمّ أَذْكُرُ طرقَ سندي لهذا الحديث، وما يتعلَّق برجال تلك المسانيد، ثمّ أذكرُ ما يتعلَّقُ بالحكم علىٰ ذلك الحديث من صحةٍ أو حُسْنٍ أو ضَعفٍ وإرسالٍ واتصالٍ وعَضْلٍ وانقطاعٍ وغيرِ ذلك من أنواع العلم وتفاريعه التي لها تعلُّقٌ بتلك المسانيد.

ثمّ أذكرُ فقهَ الحديث وفوائدَه، وما اشتمل عليه من الحِكَم والمعارف، والنوادرِ واللطائف، وغير ذلك مما يفتحُ الله به علىٰ مَن فَتَح، ويمنحُ به مَن مَنَح، ثمّ أختمُ المجلسَ بمناسباتٍ ومتمِّمات.

هذا حاصلُ ما يتعلَّقُ بالإملاء، وكان الأمرُ فيه كما قال ذلك الخليفةُ: أنه لا أشرفَ منه؛ لما اشْتَمَلَ عليه من الأمور التي يَحْتاجُها، وهي: علومُ الشرعِ والحديثِ والفقهِ والتفسير، ثمّ علومُ العربية الثمانية المعلومة[2]، ثمّ علومُ الأَصْلَيْن والميزانِ[3] ونحوها، ولا يقومُ بذلك علىٰ وَجْهِهِ إلا أعلمُ أهل الدنيا، وقد يكون له مشارِكٌ أو مشارِكُون.

---

(١) قال الإمامُ ابنُ دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٣٨): « ومن عادتهم أن يقول المستملي: (مَن ذَكَرْتَ أو ما ذَكَرْتَ رحمك الله أو غفر الله لك أو ما أشبهه من الدعاء). والأحسنُ عندي أن يقول: (مَن حَدَّثك أو مَن أخبرك) إنْ لم يكن تقدَّم من الشيخ لأحدٍ ذِكْرٌ، إلّا أن تكون هذه العبارةُ ـ أعني: قولَه مَن ذَكَرْت ـ عادةً للسلف مستمرة، فالاتباعُ أولى».

(٢) نقل في «دستور العلماء» (٢: ٢٦٦) عن الزمخشري انقسامَ علم العربية إلىٰ اثني عشرَ قسماً؛ منها أصولٌ، وأخرى فروع. فالأصول ثمانية: اللغةُ والصَّرْفُ والاشتقاقُ والنحوُ والمعاني والبيانُ والعروضُ والقافية. والفروع: الخطُّ والشِّعْرُ والإنشاءُ والمحاضرات. وقد بيَّن هناك وجهَ انقسام علم العربية إلىٰ هذه الأقسام بما يوضِّحُ مقصودَ كلٍّ منها.

(٣) هو علمُ المنطق.

وبالجملة، فهذا كان شأنَ الإملاء، واستمرَّ إلىٰ زَمَنِ شيخ شيوخنا أميرِ المؤمنين في الحديث الشهابِ بن عليّ بن حَجَر[1] رحمه الله، فأمْلَىٰ مجالسَ كثيرة، ولم يَقْدِرْ أحدٌ بعده علىٰ القيام به، إلّا بعضهم[2] مقتَصِراً في ذلك المجلس علىٰ ما يتعلّق بمبادئ الحديث لا غير، ومع ذلك تَبَجَّحَ به ومَدَحَ نفسَهُ بسببه، وعدَّ هذا كمالاً فاق به أهلَ عصره، وهو كذلك، لكن بالسَّنَد وما يتعلَّقُ بمصطلح الحديث، وأما ذِكْرُ فقهِ الحديثِ وغيرِهِ من تلك العلوم التي ذَكَرْتُها فلم يكنْ من فُرْسان مَيْدانها، ولا من المُنْتَضِلِين عند سباقها وبَيانها.

ولقد رام بعضُ مشايخِنا ذلك الإملاءَ فأَعْجَزَهُ عدمُ أحاطته بعلم الحديث علىٰ سعة أنواعه ومتعلقاتـه، وإن أتىٰ بشيءٍ من شَرْحِ ألفاظه ومعانيه، ثمّ تَـرَكَ التعرُّضَ لذلك[3].

[ذمُّ مَن يَتَعَرَّضُ للعلوم وهو غيرُ أهلٍ لها]

وإنما أطلتُ لك في هذا المبحث وشرحتُه ووضَّحْتُه؛ لأنّ بعضَهم أشار إلىٰ التنظير في كلام ذلك الخليفة، وما أَطْرَىٰ به مجلسَ الإملاء: بأنّ هذا من الخليفة مبالغةٌ لا حقيقةَ له، وليس مجلسُ [٤/ب] الإملاء بذاك الخَطَر الذي ذُكِر!

والحاملُ لهذا البعض علىٰ هذا التنظير: أنه لم يَتَصَوَّر المرادَ بمجلس الإملاء، ولا

---

(١) هو شيخُ الإسلام وإمامُ أهل الحديث في زمانه قاضي القضاة أبو الفضل أحمدُ بن علي بن محمد الكِناني العَسْقلاني ثمّ المصريّ الشافعيّ (٧٧٣-٨٥٢هـ) أفرد سيرتَه تلميذُه الشمس السخاوي في كتابٍ حافل سمّاه «الجواهر والدرر»، مطبوع. وانظر: «الضوء» (٢: ٣٦-٤٠) و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٥٤٧-٥٤٨).

(٢) في (أ): «نفعهم».

(٣) لم يتعيَّن لي حتىٰ الآن مَن هو ذلك الشيخ الذي عَناه المصنف.

من تلك العلوم التي أشرتُ إليها، وحينئذٍ ظنَّه أمراً سهلاً يقومُ به أدنىٰ طلبةِ العلم، وهذا من التجاسُر علىٰ الأمور العَلِية مع عدم تصوُّرِ حقائقها، ومعرفةِ مصطلح أهل الحديث فيها، ومِثلُ هذا التجاسرِ إنما يصدُرُ من قوم تساهلوا في أمورهم إلىٰ أن أُدْرِجوا في عداد المغَفَّلين[1] أو المحْرُومِين، فاحذرْ ذلك؛ فإن العاقلَ ينبغي له أن لا يبحثَ في عِلْم أو ما يتعلَّقُ به إلا بعد تصوُّرِ ذلك العلم، ومعرفةِ ما يَرِدُ وما لا يَرِد.

* * *

(١) في (د): «الغافلين».

[ذِكْرُ قاضي مكةَ الـحَنَفيِّ المُجازِ والإسهابُ في مَدْحه]

هذا؛ وإذْ قد علمتَ شرفَ هذا العلمِ بالأدلة البُرْهانية، والحُجَجِ الإيقانية، وتمهَّد شرفُ مراتب أهله، ووَرِيف ظِلِّه؛ فاعلم أيضاً[١]:

أنّ من جُملة من تـمتَّعَ في تلك الرياض العلمية، النقلية والعقلية، بمَقِيل ظِلِّها الوَرِيف، وتَصَوَّغَ في تلك الحدائقِ الماسيـةِ عرائسُها الأبية، المحلاةَ بجمـالِ الآدابِ الشرعية، والأخلاقِ الكريمةِ النفسية، من عَبِيرِ عَرْفها المنيف، وتنعَّمَ في تلك الجِنان المحفوفةِ بلذات المعارف الذوقية، والحقائق الكشفية، بنَعيم جِنانها الأَلْطَف من كلِّ لطيف.

وتربَّىٰ في حِجْر الولايات الدينية والدنيوية، وعلىٰ رؤوس أهلها، وتَعَرَّىٰ من يومئذ عن مَعَرَّةِ السَّفاسفِ الدَّنية، وتقلَّد بصوارِمِ الحُجَجِ العقلية والنقلية، إلىٰ أن صار مَـحْتِـدَها[٢] وأصلَها، وتَـدَرَّع بِحَصِينـات[٣] السَّوابغ الـمقـدَّرِ سَـرْدُها، والمحكَمِ سُتُورُها[٤]، والشامخِ طَوْدُها[٥]، طاعناً[٦] البطونَ والظهور، من ذَوي البطون والظهور،

---

(١) من هنا وقع سقطٌ كبيرٌ لعدة صفحات من (د) و(ج) إلىٰ قوله الآتي: «إن عادة العلماء اطردت ...».

(٢) في (ز): «محتوماً». والمحتد: الأصلُ والطَّبْع. «القاموس» (ح ت د).

(٣) في (ز): «وتدر بحصنات».

(٤) في (ز): «سورها».

(٥) قوله: «والشامخ طودها» زيادة من (ز).

(٦) في (ز): «طانيا».

بِبُرُوقِ لوامعِ القضايا التصوُّرية والتصديقية، وهوارقِ[١] أَسِنَّة الإنتاجات الضرورية والنظرية.

ولم يزلْ بحمد الله ـ إذ البداياتُ عنوانُ النهايات وعينُ العنايات ـ مُنْدرجاً في مَفاوِز التَّحلِّي بحُلَىٰ العلوم الشرعية وآلاتها، علىٰ سَعَـةِ انتشارِها وتباينِ قواعدِها وتَفْريعاتها، حتىٰ تَـمَنْطَـقَ[٢] الجَوْزاءَ[٣] في سَماء عِناياتِهِ[٤]، واقْتَعَدَ صَهْوَةَ[٥] الفَرْقَدَين[٦]، في منازلِ السَّعْدَين[٧]، عند إقبالِ كمالاته، فعَلَتْ له شوامخُ السُّعود، في أُفُق الصُّعود، إلىٰ أن هَمَتْ عليه أنواءُ السّبارات[٨]، غيوث الإمدادات، في مجامع السُّجود، الواقعِ في جوامع الشُّهود.

إمامَ [٩] الزَّمان، وواحدَ الدَّهْر، وعالِمَ الأوان، ونادرةَ العَصْر، مَجْمَعَ الكمالات الإنسانية، ومطلعَ الطوالع العِرْفانية، ومنبعَ العلوم الربانية، وخِزانةَ أسرار الآي القرآنية، والبحرَ الذي لا يُجارىٰ في حفظِ علومها الفَرْعية، وتحريرِ أصولها السَّمْعية والعقلية[١٠]،

---

(١) في (ز): «وببوارق».

(٢) شدَّ وسطه بمنطقة. «المعجم الوسيط» (ن ط ق).

(٣) نجمٌ، يقال: إنها تَعْتَرِضُ في جَوْزِ السماء. وجَوْزُ كلِّ شيء: وسطه. «الصحاح» (ج و ز).

(٤) في (ز): «عنايته».

(٥) الصهْوَةُ: برجٌ يتَّخذ فوقَ الرابية. «الصحاح» (ص ه ا).

(٦) هما: نجمانِ قريبانِ من القطب. «الصحاح» (ف ر ق د).

(٧) يشيرُ إلىٰ بعض سُعود النجومِ العشرة، وهي: الكواكبُ التي يُقالُ لكلِّ واحدٍ منها (سَعْدُ كذا). انظرها في: «لسان العرب» (س ع د).

(٨) في (ز): «اليسارات».

(٩) اسم (أن) في قوله سابقاً «فاعلم أيضاً أنَّ من جملة من تمتَّعَ إلخ».

(١٠) قوله: «في حفظ علومها إلخ» ساقط من (ز).

والحبْـرَ(١) الذي لا يُـمارَىٰ في تحقيقِ علومِها الآلية، والمرجعَ الأعدلَ لأُولي التحقيـق والإتقان؛ لأنه أعلمُهم بكلِّ دليلٍ وبُرْهان، وعينَ أعيان جَهابذة المدَقِّقين، وصدرَ صدور المفسِّرين والمفتين والمدرِّسين، والآخذَ من كلِّ فَنٍّ بزِمامه، والمنَبِّهَ لأهله على دقائقَ فيه يكادُ أن يَلْبِسَهُ(٢) عليهم بمُخْتَرَعه وإمامه.

والقائمَ علىٰ موارد الشَّريعة الشَّريفة(٣) الواسعة، ليُرَوِّيَ العطاشَ إلى الحُكْم بالحق؛ لأنه ليس علىٰ مِنْوال المؤثِـرين للمطامِع الشاسعـة، وعلى(٤) عيون ينابيع الحقِّ الذي اتخذه شعاراً لنفسه ودِثاراً لأوليائه، بغُروب(٥) عَدْلِه الغازية(٦) شموسَ أعدائه، فسقىٰ الناسَ بها إلى أن ضربوا بعَطَن(٧)، ولم يَـزَل [٥/ أ] يُساجل، وعن الشرع يُناضِل، لكن هو بغَرْبٍ(٨) وسَهْم، وغيره(٩) بذَنوبٍ وقَحْم(١٠)، إلىٰ أن استبان أنه القائمُ في رعاياهُ بأفضل الأخلاق وأقوم السَّنَن، والرَّافِلَ مُتَبَخْتِراً في قَشِيب بُرْدِ نزاهته، عن سَفْساف القُضاة قبله؛ لبقائه علىٰ فِطْرته، والمحلِّيَ أجيادَ أتباعه قلائدَ العلوم ومحاسنَ الآداب،

---

(١) في (ز): «والجم». والحبر: العالِم. وفي ضبط حائه خلافٌ بين الفتح والكسر. انظره في: «اللسان» (ح ب ر).

(٢) لَبَس عليه الأمر: خلط. وبابه (ضرب). «مختار الصحاح» (ل ب س).

(٣) قوله: «الشريفة» زيادة من (ز).

(٤) عطف على «على» من قوله آنفاً: «والقائم علىٰ موارد الشريعة الواسعة». والتقديرُ هنا: والقائم على عيون إلخ.

(٥) جمع «غَرْب» وهو: الدلو. «تاج العروس» (غ ر ب).

(٦) في (ز): «الغاربة».

(٧) يقال: ضَرَبَت الإبلُ بعَطَن؛ أي: بركت. «الصحاح» (ع ط ن).

(٨) السيف القاطع الحديد. «تاج العروس» (غ ر ب).

(٩) في (ز): «لكن هو بغرب ونبيهم غيره».

(١٠) الذنوب: الفَرَسُ الوافر والطويل الذنب. «اللسان» (ذ ن ب). والقَحْمُ بوزن (فَلْس): الهَرِم، يُقال: فَرَسٌ قَحْم؛ أي: مهزول هرم. «المصباح المنير» (ق ح م).

والمسْبغَ[١] عليهم ضوافي[٢] القيام بما عليهم من الحقوق والرُّسوم وخوارق العبادات، إلىٰ أن عرَّشت جِنانُ آمالِهِم، وأَيْنَعَت مرائس[٣] أعمالهم، فجلسوا علىٰ أرائك اتباعه في حُلْوِ الحقِّ ومُرِّه، وأثنتْ عليهم الحقائبُ مُعْلنةً بحمده وشكره.

كيف وقد تزاحمَتِ المفاخرُ عليه، وتسابقَتِ الفضائلُ إليه، ففازَ من نفائسِها، ونالَ من عرائسِها أوفرَ نصيب، ولم يُبْـقِ لغيرِه سَبَـقاً[٤] يَقْتَنِصُه، ولا سَهْماً يَنْـتَضِلُهُ ويَفْتَرِصُه[٥].

ولم يَزَلْ بَدرُ[٦] خوارق فَضائله، يتلألأُ في ضواحي فَواضِلِه[٧]، تَلأْلُؤاً يُوجِبُ خضوعَ القلوب بين يديه، وتمتُّعَ أبصارِ البصائر بما يُنْشَرُ من خِلَع المراتبِ عليه.

وغيثُ[٨] هوامِعِ[٩] إحسانه يُوفِي[١٠] كلَّ منقطع، ويحوز بل يُقَرِّب كلَّ ممتنع.

---

(١) في (ز): «والمنيع».

(٢) في (ز): «ضرافي».

(٣) في (ز): «مؤايس». والمثبت من (أ).

(٤) السَّبَق بفتحتين: الخَطر، وهو ما يتراهَنُ عليه المتسابقان. «المصباح المنير» (س ب ق).

(٥) يغتنمه. «مختار الصحاح» (ف ر ص).

(٦) في (ز): «بذل».

(٧) الفواضل: الأيادي الجسيمة أو الجميلة. «القاموس» (ف ض ل).

(٨) عطف على قوله: «بدرُ خوارق» أي: ولم يزل غيثُ إلخ. ومثله قوله فيمـا يأتي «سابل، وأفياء، وبنان، وسعود».

(٩) الهُموعُ بالضم: السيَلان. والهامِعُ: السائل. يقال: هَمَعَ الدمْعُ والماءُ ونحوُهما يَهْمَعُ ويَهْمُعُ هَمْعاً وهَمَعاً وهُمُوعاً وهَمَعَاناً وأَهْمَعَ: سالَ، وكذلك الطَّلُّ إذا سَقَطَ علىٰ الشجر ثمّ تَـهَـمَّعَ؛ أي: سالَ. «لسان العرب» و«الصحاح» (هـ م ع).

(١٠) في (ز): «يولي».

وسابلُ وَسَائلِ سوائلِ جوامع بِـرِّه ومَيْره[١]، ولُطْفه ولَـحْظِه وخَـيْرِه، يُرَوِّي كلَّ مُجْدِبٍ ويابس، ويُنْبتُ كلَّ مُسبِخٍ[٢] ومُملِـحٍ في قِفار[٣] العوابس[٤].

وأفياءُ ذُرَىٰ المعالي والمعاني، واقيةً لمن حلَّ في جِوارِه الواسعِ من مُقعَد[٥] عَزْمٍ وعاني[٦].

وبَنانُ بَيانه وعَدْله، وتـحرِّيه في حَـزَن الأمر وسَهْله، قاطعةً مطالبَ[٧] الأمالي والأماني، وسعودُ إقباله مُنْغمسةً في بحار الظفر، فائزةً بغُرَر الجواهرِ وجواهرِ الغُرَر، راتِعةً في نَعيم رَوْض رياض الفِكَر، بالغةً مبالغَ العِزِّ الذي لا يُبْقِي وَصْمةً[٨] ولا يَذَر، راقيةً على مَنال، عارجةً[٩] معارجَ القُرْب العزيزِ المثال، محفوظةً أركانُ عُلاه من كلِّ طارق، ممنوعةً أرجاءُ غناهُ عن كلِّ مارق، محروسةً حضراتُه العالية، بما أوتيهِ من الخوارق السَّامية، التي لأجلها صار عَلَمَ الأعلام، وزُبْدةَ الليالي والأيام:

شهابَ الـملَّة والدِّين، وغوثَ الإسلام وغياثَ المسلمين، الأمجدَ الأسعدَ[١٠]

---

(١) المِيرة بالكسر: الطعامُ يَمْتارُه الإنسان. وتقول العربُ علىٰ سبيل الإتباع: «ما عنده خَيْر ولا مَيْر» بفتح الميم. «الصحاح» و«مقاييس اللغة» و«تاج العروس» (م ي ر).

(٢) يقالُ: موضعٌ سبَخ، وأرضٌ سبَخة، بفتح الباء؛ أي: ملحة. «المصباح المنير» (س ب خ).

(٣) جمعُ (قَفْر) وهي: مفازةٌ لا ماءَ فيها ولا نبات. «الصحاح» (ق ف ر).

(٤) لعلّها من قولهم: يومٌ عَبوسٌ؛ أي: شديد. «الصحاح» (ع ب س).

(٥) في (ز): «معقد».

(٦) العاني: الأسير.

(٧) في (ز): «مطايب ثمار».

(٨) الوَصْمةُ: العيب في الكلام. «لسان العرب» (و ص م).

(٩) في (ز): «عاعجة معراجه».

(١٠) قوله: «الأمجد الأسعد» ساقط من (ز).

الأحمدَ، أبا العباس أحمد[١]، الملقَّبَ بها آذَنَ من حين ولادته، بأعظم سعادته، وأنهى سيادته، وهو عنايةُ الله؛ إذ ليس بعد مراتب العناية من الكريم مرتبة، بل ولا يُوازيها أَثَـرَةٌ ولا مَنْقَبة.

ومن ثَمّ ظَهَر بذلك اللقبِ علىٰ غُرَّة مولانا[٢] من حين رضاعِهِ لِبانَ التوفيق، وامتصاصِهِ ثُدِيَّ[٣] التوفيق والتنميق، مخايلُ[٤] النَّجابة، ودلائلُ المهابة، وانهلَّ عليه من لوامع الفضائـل، وهوامع الفواضل، ما زجَّـهُ في أنوار السُّعود زجَّةً واحدة، وأقرَّ في نصاب مَـجْدِه مساعيَه ومشاهِدَه، وقطع قفاراً دَقَّتْ أعناقَ الحاسدين، فظلت لمعاليها خاضعيـن، ولم تستطع أن تشرئبَّهـا[٥] إلى خَصيصة من خصائصه، أو أن تقرِّبَـها إلى صَياصِي[٦] عِزِّهِ وخواصه، من خِلالٍ سعيدة، وسِماتٍ حميدة، شهدتْ بعزَّةٍ ما بطن فيه عن شِيَم الذائقين، وسِيَم الواصلين[٧].

فلِلَّه دَرُّهُ كيف تجاوز مراتبَ المشايخ وهو في بدُوِّ إقباله، وبدء[٨] إجلاله، وعُنْفُوان شبابه، وأُقْحُوان[٩] شَذَىٰ خِطابه، ولَحِق سُبَّاقَهُ حتىٰ كبَوا، ومدَّ علىٰ كلِّ شارق[١٠] قبله

(١) انظر ما ذكرته عن هذا العَلَم المجاز في مقدمة التحقيق (ص١٣-١٤).

(٢) في (ز): «ظهر ذلك اللقب عزة مولانا».

(٣) بضم الثاء وكسرها جمعُ (ثدي). «مختار الصحاح» (ث د ا).

(٤) فاعل قوله: «ظهر».

(٥) في (ز): «ولم يستطع تشرئبها».

(٦) الصياصي هي الحصون، جمع (صيصية). «تاج العروس» (ص و ص).

(٧) في (ز): «شهدت بعزة ما بطن فيها عن نسيم الذائقين وشيم الواصلين».

(٨) في (ز): «بدو».

(٩) الأُقْحُوان: نبتٌ له نَوْرٌ جميل. «اللسان» (ق ح ا).

(١٠) الشارق: الشمسُ حين تشرق. «القاموس» (ش ر ق).

ستورَ عينه حتىٰ حَبَوا[١]، فلم تَبْقَ إلّا شوارقُ سُعوده، وأضواءُ نيران صُعوده، فتمَّ تَرَقِّيه في أسرع زمن عن أقرانه، [٥/ب] حتىٰ جاوز مقامَ التدريسِ فالإفتاءِ فالقضاءِ في غير أوانه.

ثمّ اخْتَصَّهُ مولاهُ بأن جُعِلَ أولَ قُضاتِهِ في حَرَمِهِ الأكبر، وبلده أمِّ القُرَىٰ الأطهر؛ إيذاناً بأنه[٢] من أول أمرِهِ من أولي النهايات، دون أرباب البدايات.

فوَلَّاهُ مَولانا السُّلطانُ الأعظم، والخاقان[٣] المكرَّم، سُلَيْمـانُ[٤] الزمان، ملاذُ الخلق، كهفُ الإيمان، حامي حماهم عن كلِّ طارِقٍ إلى أن أنامهم في ظِلِّ الأمن والأمان، خليفـةُ الخلافـةِ العليـةِ العُثْمـانية، العزيزةِ السعيـدةِ الخاقانية، الراقي سريـرَ عِـزِّها بالاستحقاق، إلىٰ أن خَلَّفَتْ الخلافةَ العباسيةَ خلفَها بالاتفاق، أَيَّدَ الله نصرَها، وخَلَّد مُلْكَها وفَخْـرَها، ومدَّ سُرادِقَ[٥] عَظَمتِها علىٰ الأنام، وهَمَع عليهم من فيض سِجَال إفضالِها علىٰ الدوام، ووصل سُعودها، وأَسْمىٰ عُلاها.

---

(١) في (ز): «جنوا». وفي (ج): «جثوا».

(٢) قوله: «بأنه» ساقط من (ز).

(٣) اسمٌ لكلِّ مَلِكٍ من ملوك الترك. «لسان العرب» (خ ق ن). والجمعُ خواقين، وهو لفظٌ تركي فارسي، أصله (قاآن) أو (قاغان). كما في «معجم المصطلحات والألقاب التاريخية» (ص١٥٧).

(٤) هو سُليمان خان بن السلطان سَليم خان، السلطانُ الحادي عشر من ملوك بني عثمان (٩٠٠-٩٧٤هـ)، اعتلىٰ كرسيَّ العرشِ سنةَ (٩٢٦هـ)، له أعمالٌ جليلةٌ من الجهاد وفتح البلاد وتنظيم أمور العباد، وإنشاء المدارس العلمية، والعناية بالحرمين. انظر: «الإعلام» للنهروالي (ص١٩٦) و«النور السافر» (ص٢٩٢) و«الكواكب السائـرة» (٣: ١٥٦-١٥٧) و«شذرات الذهب» (٨: ٣٧٥) و«سمط النجوم العوالي» للعصامي (٤: ٧٣-٨٧) و«المنح الرحمانية» لابن أبي السرور البكري (ص١٠٤).

(٥) السـرادق: ما يُـدارُ حولَ الخيمة من شقـق بلا سقف. أو ما يُمَدُّ على صحن البيت. «المصباح المنير» (س ر د).

وتولَّىٰ بعِزَّة قَهْره، وجَبَروتية عَظَمته، خَفْقَ أَلْوِيَـتِها علىٰ رؤوس جميع عُظماء الدنيا، بما يُعْجِزُهم عن اللُّحوق بأدنىٰ نُوَّابها، ويُلْجِئُهُم إلىٰ لَثْمِ ثَرَىٰ أعتابِها، خائفين سطوةَ عِقابها، مُسَلِّمين لما يَرِدُ عليهم من نواهيها وأوامرها.

ومَنَحها من واسع فضله سعادةً لا تَدَعُ عِزّاً لغيرها ـ إن فُرِض ـ إلّا تخطَّتْهُ بمراحل، وقُدرةً حَفَّتْها يدُ الأقدار الإلهية حتىٰ لا يُرىٰ لها من مُزاوِل[1]، ولم تَدَعْ مناوِئاً لها إلّا اختَطَفَته اختطافَ النَّسْر رأسَ العصفور، ولا حاسداً إلّا مَـزَّقَتْـهُ تمزيقَ الأسد فَريسةَ اليعْفُور[2].

أمينَ[3] القضاءِ الأكبر، بحَرَم الله الأطهر، فسار في أهله سيرةً شرعيةً لم تكن في حسابهم، وقام بقوانين الحقِّ المُـرِّ فيما لهم وعليهم، وقَضَىٰ جميعَ مطالبهم، وسائرَ مآرِبِهم، وأَحْكَمَ قوانينَ الأحكام الشرعية فلم تَبْرُزْ إلّا في محلِّها، ولم يستطعْ أحدٌ من أقرانه[4] أن يأتيَ بمثلها، محفوفةً بغاية تحرِّيه، ونهاية تَقَصِّيه.

وتولَّىٰ بنفسِـهِ النفيسةِ الـمطهرة، وهِمَّتِـهِ القويةِ القويمةِ الـمستظهرة، صرفَ معالِيمِهم[5]، فكان علىٰ وجهٍ بديعٍ ما شاهدوا مثلَه، وقرَّر شواغرَ وظائِفِهم لمستحقِّيها، فحَمدوه كلُّهم لتيقُّنِهم انصافَه وعدلَه، وبراءتَه من الهوىٰ والميل بالباطل، ومجانبتَه لكلِّ حالٍ[6] حائل، ووصفٍ فيه شَبَـهٌ ـ وإن بَعُـدَ ـ لرذيلةٍ من الرذائـل، واختار كُلاً من

---

(١) المزاول: المحاول المطالِب. «تاج العروس» (ز و ل).

(٢) اليعفور: الظبي الذي لونُهُ كلون العَفَر، وهو التراب. والأُنثى يَعْفورة. «لسان العرب» (ع ف ر).

(٣) مفعول قوله: «فولّاه مولانا السلطان الأعظم».

(٤) قوله: «من أقرانه» زيادة من (ز).

(٥) في هامش (أ): «المعاليمُ جمعُ معلوم».

(٦) في (ز): «خلل».

المناصب والـمراتب والـمرتَّبات إلىٰ مَن هو أهلُه، ورَدَّ ما غُـيِّـرَ عن أصله إلىٰ ما هو أصلُه.

ولم تأخذْه في الله لومةُ لائم، بل أجرى الأمورَ على حقائقها غيرَ ناظرٍ لقاضٍ ولا لعالم، وإنما قَصَر نظرَه على الحقِّ المُـرِّ في سائر الحوادث والوقائع، بعدَ مزيدِ التَّحَرِّي والسؤالِ والفَحْصِ في الخَلَوات والمجامع.

ولم يَزَلْ على ذلك إلى أن تمهَّدتْ له شوامخُ القضايا الـخَفِية، وانقادَتْ لديه[١] عَويصاتُ الحوادث الأَبِية، فأقرَّ كلَّ حقٍّ ومَجْدٍ في نِصابه، وآوى كلَّ متمزِّقٍ إلى إِهابِه، وسـارَ في رَعايـاه أفضلَ سَيْر، ومَـارَهم[٢] من فواضِلِـه الكريمةِ أبلغَ مَيْر، وتواضع لصغيرهم فضلاً عن كبيرهم، وأمدَّ غنيَّهم فضلاً عن فقيرهم، من خالص أمواله ومتعلَّقات أَجْزاله[٣]، وعامَلَهم بما لم يَـرَوا ذَرةً منه ممن سَبَـقَه، بل كان بعضُهم ممن ظَفرَ به مزَّقه وسَلَقَه بألسنةٍ حِداد، وقطع ثمارَ آمالِـهِ قبل أوان الجداد.

وحينئذٍ أنساهم بسَيْرِهِ فيهم أفضلَ سِيرةٍ وأعدلَها، وأوفقَها[٤] لواضح الحقِّ وأكملَها، وبما شاهدوه مما وَصَفنـاه [٦/ أ] وأضعافه اللواتي لمجموعها أغفلناه؛ سِيَـرَ[٥] القُضاةِ الماضين.

وأَذْكَـرَهم ذلك أنّ مما يَستحقُّـه عليهم، ويتعيَّـنُ أن يقدِّموه بين يديـهم، دوامَ الدُّعاءِ له في محالِّ الإجابات، ومواطنِ التجلِّيات، وواسعاتِ تلك الرِّحاب، المحتاجةِ

---

(١) في (ز): «إليه».

(٢) في (ز): «وأمارهم».

(٣) في (ز): «أحواله».

(٤) في (ز): «ووافقها».

(٥) مفعول «أنساهم» من قوله: «وحينئذٍ أنساهم بسِيَرِهِ فيهم».

إلى تَدَرُّع حَصِينات الآداب، ليلاً ونهاراً، وعشيةً وإبكاراً، ثم الدُّعاءَ له أيضاً في تلك المواقفِ الإبراهيمية، والمعاهِدِ الرَّحمانية.

وأيضاً مما يَستحقُّه عليهم الثناءُ الكامل، الجامعُ الشامل، عليه في كلِّ مَجْمعٍ وناد، ومع وجود كلِّ حاضر وباد، على تعاقب السَّاعات والأيام، والشهور والأعوام، مُسْتَحْضِرِينَ أن أهلَ هذا الحرمِ الشَّريف، المعظَّمِ المُنِيف، اخْتُصُّوا من الحقِّ تبارك وتعالى بأنهم محطُّ نظرِهِ من خَلْقه؛ لأنهم القُوَّامُ بمعالم طاعاته وشُهود حقِّه، لا سيَّما حولَ تلك البَنِية[1] المعظَّمة، المتكفِّلة لكلِّ مَن نَظَرَ إليها بعين الاعتبار، وشهودِ بواطن ما يتنـزَّلُ عليها من الإمداد والرَّحمة، بأن يُجابَ إلى ما دَعاه، وأن يُتْحَفَ بها طَلَبه وتمنَّاه.

فحينئذْ حَباهُم[2] بأفضل المِنَن، وأتحفَهم بكلِّ خُلُقٍ حَسَن؛ حُقَّ عليهم أن يُشْرِكُوه في الدُّعاء لأنفسهم، وأن يُعْلنوا بشُكْره في مواطن أُنْسِهم؛ عملاً بـ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] وبالخبر الصحيح: «لا يَشْكُرُ اللـهَ مَن لا يَشْكُر الناس»[3]. المرويِّ بالوجوه الأربعة الظاهرة الغَنية عن البيان.

ولذلك تعيَّـنَ علينا أيضاً: أن ندعوَ له؛ جزاءً لعموم نفعِهِ للمسلمين، وقيامِهِ بوظائف العلماء العاملين، وقُضاةِ العَدْل المعتبَرين، بنحوٍ لا زالت المراتبُ العليةُ تتوطَّأُ لسُعْده، حتى يَرْقَى شوامِخَها على صَهوات مَجْده، ولا زالت الأفلاكُ متحرّكةً لسُعوده، لا سيَّما ما دام قائماً عن الله بالخلافة العُظْمى في حَرَمِه على أكمل حُدوده.

---

(١) على وزن (فعيلة) هي: الكعبة. «مختار الصحاح» (ب ن ى).

(٢) فاعل «حبا» هو القاضي المذكور.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في عدة مواضع عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه وغيره، منها برقم (٧٩٣٩)، وأبو داود في «السنن» كتاب الآداب، باب في شكر المعروف، رقم (٤٨١١). والترمذي في«الجامع» كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، رقم (١٩٥٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

ولا بَرِحَت عزَّتُه بالغةً؛ إذْ[1] صفاتُ الكمال تَعِزُّ بنِسْبَتِها إليه، وأنَّ عَذَباتِ غصونِ الآمالِ تَهْتَزُّ طَرَباً؛ إذْ أصبحت وأمست غرسَ يديه، وأن سجايا المزايا تُعْقَدُ بها الخناصِرُ في مقامات الافتخار عليه، وأنّ يدَ[2] محاسِنِ إحاسِنِ حَسَنات الزمان[3] منبعٌ لمعاليه الإنسانية، مَحْتِدٌ لكمالاته النَّفسانية، وأن علوَّ مجدِهِ سَنيةٌ مناقبُه، بارزةٌ[4] أَسِنَّتُه، وأنه المحطُّ الأعلى، والملجأُ الأسنى، لرِحَال[5] الأفاضل، وأنه المنتهى الأعظم لآمال الفواضل، وأن بَدرَ سماء عِزِّه لا تزال تزدادُ تحلياً وإضآءة، وأن[6] مُحَيَّا جمالِ جلالِهِ لا بَرِحَ يترقَّى إحياءً ونضارةً وإضاءة، وأنّ رُتَب كمالِه لم تَزَلْ عاليةً فوق الشَّوامخ، مُمَكَّنةً في مطالب السعادة تمكينَ الرواسخ، وأنّ نواصيَ آماله لم تَزَلْ مُنْقادةً إليه هامعةَ المَبَرَّات، ساطعةَ الحقِّ في القضايا والمكْرُمات، وأناله من عِزِّي الآخرة والأولى مَنالاً لم يُبْقِ أملاً لآمل، ولا أُمْنيةً لمحتاجٍ أو سائل، في عاجل أو آجل.

وأنارَ الأرجاءَ الحَرَميةَ بضياء عَدْلِه وفوائدِه، وأباد عصابةَ الجهل بما اختَصَّه به من بديع عوائده، وأطار عدلَه في الآفاق الشاسعة، وعلمَه وصلاحَه في الأقاليم الواسعة، والثناءَ عليه بما يُفَاوِحُ نسائمَ الرياض، ويقاسِمُ كمائمَ الغِياض، وقاد بين يديه كلَّ مُسْتَصْعَبٍ جامح، ووطأ له كلَّ نَفُورٍ رامح، وأدام حراسةَ مَجْدِه وولايته، بخوارق ألطافه وعنايته، ولم يُبْقِ له ضِداً إلا أبادَه، ولا حاسداً [٦/ ب] إلا إلى نار الجحيم أَقادَه.

---

(١) في (أ): «أن».

(٢) قوله: «يد» ساقط من (ز).

(٣) في (ز): «الأمان».

(٤) في (ز): «ثان».

(٥) في (ز) و(ج): «الرجال».

(٦) قوله: «وأنه المنتهى الأعظم... وإضاءة وأن» ساقط من (ز).

[الثناءُ على الأمير الطّغرائي والدِ المُجاز]

وأقرَّ به(١) عينَ مُنْتِجِهِ(٢) من مقدِّماتٍ كلُّها قطعيةُ الإنتاج والصدق والقبول، مُسَوَّرةٌ بسُـور(٣) الإخلاص واللَّجـآءَةِ إلى الله في إدامة هذه النتيجة محفوفـةً بقضايا ضروريةٍ من الحراسة لشموس أدلتها وعِزَّتِها من الأُفول.

هو الأميـرُ الماجدُ الـممَجَّدُ شمسُ الدنيـا والدين أبو الفضل محمدٌ الطُّغْرائيُّ القُسْطَـنْطِينيُّ مولداً، الحنَفيُّ مَذْهباً، ذو الحَضْرة الواسعة الجامعة لنعوت الكمال، وسِمات صفات الجلال والجمال، عزيزُ الدولة العثمانية السابقِ بعضُ شَأْوِها، ورئيسُ كُتّابِها ثم أمرائِها إلى أن تجلّى بسواطع بَأْوِه(٤)، وصار(٥) واحدَها مهارةً وأمانة، وفَخامةً وزعامةً ودِيانة، وكريمَها يداً ولسانا، وتواضعاً وفخراً وإحسانا؛ فلذا جُوزيَ من إمامها ـ أدامه الله محروساً بحراسة عزِّه الأَسْمى، ونَصْرِه الأسنى ـ بكمال عنايته، وجلالته ورعايته.

وَلِيَ أوّلاً من أعاظم الولايـات النظـرَ على الأموال السُّلْطانيـة بإقليمي دمشق وحلب ستَّ(٦) سنين، أولُها سنةُ ثمـانٍ وخمسين، فأظهر ما ازدادتْ به رفعةُ أعلام شُكْره، وذلةُ مناوِئيه وأعدائه بعليِّ تقدُّمه وانتشار ذِكْره.

---

(١) أي: قاضي مكة المجاز.

(٢) أي: والده الذي هو سببُ ووجوده.

(٣) في (أ): «بسورة».

(٤) قوله: «ورئيسُ كُتّابِها ثم أمرائِها إلى أن تجلى بسواطع بَأْوِه» ساقط من (ز).

(٥) في (ز): «فرصا».

(٦) قوله: «ست» ساقط من (ز).

ثمّ وَلي اللِّواءَ السُّلطانيَّ بمصر، فانقادت جميعُ صناجقها[١] وأمرائها إليه ممتثِلين لأوامره، غيرَ خارجِين عن حيطةِ خُبْره وخَبَره، معترفِين بعلوِّ مفاخِرِه ومآثره.

ثمّ طُلِبَ إلى الأبواب العالية، والسُّدَّة[٢] الباهرة المتعالية، ففَوَّضَتْ إليه الخلافةُ السُّلَيْمانية، جميعَ الأسرار الخاقانية، وصَيَّرَتْهُ كاتِمَ أسرارِها، جامعَ انتشارِها، بحيثُ لا يَشذُّ عن نظره شاذةٌ ولا فاذةٌ من أمورها الفخام، مع الحكم برأيه لانتهاءِ معرفة كلِّ ذلك إليه، وتفرُّدِهِ[٣] بإتقان قوانينها العِظام، مع التعويل فيها ليس إلا عليه، مدةً مديدة، وأزمنةً عديدة.

ثمّ فوَّضتْ إليه ما هو من[٤] أعاظِمِ ولاياتِها، وأخطرِ جهاتِها، المحتاج إلى كمال رأي لا يتناهى، ومعرفةٍ بالأسرار والمكامِن إلى ما لا يحصى؛ أَمَاصِيَه[٥]؛ لأنها كُرْسيُّ أولاد السَّلاطين حديثاً وقديماً، والاجتماعُ معهم بوصف الولاية يوجب شَرَفاً عظيماً وخَطَراً جسيماً.

فاستعفى عن ذلك بما قَضَت القرائنُ الخارجيةُ بصِدْقه، والأحوالُ الكريمةُ بتصديقه والقيامِ بحقِّه، من أنه قَصَدَ حقيقةَ التوجهَ والانقطاعَ إلى عبادة ربِّه على أكملِ أحوالِ المتفرِّدِين، وأبلغِ أوصافِ المتجرِّدِين.

فأُجيبَ مسؤولاً في إمداد الدَّوْلة العالية بدوام أدعيته، وبأنه مع ذلك يتطلَّعُ في

---

(١) جمع (صنجق)، وهو لقبٌ عثماني يطلقُ على موظَّفٍ يحكُمُ وحدة إدارية أصغر من الولاية. «معجم المصطلحات والألقاب التاريخية» (ص٢٩٥).

(٢) السُّدَّة: باب الدار والبيت. «لسان العرب» (س د د).

(٣) قوله: «الفخام مع الحكم إلخ» ساقط من (ز).

(٤) قوله: «من» ساقط من (ز).

(٥) مدينةٌ عظيمةٌ بتركيا، وتكتب بالسين بدل الصاد، ذَكَرَها ابنُ بطوطة ووصفَها في «رحلته» (ص٢٩٧).

وقائعها بكمال حِذْقِـهِ وفِطْنته؛ لأنه غَرْسُ نِعَمِها من حين تمييزه، وظهورِ كمال آرائِـهِ ومعرفته، ومن ثَمَّ عُرِفَ فيما بينهم بذكاء لا يُجارَى فيه، ولَوْذَعِية وأَلْمَعية بحيثُ لا يُمارى في قَوادِمِ العريض ومَخافِيه، وبإحاطة بِخَفِيِّ التخيُّلات والحِيَل، والتمويهات والعِلَل.

ومصداقُ هذه القضايا الجلية[١]، والأخلاقِ الكريمةِ المرضية، أن الملكَ ـ ملكَ الإسلام والـمسلمين، وخليفةَ الخلفاء الراشدين ـ لـما وَلَّاهُ تلك الولايـةَ العلية، والوظيفةَ السَّنية؛ وَقَعَ ـ في زمن سؤالِهِ العفوَ عنه لما ذُكِر ـ أنْ وَرَدَ سؤالُ قزل بن الصّوفي[٢] مولانا السلطانَ في كفِّ المتَعَرِّضين لمن هم [٧/ أ] في حدِّ ولايته[٣]؛ لأنهم استباحوا عظائمَ أموالهم، وخرَّبوا كثيراً من بلادهم، فأَرْسَلَ إليه[٤] على لسانِ الوَزِير؛ ليكْتُبَ له[٥] ما طَلَبَ من الحماية والوقاية والرِّعاية، فتَمَنَّعَ[٦] وأظهرَ: أن سببَ تمنُّعه من إجابة ذلك الأمر ظاهرٌ يُدرَكُ بأدنى تأمُّل.

ثمّ لا زالَ الأمرُ يتردَّدُ بينه وبين الوَزِير والسُّلْطان إلى أن استَحْسَنَا إشارتَه، وعَلِما حِكْمَتَه، أن قزل أذلُّ وأخسُّ من أن تُسَلَّمَ له ولايةٌ يُكَفَّ عن أهلها، بل كلُّ[٧] مَن على رأيه السَّخِيف، واعتقادِهِ الكفرَ الصَّريح، حقيقٌ باستباحة قتله، فضلاً عن غيره، وبأن يُرَدَّ إلى أسفل سافلين، وأَرْذَلِ الهالكين.

---

(١) في (ز): «الخفية».

(٢) لم أقفْ على ترجمته.

(٣) أي: ولاية قزل.

(٤) أي: أرسل السلطان إلى الطغرائي.

(٥) أي: ليكتب الطغرائي لقزل.

(٦) أي: الطغرائي.

(٧) في (ز): «كان».

فحَينئِذْ ظَهَر هذا المعنى القويم، الجاري على سَنَن المجتهدين وصِراطهم المستَقِيم؛ أَعْجَبَ ذلك السلطانَ وحَمِدَهُ عليه، وزادتْ عظمتُه في عينه، ولم يكتبْ لابن الصُّوفي كلمة، بل أظهروا ما أوجَبَ إعلانَ مذلَّتِه، وصَغَارِهِ وعدمِ حُرْمتِه.

ثمّ لم تزل حُرْمةُ ذلك الأمير مُوَفَّرة[1]، وحِشْمتُه مشكورةً مُسْتَظهرَة، وعزُّه الدنيويُّ ومجدُّه الأخرويُّ في علوٍّ وتَـرَقٍّ وازدياد، إلى أن وَصَلَتْ إلى ما هو فوقَ المراد، وناهيك بُشرى لـه وفخراً قولُ الصـادق الـمصدوق ﷺ: «ليس الرجلُ رجلَ الدنيا وحدَها، ولا رجلَ الآخرة وحدَها، وإنما الرجلُ رجلُهما»[2].

وهذا كذلك؛ لأنه أتقنَ أمورَ دُنْياهُ إلى أن صار القُدوةَ فيها لما يعودُ[3] إلى أُخْراه، وأمورَ آخرتِه[4] إلى أن صار في عداد أولياء الله تعالى في تجرُّدِهم الشاهدِ بصدقه فيها قصدَه وتحرَّاه، ففي الحقيقة صار كلٌّ من دُنياه وآخرته، سبباً لكماله ومعرفته، وأما مَن ضَيَّع إحداهما بمراعاة الأخرى فرُبَّما عاد ذلك بنَقْصٍ أيِّ نَقْصٍ عليه، وربما وصلت أسبابُ انقطاعٍ بسبب ذلك إليه، بخلاف مَن أتقنهما مع بقاء كماله فيهما؛ فإن ذلك يدلُّ على عظيمِ عَقْلِه، وصَفاءِ فُؤاده، وتتابعِ ظلِّ إمداده ووَبْلِه[5].

وكان من جملة هذا الإمداد الباهر، والعزِّ الدائم القاهر: ما أظهرَهُ الله له من تلك النتيجة الخارقة للعادات؛ إذْ لم يَظْفَرْ غيرُه بمثلها من منذ أزمنة عديدات، فكم من زمنٍ مَضَى لم يشاهِدْ أصلٌ فَرْعاً له كهذا الفَرْع، ولا جُمِعَ له من السعادة بفَرْعه ما جُمِع لهذا

(١) في (ز): «موقرة».

(٢) لم أقفْ على تخريجه، لكن أخرج معناه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥: ١٩٧) عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته، ولا آخرتَه لدنياه، حتى يصيب منهما جميعاً، فإن أحدهما بلغة الأخرىٰ، ولا تكونوا كَلًّا علىٰ الناس». وانظر: «كشف الخفا» (٢: ٢٢٠).

(٣) في (ز): «بما يعود».

(٤) في (ز): «آخرتهم».

(٥) في (ز): «امتداده وويله». وهو تحريف. والوبلُ: المطرُ الشديدُ الضخمُ القطر. «القاموس» (و ب ل).

الأصل من حقائق الوصل والجَمْع، فهنيئاً له مُـمَتَّعاً بمشاهدة كمالاته، الوارد عليه منها كلَّ آنٍ ما يكون سبباً لعَوْد شبابه وكمال سعاداته، في حياته بل وبعد مماته؛ إِذْ كَمْ من عالم فضلاً عن أمير مات فمات ذِكْرُه، ونُسِيَ حمدُه وشكرُه.

وما مَثَـلُ مَن له[١] هذا الفرعُ الأكمل، والأثرُ المحمودُ الأفضل، والتابعُ الذي في الحقيقة هو المتبوع، والوارثُ لعُلاهُ وصفاتِهِ ومَعاليه هذا الجامعُ المجموع، فهو في نعيم متتابعٍ لا تنقضي لذاتُ شهوده، ولا يَطرُقُها طارقٌ ينافي شيئاً من كمالاته وسُعوده، بل هو حيٌّ في البَرْزخ ممتَّعٌ وأيُّ ممتَّع، بما يسمعُهُ من مزاياه، ويَرِدُ عليه من صَفاياه[٢]؛ إذ الموتى يتزاورون ويتساءلون ثم يفرحون أو يَبْكون، أدام الله فَرَح هذا الكامل، بما يسمَعُهُ عن ذلك النَّجْل البارع الفاضل، الذي لم يُبْـقِ مَنْقَبةً لنظائرِه، بل مشايخِـهِ وأساتذتِه، إلا وتحلَّى بها فائقاً فيها ذوي مَرْتَبته، بمَنِّه وكَرَمه، آمين.

[طَلَبُ قاضي مكةَ الإجازةَ من المصنِّف]

فأَحَبَّ أن ينتظمَ [٧/ب] في سِلْك تلك الخصوصية المُثْلَى، وأن يتحلَّى بكلِّ ما لها من كمال يُتْلَى؛ أعني: اتصالَ[٣] سندِهِ[٤] بنبيِّه، مع تمييز قَوِيِّها من ضعيفها، وحَسَنِها من صحيحِها، ثم زيادة قُربِهِ منه ﷺ؛ إذ هو عندهم من أعلى المناقب، وأكمل المراتب، كيف ولأجله يُؤثَرُ ذِكْرُ التلميذِ على شَيْخه إذا كان سَنَدُه أعلى من سَنَده ولو برجل واحد.

---

(١) في (ز): «وأما من له».

(٢) جمع (صفية) وهي في الأصل: ما يصطفيـه الرئيسُ من الـمغنم لنفسه قبل القسمة. «مختار الصحاح» (ص ف ا).

(٣) قوله: «اتصال» ساقط من (ز).

(٤) في (ز): «سنة».

وأنْ يَضُمَّ[١] إلى ما جَـمَعَـهُ من مسانيـد علماء القُسْطَـنْطينيـة وأعمالِها أسانيدَ علماء العَرَب[٢] لا سيَّما الذي بديار مصرَ والشام والـحَرَمَيْن الشَّريفين؛ ليكملَ له جمعُ هذين الكمالين، ويتفرَّدَ بها لم يشاركْهُ فيه معاصروهُ ومناظروه.

فطَلَبَ مني قراءةَ «صحيح البخاري» وأُجِيزه به وبغيره، فأحبَبْتُ له أعلى طرقِ التحمُّل، وهو قراءةُ الشيخ كما هو الأشهرُ عند الأئمة[٣]، فقرأتُ الآيةَ والصحيحَ المبدوءَ بهما[٤] «الصحيحُ»، وهو يَسْمَعُ تجاهَ الكعبة المعظَّمة.

ثمّ الْتَمَسَ منِّي أن أكتبَ له بعضَ مَسانيدي في الكُتُب السِّتة والمسانيد والمجامع[٥] المشهورة وغيرها من الفوائد المدثورة.

فأَجَبْتُهُ إلى ذلك المقصد الأسنى، والمطْلَب الأَسْمَى؛ لتكونَ عنده تلك الأسانيدُ عُدَّةً كاملةً في نَشْر علوم السُّنة في الأقاليم المشهورة، الغاصَّة بالعلماء[٦] ذوي العلوم الباطنة والظاهرة، وأولي الرياسة والزعامة، والإمامة والفخامة.

فإنّ عادةَ العلمـاء اطَّـرَدَت، ومَضَتْ عليها الأعصارُ وتـتابَـعَت، في أقاليم مصرَ والشام، والحجاز واليمن وحَضْرَمَوْت[٧] وقطر بشام[٨]، وغير ذلك مما والى

---

(١) في (ز): «وإن انضمّ».

(٢) في (ز): «ديار العرب».

(٣) هو أرفعُ أقسام التحمُّل عند الجماهير كما قال الإمامُ الحافظُ ابن الصلاح في: «المقدمة» (ص١٣٢).

(٤) أما الآية فقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣] وأما الحديث فقولُه ﷺ: «إنما الأعمالُ بالنيات...» الحديث.

(٥) في (ز): «المجاميع».

(٦) في (أ): «بالعلوم».

(٧) قوله: «وحضرموت» ساقط من (ز).

(٨) هذا ما في (أ)، وفي (ز) و(ج): «وقطر الشام».

هذه[1] الأقاليمَ الواسعـة، دون ما بَعُدَ عنها من الأقطـار الشاسعـة:

أنّ لا يتصدَّى[2] لإقراءِ كتبِ السُّنة والحديث، في القديم والحديث، قراءةَ دِراية، أو تَبَرُّكٍ ورواية، إلّا مَن أخذَ أسانيدَ تلك الكتب عن أهلها، وأتقنَ درايتَها أو روايتَها، وما اشتملتْ عليه من حَزَنِها وسَهْلِها، ورَحَل إلى البلدان؛ ليظفرَ بعوالي الروايات، وباحَثَ الأقران؛ ليُحِيطَ بمدارك الدِّرايات، وجلس في مجالس الإملاءات على الرُّكَب، وتردَّد إلى بيوت الشيوخ على غاية من الخضوع لهم والأدب، متأمِّلاً ما وقع في مآثِرِهم، وما حَصَل من أكابرهم.

[أدبُ سيدنا ابن عباس وهمتُه في طلب العلم]

وأحسنُ ما يُفادُ منه باختصار، ما يَحمِلُ مَن تأمَّله أدنى تأمُّل على الاستمساكِ بما ذكرتُه والنظرِ إليه بعَيْن التأسِّي والاستبصار، وهو:

أنّ ابنَ عباس كان يَقْرَأُ على أُبَـيِّ بن كَعْب رضي الله عنه الأنصاريِّ ـ أحدِ الأربعة الذين[3] حفظوا القرآنَ من الأنصار في حياة رسول الله ﷺ وشرَّف وكرَّم، والمخصوصِ من بين سائر الأمة بكَوْنِ النبيِّ ﷺ أمرَهُ الله أن يَقْرأَ على أُبَيٍّ هذا، فذَكَرَ له: أني أريدُ أن أقرأ عليك. فقال: يا رسولَ الله، أَشَيءٌ أردتَّهُ أم شيءٌ أمرَكَ الله به؟ فقال ﷺ: «بل شيءٌ أَمَرَني الله به». فبَكَى أُبَـيٌّ رضي الله عنه إلى أن كادت نفسُهُ أن تتفتَّتَ[4]، ثُمَّ لما سكن جَأْشُهُ قال: اقْرأ يا رسولَ الله. فقرأ ﷺ سورةَ ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [البينة: ١] إلى

---

(١) قوله: «هذه» ساقط من (ز).

(٢) في (أ): «يتعدى».

(٣) قوله: «الذين» ساقط من (أ).

(٤) الكلمة غير واضحة في (أ)، والمثبت من (ز) و(ج).

آخرها[١]. وكأنه ﷺ إنما خصَّها لِقِصَرِها حتى يَحْتَمِلَها أُبَـيّ؛ لعلمه بعجزه عن احتمالِ سماعِ أطولَ منها، مع احتوائِها على مقاصد الشريعة فروعاً وأصولاً كما يُعْلَم لمن[٢] تأمَّلها ـ.

فكان أعني [٨/ أ] ابنَ عباس يذهبُ إلى بيت أُبَـيٍّ فيجدُ بابَه تارةً مفتوحاً فيأذنُ له في الدخول سريعاً، وتارةً مغلوقاً فيستَحْيي أن يطرُقَ عليه الباب، فيمكث عليه حتى رُبَّما مضى عليه أكثرُ النهار وهو جالسٌ على باب أُبَـيٍّ والرِّيحُ ينسف عليه الترابَ إلى أن يصيرَ لا يُعرَف من شدة الغُبار الذي عَلِقَ ببدنه وثيابه، فيخرج أُبَـيٌّ فيَراه في تلك الحالة، فيَعْظُم عليه فيقول له: لم لا استأذنت؟ فيعتذر له بالحياء منه[٣].

ووقعَ له معه أن أُبَيّاً أراد الركوبَ فأخذ ابنُ عباس برِكابِهِ حتى رَكِبَ فقال له: ما هذا يا ابنَ عباس؟ فقال: هكذا[٤] أُمِرْنا بتعظيم علمائنا. ثم سار معه وأُبَـيٌّ راكبٌ وابنُ عباس ماشٍ بإزاء مَرْكوب أُبَـيّ، فلما نزل أُبَـيٌّ قَبَّل يدَ[٥] ابنِ عباس. فقال له: ما هذا؟ فقال: هكذا أُمِرْنا بتعظيم أهل بيتِ نَبِيِّنا[٦].

---

(١) حديثُ قراءة رسول الله ﷺ القرآنَ على أُبَيِّ بن كعب رَضِيَ الله عنه أخرجه البخاري في: «الصحيح» كتاب المناقب (مناقب الأنصار)، باب مناقب أُبَي بن كعب رَضِيَ الله عنه، في مواضع منها رقم (٣٨٠٩) عن أنس ابن مالك رَضِيَ الله عنه. ومسلم في «الصحيح» كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذاق فيه، رقم (٧٩٩). وكتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أُبي بن كعب وجماعة من الأنصار، رقم (٦٢٩٢) (٦٢٩٣). لكن بغير لفظ المصنف.

(٢) في (ز): «من».

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٣٦٥)، لكن ليس فيه ذكر أُبَيّ بن كعب.

(٤) في (ز): «فكذا».

(٥) في (ز): «يدي».

(٦) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣: ٤٢٣) وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم. والدِّينَوري في: «المجالسة» (٤: ١٤٦) وذكرَه الحافظُ ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٥١٤)، باب جامع =

فتأمَّلْ هذه الواقعةَ وخُذْ منها ما اشتملتْ عليه من الفضائل الهامعة، والفواضل الجامعة، وكُـنْ مُلازماً لطرائـق العلمـاء ذوي الإخلاصِ والعمل، والخوفِ من الله والوَجَل، والملازمة لنَشْر العلم واستفادته في كلِّ مكان، ومِمَّن[1] استفاض بين الناس أنه من أهله القائمين بما له من المكمّلات والأركان.

[سببُ تخلُّف قومٍ عن الاستفادة]

واعلم أنه ما تخلَّفَ بقومٍ عن الاستفادة إلّا غِشُّ[2] مشايخِهم لهم عند الإفادة، وقد أطبقوا على أنَّ مِن سعادةِ الطالب، المؤذِنةِ برَفْعِهِ إلى أعلى المراتب، أن يَرْزُقَه الله مُعَلماً ناصحاً، وقريحةً قابلة، وفَهْماً صَقيلاً، وكفايةَ مُؤْنة، وصِدْقَ رغبتِهِ[3] في طَلَبه.

وَفَّـقَنا الله لنُصْح المسلمين، ويَسَّر لنا الزيادةَ في نشر العلم بزيادة الآخذين، الفضلاء والنجباء والعلماء العاملين، إنه الجوادُ الكريم، الرَّؤوف الرَّحيم، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل، وإليه مَفْزَعُنا في الكثير والقليل[4]، لا ربَّ غيرُه، ولا مأمولَ إلا بِرُّه ولُطفُه وخيرُه.

وحينئذ آنَ أن نشرعَ في المقصود، بعون الملك المعبود؛ فأقول:

= في آداب العالم والمتعلم. والشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (١: ٩٤). لكن الذي في هذه المصادر: أنّ الراكبَ زيدُ بن ثابت، وليس أُبيَّ بنَ كعب. كما أفادَ الحافظُ ابن عبد البَرّ: أنّ بعضَ أهل العلم أنكرَ زيادة تقبيل زيد ليد ابن عباس. وانظر التعليق (ص١٨٢) حولَ مشروعية تقبيل يد العالم والصالح.

(١) عطف على قوله: «ملازما».

(٢) في (ز): «تمرن».

(٣) في (د): «رغبة».

(٤) قوله: «وهو حسبنا إلخ» ساقط من (ز).

[تحدُّثُ المصنِّف بنِعْمة الله عليه في طَلَب العِلْم]

من القواعد المقرَّرة، والمزايا المشكورةِ المؤثرة، أنَّ التَّحَدُّثَ بالنِّعْمة إعلاناً لشُكْرِها، وإعلاماً لمن يَجْهلها بخُبْرها، من أخلاق الأنبياء والمرسلين، والعلماء الحكماء العارفين، ذوي الوراثـة والتفخيم، ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. «لو شِئْتُ لتكلَّمتُ على تفسير الفاتحة بما يوقِرُ سبعين جملاً». قاله بابُ مدينة العِلْم، الحائزُ منها ما يريدُ عِلْماً وعملاً.

فلذلك أردتُّ أن أُعْلِمَك ببعض ما سيقَ إليَّ من النِّعَم، وأُلْبِسْتُهُ من صوافي المنَّة والكَرَم، لعلَّك أن تتأسَّى به، فينقادَ لك كلُّ فضل وعِلْم بسببه.

ولِـمَ لا وإنّي كنتُ بحَمد الله ممن وُفِّقَ بُـرْهةً من الزَّمانِ، في أوائل العمر بإشارةِ مشايخي أرباب الأحوال وأعيان الأعيان، لسَماع الحديثِ من المسنِدين، وقراءةِ ما تيسَّرَ من كتب هذا الفنِّ على المعتبَرين، وطلبِ الإجازة بأنواعِها المقرَّرةِ في هذا العلمِ الواسعةِ أرجاؤه، الشاسعةِ أنحاؤه، مع الدَّأَب[1] والملازمة في تحصيل العلوم الآلية[2]، والقوانين العقلية، والعلوم الشرعية، لا سيَّما علمَ[3] الفقه وأصلِه تفريعاً وتأصيلا، واستنباطاً وإفتاءً وإفادةً واستفادةً وتحصيلا، إلى أنْ فتح الله الكريمُ من تلك الأبواب ما فتَح، ووَهَب ما وَهَبَ ومَنَح، وتفضَّل بما لم يكن في الحِسَاب، ومنَّ بما لا [٨/ ب] تُنْتِجُه الأكساب.

---

(١) في (ج): «الندب».

(٢) في (د): «الإلهية». وفي (ج): «الأولية».

(٣) قوله: «علم» ساقط من (ز).

[إجازةُ مشايخ المصنِّف له بالتصدُّر والإفتاء والتأليف، وتأليفُهُ وهو دونَ العشرين]

حتى أجازَ لي أكابرُ أساتذتي بإقراء تلك العلوم وإفادتها، وبالتصَدُّر لتحرير المشكلِ منها بالتقرير والكتابة وإشادَتِها، ثمّ بالإفتاء والتدريس، على مذهب الإمام المُطَّلِبي الشافعيِّ ابنِ إدريس ـ رَضِيَ الله عنه وأرضاه، وجعل جنّاتِ المعارفِ متقلَّبَهُ ومثواه ـ ثمّ بالتصنيف والتأليف، فكَتَبْتُ من المتونِ والشُّروح ما تُغْني رؤيتُه عن الإطناب في مَدْحه، والإعلامِ بشَرْحه، كلُّ ذلك وسِنِّي دونَ العشرين، لحلول نظرِ جماعةٍ عليَّ[1] من العارفين، أولي التَّصْريف والشُّهود والتَّمْكين، وأرباب الإمداد الوافر، وكُنُوز الإسعافِ والإسعادِ الباهر.

[تجرُّدُه لخدمةِ السُّنّة المطهَّرة]

ثمّ جَرَّدتُ صارمَ عَزْمي، وأَرْهَفْتُ حدَّ فَهْمي، إلى خِدْمة السُّنة المطهَّرة؛ بإقراء علومِها وإفادةِ رُسُومها المستكثرة، لا سيَّما بعد الانتقالِ إلى حرم الله واستيطانِ بلده، والتفرُّغِ لإسماع المقيمِين والوارِدِين؛ حيازةً لنشر العلم والفَوْز بعُلاه ومَدَدِه.

صادحاً فوقَ رؤوس الأشهاد، ليعلمَ الحاضرُ والباد، أين مَن يبيعُ نفسَهُ لمولاها، بقطعها عن سائر الأغراض إلى حيازة العلوم وأولاها، التي آل التغافلُ عنها إلى اندراسها، والتشاغلُ بالحظوظ الفانية إلى تَزَلْزُل قواعدها وأساسها، صارخاً في كلِّ مجمَع ونادٍ،

---

(١) قوله: «عليّ» ساقط من (ز).

وسَمَر وعِداد: عبادَ الله هلمُّوا إلى شَرَف الدُّنيا والأُخرى، والطريقةِ المثلى والأَحْرى؛ فإنه لا طريقَ أقربُ في الوصول إلى الله تعالى من العلوم الشرعية، المنزَّهةِ عن أن يشوبَها أدنى شَوْب من المطامع الدُّنْيوية.

ومن ثَمَّ قال أئمةُ الفقه والعِرْفان كالإمام الأعظم أبي حنيفة النُّعْمان: إن لم يكن العلماءُ أولياء، فليس لله وليٌّ في زَمَن من الأزمان.

لكنَّهم[١] لم يُريدوا صُوَرَ العلوم، بل حقائقَ تطهير القلوب، ثم مَلْأَها من معارف القوم دون شَقاشِق[٢] أهل الرُّسوم.

وكما أنّ للصُّوفية سياحاتٍ لا بُدَّ منها، كذلك لأئمة السُّنّة رحلاتٌ لا يَسْتَغْني أكثرُهم عنها، وشَتَّانَ ما بينهما شَتَّان؛ لأنّ نفعَ تلك قاصرٌ على أهلها، وهذه عامةُ النفع والإحسان، ولذا دعا لهم ﷺ بأعظمِ دَعْوة، وحَبَاهم عن[٣] غيرهم بأفضل[٤] حَبْوة، فقال: «نَضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سَمِعَها»[٥].

ومع هذا العُلُـوِّ الشامخ، والشَّرفِ الراسخ، تَقَهْقَرَ الزمان، فرَكَدَت الهِمَمُ لا سيَّما عن هذا العلم العَلي الشَّأن، حتى كادَ أن يكون نَسْياً مَنْسِياً، وأن يُعَدَّ مما كان أمرُه ظاهراً فعاد خَفِياً[٦].

---

(١) أي: أئمة الفقه والعرفان القائلين ذلك.

(٢) جمع شِقْشِقة، وهي في الأصل: لَـهاةُ البعير. ثم شَبَّهوا المِكْثارَ بالبعير الكثير الـهَدْرِ. «لسان العرب» (ش ق ق).

(٣) في (د) و(ج): «من».

(٤) في (ز): «أفضل».

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في (ج): «خطيا».

ولقد كان الناسُ بعد أن نَفَدَتْ[١] الرِّحْلةُ في طلب الإسناد إلى شاسع الأقطار، يطلبون الإجازةَ والاستدعاءَ بالكتابة من الأساتذةِ البُعَّدِ[٢] الدِّيار، وأمَّا الآن فقد زال ذلك التفاخمُ في طَلَبه، ونُسِيَ هذا التَّزاحُمُ في نَيْل رُتَبِه، وتقاعَدَتْ عنه الهِمَمُ إلى الغاية، وأَخْلَدَتْ إلى الأرض[٣] شهواتُها عن طلب الغاية والرِّواية[٤]، وذهب المسنِدُون الجِلَّة[٥]، ومَن كانت تَزْدَهِي بوجودهم المِلَّة.

كأن لم يكنْ بين الحَجُونِ إلى الصَّفا ... أنيسٌ، ولم يَسْمُرْ بمكةَ سامِرُ[٦]

[ذكرُ بعضِ شيوخِه في الحديث روايةً ودِرايةً]

لكنْ بحَمْد الله قد بَقِيتْ من آثارهم بقايا، وفي زوايا [٩/ب] الزمان ممن تَحَمَّل عنهم خَبايا، وأنا أرجو أن أكونَ من مُتَّبعيهم بحقّ، ووَارِثيهم بصدق؛ لأني أخذتُهُ روايةً، وأتقنتُهُ درايةً، عن الأئمةِ المسندين، والأكابرِ والمسِنِّين[٧]، ممَّن يضيقُ المقامُ[٨] عن استيعابهم[٩]، ويجبُ الاقتصارُ على مسانيدِ أشهرِ مشاهيرهم:

---

(١) في (أ): «نفذت» بالذال المعجمة. وفي (ز) و(د) و(ج): «فقدت».

(٢) في (ز): «البُعْد».

(٣) في (د) و(ج): «أرض».

(٤) في (ز): «عن طلب الدراية والرواية».

(٥) قوله: «شهواتها... الجلة» ساقط من (د) و(ج).

(٦) من شعر مُضَاض بن عمرو بن الحارث الجرهمي. انظر: «الأغاني» (١٥: ١٥).

(٧) في (ز): «المنسبين».

(٨) في (ز): «هذا المقام».

(٩) في (ز): «من الاستيضا بهم».

شيخِنا شيخِ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي[1]، ثم شيخِنا الزَّيْني عبدِ الحقِّ السُّنْباطي[2]، ثم شيخِنا شيخِ مشايخنا[3] بالإجازة الخاصة، وشيخِنا[4] بالإجازة العامة ـ لأنه أجاز لِمَنْ أدرك حياتَه[5] وإني وُلِدتُّ قبل وفاته بنحوِ ثلاثِ سنين فكُنتُ ممَّن شملَتْهُ إجازتُه، واستكمل عنايته[6] ـ حافظِ عصرِهِ باتفاق أهل مِصْره الجلالِ السيوطي[7].

---

(١) هو شيخُ الإسلام قاضي القُضاة أستاذُ الأئمة بركةُ زمانِه المعمَّرُ زينُ الدِّين أبو يحيىٰ زكريا بنُ محمّد الأنصاريُّ السُّنَيْكيُّ ثمّ القاهريُّ الشافعيُّ (٨٢٣-٩٢٦هـ)، أخذَ عن الحافظِ ابن حَجَر والشَّرَفَين المناويّ والسُّبْكيّ والعَلَمِ البُلْقِينيّ والقاياتيّ والكافِيَجي وخَلْق. برعَ في العلوم كلِّها وصنَّفَ فيها المصنفاتِ الكثيرةَ الجليلة. انظر: «الضوء» (٣: ٢٣٤-٢٣٨) و«الطبقات الصغرىٰ» للشّعراني (ص٣٦-٤٥) و«النور السافر» (ص١١١-١١٦) و«الكواكب السائرة» (١: ١٩٦-٢٠٧).

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ المسندُ المعمَّرُ شرفُ الدين عبدُ الحقّ بن محمد بن عبد الحقّ السُّنْباطيّ القاهريّ الشافعيّ (٨٤٢-٩٣١هـ)، أخذَ عن الجلالَين البُلْقِينيّ والمحلِّيّ وابنِ الهُمام والكافِيَجي وشيخ الإسلام زكريا، ولازمَ الشرفَ المناويّ، وكان جلُّ انتفاعِه بالتقيّ الحِصْنيّ المصريّ ثمّ بالشُّمُنّيّ، وأجازَ له الحافظُ ابنُ حَجَر والبَدْرُ العَيْنيُّ وآخرون. تصدَّىٰ للإفتاء والإقراء، وكثُر الآخذون عنه، وألحقَ الأحفادَ بالأجداد. رحلَ عدةَ مراتٍ إلىٰ مكةَ والمدينةِ وجاورَ فيهما، وكانت وفاتُه بمكّة. انظر: «الضوء» (٤: ٣٧) و«الطبقات الصغرىٰ» للشّعراني (ص٤٩) و«النور السافر» (ص١٥٢-١٥٤) و«الكواكب السائرة» (١: ٢٢١-٢٢٣).

فائدة: ذكر قاضي مكة الشيخُ عبد الله مرداد في: «نشر النور والزهر» (ص٢٣٥) أنّ أكثرَ الاتصال إلى أسانيد الإمام عبدِ الحَقِّ السُّنْباطي هو من طريق الشهاب ابن حجر الهَيْتَمِي ونَجْمِ الدين الغَيْطي.

(٣) في (ز): «ثم شيخ مشايخنا».

(٤) قوله: «شيخنا شيخ مشايخنا بالإجازة الخاصة، وشيخنا» ساقط من (ج) عدا قوله: «شيخ مشايخنا».

(٥) اختلفوا في جواز الإجازة العامة المطلقة كأجزتُ للمسلمين أو كلِّ أحد أو أهل زماني؛ فجوّزها جماعةٌ كالإمام أبي الطيّب الطبري والخطيب البغدادي وأبي عبد الله بن منده، ومالَ الحافظُ ابن الصلاح إلى المنع وقال: «لم نسمع عن أحدٍ يُقتدى به الروايةُ بهذه»، وضعّفها الحافظ ابن حجر في: «المعجم المفهرس» ص٢٤.

(٦) في (ز): «ممن شملت إجازته واستكملت عنايته». وقوله: «واستكمل عنايته» ساقط من (د) (ج).

(٧) هو الإمامُ الكبيرُ علّامةُ وقتِه جلالُ الدِّين أبو الفضل عبدُ الرحمن بن أبي بكر بن محمد السُّيوطيُّ الشافعيُّ (٨٤٩-٩١١هـ)، أحدُ كبار المصنِّفين في العلوم، والعَلَمُ المستغني بشُهرته عن التعريف، أُفرِدتْ ترجمتُه بتصانيف مشهورة، منها ترجمته لنفسه.

[الإشارةُ إلى فضائلِ شيخ الإسلام زكريا وعلوِّ سَنَدِهِ]

وقَدَّمْتُ شيخَنا زكريا؛ لأنه أجلُّ مَن وقع عليه بَصَري من العلماء العاملين، والأئمة الوارثين، وأعلى مَن عنه رَوَيْتُ ودَرَيْتُ من الفقهاء الحكماء المسنِدِين، فهو عمدةُ العلماء الأعلام، وحجةُ الله على الأنام، حاملُ لواءِ مذهبِ الإمام الشافعيِّ على كاهِلِه، ومحرِّرُ مشكلاته، وكاشفُ عَوِيصاتِه، في بُكَرِه وأصائِلِه، مُلحِقُ الأحفاد بالأجداد، والمتفرِّدُ في زمنه بعلوِّ الإسناد، كيفَ ولم يوجدْ في عصره إلا مَن أخذ عنه مشافهةً أو بواسطةٍ أو بوسائطَ متعددة، بل وَقَع لبعضِهم أنه أخذ عنه[1] مشافهةً تارة، وعن غيره ممن بينه وبينه نحوُ[2] سبعِ وسائط[3] تارةً أخرى. وهذا لا نظيرَ له في أحدٍ من أهل عصره[4].

فنِعْمَ هذا التميُّزُ الذي هو عند الأئمة أولى وأَحْرى[5]؛ لأنه حازَ به سعةَ التلاميذ والأتباع، وكثرةَ الآخذين ودوامَ الانتفاع.

وأما زَعْمُ بعضِ المُعْتَنين بالأخذِ عن المسْنِدِين، والرِّحْلةِ إلى الأئمة المعتبَرِين: أنّ شيخَ الإسلام قاضي القضاة[6] البُرْهانَ القَلْقَشَنْديّ[7] الشافعي سَنَده في «صحيح مسلم»

---

(١) قوله: «أو بواسطة أو بوسائط متعددة، بل وقع لبعضهم أنه أخذ عنه» ساقط من الأصول عدا (أ).

(٢) قوله: «نحو» ساقط من (ز).

(٣) في (د) و(ج): «وسائط متعددة».

(٤) نقل الكتاني في ترجمة شيخ الإسلام زكريا من «فهرس الفهارس» (١: ٤٥٨) ثناءَ المصنف هنا على شيخه من قوله: «المتفرِّد في زمنه بعلو الإسناد... أحد من أهل عصره». وقال: «تَرْجَمَه تلميذُه ابنُ حَجَر الهيتمي في «مُعْجَمه» ترجمةً طَنانة». **قلتُ**: هو ثناءٌ طَنانٌ وليس ترجمةً.

(٥) في (ج): «أولاً وآخراً».

(٦) في (ز): «ثم قاضي القضاة».

(٧) بفتح قافيه وسكون اللام كما في ألقاب «الضوء اللامع» (١١: ٢٢١)، نسبة إلى قرية من قرى مصر، =

أعلى من سَنَدِ شيخِنا فيه بدَرَجة، واستدلالُه[١] بقولِ جماعةٍ من أهل الفَنّ: «ليس للقَلْقَشَنْدي مساوٍ في «صحيح مسلم»»؛ فهو غلطٌ منه.

أما أولاً: فقولُـه «أعلى منه بدَرَجـة» غفلـةٌ عن كونـه رواهُ عن أعلى مشـايـخ القَلْقَشَنْدِي، وهو مسندُ الدنيا الزَّيْني أبو ذَرٍّ الزَّرْكَشي الحنبلي[٢]، وحينئذٍ شارك[٣] شيخُنا القَلْقَشَنْديَّ.

وأما ثانياً: فلا حجةَ له[٤] في كلام أولئك الحُفَّاظ؛ لأن مرادَهم أن البُرهان[٥] أخذَ عن الزَّرْكَشي «الصحيح» كلَّه، وأما شيخُنا فلم يأخُذْ عنه إلا بعضَه، ومثلُ هذا لا يُسَمَّى التفاوتُ فيه سَبْقاً بدَرَجة، ولا تميُّزاً بعلُوِّ مرتبة، ومَن زَعَم خلافَ ذلك فهو جاهلٌ باصطلاح أهل الفنّ.

= «فهرس الفهارس» (٢: ٩٦٣). وهو الإمامُ الحافظُ المسندُ المعمَّرُ الرُّحَلَة قاضي القضاة برهانُ الدين وجمالُ الدين أبو الفتح إبراهيمُ بن علي بن أحمد بن إسماعيل القَلْقَشَنْديّ (٨٣١-٩٢٢هـ) انتهتْ إليه الرئاسةُ وعلوُّ السَّنَد في الكُتُب السِّتة والمسانيد والإقراء، فإنه آخرُ مَنْ يروي عن الشهاب الواسطي وأصحاب المَيْدُومي والتاج الشرايشي والتقي الغَزْنوي وعائشة الكِنانية وغيرهم. انظر: «الضوء اللامع» (١: ٧٧-٧٨) و«النور السافر» (ص١١٠-١١١) و«الكواكب السائرة» (١: ١٠٨) و«شذرات الذهب» (٨: ١٠٤-١٠٥) و«فهرس الفهارس» (٢: ٩٦٣-٩٦٤).

(١) في (د): «واستدلال».

(٢) الإمـامُ الفقيـهُ زينُ الدين عبدُ الرحمن بن محمـد بن عبد اللـه الزَّرْكَشيّ ـ نسبةً لصنعـة أبيـه ـ الحنبلي (٧٥٨-٨٤٦هـ). انظر: «إنباء الغمر» (٤: ٢٠٤) و«الضوء اللامع» (٤: ١٣٦-١٣٧) و«السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (٢: ٥١٩-٥٢٣).

(٣) في الأصول عدا (أ): «ساوى».

(٤) في (د): «صحة له». وفي (ج): «صحة به».

(٥) في (ز): «الزمان».

وعلى التنـزُّلِ وتسليمِ ما ذَكَره هذا الغالِط، فما ذَكَره لا يَرِدُ علينا[١] من جهة أخرى، وذلك؛ لأنّ القَلْقَشَنْديَّ مات قبل شيخِنا بدَهْر، وحينئذٍ فكونُه أعلى مُسْنِدي الدُّنيا في «مُسْلِم» وغيره[٢] لا يُنازَعُ ولا يُدافع.

وإذْ قد انتهتْ خلاصةُ هذه المقدِّمات، وتحرَّرتْ ما اشتملتْ عليه من القواعد النافعات، ورَجَوتُ من فضل الله أن ينفعَ بها المسلمين، وأن يُـزِيلَ عمَّن كان السببَ فيها كلَّ همٍّ وكَدَرٍ ومِحْنَةٍ وفِتْنة، آمين[٣]، فلنشرعْ فيما نحن بصَدَده، ولْنَبْسُط القولَ بعضَ البَسْط؛ رجاءَ نفعِهِ ومَدَدِه، فنقول:

---

(١) في (ز): «وعلى التنزل فما ذكره هذا الغالطُ لا يرد علينا».

(٢) زاد في (د) و(ج) بعد قوله: «وغيره»: «أي: في زمنه». وهي مناسبة للمعنى.

(٣) قوله: «ورجوتُ من فضل الله... آمين» ساقط من (د) و(ج).

[الحديثُ المسَلْسَلُ بالأَوّلية]

حدَّثني بالحديثِ الـمُسَلْسَلِ(١) بالأَوَّلية المشايخُ الأئمةُ الـمُسْنِدون، الأَجِلَّاءُ [٩/ ب] العُلَماءُ العاملون، أكثرُهم بالإجازة الخاصَّة، وأقلُّهم(٢) بالإجازة العامَّة، فمِن الأَوَّلِين شيخُنا زكريا، ثم شيخُنا عبدُ الحقّ، ومن الآخِرين شيخُنا حافظُ العَصْر الجلالُ السُّيوطي، وَلْنَقْتَصِرْ على أَخْصَرِ(٣) طُرُقِ هؤلاء الثلاثة؛ لضِيقِ المحلِّ عن استيعاب طُرُقِنا وطُرُقِهم فيه.

أما شيخُنا الأول؛ فسمعتُهُ من لَفْظِه، وهو أولُ حديثٍ سمعتُه منه، قال رضي الله عنه لي في أوَّلِ اجتماعي به ـ وسنِّي نحوُ ثلاثَ عشرة سنة ـ: اسْمَعْ مني الحديثَ المسلسلَ بالأولية قبل أن تسمعَ مني غيرَه من الأحاديث، وأجيزُك به وبغيره. فأملاهُ عليَّ، ثم أجازني به وبغيره من سائر مَروياته.

---

(١) قال الإمامُ النوويّ في «التقريب» ـ انظر: «تدريب الراوي» (٢: ١٨٧ - ١٨٩) ـ: «المسلسل: هو ما تتابع رجالُ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ للرواة تارة، وللرواية تارةً أخرى، وصفاتُ الرواة؛ إما أقوالٌ أو أفعال، وأنواعٌ كثيرةٌ غيرهما كمسلسل التَّشْبيك باليد والعدِّ فيها، وكاتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نِسْبَتِهم، كأحاديث رَوَيناها كلُّ رجالها دمشقيون، وكمسلسل الفقهاء، وصفات الرواية كالمسلسل بسمعتُ أو بأخبرنا، أو أخبرنا فلان والله». انتهى. وقد أكثر أهلُ الحديث من التصنيف في هذا النوع، ولتَنْظُرْ طرفاً من ذلك في: «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (ص١٦٠ - ١٦٢) و«الرسالة المستطرفة» (ص٨١ - ٨٥).

(٢) في (ز): «وأجلهم».

(٣) في (ز): «أقصر». وفي (ج): «ولنختصر على أخطر».

قال: حدَّثني به المشايخُ والأئمةُ الأعلام، منهم شيخُنا أمينُ الله في أرضه على سُنَّة نبيِّه شيخُ الإسلامِ والحُفَّاظِ أبو الفضل الشهابُ ابنُ حَجَر، ثنا حافظُ الوقت الزَّينُ العِراقيُّ(١) من لَفْظه وحِفْظه، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعْناه منه، ثنا الصَّدرُ أبو الفتح المَيْدُوميّ(٢)، وهو أوَّلُ حديثٍ سَمِعْناهُ منه، ثنا الحافظُ أبو الفَرَج النَّجيبُ الحَرَّانيّ(٣)، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، حدَّثنا الحافظُ أبو الفَرَج بنُ الجَوْزي(٤)، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه(٥)، ثنا أبو سعيد إسماعيلُ النَّيْسابُوري(٦)، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، ثنا

---

(١) حافظُ عَصْرِهِ الإمامُ زينُ الدين عبدُ الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقيّ الأصل الكُرْديّ المصريّ (٧٢٥-٨٠٦هـ)، أَكْثَرَ عن أبي الفتح المَيْدُومي، وهو أعلى مشايخه من المصريّين إسناداً. وبالعراقي تخرَّج غالبُ أهل عصره. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٢٧٥-٢٧٩) و«الضوء اللامع» (٤: ١٧١-١٧٨).

(٢) المحدِّثُ الرُّحَلَةُ المعمَّرُ محمدُ بن محمد بن إبراهيم البَكْريّ المصريّ (٦٦٤-٧٥٤هـ)، بَكَّرَ به أبوه فأَسْمَعَهُ من النَّجيب الحرّاني وابن عَلّاق وابن عزون، وهو خاتمةُ مَن سمع من هؤلاء، وسمعَ «جامع التِّرْمذي» من الشيخ قطب الدِّين القَسْطَلّاني. انظر: «الدرر» (٤: ١٥٧-١٥٨) و«ذيل التقييد» (١: ٣٦٦-٣٦٨).

(٣) في الأصول عدا (أ): «حدثنا النجيب الحراني». وهو مسندُ الديار المصرية عبدُ اللطيف بنُ عبد المنعم بن علي الحنبليّ (٥٨٧-٦٧٢هـ)، سمع من كثيرين كابن الجَوْزي وعبد المنعم بن كليب، قال الذَّهبي: «روى الكثير ببغداد ودمشق ومصر، وانتهى إليه علوُّ الإسناد، ورُحِلَ إليه من البلاد، وازدحم عليه الطلبةُ والنُّقاد، وألحق الأحفادَ بالأجداد». انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٢٤٣-٢٤٥) و«الوافي بالوفيات» (١٩: ٧٨-٧٩).

(٤) الإمامُ الحافظُ المتفنِّنُ جمالُ الدين عبدُ الرحمن بنُ علي بن محمد البغداديّ الحنبليّ (٥٠٨-٥٩٧هـ)، لازَمَ في الحديث الحافظَ محمد بن ناصر، وسمعَ عن أزيدَ من ثمانين شيخاً. انظر: «السير» (٢١: ٣٧٠).

(٥) قوله: «حدثنا الحافظ أبو الفرج بن الجوزي... سمعته منه» ساقط من (أ)، والمثبتُ من بقية الأصول، وهو متعيِّن؛ فإنّ بين النَّجيب الحرَّاني وإسماعيل بن المؤذِّن النَّيسابُوري دهراً، والراوي عن ابن المؤذِّن هنا هو ابنُ الجَوْزي، وهو مثبتٌ كذلك على الصواب في «ثبت شيخ الإسلام زكريا» (ص٥٩) الذي يسوق المصنفُ سندَه.

(٦) هو الإمامُ الفقيهُ البارعُ إسماعيلُ بن أحمد بن عبد الملك، المشهور بابن المؤذِّن وبالكرماني؛ لسُكْناهُ بها (٤٥١-٥٣٢هـ)، وهو ابن الحافظ أبي صالح المؤذِّن الآتية ترجمته، تفقَّه بإمام الحرمين، وسَمع من كثيرين، وحدَّث عنه كثيرون كابن الجَوْزي. انظر: «السير» (١٩: ٦٢٦).

والدي أبو صالح المؤذِّن[١]، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، ثنا أبو الطاهر الزِّيَّادي[٢]، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، ثنا أبو حامد البَزَّاز[٣]، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، ثنا عبدُ الرحمن بنُ بِشْر[٤] النَّيسابُوريّ، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعتُه منه، ثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنة، وهو أوَّلُ حديثٍ سمعته[٥] من سُفيان[٦]، عن عَمْرو بن دِينار[٧]، عن أبي قابوس مَوْلى

---

(١) حافظُ خُراسان ومحدِّثُ وقتِهِ بها أحمدُ بن عبد الملك بن علي بن أحمد المؤذِّن النَّيْسابُوريّ (٣٨٨-٤٧٠هـ)، سمع الحاكمَ وخَلْقاً، وصَحِبَ الأستاذ أبا عليٍّ الدَّقَّاق. خرَّج ألفَ حديث عن ألفِ شيخ له. قال أبو بكر محمد بن يحيى المزكي: ما يَقْدِرُ أحدٌ يكذِبُ في الحديث هنا وأبو صالح حَيّ. انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣: ١١٦٢) و«طبقات الحفاظ» (ص٤٣٨).

(٢) في (أ): «الزناد»، والصوابُ ما أثبتُّه من (ز). وأبو طاهر الزِّيَّادي هو إمامُ أصحاب الحديث بنَيسابُور وفقيهُهم ومُفْتيهم الأديب محمدُ بن محمد بن محمد بن مَحْمِش ـ بالحاء المهملة والشين المعجمة على وزن مَسْجِد ـ الزِّيَّاديّ الشافعيّ (٣١٧- ٤١٠هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ١٩٨-٢٠٠).
ووقع في مطبوعة «السير» (١٧: ٢٧٧) أنه وُلد سنة (٣٢٧هـ) وهو غلطٌ ـ لعلَّه من الطبع ـ كيف وقد قال في «السير» عَقِب ذلك: «وأسمعه أبوه سنةَ خمسٍ وعشرين وبعدها من أبي حامد بن بلال إلخ». وأيضاً وقع في مطبوعة «الوافي بالوفيات» (١: ٢٠٩) أنه مات سنة أربعمئة، وهو مخالفٌ لما ذكره التاج السبكي ولما في «السير». وانظر اختلافَهم في نسبة الزِّيادي إلى أيِّ شيءٍ هي؟ في: «طبقات» التاج السبكي.

(٣) الشيخُ المسنِدُ الصدوقُ أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال النَّيسابُوري، يُعرف بالخشاب؛ لسُكْناه بالخشابين (٢٤٠-٣٣٠هـ)، سمع من جماعةٍ كمحمد بن يحيى الذُّهْلي وعبدالرحمن بن بشر، وانتهى إليه علوُّ الإسناد. انظر: «السير» (١٥: ٢٨٤).

(٤) ابن الحكم بن حَبيب العَبْديّ (ت ٢٥٩هـ)، روى عنه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود وابن ماجه. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٨: ٧٦).

(٥) قوله: «سمعته» ساقط من (أ).

(٦) ابنِ عُيَيْنةَ الكوفيّ ثمّ المكِّيّ، شيخُ الإسلام محدِّثُ الحَرَم (١٠٧-١٩٨هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» (٤: ١١١٠) و«العبر» (١: ٢٥٤).

(٧) شيخِ مكةَ ومفتيها التابعيُّ الثقة (٤٦-١٢٦هـ). انظر: «السير» (٥: ٣٠٠-٣٠٧).

عبدِ الله بن عَمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو[١] رَضِيَ الله عنهما: أن رسولَ الله ﷺ قال: «الرَّاحمون يَرْحَمُهم الرَّحمنُ تبارك وتعالى، ارْحَموا مَن في الأرض يَرْحَمُكم[٢] مَن في السماء».

هذا حديثٌ حَسَنٌ أخرجه الإمامُ أحمد وكذا الحُمَيْديُّ في «مُسْنَدَيهما» عن سُفيان ابن عُيَـيْنة[٣]، والبخاريُّ في بعض تصانيفه عن عبد الرحمن بن بِشْر[٤]، وأبو داود في «سُننه» عن مُسَدَّد وأبي بكر[٥] بن أبي شَيْبة، والترمذيُّ في «جامعه»[٦] عن محمد بن

---

(١) في (أ): «عمر».

(٢) قال في «كشف الخفا» (١: ١١٩): «رُوِيَ: (يَرْحَمُكُم) مرفوعاً على الاستئناف البياني، ويجوز جَزْمُه؛ لوقوعه في جواب الأمر، لكنْ ذَكَرَ في «الإسعاف»: أن الروايةَ بالرفع. وكذا نَقَلَه البيلوني عن العمادي على أن الجملةَ دُعائية، فاعرفه». قال العلامةُ محمد زاهد الكَوْثري في «التحرير الوجيز» (ص٨): «والرفعُ أقوى من الجزم رواية، وأبلغُ دراية».

(٣) «مسند أحمد» (٢: ١٦٠) و«مسند الحميدي» (٢: ٢٦٩).

(٤) سيصرِّح المصنفُ في سند شيخه الثاني بتخريج البخاري له في «الكنى» و«الأدب المفرد» عن عبد الرحمن ابن بشر. وقد راجعتُهما؛ فلم أرَ في «الكنى» (١: ٦٤) سوى روايتِه له عن الحُمَيْدي عن سُفيان. وأما «الأدب المفرد» (١: ١٣٨) فليس فيه هذا الحديثُ بعَيْنه، وليس هو عن عبد الرحمن بن بشر، والمرويُّ فيه هو: حدَّثنا محمد بن عقبة، قال: حدثنا محمد بن عثمان القرشي، قال: حدثنا حريز، قال: حدثنا حبان ابن زيد الشرعبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: «ارْحَموا تُرْحَموا، واغفِروا يَغْفِر الله لكم، وَيْلٌ لأقماع القول، وَيْلٌ للمُصِرِّين الذين يُصِرُّون على ما فعلوا وهم يعلمون».

(٥) في الأصول: «أبو بكر». فيكون معطوفاً على قوله (أبو داود)، وليس كذلك، والصوابُ ما أثبته بالجرِّ عطفاً على مسدَّد، كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٢)؛ فإن أبا داود يَروي الحديث في «سننه» (٤: ٢٨٥) كتاب الأدب، باب الرحمة، عن أبي بكر بن أبي شيبة ومسدَّد معاً. وانظر روايةَ أبي بكر ابن أبي شَيْبة في: «مصنفه» (٦: ٩٣).

(٦) «الجامع الصحيح» (٤: ٢٨٥) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين، رقم (١٩٢٤).

أبي عمر[١] العَدَنيّ[٢]، ثلاثتُهم[٣] عن ابن عُيَيْنة.

فوقعَ لنا موافقةً للثلاثة الأوَّلين، وبَدلاً للآخرين بعُلُـوٍّ على الجميع.

وقال التِّرْمذي: إنه حديثٌ حسنٌ صحيح. وكذا صحَّحه الحاكم، وهو كذلك باعتبارِ ما له من الشواهد والتوابع[٤].

ونَظَمَ غيرُ واحدٍ من الحفَّاظ معنى هذا الحديث، فمِنْ ذلك قولُ شيخِ الإسلام العَسْقلانيّ:

إنَّ مَن يَرْحَمُ أهـلَ الأرض قـد ... آنَ أنْ يَرْحَمَـهُ مَـن في السَّمَا

فـارْحَـمِ الخلـقَ جميعـاً إنـما ... يـرْحَم الـرَّحمنُ منَّـا الرُّحَمـا

ومن ذلك قولُ شيخنا زكريا[٥]:

مَـن يَـرْحَمُ الـسُّفْليَّ يَرْحَمُـهُ العَـلِي ... فارحمْ جميعَ الخلق يَرْحَمُك الوَلِي[٦]

ومن ذلك قولي[٧] مرةً:

ارحـمْ عبـادَ الله يَرْحَمـك الـذي ... عـمَّ الخلائـقَ جـودُه ونوالُـهُ

---

(١) في الأصول: «بكر»، والصوابُ ما أثبته.

(٢) معروف بابن أبي عمر، صاحب أحد المسانيد التي جرَّد زوائدَها الحافظُ في «المطالب العالية». وهو شيخُ الحرم في زمانه الحافظُ المسنِدُ المعمَّرُ أبو عبد الله محمد بن يحيى الدَّرَاوَرْديّ (ت٢٤٣هـ)، تولى قضاءَ عَدَن، حَدَّثَ عن الفُضَيل وابن عُيينة. انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٠١) و«طبقات الحفاظ» (ص٢١٨).

(٣) أي: مُسَدَّد وأبو بكر بن أبي شَيْبة وابن أبي عمر العَدَني.

(٤) انظر: «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦١-٦٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص٦٢).

(٦) في (أ): «المولى».

(٧) أي: المصنف، وكذلك ما بعده.

فالراحمون لهم نصيبٌ وافرٌ ... من رحمةِ الرَّحمنِ جلَّ جلالُهُ

وقولي مرةً أخرى:

ارحَمْ هُديتَ جميعَ الخَلْقِ إنك ما ... رَحِمْتَ يَرْحَمك الرَّحمنُ فاغْتَنما(١)

---

(١) في (ز) هنا زيادة غير موجودة في الأصول الأخرى، وهي:

«وأنشدَ الحافظُ زين الدين رضوان العُقْبي:

الحبُّ فيك مسلسلٌ بالأولِ ... فاحنُنْ ولا تسمعْ كلامَ العُذَّلِ

وارحمْ عبادَ الله يا مَن قد غَلا ... مَنْ يَرْحَمُ السفليَّ يرحمْه العَلِيْ

وأنشدَ إبراهيم الكماجي الحنفي:

مِن رحمةِ الرَّحمنِ لا تيأسِ ... إنْ كنتَ في العالَمِ ذا مَرْحَمَهْ

فمَنْ يكنْ في الناس ذا رَحْمةٍ ... حَقٌّ على الرَّحمنِ أنْ يرحَمَهْ

وأنشدَ قاضي القضاة شيخُ الإسلام العراقيّ بسندٍ متصلٍ إلى الإمام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسين ابن هبة الله بن عساكر في معنى هذا الحديث فقال:

وارحَمْ بقلبك خلقَ الله وارعَهُمُ ... فإنما يَرْحمُ الرَّحمنُ مَن رَحِما

وأنشدَ أبو الفضل عبدُ الرحيم لنفسه فقال:

بادرْ إلى الخيرِ يا ذا اللُّبِّ مُغْتَنِما ... ولا تكنْ عن قليلِ العُرْفِ مُحْتَشِما

واشكُرْ لمولاكَ ما أَوْلاكَ من كرَمٍ ... فالشكرُ يَستوجِبُ الإفضالَ والنِّعَما

إنْ كنتَ لا ترحَمُ المسكينَ إنْ عَدِما ... ولا الفقيرَ إذا يَشْكو لك العَدَما

فكيفَ ترجُو من الرَّحمنِ رحمتَهُ ... وإنما يَرْحَمُ الرَّحمنُ مَن رَحِما

وأنشدَ بعضُهم في هذا المعنى:

يا مَن غدا منَ الذنوب في وَجَلْ ... وخائفاً من الخطايا والزَّلَلْ

كُنْ راحماً للخلقِ وارجُ رحمةً ... فإنما الجزاءُ من جنسِ العَمَلْ

وأنشدَ شيخُ الإسلام أبو زُرْعة العراقيّ فقال: =

وأما شيخُنا الثاني؛ فمشايخُه في هذا الحديث أكثرُ من الأول، وطُرُقُه منتشرةٌ جدا؛ وذلك؛ لأن مشايخَ الأولِ فيه أربعة، والثاني أحدَ عَشَر.

قال: «أخبرَني به المشايخُ الأحدَ عشر، منهم المسندُ [١٠/أ] المُكْثِرُ زينُ الدين أبو الطَّيِّبِ شعبانُ بنُ محمد بن محمد بن حَجَر الكِنانيُّ العَسْقَلانيّ[١]، أنا به الحافظُ الزَّينُ العراقيُّ سماعاً، وهو أولُ حديث سمعناهُ منه، أخبرنا به الصَّدْرُ المَيْدُوميّ، وهو أولُ حديث سمعناهُ منه وعليه، ثنا به النَّجِيبُ الحَرَّانيّ، وهو أولُ حديث سمعناهُ عليه.

ح وكَتَب لنا عالياً بدَرَجة العزُّ بنُ الفُرَات الحنفيّ[٢]، وهو أولُ حديث رَوَيْتُه عنه، أنا به المسندانِ محمدُ الأنصاريُّ البَيَانيُّ[٣] وسِتُّ العَرَب[٤] ابنةُ محمد بن علي بن

= إن تُـرِدْ رحمـةً واسـعةْ ... في الدُّنيا ثمّ في القارعـةْ

فارْحَمِ الخلقَ طُرّاً تجـدْ ... راحماً رحمتُـه جامعـةْ».

(١) هو حفيدُ عمِّ الحافظ ابن حجر (٧٨٠-٨٥٩هـ)، أجاز له غالبُ مَن أجاز للحافظ أو جميعُهم. انظر: «الضوء» (٣: ٣٠٤).

(٢) الإمامُ قاضي القضاة مسندُ الديار المصرية أبو محمد عبدُ الرَّحيم بن محمد بن عبد الرَّحيم ابن الفُرَات ـ باسم النهر ـ المصريّ القاهريّ (٧٥٩-٨٥١هـ)، قال السَّخاوي: «أجاز له خَلْقٌ انفرَدَ بالرِّواية عن أكثرهم في الدُّنيا،... وعدةُ مَن أجاز له نحوٌ من مئتي نفس وثلاثين نفساً». من مجيزيه البَيَانيُّ وستُّ العرب وجماعةٌ من أصحاب الفَخْر البخاري، انظر ترجمَتَهُ الواسعة في: «الضوء» (٤: ١٨٦) و«فهرس الفهارس» (٢: ٩١٣-٩١٤).

(٣) في (أ): «البناني»، والصوابُ ما أثبتُّهُ من (ج). وهو محمدُ بن إبراهيم بن محمد المقدسيّ، عُرِفَ بابن إمام الصَّخْرة (٦٨٦-٧٦٦هـ)، أُحْضِرَ على جماعة، وأجاز له آخرون، قال الحافظُ: «حَدَّثَ بالكثير، ودخل دمشق والقاهرة فأكثروا عنه، وخَرَّج له ابنُ رافع «مشيخة» وذَيَّل عليها شيخُنا العراقي، وخَرَّج له «فهرست» مرويات بالسماع والإجازة». انظر: «الدرر» (٣: ٢٩٥).

(٤) الشيخةُ المسندةُ، حفيدةُ الفخرِ ابن البخاري (ت٧٦٧هـ). أُحْضِرَتْ على جدِّها، فحَصَّلَتْ شيئاً كثيراً، وحَدَّثَتْ وطال عُمرُها، أخذ عنها الزينُ العراقي، وأَحْضَرَ ولدَهُ عندها. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ١٢٧).

البُخاريِّ المقدسيّ، وهو أولُ حديث رَوَيْتُه عنهما، قالا: أنا به رُحلَةُ الدنيا فخرُ الدين عليُّ بن أحمد بن عبد الواحد بن البُخاريُّ المقدسيُّ[١] حضوراً عليه، وهو أولُ حديث حضراه[٢] عليه أو حضره أولُهما، ورَوَتْه عنه ثانيتُهما، قال هو والنجيبُ الحرَّانيّ: أنا الحافظُ أبو الفرج بنُ الجَوْزيّ البَكْريّ، قال النَّجيبُ: وهو أولُ حديث سمعتُه منه. وقال الآخر: إذناً، وهو أولُ حديث رَوَيْتُه عنه، ثنا أبو سعيد النَّيْسابُوريّ، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، ثنا الإمامُ أبو طاهر الزِّيَّاديّ، وهو أولُ حديث[٣] سمعتُهُ منه، ثنا أبو حامد البَزَّاز[٤]، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، ثنا عبدُ الرحمن العَبْديّ[٥]، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، ثنا سفيانُ بن عُيَيْنة، وهو أولُ حديث سمعتُهُ من سُفيان عن عَمرو ابن دينار عن أبي قابُوس مَوْلى عبد الله بن عَمرو بن العاص رَضِيَ الله عنهما عن عبد الله، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الراحمون يَرْحَمُهم الرَّحمنُ تبارك وتعالى، ارحموا مَن في الأرض يَرْحَمكُم مَن في السماء».

حديثٌ حسنٌ عالٍ، أخرجه البخاريُّ في «الكنى» و«الأدب المفرد» عن عبدِ الرَّحمن

---

(١) السَّعْديُّ الصالحيُّ الحنبليُّ، أبو الحسن المعروفُ بابن البُخاري، مسندُ الدنيا المحدِّثُ المعمَّرُ (٥٩٥-٦٩٠هـ) أجاز له ابنُ الجوزي وكثيرون. حَدَّثَ ببلاد كثيرة، قال الحافظُ الذَّهبي: «... فلما كبر وتَفَرَّدَ أحبَّ الرّواية وسَهَّلَ للطلبة وازدحموا عليه ورحلوا إليه». انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٦٦٥-٦٦٧) و«ذيل طبقات الحنابلة» (٤: ٣٢٥) و«شذرات الذهب» (٥: ٤١٤-٤١٧). **قلتُ**: خرَّج له ابن الظاهريّ مشيخةً طبعت.

تنبيه: وقع في مطبوعة «ذيل طبقات الحنابلة» (٤: ٣٢٥) أنّ ولادته سنة خمس وسبعين وخمسمئة.

(٢) في (د): «حضرا».

(٣) قوله: «حديث» ساقط من (ز).

(٤) في (ج): «ثنا أبو حامد وأحمد البزار».

(٥) هو عبدُ الرحمن بن بشر النَّيْسابُوري المتقدمة ترجمته.

العَبْـديّ[١]، وأحمدُ والحُمَيْديُّ عن ابنِ عُيَيْنة، والبيهقيُّ في «الشُّعَب»[٢] وغيرها عن الزِّيَّادي، فوافقناهم في شيوخهم بعُلوّ.

ورواه أبو داود في «سُننه» عن مُسَدَّد وأبي بكر[٣] بن أبي شَيْبة، والترمذيُّ عن العَدَنيّ، ثلاثتُهم عن ابن عُيَيْنَة بدون تَسَلْسُل، فوَقَعَ لنا بدلاً لهما عالياً. وقال الترمذيّ: إنه حسنٌ صحيح.». انتهى.

قلتُ: وقد وَقَع في بعض الروايات تغييرٌ في بعض ألفاظ الحديث، والمحفوظُ والمشهورُ هذا.

قال الحافظُ السَّخاويّ[٤]: «وهذا الحديثُ من أصحِّ المسلسلات إسناداً، وقد جَمَعَ طرقَه جماعةٌ من الأئمة الأعلام[٥]، والمعتمدُ تَسَلْسُلُهُ إلى ابن عُيَيْنة خاصةً كما سُقْناه، ومَن سَلْسَلَهُ إلى مُنْتهاه فهو إما مخطئٌ أو كاذب[٦]». انتهى.

---

(١) سبق لي تعليقٌ مهمّ على هذا في السند الأول.

(٢) «شعب الإيمان» (٧: ٤٧٦).

(٣) في الأصول: «وأبو بكر». وما أثبته هو الصواب. وانظر التعليقَ المتقدِّمَ حول هذا في الإسناد الأول.

(٤) الإمامُ الشهيرُ شمسُ الدين أبو الخير محمدُ بن عبد الرحمن، نزيلُ الحَرَمَين الشَّريفين (٨٣١-٩٠٢هـ). تَرْجَمَ لنفسه في: «الضوء» (٨: ٢-٣٢). وانظر: «القبس الحاوي» (٢: ٢١٥-٢٢٩) و«الكواكب السائرة» (١: ٥٣-٥٤).

(٥) قال في «المقاصد الحسنة» (ص٤٨-٤٩) بعد أنْ ساق الحديث ومن خرَّجه: «وقال الترمذيُّ: إنه حَسَنٌ صحيح. وصَحَّحه الحاكم، وكأنَّ ذلك باعتبار ما لَهُ من المتابعات والشواهد، وإلا فأبو قابوس لم يَرْوِ عنه سوى ابنِ دِينار، ولم يُوَثِّقْه سوى ابنِ حِبَّان على قاعدته في توثيق مَن لم يُجْرَح. ومن شواهِدِهِ: ما رواه أحمد وعبد في «مسندَيهما» والطبرانيُّ وآخرون من طريق حبان بن زيد الشرعبي عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: «ارحموا ترحموا، واغفروا يغفر لكم». إلى غيره مما أوضحتُهُ في غير موضع، بل أَفْرَدتُّ لأحاديث الرحمة تَصْنيفاً». وانظر شيئاً من شواهده في: «كشف الخفا» (١: ١١٩).

(٦) قال في «كشف الخفا» (١: ١١٩-١٢٠): «وفي «مسالك الأنوار» لشيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم الكورانيّ نقلاً عن الزَّيْن العراقيّ أنه قال: والمشهورُ أن التسلسلَ في هذا الحديث إلى ابن عُيَيْنة دون بقية الإسناد،=

وأما شيخُنا الثالث؛ فقال: حدَّثني الشيخُ جلالُ الدين أبو هريرة عبدُ الرحمن[(١)] ابنُ القاضي أَبي الحسن علي بن شيخِ الإسلام السِّراج بن المُلَقِّن من لفظه بالقاهرة، وهو أولُ حديثٍ سمعتُه منه، والقاضي الكمالُ محمدُ المَرْجانيُّ[(٢)] بقراءتي عليه بمكةَ المشرَّفة، والحافظُ التقيُّ بنُ فَهْد الهاشميُّ[(٣)] بقراءتي عليه بِمِنىً، والشيخُ ناصرُ الدين ابن الشيخِ الإمام الزَّين المَراغيّ[(٤)] من لفظه بالمدينة النَّبوية، وهو أولُ حديثٍ سمعتُه من كلٍّ منهم.

= وقد رواهُ في جُزءٍ جَمَعَهُ ابنُ الصَّلاح في جملة طُرُق هذا الحديث، وأوصل التسلسلَ فيه إلى النبيِّ ﷺ، ولكن لا يصحُّ إسنادُه. انتهى».

(١) الأنصاريُّ المصريُّ الشافعيّ (٧٩٠-٨٧٠هـ)، أَخَذَ عن جدِّه والزَّينِ العراقيّ والكمال الدَّمِيريّ وآخرين، وأجازوا له. انظر: «الضوء اللامع» (٤: ١٠١).

(٢) الإمامُ خاتمةُ مُسْندي مكة أبو الفضل محمدُ بن محمد بن أبي بكر الأنصاريّ المكيّ الشافعيّ (٧٩٦-٨٧٦هـ)، سمع الكثيرَ على الزَّين المَراغي وابن الجَزَري وغيرهما، وأجاز له أبو هريرة ابن الذَّهبي وخلقٌ كثير. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٦٧) و«المنجَم» (ص٢٠٣).

(٣) الإمامُ الرُّحَلَة أبو الفضل محمدُ بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فَهْد المكِّيّ الشافعيّ (٧٨٧-٨٧١هـ)، سمع الزَّينَ المَراغي وأبا اليمن الطَّبري وغيرهما، وأجاز له خلقٌ كثير. قال السَّخاوي: «خَرَّجَ لنفسه ولشيوخه فمَن بعدهم، وصار المعوَّلُ في هذا الشأن ببلاد الحجاز قاطبةً عليه وعلى ولده بدون مُنازع». انظر: «الضوء» (٩: ٢٨١) و«المنجم» (ص٢١٥) و«القبس الحاوي» (٢: ٣٦٣) و«فهرس الفهارس» (١: ٢٧٠).

(٤) ناصرُ الدين المَراغيّ هو مُسْندُ المدينة المنوَّرة وشيخُها الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ أبو الفَرَج محمدُ بن أبي بكر ابن الحسين بن عمرَ الشافعي، ويعرف بابن المَراغيّ (٨٠٦-٨٨٦هـ)، ولد ونشأ بالمدينة، ودخل مكة فعَرَضَ على خلق، وأجازَ له جماعةٌ كثيرون كابن الجَزَري والولي العراقي، ودخل القاهرةَ فأخذَ عن الحافظ ابن حجر. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ١٦٥-١٦٧) و«المنجم» (ص١٧٩).

وأما أبوهُ زَيْنُ الدين فهو الإمامُ الفقيهُ القاضي المسندُ الكبير، نزيلُ المدينة النبوية (٧٢٧-٨١٦هـ)، اشتغل كثيراً عند التقيِّ السُّبْكيّ والإِسْنَويّ وغيرهما، وسمع المَيْدُوميَّ وجماعة، وأجازوه حتى انفرد بالرّواية عن كثير سماعاً وإجازة، اعتنى الحافظُ ابنُ حجر وغيرُه بتخريج مَشْيَخَته ومَسْمُوعاته. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ٢٩-٣١).

قال الأولُ: أنا جَدِّي[١]، وهو أولُ حديثٍ سمعتُه منه. وقال الثاني والثالث: أنا أبو العباس أحمدُ بن مُثَبِّت[٢]، وهو أولُ حديث سمعتُه منه[٣]، زاد ابنُ فَهْد: والعلامةُ البُرْهان[٤] الإِبْناسيّ[٥]، وهو أولُ حديث سمعتُهُ منه. وقال الرابع: أنا والدي[٦]، وهو أولُ حديث [١٠/ب] حَدَّثتُ[٧] به عنه في هذا اليوم.

قال الأربعة[٨]: أنا أبو الفتح الـمَيْدُوميّ، وهو أولُ حديثٍ سمعناه منه، أنا النَّجيبُ الـحَرَّانيّ، وهو أولُ حديث سمعتُه[٩] منه، أنا الحافظُ أبو الفَرَج بن الجَوْزيّ، وهو أولُ حديث سمعتُه منه[١٠]، أنا أبو سعيد المؤذِّن، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، أنا والدي، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، أنا أبو طاهر الزِّيَّاديّ، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، أنا أبو حامد البزَّاز، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، ثنا عبدُ الرحمن العَبْديّ، وهو

---

(١) هو الإمامُ سراجُ الدين ابن الملقِّن.

(٢) إمامُ المسجد الأقصى الـمحدِّثُ الفاضلُ أحمد بن محمد بن علي بن مُثَبِّت الأنصاريّ المقدسيّ المالكيّ (٧٣٠-٨١٣هـ)، سمع على كثيرين كالمَيْدُومي والعلائي والبَياني. انظر: «الضوء اللامع» (٢: ١٥١).

(٣) قوله: «وقال الثاني... سمعته منه» تأخَّر موضعه في (د) و(ج) بما يفسدُ المراد.

(٤) في (ز): «البرهاني».

(٥) أي: أن ابنَ فَهْد سمعه أيضاً من البرهان الإِبْناسي، والإِبْناسيُّ ـ بكسر الهمزة، نسبة إلى بلدة في الغربية من مصر، كما في «تاج العروس» (ب ن س) ـ هو الإمامُ المفنَّن أبو إسحاق إبراهيمُ بن حجاج بن محرز القاهريّ الشافعي (٧٨٠-٨٣٦هـ)، أخذ عن كثيرين كالبُلْقِيني والزَّين العراقي، ولازمَ أئمةً، وكان جلُّ انتفاعه بالشمس البِساطي. انظر: «الضوء اللامع» (١: ٣٧).

(٦) أي: الزين المَراغي كما علمت.

(٧) في (ز): «حدثنا».

(٨) هم: السراج عمر بن الملقِّن وابن مثبت والإبناسي والزين المراغي.

(٩) في (أ) و(ز): «سمعناه». والمثبت من (د) و(ج)، وهو الموافقُ لما في «الفهرست الصغير» (ص٨١).

(١٠) قوله: «أنا الحافظ أبو الفرج...» ساقط من (ز).

أولُ حديث سمعتُه منه، ثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَة، وهو أولُ حديث سمعتُه من سفيان، عن عمرو بن دِينار، عن أبي قَابُوس مَوْلى عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ الله عنهما، عن عبد الله: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «الراحمون يَرْحَمُهم الرَّحمنُ تبارك وتعالى، ارحموا مَن في الأرض يرحمُكم مَن في السماء». انتهى.

* * *

فائدةٌ عزيزةٌ

[المسَلْسَلُ بالآخِرية]

لهم تَسَلْسُلٌ[١] بالآخِرية، رويناهُ عن شيخنا الثاني عن شيخه الحافظ السَّخاويِّ قال: «أخبرَني به الإمامان أبو عبد الله محمدُ بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم الخطيب[٢]، وأبو الفضل عبدُ الرحمن بنُ محمد بن محمد الصُّوفيُّ[٣] بقراءتي عليهما متفرِّقَيْن، وأنا آخرُ الناسِ قرآءةً عليهما قبل موتِهما، قال الأول: أنا أبي، وأنا آخرُ مَن سمع منه مِن بَنِيه، وقال الثاني: أنا به الحافظان أبو الفضل العِراقيُّ وأبو الحسن بنُ أبي بكر[٤]، وأنا آخرُ

---

(١) في (ز): «مسلسل».

(٢) المحدِّثُ الثقةُ المكثرُ المشاركُ شمسُ الدين الرَّشيديُّ القاهريُّ الشافعيّ (٧٦٧-٨٥٤هـ)، اعتنى به أبوه فأسمعه الكثيرَ على كثيرين، وقرأ بنفسه، وأجاز له خلق، كان غايةً في إنشاء الخُطْبة وجَوْدة أدائها، قال السَّخاوي: «وقد حَدَّث بالكثير خصوصاً من بعد اجتماعي به، وذلك في أواخر ذي الحجة سنةَ ثمان وأربعين وإلى أن مات، فإني أكثرتُ عنه جداً، وخَرَّجْتُ له مشيخةً في مجلد». انظر: «الضوء» (٨: ١٠١-١٠٢).

(٣) في (أ): «أبو الفضل عبد الرحمن محمد بن محمد الصوفي». وفي (ز): «أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد الصوفي». وهو زينُ الدين السنديسيّ الأصل القاهريّ الشافعيّ، وُلد سنة (٧٨٥هـ) تقريباً، ومات سنةَ (٨٥٢هـ). أخذَ عن العراقي، قال السَّخاويّ: «حدَّث باليسير، سمع منه الفضلاء، حَمَلتُ عنه أشياءَ بقراءتي وقراءة غيري، وحضرتُ دروسَه بجامع الحاكم». انظر: «الضوء اللامع» (٤: ١٥٠-١٥٢).

(٤) في الأصول: «وأبو بكر بن الحسن». والصوابُ ما أثبته كما في «الجواهر المكللة» (ص٦٥). وهو الحافظُ المتقنُ الزاهدُ نور الدين علي بن أبي بكر الهَيْثَميُّ الشافعيّ، صاحبُ «مجمع الزوائد» (٧٣٥-٨٠٧هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٥: ٢٠٠).

مَن سمع عليهما ممن كتب معي في الطبقة. ح وأخبرني عالياً الشَّمسُ التَّدْمُريّ[١]، وأنا آخرُ مَن بالاستدعاء الذي أجاز لنا فيه ممن قرأ على شيخنا.

قال الأربعةُ[٢]: أنا الصَّدْرُ المَيْدُوميّ، قال الأول: وأنا آخرُ مَن سمع عليه من إخوتي، وقال الأخيرُ[٣]: وأنا آخرُ مَن حدَّث عنه بالحضور على وجه الأرض، أنا عبدُ اللَّطيف الـحَرَّانيّ، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه بالسَّمـاع على وجـه الأرض، أنا عبدُ المنعم بن كُلَيْب[٤]، وهو آخرُ مَن حدّث عنه بالسَّماع، أنا عليُّ بنُ أحمد بن محمد بن بَيان، وهو آخرُ من حدَّث عنه، أنا أبو الحسن بن مخلد، وهو آخرُ من حدَّث عنه، أنا إسماعيلُ الصَّفَّار[٥]، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه، أنا أبو [عليٍّ] الحسنُ العَبْديّ[٦]، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه

---

(١) المسندُ المعمَّرُ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الخليليُّ الشافعيّ (٧٥١-٨٣٨هـ). أُحْضِرَ في الثالثة أو الثانية على الصَّدْر الـمَيْدُومي «المسلسل» و«جزء ابن عرفة» وغيرها، عُمِّرَ حتى تَفَرَّد، وكان خاتمةَ أصحابه. وكان عسراً في التحديث. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٨١-٨٢).

(٢) وهم: عبد الله بن محمد الخطيب والد محمد الخطيب، والحافظان أبو الفضل العراقي وأبو الحسن بن أبي بكر، والشمسُ التَّدْمُري.

(٣) أي: الشمسُ التَّدْمُري.

(٤) الشيخُ الجليلُ الأمينُ مسندُ العصر أبو الفرج نجيبُ الدّين عبدُ المنعم بن عبد الوهاب ابن كُلَيْب الحَرَّانيّ ثمّ البغداديّ الحنبليّ (٥٠٠-٥٩٦هـ)، انتهى إليه علوُّ الإسناد، وخرَّج لنفسه مَشْيختين صُغرى وكُبرى، كان من أعيان التجار، ذا ثروة واسعة، ثمّ تَضَعْضَعَ واحتاج إلى الأخذ، وبَقِيَ لا يُـحَدِّثُ بـ«جزء ابن عرفة» إلّا بدِينار.. انظر: «السير» (٢١: ٢٥٨).
أقول: أذكرني هذا ما وقعَ لي مرَّةً أنا وأخي الشيخُ الدكتور أحمد صنوبر لما زُرْنا أحدَ أفاضل العلماء المسنِدِين بالحجاز؛ لِلُقْياهُ وطلبِ الإجازة منه، فلما أجازَنا، وكَتَبَ لنا بذلك على بعض كُتُبه، وأَعْطَى كلًّا نُسْخَتَه، طَلَبَ من كلٍّ منا خمسين ريالاً سعودياً، واتفقَ أنه لم يكنْ معي في تلك الرِّحْلة كثيرُ مال، فدَفَعَ ذلك عَنِّي صاحبي.

(٥) مسندُ العراق الإمامُ النَّحويُّ الأديبُ المعمَّرُ أبو علي إسمـاعيلُ بن محمد بن إسمـاعيل البغداديّ (٢٤٧-٣٤١هـ)، سمع كثيرين كابن عَرَفة العَبْديّ والعباس المبرِّد. انظر: «السير» (١٥: ٤٤٠).

(٦) في (أ) و(ز): «أبو الحسن العبدي»، والصوابُ ما أثبته. وهو مسندُ وقته صاحبُ «الجزء» المشهور، =

بِجُزْئِهِ الشهيرِ، حدثنا عمَّارُ بن محمد[١]، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه، عن الصَّلْتِ الحنفيّ[٢]، قال: سمعتُ أبا هريرةَ رضي الله عنه يقول ـ والصَّلْتُ آخرُ مَن حدَّث عن أبي هريرة ـ: سمعتُ خليلي أبا القاسم محمداً ﷺ يقول: «لا تقومُ الساعةُ حتى لا تَنْطحَ ذاتُ قَرن جَمَّاءَ».[٣] أي: وهي: التي لا قَرْن لها.

هذا[٤] حديثٌ حَسَنُ الإسناد عجيبُ التسلسل بالأخروية. ولا ينافي كونُه حَسَناً قولَ النَّسائيِّ في الصَّلْت: إنه منكَرُ الحديث؛ لأنَّ ابنَ حِبَّان وثَّقه، وجَزَمَ بكونه من التابعين[٥]. وأيضاً فللمَتن شواهد؛ منها: حديثُ أحمد وغيره ـ وإسنادُه جيد ـ: «ينزلُ ابنُ مريم إماماً ـ إلى أن قال ـ وتُخرِجُ الأرضُ بركتَها حتى تلعبَ الصبيانُ بالثُّعْبان ولا يضرّه، ويراعي الغنمَ الذئبُ ولا يضرّها، والبقرَ الأسدُ ولا يضرّها»[٦].

* * *

= الإمامُ المحدِّثُ الثقةُ المعمَّرُ الحسنُ بنُ عَرَفة بن يزيد البغداديّ المؤدِّب (١٥٠-٢٥٧).. انظر: «السير» (١١: ٥٤٧).

(١) أبو اليقظان الثوريُّ، ابن أخت سفيان الثوريّ (ت١٨٢هـ)، كان أحدَ الأولياء، يَروي عن الصَّلت وغيره. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧: ٤٠٥-٤٠٦).

(٢) وقع في (أ) هنا تكرارٌ فعبارتها: «أنا أبو الحسن العبدي، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه بِجُزْئِهِ الشهير، حدثنا عمارُ بن محمد، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه، عن الصَّلْت الحنفي، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه بِجُزْئِهِ الشهير، حدثنا عمار بن محمد، وهو آخرُ مَن حدث عنه، عن الصَّلْت الحنفي، قال:...».
والصَّلْتُ الحنفي هو أبو أحمر ـ بالراء ـ الصَّلتُ بنُ قُوَيْد أو قُدَيد الحنفي. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢: ٣١٩) و«لسان الميزان» (٣: ١٩٧).

(٣) أخرج متن هذا الحديث من غير التسلسل المذكور الإمامُ أحمد في «المسند» رقم (٩٧٠٤).

(٤) التعليق الآتي على هذا الحديث من كلام الحافظ السخاوي في «الجواهر المكللة» (ص٦٧-٦٨).

(٥) «الثقات» (٤: ٣٧٩).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» برقم (١٠٢٦١).

ذكرُ طريق القَوْم
السالِـمِينَ من المحذُورِ واللَّوْم
في تَلْقِين الذِّكْر ولُبْس الخِرْقَةِ جَرْياً على قاعِدَتِهِم في ذلك

أخذتُ ذلك عن جماعة [١١/أ] كثيرين من أئمة الطَّريق الجامعة[١] بين العلومِ الظاهرةِ والباطنة، والأحكامِ والحِكَمِ بحقائق الموجودات المتحرِّكة والساكنة، لكن منهم مَن غَلَب عليه الأولُ كشيخنا العارف المحقِّق الشَّمسِ بنِ أبي الحَمائل[٢]، ومنهم مَن غَلَب عليه الثاني كمشايخِنا الثلاثةِ السَّابقين.

نعم شيخُنا زكريا ممن تَرَبَّى بتربية القوم، فتلقَّنَ الذِّكرَ ولبسَ الخرقةَ واخْتَلَى وجاهدَ نفسَه إلى أن أشرقتْ عليـه أنـوارُ القبول، وخَضَعَتْ لديه من أكابر العلمـاء الفُحول.

ولقد قال يوماً لشيخِهِ العارف السِّراج النَّبْتِيتيِّ[٣] قُطْبِ دائرتِهِ ـ وكان الخَضِرُ

(١) هذا ما في (أ)، وفي بقية الأصول: «الجامعين».

(٢) هو الإمامُ العارفُ محمدُ بن أبي الحمائل السَّرويّ المصريّ (ت ٩٣٢هـ)، من أعظم تلامذة شيخ الإسلام الشَّرَف المُناويّ، ولذا كان شيخُ الإسلام زكريا يبالغُ في تعظيمِهِ ويقول: أخي وسَيِّدي. انظر: «الطبقات الكبرى» للشعـراني (٢: ١٢٦-١٢٧) و«الكواكب السائـرة» (١: ٢٩-٣٠) و«الكواكب الدريـة» (٤: ١١١).

(٣) تحرفت في (ز) إلى: «البُلْقِيني». والنَّبْتِيتيُّ نسبة إلى قرية بمصر، وهو العارفُ بالله تعالى مربِّي السالكين سراجُ الدين أبو حفص عمرُ بن علي بن غُنيم الدِّمشقيُّ الأصل الشافعيّ (٧٨٠-٨٦٧هـ)، صَحِبَ =

يجتمعُ به كثيراً[١] ـ : يا مولاي، لعلَّكم تجْمَعُوني على الخَضِر. فقال: حتى أستأذنَه. ثم سأل شيخَه: هل اجتمعتُم بالخَضِر؟ وما الذي ذَكَرَه لكم في أمري؟ فقال: استأذنْتُهُ لك في أنك تجتمعُ به، فقال: إلى الآن ما جاء إبَّانُ الاجتماع، إنه رجلٌ صالح.

قال شيخُنا زكريا ـ وهو الأولُ فيما سَبَق ـ : أخذتُ طريقَ القوم وتلقنتُ الذكرَ ولَبِسْتُ الخرقةَ من السادة، المُنْتَدِبين للإرشاد والإفادة ـ وذَكَر أسماءَهم[٢]، لكنا نَقْتَصِرُ على بعضهم إيثاراً للاختصار ـ ، وهو العارفُ السِّراجُ النَّبْتِيتي السابق ذِكْرُه آنفاً.

قال: أخذتُ ذلك كلَّه عن الجمال ابن أبي المحاسن يوسف ابن الصَّفِّيّ[٣]، عن

= المجدَ صالحاً الـزَّواويَّ المغربيّ وتَسَلَّك بـه وأَذِنَ له في الإرشاد، كما صَحِبَ أيضاً يوسفَ الصَّفي وإسماعيلَ ابن علي بن الجمال. قال السَّخاوي: «اشتهر ذِكْرُه، وارتفع محلُّه، وذُكِرَت له أحوالٌ صالحة، وكراماتٌ طافحة، أَفْرَدَها ولدُهُ محمد في جُزْء، مع المداومة على التهجُّد والصوم وإكرام الوافدين وملازمة الصَّمت، وقد صَحِبَهُ جماعةٌ كإمام الكاملية والزَّيْن زكريا والشمس الوَنَائي قاضي الخانقاه، وكنتُ ممن تَلَقَّنَ منه الذكرَ على قاعدتهم، وأَلْبَسَني الطاقية، وبالغ في التَّمَنُّع تعظيماً، وقال: أنت أحقُّ أو نحو هذا». انظر: «الضوء» (٦: ١٠٨) و«الكواكب الدرية» (٣: ٢١٩).

(١) قال الإمامُ النووي في «شرح مسلم» (١٥: ١٣٣-١٣٤) في حقّ الخَضِر عليه السَّلام: «جمهورُ العلماء على أنه حيٌّ موجودٌ بين أظهُرنا، وذلك متفَقٌ عليه عند الصُّوفية وأهل الصَّلاح والمعرفة، وحكاياتُهم في رؤيتِهِ والاجتماعِ به والأخذِ عنه وسؤالِهِ وجوابِهِ ووجودِهِ في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثرُ من أن يحصر، وأشهرُ من أن يُستَر. قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلاح: هو حيٌّ عند جماهير العلماء والصالحين، والعامةُ معهم في ذلك. قال: وإنما شَذَّ بإنكاره بعضُ المحدِّثين» ووافقه ابن كثير في: «تاريخه» (١: ٣٨٣).

(٢) نصُّ «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٣) بعد ذلك: «منهم أوحدُ الجماعة، القائمُ بالنُّصْح بما استطاعه، الشمسُ أبو عبد الله محمدُ بن عمر الواسطي الأصل الغَمْري، والشهابُ أبو العباس أحمد بن علي بن موسى الأَتْكاوي، والشمسُ أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي بكر الفُوِّي، والسراجُ أبو حفص عمر بن علي النَّبْتيتي، والشهابُ أحمد بن الفقيه علي بن محمد بن تميم الدِّمْياطي بالزَّلْباني، والزينُ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن إسحاق بن محمد التميمي الخليلي الشافعيون».

(٣) بتشديد الفاء، وهو الإمامُ القدوةُ يوسف بن أحمد بن يوسف القاهريُّ المالكيّ (ت ٨٢٤هـ)، أخذ =

التاج محمد العَجَميّ(١)، عن قُطْب الوَقْت سَيِّدي يوسف العَجَميّ الكُورَانيّ(٢)، صاحب الزَّاوية المشهورة بقَرافة مصر، وقبرُه مشهورٌ بها مُجَرَّبٌ لإجابة الدُّعاء عنده(٣).

= العلومَ عن جماعة، لَقِيَ يوسفَ العَجَميّ، وأخذَ عن ولدِهِ تاج الدين. وكانت له كراماتٌ كثيرة، وللناس فيه اعتقادٌ كثير، انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٣٠٠-٣٠١).

(١) هو العارفُ بالله تعالى محمدُ بن يوسف بن عبد الله الكُرْديُّ الكُورَانيّ (ت٨١٤هـ) عن سبعين سنة، تَسَلَّكَ بأبيه الآتية ترجمتُه، وتَصَدَّرَ بعده للإرشاد فانتفع به المريدون. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٩٤).

(٢) بضمِّ الكاف، نسبة إلى (كُوران) من قرى إسفرايين، كما في «معجم البلدان» (٧: ١٥٩). وهو الشيخُ الوليُّ الكبيرُ العارفُ المسلِّكُ جمالُ الدين أبو المحاسن يوسفُ بن عبد الله بن عمر الكرديّ (ت ٧٦٨هـ)، أخذَ عن النَّجم الأَصْفَهانيّ والبدر التستريّ، قال الحافظ ابن حجر: «كان أعجوبةَ زمانه في التَّسليك، وله أتباعٌ ومريدون». وقال الحافظ السُّيوطي: «إمام المسلِّكين في عصره». انظر: «الدرر» (٤: ٤٦٣) و«طبقات الأولياء» (ص٤٩٢) و«حسن المحاضرة» (١: ٥٢٦) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (٢: ٦٥) و«الأعلام» (٨: ٢٤٠)، وذكره عَرَضاً الملا نور الدين الجامي في: «نفحات الأُنْس من حَضَرات القُدْس» (٢: ٦٢٢-٦٢٣) وأنه أخذَ عن النجم الأصفهاني.

(٣) لا شكَّ أنّ أماكنَ الخير مواطنُ تُرْتَجَى عندها إجابةُ الدعوات كما لا يخفى من موارد الشرع؛ ولا شكَّ أنّ القبورَ التي حَوَتْ أجسادَ العلماء والصالحين المشهودِ لهم بالخير عند أهل الدِّين في عصورهم وما بعدها من جملة تلك المواطن، وإجابةُ الله تعالى للدعاء عند كثيرٍ منها أمرٌ مشهورٌ عند أهل الشريعة، وقد مُلِئَتْ كتبُ التراجم والتواريخ بذِكْرِ مثلِ هذا عن قبور الصالحين من غير نكير من الأئمة، بل وَرَدَ عن كثيرٍ منهم تحرِّي الدعاءِ عندها، وإليك جملةً من ذلك:

ذَكَرَ ابنُ خِلِّكان في: «وفيات الأعيان» (٥: ٢٣٢) في ترجمة معروف الكَرْخي: «وكان مشهوراً بإجابة الدعوة، وأهل بغداد يستسقون بقبره ويقولون: قبرُ معروف ترياقٌ مجرَّب».

قال الحافظُ الذهبيُّ في «السير» (٩: ٣٤٤): «وعن إبراهيم الحربي قال: (قَبْرُ معروف الترياقُ المجرَّب). يريد إجابةَ دعاء المضطر عنده؛ لأنَّ البقاعَ المبارَكَةَ يُستجابُ عندها الدعاء، كما أنَّ الدعاءَ في السَّحَرِ مَرْجُو، ودبر المكتوبات وفي المساجد، بل دعاءُ المضطر مجابٌ في أيِّ مكانٍ اتَّفَق».

وفي: «وفيات الأعيان» أيضاً (٥: ٤٢٤) في ترجمة السيدة نَفيسة ما نصه: «وقبرُها معروفٌ بإجابة الدعاء عنده، وهو مجرَّب، رَضِيَ الله عنها». =

= وفي: «السِّيَـر» (١٢: ٦٠٣) أيضاً في ترجمـة المحدِّث قاضي القضاة بمصر بكّـار بن قُـتَـيْبة الـحنفي (١٨٢-٢٧٠هـ) عن ابن خِلِّكان قوله: «وقبْرُهُ مشهورٌ قد عُرِفَ باستجابة الدعاء عنده». ولم يتعقبه بشيءٍ أيضاً؛ لما عرفتَ من إقرار الحافظ الذهبي لذلك.

وفي: «السِّيَر» (١٧: ٢١٥) كذلك عن ابن خِلِّكان في ترجمة الإمام ابن فُورَك الأصولي المتكلِّم الأشعريّ المعروف ما نصه: «وكان شديدَ الرَّدِّ على ابن كَرَّام، ثم عاد إلى نَيْسابور، فَسُمَّ في الطريق، فمات بقُرْب بُسْت، ونقل إلى نَيْسابُور، ومشهدُهُ بالحيرة يزار، ويستجابُ الدعاءُ عنده». ولم يتعقبه الذهبي بشيء. ونصُّ عبارة «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧٢): «ومشهدُهُ بها ظاهرٌ يزارُ، ويُسْتَسْقَى به، وتجابُ الدعوةُ عنده».

وذَكَرَ أيضاً في: «السِّيَر» (١٧: ٤٢٨) في ترجمة الإمام الحافظ الجَوَّال الصالح العابد أبي بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد الإردستاني (ت٤٢٤هـ): «قال شيرويه: كان ثقة، يُحْسِنُ هذا الشأن، سمعت عدةً يقولون: ما من رجل له حاجة من أمر الدنيا والآخرة يزور قبرَه ويدعو إلا استجاب الله له. قال: وجَرَّبْتُ أنا ذلك».

وفيه (١٩: ٧٦-٧٧) في ترجمة الإمام الفقيه مسندِ الدِّيار المصرية القاضي أبي الحسن الخِلَعيّ الشافعيّ، راوي السيرة النبوية: «قال ابن الأنماطي: قبرُ الخِلَعي بالقرافة يُعْرَفُ بقبر قاضي الجِنِّ والإنس، يُعْرَفُ بإجابة الدعاء عنده». ولم يتعقبه الذهبيُّ كذلك.

وقال الإمامُ النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٤٢٦) في ترجمة الإمام الزاهد العابد شيخ مذهبنا الشافعي في الشام أبي الفتح نَصْر بن إبراهيم المقدسي (ت٤٩٠هـ) ـ بعد أن عظَّمَ النوويُّ حالَه في العلم والزهد ـ ما نصُّه: «قلتُ: وقَبْرُهُ بباب الصغير بجَنْب قبر معاوية وأبي الدَّرْداء رَضِيَ الله عنهم، يُكْثِرُ الناسُ زيارتَهُ والدعاءَ عنده، وسَمِعْنا الشيوخَ يقولون: يُستجابُ الدعاءُ عنده يومَ السبت رضي الله عنه».

وروى الحافظُ السِّلَفيُّ في «معجم السفر» (١: ٣٨٥) عن القَرْمِيسينيّ: أنه سمعَ أبا الفضل عبد الله بن الحسين بن بشرىّ الجوهريّ بفُسْطاط مصرَ يقول: «ما ضاق بي الأمرُ قط أو وقعت لي حاجةٌ إلّا زُرْتُ قبرَ أبي وقعدتُ عند رأسه وقرأتُ جزءاً من القرآن وذكرتُ عُجَري وبُجَري له كما يُذْكَرُ للأحياء، ثمّ يجعلُ الله بعد عُسْرٍ يُسْراً، هذا دأبي معه أبداً، ولم أرَ عليه إلا الفرج والخير وبلوغ المراد». انتهى. وعبدُ الله بن الحسين هذا وصفَه الحافظُ الذَّهبيُّ في: «تاريخ الإسلام» (١٠: ٤٥٣) بـ: «الإمام الواعظ، من جِلّة مشايخ بلده، ومن بيت العلم». وفي: «السير» (١٨: ٤٩٥) بـ: «واعظ العصر، العلامة». ووصفَ أباه (١٠: ٤٥٣) بأنه كان من «كبار العلماء والصلحاء». وفي: «السير» (١٨: ٤٩٥): «وكان أبوه من العلماء العاملين». =

بل قيل: إنه يُرَبِّي وهو في قبره. ولقد رأينا مَن انقطع بتلك الزاوية سِنين عديدةً فلاحَتْ عليه لوائحُ أهل الطريق وكَثُرَت أتباعُه.

قال شيخُنا زكريا: وبَلَغَنا[١] أنّ الصَّفِّي اجتمَعَ بسَيِّدي يوسف المذكور، فلعلَّه أَخَذَ عنه[٢]، وهو ـ أعني: سيِّدي يوسفَ ـ عن النَّجْم محمود الأَصْفَهانيّ[٣]، عن النَّطَنْزِيّ[٤]،

= واسمعْ ما هو أعجبُ مما مرَّ، وذلك ما ذكر الحافظُ ابنُ حجر في: «تهذيب التهذيب» (٣: ١٩٥) نقلاً عن «تاريخ نَـيْسابور» للحاكم قال: «وسمعتُ أبا بكر محمد بن المؤمّل بن الحسن بن عيسى يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خُزَيْمة وعَديلِهِ أبي علي الثقفي مع جماعة من مشايخنا ـ وهم إذ ذاك متوافرون ـ إلى زيارة قبر عليِّ بن موسى الرِّضا بطُوس، قال: فرأيت من تعظيمه ـ يعني ابنَ خُزَيْمة ـ لتلك البقعة وتواضعه لها وتضرُّعه عندها ما تحيَّرنا».

ومن بابه أيضاً ما قاله الإمامُ الحافظُ ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٨: ٤٥٧) في ترجمة الإمام علي بن موسى الرِّضا ما نصه: «وقبره بـ(سناباذ) خارج النوقان مشهورٌ يزار، بجَنب قبر الرشيد، قد زُرْتُهُ مراراً كثيرة، وما حَلَّت بي شدةٌ في وقت مقامي بطُوس فزرتُ قبرَ علي بن موسى الرِّضا ـ صلواتُ الله على جدِّه وعليه ـ ودعوتُ الله إزالتَها عني إلا استُجِيبَ لي، وزالت عني تلك الشِّدَّة، وهذا شيءٌ جَرَّبْتُهُ مراراً فوجدته كذلك، أماتنا الله على محبة المصطفى وأهل بيته ﷺ الله عليه وعليهم أجمعين».

فهؤلاء جماعةٌ من الأئمة، يُخْبِرون عن وقوع ذلك من غير نكير، وبعضُهم يجرِّبُه وينتفعُ به، وما ذلك إلا من تعظيم الله تعالى لأوليائه من العلماء والصّالحين، وإشهارِ ذِكْرهم في الناس؛ رحمةً بالخَلْق، والأمرُ كلُّه بيد الله تعالى، لا ربَّ لنا سواه، ولا متصرِّفَ في الكون إلّاه.

(١) في الأصول عدا (أ): «بلغني».

(٢) «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٦-٦٧).

(٣) ذكره عرضاً الجامي في «نفحات الأُنس» (٢: ٦٦٣) وقال: إنه من مُريدي الشيخ نور الدين عبد الصمد النطنزي.

(٤) في الأصول في هذا الموضع: «المظفري». وكذلك نقلَه في: «البرهان الجلي» (ص٢٣٦)، وفي مطبوعة «فتح القوي» (ص٢٢٩، ٢٣٠): «الظفري». والصوابُ ما أثبتُه كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٧) وموضعٍ سيأتي من (أ) ومطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٤٩٢). وهو نورُ الدين عبدُ الصمد النطـنـزيّ كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٧). وكأنه نسبة إلى (نَطَنْـزَه) بفتح أوله وثانيه ثمّ نون ساكنة وزاي =

عن النَّجيبِ علي بن بزعوش[١] الشِّيْرازيّ، عن شيخ الإسلام عمر السُّهْرَوَرْديّ[٢]، عن عمِّه أبي النجيبِ السُّهْرَوَرْديّ[٣]، عن قُطْب الغَوْث[٤] عبد القادر الجِيليّ[٥]. وأبو النجيبِ

= وهاء، بُلَيْدَة من أعمال أصبهان، كما في: «الأنساب» للسَّمْعانيّ (٤: ٤٣٠) و«معجم البلدان» (٨: ٣٩٢). وضبطها في «تاج العروس» (ن ط ن ز) كجعفر.

ترجمَه الجامي في «نفحات الأُنُس» (٢: ٦٤٨-٦٤٠) وقال فيه: «كان عالماً بعلوم الظاهر والباطن». ولم يعيِّن سنة ولادته ولا وفاته.

(١) كذا في (أ)، وفي (ج): «يرعوش»، وفي (ز) و(د): «برعوش»، وهو كذلك في مطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٤٩٣)، وفي «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٧): «بزغوش»، وفي مطبوعة «الأنوار القدسية» للشعرانيّ (ص٧٥) كـ«البرهان الجلي» (ص٢٣٦): «برغوش»، وفي «فتح القوي» (ص٢٢٩) كـ«البرهان الجلي» (ص١٦٠): «علي بن برغش»، وفي: «فتح القوي» (ص٢٣٠): «علي بن غوث»!!

ترجمَه الـمُلَّا نورُ الدِّين الجامي في: «نفحات الأُنُس من حَضَرات القُدْس» (٢: ٦٤٠-٦٤١) باسم «بزغش» وقال فيه: «كان عالماً وعارفاً ومنبعَ العلم والمعارف». وذكر أشياء من خبره ولبسه الخرقةَ من يد عمر السُّهْرَوَرديّ، توفي سنةَ (٦٧٨هـ).

(٢) نسبة إلى (سُهْرَوَرْد)، بلدةٌ قريبةٌ من زَنْجان، كما في: «معجم البلدان» (٥: ٩٩). وهو الإمامُ الفقيهُ العارفُ الكبير المعمَّرُ شهابُ الدين أبو حفص عمرُ بن محمد (٥٣٩-٦٣٢هـ)، صاحبُ الكتاب الشهير النفيس «عوارف المعارف» وغيره، وهو ابنُ أخي الشيخ أبي النَّجيب عبد القاهر السُّهْرَوَرْديّ الآتية ترجمته، وعنه أخذ التصوف. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٤٦) و«السير» (٢٢: ٣٧٣-٣٧٧) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٣٨-٣٤١) و«الأعلام» (٥: ٦٢). وهو غيرُ عصريِّه الشهاب السُّهْرَوَرْديّ يحيى بن حَبَش المقتول في الزَّنْدقة (ت٥٨٧هـ).

(٣) الإمامُ الفقيهُ الواعظُ العارفُ بالله تعالى عبدُ القاهر بن عبد الله بن محمد بن عَمُّويه الشافعيّ (٤٩٠-٥٦٣هـ)، لازم خدمةَ الشيخ حمّاد الدَّبَّاس، وصار شيخَ وقته بالعراق، يَعِظُ ويُذَكِّر، فرجع بسببه خَلْقٌ كثيرٌ إلى الله تعالى. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٠٤) و«الوافي بالوفيات» (١٩: ٣٣) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ١٧٣-١٧٥).

(٤) كذا في الأصول، وفي مطبوعة «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٧): «قطب الوقت».

(٥) أو الجيلاني، نسبة إلى (جِيلان) ـ بالكسر ـ محل ولادته، وهو إقليم بالعَجَم، مُعَرَّب كِيلان بالإمالة. «تاج العروس» (ج ي ل). وهو شيخُ الإسلام عَلَمُ الأولياء محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح=

عن عمِّه وجيهِ الدين[١]، عن أبيه سَعْد[٢]، عن أحمد الدِّيْنَوَريّ[٣] الأَسْود، عن مِمْشاذ[٤] الدِّيْنَوَريّ، وهو كرُوَيْمٍ[٥] والشِّبْلِيّ[٦] عن سَيِّد الطائفة أبي القاسم الجُنَيْد بن محمد بن الجُنَيْد البغداديّ القَوارِيريّ[٧]، عن خاله أبي الحسن السَّرِيِّ السَّقَطيّ[٨]، عن

= الحنبليُّ البغداديّ (٤٧١-٥٦١هـ)، تفقَّه ببغداد على ابن عَقِيل وأبي سَعْد المُخَرِّمي، ومن يَدِهِ أخذ الخِرْقة، وصَحِبَ الشيخَ حماداً الدَّبَّاس وتأدَّبَ به. عُمِّرَ وتوفيَ ببغداد، وله بها مقامٌ معروفٌ يُزار. انظر: «السير» (٢٠: ٤٣٩-٤٥١) و«ذيل طبقات الحنابلة» (٣: ٢٩٠-٣٠١) و«قلادة النحر» (٤: ٢٣١-٢٣٣).

(١) هو عمر بن سعد بن الحسين، كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٨). وانظر التعليق الآتي.

(٢) كذا في الأصول وفي «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٨)، وصوابُه «محمد» كما يعلم من نسَبِ النجيب وابن أخيه الشهاب. وللسَّيد أحمد في «البرهان الجلي» (ص١٥٦-١٥٨) كلامٌ على الاختلاف الواقع في عمود نَسَب وجيه الدِّين السُّهْرَوَرْدي، فانظره ففيه فائدة.

(٣) بكسر الدال، وقال السَّمْعاني: بفتحها. وليس بصحيح كما قال ابنُ خِلِّكان. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٤) في ترجمة ابن قُتَيْبة الدِّيْنَوَريّ. وأحمد الدِّيْنَوَريّ هو أبو العباس أحمد بن محمد، العالم الواعظ من رجال «الرسالة»، مات بعد ٣٤٠هـ.

(٤) بكسر أوّله كما في «تاج العروس» (م م ش ذ). وهو الشيخ العارف الوليّ الكبير من رجال «الرسالة»، (ت٢٩٩هـ). وانظر ترجمتَه أيضاً في: «تاريخ الإسلام» (٦: ١٠٥٨) و«السِّيَر» (١٣: ٥٦٣).

(٥) هو الشيخُ الوليُّ الكبيرُ المقرئُ الفقيهُ أبو محمد رُوَيْم بن أحمد بن يزيد البغداديّ (ت٣٣٠هـ) من رجال «الرسالة»، كان فقيهاً على مذهب داود. وانظر ترجمته أيضاً في: «السِّيَر» (١٤: ٢٣٤).

(٦) هو شيخُ وقته العارفُ الوليُّ الكبيرُ أبو بكر دُلَف بن جَحْدَر الشِّبْلِيُّ المالكيّ، من رجال «الرسالة» (ت٣٣٤هـ)، صَحِبَ الجُنَيْدَ ومَن في عصره، وصار شيخَ وقته، عاش سبعاً وثمانين سنة، وقبرُهُ ببغداد. انظر ترجمته أيضاً في: «طبقات الصوفية» للسُّلَميّ (ص٣٣٧-٣٤٨) و«السِّيَر» (١٥: ٣٦٧-٣٧٠) و«طبقات الأولياء» لابن الملقِّن (ص٢٠٤-٢١٧). وفي تعيين اسمِهِ خلاف، وسيأتي للمصنف كلامٌ فيه عند ذكر سند ابن عِراق في الخرقة القادرية، فليراجع.

(٧) لبيع أبيه الزُّجاج، وهو سيدُ الطائفة الإمامُ القدوةُ المحدِّثُ، من رجال «الرسالة» (ت٢٩٧هـ)، صَحِبَ خالَهُ السَّري والحارثَ المحاسبي ومحمد بن علي القصاب. انظر ترجمته أيضاً في: «وفيات الأعيان» (١: ٣٧٣-٣٧٥) و«السير» (٢٠: ٢٧٢).

(٨) في (أ) هنا زيادة (البَصري) وليست في (ز). والظاهرُ أنها سبقُ قلم؛ فإنَّ السَّريَّ السَّقَطي بغداديٌّ وليس =

أبي مَحْفوظ مَعروفٍ الكَرْخيّ[١]، عن أبي سُليمان داود بن نُصَيْر الطَّائيّ[٢]، عن حَبيبٍ

= بصرياً. انظر: «السير» (١٢: ١٨٥). وهو الإمامُ القدوةُ شيخُ الإسلام السَّرِيُّ بنُ المغلِّس السَّقَطي البغدادي، من رجال «الرسالة» (ت٢٥٣هـ على خلاف)، خالُ الجنيد وأستاذُه، وتلميذُ معروفٍ الكَرْخي. موْلدُه في حدود الستين ومئة. انظر ترجمته أيضاً في: «السِّيَر» (١٢: ١٨٥-١٨٧).

(١) هو عَلَمُ الزُّهاد بركةُ العصر معروف بن فَيْروز الكَرْخي البغدادي، من رجال «الرسالة»، قال القشيري: «مات سنةَ مئتين. وقيل: سنة إحدى ومئتين». انظر ترجمته أيضاً في: «تاريخ الإسلام» (٤: ١٢١٠-١٢١٤) و«السير» (٩: ٣٣٩-٣٤٥).

تنبيهٌ: قال الحافظُ الذَّهبي في ترجمة الكَرْخي: «وذَكَرَ السُّلَمي: أنه صَحِبَ داود الطّائي. ولم يصح». وقال المصنفُ في «فتاويه الفقهية الكبرى» (١: ٢٦٧): «واعلم أن السَّند إلى معروف متصل، ومِن بعده منقطع؛ إذ لا يُعْرَفُ له صحبةٌ لداود الطّائي ولا لعليّ بن موسى الرِّضا، وإنما تُعْرَفُ صحبتُه لبكر بن حبيش، وعنه يروي أحاديثَ الزُّهْد. وما يرويه غيرُ أهل العلم الخطأُ فيه كبيرٌ وإن كانوا ذوي فعل وصلاح، ومن ثَمَّ نَفَرَ مالكٌ عن الأخذ عنهم».

واحتجَّ الغُماري في «البرهان الجلي» (ص١٧٨) لاتصال هذا السند بسياق القُشيريّ له في «الرسالة»، وذلك لا يقوى حجةً.

(٢) الكُوفي، الشيخ الفقيه المحدِّث الزاهد، من رجال «الرسالة»، ومن كبار أصحاب الرأي، صحبَ الإمامَ أبا حنيفة، ثم آثر الخمول وانقطع. قال في «السِّيَر» (٧: ٤٢٥): «ولد بعد المئة بسنوات،... مات سنة اثنتين وستين ومئة، وقيل: سنة خمس وستين...». انظر ترجمته أيضاً في: «وفيات الأعيان» (٢: ٢٥٩) و«تاريخ الإسلام» (٤: ٣٥٧-٣٦٣) و«السِّيَر» (٧: ٤٢٢).

تنبيه: قال الذهبيُّ في «السِّيَر» (٧: ٤٢٥): «قيل: إن داود صَحِبَ حبيباً العَجَميّ. وليس يصحُّ، ولا عَلِمْنا داود سار إلى البصرة، ولا قَدِمَ حبيبٌ الكوفة». ومثله في «تاريخ الإسلام» (٤: ٣٦٢)، لكنه في ترجمةِ حبيبٍ العَجميّ من كتابَيه المذكورَين (٦: ١٤٤) (٣: ٦٢٧) ذكرَ أنّ داود الطائيَّ روى عنه! وقال المصنِّف في «فتاويه الفقهية» (١: ٢٦٧): «وصحبةُ داود لحبيبٍ العَجميّ فيها نَظَر».

تنبيهٌ آخر: سيأتي للمصنِّف كلامٌ في سماع داود من الحسن البصري في إسناد شيخه الحافظ السُّيوطيّ في الخرقة السُّهروردية.

العَجَميّ(١)، عن الحسن البَصريّ(٢)، عن عليٍّ كرَّم الله وجهَه، عن سيِّد الأنبياء والمرسلين والملائكة المقرَّبين محمد ﷺ.

قال شيخُنا: «قلتُ: وفي رجال هذه السِّلسلة مَن لم أعرفْـهُ، أو عرفتُهُ ولكن ما علمتُ تصريحَ أَحد من الأئمة بأَخْذِهِ(٣) عمَّن فوقه(٤)، وإنما يحصل الاقتداءُ في إثباتها بجماعةٍ من السّادات»(٥).

ومن طُـرُق شيخِنا زَكَريا في ذلك: أنه أَخَذَ أيضاً عن أحمد الدِّمْياطيِّ الشَّهيـر بالزَّلَبانيّ(٦)، وهو عن الزَّين أبي بكر محمد الخَوَافيّ(٧)، ....

---

(١) زاهِد أهل البصرة وعابدهم، توفي في حدود سنة (١٤٠هـ) روى عن الحسن البَصريّ وشهر بن حَوْشب والفرزدق شيئاً يسيراً. وروى عنه داود الطائي وحماد بن سلمة وآخرون. انظر: «تاريخ الإسلام» (٣: ٦٢٧-٦٢٨) و«السِّيَر» (٦: ١٤٣-١٤٤) و«الوافي بالوفيات» (١١: ٢٣٠-٢٣١).

(٢) هو إمامُ التابعين وشامتُهم (٢١-١١٠هـ) ولد لستتين بَـقِيتا من خلافة سيدنا عمر، وحضر الجمعةَ مع سيدنا عثمان، وسمعه يخطب، وشهد يومَ الدار، وله يومئذٍ أربعَ عشرة سنة. انظر: «السِّيَر» (٤: ٥٦٣-٥٨٨) و«وفيات الأعيان» (٢: ٦٩) و«تهذيب التهذيب» (٢: ٢٦٣).

(٣) في (أ) و(ز): «يأخذ». والمثبت من (د) و(ج) وهو الموافق لما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٨).

(٤) كما رأيتَ في تراجم بعضهم آنفاً.

(٥) «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٨).

(٦) هو الشيخُ المعمَّرُ شهابُ الدين أبو عبد الباسط أحمدُ بن الفقيه علي بن محمد الشافعيّ، جاوَزَ المئةَ بسنين، رآه السَّخاويّ سنةَ (٨٧٧هـ)، صَحِبَ الزَّينَ أبا بكر الخوافي وعبد العزيز الغَـزْنَوي، وتَلَقَّن منهما الذِّكرَ وصافحاه. انظر: «الضوء اللامع» (٢: ٣٢) و«تاج العروس» آخر (خ و ف).

(٧) نسبة إلى (خاف) قرية بالعَجَم، يقال في النسبة إليها: خافي وخوافي، كما في «تاج العروس» (خ و ف). وهو الإمامُ الفقيهُ الصوفي الزينُ أبو بكر محمد بن محمد بن محمد الهَرَويّ الحنفيّ (٧٥٧-٨٣٨هـ)، أخذ عن جماعة كثيرين كالزَّين العراقي وابن الجَزَري، وصحب الزَّينَ عبدَ الرحمن الشَّبَرِّيسي بالقاهرة، وتتلمذ له خلائق، مات بهَراة. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٢٦٠-٢٦١) و«طبقات الصوفية» للمناوي (٤: ٤٩٣).

وهو عن الزَّيْن الشَّبَـرِّيسيّ[١] القاهريّ، عن سيِّدي يوسف العَجَميِّ إلى آخر السَّنـد السابق.

[ذِكْرُ مُعَمَّر ورَتَن الهِنْديّ]

قال شيخُنا: «ومن الغريب أنّ الخَوَافيَّ أخبرَ بالقاهرة وغيرها جماعةً ممن أخذوا عنه: أنه تلقَّن من الشهاب الفَرْنَويّ[٢]، عن أبي العباس القُوصيّ[٣]، عن أبي العباس المُلَثَّم[٤]،

---

(١) نسبة إلى (شَبَرِّيس) من قرى مصر. «تاج العروس» (ش ب ر س)، وذكرَه باسم: (عبد الرحمن بن محمد)، وتمام اسمِهِ كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٦): (عن الزّين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ابن عبد السّلام القرشيّ الشبريسيّ ثمّ القاهريّ). وذكر الحافظُ السَّخاويّ في «الضوء» (١: ١١٣) أخذَ العارفُ إبراهيم الإتكاويّ عنه. كما ذكر في ترجمة الخوافي من «الضوء» (٩: ٢٦٠-٢٦١) قصةَ صحبته للشبريسي.

(٢) في الأصول: «العزيزي»، وفي مطبوعة «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٥، ٦٦، ٦٨): «الغَزْنوي»، والصوابُ ما أثبته. وهو أحمدُ بنُ إسماعيل بن عمر بن صالح الفَرْنوي، ذَكَرَهُ في «الضوء» (١: ٢٤٣) وقال: «مات سنةَ سبعيـن وثمانمئـة، أَرَّخَهُ ابنُ عزم». ولم يزد على ذلك. غير أنه نثر بعضَ أخباره في مواضع من «الضوء» (٣: ١٨٤، ٨: ٢٤١، ٩: ٢٦١). وقد أدركَه الحافظُ ابن حجر، وأفادَ أنّ أبا الطَّيِّب محمدُ بن أحمد الإسكندرانيّ المعروف بابن المصري، كَتَبَ له بخَطِّه: أنه صافَحَ الشهابَ الفَرْنَويّ وهو صافَحَ شخصاً من أصحاب أبي العباس الملثَّم، وصافح الملثَّمُ مُعَمَّراً. «لسان الميزان» (٦: ٨٢).

(٣) بضَمِّ القاف، وهي قصبةُ الصعيد بمِصر. ولم أقفْ على ترجمته، وقد ذَكَرَ السخاويُّ في «الضوء» (٨: ٢١٧-٢١٨) مصافحةَ أبي العباس القُوصيّ للملَثَّم، والملَثَّم لمعَمَّر، ثمّ قال: «وهو باطلٌ، فمُعَمَّر لا وجودَ له».

(٤) هو الشيخُ الصالحُ أبو العباس أحمد بن محمد المُلَثَّم. ذَكَرَهُ التاجُ السُّبْكيّ في «الطبقات الكبرى» (٨: ٣٥) وقال: «كان من أصحاب الكرامات والأحوال... ويُحكى عنه عجائِبُ وغرائب... بالغَ فيه قومٌ حتى قالوا: إنه من قوم يونس عليه السلام! وقال آخرون: إنه صلى خلف الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه! وإنه رأى القاهرةَ أخصاصاً قبل بنائها!». وانظر: «الكواكب الدرية» (٢: ٣٧٧-٣٨٠).
قلتُ: أرَّخ وفاتَه التاج السُّبْكيّ وابنُ الملقِّن في «طبقات الأولياء» (ص٤٢١) في سنة ٦٧٢هـ ونقل =

عن الشيخ مُعمَّر[١] عن النبيّ ﷺ [١١/ب]، وتَسارع مَن لا خِبرةَ له إلى الاتصالِ بهذا السَّنَد، وهذا شيءٌ لا يعتمدُه نُقّادُ أهل الحديث، والآفةُ في تركيبه ممن فوقَ الخوافي[٢].

ودون هذا في الغرابة: أنّ [شيخَ] شيخِنا الشهابَ ابنَ الناصِح[٣] ألبسَ جماعةً الخِرْقةَ عن الشيخ المعمَّر[٤] جمال الدين عبد الله العَجَميّ، الذي ذُكِر أنه بَلَغَ من العُمر مئةً وخَمْساً وثمانين سنةً عن الشيخ عبد القادر، وكان أولُ شيءٍ دخل جوفَه ريقُ الشيخ عبد القادر، وذلك أيضاً فيه توقُّف، والميلُ إلى عدم ثبوتِهِ أكثر[٥]». انتهى[٦].

= الحافظُ في «اللسان» (٦: ٨٢) أنه عاشَ إلى رأس السبعمئة. وأغربَ الشعرانيُّ في «طبقاته الكبرى» (٢: ١٥٧) فجعل وفاته في حدود الستمئة!

(١) سيأتي للمصنف قريباً الكلامُ على (مُعَمَّر) هذا، فانظره مع التعليق عليه.

(٢) مثله في «الضوء اللامع» (٩: ٢٦١) بعد ذكره هذا السند.

(٣) في الأصول: «شيخنا الشهاب ابن الناصِح». والصوابُ ما أثبتُّه؛ فليس في شيوخ شيخ الإسلام زكريا ابن الناصح، وإنما هو شيخُ شيخه أبي الفرج التميميّ الخليلي، كما يُعلم بمراجعة «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٩) و«الضوء اللامع» (٣: ٩٥).

والشهابُ ابنُ الناصح هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد المصريّ القَرَافيّ ثمّ المقدسيّ الشافعيّ (ت٨٠٤هـ). ذَكَرَهُ باسمه ونَسَبِهِ هكذا في «الضوء» (٢: ٢٠٥) وذكر ابنُ الناصح عن نفسه: أنه سمعَ من الميدُوميّ وهو في السنة الأولى، كما سَمعَ من ابن عبد الهادي. وذكرَه الحافظُ في «الإنباء» (٢: ٢١١) فقال: «أَخَذْتُ عنه قليلاً، وكان للناس فيه اعتقاد، ونِعْمَ الشيخُ كان؛ سَمْتاً وعبادةً ومُرُوءة».

تنبيهٌ: وَهِمَ العلامةُ عبد الحيِّ الكتاني في «فهرس الفهارس» (١: ٣٣٨) في ترجمته للمصنف، فجعل ابنَ الناصح شيخَه؛ لفهمه أن النصَّ المذكورَ في المتن هنا ـ وفيه ذكرُ ابنِ الناصح ـ من كلام ابن حجر، وليس كذلك، بل هو من كلام شيخه شيخ الإسلام زكريا.

(٤) في (أ) و(ز): «معمَّر». وما أثبته من (د)، وهو الموجود في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٩).

(٥) ذَكَرَ السَّخاويّ في «الضوء» (٩: ١٤٢) ـ في ترجمة شمس الدين ابن الشّماع (٧٩١-٨٦٣هـ) ـ مثلَ هذا الذي ذكرَه شيخُ الإسلام، وأبعدَ صحَّته. وذَكَرَه أيضاً في ترجمة ابن البقال إبراهيم السلماسيّ (١: ١٨٨) ثمّ قال: «وهذا شيءٌ لا يعتمدُهُ أهلُ الحديث».

(٦) «ثبت شيخ الإسلام» (ص٦٩).

ومُعمَّر الذي أشار إليه الشيخُ رجلٌ مَغْربيٌّ[١] ظهر في القرن السادس، وكذلك رَتَن الهِنْديّ[٢]، وزعم كلٌّ منهما أنه صحابيٌّ رأى النبيَّ ﷺ واجتمعَ به وحادَثَهُ ورَوَى عنه عِدَّةَ أحاديث، وأنه عُمِّر نحوَ ستمئة سنة، فمِنْ ضُعفاء المحدِّثين ـ وغيرُهم بالأَوْلى ـ مَن راجَ عليه ذلك، فأَخَذَ عن أحدِهما أو عنهما، وعدَّ نفسَه في التابعين، وانْتَصَرَ لتصديقِهما، وناضَلَ عنهما بما لا يُجْدي ولا ينفعُ[٣] ولا يتمشَّى على طرائق الحفَّاظ المعروفة المضبوطة التي لا يُمْكِنُ انحلالُها ولا اختلالُها.

والأكثرون من الأئمة الحفَّاظ، والجهابِذَة النُّقَّاد، بالغوا في تكذيبهما والردِّ عليهما، وسَفَّهُوهما وكَذَّبُوهما في أقوالهما وأفعالهما، وأقاموا على ذلك من الأدلة الظاهرة والحُجَج الواضحة ما لا مَطْمَعَ لطاعِنٍ في أن يَطْعَنَ فيه، وأكثروا من التَّنْبيه على ذلك في كتبهم؛ خشيةَ أن يغترَّ بهما أحدٌ من القاصرين، ورَدْعاً لأولئك المنتَصِرين المقَصِّرين.

---

(١) ذَكَرَهُ الحافظُ في «الإصابة» (٣: ٥٢٧) فقال: «مُعَمَّر ـ بضم أوله والتشديد ـ شخصٌ اختلَقَ اسمَهُ بعضُ الكذَّابين من المغاربة... وهذا من جنس رَتَن وقيس بن تميم وأبي الخَطَّاب ومَكْلَبَة ونُسْطُور، وقد بسطتُ ترجمةَ المُعَمَّر... في «لسان الميزان»». انظر: «اللسان» (٦: ٨٠-٨٣). وقد قال هناك فيه وفي أمثاله من المعمَّرين: «وكلُّ ذلك مما لا أَعْتَمِدُ عليه، ولا أَفْرَحُ بعُلُوِّه، ولا أَذْكُرُهُ إلا استطراداً إذا احْتَجْتُ إليه للتعريف بحال بعض الرّواة، والله المستعان». وانظر أيضاً: «الحاوي» للسيوطيّ (٢: ١٨٤-١٨٦).

(٢) قال الذَّهبي في «السِّيَر» (٢٢: ٣٦٧-٣٦٨): «رَتَن الهندي، شيخٌ كبيرٌ من أبناء التسعين، تَجَرَّأَ على الله، وزَعَمَ بقلة حياء: أنه من الصحابة، وأنه ابنُ ستمئة سنة وخمسين سنة! فراجَ أمرُهُ على مَن لا يدري، وقد أَفْرَدْتُهُ في جزء، وهَتَكْتُ باطلَه. بلغَني أنه توفي في حدود سنة اثنتَين وثلاثين وستمئة». وانظر: «الميزان» (٢: ٤٥) و«تاريخ الإسلام» (١٤: ٦٩-٧٠) و«الوافي بالوفيات» (١٤: ٦٨-٧٠). وقد تعرَّض المصنِّفُ لمعمرٍ ورَتَن وكَذِبِهما في «فتاويه الحديثية» (ص١٧٥) و«الصواعق المحرقة» (٢: ٦١٦-٦١٧).

(٣) قوله: «ولا ينفع» ساقط من (د).

والعجبُ أنَّ من هؤلاء المجدَ اللُّغَويّ[1]، مع تَضَلُّعِهِ من العلوم، فكان اللائقُ به أن لا يَخِفَّ مع مَن خَفَّ في أمر هذَين الرجلَين. فاستفِدْ ذلك كلَّه واحفَظْه؛ فإنه مهمّ.

* * *

(١) هو الإمامُ الشَّهيرُ محمد بن يعقوب بن محمد الفِيرُوزآباديّ الشِّيرازيّ الشافعيّ (٧٢٩-٨١٧هـ). وسيذكرُ المصنفُ طرفاً من ترجمته آخرَ هذا «الثبت». وانظرها ببسطٍ في: «الضوء اللامع» (١٠: ٧٩-٨٦). وقد ذَكَرَ الحافظُ في ترجمة شيخه المجْدِ من «الإنباء» (٣: ٤٧-٥٠): أنه رآه يُصَدِّقُ بوجود رَتَن الهندي، وينكر ما مرَّ نقلُه عن الذَّهبي، وأن المجدَ دخل قرية رَتَن. وانظر: «الضوء» (١٠: ٨٥).

[المَسَلْسَلُ بالمصافَحة]

ومن طُرُق شيخنا زكَريا أيضاً في المصافحة: أنه صافَحَه شيخُه الزَّين رضوان[١]، وهو صافَحَه الشَّرفُ الرَّبَعيّ[٢]، وهو صافَحَه[٣] القُطْبيّ[٤]، وهو النجيبُ أبو عبد الله الخُوَيِّيّ[٥]،

---

(١) الإمامُ الحافظُ مفيدُ القاهرة أبو النعيم وأبو الرضا رضوانُ بنُ محمد بن يوسف العُقْبيّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ (٧٦٩-٨٥٢هـ)، انفرد في الدِّيار المصرية بمعرفة شيوخها وما عندهم من المسموع ونحو ذلك، وصار المعوَّل عليه فيه. تَرْجَمَ له السَّخاوي في «الضوء» (٣: ٢٢٦) ترجمةً حافلة.

(٢) الإمامُ أبو طاهر محمدُ بن محمد بن عبد اللطيف التَّكْرِيتيّ ثمّ السكندريّ القاهريّ الشافعيّ، ويعرف بـابن الكُوَيْك ـ كزُبَيـر كما في «تاج العروس» (ك و ك) ـ (٧٣٧-٨٢١هـ)، أجاز له في سنة مولده المِزِّيُّ والذَّهَبيُّ والبـِرْزالي وزينبُ ابنـة الكمال وخَلْق، وأُحْضِـرَ على إبراهيم بن علي القُطْبي، وأُسْمِعَ على المَيْدُومي والعز بن جَماعة وغيرهما. عُمِّر حتى تَفَرَّدَ بالرواية عن أكثر شيوخه، اعتنى الحافظُ ابنُ حجر بتخريج «مشيخته» وغيرها. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ١١١-١١٢).

(٣) قوله: «أنه صافحه... وهو صافحه» ساقط من (د).

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ علي بن يوسف بن سِنان الزِّرْزاريّ القُطْبيّ، مولده في حدود سنة (٦٦٠هـ) ومات سنة (٧٤١هـ)، سمع من ابن عَلَّاق والنجيب وغيرِهما، وحدَّث بالكثير. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٤٩) و«ذيل التقييد» (١: ٢٤١).

(٥) تحرف في الأصول إلى: «الحري». ووقع على الصواب في «ثبت شيخ الإسلام زكريا» (ص٦٩) و«جياد المسلسلات» (ص١٣٥). والخُوَيِّي نسبة إلى (خُوَي) إحدى بلاد أذربيجان، كما في: «الأنساب» للسَّمْعاني (٢: ١٩٤). والمرادُ به هنا أبو عبد الله محمد بن مزيد بن مبشر الخُوَيِّي (ت٦٧٤هـ)، ذَكَرَهُ الذهبيُّ في: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٢٨٢) وقال: «صالح خيِّرٌ، له رواية، توفي في شوال»، ولم يَزِدْ على ذلك. وصرَّح الفاسي في: «ذيل التقييد» (١: ١٩٦) في ترجمة أبي المجد القزويني برواية محمد بن مزيد الخُوَيِّي عنه، لكن تحرّف فيه إلى: (الخولي). =

وهو أبو المجد القَزْوِينيّ(١)، وهو أبو بكر المُقْرئ(٢)، وهو أبو الحسن بنُ أبي زُرْعة(٣)، وهو أبو منصور البزازيّ(٤)، وهو أبو محمد عبد الملك(٥)، وهو عَبْدان المَنْبِجيّ(٦)، وهو عمر(٧) بن سِنان المَنْبِجيّ(٨)،..

= قلتُ: جزمَ المحقِّقُ الفاضلُ لـ«جياد المسلسلات» (ص١٣٥) بأنّ الخُوَيِّي هذا هو القاضي أحمد بن خليل ابن سعادة. لكنّ وفاةَ هذا تسبقُ ولادة إبراهيم القطبي بكثير جداً؛ فإنه ماتَ سنة (٦٣٧هـ). ثمّ إن لقبَه شمس الدين، وكنيتَه أبو العباس!

وجرى أخونا الفاضلُ الشيخُ محمد باذيب في تحقيقه لـ«عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٦٠٠) على أنّ الخويي هو ابنُ سعادة، ونفى بناءً على ذلك أن يكون القطبي هو إبراهيمَ بنَ عليّ بن سنان، والحقُّ أنه هو، وأنّ الخُوَيِّي هو الذي ترجمته آنفاً لا ابن سعادة كما توهّماه.

(١) الإمامُ المحدِّثُ القاضي الجوَّالُ محمدُ بن الحسين بن أبي المكارم الصوفيّ (٥٥٤-٦٢٢هـ)، سمع من جماعة كأبي بكر الشحاذي، وحدَّث في بلادٍ شتى، وروى عنه أبو عبد الله محمد بن مزيد بن مبشر الخويِّي. انظر: «السير» (٢٢: ٢٤٩-٢٥٠) و«ذيل التقييد» (١: ١٩٦).

(٢) هو كما في «أسانيد الفقيه ابن حجر» (ص٩) و«جياد المسلسلات» (ص١٣٥): أبو بكر بن إبراهيم الشحاذي. وهو أبو بكر عبدُ الله بنُ إبراهيم بن عبد الملك بن محمد الشحاذي، ولد سنة (٥٢٥هـ)، قال الإمامُ الرافعيُّ في «التدوين في أخبار قَزْوِين» (٣: ٢١٤) ومما قالَه فيه: « وُلِدَ وأبوه ابنُ ثلاثٍ وتسعين سنة، وانتفع ببقية عمره، فكان يُحْضِرُهُ مجالسَ السماع عليه، ورُزِقَ الإجازاتِ العاليةَ...».

(٣) هو القاضي علي بن محمد بن إسماعيل بن أبي زُرْعة، كما في: «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠).

(٤) عبدُ الرحمن بن عبد الله الطَّبَري. انظر: «جياد المسلسلات» (ص١٣٥) و«ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠).

(٥) ابنُ محمد بن نجيد بن عبد الكريم البَغَوي، كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠).

(٦) هو أبو القاسم عَبْدان بن حُميد بن عَبْدان المنبِجي، كما في: «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠). وقد صرَّح الحافظُ الذهبيُّ في ترجمة عمر بن سعيد الآتي: بأن عبدان بن حميد يَرْوي عنه.

(٧) في (د): «عمرو».

(٨) في «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠): «عمرُ بنُ سعيد بن سنان». وهو الإمامُ المحدِّثُ القدوةُ العابدُ أبو بكر عمرُ بن سعيد بن أحمد بن سعد بن سِنان الطائي المنبجيّ، سمع جماعة، وحدَّث عنه الطَّبَرانيُّ وابنُ حِبان وابن عَدِيّ وعَبْدان المنبِجيّ. ولم تُؤَرَّخ وفاتُه. انظر: «السير» (١٤: ٢٩٠).

وهو أحمدُ بن دهقان[١]، وهو خَلَفُ بن تَـميم[٢]، وقال: دَخَلْنا على أبي هُرْمُـز نَعُودُهُ فصافَحَنـا وقال: دَخَلْنا على أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللـه عنه نَعُـودُه فصافَحَنـا وقال: «صافَحْتُ بكَفِّي هذه كفَّ رسولِ الله ﷺ، [فما مَسَسْتُ خَزّاً ولا حَريراً أَلْيَنَ من كفِّه ﷺ»[٣]].

قال شيخُنا: «هذا السندُ ليس بعُمْدة، وهو عندنا أيضاً بسندٍ[٤] واهٍ من حديث أبان العطَّار عن ثابت عن أنس رَضِيَ الله عنـه مسلسلاً[٥]، نعم الـمتنُ صحيح، قال الإمامُ أحمدُ[٦]: ثنا ابنُ أبي عَدِيّ عن حُمَيد قال: قال أنس بن مالك رضي الله عنه[٧]: «ما مَسَسْتُ شيئاً قطُّ؛ خَزّاً ولا حَريراً ألينَ من كفِّ رسول الله ﷺ». انتهى[٨].

---

(١) ذَكَرَهُ الكمالُ ابنُ العَدِيم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٢: ٧٣٩)، وكنَّاه أبا بكر، ووصفَه بالحافظ، وأفاد أن (دهقان) لقب، واسمُه الفضل. ورأيتُ ذكرَهُ في عدة أسانيد في «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، هكذا: (أحمد بن الفضل بن الدهقان)، أحدُها يقول فيه ابنُ عدِي (٧: ٤٨١): «أخبرنا عمر بن سنان، ثنا أحمد بن الفضل بن الدهقان...».

(٢) الإمامُ الزاهدُ الثقةُ أبو عبد الرحمن التَّميميّ الكُوفيّ (ت٢١٣هـ)، صَحِبَ إبراهيمَ بن أدهم، وحدَّث عن عاصم بن محمد وسفيان الثوري وغيرهما، وحدَّث عنه جماعة. انظر: «السير» (١٠: ٢١٢) و«معجم البلدان» (٨: ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) العبارة في الأصول: «... وهو خلف بن تميم، وقال: دخلنا على أبي هريرة رضي الله عنه نعودُه فصافَحَنا وقال: صافَحْتُ بكَفِّي هذه كفَّ رسول الله ﷺ». والخللُ فيها واضح، والمثبتُ من «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠)، وانظر: «جياد المسلسلات» (ص١٣٦).

(٤) في (ز): «سند».

(٥) قوله: «وهو عندنا أيضاً... مسلسلاً» ليس في الأصل الذي بين يدي من «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧١).

(٦) «المسند» (١٩: ١٠٤).

(٧) في (د): «عن أنس رَضِيَ الله عنه».

(٨) «ثبت شيخ الإسلام» (ص٧٠-٧١).

وقد ذَكَرَ شيخُنا الثاني وهو الزَّيْنيُّ عبدُ الحقّ تَسَلْسُلاً طويلاً في حديث المصافحة هذا، ومن ثَمَّ قال الحافظُ نجمُ الدين عمرُ بن فَهْد المكِّيّ[١]: «هذا حديثٌ عجيبُ التسلسل، تابَعَ أبا[٢] هرْمُز على روايته ـ أي: المتن لا تسلسله كما يُعْلَم مما يأتي ـ ثابتٌ البُنانيّ كما في «صحيح مسلم»[٣] و«جامع التِّرْمذيّ»[٤]». انتهى.

وقال الشَّمسُ الحافظُ السَّخاويّ: «قد رواه جماعةٌ من الحفّاظ في[٥] مُسَلْسَلَاتِهِم من طريق عَبْدان، وهو باطل، فأبو هُرْمُز اسمُهُ نافعٌ ضَعَّفُوه، بل كَذَّبَهُ ابنُ معين مَرَّة. وقال أبو حاتم: متروكٌ [١٢/أ] ذاهبُ الحديث. ولم يَنْفَرِدْ به، بل تَسَلْسَلَ لنا أيضاً من طريق ثابت عن أنس. وقد صحَّ المتنُ بدون تَسَلْسُلٍ كما أخرجَه الشَّيْخانِ البخاريُّ ومسلم، وكذا التِّرْمذيُّ وأحمد». انتهى[٦].

[المسلسل بالمشابكة]

وقد ذَكَرَ شيخُنا الزَّيْنيّ عبدُ الحقِّ تَسَلْسُلاً بالمشابَكة[٧] منه إلى النبيِّ ﷺ رواه

---

(١) الإمامُ أبو القاسم عمر بن تقيِّ الدين محمد بن محمد الشافعيّ (٨١٢-٨٨٥هـ). بَسَطَ ترجمتَه في: «الضوء اللامع» (٦: ١٢٦-١٣١)، وانظر: «المنجم» (ص١٥٩-١٦٢).

(٢) في (د): «أبو».

(٣) كتاب الفضائل ـ باب طيب رائحة النبيِّ ﷺ، رقم (٢٣٣٠). والبخاري في «الصحيح»، كتاب المناقب ـ باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٦١).

(٤) كتاب البر والصلة ـ باب ما جاء في خلق النبي ﷺ، رقم (٢٠١٥).

(٥) في (أ): «من».

(٦) «الجواهر المكللة» (ص٤٠٣-٤٠٥) لكن باختصار وحذف.

(٧) انظر: سندَ الحافظ السُّيوطيّ في المسلسل بالمشابكة في: «جياد المسلسلات» (ص١٢٣-١٢٧) ورسالتِه «حسن التسليك في حكم التشبيك» المطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢: ٩-١٢).

أبو هريرة، وعنه عبدُ الله بن رافع، وهكذا إلى آخره، ولفظُ راوي أبي هريرة قال عبدُ الله: أنا أبو هريرة رضي الله عنه وشبَّك بيَدِي، قال: أنا أبو القاسم ﷺ وشبَّك بيَدِي وقال: «خَلَقَ الله الأرضَ يومَ السَّبت، والجبالَ يومَ الأحد، والشَّجرَ يومَ الإثنين، والمكروهَ يومَ الثلاثاء، والنورَ يومَ الأربعاء، والدوابَّ يومَ الخميس، وآدمَ ﷺ يومَ الجمعة».

وهذا حديثٌ صحيحٌ انْفَرَدَ مسلمٌ بإخراجه[١]، وأما التَّسَلْسُلُ الذي في سَنَدِه فمَدارُه على مَن قال فيه ابنُ مَعِين: إنه[٢] كذَّابٌ ليسَ بشيء. ومن طريقٍ آخرَ مَدارُ[٣] تَسَلْسُلِه على ضعيف[٤].

فإن قلت: هذا من الفضائل فلِمَ لَمْ يكتفوا فيه بالضعيف؟

قلتُ: شرطُ الضعيف الذي يَكْفي في ذلك أن لا يشتدَّ ضعفُه، وهذا شديدُ الضعف جداً، فلا يحتجُّ به للتَّشْبيك أصلاً[٥].

* * *

---

(١) «الصحيح»، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ـ باب ابتداء الخلق، وخلق آدم عليه السلام، رقم (٦٩٨٥).

(٢) يعني: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى. انظر ترجمته في: «السير» (٨: ٤٥٠).

(٣) قوله: «مدار» ساقط من (د).

(٤) انظر: «الجواهر المكللة» (ص٤٠٩).

(٥) ذكر الحافظ السيوطي في رسالته «حسن التسليك في حكم التشبيك» ـ المطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢: ٩-١٢)ـ جملةً وافرةً مما وَرَدَ في التشبيك من الأحاديث المتعارضة، ونَقَلَ كلام الشرَّاح فيها. وقد سئل المصنِّفُ ـ كما في «فتاويه» (١: ١٧٦) ـ عما صحَّ: «أنه ﷺ شَبَّكَ بين أصابعه». وما جاء في النهي عنه، ما التوفيقُ بينهما وما حكمُ كراهته؟ فأجاب بقوله: «الذي دلَّ عليه كلامُ أئمتنا حَمْلُ كراهته على ما إذا كان بالمسجد ينتظر الصلاة، وكذا إن كان قاصداً المسجدَ للصلاة متطهراً كما بَحَثَهُ بعضُهم... وحَمْلُ إباحتِهِ على ما عدا ذلك. والذي عليه الأكثرُ تخصيصُ النهي بالصلاة لا غير».

[اجتماعُ الشيخ ابن أبي الحمائل بِجِنِّيٍّ تابعيٍّ وقراءة بعض القرآن عليه]

واعلم أنّ شيخَنا العارفَ بالله الشمسَ ابنَ أبي الحمائل السابقَ ذكرُهُ كان يَذْكُرُ: أنه اجتمَعَ بجِنِّـيٍّ تابعيٍّ من أصحاب بعض الجنِّ الصحابة الذين اجتمعوا بالنبيِّ ﷺ وأقرأهم بعضَ القرآن، وكان شيخُنا يقول لمن يَعْتَني به من أصحابه: أَجَزْتُكَ بما أجازَني به شيخي فلانٌ الجِنِّيُّ التابعيّ، بما أَجازَهُ شيخُه فلانٌ الجِنِّيُّ الصحابيّ، وكذلك تلقَّيناهُ عنه.

وهذا وإن لم يثبتْ به حُكْمٌ عند المحدِّثين[١]، لكنه يُتَبَرَّكُ به من مثل هذا العارف الذي لا يتطرَّقُ إليه عند مَن سَبَرَ أحوالَه وعَلِمَ طريقتَه ونزاهتَه وكراماتِهِ الباهرةَ التي شاهَدْناها نحنُ وغيرُنا منه كالشَّمْس.

وإذا تقرَّر التبرّكُ به: فقد أجزتُ مولانا المنوَّهَ بذِكْرِهِ أَوّلاً بذلك كذلك[٢]؛ ليتبَرَّكَ

---

(١) سيعود المصنّف لذكره هذه الرواية والتعليق عليها (ص١٥٩). وقد تعرَّض هو أيضاً لحكم الرواية عن الجنِّ في: «فتاويه» المشهورة بـ«الحديثية» (ص٢٢) في جواب له عن حية الدار هل تقتل أم يَتحوَّل الناسُ عنها؟ فساقَ حديثَين في ذلك عن جِنِّيين صحابيين ثمّ قال: «واعلمْ أنّ الاستدلالَ بهذَين ينبني على جواز الرواية عن الجنّ، وقد روى عنهم الطَّبَراني وابنُ عَدِيّ وغيرُهما، لكنْ توقَّفَ في ذلك بعضُ الحفاظِ: بأنَّ شرطَ الراوي العدالةُ والضبط، وكذا مدَّعي الصحبة شرطُهُ العدالة، والجنُّ لا نعلَمُ عدالتَهم، مع أنه وردَ الإنذارُ بخروج شياطين يحدِّثون الناسَ. انتهى والتوقفُ متَّجِه».

(٢) قوله: «مولانا المنوَّه بذكره أولاً بذلك كذلك» لم يظهر في مصورة (أ).

بذلك أيضاً؛ فإنّ الظنَّ بل العلمَ منا فاضَ بصِدْق الشيخ في ذلك، فاستفِدْ ذلك؛ فإنّه مما ينبغي أن يُحْرَصَ على استفادتِه[1].

* * *

(١) ذكر السيّد عبد الحيّ في ترجمة صَفيّ الدين أحمد بن العَجِـل اليمني (٩٨٣-١٠٧٤هـ) من «فهرس الفهارس» (٢: ٨٥٣): «ومن عواليه روايته للقرآن الكريم عن حميد السِّنْدي عن ابن حجر المكي عن محمد بن أبي الحمائل السَّروي عن تابعيٍّ معمَّرٍ من الجنّ عن صحابي جنّي عن النبي ﷺ». ا هـ قلت: حميد السندي ذكره العيدروس في: «النور السافر» (ص٣٩٢)، واصفاً له بأنه من أهل العلم والصلاح، جاور بمكة ومات بها سنة ١٠٠٩هـ.

[طُرُق النَّبْتِيتيِّ في لُبْس الخِرْقة]

واعلم أيضاً أنّ لشيخ شيخِنا عمرَ النَّبْتِيتيِّ السابقِ ذِكْرُه طُرُقاً في لُبْس الخِرْقة على طريقة المَدْيَنيّة(١) والشاذِلِيّة والقادِرية، فلْنُشِرْ لذلك باختصار(٢).

أما الأولى؛ فقال شيخُ شيخِنا عمرُ المذكورُ: رَوَيْتُ لُبْسَ الخرقـةِ عن صالح الزَّوَاويّ(٣)، وهو لَبِسَ من الشيخِ محمد بن محمد(٤) والشيخِ أحمد بن أيدمر(٥)، وهما من الشَّرف العادِليّ(٦)، وهو من الكمال بن عبد المولى البَكْرِيِّ الفَيُّوميّ، وهو من الأُستاذ

---

(١) نسبة إلى الوليِّ العارف أبي مَدْيَن الغوث رَضِيَ الله عنه.

(٢) هذه الطُّرُق التي سيذكرُها المصنفُ عن النَّـبْتِيتيّ غيرُ موجودة في مطبوعة «ثبت شيخ الإسلام» ولا مخطوطته التي لديّ، فغالبُ الظنِّ أنها من غير «الثبت».

(٣) نسبة إلى (زَواوة) قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية، قاله في «الضوء اللامع» (١١: ٢٠٥). وهو الشيخُ الصالحُ مجدُ الدين أبو محمد صالحُ بن محمد بن موسى بن أحمد الحسنيُّ المغربيُّ المالكيّ (٧٦٠-٨٣٩هـ)، سمع الشَّرف بن الكُوَيْك والجمال الحنبلي والعز بن جَمَاعة والولي العراقي والحافظ ابن حجر وآخرين. انظر: «إنباء الغمر» (٤: ٢٨-٢٩) و«الضوء اللامع» (٣: ٣١٥-٣١٧).

(٤) الغالبُ على ظَـنِّي أن المرادَ هنا: كمالُ الدين محمد بن محمد بن مخلص بن محمد الطِّيبي القادري، قال السَّخاوي: «سَمِعَ من صَدَقة الرُّكْنيّ العادِليّ تصنيفَـهُ «منهاج الطريق»، وحَدَّثَ به في سَنة عشرين». ولم يزدْ على هذا. «الضوء» (١٠: ٤٧). وسيأتي ذكرُه قريباً في الطريق الثاني من طرق النَّبْتيتي.

(٥) هو شهابُ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أيدمر الأبار. قال السخاوي: «سمع على صدقة الرُّكني العادلي تصنيفَهُ «منهاج الطريق» وحَدَّثَ به في سنة عشرين. وممن سمعه منه النورُ بن الرَّكَّاب المقري». ولم يَزِدْ على هذا. «الضوء» (٢: ٩٩).

(٦) في (أ): «العاذلي» بالـمعجمة. وهو شرفُ الدين صَدَقة بن الرُّكْن عمر بن محمد بن محمد المصري (ت ٧٨٨هـ)، سمع من أبي الفتح المَيْدُومي وطبقته، ورافق الشيخَ زينَ الدين العراقي مدةً في السماع،=

[محمد بن الحسن بن[1]] عبد الرَّحيم القِنَاويِّ[2] والبُرْهان الفارُوثيّ[3]، [فمحمدٌ[4] عن والـدِهِ الحسَن[5]، عن والده عبـدِ الرَّحيم[6]، والفارُوثيُّ عن القُطْـبَين أبي العباس الأقصريِّ وعبد الرَّحيم القِنَاويّ[7]]، وهما من الشَّيخ عبد الرزاق الجُزُوليّ[8]، وهو من القُطْب الغَـوْث أبي مَـدْيَن شُعَـيْب[9]،..

= صحب الفقراءَ القادريةَ إلى أن صارَ من كبارهم، مات بالفَيُّوم. وقد رآه الحافظُ ابن حجر مراراً وسمعَ كلامَه. انظر: «الإنباء» (١: ٣٢٤).

(١) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول في هذا الموضع، وهو مثبتٌ في سياق هذا السند بعَيْنِهِ في موضعٍ آخرَ يأتي عند ذكر أسانيد الشيخ أحمد زَرُّوق. ولا بدَّ منه؛ لاتصال السند.

(٢) نسبة إلى (قِنا) بصعيد مصر. وهو الإمامُ الفقيهُ النحويُّ الفرضيُّ الحاسبُ الصوفيُّ الزاهدُ الشريفُ المالكيُّ الشافعيّ (ت٦٩٢هـ) كان صائمَ الدهر، قائمَ الليل، له كراماتٌ ومُكاشفات. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢: ٢٧٤) و«طبقات الأولياء» لابن الملقّن (ص٤٤٦).

(٣) نسبة إلى (الفارُوث) قرية كبيرة على شاطىء دجلة بين واسط والمذَار. «معجم البلدان» (٦: ٤٠٩).

(٤) أي: محمد القِناوي.

(٥) هو الإمامُ الفقيهُ الصوفيُّ الشريفُ أبو محمد الحسنُ بن عبد الرحيم القِناويّ المالكيّ (٥٧٨-٦٥٥هـ)، كان صاحبَ كرامات، شديدَ الفاقة، عديمَ السؤال، له نظمٌ جيد. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٢: ٤٣-٤٤) و«طبقات الأولياء» (ص٤٤٥) و«الكواكب الدرية» (٢: ٤٠٠-٤٠١) و(٤: ٢٦٣-٢٦٤).

(٦) هو الشيخُ الإمامُ العارفُ صاحبُ الكرامات أبو محمد عبدُ الرحيم بن أحمد بن حَجُّون الحُسَيْنيّ السَّبْتيّ المغربيّ القِنَاويّ المالكي (٥٩٢هـ)، رَحَلَ من المغرب فأقام بمكة سنين، ثمّ قدمَ (قِنَا) وأقام بها إلى وفاته. ذكر ابنُ الملقِّن والمناوي أنه من أصحاب الشيخ أبي يَعِزَّى. انظر: «طبقات الأولياء» لابن الملقِّن (ص٤٤٣) و«الطبقات الكبرى» للشَّعْراني (١: ١٥٦) و«الكواكب الدرية» للمناوي (٢: ٢٦٣-٢٦٥).

(٧) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول في هذا الموضع، وهو مثبتٌ في سياق هذا السند بعَيْنِهِ في موضعٍ آخرَ يأتي عند ذكر أسانيد الشيخ أحمد زَرُّوق. وسبقت آنفاً ترجمةُ عبد الرحيم القِناوي.

(٨) تصحف في (أ) إلى: «الجرولي». وهو نسبة إلى (جُزُولة). قال في «التشوف» (ص٣٢٧-٣٣٠): «تلميذ أبي مَدْين، واستقرَّ أخيراً بالإسكندرية وبها مات، وكان من كبار المشايخ». وذكر شيئاً من أخباره.

(٩) ابن الحسين الأنصاريّ الأندلسيّ، شيخ المغرب المجمع على ولايته (ت٥٩٤هـ) وقيل: سنة (٥٨٨هـ)، أخذ عن أبي الحسن بن حِرْزِهم وأبي الحسن بن غالب والشيخ أبي يَعِزَّى يلنُّور. انظر: «تاريخ الإسلام»=

وهو[1] من الشيخ أبي[2] يَعزَّى يَلَنُّور[3]، ومعناه بالزِّنَاتيّة ـ لغة لبعض المغاربة ـ ذو النور، وهو من الشيخ أبي شُعَيْب أيوب السَّارية[4] الصُّنْهاجيّ[5]، وهو من الشيخ عبد الجليل[6]،..

= (١٢: ٩٢٢-٩٢٣) و«التشوف» (ص٣١٩-٣٢٦) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٥٤-١٥٦) و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (١: ١٦٤) و«الأعلام» (٣: ١٦٦).

(١) قوله: «من الشيخ عبد الرزاق الجزولي... وهو» ساقط من (د) و(ج).

(٢) في (أ): «أبو».

(٣) تحرفت في (ز) إلى: «بنتور». و(يَعزَّى) بفتح الياء المثناة من تحت، وزاي مشدَّدة مفتوحة، وأما العين فضبطَها الزِّرِكْليّ في «الأعلام» (٨: ٢٠٨) بالكسر معتمداً على ضبطها كذلك في مخطوط للمختار السوسي، قال: «وهو حجةٌ في هذا». ونقل التادِليُّ في: «المعزى في مناقب أبي يعزى» (ص٦٥) عن الورنيدي قال: «وأكثر ما ينطقون به في الأخبار: بفتح العين وتشديد الزَّاي».
وهو الشيخُ الزاهدُ المعمَّـرُ للغاية العارِفُ بالله تعالى يَلَـنُّور بن مَيْمُون بن عبد الله الدُّكّالي، المعروفُ بأبي يَعزَّى (٤٣٨-٥٧٢هـ)، أخذَ عن أبي شعيب السَّارية وأبي الحسن بن حِرْزهم، وأخذَ عنه أبو مَدْيَن الغوث وكثيرون. وأفردَ أخبارَهُ التادليُّ في كتابه «المعزَّى في مناقب أبي يَعزَّى». وانظر: «التشوف» له أيضاً (ص٢١٣-٢٢٢) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٣٦-١٣٧)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (١: ١٦٣- ١٦٤) و«الأعلام» (٨: ٢٠٨).

(٤) في (أ) و(د): «الساوية». والمثبت من (ز) هو الموافقُ لما في «شجرة النور» (١: ١٦٣). وهو الشيخُ العارفُ الجليلُ أبو شُعَيْب أيوب بن سعيد السَّارية الأزموريّ الصنهاجيّ (ت٥٦١هـ)، من أشياخ أبي يَعزَّى، سُمِّيَ بالسارية؛ لأنه كان إذا وقفَ في صلاته يطيل القيام. تَرْجَمه التادليّ في «التشوف» (ص١٨٧-١٩٢) وذكر كثيراً من أخباره.

(٥) بضمِّ الصاد المهملة وكسرِها نسبة إلى (صُنهاجة) قبيلة من حِمْيَر، وهي من البَرْبَر. انظر: «الأنساب» للسمعاني (٣: ٢١٦).

(٦) هو الفقيهُ الوليُّ أبو محمد عبدُ الجليل بن ويحلان أو وايْحَدَا الدُّكّاليّ (ت٥٤١هـ)، كان كبيرَ الشأنِ من أهل العلم والعمل، درَّس الناسَ الفقهَ ثلاثين سنةً محتسباً مع شدة الفاقة. انظر: «التشوف» (ص١٤٦-١٥٠) و«البرهان الجلي» (ص٣٥). وللغُماريّ في: «البرهان الجلي» (ص٣٨-٤١) بحثٌ حول أخذ أيوب السَّارية عن الشيخ عبد الجليل.

وهو من أبي الفضل الجَوْهَريّ[1]، وهو من والده الحسين الجَوْهَريّ[2]، وهو من أبي الحُسَين[3] النُّوريِّ المعروفِ بابن البَغَويِّ [١٢/ب] صاحب الجُنَيْد، وهو من الجُنَيْد، وهو من خاله السَّـريِّ السَّقَطي، وهو من معروفٍ الكَـرْخي، وهو من مولاه عليٍّ الـرِّضا[4]، وهو من والده موسى الكاظم[5]، وهو من والده[6] جعفر الصَّادق[7]، وهو من والده محمد الباقر[8]، وهو من والده عليٍّ زين العابدِين[9]، وهو من والده أبي عبد الله

---

(١) هو عبدُ الله بن الحسين بن بشري ـ بالياء ـ الجَوْهريّ، كما في: «البرهان الجلي» (ص٣٥-٣٦). ذَكَـرَهُ الحافظُ الذَّهبيُّ في: «تاريخ الإسلام» (١٠: ٤٥٣-٤٥٤) في وفيات سنة (٤٨٠هـ).

(٢) في «البرهان الجلي» (ص٤١-٤٣) بحثٌ حولَ أخذ الحسين بن بشري الجوهريّ عن أبي الحسين النوريّ. قلتُ: آلُ الجوهريّ بيتُ علم وفضل، اشتهروا بالوعظ بمصر. انظر شيئاً من أخبارهم في: «معجم السفر» للحافظ السِّلَفي (١: ٧٠، ٢١٥-٢١٦، ٢٣٢، ٣٨٥).

(٣) في الأصول: «الحسن»، والمثبَتُ هو المعروفُ في كتب التراجم، وهو أحمدُ بن محمد النُّوريّ البغداديّ المولد والمنشأ، الخراسانيّ البَغَويّ الأصل، يعرفُ بابن البَغَوي، من رجال «الرسالة» (ت٢٩٥هـ)، صحبَ سَرِياً السَّقطيّ وغيره. انظر: «الرسالة القشيرية» (ص٢١) و«طبقات الصوفية» للسُّلَميّ (ص١٦٤-١٦٩) و«السِّيَر» (١٤: ٧٠) وغيرها.

(٤) هو السيِّدُ الإمامُ أبو الحسن الهاشميُّ المَدَنيّ (١٤٨-٢٠٣هـ)، مولدُه بالمدينة ووفاتُه بطُوس، وله بها مشهَدٌ عظيم. انظر: «السير» (٩: ٣٨٧-٣٩٣).

(٥) السيِّدُ الإمامُ القدوةُ العابدُ السَّخِيّ (ت١٨٣هـ)، ولد بالمدينة، ومات ببغداد، وله بها مشهدٌ عظيمٌ مشهور. انظر: «السير» (٦: ٢٧٠-٢٧٤).

(٦) قوله: «والده» ساقط من (أ).

(٧) الـمَدَني، الإمام الكبير والعَلَم الشهير القدوة شيخ بني هاشم (٨٠-١٤٨هـ)، المفتَرَى عليه من قِبَل الرَّافضة الإثنَي عشرية. انظر: «السير» (٦: ٢٥٥-٢٧٠).

(٨) الإمام الكبير المجتَهِـد الـمُقْرِئ، لُـقِّب بـ(الباقر) من بَـقَـرَ العِلْمَ؛ أي: شَقَّهُ، فعَـرَف أصلَه وخَـفِيَّه (٥٦-١١٤هـ). انظر: «السير» (٤: ٤٠١-٤٠٩).

(٩) الإمام الكبير (٣٨-٩٤هـ). انظر: «السير» (٤: ٣٨٦-٤٠١).

الحُسَيْن، وهو من والده أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهَه، وهو من النبيِّ ﷺ، وهو من جبريل عليه الصلاةُ والسلام[١].

وأما الثانية؛ فقال الإمامُ العارِفُ عمرُ النَّبْتِيتيُّ أيضاً: لَبِسْتُها من العارف بالله تعالى المَجْد الزَّوَاويّ، وهو من محمد بن مخلص الطِّيبيّ[٢]، وهو من الحافظ مُغَلْطاي[٣]، وهو من الشَّريف[٤] الزَّيْن أبي بكر المَغْربيّ، ومن الشيخ محمد بن الشيخ القُطْب أبي الحسن الشَّاذِليّ[٥]، وهما من قُطْب الزَّمان وغوث الدَّهْر أبي الحسن عليِّ بن عبدِ الله بن عبدِ الجبارِ الشَّريفِ الحَسَنيِّ[٦] الشَّهيرِ بالشَّاذِليّ[٧]، وهو تَلَقَّى

---

(١) قوله: «علي بن أبي طالب... والسلام» ساقط من (د).

(٢) تقدَّمت ترجمتُه قريباً في الطريق الأول.

(٣) هو الإمامُ الحافظُ المؤرِّخُ النَّسابةُ علاءُ الدين مُغَلْطاي بن قَلِيج بن عبد الله الحنفي (٦٨٩-٧٦٢هـ)، كان مكثراً جداً من القراءة بنفسه والسَّماع. انظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٣٥٢-٣٥٤) و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٥٣٤).

(٤) قوله: «عُمِّر نحوَ ستمئة سنة... الشريف» كله ساقط من (ج) وهو نحو ورقتَين.

(٥) في (د): «ومن الشيخ محمد بن محمد الشيخ القطب أبي الحسن الشاذلي». والصوابُ ما أثبتُّه من (أ) و(ز). وسيأتي التعليقُ على نسبة (الشاذلي) في ترجمة الشيخ أبي الحسن.

(٦) في (أ): «الحسيني». والصوابُ ما أثبته، كما هو مشهورٌ في كتب التراجم من أنه كان يَنْسِبُ نفسَه إلى سيدنا الحسن بن علي رَضِيَ الله عنهما.

(٧) نسبة إلى (شاذِلة) قرية بأفريقية. وهو الإمامُ العارفُ الكبيرُ الزاهد (ت٦٥٦هـ)، إليه تنسبُ الطريقةُ الشاذلية. صَحِبَ أولاً محمد بن علي بن حرازم أو حرزهم، ثمّ عبد السلام بن مَشِّيش، وهو عمدتُهُ في الطريق، قدم تونس، ثم أقام بمصر، توفي في طريقه إلى الحجّ بحميثرة من صحراء عيذابِ في صعيد مصر، وقبرُهُ هناك معروفٌ يُزار. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢١: ١٤١-١٤٣) و«شجرة النور» (١: ١٨٦-١٨٧) و«الأعلام» (٤: ٣٠٥). وأفردَه بالترجمة ابنُ الصَّبّاغ الحِميري في كتابه: «درة الأسرار»، ولابن عطاء الله السَّكَنْدَري «لطائف المنَن في مناقب أبي العباس المرسي وشيخه أبي الحسن».

الـذِّكْرَ وتَـلْقِينَهُ بالعَهد والصُّحبة من السَّـيِّد الشَّريف عبد السَّلام بن مَشِّـيش[١]، وهو من الشَّـريف الـزَّيَّاتِ الـمَدَنيّ[٢]، وهو من الصُّوفِيِّ التُّـقَيِّ المعروف بالفُـقَيِّر ـ بالتصغير ـ، وهو من الشَّيخ فَخْر الدين[٣]، وهو من الشَّيخ أبي الحسن علي[٤]، وهو من الشيخ تاج الدين محمد، وهو من الشيخ شمس الدين بأَرْض التُّرْك[٥]، وهو من الشيخ القُطْب الغَوْث الفَرْد زَيْن الدين محمود القَزْوِينيّ، وهو من الشيخ أبي إسحاق إبراهيم البَصْري[٦]، وهو من الشيخ أبي القاسم الـمَرْوَانيّ[٧]، وهو من الشيخ فتح السُّعود[٨]،

---

(١) في (د): «بشيش»، وكلاهما صواب. وهو العارفُ بالله تعالى الشهيدُ أبو محمد عبدُ السلام بن مَشِّيش بن أبي بكر منصور بن علي الإدريسيُّ الحَسَنيّ (ت٦٢٢هـ)، ولعبد الله بن محمد الوراق رسالة في مناقبه. انظر ترجمته والاختلاف في ضبط اسمه في: «طبقات الشاذلية» (ص٧٢-٧٣) و«المفاخر العلية» لابن عياد (ص١١) و«الأعلام» (٤: ٩) والدراسة الموسعة «ابن مشيش شيخ الشاذلي» لِزَكِيَّة زَوانات.

(٢) هو عبدُ الرحمن بن الحسين ـ وقيل: محمد ـ بن عبد الرحمن. والزيّات نسبة إلى حارة الزيّاتِين. انظر: «المفاخر العلية» (ص١١-١٢) و«طبقات الشادلية» (ص٧٤) و«البرهان الجلي» (ص٢٦).
ورجالُ الإسناد المذكور من بعد الشيخ العارف ابن مشيش ليس لأحدٍ منهم ترجمة تُعرَف كما أقرَّ به السيد أحمد الغُماري في «البرهان الجلي» (ص٢١-٣٥) على شِدّة حرصِه في الكشف والاستقصاء عن رجال هذا الإسناد. والإحالةُ في مثل هذه المباحث على الكشف ليست مما يعتدُّ به.

(٣) واسمه محمد كما أفاده في «البرهان الجلي» (ص٢٦).

(٤) لَقَبُهُ نورُ الدين كما في «البرهان الجلي» (ص٢٦).

(٥) قوله: «وهو من الشيخ تاج الدين... التُّرْك» ساقط من (د) و(ج). قال في «البرهان الجلي» (ص٢٥) عن شمس الدين هذا: «سماهُ الجميعُ محمد، وزاد بعضُهم وصفَه بالمعداني المقيم بأرض الترك».

(٦) في (ز): «البصيري».

(٧) واسمُه أحمد، قال في «البرهان الجلي» (ص٢٥): «أبو القاسم أحمد المرواني فيما عند الجميع، إلّا العارف الفاسي المكي فإنه قال: أبو القاسم بن مروان، وتبعه تلميذُه السندي في ترجمته».

(٨) في (ز): «فتح السعودي». وانظر الاختلاف في اسمه في: «البرهان الجلي» (ص٢٥).

وهو من الشيخ سعيد الغَزْواني[١]، وهو من الشيخ أبي حامد جابر[٢]، وهو من الإمام المرتضى والحبيب المجْتَبى الحسين بن أمير المؤمنين عليٍّ رَضِيَ الله عنهما، وهو من أبيه كرَّم الله وجهه، وهو من رسول الله ﷺ، وهو من جبريل ﷺ.

وأما الثالثة؛ فقال العارفُ المذكورُ عمرُ النَّبْتِيتيّ أيضاً: أخذتُ لبسَ الخرقة عن قُطْب دائرتِـهِ المجد الـزَّوَاويّ، وهو عن المخلِص الطيبيّ وعن أحمد أيدمر، وهما عن الشَّـرَف العادليّ[٣]، وهو عن ناصرِ السُّنة عبد الله بن شُجاع الدين الفارُوثيّ، وهو عن الجمـال يوسف المعدنيّ[٤]، وهو عن الشمس محمدِ بن إبراهيم بن سُرور المقدسيّ[٥]، [عن الموفّق بن قُدامة المقدسيّ[٦]]، وهو عن قُطْب الوقت وغَوْث الوجود

---

(١) في (ز): «الفوراني». وانظر حول ذلك «البرهان الجلي» (ص٢٥).

(٢) كذا في الأصول، والذي في «المفاخر العلية» (ص١٢) و«البرهان الجلي» (ص٢١): «عن القطب أبي محمد جابر». وبَحَثَ في «البرهان الجلي» (ص٢٤-٢٥) في تعيين اسم أبيه ونَسَبه، واستقربَ أنه الصحابيُّ الجليلُ جابرٌ بن عبد الله الأنصاري رَضِيَ الله عنه، ثمّ جزم به. وقال المصنِّفُ في «فتاويه الفقهية الكبرى» (١: ٢٦٧) بعد ذكره انقطاع السَّند بين معروف والطائي، والحسن وسيدنا علي: «وإسنادُ جابر أشدُّ انقطاعاً من الكلّ».

(٣) في (أ) و(ز): «الشريف العاذلي»، وفي (د): «الشرف الشاذلي»، والصوابُ ما أثبته.

(٤) في (د): «المغربي». وفي «فتح القوي» (ص٢٢٦): «يوسف بن محمد العدني». وسيأتي هذا السند بعينه في إسناد الزيني عبد الحق السنباطي إلى الخرقة القادرية وفيه: «عن الجمال يوسف الحنبلي».

(٥) هو الإمامُ قاضي القضاة أبو بكر وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سُرور الصالحيّ الحنبلي (٦٠٣-٦٧٦هـ)، أولُ مَن وَلِيَ قضاءَ القضاة من الحنابلة بالديار المصرية، تفقَّه بالموفق ابن قُدامة. قال الذهبي: «يَعْرِف كلامَ الصوفية، ويتكلَّم على طريقتهم فيما بَلَغني، وتُحكى عنه كرامات ومكاشفات». انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٣٢٠-٣٢١) و«ذيل طبقات الحنابلة» (٢: ٢٩٤-٢٩٥).

تنبيه: أخذُ ابن سرور عن الشيخ عبد القادر مستحيل فقد ولد بعد وفاة الشيخ بدَهْر، إنما أخذ عن الشيخ الموفّقِ عنه؛ ولذا تعيَّنت زيادة اسم الموفق في المتن.

(٦) الإمام الكبير شيخُ الحنابلة في عصره (٥٤١-٦٢٠هـ).

محيي الدِّين عبد القادر الجِيليّ، وهو عن المبارك بن عليٍّ الـمُخَرِّميّ[١]، وهو عن أبي الـحسن عليِّ بن محمد[٢] بن يوسف القُـرَشيِّ الـهَكَّاريّ[٣]، وهو عن أبي الفَـرَج الطُّـرْطُوشيّ[٤]، وهو عن الـزَّيْنيِّ عبد الواحد بن عبد العزيز التَّمِيميّ[٥]، وهو عن والـدِهِ عبـد العزيز الـمذكور[٦]، وهو عن أبي بكر الشِّبْليّ، وهو عن سيد الطائفة أبي

---

(١) تحرف في (أ) إلى: «المخويني»، وفي (ز) إلى: «الـمحويني»، وفي (د) و(ج): «عن بن المبارك بن علي المخرومي». وهو الإمامُ الفقيهُ القاضي شيخُ الحنابلة أبو سَعْد المباركُ بنُ علي المُخَرِّميّ البغداديّ (ت ٥١٣هـ)، تفقَّه بالقاضي أبي يَعْلى وغيره، بَنَى مدرسةً دَرَّسَ بعده بها تلميذُه الشيخُ عبدُ القادر. انظر: «السير» (١٩: ٤٢٨) و«طبقات الحنابلة» (٢: ٢٥٨-٢٥٩).

(٢) كذا في الأصول، والذي في مصـادر ترجـمته الآتيـة: «علي بن أحمد». وانظـر: «الفهرست الصغير» (ص٤١٤-٤١٥).

(٣) بفتح الهاء وتشديد الكاف وبعد الألف راء، نسبة إلى قبيلة من الأكراد، الملقب بشيخ الإسلام (٤٠٩-٤٨٦هـ)، قال الذَّهبي: له تواليف وعنايةٌ بالأثر. انظر: «وفيـات الأعيان» (٣: ٣٤٥) و«السِّيَـر» (١٩: ٦٧-٦٩).

(٤) هذا ما (أ) و(ز) هنا بالشين المعجمة المثلثة، وذُكر في مواضع أخرى منهما وفي (د) و(ج) هكذا: «الطرسوسي». وهو كذلك في مطبوعة «نفحات الأنس من حضرات القدس» للجامي (٢: ٦٨٢) و«طبقات الأولياء» (ص٤٩٥)، ولم أقفْ على ترجمته، لكن عيَّن في «البرقة المشيقة» (ص٨٦) اسمه واسم أبيه فقال: «من يد أبي الفرج محمد بن عبد الله الطرسوسي»، وهو كذلك في «عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٦١٧) لكن فيه: «الطرطوسي». وقد أثبتُّ في المتن ما وَرَدَ في الأصول وإن اختلف.

(٥) البغداديّ الحنبليّ أبي الفضل، رئيس الحنابلة الإمام الفقيه (ت٤١٠هـ)، دُفِنَ إلى جَنب قبر الإمام أحمد. انظر: «طبقات الحنابلة» (٢: ١٧٩) و«السير» (١٧: ٢٧٣).

(٦) قوله: «وهو عن والدِهِ عبد العزيز المذكور» مثبتٌ في الأصول هنا، وساقطٌ من موضع يأتي في خِرقة السيوطيّ، وسقطَ أيضاً من بعض كتب الخِرقة والأثبات كـ«البرقة المشيقة» (ص٨٦) و«عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٦١٧)، وكأنَّ إثباتَه أصوَب؛ فإنّي وإن لم أقفْ على سَنة ولادة عبد الواحد ولا على تصريح المترجِمين بأخذِه عن الشِّبليّ، لكني أُبْعِدُ أخذَه عنه، بخلاف والدِهِ عبد العزيز؛ فقد تقدّم أنّ وفاةَ الشِّبْليِّ سنة (٣٣٤هـ)، وولادة عبد العزيز التَّميمي سنة (٣١٧هـ)، والله أعلم. أما وفاةُ عبد العزيز فسنة (٣٧١هـ). وانظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٢: ١٣٩).

القاسم الجُنَيْد، وهو عن خاله السَّريِّ السَّقَطيّ، وهو عن معروفٍ الكَرْخيّ، وهو عن مولاهُ عليٍّ الرِّضا، عن والده موسى الكاظم، عن والده جَعْفَر الصادق، عن والده محمد الباقر، عن والده زينِ العابدين، عن والده أبي عبد الله الحُسَين، عن والده أميرِ المؤمنين عليٍّ كرَّم الله وجهه ورضي عن أبنائِهِ وذرّيته، وهو عن النبي ﷺ، عن جبريل عليه الصلاة والسلام [١٣/ أ].

وأما شيخُنا الثالث؛ وهو الحافظُ الإمامُ في سائر الفنون الجلالُ السُّيوطيُّ فقال: لَبِسْتُ الخرقةَ من الصالح الكمال محمد بن إمام الكامِلِيّة[١] تجاهَ الكعبة المشرَّفة في شوَّال سنةَ تسعٍ وستين وثمانمئة، وأجازَني أن أُلْبِسَها لمن شِئْت، وكَتَب لي خطَّه بذلك، وأخبرَني أنه لبسَها من الشَيخ شمس الدين محمد بن محمد الإمام الجَزَريّ[٢]، وهو لَبِسَها من الزَّيْن[٣] عمرَ بن الحَسَن[٤] المرَاغيّ، وهو من الإمام العزِّ

---

(١) هو الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ الصوفي أبو محمد محمدُ بن محمد بن عبد الرحمن القاهريّ الشافعيّ (٨٠٨-٨٧٤هـ)، صَحِبَ في التصوف جماعةً كيوسف الصَّفِّي والكمال المجذوب وإبراهيم الإدكاوي. أَفْرَدَ الحافظُ السَّخاويُّ أحوالَهُ وأسانيدَه في تصنيف. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٩٣-٩٥) و«المنجم» (ص٢٠٥-٢٠٦). ووقع في «الضوء» أنّ وفاته سنة (٨٦٤هـ) وليس كذلك.

(٢) الدِّمشقيّ ثمّ الشِّيرازيّ الشافعيّ، الحافظ شيخ قرّاء عصره (٧٥١-٨٣٣هـ)، وُلِدَ ونَشَأ في دمشق، ثمّ استقرَّ بشِيراز ووَلِي قضاءَها وبها مات. والجَزَريُّ نسبة لجزيرة ابن عمر قريب الموصل. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٢٥٥-٢٦٠).

(٣) في (د): «من الشيخ شمس الدين».

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «الحسين». وهو مسندُ عصره عمرُ بن حسن بن مزيد المَرَاغيّ ثمّ الحلبيّ ثمّ الدمشقيّ، المشهور بابن أُمَيْلة (٦٨٢- ٧٧٨هـ)، أُسْمِعَ على الفخر ابن البخاري «جامع الترمذي» وغيره، وسمعَ على العزِّ الفاروثيّ وابن عساكر وغيرهما، حَدَّثَ نحواً من خمسين سنة، وتفرَّدَ بأشياء، وعُمِّر ورحلَ الناسُ إليه. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ١٥٩) و«الإنباء» (١: ١٤٢-١٤٣).

الفارُوثيّ[١]، وله[٢] في خرقة التصوُّف ثلاثُ طرق: أحمدية، وقادرية، وسُهْرَوَرْدية.

فأما الأحمدية[٣]؛ فإنه لَبِسَها من والده[٤]، [من جدِّه[٥]] وهو من القُطبِ أحمد الرِّفاعيّ[٦]، وهو من الشيخ أحمد الواسطيّ، وهو من أبي الفضل بن كامخ[٧]، وهو من علي بن علام[٨]، وهو من ابن بارباي[٩]،.........

(١) هو الإمامُ الفقيهُ المقرئ الواعظ المفسِّرُ الخطيب الصوفي أبو العباس أحمدُ بن إبراهيم بن عمر بن الفرج الفاروثيّ الواسطيّ (٦١٤-٦٩٤هـ)، سمعَ من خلق في عدة بلاد، وألبسَه الشهابُ السُّهْرَوَرْديّ الخرقة، وألبسها هو لخلق، وسمع عليه خلائقُ كالبِرْزَالي. انظر: «الوافي بالوفيات» (٦: ١٣٨-١٣٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٦-١٥) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٥٠-١٦٠).

(٢) أي: العز الفاروثي.

(٣) قوله: «فأما الأحمدية» ساقط من (د).

(٤) هو إبراهيم بن عمر.

(٥) ما بين معقوفتَين متعيِّن لاستحالة أخذ إبراهيم بن عمر عن السيد أحمد الرفاعي. وقد قال الحافظُ ابنُ ناصر الدين الدمشقيُّ في «توضيح المشتبه» (٧: ١٢) بعد ذكر العِزِّ الفاروثي: «روينا لُبْسَ خرقة التصوف من طريقه عن أبيه عن جدِّه عن الشيخ أحمد بن علي بن أحمد الرفاعي».

(٦) هو العارفُ القدوةُ العابدُ الزاهدُ الوليُّ الشهيرُ السيد أحمدُ بن علي بن أحمد بن يحيى المغربيّ الشافعيّ (٥١٢-٥٧٨هـ)، إليه تُنْسَبُ الطريقةُ الرفاعية، وليس له عَقِبٌ وإنما لأخيه. انظر: «وفيات الأعيان» (١: ١٧١) و«السير» (٢١: ٧٧) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٦: ٢٣-٢٧).

(٧) هذا ما في (أ)، وهو موافق لمطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٥١٠). وفي (ز): «من الفضل كامخ»، وفي (د) ومطبوعة «الفهرست الصغير» (ص٤١٣): «أبي الفضل كامخ».

(٨) هكذا وقعتْ أسامي رجال هذا الإسناد في سائر الأصول، وسيأتي في موضع آخر من هذا «الثبت» ما يخالفها، وفي المصادر اختلاف شديد في رسمها. انظر: «الجزء اللطيف» (ص٢٣) و«طبقات الأولياء» (ص٥١٠) و«الفهرست الصغير» (ص٤١٤) و«عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٦١٨-٦١٩) و«البرهان الجلي» (ص٣٢).

(٩) كذا في (أ) و(ز)، وفي (د): «باربادي»، وفي (ج): «باريادي»، وفي مطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٥١٠): «البابرنباري»، وفي «عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٦١٨): «من الشيخ علي ابن البازياري، والبازيار هو الحرارةُ بالفارسية».

وهو من عليٍّ العَجَميّ[١]، وهو من الشِّبْليّ، وهو من الـجُنَـيْد.

ح **وأما القادرية؛** فإنه لَبِسها من الشهاب السُّهْرَوَرْديّ، وهو من القُطْب الجِيليّ، وهو من أبي سعيد[٢] المباركِ بنِ علي المُخَرِّميّ[٣]، وهو من أبي الحسن الهَكَّاريّ، وهو من أبي الفرج الطَّـرَسُوسيّ[٤]، وهو من أبي الفضل عبد الواحد التَّمِيميّ، [وهو من والده عبد العزيز[٥]]، وهو من الشِّبْليّ، وهو من الـجُنَيْد.

ح **وأما السُّهْرَوَرْدية؛** فإن الشهابَ السُّهْرَوَرْديّ لَبِسَها من عمِّهِ أبي النَّجيب، وهو من عمِّه الوَجِيه عمر، وهو من والدِه ومن الشيخ الزَّنْجانيّ[٦]؛ وأما والدُه فلَبِسَها من أحمد الأسود[٧] الدِّيْنَـوَري، وهو من مِـمْشاذ[٨] الدِّيْنَـوَريّ، وهو من الـجُنَـيْد.
ح وأما الـزَّنْجانيّ؛ فلَبِسَها من أبي العباس النَّهَـاوَنْديّ[٩]، وهو من محمد بن خَفِيف

---

(١) في نسخة من «طبقات الأولياء» (ص٥١٠): «من محلى العجمي».

(٢) كذا في الأصول: «سعيد» بالياء بعد العين، والذي في «طبقات الحنابلة» (٢: ٢٥٨) و«السير» (١٩: ٤٢٨): «أبو سعد» بدون ياء. وقد تقدمت ترجمته.

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «المخزومي».

(٤) سبق في التعليق على الطريق الثالثة من طرق النَّبْتِيتيّ ذِكْرُ الاختلاف الواقع في نسبة هذا العَلَم

(٥) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول، وإثباتُه هو الموافق للموضع السابق الذي ساق فيه المصنف هذا السند ولما سيأتي في الطريق الرابعة من طرق ابن عِراق، ولا بدَّ من هذه الزيادة لاتصال السند بالشبليّ، كما نبَّهتُ عليه في التعليق على الإسناد الثالث من أسانيد الشيخ عمر النبتيتي.

(٦) سيأتي في بعض الأسانيد هكذا: «أخي فرج الزنجاني». ترجَمَه الجامي في «نفحات الأُنْس» (١: ٢٢٢-٢٢٣)، وذكرَ أنه مريدُ أبي العباس النَّهاوَنْديّ، مات بزَنْجان سنةَ (٤٥٧هـ). وليس هو سَعْد بن علي الزَّنْجانيّ (ت٤٩١هـ) شيخ الحَرَم كما توهَّمه محقِّقُ «الفهرست الصغير» (ص٤١٦).

(٧) في (د): «من الأسود أحمد»، وكذا ما سيأتي قريباً.

(٨) قوله: «وأما السهروردية... من ممشاذ» تكرر في (د).

(٩) نسبة إلى (نهاوند) بلد عظمة في قبلة (همذان). كما في: «معجم البلدان» (٨: ٤٠٩). وهو أحمد بن محمد ابن الفضل، كما ذكره في «نفحات الأنس» (٢: ٢٢٠-٢٢٢) للجامي، لكن لم يؤرخ ولاته ولا وفاته.

الشِّيرازيّ[١]، وهو من رُوَيْم، وهو من الـجُنَـيْد، وهو من السَّرِيّ السَّقَطيّ، وهو من معروف الكَرْخيّ، وهو من داود الطَّائيّ، وهو من حَبِيبٍ العَجَميّ، وهو من الحسن البَصريّ، وهو من عليٍّ كرَّم الله وجهه.

قال شيخُنا المذكور: وتَـلَقَّنْتُ الذِّكْرَ من الإمام ابن إمام الكاملية بالمسجد الحرام، وهو من المحبِّ بن عمر السّعوديّ، وهو من التاج بن الشيخ الإمام يوسف العَجَميّ، وهو من والده، وهو من النَّجْم محمود الأَصْفهانيّ والفقيه حَسَن الشمشيريّ، وهذا[٢] من النَّجْم المذكور ومن بدر الدِّين الطُّوسيّ، وهما[٣] من النُّور عبد الصَّمد النَّطَنْـزيّ[٤]، وهو من علي بن بَـرْغوش[٥] الشِّيرازيّ، وهو من الشِّهاب السُّهْرَوَرْديّ[٦]، وهو من عمِّه[٧] أبي النَّجِيب، وهو من عمِّه[٨] وَجِيه الدِّين، وهو من الزَّنْجانيّ، وهو من النَّهاوَنْديّ، وهو من محمد بن خَفِيفٍ الشِّيرازيّ، وهو من رُوَيْم البغداديّ.

ح وتلقَّن الوَجيهُ أيضاً من أبيه، وهو من الأسود الدِّيْنَـوَريّ، وهو من مِمْشاذ الدِّيْنَـوَريّ، ورُوَيْم ومِمْشاذ من الـجُنَـيْد، وهو من السَّريّ السَّقَطيّ، وهو من مَعروف

---

(١) هو الإمامُ المعمَّرُ المسندُ شيخُ المشايخ في العلم والدِّين (ت٣٧١هـ)، صحبَ رُوَيْماً وغيرَه، وكان من أعيان تلامذة أبي الحسن الأشعري. انظر: «طبقات الصوفية» (ص٤٦٢) و«السير» (١٦: ٣٤٢-٣٤٧) و«تاريخ الإسلام» (٨: ٣٦٥-٣٦٨) و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٣: ١٤٩-١٦٣).

(٢) أي: الفقيه حسن الشمشيري.

(٣) أي: النجم محمود الأصفهاني وبدر الدين الطوسي.

(٤) تقدَّم الكلام على ضَبْطه.

(٥) هذا ما في الأصول، وفي مطبوعة «الفهرست الصغير» (ص٤٢٦): «برعوس».

(٦) قوله: «وهما من النُّور عبد الصمد... السُّهْرَوَرْدي» ساقط من (ز).

(٧) في (ز): «من ابن عمه».

(٨) قوله: «عمه» ساقط من (ز).

الكَرْخيّ، وهو من داود الطَّائيّ، وهو من الحسن البَصريّ، وهو من عليّ، وهو من النبيِّ ﷺ.

قلتُ: إسقاطُ حَبيبٍ العَجَميّ[١] في هذه الطريقة هو ما رأيتُهُ عن شيخنا، فيَحْتَمل أنّ للطَّائيِّ سماعاً من الحَسَن، ويحتمل أن هذا تحريفٌ من النُّسَّاخ، وهو الظاهرُ الذي يدلُّ عليه بقيةُ الأسانيد[٢]؛ فإنهم كلَّهم مطبقون علىٰ ذِكْرِ الطائيّ فالعَجَميّ فالبَصْريّ.

ح قال شيخُنا المذكور: وتَلَقَّنْتُ أيضاً من الإمام العارف المسلِّك الشمس بن عبد الدائم الصُّوفيّ[٣]، وهو من خاله الشَّيخ مَدْيَن[٤]، وهو من الشيخ أبي العباس أحمد الزاهد[٥] والشيخ نورِ الدين عليّ صاحب الدّيك [١٣/ ب]، والزّاهدُ من الشيخ حسن بن عمرَ التستريّ[٦]، وهو وصاحبُ الدّيك من الشيخ الكبير يوسف العَجَميّ بسَنَده؛ أي: السابق.

---

(١) أي: في آخر الإسناد بين داود الطائي والحسن البَصريّ.

(٢) ولا سيما مع قول الذهبي في «السير» (٧: ٤٢٥): «ولا عَلِمْنا داود سار إلى البصرة».

(٣) هو الإمامُ العارفُ بالله تعالى محمد بن أحمد بن عبد الدائم الأُشْمونيّ القاهريّ المالكيّ (٨١٤-٨٨١هـ)، تخرَّج بتربيته جماعةٌ عارفون، حتىٰ قال الشعراني: «ومدارُ طريق القوم اليوم في مصر على تلامذتـه». انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٣١٦-٣١٧) و«الطبقات الكبرىٰ» للشعراني (٢: ١٠٨).

(٤) هو العلامةُ الشيخُ الوليُّ مَدْيَن بن أحمد بن محمد الحِمْيَريّ المغربيّ الأُشْمونيّ القاهريّ المالكيّ (٧٨١-٨٦٢هـ)، عظَّم السخاويُّ أمره، تفقَّه بجماعة، وتَسَلَّكَ بأبي العباس الزاهد. انظر: «الضوء» (١٠: ١٥٠-١٥٢) و«الطبقات الكبرىٰ» للشعراني (٢: ١٠١-١٠٣).

(٥) هو الشيخُ أحمدُ بن سليمان الزاهد، مات سنةَ نَيِّفٍ وعشرين وثمانمئة، ذَكَرَه الشعراني في: «الطبقات الكبرى» (٢: ٨١-٨٣) ووصفه بـ: «الشيخ الإمام العالم العامل الرَّبانيّ شيخ الطريق وفقيه أهلها...»، وكان يَتَستَّرُ بالفقه لا تكاد تسمَعُ منه كلمةً واحدةً من دقائق القوم».

(٦) تحرف في (أ) إلى: «الشبري»، وفي (ز) إلى: «الشبيري»، وفي مطبوعة «الفهرست الصغير» (ص٤٢٧) إلى: «الشيخ عمر الشبريسي». وجاء على الصواب في «الأنوار القدسية في قواعد الصوفية» للشعراني (ص٧٥). تَرجمَ له الشعراني في: «الطبقات الكبرى» (٢: ٦٦) ذاكراً صحبتَه للشيخ يوسف العَجَمي، وأفاد أنه توفي سنةَ (٧٩٧هـ).

خاتـمةٌ
تشتملُ على فوائد يَتَعَيَّنُ الاعتناءُ بها لعظيمِ نفعِها وغرابتِها وغَلَطِ كثيرين في بعضِها

الأولىٰ
[في سماع الحسن البَصريّ من سيّدنا عليٍّ رَضِيَ الله عنه]

شنَّع كثيرٌ من الفقهاء والمحدِّثين علىٰ الصُّوفية رضوان الله عليهم أجمعين[1] في إثباتهم في أسانيدهم في لُبْس الخرقة وتَلْقِين الذِّكْر وغيرهما سماعَ الحسن البَصريّ[2] من أمير المؤمنين عليٍّ كرَّم الله وجهه.

وهذا الإنكارُ لا وجهَ له[3]، وإنما كان يَحْسُنُ إيرادُهُ أن لو كان أئمةُ الحديث متفقينَ على عدمِ سماعِهِ منه، وليس كذلك، بل أئمةُ الحديثِ مختلفون في ذلك، فمنهم مَن أثبته، ومنهم مَن نفاهُ كالبخاريِّ ويحيىٰ بنِ مَعِين والتِّرْمذي، لكن انتصرَ للمُثْبِتين له جماعةٌ

---

(١) قوله: «أجمعين» ساقط من (ز).

(٢) تقدم في ترجمته أنه وُلِدَ سنةَ (٢١هـ)، ومات سنةَ (١١٠هـ) رَضِيَ الله عنه.

(٣) اختلَفَ رأيُّ المصنفِ في سماع الحسن من عليّ، فأثبته هنا ومالَ إليه في «فتاويه الحديثية» (ص١٧٦)، ونفاه في «فتاويه الفقهية» (١: ٢٦٧) حاكياً اتفاق أهل العلم بهذا الشأن على بطلانه! والظاهرُ أنّ ما هنا هو المتأخرُ من قولَيه؛ إذ يبعدُ أن يفصِّلَ في خلاف أهل العلم في هذه المسألة، ثمّ يدعيَ الاتفاق على نفي الخلاف بعد ذلك.

من متأخِّري الحفَّاظ، ومنهم شيخُنا السُّيوطيّ[١] المذكورُ بها حاصله:

أنّ ممن أثبتَ ذلك ورجَّحَه الحافظُ الكبيرُ ضياءُ الدِّين المقدسيّ[٢]، حيثُ قال في كتابه «المختارة»: «الحسنُ البَصري عن عليٍّ، وقيل: لم يَسْمع منه»[٣]. وتبعَه شيخُ الإسلام والحفَّاظ ابنُ حجر[٤] فقال في تهذيبه «التهذيب»: «وقع في «مسند أبي يَعْلى» قال: حدثنا حَوْثَرة[٥] بن أَشْرَس، أنا عقبةُ بن أبي الصَّهْباء الباهِلي[٦]، قال سمعتُ الحسنَ يقول: سمعتُ علياً يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَثَلُ أمَّتي مَثَلُ المَطَر، لا يُدْرى أوَّلُهُ خيرٌ[٧] أم آخرُه»[٨]. قال محمدُ بن الحسن بن الصَّيْرفيُّ[٩] شيخُ شيوخِنا: هذا

(١) وألَّفَ في ذلك رسالةً لطيفةً سماها «إتحاف الفرقة برفو الخرقة»، وهي مطبوعةٌ ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢: ١٠٢-١٠٤).

(٢) الإمامُ محدِّثُ الشام شيخُ السُّنة الرَّبانيُّ أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الواحد بن أحمد السَّعْديُّ المقدسيُّ ثمّ الدمشقيّ الصالحيّ الحنبليّ (٥٦٩-٦٤٣هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٤٠٥).

(٣) «المختارة» (٢: ٤١).

(٤) انظر: «إتحاف الفرقة» للسيوطي في «الحاوي للفتاوي» (٢: ١٠٢).

(٥) تحرّف في الأصول إلى: «جويرية». وهو أبو عامر العَدَويُّ البصريُّ (ت٢٣١ أو ٢٣٢هـ)، ذكرَه ابنُ حبان في «الثقات» (٨: ٢١٥)، ووصفه في «السير» (١٠: ٦٦٨) بـ: المحدِّث الصدوق. وقال في «تاريخ الإسلام» (٥: ٨١٦): «وما علمتُ به بأسا».

(٦) تحرّف في (ز) إلى: «الباهري». وهو أبو خُرَيْم الباهلي مولاهم البصريّ، سمع الحسنَ وابنَ سِيرين وغيرَهما. وَثَّقه ابنُ معين، وقال أحمد: صالح الحديث. انظر: «تاريخ الإسلام» (٤: ٤٥٩-٤٦٠).

(٧) قوله: «خير» ساقط من (ج).

(٨) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦: ٣٨٠) قال: «حدثنا بشر بن الوليد الكندي حدثنا أبو سهل يوسف بن عطية الصفار قال سمعت ثابتاً يقول: قال أنس: قال رسولُ الله ﷺ...». ولم أقفْ عليه في المطبوعة من رواية حوثرة بسنده إلى الحسن البصري.

(٩) هو تقيُّ الدين محمد بن الحسن بن عيسى اللَّخميّ ابن الصَّيْرَفي (ت ٧٣٨هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤٢٣).

نصٌّ[١] صريحٌ في سماع الحسن من علي، ورجالُه ثقاتٌ، حَوْثَرة وثَّقَهُ ابنُ حِبان، وعُقْبةُ وثَّقَهُ أحمدُ وابنُ مَعِين». انتهى كلامُ شيخ الإسلام في «تهذيب التهذيب»[٢].

وإذا ثبتَ أنّ رجالَ هذا السَّند ثقات، وأنّ عُقْبَةَ منهم، قال: سمعتُ الحسنَ يقول سمعتُ علياً؛ لم يَبْقَ لمنكرِ سماعِهِ منه مُتَمَسَّكٌ ولا دليلٌ أصلاً؛ لأنه ثقةٌ أثبتَ شيئاً وغيرُه نَفاه، والمثبِتُ مقدَّمٌ على النافي وإن قلَّ المثبِتُ وكَثُرَ النافي كما هو مقرر في الأصول؛ لأنّ المثبِتَ معه زيادةُ علم، لا سيَّما وهو قد أَسْنَدَ علمَهُ إلى سماعه حيثُ قال: سمعتُ الحسن يقول: سمعتُ علياً.

وإذا كان هذا ـ أعني سماعَه ـ هو مستندَ علمِهِ وجبَ تقديمُ ما أثبته وأخبَرَ عنه بهذه الطريقِ القويةِ التي لا تحتمل شُبْهةً على[٣] مَن نفاه؛ لأنه إنما نَفاه لمجرَّد قرينة قامت عنده، وهي تحتملُ الصحةَ والفساد، بل صحةُ إثباته المذكورةُ عيَّنت احتمالَ فسادِ تلك القرينة، فبطل الاحتجاجُ بها.

هذا، وذلك الإثباتُ المذكورُ يكفي فيه ما ذُكِر من صحة طريق مُثْبِتِه، وكونِه ثقةً، وكونِه أَسْنَدَه إلى أقوى أسباب العلم وهو السماع.

ومع ذلك فقد انضَمَّت إليه قرائن، كلٌّ منها يغلبُ على الظنِّ أنه سمع منه، وبها يزداد تأيُّدُ إثبات السَّماع، ويجب ترجيحُه.

---

(١) في (ج): «من انص».

(٢) لم أجدْ هذا النصَّ في «تهذيب التهذيب»، وقد نقله المصنفُ عن السيوطي، لكنَّ السيوطيّ في «إتحاف الفرقة» ـ في «الحاوي للفتاوي» (٢: ١٠٤) ـ لم يَعْزُ عبارة الحافظ هذه إلى «تهذيب التهذيب»، وإنما أطلقَ نسبتَها إليه بلا عزو، وكان قبلَها قد نقلَ كلاماً من «تهذيب التهذيب»، فكأنّ المصنفَ ظنَّ تتابعَ النقل.

(٣) متعلق بقوله: «تقديم».

منها[١]: أنّ الحسنَ وُلِدَ لسَنَتين بَقِيَتا من خلافة عمرَ رضي الله عنه باتفاق، وكانت أمُّه خَيْرة مولاةَ أمِّ سلمة رضي الله عنهم، وكانت أمُّ سلمة تُخْرِجُهُ إلى الصحابة يباركون عليه، وأخرجَتْه إلى عمر رضي الله عنه فدعى له: «اللَّهمَّ فقِّهه في الدين، وحَبِّبْهُ إلى الناس». ذكره الحافظُ الجمالُ المِزِّيُّ[٢] في «تهذيبه»[٣] والعَسْكَريُّ[٤] في «مواعظه»[٥] بسنده، وذَكَر المِـزِّي أيضاً: أنه حَضَر يومَ الدار[٦] وله أربعَ عشرة سنة[٧].

ومن المعلوم أنه حين بلغَ سبعَ سنين أُمِرَ بالصلاة وحضورِ جماعة المسلمين [١٤/أ]، فكان يحضرُها ويُصَلِّي خلفَ عُثمان رضي الله عنه إلى أن قُتِل، وعليٌّ إذْ ذاك بالمدينة؛ فإنه لم يخرجْ منها إلى الكُوفة إلّا بعد قتل عثمان، فكيف يُستنكَرُ سماعُه منه وهو يجتمعُ به في كلِّ يومٍ خمسَ مراتٍ من حين ميَّزَ إلى أن بلغ أربعَ عشرةَ سنة[٨].

ومنها: أنّ علياً كرَّم الله وجهه كان يزورُ أمهاتِ المؤمنين، ومنهنَّ أمُّ سلمة، وكان الحسنُ عندها في بيتها، وقد مرَّ أنها كانت تُخْرِجُه للصحابة يبركون عليه، ولِعُمَر

---

(١) أي: تلك القرائن.

(٢) الإمامُ الحافظُ شيخُ زمانه في معرفةِ الرجال أبو الحجَّاج يوسفُ بنُ الزَّكي (٦٥٤-٧٤٢هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ٣٩٥-٤٣٠) و«الدرر الكامنة» (٤: ٤٥٧-٤٦١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٦: ١٠٣-١٠٤).

(٤) الإمامُ الحافظُ أبو الحسن عليُّ بن سَعد بن عبد الله، نزيل الرَّيّ (ت٣٠٥هـ). انظر: «تذكرة الحفّاظ» (٢: ٢٢٤).

(٥) وهو كتابه «الزواجر والمواعظ» كما في ترجمته، ولم أقف عليه مطبوعاً.

(٦) هو: يومُ مقتل أمير المؤمنين سيدِنا عثمان بن عفان رَضِيَ الله عنه.

(٧) «تهذيب الكمال» (٦: ٩٧).

(٨) قال الحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال» (٦: ٩٧) في ترجمة الحسن البصري: «رأى عليَّ بنَ أبي طالب وطلحة بن عبيد الله وعائشة، ولم يصحَّ له سماعٌ من أحد منهم».

فدعا له بها مرَّ، فمن البعيد جداً مع ذلك أن علياً كان يزورُها ولا تُـخرجه له، بل الأقربُ أنها كانت تُخْرجُه له ولغيره[١]، بل أولى.

ومنها: أنه جاء عن الحسن غيرُ ما مرَّ مما يدلُّ على سماعه منه، فمن ذلك ما أورده المِزِّي[٢] في «تهذيبه»[٣] من طريق أبي نُعيم بسنده إلى يونس بن عبيد أنه سأل الحسن: لِـمَ ترفعُ الحديثَ إلى النبي ﷺ وأنت لم تُدْرِكْه؟ فقال: سألتَني عما لم يسألني عنه أحدٌ قبلك، ولولا منـزلتُكَ مني ما أخبرتُك، إني في زمان كما ترى ـ وكان في زمن الحَجَّاج ـ كلُّ شيءٍ سَمِعْتَني أقولُ فيه: قال رسولُ الله ﷺ فهو عن عليِّ بن أبي طالب، غيرَ أني في زمانٍ لا أستطيعُ أن أذكرَ علياً»[٤].

فتأمَّل هذا العُذْرَ[٥] الواضحَ من الحسن، وأنه مصَرِّحٌ بسماعه من عليٍّ أحاديثَ كثيرة، وأنه لم يمنعْه من التصريح باسمه إلا خوفُه من ذلك الجبَّار، فلأجل ذلك أرسَلَ تلك الأحاديثَ ورواها عن النبيِّ ﷺ من غير واسطة مع كونه تابعياً، فكانت أحاديثُه التي هي كذلك مرسلة.

تنبيهٌ

من أقوى الأدلةِ الصحيحةِ الصريحةِ في سماعِ الحسنِ من عليٍّ[٦]؛ قولُ أحمد في

---

(١) في (ز): «كغيره».

(٢) في (ج): «المزني».

(٣) «تهذيب الكمال» (٦ : ١٢٤).

(٤) ذكره الحافظُ ابن رجب في «شرح علل التِّرْمذي» (١ : ٥٣٧) بالإسناد الذي روى به المِزِّي وقال: «وهذا إسنادٌ ضعيف، ولم يثبت للحسن سماعٌ من علي».

(٥) في (د): «العدل».

(٦) ليس كذلك فالذي سيذكرُه روايةٌ بالعنعنة.

«مسنده»[(١)] ثنا هُشَيْم أنا يونس عن الحسَن عن عليٍّ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «رُفع القلمُ عن ثلاثة». الحديث المشهور، وأخرجه التِّرمذيّ وحسَّنه[(٢)] والنسائيّ[(٣)] والحاكم وصحَّحه[(٤)] والضياءُ المقدسيّ في «المختارة»[(٥)]، ولهذا جَزَمَ فيها كما مرَّ بسماعه منه.

قال الحافظُ الزَّينُ العراقيّ: «قال عليُّ بن المديني: الحسنُ رأى علياً بالمدينة وهو غلام، وقال أبو زُرْعة: كان الحسنُ يومَ بُويعَ لعليٍّ ابنَ أربعَ عشرة سنة، ورأى علياً بالمدينة، ثم خرج عليٌّ إلى الكوفة والبَصرة فلم يلقَهُ الحسنُ بعد ذلك. وقال الحسنُ: رأيتُ الزُّبَيْرَ يبايعُ علياً». انتهى[(٦)].

وبعد أن تقرَّرتْ هذه الأدلةُ الناصَّةُ على سماعه منه تعيَّن حملُ قولِ النَّافين: (لم يسمعْ منه) على ما بعد خروج عليٍّ من المدينة كما تقرَّر[(٧)]، وحملُ كلامِ العلماءِ على محملٍ صحيحٍ أولى من تركه على ظاهره الذي لا سَنَدَ له، ولا يليقُ بمن نُسِبَ إليه من الأئمة أن يقولوا بظاهره، اللَّهمَّ إلا إذا كانوا لم يطَّلِعوا على هذه الأدلة، فيكون ذلك نوعَ عُذْرٍ لهم.

وبَقِيتْ أسانيدُ أُخَرُ مصدِّقةٌ[(٨)] بسماعه[(٩)]؛ كسندِ النَّسائيّ عن قتادة عن الحسن

---

(١) «المسند» (٢: ٢٥٤).

(٢) «الجامع الصحيح» كتاب الحدود ـ باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، رقم (١٤٢٣).

(٣) «السنن» كتاب الطلاق ـ باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، رقم (٢٠٤١).

(٤) «المستدرك» (٤: ٣٨٩). قال الحافظ الذهبي في «التلخيص»: «صحيح فيه إرسال».

(٥) «الأحاديث المختارة» (٢: ٤١).

(٦) نقلَه السيوطيّ في: «إتحاف الفرقة» في: «الحاوي الفتاوى» (٢: ١٠٣) ـ عن «شرح الترمذي» للحافظ الزَّيْن العِراقي.

(٧) انظر: «إتحاف الفرقة» في: «الحاوي الفتاوى» (٢: ١٠٣).

(٨) في الأصول عدا (أ): «مصرحة».

(٩) في (ز) و(د): «بسماعه منه». وانظر هذه الأسانيدَ بمتونها في «إتحاف الفرقة» في «الحاوي الفتاوى» (٢: ١٠٣).

عن عليّ، وسندِ الطَّحاويّ عن قتادة عن الحسن عن عليّ، وسندِهِ أيضاً: ثنا هشام بن حسَّان عن الحسن عن عليّ، وسندِ الدَّارَقُطْنيّ: ثنا عَونٌ عن الحسن عن عليّ، وسندِهِ أيضاً: أنا حُميدٌ الطويلُ عن الحسن عن عليّ[١]، وسندِهِ أيضاً: عن عطاءٍ عن الحسن عن عليّ[٢]، وكَرِواية الطَّحاويّ: ثنا هشام بن حسَّان عن الحسن عن عليّ، وسندِ أبي نُعَيم عن ليث عن الحسن عن عليّ، وسندِ الخطيب: ثنا سليمانُ[٣] بن أَرْقَم عن الحسن عن عليّ[٤].

وإذا تأملتَ [١٤/ ب] هذا الذي ذَكَرْتُهُ في هذه الفائدة عَلِمْتَ:

أنّ ما عليه الصوفيةُ في أسانيدهم التي تَنْتَهي إلى الحسن البَصريّ عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وكرَّم وجهه لا مَطْعَنَ ولا إنكارَ عليهم فيه، وأَنَّ ما هم عليه من سماع الحسن البَصريّ لعليٍّ بن أبي طالب هو الحقُّ الصريحُ الذي لا يجوز غيرُه، وأَنَّ مَن اعترض عليهم أو أنكرَ عليهم فاعتراضُهُ وانكارُه زَيْفٌ ليس في محلِّه، فلا ينظرُ إليه ولا يعوّلُ عليه.

* * *

(١) قوله: «وسند الدارقطني... عن علي» ساقط من (ز). وقوله: «وسنده أيضاً... عن علي» ساقط من (د).

(٢) قوله: «عن علي» ساقط من (ز).

(٣) قوله: «ثنا هشام بن حسان... سليمان» ساقط من (ز).

(٤) قوله: «عن علي» ساقط من (ز).

الثانية[١]

[مشروعيةُ لُبْس الخرقة]

قال الإمامُ العارفُ المحقِّقُ الشهابُ السُّهْرَوَرْدي في «عوارفه»[٢]: «وَجْهُ لُبْسِ الخِرْقة من السُّنة حديثُ أمِّ خالد[٣] قالت: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بثياب فيها خَميصةٌ سوداءُ صغيرة، فقال: «مَن تَرَوْن أكسو هذه؟» فسكت القوم، فقال ﷺ: «ائتوني بأمِّ خالد». فأُتِيَ بي، فأَلْبَسَنِيها بيده، فقال: «أَبْلي وأَخْلِفي[٤]»[٥].

قال: «ولا خفاءَ أنّ لُبْسَ الخرقة على الهيئة التي يعتمدُها الشيوخ في هذا الزمان لم يكنْ في زمن رسول الله ﷺ، وهذه الهيئةُ والاجتماعُ لها والاعتدادُ بها من استحسان الشيوخ، وأصلُهُ من الحديث ما رَوَينا[٦]». انتهى[٧].

---

(١) من أول هذه الفائدة إلى قوله الآتي «وهذا الذي قاله ابنُ الجَزَري» نقله المصنفُ من «الفهرست الصغير» (ص٤١٨-٤٢٤).

(٢) «عوارف المعارف» (ص٩٣).

(٣) هي الصحابيةُ الجليلةُ أَمَةُ بنتُ خالد بن سعيد بن العاص القرشية الأموية المكية الحبشية المولد، اشتهرت بكنيتها. وفي بعض طرق حديثِها المذكورِ في الكتاب عند البخاريّ في كتاب الجهاد: «قال أبو عبد الله: لم تَعِشْ امرأةٌ ما عاشتْ هذه». قال الذهبي: «وأظنُّها آخرَ الصحابيات وفاة». انظر: «الإصابة» (٤: ٢٣٨) و«السير» (٣: ٤٧٠).

(٤) رُويتْ بالفاء والقاف. انظر: «فتح الباري» (١٠: ٢٨٠).

(٥) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب اللباس ـ باب الخميصة السوداء، رقم (٥٨٢٣).

(٦) في (أ): «وأصلُهُ ما رويناه من الحديث ما روينا». وما أثبته من (ز) هو الموافق لمطبوعة «العوارف».

(٧) «عوارف المعارف» (ص٩٤).

وقال ابنُ الصلاح[١]: «من القُرَب لُبْسُ الخرقة، وقد استخرج لها بعضُ المشايخ أصلاً من سنة النبيِّ ﷺ، وهو حديثُ أمِّ خالد». فذَكَرَ الحديثَ الذي ذَكَرَهُ السُّهْرَوَرْدي، وهو مخرَّجٌ في «الصَّحِيحين».

قال ابنُ الصلاح: «وَلِي في لُبْسِ الخرقة إسنادٌ عالٍ جداً، ألبسني الخرقةَ أبو الحسن المؤيّد بن محمد الطُّوسي[٢]، قال: أخذتُ الخرقةَ من أبي الأَسْعَد هبةِ الرَّحمن بن عبدِ الواحد ابن أبي القاسم القُشَيْرِيّ[٣]، قال: أخذتُ الخرقةَ من جَدِّي أبي القاسم القُشَيْرِيّ[٤]، وهو أخذَها من أستاذه الإمام أبي علي الدَّقاق[٥]، وهو أخذها من أبي القاسم بن محموية النَّصْراباذيّ[٦]، وهو أخذَها من أبي بكر الشِّبْليّ، وهو أخذَها من أبي القاسم الـجُنَـيْد،

---

(١) هو الإمامُ الكبيرُ الحافظُ الفقيـهُ تقيُّ الدين أبو عمرو عثمانُ بنُ عبد الرحمن بن الشهرزوري الكُرْدي (٥٧٧-٦٤٣هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٢٦-٣٣٦).

(٢) الإمامُ المحدِّث المعمَّرُ رَضِيَ الدين المؤيَّدُ بن محمد بن علي الطُّوسي النَّيسابُوري، ولد سنة (٥١٤هـ) ظناً، ومات سنة (٦١٧هـ) آخـرُ مَن بَقِيَ من أصحاب الفُراوي راويـةِ «صحيح مسلم». انظر: «وفيـات الأعيان» (٥: ٣٤٥-٣٤٦).

(٣) خطيب نيسابور، وأسند مَن بَقِي بخُراسان في زمانه (٤٦٠-٥٤٦هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٣٢٩).

(٤) هو الإمامُ الكبير البارعُ أصولاً وفروعاً الأستاذُ زينُ الدين عبدُ الكريم بن هَوَازن النَّيسابُوري، صاحب «الرسالة» (٣٧٦-٤٦٥هـ)، أخذ التصوفَ عن أبي علي الدَّقاق، وروى عنه ابنُهُ عبدُ المنعم وابنُ ابنِهِ أبو الأسعد هبةُ الرحمن وغيرُهما. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٥٣-١٦٠).

(٥) شيخ وقته الإمام الفقيه الصوفي الكبير الحسن بن علي بن إسحاق النَّـيْسابوريّ (ت٤٠٥هـ)، صحبَ النصراباذي. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٣٢٩-٣٣١).

(٦) نسبة إلى (نصراباذ) محلة بنيسابور. وهو الإمامُ المحدِّثُ الزاهدُ القدوةُ الواعظُ شيخ الصوفية بخُراسان في وقته إبراهيمُ بن محمد النصراباذيُّ النَّيسابُوريّ (ت٣٦٧هـ)، أوحدُ المشايخ في وقته، صَحِبَ الشِّبْليَّ وغيرَه. انظر: «السير» (١٦: ٢٦٣-٢٦٧).

وهو أخذَها من سَرِيٍّ السَّقَطيّ، من معروف الكَرْخيّ، من داود الطَّائيّ، من حَبيب العَجَميّ، من الحسن[١] البَصريّ، من عليٍّ كرم الله وجهه، وهو أخذَها من النبيّ ﷺ».

قال ابنُ الصلاح: «وليس بقادحٍ فيما أوردناه كونُ لُبْس الخرقة ليس متصلاً إلى منتهاهُ[٢] على شرط أصحاب الحديث في الأسانيد؛ فإن المرادَ ما يُحَصِّلُ البركةَ والفائدة باتصالِها بجماعةٍ من السَّادات الصالحين». انتهى[٣].

قال شيخُنا الحافظُ السُّيوطيّ: «قلتُ: أخبرَني بهذا الطريق العالي محمدُ بن مُقْبل[٤] إجازةً عن الصَّلاح بن أبي عمر، عن الفخر بن البخاري، عن المؤيّد الطُّوسيّ به.

وقد استنبطتُ للخرقة أصلاً من السُّنة أوضحَ مما تقدَّم، وهو ما أخرجَهُ البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»[٥] من طريق عطاء الخُراساني: أن رجلاً أتى عبدَ الله بنَ عمر فسأله عن إرخاء طرف العمامة، فقال له ابنُ عمر: إن رسولَ الله ﷺ بعثَ سَرِيةً وأَمَّرَ عليها عبدَ الرحمن بنَ عوف، وعقد لواءً على عبدِ الرحمن بن عَوْف؛ عمامةً من كرابيسَ[٦]

(١) في (أ): «حسن».

(٢) في (أ): «على منتهاه».

(٣) كلُّ ما تقدَّم عن ابن الصلاح نقله عنه السيوطي في «الفهرست الصغير» (ص٤١٩-٤٢٠).

(٤) تحرّف في الأصول إلى: «نفيل». وهو الإمامُ المحدِّثُ المعمَّرُ شمسُ الدين أبو عبد الله محمد بن الحاج مُقْبل ابن عبد الله الحَلَبي، يُعْرَفُ بشقير (٧٧٩-٨٧٠هـ)، أجازَ له في استدعاء ثمانون نَفْساً منهم الصلاحُ بنُ أبي عمر خاتمةُ أصحاب الفَخْر ابن البخاري، تفرَّد بالرّواية عن أكثر شيوخه مدة، ونَزَلَ الناسُ بموته درجة. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٥٣) و«المنجم» (ص٢١٧).

فائدةٌ: إنما يَروي كلٌّ من شيخ الإسلام زكريا وعبدِ الحقّ السُّنْباطي والحافظِ السيوطي عن محمد بن مُقْبِل إجازةً مكاتبةً لهم من حلب لمصرَ، وكانت إجازتُه للسُّيوطي في رجب سنةَ (٨٦٩هـ)، وفي السنة التي بعدها توفي. انظر: «فهرس الفهارس» (٢: ٥٤٩).

(٥) «شعب الإيمان» (٥: ١٧٤) باب في الملابس والأواني، فصل في العمائم. و«السنن الكبير» (٦: ٣٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٤٠-٥٤١).

(٦) جمع كِرباس وهو الثوبُ الخَشِن، فارسي معرب. انظر: «المصباح المنير» (ك ر ب).

مصبوغة بسواد، فدَعاه رسولُ الله ﷺ فحلَّ عمامتَه ثمَّ عمَّمَهُ بيده، وأَفْضَلَ موضعَ أربعِ أصابع أو نحوَ ذلك. فقال: «هكذا فاعْتَمَّ، فإنه أَحْسَنُ وأجمل».

وأخرج أبو داود والبَيْهقيّ عن عبد الرحمن بن عَوْف قال: «عَمَّمَني رسولُ الله ﷺ [١٥/أ] فسَدَلَها بين يَدَي ومن خَلْفي»[١]. فالاستدلالُ بهذا لإلباسِ الخرقةِ أنسبُ، والله أعلم.

وقال الإمامُ الحافظُ الشمسُ ابنُ الجَزَري بعد سَوْق سندِ لُبْسِ الخِرقةِ من طريق الحسن البَصري عن عليٍّ: «كذا وصلتْ إلينا خرقةُ التصوف من طريق القوم، وأهلُ الحديث لا يعرفون للحسنِ البَصري سماعاً من عليٍّ مع أنه عاصره بلا شكٍّ، وثبت أنه رآه، وأنه وُلِدَ في خلافة عمر رضي الله عنه، وصحَّ أنه سمع خطبةَ عثمان، وروى الترمذيُّ من طريق قَتادة، وأحمدُ والنَّسائيُّ من طريق يونس بن عُبَيد، كلاهما عن الحسن البَصريّ عن عليٍّ حديثَ: «رُفعَ القلمُ عن ثلاثة». الحديث[٢]، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه، ولا نعرفُ للحسن سماعاً من عليّ[٣]. وكذا روى النَّسائيّ حديثَ: «أفطر الحاجمُ والمَحْجُوم»[٤]. من طريق قَتادة عن الحسن عن عليّ». انتهى[٥].

---

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب اللباس، باب في العمائم، رقم (٤٠٧٩). والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥: ١٧٤).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) «الجامع الصحيح» كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، رقم (١٤٣٢). ثم قال الترمذي:» قد كان الحسنُ في زمان عليٍّ، وقد أدركه، ولكنا لا نعرفُ له سماعاً منه».

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، عن الحسن معلَّقاً. قال البخاري: «ويُروى عن الحسن عن غير واحدٍ مرفوعاً فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم». وقال لي عيَّاش: حدثنا عبد الأعلى حدثنا يونس عن الحسن مثله. قيل له: عن النبيِّ ﷺ؟ قال: نعم. ثم قال: الله أعلم». وأخرجه النسائي في «السنن» (٢: ٢١٦) كتاب الصيام، الحجامة للصائم. موصولاً من طرق. انظر: «فتح الباري» (٤: ٦٨٥).

(٥) انظر ما تقدَّم كلّه من أول الفائدة إلى هنا في «الفهرست الصغير» (ص٤١٨-٤٢٢).

وهذا الذي قاله ابنُ الجَزَريِّ قد علمتَ مما قدَّمناه أنه رأيٌ لجماعةٍ من أئمة الحديث، وأنه مؤوَّلٌ؛ لما صحَّ من غير طريق من سماع الحسن من عليّ، وأنّ ذلك هو الحقُّ، وأنّ ما عليه أهلُ التصوف من سماع الحسن من عليٍّ هو الحقُّ الصِّدْقُ الذي يتعيَّنُ على كلِّ أحدٍ اعتقادُه، وأنّ مَن اعترضَ أهلَ التصوف في ذلك فاعتراضُه في غير محلِّه.

فاستفدْ ذلك واحفظْه وأفِدْهُ لكلِّ مَن رأيتَهُ يتشبَّثُ بالإنكار على الصوفية في ذلك؛ اتباعاً لأولئك المنكرين عليهم، لكونهم لم يُحيطوا بما سبقَ موضَّحاً مفصَّلاً بما لا مَطْعنَ فيه لأحدٍ بوَجْه.

وقد سبقَ عن شيخنا زكريا وغيرِه أنهم من المنكرين لذلك أيضاً، فلا تغترَّ بذلك وإن كَثُرَ المنكرون وجَلَّت مراتبُهم؛ فإنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبعَ، والرجوعُ إلى الحقِّ خيرٌ من التَّمادي في الباطل، وكلٌّ يُؤْخَذُ من قولِهِ ويُرَدُّ عليه إلا المعصومين.

على أنّ هؤلاء المنكرين قد أُوِّلَ إنكارُهم وحُمِل على حالةٍ مرَّ بَسْطُ الكلامِ عليها، فراجِعْها واحفظْ ذلك كلَّه واعتنِ به؛ فإنه نفيسٌ مهمّ.

وإذا كان المنكرون يقولون: (ونحن ـ مع قولنا: بأنّ الحسنَ لم يَسْمَعْ من عليٍّ ـ نَـرْوِي سندَ لُبْس الخرقة وغيره عن الحسن عن عليّ؛ تبركاً بأولئك السَّادة الصُّوفية، ورَجاءاً للاندراج في سلكِ لَحْظِهم ومَدَدِهم وعِداد جماعتِهم)[1].

فإذا كان هذا حالُ المنكرين، فما بالُك أيُّها المُطَّلعُ على الحقِّ الصدقِ الذي لا شَكَّ فيه ولا مِريةَ ولا شُبْهة، وهو صحةُ سماع الحسن من عليّ، وأنّ سندَ الصوفية من هذه الطُّرُق التي تَنْتَهي إلى الحسن عن عليٍّ كلُّها متصلةٌ لا انقطاعَ فيها ولا إنكارَ على أهلها.

---

(١) للمصنف في «فتاويه الكبرى» (١: ٢٦٥-٢٦٧) جوابٌ مبسوطٌ مفصَّلٌ عن: حكم لُبْس زيِّ الصلحاء والعلماء لهم أو لغيرهم، وعن العمل الذي يسدُّ خوفَ الرياء، وحال سند لُبْس الخِرْقة.

فاشدُدْ بهذه الفائدة يَدَيْك، وكنْ ممن انْتَصَرَ لأولياء الله وأصفيائه من خَلْقه بالحقّ؛ لتعودَ بركةُ ذلك عليك.

جعلنا الله وإياك ممن شملته بركاتُهم، وعَمَّتْهُ إمداداتُهم، حتى صار من عِدادهم بواسطة صِدْقِ المحبة والاعتقاد، ومَن أحبَّ قوماً فهو يُحْشرُ معهم، وإن لم يعملْ بعَمَلهم كما أخبرَ به الصادقُ المصدوقُ ﷺ وشَرَّف وكَرَّم[1].

* * *

(١) في الحديث الذي أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الأدب، باب علامة حبِّ الله عزَّ وجلّ، رقم (٦١٦٩). ومسلم في «الصحيح» كتاب البر والصلـة، باب المرء مع من أحبّ، رقم (٢٦٤٠)، عن ابن مسعود رَضِيَ الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف تقول في رجلٍ أحبَّ قوماً ولم يَلْحَقْ بهم؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «المرءُ مع مَن أحبَّ». وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص٣٧٩) و«كشف الخفا» (٢: ٢٦٥) في ألفاظ روايات هذا الحديث، ومنها عن جابر رَضِيَ الله عنه: «مَن أحبَّ قوماً على أعمالهم حُشِرَ معهم يوم القيامة». وغيره.

الثالثة

[تعليقٌ على المسلسل بالمصافحة، وذِكْر مُعَمَّر]

سَبَقَ لشيخنا زَكَريا رحمه الله كلامٌ فيما ذَكَرَهُ الخَوافي عن [١٥/ب] الشيخ المعمَّر ـ وهو كلامٌ حَسَنٌ موافقٌ لكلام الحافظ الشمس السَّخاويّ ـ بعد أن ذَكَر سَنَـدَه في الحديث المسلسل بالمصافحة، وهو باطلٌ وبَيَّـنَهُ، قال: «ومما يُتعجَّبُ منه قولُ كلٍّ من رُوَاته: (أنه ما مسَّ خَزّاً ولا حريراً ألينَ من كفِّ شيخه)». ـ أي: وليس كذلك، وإنما هو خاصٌّ بالنبيِّ ﷺ في حديث أنسٍ الصحيح في البخاريّ وغيره، قال: «ما مسستُ حريراً ولا دِيباجاً ألينَ من كفِّ رسول الله ﷺ، ولا شَمِمْتُ ريحاً قطُّ أو عَرْفاً أطيبَ من ريح أو عَرْف رسول الله ﷺ»[١]. لكنْ لما أراد أولئك الذين رَكَّبوا ذلك المسلسلَ بالمصافحة احتاجوا أن يذكروا ذلك في كلِّ شيخ؛ ترويجاً لصحته على مَن لا معرفةَ له بعلم الحديث، ففَضَحهم الله بالجهابذة النُّقّاد، فبيَّنوا أنّ هذا السندَ الذي فيه التسلسلُ بالمصافحة وأنّ كلاً يقول في حقِّ شيخه: «ما مسستُ حريراً إلى آخره»؛ باطلٌ كذبٌ لا يعوَّلُ عليه.

قال الحافظ الكبير[٢]: «وأعلى من هذا في الوَهاء ـ أي: البطلان ـ ما سمعتُ غيرَ

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٦١). ومسلم في «الصحيح» كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النبيّ ﷺ ولين مسه، رقم (٢٣٣٠).

(٢) يعني: السَّخاوي.

واحدٍ من شيوخنا يقول: إنه صافحَ الزينَ أبا بكر بن محمد بن محمد بن علي الخَوَافِيّ، وقال له: إنه صافحَ أبا العباس أحمدَ القُوصِيّ وقال: إنه صافحَ أبا العباس أحمدَ المُلَثَّم، وقال: إنه صافحَ الشيخَ الـمُعَمَّر، وقد عُمِّر ثلاثَمئةٍ وثلاثين سنةً، وقال: إنه صافحَ النبيَّ ﷺ، ودعا له ثلاثَ دعوات: «عمَّركَ الله يا مُعَمَّر، عمَّركَ الله يا مُعَمَّر، عمَّركَ الله يا مُعَمَّر». فعاشَ بكلِّ دعوةٍ مئةَ سنة. وقد قال شيخُنا ـ أي[1]: شيخُ الإسلام والحفّاظ الشهابُ ابنُ حجر[2] ـ: إنه لا يخلو طريقٌ من طُـرُق المعمَّر عن متوقِّفٍ[3] فيه حتى المعمَّر نفسه؛ فإنّ مَن يَدَّعي هذه المرتبةَ يَتَوَقَّف قبولُها منه على ثبوتِ عدالته، وإمكانُ ثبوتِ ذلك عنادٌ لا يُفيد»[4]. أي: لا يُكْتَفَى في مثل ذلك بالإمكان العقليّ والعاديّ، بل لا بدَّ من ثبوته بطريقِهِ الشَّرْعيِّ المقرَّرِ عند أئمة الشرع من المحدِّثين والأصوليِّين والفقهاءِ وغيرِهم. على أنه جاءَ في الشرع ما يَرُدُّ التمسكَ بهذا الإمكان، وهو إخبارُ الصادق ﷺ ـ كما جاء عنه بأسانيدَ صحيحةٍ لا مَطْعَنَ فيها ـ بانْخرامِ قَرْنِهِ بعد مئةِ سنةٍ من يومِ مقالتِهِ ﷺ المشهورة، وهي: «لا يَبْقى ممن هو على ظهر الأرض اليومَ أحدٌ بعد مئة سنة»[5].

فمَن ادَّعى الصُّحْبَةَ بعد ذلك لزمَ أن يكون مخالفاً لظاهر هذا الخبر، ومخالفةُ مثلِ هذا لا يجوزُ ادِّعاؤها ولا اعتمادُها إلّا أن يثبتَ دليلُ المخالفةِ على طريقة أهل الشرع كما مرَّ، وحينئذٍ فلا يُقْبلُ ادِّعاءُ الصُّحْبة، فدَعْوى يُحْتاج معها إلى تأويل الحديث بما يوافِقُها

---

(١) قوله: «أي» ساقط من (أ) و(ز).

(٢) أي: في «فتاويه»، كما نقله عنه السيوطي في: «الحاوي للفتاوي» (٢: ١٨٦).

(٣) في الأصول: «توقف»، والمثبت من «الجواهر المكللة» (ص٤٠٦) و «الحاوي للفتاوي» (٢: ٩٨).

(٤) «الجواهر المكللة» (ص٤٠٦).

(٥) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب العلم، باب السمر في العلم، رقم (١١٣). ومسلم في «الصحيح» كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ لا تأتي مئة، رقم (٤٦٠٥).

ـ أي: وأَنَّى بذلك لمعمَّر أو لِـرَتَن الهِنْدِيِّ ومَن اغترَّ بقولهما؛ تَـرَوُّحاً منه ومَيْلاً إلى الأكاذيب والأغاليط لمجرَّد افتخارٍ بعلوِّ سندٍ ـ لا حقيقةَ له ولا معوَّلَ عليه[1].

فاحذرْ ذلك، وإلّا زَلَلْتَ مع مَن زَلَّ، وضَلَلْتَ الحقَّ في هذه المسألة مع من ضلَّ.

* * *

(١) خلاصة هذا المذكور قاله السخاويُّ في «الجواهر المكللة» (ص٤٠٦). قال الحافظ السيوطيّ في «الحاوي» (٢ : ٩٨): «ثمّ رأيتُ فُتْيا أخرى رُفعت له ـ أي: للحافظ ابن حجر ـ فكتب عليها ما نصه: هذا الحديثُ لا أصلَ له، والمعمَّرُ المذكورُ؛ إما كذَّاب أو اخْتَلَقَهُ كذَّاب، وآخرُ الصحابة موتاً مطلقاً أبو الطُّفَيْل عامر ابن واثلة اللَّيْثي، ثَبَتَ ذلك في «صحيح مسلم» واتفق عليه العلماء...».

الرابعة
[روايةُ الإمام ابن أبي الحمائل عن جِنِّيٍّ تابعيّ]

سبق لنا عن شيخِنا(١) الإمامِ العالِمِ المسلِّك الصُّوفي الجامعِ بين العلوم الظاهرة والمعارف الباطنة، وبين الشريعة والحقيقة، ذي الكرامات الظاهرة، والأحوال الباهرة، طريقةٌ أقربُ من طريقة الخوافي المذكورة، ولا يلزمُ عليها مخالفةٌ للقواعد الشرعية بوَجْهٍ أصلاً، وهي ما كان يَذْكُرُهُ رضي الله عنه لأَخِصَّاء أصحابه ويُتْحِفُهم بها [١٦/أ] من أن الجنَّ كانت تجتمعُ به وتأخذُ عنه ويأخذُ عن بعضهم، وأنه كان من جملة هؤلاء شخصٌ يَذْكُر له أنه تابعيٌّ؛ لأنه من أصحاب بعض الجِنّ الذين اجتمعوا بالنبيِّ ﷺ وآمنوا به وأقرأهم القرآنَ وأمرهم أن يبلغوه عنه لمن وراءهم، وأنه أخذ عن هذا التابعي في زعمه، وأنه أجازَهُ بما أجازَهُ به شيخُه الجِنِّيُّ الصحابي، وأن شيخَنا أجاز لنا ولبقية أخصّاء أصحابه ما أجازه له ذلك الجِنِّي.

وهذا كلُّه وإن لم يُفِدْ شيئاً على طريقة المحدِّثين وعلماء الظاهر، لكنه يفيدُ عند أرباب الباطن الذين أُلْهِموا صدق ذلك الجنيِّ فيما أخبر به، ويفيد اتباعُ هؤلاء المُلْهَمِينَ التبركَ والانتظامَ في سلك هذا السند، الذي(٢) بفَرَض صحتِهِ فيه من الفوائد والمراتب العلية والامدادات العِرْفانية ما لا يحيطُ به إلّا أهلُ الله وخاصَّتُه من خلقه رضي الله

---

(١) يعني: ابنَ أبي الحمائل.

(٢) قوله: «الذي» ساقط من (أ). وفي (د) و(ج): «الذي هو».

عنهم وأرضاهم، وجعل جناتِ المعارف والشهـود مأواهم[١]، ونَظَمنا في سِلْكِهِم، وأماتَنا[٢] على محبَّتهم واعتقادهم، إنه الجوادُ الكريم، الرَّؤوفُ الرَّحيم[٣].

* * *

(١) قوله: «وجعل جناتِ المعارف والشهود مأواهم» ساقط من (د) و(ج).

(٢) في (د) و(ج): «وأدامنا».

(٣) قوله: «واعتقادهم، إنه الجوادُ الكريم، الرَّؤوفُ الرَّحيم» ساقط من (د) و(ج).

الخامسة
[المسلسل بأخذ السُّبْحة]

من المُسْتَظْرَفاتِ العَجيبةِ التي ينبغي أن تُستفاد؛ لغرابتِها وبَديعِ طَرافَتِها: المسلسَلُ بأخذِ السُّبْحةِ باليد. وهو ما أخبرَنا به شيخُنا الإمامُ الزَّيْنيّ عبدُ الحقِّ عن شيخه الحافظ الشمس السَّخاويّ(١)، قال: أخبرَني(٢) الإمامُ أبو عبد الله الخطيبُ(٣)، ورأيتُ في يده سُبْحة، أنا أبو الفتح محمدُ بن أحمد الخطيب، ورأيتُ في يده سُبحة، أنا القاضي التاجُ عبدُ الغَفَّار بن محمد السَّعْديّ(٤)، ورأيتُ في يده سُبْحة، قال: أجاز لي الخطيبُ أبو الفتح القَيْسيّ(٥) غيرَ مرة وحدَّث به، ورأيتُ في يده سُبْحة، أوقاتَ اجتماعي به وقراءتي عليه، قال: أنبأني القاضي أبو القاسم حمزة المخْزُوميّ، ورأيتُ في يده حين حدَّثَ به سُبْحة(٦)،

---

(١) وقع في: «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفاداني (ص١٦-١٧) عند ذكر المسلسل بأخذ السُّبْحة: أن المصنفَ يروي هذا المسلسلَ عن الحافظ السَّخاويّ! إنما يرويه عن شيخه الزَّيْن عبد الحقِّ عن السَّخاويّ.

(٢) في (د): «أخبرنا».

(٣) تقدَّمت ترجمتُه في سند المسلسل بالآخرية.

(٤) هو الإمامُ الفقيهُ القاضي المحدِّثُ المتقِن تاجُ الدين أبو القاسم عبدُ الغفار بن محمد بن عبد الكافي السَّعْديُّ المصريُّ الشافعيُّ (٦٥٠-٧٣٢هـ)، سمع من أبي الفتح عبد الهادي القيسي، وخَرَّجَ لنفسه «معجماً» في ثلاث مجلدات. انظر: «البداية والنهاية» (١٤: ١٦٦) و«الدرر الكامنة» (٢: ٣٨٦-٣٨٧).

(٥) تحرفت في (أ) إلى: «العبسي». وهو الخطيبُ المقرِئُ المعمَّرُ أبو الفتح عبدُ الهادي بن عبد الكريم بن علي ابن عيسى القيسيّ المصريّ الشافعيّ (٥٧٧-٦٧١هـ)، تفرَّد في عصره بالرواية عن جماعة. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٩: ١٦٤).

(٦) قوله: «سبحة» ساقط من (د) و(ج).

وقيل له[١]: أنتَ إلى الآن مع السُّبْحة؟ فقال: رأيتُ مع الشيخ أبي محمد[٢] عبد الرزاق ابن نَصْر[٣] بن مسلم[٤] بدمشق سنةَ إحدى وسبعين وخمسمئة سُبْحة، فقلتُ له: أنت مع السُّبْحة؟ فقال: رأيتُ في يد أبي الحسن عليٍّ[٥] السُّلَميِّ[٦] سُبْحةً فقلتُ له: أنتَ مع السُّبْحة؟[٧] فقال: أنبا بها أبو عليٍّ الحسنُ الأَهْوازيّ، وقد حدَّث به ورُؤِيَ في يده سُبْحة، فقيل له: أنتَ مع السُّبْحة؟ فقال: رأيتُ في يد أبي الحسن عليّ بن الحسن بن القاسم بن المتَرفِّق البغداديّ ثم الطَّرَسُوسيّ الصُّوفيّ[٨] سُبْحة، فقلتُ له: يا أبا الحسن أنت مع السُّبْحة؟[٩] فقال: رأيتُ أبا[١٠] الحَسَن المالكيّ وفي يده سُبْحة، فقلتُ له: يا أستاذُ، وأنت إلى الآن مع السُّبْحة؟ فقال: كذلك رأيتُ أستاذي أبا القاسم الـجُنَـيْد، وفي يده سُبْحة، فقلتُ له: يا أستاذ، إلى الآن أنت مع السُّبْحة؟ فقال: كذلك رأيتُ أستاذي

---

(١) قوله: «له» ساقط من (د).

(٢) في (ز): «أبي حامد».

(٣) هذا ما في (ز)، وهو الموافق لما في مطبوعة «تاريخ الإسلام» (١٢: ٧٣٣) و«شذرات الذهب» (٤: ٢٧٢). وفي (أ): «بن نصير». وفي (د) و(ج): «عبد الرزاق نصر». وهو مسندُ دمشق أبو محمد وأبو مسلم (٤٩٧-٥٨١هـ). وانظر: «السير» (٢١: ١٣٠، ١٥٧).

(٤) هذا ما في الأصول و«الجواهر المكللة» (ص٣٩٦)، والذي في مطبوعة «تاريخ الإسلام» (١٢: ٧٣٣) و«شذرات الذهب» (٤: ٢٧٢): «المسلم» بالتعريف.

(٥) قوله: «علي» ساقط من (ج).

(٦) في (د): «في يد الحسن السلمي».

(٧) قوله: «فقال: رأيتُ في يد أبي الحسن... السبحة» ساقط من (ز).

(٨) (ت٤٠٧هـ) حدَّث عن أبي القاسم الطبرانيّ وعبد الله بن عديّ وجماعة، وروى عنه أبو علي الأهوازيّ وغيره. انظر: «تاريخ الإسلام» (٩: ١٢٣).

(٩) قوله: «فقال: رأيتُ في يد أبي الحسن عليّ بن الحسن بن القاسم... مع السُّبْحة؟» ساقط من (د).

(١٠) في (ج): «أبي».

سريَّ بنَ المُغَلِّس[١] السَّقَطيّ وفي يده سُبْحة، فقلتُ: يا أستاذُ[٢]، وأنت مع السُّبْحة؟ فقال: كذلك رأيتُ أستاذي مَعْروفاً الكَرْخِيّ وفي يده سُبْحة، فسألتُه عما سألْتَني عنه فقال: كذلك رأيتُ أستاذي بِشْرَ بنَ الحارث الحافيّ وفي يده سُبْحة، فسألتُه عما سألْتَني فقال[٣]: كذلك رأيتُ أستاذي عَمْراً المكِّيّ[٤] ـ يعني ابنَ[٥] عبد الله ـ وفي يده سُبْحة، فسألتُه عما سألْتَني عنه، فقال: كذلك رأيتُ أستاذي الحسنَ البَصريّ وفي يده سُبْحة، فقلتُ له: يا أستاذ، مع عِظَم شأنِك وحُسْنِ عبادتِك، وأنت إلى الآن مع السُّبْحة؟ فقال لي[٦]: «هذا شيءٌ كنا استعمَلْناهُ في البدايات، ما كنا نَتْرُكه في النهايات، وأنا أُحبُّ أنْ أذْكُرَ الله تعالى [١٦/ ب] بقَلْبي وبيَدي[٧] ولِساني».

قال الحافظُ السابق[٨]: «وهكذا رَوَيتُهُ بالسند المذكور في الخامس والخمسين إلى ابن ناصر[٩] قال:..

(١) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وكسر اللام المشددة وبعدها سين مهملة. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٣٥٩).

(٢) قوله: «كذلك رأيتُ أستاذي سريَّ... يا أستاذ» ساقط من (د).

(٣) في (د): «فقال لي».

(٤) في الأصول عدا (د): «عمر المكي». وهو الإمامُ الربّانيُّ شيخُ الصوفية أبو عبد الله عمرو بن عثمان بن كُرَب بن غُصَص المكِّيّ، توفي سنة (٢٩٧هـ) كما صحَّحه الخطيبُ البغدادي، وقيل: بعد (٣٠٠هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٤: ١٣٦) و«طبقات الصوفية» للسُّلَمي (ص٢٠٠) و«السِّيَر» (١٤: ٥٧). وفي السند سقط؛ فبين عمرو المكِّيّ والحسن البصريّ مفاوز.

(٥) كذا في الأصول، والظاهر أنها تحرفت عن «أبا»؛ لأنها كنيته، ولأن اسم أبيه عثمان.

(٦) قوله: «لي» ساقط من (د) و(ج).

(٧) في (د): «ويدي».

(٨) يعني: السَّخاوي.

(٩) قوله: «ناصر» في محله من (أ) بياض، والمثبتُ من (ج)، وفي (ز): «أبي ناصر». وهو الحافظُ المتقنُ اللُّغويُّ=

قرأتُ على أبي محمدٍ عبدِ الله بن أحمدَ السَّمَرْقَـنْدي[١]، ورأيتُ في يده سُـبْحة، فقلتُ له: سمعتَ أبا بكر السُّلَميّ[٢] الحدّاد، ورأيتَ في يده[٣] سُبحة. فقال: نعم[٤]. قال: رأيتُ عبدَ الوهاب الـمُرِّيَّ[٥] وفي يده سُبحة، قال: رأيتُ أبا الحسن بن المَرَفِّق وفي يده سُبحة، فذَكَره.

ورواه الكَتَّانيُّ[٦] في «مُسَلْسَلاتِه» عن الـمُرِّي، والسِّلَفيُّ[٧]..................

= الأديبُ مفيدُ بغداد أبو الفضلُ محمدُ بن ناصر بن محمد السَّلَامي ـ بتخفيف اللام نسبة لمدينة السلام؛ أي: بغداد ـ (٤٦٧-٥٥٠هـ). انظر: «السير» (٢٠: ٢٦٥-٢٧١) و«الوافي بالوفيات» (٥: ٧١-٧٣) و«تبصير المنتبه» (٢: ٧٦٠).

(١) الدِّمشقيّ المولد، البغداديّ الدار، الإمامِ اللُّغويِّ الـحافظِ الـمتقِن (٤٤٤-٥١٦هـ). انظر: «السير» (١٩: ٤٦٥-٤٦٧).

(٢) قوله: «السلمي» من (أ)، وسقط من (ز). وفي مطبوعة «ثبت الأمير» (ص١٨٨) و«فتح القوي» (ص٢١٢): «عن أبي بكر محمد بن علي السلامي الحداد». ولعلّه المترجم في «طبقات الحنابلة» (٢: ١٩٣): «أبو بكر محمد بن عليٍّ الحداد الشيخ الصالح... توفي سنةَ سبع وخمسين وأربعمئة». وذكرَه الذهبيّ في وفيات السَّنة المذكورة قائلاً: «بغدادي زاهد صالح كبير القدر فقيه، حفظَ «مختصرَ الخرقي»، وكان قوّالاً بالحقّ، نهاءً عن المنكر...». وجعل الفاداني في تعليقه على «ثبت الأمير» (الحداد) تحريفاً وترجم لآخر (خياط)! ولم يدلِّل على ذلك.

(٣) في (ز): «وفي يده».

(٤) قوله: «قال: رأيتُ أبا بكر السلمي الحداد وفي يده سبحة. قال: نعم». تكرَّر في (أ).

(٥) هو الإمامُ الحافظُ أبو نصر الأَذْرَعيّ ثمّ الدمشقي، ابن الجَبّان (ت٤٢٥هـ)، روى عنه الكَتَّاني وغيرُه. انظر: «السير» (١٧: ٤٦٨-٤٦٩).

(٦) الإمامُ الحافظُ محدِّثُ دمشق أبو محمد عبدُ العزيز بن أحمد بن محمد التَّميميُّ الكَتَّانيُّ الصُّوفيّ (٣٨٩-٤٦٦هـ). انظر: «السير» (١٨: ٢٤٨).

(٧) الإمامُ الحافظُ الـمفتي شيخُ الإسلام شَرَفُ الـمعمَّرين صدرُ الدين أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد ـ الملقب بسِلَفة وهو: الغليظُ الشفة ـ . (٤٧٤-٥٧٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١: ١٠٥-١٠٧) و«السير» (٢١: ٥-٣٩).

عن الأكفانيّ[١] عن الكتَّاني. وابنُ المشَرَّفِ الأنْماطيّ[٢] [عن أبي إسحاق الحَبّال[٣]] عن ابن[٤] المتَرفِّق، فقال: عن أبي عمرو بن علوان[٥]، عن الـجُنَيْد، عن الحارث بن أَسَدٍ المحاسِبيّ، عن بِشْرٍ الحافي، عن عامر بن شُعَيْب قال: رأيتُ الحسنَ البَصريَّ وفي يده سُبْحة، فسألتُه عما سأَلْتني عنه فقال: «يا بُنَي، هذا شيءٌ كُنّا استَعْمَلْناهُ في البدايات، ما كُنّا بالذي نَتْرُكه في النهايات، أُحِبُّ أنْ أذكرَ الحقَّ تبارك وتعالى بقلبي ويَدي ولِساني»[٦].

ـ أي: ونظيرُ ذلك قولُ الفقهاءِ أئمتِنا رضي الله عنهم: «حكمةُ ما صحَّ عنه ﷺ في تشهد الصلاة أنه كان عند قوله (إلّا الله) يُشيرُ بسَبابته اليُمنى: أنه يَجْمُعُ في توحيدِهِ بين قلبه ولسانه وجوارحه؛ ليصيرَ كلُّه ذاكراً مُشاهِداً للحقِّ مُسْتَغْرقاً في نَعيم توحيدِهِ والثناء عليه». انتهى[٧].ـ

وهكذا رواه القاضي عِياض[٨] في «مَشْيَختهِ»[٩]، ومدارُهُ على ابن المترفِّق، وقد رُمِي بالوَضْع، ولذا اضطرب فيه، وروايةُ عَمْرو المكِّي عن الحسن البَصري مُعْضَلَةٌ[١٠].

---

(١) هو الحافظُ الثقةُ محدِّثُ دمشق أبو محمد هبةُ الله بن أحمد بن محمد (٤٤٤-٥٢٤هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٧: ٣٧٥).

(٢) في «الجواهر المكللة» (ص٣٩٨): «ورواه أبو الحسن علي بن المشرَّف الأنماطي ...».

(٣) ما بين معقوفتَين ليس في الأصول، وهو مستدركٌ من «الجواهر المكللة» (ص٣٩٨).

(٤) في (أ): «أبي».

(٥) ذكره ابنُ الملقن في ترجمة الـجنيد من «طبقات الأولياء» (ص١٣٠) في حادثـةٍ يصرِّح بها ابن علوان بمشيَخة الجنيد له.

(٦) «الجوهر المكللة» (ص٣٩٧-٣٩٨).

(٧) ما بين معترضَتَين من كلام المصنف، وسيُكْملُ النقلَ عن السخاوي.

(٨) سيترجم له المصنِّف في (ص٣٨٦).

(٩) انظر: «مشيخة القاضي عياض» (ص١٨١).

(١٠) لانقطاع ما بين عمرو المكّيّ والحسن البصري كما يُعلَم من ترجمته المتقدمة آنفاً.

ويُروى عن عبد الملك القلانسيّ: أنه رُؤيَ في يده سُبْحة فقال[١]: سمعتُ أبا نصر أحمد الآمُلِي ـ آمُل جَيْحون[٢] ـ ورأيتُ في يده سُبْحة. سمعتُ أبا الحسن الطَّـرَسُوسيّ ببُخارى، ورأيتُ في يده سُبْحة، قال: سمعتُ [أبا][٣] عَمْرو بن علوان، وفي يده سُبْحة، فقلتُ: يا شيخُ، أنت اليوم بسُبْحة، فقال لي: كذا سألتُ الـجُنَـيْد كما سألْتَني، وقد رأيتُ في يده سُبْحة، فقال لي يا [أبا] عَمْرو: هذا شيءٌ كنا نستعمِلُهُ في البدايات، ما كنّا بالذي نَدَعُه في النهايات، أحبُّ أن أذكرَ الله بيَدي ولساني»[٤].

* * *

(١) في الأصول: «قال». والمثبت من «الجواهر المكللة» (ص٣٩٨).

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (١: ٥٠): «(الآملي): بمَدِّ الألف المفتوحة وضَمِّ الميم، هذه النسبةُ إلى موضعين؛ أحدهما: (آمُل طبرستان)... والثاني: (آمُل جَيْحون) ويقول لها الناس: (آمُويه)، ويقال لها: (آمُل الشط) أيضاً، و(آمل المفازة) لأنها على طرف البرية...».

(٣) هذا من زيادتي ليتناسبَ مع الموضع السابق، وهو ساقطٌ من مطبوعة «الجواهر المكللة» (ص٣٩٨) في هذا الموضع، ومثبتٌ في الموضع السابق. وكذلك ما يأتي بعد سطرَين.

(٤) قوله: «قال الحافظ السابق... ولساني» كلُّه ساقط من (د) بما يزيد على الصفحة.

السادسة
[سندُ الحافظِ السَّخاويِّ في لُبْس الخِرْقة]

في سَنَدِ شيخِ مشايـخنا ـ الـزَّيْنيِّ عبدِ الحقِّ والشمسِ السَّمَنوديِّ[١] والبَدْرِ المَشْهَديِّ[٢] والأمينِ الغَمْريِّ[٣] وآخَرين مُسْنِدِينَ معمَّرين[٤] ـ وهو الحافظُ الشمسُ السَّخاويّ، قال رحمه الله: كنتُ بحَمْد الله ممن لَبِسَ الطاقيةَ الصوفيةَ من جماعةٍ كثيرين؛

(١) نسبة إلى (سمنود) بلد في مصر جهة دمياط. ولم يتعيَّن لي السَّمَنُّودي شيخ المصنف؛ فقد تَرْجَمَ الغَزِّيّ في «الكواكب السائرة» (١: ٨٦، ٩٥) لعَلَمَيْنِ كلٌّ منهما اسمه محمد، ويلقب على العادة بشمس الدين، وكلاهما شافعي؛ وَصَفَ أوَّلهما بالشيخ الإمام المحدث، وهو خطيبُ الجامع الأزهر (ت ٩٢١هـ). ووَصَفَ الثاني بالشيخ العالم المفتي الخطيب (ت ٩٣١هـ). ومن حيثُ التواريخ يبعُدُ أخذُ المصنفِ عن الأول منهما؛ لأنه دخلَ القاهرةَ في سنة (٩٢٤هـ) أو قبلها بقليل، وذلك بَعْدَ وفاة الأول، إلّا أن يكونَ المصنف قد التقى به قبل ذلك في غير القاهرة، والله أعلم.

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ المسندُ المعمَّرُ الصوفي محمد بن أبي بكر المَشْهَديّ المصريّ الشافعيّ (٨٦٢-٩٣٢هـ)، سمع على جماعة من أصحاب ابن الكُوَيْك وابن الجَزَري وابن حجر وغيرهم. عظَّم الشَّعراني حالَه، وذكر عنه ما ينبغي الوقوفُ عليه. انظر: «الطبقات الصغرى» للشعراني (ص٦١-٦٢) و«الكواكب السائرة» (١: ٢٧-٢٨).

(٣) إمام جامع الغَمْري، الإمام المحدِّث الفقيه المقرئ الأصولي النحوي الصوفي (ت ٩٢٩هـ). ذكره الشعرانيُّ في: «الطبقات الكبرى» (٢: ١٤٥-١٤٦) و«الصغرى» (ص٥٧-٦٠) وعظَّم شأنَه.

(٤) ذَكَرَ الحافظُ ابنُ الصلاح عن أبي سهل الأَبِيوَرْدي أنه سمعَ شيخَهُ الأُودَنِّي (ت ٣٨٥هـ)، يقول: سمعتُ شيوخَنا رحمهم الله تعالى يقولون: دليلُ طول عُمُرِ الرجل اشتغالُهُ بأحاديث رسول الله ﷺ. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٤٤).

منهم الزَّيْنُ رضوانُ المقرئُ الحافظ، وهو من الجمال العَسْقَلَانيّ[١]، من الشيخ الرُّحَلَة محمَّدِ بن محمدٍ البَكْريّ[٢]، من القُطْبِ القَسْطَلَّانيّ[٣]، من الشهابِ السُّهْرَوَرْديّ، من قُطْبِ الأقطاب الجِيليّ، من المبارَكِ المُخَرِّميّ[٤]، من أبي الحسن الهَكَّاريّ، من أبي الفرج الطرسوسيّ[٥]، من أبي الفضل التَّمِيميّ، من والده عبد العزيز، من الشِّبْليّ، من الـجُنَـيْد، من السَّرِيّ، من الكَرْخيّ، وهو ـ فيما يزعمُهُ الصوفيةُ ـ من داود الطَّائيّ، وهو كذلك من حَبيب العَجَميّ، وهو فيما هو ممكنٌ من الحسن البَصريّ، وهو فيما عند الصُّوفية من عليٍّ كرم الله وجهه.

قال: وإنما أُثْبِتُ هذا هنا؛ تبرُّكاً بذكر الصَّالحين، واقتفاءً للمُكْثِرين من[٦] أئمة الحديث، لا لكوني معتمِداً صحةَ اتصالِها، بل هي منقطعةٌ في غيرِ ما مَوْضع، ولذا قال شيخُنا رحمه الله: إنه ليس في شيءٍ من [١٧/ أ] طُرُقها ما يَثْبُت، ولم يَرِدْ في خبرٍ صحيحٍ ولا حَسَنٍ ولا ضَعيف: أنّ النبيَّ ﷺ ألبس الخرقةَ علىٰ الصورة المتعارفة بين الصوفية

---

(١) هو المحدِّثُ عبدُ الله بن علي بن محمد الكِنانيّ العَسْقَلَانيّ الحنبلي، سِبط أبي الحرم القَلَانسي (٧٥٠-٨١٧هـ)، أُحْضِرَ عند الصَّدْر المَيْدُومي، وسمع من جماعة، حدَّث بالكثير في آخر أمره. انظر: «إنباء الغمر» (٣: ٤٤).

(٢) هو صدرُ الدين أبو الفتح المَيْدُومي، تقدَّمت ترجمتُه في التعليق على سند الحديث المسلسل بالأولية، وتقدَّم فيها: أنه سمع من القطب القَسْطَلَّاني. وتقدَّم آنفاً في ترجمة الجمال العسقلاني: أنه أُحْضِرَ على الميدومي.

(٣) هو الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ الزاهدُ أبو بكر محمدُ بن أحمد بن علي القَسْطَلَّاني التَّوْزَري المكِّي (٦١٤-٦٨٦هـ)، سمع بمكة «جامع الترمذي» من ابن البَناء، وسَمِع على الشِّهاب السُّهْروردي كتابَه «العوارف»، ولبس الخرقةَ منه. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢: ٩٤-٩٥) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٤٣-٤٤) و«ذيل التقييد» (١: ٩٩-١٠٠) و«قلادة النحر» (٥: ٤١٥).

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «من المهوك المخزومي».

(٥) في (ز): «الطرطوشي»، وفي (د) و(ج): «الطرطوسي».

(٦) في الأصول عدا (أ): «لكثيرين من».

لأحدٍ من الصحابة، ولا أَمَرَ أحداً من أصحابِهِ[١] بفعل ذلك، وكلُّ ما يُـرْوَىٰ من ذلك صريحاً فباطل.

قال: ثمّ منَ الكذب المفتَرَىٰ قولُ مَن قال: إنّ علياً ألبس الخرقةَ الحسنَ البَصريّ؛ فإنّ أئمةَ الحديث لم يُثْبِتوا للحَسَن من عليٍّ سماعاً، فضلاً عن أن يُلْبِسَهُ الخرقة.

ولم يَنْفَرِدْ[٢] شيخُنا بهذا، بل سَبَقَهُ إليه جماعةٌ حتىٰ ممن لَبِسَها وأَلْبَسَها.

وما ذَكَـرَهُ[٣] شيخُ الإسلام[٤] عجيبٌ؛ فقد سَبَقَ عنه: أنه منَ الجماعة الحفَّاظ المحقِّقين الذين رجَّحوا سماعَ الحَسَن من عليٍّ كما صحَّ ذلك ووَرَدَ من طُرُقٍ كثيرةٍ سَبَقَ ذكرُها فراجِعْها.

وما أحسنَ قولَ مَن قال ـ عَقِيبَ نقلِهِ عن شيخ الإسلام ابنِ حَجَر: «هذا إسنادُ المشايخ الصالحين، والله أعلم بصحة اتصاله». انتهى ـ: قد[٥] تَبِعْنا في إيرادِهِ والعملِ به غيرَ واحدٍ من الأئمة ممن لَبِسَها وأَلْبَسَها، كالحافظِ الدِّمْياطيِّ[٦] والعَلَمِ الصّابُونيِّ[٧]

---

(١) قوله «أمر أحداً من أصحابه» ساقط من (د).

(٢) هذا من كلام السخاوي.

(٣) أي: من أنّ أئمة الحديث لم يُثبتوا للحسن سماعاً من عليّ.

(٤) يعني الحافظَ ابن حجر فيما نقله عنه السخاوي من أنه: لم يثبتْ سماع للحسن من سيدنا عليٍّ كرَّم الله وجهه.

(٥) مقول القول.

(٦) هو الإمامُ المقرئ النَّسابةُ المعمَّرُ شرفُ الدين أبو محمد عبدُ المؤمن بن خَلَف الدِّمْياطي (٦١٣-٧٠٥هـ)، سَمع على ما يزيد عن ألف شيخ كابن المقَيَّر والمنذري ولازمه، حدَّثَ وأملى في حياة مشايخه، وكتب عنه جماعةٌ من رفقائه. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٤١٧).

(٧) هو الشيخُ المسندُ الزاهدُ الصوفيّ أبو الحسن عليُّ بن محمود بن أحمد المحموديُّ (٥٥٦-٦٤٠هـ)، أجاز له في صباه أبو المطهّر الصَّيْدلانيّ وغيرُه، وسمع من والده والسِّلَفي. انظر: «السير» (٢٣: ٨٢-٨٣).

والحافظِ الذَّهَبيِّ[١] والحافظِ مُغَلْطايْ والحافظِ الكبيرِ العِرَاقيِّ والحافظِ الـهَيْثَميِّ[٢] والحافظِ الفقيهِ شيخِ الإسلامِ السِّراجِ ابن الملَقِّن[٣] وشيخِ الإسلامِ والحفَّاظِ الشهابِ ابن حَجَر، وغيرهم.

* * *

(١) هو مؤرِّخُ الإسلام الإمامُ الحافظُ الـمقرىءُ شمسُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن أحمد بن عثمان الذَّهَبيّ (٦٧٣ - ٧٤٨هـ)، شهرتُه تُغني عن ترجمته.

(٢) هو الإمامُ الحافظُ نور الدين أبو الحسن عليُّ بن أبي بكر الـهَيْثَميّ المصريّ (٧٣٥ -٨٠٧هـ)، تـخرَّج بالحافظ زَيْن الدين العراقي. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٣٠٩-٣١٠).

(٣) هو الإمامُ المفنِّنُ المصنِّفُ أبو حفص عمرُ بن علي بن أحمد الأَنْصَاريّ الشافعيّ، المعروف بابن النحْويّ (٧٢٣-٨٠٤هـ). انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٢١٦-٢١٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٤٣-٤٧).

السابعة
في ذكرِ سَنَدِ شيخِنا الزَّيْنيِّ عبدِ الحقّ

فإنه مشتملٌ على فوائد لا توجدُ فيما قدَّمناهُ من الأسانيد. قال رحمه الله تعالى: «أَلْبَسَنيها الشيخُ الجليلُ الرُّحَلة الزَّيْنيّ عبدُ الرحمن القابونيّ[١] إمامُ الجامع الأُمَويّ، وأَذِنَ لي في إلباسها، قال: أَلْبَسَنيها الجمالُ الحَلَاويّ[٢]، وهو من القاضي محمد الإِخْنائيِّ المالكيّ[٣]، من المَخْزُوميّ[٤]، من الشهاب السُّهْرَوَرْديِّ الصِّدِّيقيّ، من عمِّهِ

---

(١) تحرّفت في (أ) و(ز) إلى: «الصابوني». والقابونيّ نسبة إلى مكان ولادته بدمشق. وهو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ أبو زيد عبدُ الرحمن بنُ خليل بن سلامة الأَذْرَعيّ القابونيّ الشافعي، ويُعرف بابن الشيخ خليل (٧٨٤-٨٦٩هـ)، اشتغلَ على جماعةٍ كبار بدمشق والقاهرة والخليل، ولبسَ الخرقةَ من الحَلَاوي، ومن الشهاب بن الناصح سنةَ (٨٠٤هـ)، وبعده من الزَّيْن الـخَوَافي. انظر: «الضوء اللامع» (٤: ٧٦).

(٢) بمهملـةٍ ولامٍ خفيفة. وهو الإمامُ المسندُ أبو المعالي عبدُ الله بنُ عمرَ بن علي الهنديّ الأصل القاهريّ الأزهريّ (٧٢٨-٨٠٧هـ)، سمع ما لا يُحْصى، وأجازَهُ جماعةٌ كالمِزِّي والبِرْزالي والذَّهبي، وحدَّث عنه خلقٌ كثير، وأكثرَ عنه الحافظُ ابنُ حجر. انظر: «الإنباء» (٢: ٣٠٥) و«الضوء اللامع» (٥: ٣٨-٣٩).

(٣) الإخنائي، نسبة إلى (إِخْنا) قريةٍ بقرب الإسكندرية. وهو الإمامُ الفقيهُ البارعُ قاضي القضاة بالديار المصرية تقيُّ الدين أبو عبد الله محمدُ بن أبي بكر بن عيسى السَّعْديّ المصريّ (٦٥٨-٧٥٠هـ)، سمع من الشرف الدمياطي الكثيرَ، ومن نصر الـمَنْبِجيّ وغيرهما. انظر: «الديباج المذهب» (٢: ٣٢١) و«الدرر الكامنة» (٣: ٤٠٧-٤٠٨) و«ذيل التقييد» (١: ١٨٦) و«شجرة النور الزكية» (١: ١٨٧)، لكنْ فيها أنّ وفاته سنة (٦٥٨هـ) وهو غَلَط.

(٤) الظاهرُ عندي أنّ المخْزُوميَّ المراد به هنا هو: الشيخُ عمادُ الدين أبو القاسم عبدُ الرحمن بن داود بن رَسْلان القُرَشيّ المَخْزُوميّ المصريّ السمربائيّ ـ من أعمال الغربية ـ (ت٦٧٤هـ) عاشَ ثمانين سنة، وكان ديِّناً=

عَمُّويَه وأحمدَ بنِ محمد الغَزاليّ(١). فأحمدُ من أبي بكر النَّسَّاج، من الطُّوسيّ، من سَعيد المَغْربيّ(٢)، من أبي عليٍّ الكاتِب(٣)، من أبي عليٍّ الرُّوذباريّ(٤).

ح وعَمُّويَه، عن والده(٥)، ومن أخي فَرَج الزَّنْجانيّ(٦)، ويدُ أحدِهما مشاركةٌ ليد الآخر، الأولُ من الأَسْوَد(٧) الدِّيْنَـوَرِيِّ من مِمْشاذَ الدِّيْنَـوَريّ، والثاني من النَّهاوَنْديّ، من محمد بن خَفِيف، من رُوَيْم.

ح وقال الجمالُ الحَلاويُّ أيضاً: وألْبَسَنيها الجمالُ يوسفُ الحنبليّ، من ابن العماد

= عالماً خيِّراً مشهوراً، له فضلٌ وأدب. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٢٧٧) و«الوافي بالوفيات» (١٨: ٨٦). ويؤكِّدُ تعيينَ ترجمة المخزومي هذا مقارنةُ هذا الإسناد بالآخر الآتي في أسانيد ابن عِراق قريباً مع التعليق عليه.

(١) هو أخو حُجَّةِ الإسلام الغزاليّ، الواعظُ الفقيهُ أبو الفتوح الشافعيّ، توفي في حدود سنة (٥٢٠هـ)، طاف البلاد، وعَقَدَ مجلسَ وعظه ببغداد، كان ذكياً رشيقَ العبارة في الوعظ. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٦: ٦٠).

(٢) هو الشيخُ الكبيرُ الوَرِعُ الزاهدُ أبو عثمان سعيدُ بن سلَّام المغربيّ القَيْروانيّ البغداديّ ثمّ النَّيْسابُوريّ (ت ٣٧٣هـ)، صحبَ ابنَ الكاتب وأبا عمرو الزّجاجي. انظر: «طبقات الصوفية» (ص٤٧٨-٤٨٣) و«تاريخ الإسلام» (٨: ٣٨٨-٣٨٩) و«طبقات الأولياء» (ص٢٣٧-٢٣٨).

(٣) هو الشيخُ الحسينُ بن أحمد الكاتب، مات سنةَ نيِّف وأربعين وثلاثمئة، من كبار مشايخ المصريِّين، صحبَ أبا علي الرُّوذَباري وغيره. انظر: «طبقات الصوفية» (ص٣٨٦) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١١٢).

(٤) هو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ أحمد بن محمد بن القاسم الرُّوذَباريّ، من ذرية كِسْرَى (ت ٣٢٢هـ)، صحبَ كبار الشيوخ في بغداد والشام كالجنيد والنُّوري، وتفقَّه بابن سُرَيْج، وأخذ الأدبَ عن ثعلب، والحديثَ عن إبراهيم الحَرْبيّ. انظر: «طبقات الصوفية» (ص٣٥٤) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٠٦).

(٥) في (ج): «من والديه».

(٦) «أخي فرج الزّنجاني» هكذا وَرَدَ في الأصول عدا (ج) ففيها: «أبي فرج». والأول هو ما في مطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٤٩٥) ومطبوعة «الفهرست الصغير» (ص٤١٦). وسبق لي التعليقُ عليه.

(٧) قوله «ح وعمويه... من الأسود» ساقط من (د).

الحنبليّ[١]، من الموفَّقِ بن قُدامة الحنبليّ، من القُطْب الأكبر الجِيليّ، من المبارك المُخَرِّميّ[٢]. كذا في «فهرست» شيخنا.

واعتُرِضَ: بأنّ صوابَه المُخَرِّميّ، من الهَكّاريّ، من الطرسوسيّ، من التَّمِيميّ[٣]، من والده، من الشِّبْليِّ بلباسه لها هو ورُوَيْمٌ ومِمْشاذُ والرُّوْذَباريُّ من الجُنَيْد، من السَّريّ، من الكَرْخِيّ، من مولاه عليٍّ الرِّضا، من أبيه موسى الكاظِم، من أبيه جعفر الصّادق، من أبيه محمد الباقر، من أبيه زين العابدين، من أبيه الحسين.

ح ولبسَها الكَـرْخيُّ أيضاً من داود الطائيّ، من حَبيب العَجَميّ، من الحسن البَصريّ.

ح ولبسها الـجُنَيْـد أيضاً، من جعفر الحَذَّاء[٤]، من أبي[٥] عبد الله الإصْطَخْريّ، من أبي تُراب النَّخْشَبيّ[٦]، [من حاتِمٍ الأَصَمّ[٧]]، من شَقِيق البَلْخيّ، من إبراهيم بن

---

(١) هو محمد بن العماد إبراهيم بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، تقدمت ترجمتُه في الإسناد الثالث من أسانيد الشيخ عمر النبتيتي.

(٢) في الأصول: «المخزومي». وكذا ما يأتي بعد كلمات. وتقدَّمت ترجمة المخرِّمي.

(٣) في (ز): «من اليمن».

(٤) في الأصول: «الحداد». وتكرَّر في مواضع من الكتاب، والمثبتُ المعروفُ في كتب التراجم هو: «الحذاء»، وهو أبو محمد جعفر الحذّاء الفارسيّ (ت ٣٤١هـ). انظر: «طبقات الأولياء» (ص٣٣١).

(٥) قوله: «أبي» ليس في (د) و(ج). وسيأتي في موضع آخر: «عن عمر الإِصْطَخْري». ووقعَ اختلاف في هذا العلم في عدة كتب، ولم أقفْ على ترجمته، غير خبر ذَكَرَهُ القُشَيريّ في «الرسالة» (ص١٨٢).

(٦) نسبة إلى (نخشب) بلدة فيها وراء النهر. وهو الإمامُ القدوةُ شيخُ عصره الجامعُ بين العلم والدين عَسْكَر بن الحُصين الشافعيّ (ت ٢٤٥هـ). انظر: «السِّيَر» (١١: ٥٤٥) وطبقات السبكي (٢: ٣٠٦-٣٤٤).

(٧) تتعيَّنُ هذه الزيادة؛ إذ لم أقفْ على من صرَّح بأخذ أبي تراب عن شَقيق البَلْخيّ، إنما صحبَ حاتماً الأصمّ، وحاتمٌ صَحِبَ شقيقاً. وسيأتي السندُ على الصواب في سَنَدِ ابن عِراق في الطريقة الأَدْهمية.

أَدْهَم البَلْخيّ(١)، من موسى الرَّاعيّ(٢)، من أُوَيْس بن عامر القَرَنيّ(٣) سيِّدِ التابعين صلاحاً وزُهْداً، وهو والحسنُ والحسينُ كلُّهم من عمرَ بنِ الخطّاب وعليٍّ رَضِيَ الله عنهما بوادي الأراك بعَرَفات.

كذا وقع في «ثَبَت» شيخنا، ويتعيَّنُ تأويلُه: بأنّ الذي لَبِسَ من عمرَ إنما هو أويس والحسين رضي الله عنه دون الحسن البَصري؛ لاستحالته لما مرَّ أنه وُلِدَ لسنتين بَقِيَتا من خلافة عمر رضي الله عنه.

والحسينُ وعمرُ وعليٌّ منه ﷺ [١٧/ ب] وهو ﷺ أخذ عن جبريل، وجبريلُ أخذ عن الله تعالى. قيل للقُطْب الشيخ عبد القادر: ما أخذ عنه؟ قال: العلم والأدب.

وهذه السلسلةُ تَضَمَّنَتْ طريقتَي السُّهْرَوَرْدية والقادرية وغيرهما، ولكن في كثير من الرواة جهالةٌ أو ضَعْف.

---

(١) هو الإمامُ القدوةُ العارفُ سيدُ الزهاد، الـخُرَاسانيّ نزيلُ الشام، مولدُه في حدود المئة، وماتَ سنة (١٤٠هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٣١-٣٢) و«السِّيَر» (٧: ٣٨٧).

(٢) قوله: «الراعي» ساقط من (ز). وهو أبو عِمران موسى بن زيد الراعي الديليميّ، نزيل بلخ. ذَكَرَه كذلك الحافظُ في «لسان الميزان» (٦: ١٣٧-١٣٨) وقال: «لم أجدْ له ذِكْراً، وأظنُّ أنّ بعضَ مَن في إسناد خبرِهِ اختلَقَه؛ فإنه أُسْنِدَتْ عنه خرقةُ التصوف، فزَعَم أو مَن اختلَقَهُ أنَّ أويساً القَرني ألبَسَهُ الخرقة لما قَدِمَ بلادَ الدَّيْلم، ومات بها، وأنَّ عمرَ ألبسَهُ قميصَهُ بعَرَفات بحضور عليّ، وأنَّ علياً ألبسَهُ رداء، ثم ألبسَهُ قميصَهُ بصِفِّين، وهما لبسا من النبيِّ ﷺ. ذكرَهُ الفخرُ الفارسي، وهو محمدُ بنُ إبراهيم - الذي تقدَّمت ترجمتُه - عن أبيه عن نصر بن خليفة البيضاوي عن إبراهيم بن شهريار عن أبي محمد الحسن الأبار الشيرازي عن محمد بن خفيف عن ابن عمر الإصطخري عن أبي تُراب النَّخْشَبي عن أبي عمران المذكور. وفي السياق أن كلاً من هؤلاء ألبسَ الذي دونه، وهذا خبرٌ باطلٌ مُشَوَّش، وأويس قُتِلَ بصِفِّين كما ذكرتُه في ترجمته، وقيل: مات قبل ذلك، فالله اعلم». والسندُ الذي ذكره الحافظُ سيذكره المصنفُ في أسانيد ابن عِراق إلى الطريقة الأدهمية.

(٣) المتوفى سنة ٣٧هـ. انظر أخبارَه في: «السير» (٤: ١٩-٣٣).

الثامنة

[سندُ الشيخ محمَّدِ بن عِرَاق في تلقين الذِّكر ولُبْس الخِرقة]

لي في لُبْسِ الخرقة وإرخاءِ العَذَبة وتلقينِ الذِّكْر طريقةٌ أخرىٰ تَلَقَّيْتُها عن الشيخِ العارفِ قُطْبِ الوقت محمّدِ بن عِرَاق[1] رضي الله عنه المهاجرِ إلىٰ المدينة الشريفة، فجاوَرَ فيها[2] مدةً مديدةً علىٰ أَكْمَلِ أحوال القوم، والمتوفَّىٰ بمكة سنةَ اثنَين[3] وثلاثين وتسعمئة، وقد أجمعَ أهلُ عصرِهِ علىٰ أنه لم يكنْ في عصره ولا قَبْلَهُ بأزمانٍ ولا بعده مَن يُدانِيهِ فضلاً عن أن يساوِيَهُ في كونه ملازماً علىٰ السُّنة وآدابِها وكمالاتِها وأحوالِها الباهرة، علىٰ أنه لو كان في زمن أبي القاسم القُشَيْرِيّ لذَكَرَهُ من جملةِ رجال «رسالته»، وعلىٰ أنه وَصَل من الوَرَع والزُّهْد والإرشادِ والتربيةِ وكَرَم الأخلاق وكثرةِ الكراماتِ إلىٰ ما لم يَصِلْ إليه أحدٌ من أهلِ عصره.

---

(١) بكسر العين وتخفيف الراء كما ضبطَها في «الأعلام» (٦: ٢٩٠)، ووقع لبعضهم ضبطُهُ بتشدّد الراء، قال الزِّرِكْلي: وهو خطأ. وهو الإمامُ المجمَعُ على ولايته وجلالتِه شمسُ الدين وجمالُ الدين أبو علي محمدُ بن علي بن عبد الرحمن بن عِرَاق الدِّمشقيّ، نزيل المدينة المنورة (٨٧٨- ٩٣٣هـ)، ووفاتُه ومَدْفنُه بمكة. انظر: «النور السافر» (ص١٩٢-١٩٨) و«الكواكب السائرة» (١: ٥٩-٦٨) و«شذرات الذهب» (٨: ١٩٦-١٩٩) و«تاريخ الشحر» (ص١٧٦).

(٢) في (د) و(ج): «بها».

(٣) كذا في الأصول، والذي في مصادر ترجمته: سنة ثلاث وثلاثين.

وهو وإن لم أَلْقَه، لكنْ شيخُنا الإمامُ الصالحُ الشيخُ محمّدٌ الحطَّابُ الكبيرُ[١] أَخذَ عنه جميعَ مروياتِهِ ومُجازاتِه، ونحن أَخَذْنا ذلك من شيخنا المذكور.

وله ـ أعني: العارفَ ابنَ عِرَاق ـ كتابٌ مؤلَّفٌ في لُبْسِ الخِرْقة وما ذُكِر معه[٢]، ذَكَر فيه لها خمسَ طُرُق بأسانيدِهِ المشتملةِ علىٰ كثيرٍ مما لا يراهُ أئمةُ الحديث، وسَنُنَبِّهُ علىٰ بعضه، وإنما ذكرناها مع ذلك؛ تبرُّكاً بالقوم لا سيَّما علىٰ رأي مَن يقول: الإلهامُ حجة.

فأهلُ الطريق أو الجمع المعتبرون منهم إذا أطبقوا علىٰ شيءٍ فغيرُ بعيدٍ أن يكون من جُمْلة ما أُلْهِموا، فيكون حقاً في باطن الأمر وإن كان علماءُ الظاهرِ لا يُقِيمونَ له وَزْناً.

[أصل لُبْس الخرقة وطريقة أخذ العهد]

إذا عَرَفْتَ ذلك؛ فخلاصةُ ما ذَكَرَه القُطبُ ابنُ عِرَاق في ذلك: هو قولُه مع الزيادةِ الكثيرةِ عليه المُصْلِحَةِ للفظِهِ مرةً ولمعناه مرات؛ فإنّ أكثرَ الصوفية لا اعتناءَ لهم بالألفاظ، فكثيراً ما يُتَوَهَّم من عبارتهم غيرُ مرادِهِم، فأنا أُحرِّر العبارةَ وأزيدُ في التقرير والإشارة حتىٰ يكونَ في غاية الإيضاح والبيان، وأُعَبِّرُ عما لا يَقْبَلُهُ أئمةُ الظاهر بقولي: زَعَم فلانٌ، ونحوه. فتَنَبَّه لذلك؛ لئلا تقعَ في وَرْطةٍ من الوَرطات التي وَقَع فيها كثيرٌ من المتصوّفةِ الذين ليس لهم أُنْسٌ بفَنِّ الحديث ومتعلّقاتِهِ، إذا تقرَّر ذلك فاعلم:

أنّ أخذَ العَهْد ولُبْسَ الخرقة وإرسالَ العَذَبة مما استَحْسَنَـهُ الصالحون، من[٣]

---

(١) هو الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الرحمن الرُّعَيْني الأندلسيّ الطرابلسيّ المكِّيّ المالكيّ (٨٦١-٩٤٥هـ)، أخذَ بمكةَ عن السَّنْهوريّ والسَّخاويّ وزَرُّوق، وانتفعَ به. انظر: «شجرة النور» (١: ٢٦٩).

(٢) سماه «السَّفينة العِراقية في لباس خِرْقة الصُّوفية». انظر: «الكواكب السائرة» (١: ٥٩) لخَّص شيئاً منها نجمُ الدين الغَزِّي في ترجمة ابن عِراق من «الكواكب السائرة».

(٣) في (أ) و(ز): «عن».

أجلِّهم القطبُ المُحْيَويُّ الجِيليّ، قال: الأصلُ في أخذِ العهد ولُبْسِ الخرقة عندي والله أعلم: أنّ المريدَ يوسَمُ بزِيِّ أهلِ الخير حتى يستحييَ بسبب لبس الخرقة، فلا يتجاوز عن طريقهم إلى ما كان عليه من البطالات والمخالفات، فهي قَيْدٌ من الله له عن أن يدخلَ فيما لا يليقُ بطريق القوم. وكذلك أخذُ العهد أساسٌ قويٌّ وحَسَبٌ كاملٌ يمنع المريدَ أن يُخالِطَ الأغيارَ الذين لا يُنْسَبون إلى طريقة مشايخه.

وأخذُ العَهْد ولُبْسُ الخرقة على خمسة أوجه: قُدْوة، وصُحبة، وتَبَرُّك، ونِسْبة، وشُهْرة، والمعوَّلُ عليه من هذه الخمسة إنما هو على القُدْوة(١).

وقد سمعتُ عن بعض المشايخ: أنه جمعَ آياتِ العهدِ التي في القرآن، وكان يتلُوها حينَ أخذِهِ العَهْدَ على المريدين؛ لكونها مُذَكِّرةً ومُحذِّرةً وزاجرةً عن الرجوع عن العَهْد أو التهاونِ به والإعراضِ عنه أو عن أدائـه أو [١٨/أ] شروطه أو مكمِّلاته، وهذا من باب المبالغة في التأكيد على المريد، وهو حَسَنٌ بالغٌ نهايةَ الحُسْن، وإن لم يكنْ شَرْطاً في صحة الإرادة وصِدْقِها(٢).

---

(١) قال الإمامُ عبدُ الله الحدَّاد باعلوي: «إذا قيل: «فلانٌ أخذَ عن فلان» ليس معناهُ: أنه أخذ عنه في كتابٍ أو قرأ عليه في كتاب، إنما معناه: أنه اقتدى به في سيرته بأخلاقه وأفعاله، فإذا فعل ذلك فذلك شيخُه، وهو له مريد». انظر: «عقد اليواقيت الجوهرية» (٢: ١٢٨).

(٢) سئل العلامةُ الفقيهُ شمسُ الدين محمد الخليليُّ الشافعيُّ مفتي القدس الشريف (ت ١١٤٧هـ) كما في «فتاويه» (٢: ٢٥٤): «فيما يفعلُه السادةُ الصوفيةُ من إعطاء العهود للفقراء وأخذ الفقراء منهم العَهْد، فهل ذلك حسنٌ مستحبٌ؟ فأجاب: أخذُ العَهدِ حَسَنٌ محبوب؛ لأنّ الشيخَ يذكرُ للمريد كلاماً يُعاهِدُهُ عليه، معناه: الرجوعُ عن المعاصي والدوام على الطاعة، وهذا الدليلُ أصلٌ أصيلٌ جاءت به الأحاديث، منها عن عبادةَ بن الصامت رَضِيَ الله عنه أنه قال: قال رسولُ الله ﷺ وحولَهُ عصابةٌ من أصحابه: «بايِعُوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقـوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادَكم، ولا تأتوا ببُهْتَانٍ تفترونَهُ بين أيديكم وأرجلِكم، ولا تَعْصُوا في معروف، فمَنْ وَفَى منكم فأَجْرُهُ على الله، ومَن أصاب من ذلك شيئاً فعُوقِبَ في الدُّنيا فهو كفارةٌ له، ومَن أصاب من ذلك شيئاً ثم سَتَرَهُ الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه». فبايعناهُ على ذلك. والله تعالى أعلم». انتهى. وحديثُ عبادة المذكور أخرجه =

ومن جملة تلك الآيات: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمۡ﴾ [النحل: ٩١] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] الآيات، ثمّ بعد أن يقرأها الشيخُ ـ والتلميذُ بين يديه ـ يقول: أُعاهدُك على التوبةِ الخالصةِ لله تعالى، وعلى دوامِ ذِكْرِ الله بظاهرك وباطنك وسِرِّك وعَلَنك، وعلى القيام بقواعدِ الإسلام الخمسِ التي بُنِيَ عليها الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، إلى وأن تحجَّ البيتَ إن استطعت إليه سبيلاً، وأن تُبالغَ في القيام بحقوقِ جارِك حتى لا يحصُلَ له بائقةٌ من بوائقك، وأن يَسْلَم المسلمون من لسانك ويدك وكلِّ ما يصدُرُ عنك من السُّوء، وعلى أن تكونَ من الأخلاق الكريمة بالمحلِّ الأعلى كإطعام الطعام وصلة الأرحام وإقراء السلام، وأن لا يَراكَ مولاكَ حيثُ نَهاك، ولا يفقدَكَ حيثُ أمرك.

ثمّ يقول: اللهمَّ اجعلْ هذه الأياديَ متصلةً بحَبْلِكَ المنيعِ الذي لا ينقطِع، محصنةً بحِصْنك الحَصين الذي لا ينصدِع، واجعل هذا العهدَ مُقرِّباً إليك، ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، يَجْمَعُنا الكتابُ والسنة، ويُفرِّقنا الضلالة والبدعة،وحسبُنا الله ونِعْم الوكيل، وصلى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصَحبه وتابعيهم بإحسان أبدَ الآبدين، آمين.

ومما زَعَمَه الشيخُ قولُه الذي أماراتُ الوضعِ عليه لائحةٌ: لا شكَّ أنّ اليدَ كانت فيما من النبيِّ ﷺ إلى زمن سيد الطائفة الـجُنَـيْد يدَ عَهْدٍ ولُبْسٍ وتحكيم وصُحبةٍ وآداب، خلافاً إلى ما ذَهَبَ إليه جماعةٌ من المتفقِّهه؛ فإنهم يَزْعُمون أنه لم يكن إلا مجرَّدُ الصحبة، دون ما ذُكِر، أين هم عمّا رواه الإمامُ العلامةُ قدوةُ العلماء العاملين ولسانُ العارفين

= البخاريّ في مواضع من «الصحيح» منها في كتاب الإيمان، رقم (١٨)، ومسلم في: «الصحيح» كتاب الحدود ـ باب الحدود كفارات لأهلها، رقم (١٧٠٩).

ومُرَبِّي المريدين ومرشدُ السالكين أحمدُ بن أبي بكر البَكْريُّ الصِّدِّيقيُّ[١] في كتاب «تلخيص القواعد الوَفية» في فصل حُكْم خِرقة الصوفية[٢] قال: «هذا الاعتراضُ وهمٌ من قوم، وقلةُ عِلْمٍ من آخرين، بل الصَّحيحُ المعروفُ عند الجمِّ[٣] الغفيرِ المتضلِّعين من متفرقات العلوم والأخبار، المطَّلِعين[٤] على غوامض الأسرار أنه لُبْسٌ محقَّقٌ متَّصلٌ لا نزاعَ فيه، وقد صحَّ أنّ جبريلَ ألبسَ النبيَّ ﷺ، وهو عليه الصلاة والسلام ألبسَ جماعةً من الصحابة رضي الله عنهم كأبي بكر وعمرَ وعليٍّ وبلالٍ وعمارٍ وصهيبٍ وحذيفةَ وعائشةَ وحفصةَ وسودةَ وأمِّ خالد وغيرهم.

فأما لُبْسُه[٥] ﷺ من جبريل؛ فرواه الإمامُ أحمدُ البَكْريُّ المذكورُ بسنده المتصلِ بالحافظ السِّلَفيّ، بسنده المتصل بأحمدَ بن حنبل، قال أحمد: أخبرَني الإمامُ موسى الكاظمُ عن أبيه جعفر الصادِقِ عن أبيه الباقرِ عن أبيه زَيْنِ العابدين عن أبيه الحُسَيْن عن أبيه عليٍّ كرَّم الله وجهه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لما عُرِجَ بي إلى السماء أمسَكَ جبريلُ بيدي بعد المناجاة وأدخلني الجنة، فرأيتُ فيها قَصْراً من ياقوتةٍ حمراءَ فيه صندوقٌ من نور، عليه قفلٌ من نور، فقلتُ: يا أخي جبريل، ما هذا؟ قال: فيه فَخْرُك وفَخْرُ أمتك من بعدك إلى يوم القيامة. ثمّ فتح الصندوقَ، وأخرج منه خرقةَ الفقر، وأَلْبَسَنيها. وقال: يا حبيبَ ربِّ العالمين، قد أمرني [١٨/ ب] الحقُّ سبحانه وتعالى أن أُلْبِسَها لك. قال عليّ:

---

(١) المكِّيّ ثمّ الزَّبيديّ الصوفيّ الشافعيّ، الإمامُ الفقيهُ القاضي ، يعرف بابن الرَّداد (٧٤٨-٨٢١هـ)، لازم في اليمن الشيخَ إسماعيلَ بن إبراهيم الجَبَرْتي، وسمع بزَبيد من الحافظ ابن حجر، وسمع الحافظُ منه. انظر: «الإنباء» (٣: ١٧٧-١٧٨) و«الضوء اللامع» (١: ٢٦٠-٢٦٢) و«طبقات الخواص» (ص٨٨-٩١) و«طبقات صلحاء اليمن» (ص٢٩٩-٣٠١) و«قلادة النحر» (٦: ٣٧٨-٣٧٩).

(٢) في (ز): «في فضل حكم لبس خرقة الصوفية».

(٣) قوله: «الجم» ساقط من (أ).

(٤) قوله: «المتضلعين... المطَّلعين» ساقط من (ز).

(٥) في (د) و (ج): «فإلباسه».

فلما جال بها ﷺ في الجنة قال: الفَخْرُ فَخْري، وبه أفتَخِر». وفي رواية: «فَخْري وفَخْرُ أمتي من بعدي»[١].

كذا ساقَ الشيخُ هذه المعضِلاتِ كما ذُكِر، وكان الأولى به بل المتعيِّنُ عليه تركَ هذا كلِّه؛ فإنه من أقبح الكَذِب على رسول الله ﷺ، وقد أجمعوا على أن تعمُّدَ الكذب عليه ﷺ من أكبر الكبائر، بل بالغَ الإمامُ الجليلُ ـ والدُ إمامِ الحرَمَين ـ أبو محمد الجُوَيْني فقال: «إنه كفرٌ يَخْرجُ به الإنسانُ من الإسلام إلى الكفر». فتَفَطَّنْ لذلك.

قال الشيخُ ـ تفريعاً على ذلك الحديثِ الموضوعِ الذي التبس عليه حكمُهُ حتى ظنَّه صحيحاً، وحتى غَلَّطَ بعضَ المتفقهة الذين أنكروه، كلُّ ذلك؛ لعدم معرفته بفَنِّ الحديث[٢] ـ: فلما كان الحالُ كما ذُكِر لَبِس الخرقةَ ساداتُ القوم من أيدي سادات التابعين كأُوَيْس بن عامر القَرَني والحسن البَصري، وأجَلُّ قصدهم التزيي بزِيِّ أهل السنة، والحرص على الاتصال بمن أُخِذَتْ عنه؛ لما روى البخاريُّ في «صحيحه» عن أمِّ خالد قالت: أُتي النبيُّ ﷺ بثيابٍ فيها خَميصةٌ سوداء فقال: مَن ترون أَكْسُو هذه. فسكتَ القوم، فقال ﷺ: «ائتوني بأمِّ خالد». قالت: فأُتِيَ بي فكَسانِيها رسولُ الله ﷺ، وقال: «أَبْلي وأَخْلِفي». يقولها مرتين، وجعل ينظرُ إلى عَلَمٍ في الخميصة أصفر أو أخضر، ويقول: «يا أمَّ خالد، هذا سَنَاه»[٣]. والسَّناه بلسان الحبشة: الحسن.

---

(١) ومثلُ هذا ما ذكره الشعرانيُّ في «الأنوار القدسية في بيان قواعد الصوفية» (ص٧٦): أنه رأى في رسالة للشيخ عبد الغفار القُوصِي روايةً بسنده المتَّصل إلى سيدنا رسول الله ﷺ، نصُّها: «أنه ﷺ رأى ليلةَ الإسراء صندوقاً من نور، ففتحه جبريل، فإذا فيه خروقٌ حمرٌ وخُضْرٌ وسُود، فقال: يا جبريل، ما هذا؟ فقال: هذه خرق، تكون لخواصِّ أمَّتك». قال الشعراني: «ولم أجدْ ذلك لغيره».

(٢) وأمّا كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» فهو لولده الإمام علي بن محمد ابن عِراق.

(٣) تقدم تخريجه ص١٥٠.

ورَوَى البخاريُّ في «صحيحه» عن سهل بن سَعد السَّاعديِّ رضي الله عنه قال: جاءت امرأةٌ إلى النبيِّ ﷺ بِبُرْدة، قال سعد: هل تدرون ما البُرْدة؟ هي الشَّملةُ منسوجٌ في حاشيتها. فقالت: يا رسولَ الله، إني نَسَجْتُ لك هذه بيدي أَكْسُوكَها. فأَخَذَها النبيُّ ﷺ محتاجاً إليها، فخرج إلينا وإنها إزارُه، فاسْتَحْسَنَها رجلٌ من القوم فقال: يا رسولَ الله، اكسنيها. فقال: «نعم». فجلس ما شاء الله فرجع ﷺ إلى منـزلِهِ فطواها ثم أرسلَ بها إليه. فقال له القومُ: ما أحسنتَ، سَأَلْتَهُ إياها، وقد عرفتَ أنه لا يَرُدُّ سائلاً. فقال الرجل: والله ما سألتُه إياها إلا لتكونَ كَفَنِي، وقد عرفتُ أنه لا يَـرُدُّ سائلاً. قال: فكانت كَفَنَه[١]. قيل: هذا الرجلُ عبدُ الرحمن بنُ عَوْف رضي الله عنه.

ورَوي الطَّبَرانيُّ عن مَكْحُول قال: «لما حَضَر معاويةَ الوفاةُ جَمَعَ ولدَهُ وأهلَ بيته، ثمّ قال لأمٍّ ولده: ائتيني بوداعتي. فأَتَـتْهُ بسَفَط[٢] مُقْفَلٍ مختومٍ عليه، فظنُّوا فيه جواهر، ففتحوه فإذا فيه ثلاثةُ أثواب، فقال: هذا قميصٌ كان لرسولِ الله ﷺ كسانِيهِ يومَ كذا وكذا، وكان عليه رداءٌ كسانِيهِ يومَ كذا وكذا، وكان عليه إزار، فقلتُ: يا رسولَ الله هَبْهُ لي. فقال ﷺ: «هو لك». فإذا أنا متُّ فاكْسُوني قميصَ رسولِ الله ﷺ وأزروني بإزاره، وأَدْرِجُوني في ردائه، وخلُّوا بيني وبين أرحم الراحمين»[٣].

ورَوَى أبو موسى المَدِيني بسَنَده عن جعفر الخَلَديّ[٤] قال: دخلتُ على بعض

---

(١) هو في مواضع من «الصحيح»، منها: كتاب الجنائز ـ باب مَن استعدَّ الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكرْ عليه، حديث رقم (١٢٧٧). وكتاب البيوع ـ باب ذكر النساج، حديث رقم (٢٠٩٣).

(٢) السَّفَط ـ بالتحريك كسَبَب ـ: ما يخبأُ فيه الطيبُ ونحوه. انظر: «المصباح المنير» و«القاموس» مادة (سفط).

(٣) لم أقفْ عليه في معاجم الطبَرانيّ المطبوعة، لكن أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩: ٢٢٨-٢٣٠).

(٤) تحرفت في الأصول إلى: «الخالدي». وهو جعفر بن محمد بن نصير البغدادي، من أصحاب الجنيد والنوري وغيرهما، توفي سنة (٣٤٨هـ). انظر: «طبقات الصوفية» (ص٤٣٤).

الشيوخ فأعطاني قُلُنْسُوةً وجعلتُها على رأسي وخرجتُ من البلد فهَجَم عليَّ سِباع، فاستسلمتُ لـمَّا لم أجدْ لي خَلاصاً، فلمَّا قربوا مني صاروا يَتَذَلَّلُون لي، ويتمرغون بين يدي، فتعجَّبت، ثم تفكَّرْت، فإذا سببُه قُلُنْسُوةُ [١٩/ أ] الشيخِ التي لبستُها.

قال الشيخُ: ولا يشترطُ في لُبْسِ الخِرْقة أن تكونَ مِلْكاً للشيخ، ولا من لباسِه، بل بَـرَكَتُها المعتبرةُ تحصُلُ بوَضْعه لها بيده الطاهرةِ على رأس المريد كالطاقية والمنديل والشَّمْلة، أو على بدنه كالثوب والرِّداء.

وينبغي للمريد أن لا يُدِيمَ لُبْسَها؛ لأنها تَفْنَى حينئذٍ وتفوتُهُ بركةُ بقائها عنده، بل يَلْبسها في نحو الجمعة والعِيدَين لا غير.

وينبغي له أن يُقَبِّلَ بعد إلباسِ الشَّيْخِ إياها له رأسَ الشيخ أو يدَه أو رِجْلَه؛ اقتداءً بفعل الصحابة، فقد قَبَّل عبدُ الله بنُ السَّائبِ رأسَ النبيِّ ﷺ، وكعبُ بنُ مالكٍ يدَه، وآخرُ رِجْلَه[١].

وأما ما يُستندُ إليه ويُستدلُّ به على أَخْذ العَذَبة[٢] فقولُه تعالى: ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥] أي: معلّمين بعمائم قد طرحوا ذوائبَها بين أكتافهم[٣].

---

(١) انظر في مشروعية تقبيـل رأسِ الصالحِ والعالم ويدِه ورِجْلِـه، وما جاءَ في ذلك من الآثار: «الأذكار» (ص٤٢٩) و«فتح الباري» للحافظ (١١: ٥٧)، ومما قاله الحافظ هناك: «وقد جمعَ الحافظُ أبو بكر بن المقرئ جزءاً في تقبيل اليدِ سَمِعْناه، أَوْرَدَ فيه أحاديثَ كثيرةً وآثاراً. فمِن جَيِّدها: حديثُ الزّارعِ العَبْديِّ وكان في وَفْد عبد القَيْس قال: «فجعلنا نتبادَرُ من رواحلنا فنُـقَبِّل يدَ النبيِّ ﷺ ورِجْلَه». أخرجه أبو داود. ومن حديث مَزِيدة العَصَريّ مثله، ومن حديث أسامة بن شَريك قال: «قُمْنا إلى النبيِّ ﷺ فقَبَّلْنا يدَه». وسَنَدُه قَوِيّ...».

(٢) للمصنف كتابٌ جليلٌ حافلٌ سماهُ «در الغمامة في در الطيلسان والعذبة والعمامة»، جَمَعَ فيه ما وَرَدَ في العِمامة وبَيَّنَ أحكامَها مع فوائد أُخر، طُبع قديماً بمصر.

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٣: ٤٢٨) و«الدر المنثور» (٢: ٣٠٩).

وروى الطَّبَرانيّ: «كان ﷺ لا يُوَلِّي والياً حتى يُعَمِّمَه، ويُرْخِي له ذؤابة»[١]. وروى عن عمرو بن حريث رضي الله عنه قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يخطُبُ على المنبرِ وعليه عمامةٌ سوداء، قد أَرْخَى ذؤابَتَها ـ أي: طَرَفَها ـ بين كَتِفَيه»[٢].

ورُوِيَ: أنه ﷺ استَدْعَى عبدَ الرحمن بنَ عوفٍ رضي الله عنه وهو جالسٌ على سريره، فعمَّمَهُ بعمامةٍ سوداء، وأرسلها من خَلْفه أربعَ أصابع أو نحوها، ثمّ قال: «هكذا فاعْتَمَّ؛ فإنه أعربُ[٣] وأحسن»[٤].

ولم يَـزِل العلمـاءُ العاملون مستَمرِّين على لُـبْسِ الـخِرْقة وإلباسِها من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن.

ولقد أحسنَ مَن قال من العلماء: إن حكمَ سندِ تلقين الذكر وأخذِ العهد ولُبسِ الخرقة كحُكم سند الحديث الشريف؛ أي: من أنه تارةً يكون صحيحاً أو حَسَناً أو ضعيفاً أو موضوعاً، وبعضُ أسانيدِ لُبْس الخرقة فيها مَقال؛ لأنها لا تخلو عن مجهول أو انقطاع، وفيها بَحْثٌ عند أئمة الحديث، وكذلك التلقينُ وأخذُ العهد فيه كلامٌ عند المحقِّقين؛ لأنّ صحبةَ معروفٍ الكَرْخي لداود الطَّائي، وصحبةَ داود لحَبيبٍ العَجَمي، وكذلك الحسَنِ البَصريّ لعليّ، غيرُ معروفة. انتهى.

وما ذَكَره أنَّ صحبةَ الحسن لعليٍّ غيرُ معروفة إنما هو قولٌ ضعيفٌ كما مرَّ إيضاحُه بإقامة البراهين على ضَعْفه، وأنّ الحقَّ اجتماعُ الحسن بعليّ، وأخذُه عنه، وبه يُعْلَم الرَّدُّ

---

(١) «المعجم الكبير» (٨: ١٤٤) بلفظ: «ويرخي له عذبة».

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، رقم (١٣٥٩). ووقع اسمُ الراوي في الأصول: «عمر بن الحارث» وهو تحريف.

(٣) هذا ما في الأصول، وفي «المعجم الأوسط» (٥: ٦٢): «أعرف».

(٤) «المعجم الأوسط» (٥: ٦٢).

الأكيدُ على مَن نَفَى اجتماعَه به، وعلى قومٍ تَشَبَّثُوا بذلك فكانوا لا يرون لُبْسَ الخرقة ولا إلباسَها، ولعلَّ لهم عذراً.

وعلى الأول فلها خمسُ طُرُق أخذتُها[1] عن مشايخي الثلاثة: السَّيِّد الشَّريف عليِّ ابن ميمون[2] قُطْب الشَّريعة والطَّريقة والحقيقة، وعبدِ القادر بن حَبيب[3] قُطْب الطَّريقة، والبُرْهانِ النَّاجي[4] قُطْب الشَّريعة.

وهاك بيانَ تلك الطُّرقِ الخمسة؛ وهي: الطَّريقةُ المحمَّدية، والطَّريقةُ الأَدْهَمِية، والطَّريقةُ البَسْطامية، والجُنَيْدية ـ وفيها: القادريةُ والمَدْيَنيَّةُ والسُّهْرَوَرْديةُ والأَحْمَدِيةُ ـ والطَّريقة العَقِيلِيّة.

فالأولى: أَلْبَسَنِيها سِرّاً سيدي السيدُ الشريفُ عليُّ بن مَيْمون قطبُ الوجود، وكان التلقينُ منه لي مشافهةً جَهْراً، وأَسْدَلَ العَذَبَةَ لي، وقال: هكذا فاعْتَمَّ.

والثانية: أَلْبَسَنِيها الإمامُ أبو الفضل بنُ الإمام[5]، وهو لَبِسَها من يد الإمام [ابن]

---

(١) الكلامُ لابن عِراق.

(٢) الهاشميِّ القرشيِّ المغربيِّ الغُماريِّ الفَاسيِّ أبي الحسن، القاضي المجاهدِ العارفِ بالله تعالى المرَبِّي (٨٥٤-٩١٧هـ) اشتغل بالعلم، ولازم غزوَ الإفرنج، ثمّ صحب مشايخَ الصوفية، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر. انظر: «الكواكب السائرة» (١: ٢٧١-٢٧٨) و«الأعلام» (٥: ٢٧، ٤: ٣١٣).

(٣) هو الشيخُ العالمُ الزاهدُ العارفُ بالله تعالى عبدُ القادر بن محمد بن عمر بن حَبيب الصَّفَدِيُّ الشافعيُّ (ت٩١٥هـ) أخذ العِلْمَ والطريقَ عن الشهاب بن أرسلان الرَّمْلي صاحبِ منظومة «صفوة الزُّبد»، كما أخذ عن غيره. انظر: ترجمته وأخباره في: « الكواكب السائرة» (١: ٢٤٢-٢٤٦).

(٤) هو الإمامُ المحدِّثُ برهانُ الدين إبراهيمُ بن محمد بن محمود الحَلَبيُّ الأصل الدِّمَشْقيُّ الشافعيُّ (٨١٠-٩٠٠هـ)، عُرِفَ بالنَّاجي؛ لكونه كان ـ فيما قيل ـ حَنبلياً ثمّ تَشَفَّع. سمع على الحافظ ابن حَجَر وابن ناصر الدين وغيرهما. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٥٥) و«الأعلام» (١: ٦٥).

(٥) هو الإمامُ الفقيهُ الفَرَضِيُّ البارعُ المحدِّثُ الصوفيُّ محبُّ الدين محمد بن أحمد بن محمد الصَّفَدِيُّ الدمشقيُّ=

خليـلٍ الأذْرَعيِّ خطيبِ الجامـعِ الأُمَـوي[١]، وهو من الشيـخ الـحَلَاويّ، وهو من ابن النَّاصِح[٢] [من] محمد السَّعْديّ[٣]، وهو من شيخ [١٩/ ب] زمانِهِ عبدِ الرحمن بنِ رَسْلان المَخْزُوميّ[٤] صاحبِ الأوراد، وينتهي سندُه الصحيحُ إلى أبي إسحاق الكازَرُوْنيّ[٥]، وهو من مـحمد الأكاريّ[٦]، وهو من مـحمد بن خَفيف الشِّيرازيّ، وهو من رُوَيْم ومِمْشاذ، وهما من الجُنَيْد، وهو[٧] ومحمد بن خَفِيف[٨]، عن جعفر الحذّاء، وهو عن عمرَ

= الشافعي (٨٤٠-٩٠٥هـ)، أخذ عن جماعة بدمشق والقاهرة، وأجاز له كثيرون من بلاد، خَطَبَ بجامع بني أمية. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٥٥-٥٧) و«الكواكب السائرة» (١: ٣٠-٣١).

(١) في الأصول: «وهو لَبِسَها من يد الإمام خليل الأذْرَعي». وهو غيرُ ممكن؛ لأنّ الشيخَ خليلاً مات سنةَ (٨١٤هـ) ـ كما في «الضوء» (٣: ١٩٩) ـ وابنُ الإمام الذي هو شيخُ ابن عِراق ولد سنةَ (٨٤٠هـ)، وإنما لبسَ ابنُ الإمام الخرقةَ من ابن خليل خطيب الأمويّ كما في «الضوء» (٧: ٥٦) لا من خليل، وابنُ خليل لبسها من الحَلَاوي كما في «الضوء» (٤: ٧٦)، ولذا زدتُّ (ابن) بين معقوفتين قبل خليل.

(٢) في (ز): «أبي الناصح»، وفي (د) و(ج): «من الناصح». ويبدو لي أن اسم ابن الناصح هنا مقحمٌ؛ إذْ يبعدُ أن يتسلسلَ الحَلَاويُّ (ت٨٠٧هـ) وابنُ الناصح (ت٨٠٤هـ) في السند هكذا، فهما قرينان، ولم أجدْ لابن الناصح أخذاً عن محمد السعدي وهو الإخنائي، بينما سبقَ في إسناد السُّنْباطي أخذُ الحَلَاويّ عن السّعْديّ. إلّا أن يكون صوابُ السند بأخذِ ابن خليل عنهما عن السَّعدي؛ إذْ نصَّ السخاويُّ على أخذه عنهما في «الضوء» (٤: ٧٦). والله أعلم بحقيقة الحال.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر السعدي الإخنائيّ المتقدمة ترجمته في سند السنباطيّ (ص١٧١).

(٤) تقدمت ترجمتُهُ في تعليقي على الفائدة السابعة.

(٥) نسبة إلى (كازَرُون) إحدى بلاد فارس، كما في الألقاب من «الضوء اللامع» (١١: ٢٢٢). وانظر: «معجم البلدان» (٧: ١١٣). ولم أقف ـ بعد البحث ـ على ترجمته.

(٦) في (ز) و(ج): «الأكاوي». وفي موضع آخرَ من (أ): «الأكار»، وفي موضع من (ز): «الأكاد». وفي رسمه وتعيينه غير ذلك من الاختلاف. انظر: «طبقات الأولياء» (ص٤٩٨، ٥٠٦) و«البرهان الجلي» (ص١٦١، ١٦٥). ولم أقفْ على ترجمته.

(٧) أي: الجنيد. وأخذُ الجنيدِ عن الحذّاء غريبٌ؛ فوفاةُ الجنيد في سنة (٢٩٧هـ)، ووفاةُ جعفر في سنة (٣٤١هـ)، ولم أقفْ في ترجمة الجنيد على أخذه من الحذاء.

(٨) صرَّح ابنُ خَفيف بصحبته لجعفر الحذّاء. انظر: «طبقات الأولياء» (١: ٣٩).

الإصْطَخْريّ[١]، وهو من أبي تراب عَسْكَر النَّخْشَبيّ، وهو عن حاتِمٍ الأَصَم، وهو عن شَقِيق البَلْخيّ، وهو عن القُطْب إبراهيم بن أَدْهم، وهو عن موسى الرَّاعيّ، وهو عن سيِّد التابعين صلاحاً وزُهداً أبي عبد الله أُوَيْس بن عامر القَرَنيّ، وهو عن أمير المؤمنين عمرَ رضي الله عنه وعليٍّ كرَّم الله وجهه، قال: ألبسني عمرُ قميصَه بعَرَفات، وألبسني عليٌّ قميصَه بشاطئ الفُرات.

وأَخَذ الجُنَيْد أيضاً عن خاله السَّرِيّ، وهو عن معروف الكَرْخيّ، وهو عن داود الطَّائيّ، وهو عن حَبيبٍ العَجَميّ، وهو عن الحسن البَصريّ، وهو عن عليّ.

وأَخَذ معروفٌ الكَرْخيّ أيضاً عن[٢] مولاه عليٍّ الرضا[٣]، وهو عن أبيه موسى الكاظم، وهو عن أبيه جعفر، وهو عن أبيه الباقر، وهو عن أبيه زَيْن العابدين، وهو عن أبيه الحسين، وهو عن أبيه عليٍّ رَضِيَ الله عنهم.

والثالثة: لبستُها لُـبْسَ تبركٍ من الشَّيخ محمد العطّار، من شيخ قُبّة يلبغا[٤]، وهو من والده الشيخ المسَلِّك شيخ القُبّة[٥] المذكورة، وهو بسنده الصَّحيح إلى الشيخ عطاء الله، وهو عن والده محمد، وهو عن والده فضل الله، وهو عن والده عليّ، وهو عن والده محمد، وهو عن والده عيسى، وهو عن والده محمد، وهو عن والده آدم ابن طَـيْفُور، وهو عن جدِّه لأمِّهِ سُلْطان العارفين أبي يزيد طَـيْفُور[٦] بن عيسى

---

(١) انظر التعليقَ حول اختلاف النسخ في تعيين اسم هذا العَلَم وكنيته في الفائدة السابعة.

(٢) قوله: «عن داود الطائي... أيضاً عن» ساقط من (د).

(٣) قوله: «وهو عن معروف الكرخي... علي الرضا» ساقط من (ج).

(٤) في (ج): «بليغا».

(٥) قوله: «القبة» ساقط من (ج).

(٦) قوله: «وهو عن جدِّه... طيفور» ساقط من (د).

البَسْطاميّ[١]. قال: لَقَّنني الذكرَ، وأخذ عليَّ العهدَ، وأَلْبَسَني الخرقة، الإمامُ جعفر الصادق[٢]، وهو من أبيه الباقر، وهو من أبيه عليٍّ زَين العابدين، وهو من أبيه الحسين، وهو من أبيه عليٍّ رَضِيَ الله عنهم، وهو من رسول الله ﷺ.

والرابعة: أَلْبَسَني القادريةَ منها الشيخُ إبراهيمُ النَّاجِيّ وابنُ الإمام، قالا: تلقَّنَّا الذِّكرَ ولَبِسْنا الخرقةَ من الأذْرَعيّ[٣] ومحمدِ بن موسى[٤]، قالا: لَقَّننا الذكرَ الشيخُ الإمامُ ابنُ الناصح القَرافيّ[٥]، قال: لَقَّنني الذكرَ المباركُ العَجَميّ الشهير بالكُورَانيّ، وكان سنُّه إذ ذاك [مئةً و[٦]] خمساً وثمانين سنةً، وهو كاملُ الحواسِّ كلِّها. قال: أولُ شيءٍ دخل جَوْفي رِيقُ القطب المحيويّ عبدِ القادر الجِيليّ؛ فإني حين وُلِدْت حُمِلْت إلى مجلسه فحَنَّكَني[٧] وأَلْبَسَني الخرقةَ المباركة، ثمّ لما تَـرَعْرَعْتُ لَقَّنَني الذِّكْر. وهذا سندٌ ـ والشُّكرُ لله ـ لا يوجدُ الآن أعلى منه.

(١) بفتح الباء ويجوز كسرها نسبة إلى (بَسطام) بلدة أول خراسان من جهة العراق. توفيَ سنةَ (٢٦١هـ)، وانظر ترجمتَه في «السِّيَر» (١٣: ٨٦).

(٢) في لبس أبي يَزيد البَسْطاميّ من جعفر الصّادق نظرٌ كبير؛ فإنّ وفاةَ الصادق في سنة (١٤٨هـ) كما في: «السير» (٦: ٢٦٩)، ولم أقفْ على مولد البَسْطامي، لكنَّ وفاته كما سبقَ في سنة (٢٦١هـ)! ولذا قال الذهبيُّ في ترجمةِ البَسْطامي: «أخو الزاهدَين آدم وعلي، وكان جدُّهم شروسان مجوسياً فأسلم، قال: إنه رَوَى عن إسماعيل السدي وجعفر الصادق؛ أي: الجدّ، وأبو يزيد فبالجهد أن يُدْرِكَ أصحابَهما».

(٣) هو الزَّينُ عبدُ الرحمن بنُ خليل الأذرعي كما سبق قريباً تحريره.

(٤) هو ناصرُ الدين أبو الفضل المَوْصِليّ الأصل الدمشقيّ الشافعي، وُلد سنة (٧٧٧هـ)، ومات سنةَ بضع وستين وثمانمئة. تسلَّك بجَدِّه الشيخ أبي بكر الموصليّ، ولبس الخرقةَ منه ومن الشهاب بن الناصح والخوافي. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٦٥).

(٥) نسبة إلى القَرافة، وقد تحرفت في الأصول إلى: «العراقي».

(٦) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول، وإثباتُه هو الموافقُ لما نقله المصنف سابقاً عن شيخ الإسلام زكريا في هذه القصة، ولا بدَّ منه ليمكنَ زعمُ لقيا الشيخ العجمي بالشيخ عبد القادر.

(٧) تقدَّم عدمُ ثبوتها.

قال القطبُ عبدُ القادر: لَقَّنني الذكرَ وألبسني الخرقةَ الشيخُ [أبو] سعيدٍ المباركُ المُخَرِّميّ، وهو من الهَكّاريّ، وهو من الطرسوسيّ، وهو من عبد الواحد بن عبد العزيز ابن[١] الحارث، وهو من والده عبد العزيز التَّميميّ، وهو من خَلَف بن خَلَف الشِّبْليّ.

كذا وقعَ في هذه الطريقة، والمحفوظُ أنّ الشِّبْليَّ كنيتُه أبو بكر، واسمُه محمد[٢]، والمسمَّى بـ(خَلَف) إنما هو أبوهُ لا هو، فتَنَبَّهْ لذلك. ويحتمل أنّ لهم شِبْلِيَّيْن؛ أحدُهما: محمدُ بنُ خلف، وهو المشهورُ الملقَّب بأبي بكر، وثانيهما: خلفُ بنُ خلف، وهو غيرُ مشهور[٣].

قال[٤]: لَقَّنني الذِّكرَ وأَلْبَسني الخرقةَ المشرَّفةَ الإمامُ أبو القاسم الجُنَيْد.

ح قال النَّاجيُّ وابنُ [٢٠/ أ] الإمام: قال شيخُنا أبو الفضل محمد بن موسى سِبْط وليِّ الله أبي بكر المَوْصِليّ: أخذتُ عن الإمام المرشِدِ المسَلِّك أبي عبد الله محمد البِلَاليّ[٥] ـ أي: مُخْتَصِر «الإحياء» بما لم يُسْبَقْ بمثله ـ قال: أخذتُ عن العارف محمد بن سِيرين[٦]، قال: أخذتُ عن الشَّيخ المكاشف أحمد الهمدانيّ، وهو عن الوليِّ القُطْبِ

---

(١) قوله: «بن» ساقط من (د) و(ج).

(٢) قوله: «واسمه محمد» ليس في (أ) و(ز).

(٣) الأشهرُ في اسم الشبليّ هو: دُلَف بن جحدر، وقيل: جعفر بن يونس، وقيل: جعفر بن دُلَف، على ما في «طبقات الصوفية» للسُّلَميّ (ص٢٠٤) و«سيَر أعلام النبلاء» (١٥: ٣٦٧)، وليس في المصادر: محمد ابن خلف، ولا خلف بن خلف.

(٤) أي: الشِّبْلي.

(٥) نسبة إلى (بِلَالة) من أعمال عَجْلون. وهو الإمامُ شمسُ الدين محمدُ بن علي بن جعفر العَجْلُونيّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ الصوفيّ، وُلِدَ قبل الخمسين وسبعمئة، ومات سنة (٨٢٠هـ)، لازم أبا بكر المَوْصليّ وغيرَه حتى تميَّزَ في التصوف. انظر: «إنباء الغمر» (٣: ١٥١) و«الضوء اللامع» (٨: ١٧٨-١٧٩)

(٦) ورد في الأصول وغيرها بالسين المهملة والشين. ترجَمَه الجامي في «نفحات الأُنس» (٢: ٨٠٩-٨١١) فقال: «محمد شيرين المشهور بالمغربي». وأرَّخ وفاته سنةَ (٨٠٩هـ) عن ثلاث وستين سنة. وذُكِرَ في=

القبانيّ[١]، وهو عن الإمامِ محمدِ بنِ عليٍّ الحاتِـميِّ الأَنْدَلُسيّ[٢]، وهو عن عليِّ بن[٣] عبد الله بن جامع الـمَوْصِليّ، وهو عن نبيِّ الله ـ أي: على الأصح ـ أبي العباس[٤] الخَضِر، قال: وأوصاني بوصايا كثيرة؛ منها: التسليمُ لمعاملات المشايخ وإحالةُ عِلْمِ ما لا يُعْلَمُ منها على الله. قال: ورأيتُ منه[٥] ثلاثَ خوارق؛ المشيَ على الماء، وطَيَّ الأرض، والصلاةَ في الهواء.

وأَلْبَسَني الخرقةَ الأحمديةَ الشيخُ أحمد الصلحديّ[٦]، وهو من الشَّريف محمد بن عَجْلان، وهو يَنْتَهِي سندُهُ الصحيحُ إلى[٧] العِزِّ الفارُوثيّ، وهو من [أبيه إبراهيم، وهو أبيه عمر، وهو من[٨]] القُطْب أحمد بن الرِّفاعيّ، وهو من أبي الحسن الواسطيّ، وهو من أبي الفَضْل كامخ، قال: أَلْبَسَنيها أبو علي غلام بن تركان[٩]، قال: أَلْبَسَنيها علي بن بارباي[١٠]، قال: أَلْبَسَنيها مُلَّا العَجَميّ، قال: أَلْبَسَنيها أبو بكر الشِّبْلي، قال: أَلْبَسَنيها الجُنَيْد.

= مواضع من «الضوء اللامع» (٢: ٣٠٧، ٧: ١٧٢، ٦: ٢٦٢-٢٦٤، ١٠: ١٠٩-١١٠) في بعضها أنّ اسمه: «محمد بن عادل بن محمود التّبريزيّ».

(١) الكلمةُ غير واضحة في (أ)، والمثبت من (ز) و(د)، وفي(ج): «عن القطب العناني».

(٢) المعروف بابن عـرَبي، الشيخ مُحيي الدين صاحب «الفتوحات المكية» (٥٦٠-٦٣٨هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٤: ١٢٤-١٢٧) و«الأعلام» (٦: ٢٨١).

(٣) قوله: «علي بن» ساقط من (ز).

(٤) قوله: «أبي العباس» ساقط من (ز).

(٥) قوله: «منه» ساقط من (أ).

(٦) الاسم غيرُ واضح في (أ)، وفي (د) و(ج): «الصلدحي». ولم أقفْ على ترجمته.

(٧) في (ز): «أبي».

(٨) انظر ما سبق في إسناد السيوطي إلى الخرقة الرفاعية.

(٩) في (ز): «تركمان».

(١٠) في (ز): «علي مارباني». وقوله «قال: أَلْبَسَنيها أبو علي غلام بن تركان، قال: أَلْبَسَنيها علي بن بارباي» ساقط من (د) و(ج).

وقد صحَّ وثَبَتَ: أنَّ الشيخَ القُطْبَ أحمدَ البَدَويَّ[١] ـ المدفونَ بطَنْدَتا[٢] قريبَ المَحلَّة الكبيرة من الغَرْبِيةِ ـ أُذِنَ له في النَّوْم أن يَزُورَ القُطْبَين ابْنَيْ عمِّه[٣]؛ فإنه شريفٌ مثلُهما، فتَوَجَّهَ إليهما فتلقياهُ وأَلْبَساهُ خِلْعَة[٤].

وقد ذَكَرَ لي[٥] مَن أثِقُ به: أنه لبسَ الخرقةَ الأحمدية البَدَويةَ من شَخْصٍ صالح قال: أَلْبَسَنيها القطبُ محمدٌ الشهير بابن بِطالة[٦]، قال: أدركتُ الشيخَ عبدَ الله الجَوْهَريَّ وصَحِبْتُهُ ولم أَلْبس منه، وإنما هي الصُّحْبَةُ التامَّة.

والحاصلُ: أنه لا شكَّ أنّ طريقَ سيدي الشيخِ أحمدَ البَدَويِّ متصلةٌ بجَدِّهِ ﷺ، إما بالظاهر أو الباطن.

---

(١) هو الوليُّ الشهيرُ السيدُ الشريفُ أبو العباس أحمدُ بن علي بن إبراهيم الحُسَيْني البَدَويّ (٥٩٦-٦٧٥هـ)، وُلدَ بفاس، وأقامَ به أبوه بمكة، ثم أقام الشيخُ بمصرَ وانتسب إليه جمهورٌ كبير، توفي ودُفِنَ بطَنْطا. أَفْرَدَ غيرُ واحد ترجمتَه بالتأليف، منهم صاحبُ «السيرة الحلبية» في كتاب سَمّاه «النصيحة العلوية في بيان حُسْن طريقة السادة الأحمدية» وهو مطبوع. انظر: «الكواكب الدرية» (٢: ٣٨٦-٣٩٠) و«شذرات الذهب» (٥: ٣٤٥) و«طبقات الأولياء» (ص٤٢٢) و«الأعلام» (١: ١٧٥).

(٢) وهي المعروفة اليوم بطَنْطا.

(٣) يعني: الشيخَين الجيلانيَّ والرفاعيّ. انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٨٣) و«النصيحة العلوية» (ص٤٠-٤١).

(٤) إنْ صحَّتْ هذه اللُّقْيا فهي لُقيا روحية؛ إذْ مولدُ السِّيد أحمد بعدهما بزمن.

(٥) الظاهر أنّ هذا من كلام ابن عِراق.

(٦) ابنُ بِطالة ـ بكسر الموحدة ـ، يُعْرَف بهذه النِّسْبة ثلاثة، كلٌّ منهم شمسُ الدين محمد، ولعلَّ المرادَ منهم هنا الشيخُ المربِّي المعتقَدُ أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الرَّحمن بن يوسف الجَوْهَريّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ الأحمديّ (ت ٨٢٣هـ). وهو الذي قال فيه الحافظُ إنه الشهير بابن بِطالة. انظر: «الإنباء» (٣: ٢٣٤) و«الضوء اللامع» (٨: ٤٦)، وقد نبَّه السَّخاويُّ على أنّ في ترجمته من «الإنباء» شيئاً غيرَ معتمد. وانظر ترجمةَ الآخَرين في «الضوء» (٩: ١٠٥، ٢٢٦-٢٢٧).

وأَلْبَسَني الخرقةَ المَدْيَنية النَّاجيُّ، قال: أَلْبَسَنيها الأذْرَعيّ، وينتهي سندُه إلى صاحبِ الأوراد كما عُلِمَ مما مَرَّ، وهو من العارف القُدْوة أبي الحسن الوَفائي، وهو من أبي محمد صالح[١]، وهو من القُطْب أبي مَدْيَن شُعَيب التِّلِمْسانيّ، عن الشيخ ابن حِرَازم[٢] - وفي خَطِّ الشيخِ ابنِ مَيْمُون[٣]: (بن حِرْزهم)[٤] - ، عن الشَّاشيّ[٥]، عن الشِّبْليّ، عن الجُنَيْد.

وأخذَ عليَّ العهدَ وصافَحَني أبو الفَضْل السَّابق[٦] قال: أخذَ عليَّ العهدَ وصافَحَني الحافظُ التقيُّ بنُ فَهْدٍ الهاشميُّ المكِّيُّ بسَنَدِهِ إلى أبي مَدْيَن[٧] قطبِ وَقْتِه: أنه رأى النبيَّ ﷺ في النوم، وألبسَه الخرقة، وأَذِنَ له أن يُلْبِسَها مَن يَصْلُحُ لها.

وأَلْبَسَني الخرقةَ السُّهْرَوَرْدية البرهانُ النَّاجيّ، وهو من الحافظ الكبير الشَّمس محمد بن الجَزَريّ، وهو من أبي حفص عمر المَراغيّ، وهو من أبي العباس الواسطيّ،

---

(١) هو الإمامُ العارفُ بالله تعالى أبو محمد صالح بن محمد الفاسيّ، شيخُ المغرب، صحبَ أبا مَدْيَن وانتفع به، وعنه أخذ أئمة. قال مخلوف في «شجرة النور» (١: ١٨٥): «توفي سنة (٦٣١) كما في: «الديباج»، وفي «سلوة الأنفاس»: أنّ المذكورَ في «الديباج» غير صاحب الترجمة، وصاحب الترجمة توفيَ سنةَ ثلاث أو ست وخمسين وستمئة». وانظر: «البرهان الجلي» (ص٣٦-٣٨) في تحقيق أخذَ أبي محمد صالح من الشيخ أبي مَدْين وتلميذِهِ عبد الرزاق الجُزُولي.

(٢) ويقال: حِرْزهم. وهو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن محمد الفاسيّ (ت٥٥٩هـ)، أخذ عن عمِّه أبي محمد صالح وابن العَرَبي وغيرِهما، وعنه أبو يَعِزَّى يلنُّور وأبو مَدْيَن الغَوث. انظر: «شجرة النور» (١: ١٦٢)، وذكر التادلي أخبارَه في: «التشوف» (ص١٦٨-١٧٣).

(٣) في (أ): «من الشيخ ميمون».

(٤) بكسر الحاء المهملة وإسكان الراء، كما في: «عقد اليواقيت» (٢: ١١٤٩).

(٥) في (أ): «الساسي» بمهملتين.

(٦) يعني: أبا الفضل بن الإمام، تقدّمت ترجمته عند ذكر طريقه الثانية في الخرقة.

(٧) في (ز): «التقيُّ فَهْد الهاشمي المالكي بسَنَدِه إلى مَدْيَن».

وهو من الشهاب عمر السُّهْرَوَرْديّ الملقَّب بشهاب الدِّين، ولا يُعْرَفُ[1] هذا اللقبُ لمسمّى بعُمَرَ غيره، عن ابن عَمُّويَه، عن أخي فرج الزَّنْجانيّ، عن النَّهاوَنْديّ، عن محمد ابن خَفيف، عن رُوَيْم، عن الجُنَيْد.

وأخذَ الشِّهابُ السُّهْرَوَرْديُّ أيضاً عن القُطْب عبد القادر الجِيليّ، وتقدَّم سندُه.

قال النَّاجيّ: ولَبِسْتُها أيضاً من أبي الفضل السابق سندُه إلى النَّجْم الكُبْرَى[2]، عن عمار بن ياسر[3]، عن الإمام أبي النَّجيب عبد القاهر السُّهْرَوَرْديّ[4]، ويُعرَفُ بالجُنَيْد الصّغير. [٢٠/ب]

والخامسة: سَندُنا فيها يَنْتَهي[5] إلى الإمام.........................

---

(١) قوله: «ولا يعرف» ساقط من (د) و(ج).

(٢) على صيغة فُعلى. وهو الشيخُ الإمامُ الزاهدُ الكبيرُ الصوفيُّ شيخُ خُوارِزم أبو الجَنّاب ـ بفتح الجيم ثم نون مشددة ـ أحمدُ بنُ عمر بن محمد الشافعيّ (ت ٦١٨هـ)، طاف البلاد وسَمع الحديث، وممن سمع منه أبو طاهر السِّلَفي. انظر: «السير» (٢٢: ١١١-١١٣) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٢-١٣) و«مرآة الجنان» (٤: ٣٣) و«نفحات الأنس» للجامي (٢: ٥٧٤-٥٧٩).

(٣) هو أبو ياسر التدليسي كما وردَ في: «مرآة الجنان» (٤: ٣٣) و«قلادة النحر» (٥: ٧١). ترجَمه الجامي في «نفحات الأنس» (٢: ٥٧٢) وذكر صحبتَه للنجيب السهروردي، ولم يؤرِّخْ ولادته ولا وفاته.

(٤) عن أبيه، عن عمِّه عمر بن محمد، عن أبيه محمد بن عَمُّويَه، عن أحمد بن سبأ، عن مِمْشاذ الدِّينَوَري، عن أبي القاسم الجنيد، عن خاله السري السَّقطي، عن معروف الكَرْخي، عن داوُد الطائي، عن الحَبيب العَجمي، عن الحسن البصري، عن عليّ، عن رسول الله ﷺ. هكذا تـمَّم سياق هذا السند الإمامُ اليافعي في: «مرآة الجنان» (٤: ٣٣). وأفادَ قبل ذلك: أن النَّجم الكُبْرى لبس الخرقةَ الأصلَ من أبي الحسن إسماعيل القصري وساق سندها.

(٥) قوله: «ويعرفُ بالجنيد... ينتهي» ساقط من (د) و(ج).

عَـدِيٍّ بن مُسافر[١]، عن سيّدي عَقِيل الـمَنْبِجيّ.

وهو[٢] بسنده إلى القُطْب الربّانيّ سيّدي عَقيل المَنْبِجيِّ[٣] الكبيرِ المشهور بالطيّار، قال: أَلبسَني الخرقةَ المباركةَ الشيخُ مَسْلمة، قال: أَلبسَني الشيخُ أبو سعيد الخَـرّاز[٤]، قال: أَلْبَسَني الشيخ أبو علي الخلوطي، قال: أَلْبَسَني أبو الكرامات عليّ بن عُلَيْم[٥]، قال: أَلْبَسَني والدي الشيخُ عليٌّ المَوْصليُّ الهطوليّ، قال: أَلْبَسَني أحمد بن طيبة، قال: أَلْبَسَني أميرُ المؤمنين عمرُ بنُ الخطاب رَضِيَ الله عنه[٦].

قال النَّاجيّ: وأَلْبَـسَني الخرقةَ الشّـاذلية أبو الفضل السابقُ، وهو لَبِـسَها من

---

(١) ابن إسماعيل الشاميّ الكُرْديّ الهكّاريّ، الشيخ الإمام زاهد وقته المُعَمَّر، توفي سنة (٥٥٥هـ)، وقيل غير ذلك. صحب جماعةً من الأعيان كعَقيل المَنْبِجي وحَمّاد الدَّبّاس والنجيب السُّهْرَوَرْديّ والشيخ عبد القادر، وعُمِّرَ حتى انتَفعَ به خلق وانتشر ذكرُه. انظر: «تاريخ إربل» (١: ١١٤-١١٥) و«وفيات الأعيان» (٣: ٢٥٤-٢٥٥) و«السير» (٢٠: ٣٤٢) و«الوافي بالوفيات» (١٩: ٣٥٢).

(٢) الضمير عائد على البرهان الناجي شيخ ابن عِراق، الذي ساق ابن عِراق بسنده الطريقة الرابعة.

(٣) نسبة إلى (مَنْبِج) قريب من حلب. وهو العارف الكبير شيخُ شيوخ الشام في وقته، وأول مَن دخل بالخرقة العُمَرية إليه. انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٣٦) و«الكواكب الدرية» (٢: ٢٦٩-٢٧٠).

(٤) هو شيخُ العارفين في وقته ـ كما قال الذهبي ـ أحمدُ بن عيسى الخَـرَّاز البغدادي (٢٨٦هـ)، من رجال «الرسالة»، سمع الحديثَ وحَدَّث، قال السُّلَمي: «أبو سعيد إمامُ القوم في كلِّ فَنٍّ من علومهم». انظر: «طبقات الصوفيـة» (ص٢٢٨-٢٣٢) و«تاريـخ دمشق» (٥: ١٢٩) و«تاريخ الإسلام» (٦: ٦٤٤، ٦٨٦-٦٨٨) و«الوافي بالوفيات» (٧: ١٨٠).

(٥) بضَمِّ العين كما في «خلاصة الأثر» (٢: ١٣٩). وهو العارفُ الوليُّ الكبيرُ أبو الحسن عليُّ بن عليل بن محمد، يتصلُ نسبُه بسيدنا عمر رَضِيَ الله عنه (ت٤٧٤هـ)، ودُفِن بساحل (أرسوف) من فلسطين. تَرْجَمَه وذَكَرَ مناقبَه وعظَّم شأنَه مُجيرُ الدِّين العُلَيْميّ ـ وهو من ذُرِّيته ـ في: «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» (٢: ٧٢).

(٦) هذا إسنادٌ مشوَّشٌ فيه خلطٌ شديدٌ بالتقديم والتأخير، وانظر نحوَه بسياقٍ صحيح في: «تاريخ الإسلام» (١٢: ١٩٣) و«السِّيَر» (٢٠: ٣٨٠).

الأذْرَعيّ، وهو لَبِسـها من ابن النّـاصِح، وهو من صَدْر المشايخ أبي الفتح المَيْدُوميّ، وهو من القُطْب أبي العباس المُرْسيّ[١]، و من القُطْب الربّانيّ الكبير[٢] ذي الكرامات الظاهرة والبراهين الباهرة السَّيِّد الشَّريف أبي الحسن الشّاذليّ الحَسَنيّ. قال رَضِيَ الله عنه: أخذتُ الصحبةَ عن الشَّريف عبد السّلام بن مشيش، وهو عن الشَّريف عبد الرحمن.

وهذه إلى هنا نسبةٌ صحيحة، وما بعد ذلك إلى الحسين بن علي كرَّم الله وجهَهما وقع فيه الخلافُ في ترتيب الأشياخ.

ثمّ إنّ السّادةَ الشّاذليةَ ـ نفع الله بهم[٣] ـ لم يعتبروا في طريقَتِهم لُبْسَ الخرقة[٤]، وإنما المعوَّلُ عليه عندهم الصحبةُ مع الاهتداء والمحبة الصادقة مع الاقتداء، وأما تلقينُ الذكر وإرخاء العَذَبة فلهما[٥] عندهم أصلٌ صحيحٌ، وكذا عند أستاذي ابن مَيْمون[٦].



(١) هو العارفُ الكبيرُ أحمد بن عمر المُرْسيّ الأنصاريُّ المالكيّ (ت٦٨٣هـ)، لازمَ الإمامَ أبا الحسَن الشّاذلي، وخَلَفَه في طريقته. أخذَ عنه ابنُ عطاء الله والبُوصِيري وغيرهما. وقد أفردَ ابنُ عطاء الله كلامَه ومناقبَه مع شيخه أبي الحسَن في كتابٍ سماه «لطائف المنَن». انظر: «الوافي بالوفيات» (٧: ١٧٣) و«الطبقات الكبرى» للشّعراني (٢: ١٣-٢٠) و«شجرة النور الزكية» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «الكبير» ساقط من (ز).

(٣) زيادة من (د).

(٤) قوله: «لبس الخرقة» ساقط من (ز).

(٥) في (ز): «فلها».

(٦) قال النَّجمُ الغَزِّي في «الكواكب السائرة» (١: ٢٧٢): «وكان من طريقته ما حكاهُ عنه سيّدي محمد بن عِراق في كتاب «السفينة»: أنه لا يرى لُبْس الخِرْقة ولا إلباسها. وذكر الشيخُ علوان رَضِيَ الله تعالى عنه: أنه كان لا يرى الخلوة، ولا يقول بها».

التاسعة

[سَنَدُ الإمام أبي بكر العَيْدَرُوس العَدَنيّ في لُبْس الخرقة]

لي أيضاً في لُبْس الخِرْقة طريقةٌ أخرى في غاية الفَخامة، وذلك؛ لأنها عن القُطْب الكبير والعَلَم الشهيرِ السَّيدِ الشَّريفِ الحَسِيب النَّسِيب الإمام أبي بكر العَيْدَروس[1]، الذي قيلَ في ترجمته: «إنه شيخُ الجِنِّ والإنس والملائكة[2]». المدفون بعَدَن المحروسة، وقَبْرُهُ بها في غاية الجلالة، وعليه وعلى ما حولَهُ من الأبنيةِ النفيسةِ والقُبَّةِ العجيبة والتابوتِ الذي من خَشَب الصَّنْدل الصِّرْف الغالي؛ ما عليه لوائحُ الجلال والمهابة ظاهرة، وما نسمعُ ثَمَّ من كراماته الباهرة، وكذا كانت في حياتِهِ رَضِيَ الله عنه، وهو وإن لم أَلْقَهُ أيضاً لكنِّي لَقِيتُ كثيراً من تلامذته[3] ووَقَعَ بيني وبينهم ما يُجَوِّزُ لي الرواية عنه.

---

(١) هو الإمامُ أبو بكر بن عبد الله العَيْدَروس بن أبي بكر بن عبد الرحمن السَّقاف باعَلَويّ العَدَنيّ (٨٥١-٩١٤هـ)، تربَّى بأبيه بتَرِيم، وأَلْبَسَه الخرقةَ وأجازَه وعمرُه أربعةَ عشر سنة، وله إجازاتٌ من علماء الآفاق كالحافظ السَّخاوي، أقام بعَدَن إلى أن مات، وقد عَدَّه جارُ الله بن فَهْد في: «معجَمه» من شيوخه في الحديث. أفردَ ترجمَتَهُ الإمامُ محمد بَحْرَق. انظر: «الغُرُر» (ص٥٧٠) و«قلادة النحر» (٦: ٥٤٣-٥٤٤) و«النور السافر» (ص٨١-٨٤) و«المَشْرَع الرَّوي» (٢: ٧٢-٨٣) و«الكواكب السائرة» (١: ١١٣-١١٤) تحت اسم (أبو بكر الشاذلي العَيْدَروسي).

(٢) وصف المترجَم بأنه شيخٌ للملائكة مبالغةٌ غيرُ مرضية.

(٣) منهم الإمامُ الوليُّ عبدُ الله بنُ شيخ بن الشيخ عبد الله العَيْدروس (٨٠٧-٩٤٤هـ)، صَحِبَ عمَّه أبا بكر العيدروس. قال في «النور السافر» (ص٢١٠): «ولَبِسَ منه الخرقةَ جماعةٌ من أعيان مكة، وذَكَرَ الشيخُ ابنُ حَجَر الهَيْتَميّ في «معجم مشايخه»: أنَّ له في لبس الخرقة جملةَ طُرُقٍ يرجعُ بعضُها إلى العَيْدَروس. =

وحاصلُ ما لَه في ذلك[1]: أنه أخذَ لُبْسَ الخرقة وتوابعه عن أكبرِ مشايخِ اليمنِ المشهورين وساداتِهم، وهؤلاء كلُّهم تنتهي مسانيدُهم إلى القُطْب عبد القادر الجِيليّ، وبعضُهم ينتهون إلى بعض أهل عصر الـجِيليّ كالقُطْب أبي مَدْيَن والقُطْب الشَّاذليّ والقطب أحمد الرِّفاعيّ والإمام السُّهْرَوَرْديّ والإمام الكازَرُوْنيّ، وسيتَّضِحُ ذلك بما سنذكُرُه.

أولاً: في سَنَد الجِيليّ إلى مُنْتَهاه، وهو وإن تقدَّم مراراً لكنْ في إعادته هنا فوائد:

لَبِسَ الخرقةَ الشريفةَ الفقريةَ الفخريةَ لباسَ النور والجلال، والبهاء والكمال، والقُرْب والوِصال، والمحبة والاتصال، والقبول والإقبال، والتمكُّن في المقامات العلية والأحوال؛ من شيخِهِ المباركِ المُخَرِّميّ، من الهكَّاريّ، من الطرسوسيّ، من التَّمِيميّ، من الشِّبْليّ، من الـجُنَـيْد، من السَّـريّ، من الكَـرْخيّ، من داود الطَّائيّ، من حَبيب العَجَميّ، من الحسن البَصريّ، من علي كرَّم الله وجهه من النبيِّ ﷺ. [٢١/ أ]

ولمعروفٍ طريقةٌ أخرى رجالُها أهلُ البيت؛ فإنه أخذَها من مولاه عليٍّ، من موسى، من جعفر، من الباقر، من زَيْن العابدين، من الحسين، من عليٍّ رَضِيَ الله عنهم.

قال ـ أعني: القُطْبَ العَيْدَروس ـ: لنا بهذا الإسناد خمسُ طُرُق، بل هي ستة. قال: وأكثرُ مشايخ اليمن ينتمونَ إلى القُطْب عبد القادر الـجِيلي، وأما السَّادةُ الأشرافُ

= والظاهِرُ أنَّ الشيخَ ابن حجر لَبِسَ من المذكور بلا واسطة، أو لَبِسَ من بعض أولئك الجماعة الذين لَبِسُوا من يدِهِ الشريفة، والله أعلم». وقد ساق صاحبُ «عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٤١٦) سندَ الطريقة القادرية الأهدلية إلى المصنف عن عبد الله بن شيخ عن عمِّه أبي بكر العيدروس.

(١) ذَكَرَ الإمامُ أبو بكر العيدروس أسانيدَه في الخرقة في كتابه: «الجزء اللطيف في التحكيم الشريف» (ص١٦-٢٦).

آلُ أبي عَلَويّ[١] والسَّادة العَمُودية[٢] والسَّادةُ آل بني مَعْبد[٣] والمنتمون إلى الشيخ جَوْهَر العَدَنيّ[٤] المشهور قبرُهُ بعَدَن؛ فإنهم كلُّهم ينتمون إلى أبي مَدْيَن.

قال القطبُ العَيْدَروس: ذِكْرُ مشايخي إلى الجِيلي: أَلْبَسَني الخرقةَ وأَذِنَ لي في إلباسها شيخي الرُّحلَةُ القدوةُ البُرْهان باهُرْمُز[٥] في رجب سنةَ سبعٍ

---

(١) منسوبون إلى جدِّهم السيد عَلَوي بن عبد الله (أو عبيد الله) بن أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العُرَيْضي ابن جعفر الصادق رَضِيَ الله عنهم أجمعين. انظر: «الغُرَر» (ص١٠١) و«المشرع الروي» (١: ٢٢٩).

(٢) قال في «النور السافر» (ص٢٦١): «وبنو العَمُودي أهلُ صلاح وولاية، اشتهر منهم جماعةٌ بالعلوم الظاهرة ومقامات الولاية الفاخرة، ويُقال: إنَّ نَسَبَهم يرجِعُ إلى أبي بكر الصديق رَضِيَ الله عنه، وأما خِرْقَتُهم فهي ترجِعُ إلى الشيخ أبي مَدْيَن المغربي رَضِيَ الله عنه». ثم ذكر خبرَ أخذ جدِّهم الشيخ العارف سعيد بن عيسى العَمُودِي (ت٦٧١هـ) الخرقةَ عن رسول رسول أبي مَدْيَن.

(٣) في (د): «آل أبي معبد». وبنو معبد منسوبون إلى الشيخ الوليّ الكبير أبي عبد الله محمد بن محمد بن معبد الدَّوْعَني، المعروف بأبي معبد. ترجَمه الشرجي في «طبقات الخواص» (ص٣١٢-٣١٣) ولم يؤرِّخ ولادته ولا وفاته، وذكرَ أنه خَلَفَه ولداه محمدٌ والفقيهُ عبدُ الله، وأرَّخ وفاةَ عبد الله سنة (٧٢٠هـ) ثم قال عن عبد الله هذا: «وخلفه في ذلك أولادُه ثم أولادُهم، ولهم هناك شهرةٌ تامَّةٌ وأصحابٌ وأتباع، نفع الله بهم أجمعين».

(٤) ذَكَرَ أخبارَهُ الإمامُ اليافعي في «مرآة الجنان» (٢: ٢٧٧) والشَّرجي في «طبقات الخواص» (ص١٢-١٢١) ووصفه اليافعيُّ بالشيخ الكبير. قال: كان عبداً عَتِيقاً أُمِّياً مُتَسَبِّباً في السُّوق، يحضر عند الفقراء محبةً لهم وحُسْنَ اعتقاد فيهم. قال الشرجي: «ولأهل عدن في الشيخ جَوْهَر اعتقادٌ عظيم، وله عندهم محلٌّ جَسِيم، ويَرْوُون له كراماتٍ كثيرة...». وانظر: «ثغر عدن» (ص٣٩-٤١) و«قلادة النحر» (٥: ١١٨-١٢٠).

(٥) هو إبراهيمُ بنُ محمد بن عبد الله كما في «فتح القوي» (ص٢٢٦)، شِباميٌّ حضرميّ، أرَّخَ شَنْبل وفاتَهُ في «تاريخ حضرموت» (ص١٩٤) سنةَ (٨٧٥هـ). ووصفَه الإمامُ الشيخُ علي بن أبي بكر السَّكران ـ ممن لبسَ الخرقةَ منه ـ في «البَرْقة المَشيقة» (ص٨٤) بـ: «الشيخ الإمام العلامة القدوة». ثمّ وصفَه بالفقيه. وذَكَرَه أيضاً العلامةُ محمد باجمَّال في: «الدر الفاخر» (ص١٣٣) وعظَّم وصفَه، وذَكَرَ جماعةً ممن أخذَ عنه كأبي بكر العَيْدَرُوس العَدَني. قال في «البرقة المشيقة» (ص٨٤-٨٥): «وللسيد الشيخ الفقيه برهان الدين إبراهيم بن محمد هُرْمُز رَضِيَ الله عنه في سند الخرقة ولبسها ونسبتها طرقٌ كثيرة وأسانيدُ مباركةٌ غزيرة...».

وستين[١] وثمانمئة بمحْضَر عظيم من الـمشايخ والفقهاء والفقراء وغيرهم بمنزلـهِ ببَلْدَة شِبام[٢]، وممن حَضَر الوليُّ محمدٌ بن أبي جُبَيْر والوليُّ أحمد باوَزِير[٣] والوليُّ الشهابُ بانوح الحُرَيْضي[٤] والشيخُ الأجلُّ برهانُ بنُ الشيخ عبد الكَبير[٥] المشهور قبرُهُ بمَقْبرة الشُّبَيْكة من مكة، والبرهانُ[٦] لَبِسَها من الإمام أبي اليمن النُّوَيْريِّ الهاشِميِّ المكِّيّ[٧]، من العزِّ بن العَنْبريّ الصُّوفيّ[٨]، من أبي بكر الشَّيْبانيِّ الـمَوْصِليّ[٩]، من البُـرْهان بن

---

(١) هذا ما في الأصول، والذي في «الجزء اللطيف» (ص٢٠) و«عقد اليواقيت» (٢: ١٠٥٧): أنّ ذلك كان سنةَ سبعٍ وتسعين وثلاثمئة. وهو خطأٌ ظاهر؛ لأنّ وفاةَ البرهانِ باهُرْمُز كانت سنة (٨٧٥هـ) كما مرَّ.

(٢) مدينة عريقة بحضرموت اشتهرت بعمائرها الطينية العالية حتى عدَّت من العجائب، وقد زرتُها ومررتُ بها غيرَ مرّة وقتَ إقامتي بحضرموت. انظر: «معجم البلدان» (٥: ١٢١) و«إدام القوت» (ص٥٠٤-٥٤٣).

(٣) لم يُذكَر هذا الشيخُ في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٠) أنه حَضَرَ ذلك الإلباس، وإنما ذُكر: الوليُّ الصالحُ محمد عمر باذيب.

(٤) في (ج): «الحضرمي».

(٥) في «الجزء اللطيف» (ص٢٠): «برهان الدين بن الشيخ عبد الكبير». وهو برهانُ بن عبد الكبير بن عبد الله الحضرميُّ اليمانيُّ ثمّ المكّيّ (ت٨٨٣هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٣: ١٥). لكن تحرَّفت في مطبوعته «عبد الكبير» إلى «عبد الكريم». وانظر ترجمةَ والده الشيخ عبد الكبير (٧٩٤-٨٦٩هـ) في: «الضوء» (٤: ٣٠٤-٣٠٥).

(٦) أي: الشيخ إبراهيم بن محمد بن عبد الله باهُرْمُز، وليس برهان بن عبد الكبير.

(٧) هكذا وردَ هذا الاسم في الأصول، واقتصر في «الجزء اللطيف» (ص٢٠) على: «أبي اليمن النويري». ولعلَّه الإمامُ القاضي أمينُ الدين أبو اليُمْن محمدُ بن محمد بن علي الهاشميُّ العَقِيليُّ النُّوَيْريُّ المكِّيُّ الشافعيّ (٧٩٣-٨٥٣هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٩: ١٤٣-١٤٤).

(٨) في «الجزء اللطيف» (ص٢٠): «عن عزِّ الدين أبي بكر الشهير بابن العَنْبريّ الصوفيّ الشافعيّ». وفي «منحة الفتاح الفاطر» (ص٢٤٣): «عن الزين ابن العنبري». ولم أقفْ على ترجمته.

(٩) الظاهرُ أنه الإمامُ الفقيهُ الزاهدُ أبو محمد أبو بكر بن علي بن عبد الله الشَّيْبانيُّ المَوْصِليُّ ثمّ الدِّمشقيُّ الشافعيّ (٧٣٤-٧٩٧هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٤٤٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٤٩-١٥٠).

خليل البَعْليّ[١]، من موسى بن محمد اليُونِـينيّ[٢]، من والِدِه التَّقيّ اليُونِينيّ[٣]، من عبدالله البطائحيّ، من أبي صالح الجِيليّ.

وأَلْبَسَنيها أيضاً الحافظُ المحدِّثُ الفقيهُ يحيى العامريّ[٤]، عن الشريف القُطْب أحمد المُسَاوَى[٥] بسَنَده إلى الجِيليّ، وأَذِنَ لي في إلباسها كما أَذِنَ له شيخُه المذكور، وأَذِنَ

---

(١) قوله: «بن العنبـري... البَعْلي» ساقط من (ج). وتـحرَّفت «البعلي» في (ز) إلى «الثعلبي»، والعبارة في مطبوعة «الـجزء اللطيف» (ص٢٠): «عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن الشيخ الصالح أبي إسحـاق إبراهيم بن أبي الصفا خليل بن عبد الله الثعلبي». وهو إبراهيمُ بن خليل بن عبد الله بن محمود البَعْليّ الشّرايحيّ (ت٧٩٥هـ)، سمع من القُطْب اليُونِينيّ وغيره، وحَدَّث ببعلبك ودمشق، وسمعَ منه ولدُهُ والمحدِّثُ جمالُ الدين ابنُ ظهيرة وغيرُهما. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٢٥). وأما ولدُه عبدُ الله المذكور في عبارة «الجزء اللطيف» فهو الحافظُ الشهيرُ (٧٤٨-٨٢٠هـ) ترجمه في: «الضوء» (٥: ٢)، ويستحيلُ سماعُه من القُطْب اليُونِينيّ الآتي في السند، فما في مطبوعة «الجزء اللطيف» خطأ.

(٢) هو الإمامُ المؤرِّخُ الشهيرُ قطبُ الدين أبو الفتح موسى بن التقيّ محمد بن أحمد اليُونِيني البعلبكي الحنبليّ (٦٤٠-٧٢٦هـ). انظر: «البداية والنهاية» (١٤: ١٤٥) و«ذيل طبقات الحنابلة» (٤: ٣٧٩-٣٨٠).
تنبيه: انقلبَ اسمُه في الأصول إلى محمد بن موسى، ومحمدٌ هو ولدُه (ت٧٦٥هـ) ولم يدركْ جدَّه التقيّ (ت٦٥٨هـ). ثمّ إنهم صرَّحوا بأنّ البرهانَ بنَ خليل المذكور في السند إنما سَمعَ من القُطْب موسى اليُونِيني، كما أنّ الإسنادَ أعلاه يصفُ التقيَّ بوالدِ سابقِه، فتعيَّنَ أنّ ما في الأصول مقلوب.

(٣) هو الفقيهُ الكبيرُ الحافظُ العارفُ أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمد بن عبد الله اليُونِيني (٥٧٢-٦٥٨هـ)، تفقَّه بالشيخ الموفَّق، ولبسَ خرقةَ التصوّف من البطائحيّ صاحب الشيخ عبد القادر. كان معظَّماً في أهل زمانه. انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٤: ٢٦٩-٢٧٣) و«البداية والنهاية» (١٣: ٢٤٠-٢٤٢).

(٤) هو الإمامُ المؤرِّخُ محدِّثُ اليمن وشيخُه يحيى بن أبي بكر بن محمد العامريّ الشافعيّ (٨١٦-٨٩٣هـ)، مصنفُ «بهجة المحافل»، تفقَّه بأبيه، وأخذَ بمكة عن التقيّ بن فَهد وغيره. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٢٢٤) و«قلادة النحر» (٦: ٤٨٠-٤٨١).

(٥) هو الشيخُ الوليُّ أبو العباس أحمد بن يحيى الحَسَني الذّرويّ المخلافيّ اليمانيّ (ت٨٤١هـ)، كان رَجُلاً معتَقَداً، تُحكى له كرامات. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ١٨٠) و«طبقات الخواص» (ص٩٤) و«تحفة الزمن» (٢: ٢٨).

لي أن أُلْبِسَ ولدَه الوليَّ وأَنْ آذَنَ له في اللُّبْس، كما أَذِنَ لي مشايخي بذلك، وذلك سنةَ ثمانين وثمانمئة في رِحْلَتي إلى مكة في الحجة الأولى[١].

قال: وأَلْبَسَنيها[٢] شيخي ذو البراهين الظاهرة والمناقب الفاخِرة أبو القاسم الحَكَميّ[٣] بسنده إلى الجِيليّ.

وشَيْخي الوليُّ ابنُ الوليِّ ابن الوليِّ[٤] المحجوب الشّهير بأبي حَرْبة[٥] بسنده إلى الجِيليّ.

وشَيْخي الوليُّ عبدُ الله باعَبَّاد[٦]، من أبيه عَقِيل[٧]، من جدِّه[٨]، بسَنَدِهِ إلى الشهاب

(١) هذا ما في (ز) وهو موافقٌ لمطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٢٠). وفي (أ): «إلى مكة سنة الأولى». وفي (د): «للحجة الأولى». وفي (ج): «للحج الأولى».

(٢) في (ز): «قال ألبسنيها».

(٣) في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢١): «المكي». ولم أتحقَّقْه، وقد ترجَم في «قلادة النحر» (٦: ٤٨٣-٤٨٤) لحَكَميَّيْن من طبقة شيوخ العيدروس؛ **الأول**: جمال الدين محمد بن المعروف (ت٨٩٤هـ). **والثاني**: عبد الله ابن إبراهيم (ت٨٩٥هـ).

(٤) هكذا تكررت «الولي» في (أ) ثلاث مرات، وفي (د) و(ج) مرتين. وهو الموافقُ لعبارة مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢١).

(٥) عبارة «الجزء اللطيف» (ص٢١): «الولي ابن الولي الشيخ المحجوب ابن أبي بكر الشهير بأبي حَرْبة». قال الشَّرجي في «طبقات الخواص» (ص٣٨١): «بنو أبي حَرْبة هؤلاء بيتُ علمٍ وصلاح وشُهْرة وسيادة، ولا يخلو موضعُهم من قائم، بل من جماعةٍ يُشارُ إليهم بالخير والصلاح، نفع الله بهم أجمعين». وقد رجعتُ إلى تراجم جماعة من آل أبي حربة ولم يتعيَّن لي أيُّهم شيخُ العيدروس المشارُ إليه هنا.

(٦) أرَّخ شَنْبَل وفاتَه في «تاريخ حضرموت» (ص٢٠٥) سنةَ (٨٩٣هـ).

(٧) المتوفى سنة (٨٤١هـ). انظر ترجمته في: «تحفة الزمن» (٢: ٤٤٢) و«تاريخ شنبل» (ص١٧٥).

(٨) عبارة «الجزء اللطيف» (ص٢١): «الشيخ عبد الله بن عقيل باعبَّاد ألبسني الخرقةَ الشريفةَ وأذن لي في إلباسها، كما ألبسَه أبوه وشيخه الشيخُ عقيل باعباد، كما ألبسَه أبوه، عن جده بالسلسلة المتصلة إلى الشيخ شهاب أحمد بن أبي الجَعْد إلى شيخه الفقيه سالم إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني رَضِيَ الله عنهم». وقد ساقَه كذلك في: «عقد اليواقيت» (٢: ١٠٥٧).

ابن أبي الجَعْد[١] من سالم[٢] من عليٍّ الأَهْدَل[٣]، [من الأَحْوَريّ[٤]] من الجِيليّ.

(١) هو الشيخُ الوليُّ أبو العباس أحمد بن الجعد الأَبْيَني، توفي لبضعٍ وتسعين وستمئة، كان من كبار مشايخ الطريقة، صَحِبَ الشيخَ سالماً بن محمد، ثم لما توفِّي صَحِبَ الشيخَ علياً الأهدل. انظر: «طبقات الخواص» (ص٧٢-٧٤) و«قلادة النحر» (٥: ٤٦٤) و«عقد اليواقيت الجوهرية» (٢: ١٠٨٩).

(٢) هو الشيخُ المحدِّثُ الفقيهُ الزاهدُ الورعُ الوليُّ أبو محمد سالم بن محمد بن سالم بن عبد الله بن خلف العامريّ (٥٧٠-٦٣٠هـ)، صَحِبَ في بدايته الشيخَ أبا عبد الله محمد بن أبي بكر الحَكَميّ والفقيه أبا عبد الله محمد بن حسين البجليّ، المشهورين بـ(الشيخ والفقيه أصحاب عواجة)، وصحبه جماعةٌ منهم أحمدُ بن أبي الجعد. انظر: «طبقات الخواص» (ص١٤١-١٤٢) و«قلادة النحر» (٥: ١٣٣-١٣٤) و«تحفة الزمن» (٢: ٤١٠) و«تاريخ ثغر عدن» (ص٨٦).

(٣) قوله: «من سالم من علي الأهدل من الجِيلي» هو ما في (أ)، ومثلُه في (د) لكن من غير قوله «علي»، وفي (ز): «من سالم بن علي الأهدل من الجِيلي»، تصحفت فيه «من» إلى «بن». وفي (ج): «من سالم الأهدل». والعبارة في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢١): «إلى الشيخ أحمد بن أبي الجعد، إلى شيخه الفقيه سالم، إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني رَضِيَ الله عنهم». فلم تذكرِ الأهدل.

وعليٌّ الأَهْدل هو السَّيِّدُ الوليُّ الصالحُ ذو الكرامات أبو الحسن عليُّ بنُ عمرَ بن محمد. وقد اضطرَبَت المصادرُ في تعيين سنة وفاته؛ فقيل: نيّف وستمئة، وعمرُه إذاك ثلاثون سنة، وقيل: سنة اثنتَين أو ثلاث وستمئة، وقيل: سنة سبعٍ وستمئة، وقيل: سنة تسعين وستمئة. انظر: «طبقات الخواص» للشَّـرْجيّ (ص١٩٥-١٩٨) و«السلوك» للجَنَدي (٢: ٣٦١) و«قلادة النحر» لبامخرمة (٥: ٤٣٤-٤٣٥) و«تحفة الزمن» للأهدل (٢: ٢٣٩) و«نفحة المندَل في ترجمة سيدي الشيخ الكبير عليّ الأهدل» للعلامة أبي بكر ابن أبي القاسم الأهدل المتوفى سنة (١٠٣٥هـ).

(٤) ما بين معقوفتَين ليس في الأصول، وهو زيادةٌ متعيِّنة، فقد ساقَ صاحبُ «عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٤١٧) سندَ الطريقة الأهدلية من طريق المصنِّف بإثبات (الشيخ عليّ الأَحْوَريّ) بين الشيخَين الأهدل والجيلانيّ. ومثلُه في: «فتح القوي» (ص٢٢٥)؛ إذ يستحيلُ أخذُ الشيخِ عليٍّ الأهدل من الشيخ عبد القادر، حتى لو قلنا إنّ وفاةَ الأهدل لـ(نَـيِّفٍ وستمئة)؛ لأنّ الأهدلَ ماتَ ولم يبلغِ الأربعين كما في مصادر ترجمته، ووفاةُ الجِيلانيّ سنةَ (٥٦١هـ). وانظر في ذلك: «طبقات الخواصّ» (ص١٩٥-١٩٨) و«تحفة الزمن» (٢: ٢٣٩). وللسيِّد أبي الهُدى الصيّاديّ رسالةٌ سمَّاها «الطرف الأحور» أثبتَ فيها لُقْيا الشيخِ الأَحْوَري بالشيخ عبد القادر. وانظر ترجمتَه في «طَيّ السِّجل» (ص٣٦٨-٣٧١).

وشَيْخي الفقيهُ العفيفُ عبدُ اللطيف الشَّرْجيُّ[١] الزَّبيديّ، بسَنَده إلى أبي بكر الحدَّاد[٢]، بسَنَده إلى الجِيليّ.

وشَيْخي الفقيهُ الوليُّ العفيفُ بنُ موسى المشرّع[٣]، من أخيه أحمد[٤]، عن الوليِّ الكبيرِ إسماعيل الجَبَرْتيِّ[٥] بسَنَده إلى الجِيليّ.

---

(١) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها جيم، نسبة إلى قرية بقرب زبيد. هو الفقيهُ سراجُ الدين عبد اللطيف ابن زين الدين الشرجيّ الحنفيّ، توفي بزبيد سنة (٨٩٥هـ). انظر: «قلائد النحر» (٦: ٤٨٤).

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ العابدُ الزاهدُ أبو بكر بن علي بن محمد الحدَّاد الحنفي (ت٨٠٠هـ) عن ثمانين سنة، تفقَّه بزَبيد على الفقيهَين علي بن نوح وإبراهيم بن عمر العلوي. انظر: «طبقات الخواص» (ص٣٩١-٣٩٣) و«تحفة الزمن» (٢: ٣١٤).

(٣) تحرَّفت في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢١) إلى: «المسرعي». وهو عبدُ اللطيف بنُ موسى بن أحمد بن علي بن عُجَيْل اليماني، ذكرَه السَّخاويُّ في «الضوء اللامع» (٤: ٣٣٩) ولم يزدْ على ذلك إلّا أنه قال: «أخو أحمد الماضي، ويُعرَف بالمشرع أيضاً». وترجَمه بامخرمة في: «قلادة النحر» (٣: ٣٦٥٠) وأرَّخ وفاته أول سنة تسعمئة، وكذلك الدَّيْبع في: «بغية المستفيد» (ص١٩٤).

(٤) هو الشيخُ أحمد بن موسى بن أحمد بن علي بن عُجَيل اليَمني، المعروف بالمشرع (٨٢٩-٨٧٩هـ)، تَفَقَّه قليلاً، وصحبَ إسماعيلَ بن أبي بكر بن إسماعيل بن إبراهيم الجَبَرْتي، ولَبِسَ منه الخرقة، وقرأ عليه كتباً في التصوف، وشَيَّخَهُ فصَحِبَهُ خلق. انظر: «الضوء اللامع» (٢: ٢٢٨-٢٢٩).

(٥) في «الجزء اللطيف» (ص٢١): «إسماعيل بن إبراهيم الجَبَرْتي». وفيه سقط، والصواب أنه: «إسماعيل بن أبي بكر بن إسماعيل بن إبراهيم الجَبَرتي»؛ لأنّ وفاةَ الشيخ إسماعيل بن إبراهيم سنة (٨٠٦هـ) أي: قبل ولادة أحمد بن موسى بكثير جداً، وقد مرَّ عن السخاويّ في «الضوء» التصريحُ بأن أحمد بن موسى لبسَ الخرقةَ عن إسماعيل بن أبي بكر، وصرَّح أيضاً في ترجمة الشيخ إسماعيل بن أبي بكر بصحبة أحمد بن موسى له.

والجَبَرْتي نسبة إلى (جَبَرْت) بُليدة بأطراف اليمن كما في «تبصير المنتبه» (ص٣٦٧). والمقصودُ هنا هو الإمامُ العارفُ المربِّي المسلِّكُ الصوفيُّ شرفُ الدين أبو الذَّبيح إسماعيلُ ابن أبي بكر بن إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الصَّمَد اليمانيّ (٨٠٨-٨٧٥هـ)، خَلَفَ أباه في المشيخة وله نحوُ خمسَ عشرة سنة، سمع المجْدَ اللُّغَوي والشمسَ ابنَ الجَزَري، وأجاز له جماعة، وسلك على يده جماعةٌ منهم أحمدُ بن موسى بن عُجَيْل المشرع. انظر: «طبقات الخواص» (ص١٠٧-١٠٨) و«الضوء اللامع» (٢: ٢٩٢) و«قلادة النحر» (٦: ٤٤٣-٤٤٤) و«المنجم» (ص٩٣-٩٤).

وشَيْخي الإمامُ الفقيهُ الجمالُ محمدُ بن أحمد فَضِل[١]، [من شيخه القاضي جمال الدين محمد بن مَسْعود أبو شُكَيْل الأنصاريّ[٢]]، من الجمال بن سعيد كَبِّنْ[٣] الطَّبَريّ، من الشهاب أحمدَ قاضي القضاء بزَبيد الرَّداد[٤]، قال: ألْبَسَني شيخي إسماعيلُ الجَبَرْتيّ[٥] طَيْلَسانَهُ المباركَ ونَصَّبَني شيخاً وأَذِنَ لي في الإلباسِ والنَّصْبِ في سَحَر ليلةِ السبت ثاني عشري شعبان سنة ثنتَين وثمانمئة. هذا ما يتعلَّقُ بالخِرْقة القادرية.

الخرقةُ الثانيةُ: الرِّفاعية؛ سَبَقَ سندي إلى الجَبَرْتيّ، وهو من محمد الضِّجاعيّ[٦]،

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ محمد بن أحمد بن عبد الله بافَضِل السَّعْديّ الحضرميّ ثمّ العَدَني (٨٤٠- ٩٠٣هـ)، أخذَ عن الإمامَين باشُكَيْل ومحمد باحَمِيش. انظر: «النور السافر» (ص٢٣-٢٦).

(٢) ما بين معقوفتَين غيرُ موجود في الأصول، ومثبتٌ في «الجزء اللطيف» (ص٢٢) و«عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٤١٦) (٢: ١٠٥٧) و«فتح القوي» (ص٢٢٤)؛ وهو المناسبُ لاتصال السند؛ فالمذكورُ في ترجمة بافضل أخذُهُ عن أبي شُكَيْل، وليس عن ابن كَبِّن؛ إذ لم يدرك من حياته سوى سنتَين.
وأبو شُكَيْل هو الإمامُ الفقيهُ القاضي محمدُ بن مسعود العَدَنيّ الشافعيّ (ت ٨٧١هـ)، تفقَّه بالجمال ابن كَبِّن، ووليَ قضاءَ عَدَن. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٥٠-٥١).

(٣) هو الإمامُ الفقيهُ الماهرُ القاضي محمدُ بن سعيد بن علي بن كَبِّن القُرَشيّ الطَّبَريّ الأصل العَدَنيّ الشافعيّ (٧٧٦-٨٤٢هـ)، قرأ على قاضي عدن أبي بكر الحُبَيْشي وابن الرَّدَّاد، ولَبِسَ الخرقةَ من إسماعيل الجَبَرْتي، وأخذَ عنه المحبُّ الطَّبَري. خَرَّج له التقيُّ بنُ فهد أربعين حديثاً. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٢٥٠) و«قلادة النحر» (٦: ٤٠٦-٤٠٩).

(٤) تقدَّمت ترجمتُه في الفائدة الثامنة، في سَنَد المصنف إلى ابن عِرَاق.

(٥) هو العارفُ الكبيرُ شيخُ الشيوخ باليمن أبو المعروف إسماعيلُ بنُ إبراهيم بن عبد الصَّمَد الهاشميُّ العَقيليُّ الجَبَرْتيُّ ثمّ الزَّبيديُّ الشافعيّ (٧٢٢-٨٠٦هـ)، لقيَه الحافظُ ابن حجر بزبيد، وذكرَه في «معجَمه» (ص٤٥٨) معظِّماً حالَه. وانظر: «الضوء» (٢: ٢٨٢) و«طبقات الخواص» (ص١٠١-١٠٨) و«قلادة النحر» (٣: ٣٥٣٤-٣٥٣٥) و«تحفة الزمن» (٢: ٣٣٤). وانظرْ تمامَ سند الجبرتيّ المذكور في: «عقد اليواقيت الجوهرية» (١: ٤١٧) و«فتح القوي» (ص٢٢٤).

(٦) نسبة إلى قرية (الضِّجاع). انظر: «طبقات الخواص» (ص٢٨١).

من البُـرْهان العَـلَويّ[١]، من الشَّريف مـحمد السَّمَـرْقَـنْديّ، من الحسين[٢] بن[٣] القُطْب أحمد الرِّفاعيّ، من أبيه أحمد[٤]، من خاله النَّجم الرِّفاعيّ[٥]، من قُطب الدين الرِّفاعيّ[٦]، من أخيه محمد، من ابن عبد الرحيم، من أخيه محمد[٧]، من ابن عمِّه إبراهيم الأَعْزب[٨]، من عمِّه[٩] سَيف الدِّين[١٠]، من خاله أحمدَ بن أبي[١١] الحسن

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ أبو إسحاق إبراهيمُ بن عمر بن علي العَلَويُّ الحنفيّ (٦٩٣-٧٥٢هـ)، تفقَّه بزَبِيد، وأخذَ الحديثَ عن جماعةٍ كبارٍ بالحرَمَين كالرَّضيّ الطَّبَري، وأجازَ له كثيرون كالمِزِّيّ والذَّهبيّ، ولبسَ الخرقةَ من جماعة، وغالبُ طرق الشيخ إسماعيل الجَبَرْتي في الخِرْقة ترجعُ إليه. انظر: «طبقات الخواص» (ص٥٤-٥٦) و«الطبقات السنية» (١: ٢١٧) و«قلادة النحر» (٣: ٣٤٣٩).

(٢) في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «الحسن».

(٣) في الأصول عدا (ز): «من». والمثبتُ هو الموافق لما في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣).

(٤) هو أحمدُ بن محمد بن عبد الرحيم، كما في «الجزء اللطيف» (ص٢٣). عبارة (أ) هنا: «من الحسين من القطب أحمد الرفاعي من أبيه محمد من أبيه أحمد». وفي (د) و(ج): «من الحسين من القطب أحمد الرفاعي من أبيه أحمد من أبيه محمد من خاله النجم الرفاعي». والمثبتُ من (ز)، وهو الموافِقُ لما في: «الجزء اللطيف» (ص٢٣). وانظر: «غنية المشتاق» للصيّادي (ص١٢٦).

(٥) أحمد بن علي، كما في: «الجزء اللطيف» (ص٢٣).

(٦) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحيم، كما في: «الجزء اللطيف» (ص٢٣).

(٧) في (د) و(ج): «من قطب الدين الرفاعي من أخيه محمد بن عبد الرحيم من أخيه محمد».

(٨) لم أقفْ على ترجمته.

(٩) في: «الجزء اللطيف» (ص٢٣) و«غنية المشتاق» (ص١٢٦) هنا زيادة: «ممهِّد الدِّين بالتواتر عبد الرحيم عن أخيه».

(١٠) هو عليُّ بن عثمان، كما في: «الجزء اللطيف» (ص٢٣) و«غنية المشتاق» (ص١٢٦). وفي سياقِ هذا السند من بعد قوله «من أخيه محمد» الأولى إلى قوله «سيف الدِّين» اختلافٌ وتكرارٌ عما في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣).

(١١) قوله: «أبي» ساقط من (ج).

الرِّفاعيّ[1]، من منصور الـرِّفاعيّ[2]، من علي القـاري[3] الواسِطيّ، من ابن كامخ، من ابن[4] [٢١/ب] عليّ غـلام بن بَـرَكـات[5]، من علي بن الباربـاريّ[6]، من عليّ العَجَميّ[7]، من الشِّبْـليّ، من الـجُنَـيْد.

الخرقةُ الثالثةُ: السُّهْرَوَرْدية؛ سَبَقَ سندي إلى[8] الإمام إسماعيل الجَبَرْتيّ، [وهو من الضِّجاعيّ[9]]، وهو من العَلَويّ، من الرَّضيِّ الطَّـبَريّ، من الكمال محمد بن عمر القَسْطَلَّانيّ، من الشهاب السُّهْرَوَرْديّ، من عمِّه أبي النَّجيب، من عمِّه المعروف بعَمُّويَه، من والده محمد وأخي فَرَج[10]، كلاهما يدُ أحدِهما مشاركةٌ[11] ليد الآخر؛ فالأولُ من الأَسود الدِّينَـوَريّ من مِمْشاذ من الـجُنَـيْد، والثاني من النَّهاوَنْديِّ من ابن خَفيفٍ من رُوَيْمٍ من الـجُنَـيْد.

---

(١) هذا هو شيخُ الطريقة الرِّفاعية العارفُ الشيخُ أحمد.

(٢) هو خالُه الشيخُ منصور البطائحي، المعروف بالباز الأشهب، وبصُحْبته تخرَّج الشيخُ أحمد. انظر مناقبَه وكلامَه في: «الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٣٤) و«الكواكب الدرية» (٢: ٥٦٢).

(٣) في (ج): «من علي القادري». وفي مطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٥١٠): «علي بن الغازي».

(٤) في (ز): «أبي»، والمثبت من (أ) هو الموافق لما في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣).

(٥) هذا ما في الأصول هنا، وهو كذلك في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣). وتقدَّم التعليق عليه في سند الخرقة الأحمدية للنَّبْتيتيّ.

(٦) هذا ما في (أ) برائَين، وفي (ز): «البارباديّ» بالدال قبل آخره، وهو الموافق لمطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣)، وسبق التنبيهُ على هذا الاختلاف.

(٧) في نسخة من «طبقات الأولياء» (ص٥١٠): «من محلى العجمي».

(٨) قوله: «إلى» ساقط من (ج).

(٩) ما بين معقوفتَين ليس في الأصول، ولا في: «الجزء اللطيف» (ص٢٣). وهو متعيِّنٌ. وانظر: «تحفة الزمن» للأهدل (٢: ٣٣٤) و«منحة الفتاح الفاطر» للسيد عيدروس بن عمر (ص٢٤٦).

(١٠) الزَّنجاني.

(١١) في (ج): «مباركة».

الخرقةُ الرابعةُ: الـمَدْيَنيَّـة؛ سَبَقَ سَنَدي إلى الجَبَرْتِيّ، وهو من الضِّجاعيّ، من العَلَويّ، من أحمد بن محمد بن إبراهيم الحماش[١]، من القاسم العذريّ[٢]، من الحافظ عبد الله الحلاسيّ[٣]، من[٤] الحافظ محمد بن مَسْدِي[٥]، من جعفر الخُزاعيّ[٦]، من القُطْب أبي مَدْيَن، من [أبي] يَعِزَّي[٧]، من عليّ بن حِرْزِهم[٨]، من القاضي أبي بكر المَعافِريّ[٩]، عن حُجَّة الإسلام أبي حامد الغزاليّ، عن إمام الحرَمَين، من الأستاذ

---

(١) في (ج): «الحماسي». وفي مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «الخماس». وفي «منحة الفتاح الفاطر» (ص٢٤٤): «الجمايس». لم أقفْ على ترجمته.

(٢) تمام اسمه كما في «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «أبو الفضل القاسم بن سعيد بن محمد العذري». وفي «منحة الفتاح الفاطر» (ص٢٤٤): «عن القاسم بن سعيد العوزي». لم أقفْ على ترجمته.

(٣) في «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «عبد الله بن يوسف الحلاسي». وفي «منحة الفتاح الفاطر» (ص٢٤٤-٢٤٥): «عبد الله بن يوسف الخلاقي». لم أقفْ على ترجمته.

(٤) في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «ابن» بدل «من».

(٥) بالفتح وياء ساكنـة، ومنهم مَن يضمُّـه وينـوِّن، قاله في: «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٤٤٩) وانظر في ضبطه هامش «الأعلام» (٧: ١٥٠). وهو الحافظُ الرَّحالُ جمالُ الدين أبو بكر محمدُ بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مَسْدِيّ الأندَلُسيّ (٥٩٩ - ٦٦٣ هـ)، سمع بمصرَ الفخر الفارسيّ، لبس الخرقةَ من جدِّه أبي موسى والأمين عبد اللطيف النرسي، ولُـبْسُهم عن الشيخ عبد القادر. انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٤٤٨-١٤٤٩) و«الوافي بالوفيات» (٥: ١٦٦) و«الأعلام» (٧: ١٥٠).

(٦) هو الشيخُ العارفُ بالله الوليُّ الصالِحُ العالمُ أبو أحمد جعفر بن عبد الله بن محمد الخُزاعيُّ الأندَلُسيُّ (ت٦٢٤هـ) عن سنٍّ تُقاربُ المئة، لقيَ أبا مَدْيَن في الحجِّ وانتفع به. انظر: «شجرة النور» (١: ١٧٨).

(٧) في (أ) و(ز) ومطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «من يعزى». وفي (ج): «من بعدي». والصوابُ ما أثبته.

(٨) في (أ): «ابن حزام». وفي (ز): «من حزام». وفي (د) و(ج): «ابن حرام». وفي مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٣): «ابن حرم». وكلُّه تصحيف، والصوابُ ما أثبته، وتقدَّمت ترجمتُه.

(٩) هو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ الأديبُ المفسِّرُ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العَرَبيِّ المالكيُّ (٤٦٨-٥٤٣هـ)، تفقَّه على أبي بكر محمد الطرطوشي، وصحبَ ببغداد أبا بكر الشاشيَّ والحجةَ الغزالي وغيرَهما. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٩٦) و«الأعلام» (٦: ٢٣٠).

الكبير والعَلَم الشَّهير[١] أبي القاسم القُشَيْريّ، عن أستاذه الدَّقاق، عن أبي القاسم النَّصْراباديّ، من الشِّبْليّ، من الـجُنَـيْد.

قال العَيْدَروس: «تأمَّلْ ما وقعَ للغزاليِّ وإمامِهِ من لُبْسِ الخِرْقة وإلباسِها على طريقة القَوم[٢]؛ تَعْلَمْ أنه لم يَـبْقَ لمنكِرٍ اعتراضٌ على القوم». انتهى، كذا قال رحمه الله[٣].

الخامسة: الكازَرُونيّـة؛ سَبَقَ سندي إلى الشيخ الجَبَـرْتي، من الضِّجاعيّ، من العَلَويّ، من ابن الحماش[٤]، من العذريّ، من الحلاسيّ، من ابن مَسْديّ، من محمد ابن أبي الفوارس[٥] الخَبْريّ[٦]، من أبيه إبراهيم[٧]، ....

---

(١) قوله: «والعلم الشهير» ساقط من (د) و(ج).

(٢) في صحة هذا الإلباس من هذا الطريق نظر، وسيسوقُ المصنفُ أولَ أسانيد الشيخ زَرُّوق لبسَ الخرقةِ من طريق ابن العَرَبي عن الغزالي عن إمام الحرَمَين عن أبي طالب المكي، بسندٍ أمثلَ من هذا، لكن فيه انقطاعٌ سيأتي التنبيهُ عليه.

(٣) «الجزء اللطيف» (ص٢٣-٢٤).

(٤) انظر ما سبق في اختلافِ رسم هذا العلم والعلَمَين بعده في سند الخرقة الرابعة المدينية.

(٥) في (أ): «من محمد أبي الفوارس».

(٦) في الأصول عدا (أ) ومطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٤): «الجبرتي». وفي مطبوعة «طبقات الأولياء» (ص٤٩٨): «الحبري». وفي «منحة الفتاح الفاطر» (ص٢٤٥): «الجبري». والصوابُ ما أثبتُه.
والمرادُ به الشيخُ الصوفيُّ فخرُ الدّين أبو عبد الله محمدُ بن إبراهيم بن أحمد الفارسيُّ الشِّيرازيُّ الخَبْريُّ - نسبة إلى قرية بنواحي شيراز - الفيروز آباديُّ الشافعي، وُلِدَ في حدود سنة ثلاثين وخمسمئة، ومات سنةَ (٦٢٢هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» (١٣: ٧٢٠-٧٢١) و«الوافي بالوفيات» (٢: ١٠). ويفادُ تعيينُ هذا العَلَم هنا مما نقلتُه عن الحافظ ابن حجر في تعليقي على الفائدة السابعة حول هذا السند، وانظر: «الميزان» (٣: ٤٥٢) و«لسان الميزان» (٦: ١٣٧-١٣٨).

(٧) هذا ما في الأصول، وفي «منحة الفتاح الفاطر» (ص٢٤٥): «عن إبراهيم بن أحمد». والذي في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٤): «من أبي إبراهيم بن أحمد بن طاهر» وهو خطأ والصواب: «من أبيه»؛ فإنَّ المرويَّ عنه وهو إبراهيم بن أحمد بن طاهر والد محمد بن أبي الفوارس كما علمت من ترجمته آنفاً.

من أبي نَصْر بن خلقـة[1]، من أبي إسحـاق الكـازَرُونيّ، من حسيـن الأَكَّـار[2]، من ابن خَفِيف، من رُوَيْم، من الـجُنَـيْد.

السادسة: الشَّاذلية؛ أَلْبَسَنيها الوليُّ العارفُ الفقيهُ محمدُ بن أحمد الدّهمانيُّ الطَّرابُلُسيُّ المغربيُّ[3] سنةَ أربعٍ وتسعمئة، من شيخه العارف إبراهيمَ بن محمودٍ المواهِبيِّ[4] بمكةَ سنةَ ثلاثٍ وتسعمئة، من الشيخ الإمام العارف محمد المغربيّ[5].

أقول: هذا الأستاذُ كان مستَوطِناً بلدَنا مصر، وكان له من الأَتْباع والمعتَقِدين من لا يُحْصَوْن، وكان الحافظُ السُّيوطيُّ يبالِغُ في تعظيمه واعتقادِه، وكان ساكناً بجامع عُرِفَ به قريبٌ من قنطرة سنقر، وكانت له كراماتٌ خارقةٌ جداً، وكان يُنْفِقُ باطناً وظاهراً على جماعات من العلماء وطلبة العلم بحيثُ لو حُسِبَ ما يَصْرِفُهُ كلَّ شهرٍ عليهم لكان ألوفاً مؤلَّفة، مع أنه لا حِرْفةَ له، ولذا كادوا أن يُجْمِعوا على أنه كان يُنْفِقُ من الغَيْب، وكان لتلميذه المواهبيِّ إنفاقٌ قريبٌ من ذلك أَخَذَه عنه.

قال له بعضُ عوامِّ أصحابه: إني فقيرٌ فأعطاهُ كِيساً صغيراً، وقال له: كلَّما احْتَجْتَ

---

(١) في «لسان الميزان» (٦: ١٣٧) و«طبقات الأولياء» (ص٤٩٨): «نصر بن خليفة البيضاوي».

(٢) في (ز): «الأكـاد». وفي (د): «حسن الأكـار». و(ج): «حسن الأكـان». في مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٤): «الهكاري».

(٣) لم أقفْ على ترجمته.

(٤) الأَقْصرائيِّ القاهريِّ الحنفيّ، برهانِ الدين أبي الطَّيِّب، الشيخِ الكبيرِ الصالحِ العارفِ (ت ٩٠٨هـ)، نَسَبَ نفسَهُ للتَّلْمَذة لأبي المواهب ابن زغدان، وصَحِبَ قَبْلَهُ الشيخَ محمد بن عمر المغربي، وأخذ عن إينال باي. انظر: «الضوء اللامع» (١: ١٧١) و«النور السافر» (ص٤٩-٥٠) و«الأعلام» (١: ٧٣).

(٥) هو محمد بن عمر بن علي المغربيّ الأصل السَّكَنْدريُّ الشافعي، الإمامُ الزاهدُ المسلِّكُ البارع، ماتَ سنةَ نيِّف وعشر وتسعمئة، تسلَّك بأبي العباس السِّرْسي، وتتلمذ له البرهانُ إبراهيم، وممن كان يتردَّدُ إليه السُّيوطي. انظر: «الضوء اللامع» (٨: ٢٥٢) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (٢: ١١٥-١١٧).

إلى شيءٍ فخُذْهُ من هذا الكيس، لكن لا يزيد أخذُك في كلِّ مرة على محلقين؛ فإنها تكفيكَ، فأقام مدةً وهو ينفِقُ من ذلك الكيس، واستغنى به عن جميع المكاسب إلى أنْ خَرَجَ من داره ليلاً فخَطَفَ رُوميٌّ[١] عمامتَهُ وهو فيها، وذلك بعد وفاة الشيخ المغربي، فحَصَلَ له من الضَّرر العظيم، وظهر عليه من الفقر ما كان يَرْحَمُهُ لأجلِهِ جميعُ [٢٢/ أ] أصحابِهِ لا سيَّما العالمون بأحواله.

وكان لبعضِ مشايخنا في الفقه وغيره مُرَتَّبٌ على الشَّيخ محمد المغْربيِّ مع جملة مَن كان يُرَتِّبُ لهم، لكنَّ الشيخَ كان يخصُّ شيخَنا هذا عن جملة الناس بمَزيد كثير، فكان الذي له كلَّ يوم ديناران من الذهب القايتباي، وسبب ذلك أنه وُلِدَ أعمى وحَصَّل العلومَ النقليةَ والعقليةَ، وكان له ذوقٌ تامٌّ في طريق القوم، وكان له فيها تقريرٌ حسنٌ جداً، ومعرفةٌ بالأصول، وتَـحَلٍّ بالأخلاق الحسَنة، فلذلك كان الشيخُ محمدٌ المغربي يُمَيِّزه على غيره.

وأَخَذَ الـمَغْربيُّ الخرقةَ من الأستاذ سيِّـدي محمد الـحنفيِّ[٢] الذي كان يقول لأصحابه: اعلموا أن مواهبَ الحقِّ تعالى للمُرادِين من عباده تأتيهم على بَغْتةٍ وإن كانوا

---

(١) في (أ): «ورمى».

(٢) ذكره الشَّعْرانيُّ في: «الطبقات الكبرى» (٢: ٨٨-١٠١) وعظَّمَ حالَه جداً، وأفادَ أنه توفي سنةَ (٨٤٧هـ)، وقال: «قد أَفْرَدَ الناسُ ترجمتَه بالتأليف، منهم الشيخ نور الدين علي بن عمر البتنوني رَضِيَ الله عنه، وهو مجلدان». ثمّ نقلَ من كتاب البتنوني شيئاً كثيراً.

تنبيهٌ: ما ذَكَرَهُ المصنفُ من أنّ المغربيَّ أخذ الخرقةَ من الحنفيِّ مخالفٌ لما ذَكَرَهُ السَّخاويُّ والشَّعْرانيُّ في ترجمة المغربيّ من أنه أخذها عن الشهاب أحمد السِّرْسيّ الحنفيّ (ت٨٦١هـ) الآخذِ عن محمد الحنفيّ.

أقول: وقد يكون المغربيُّ أخذَ عن الحنفيّ مباشرةً كما أخذَ عن السِّرْسي؛ لما ذكرَه السَّخاويُّ في ترجمة السِّرْسي (٢: ١٢٥) أنه: «تَصَدَّى للإقراء في حياة الشيخ محمدٍ وبعدَه، فتَخَرَّجَ به جماعةٌ وتَسَلَّكَ بإرشادِهِ غير واحد». فيمكنُ أنه أخذَ عن الحنفيّ وقتَ حضورِه عند السِّرْسي، والله أعلم.

على أيِّ حالةٍ يكونون عليها، ولهذا أُلْبِسْتُ خلعةَ القُطْبية وبطني مملوءةٌ من اللحم، وأنا مع زوجتي مباضعاً متغشِّياً، فلم يمنع ذلك من مفاجأة هذه المواهب العلية.

وهو ـ أعني: الحنفيَّ ـ من ناصرِ المِلَّة والدِّين الشَّهير بابن بنتِ المَيْلَق[١]، وهو من جدِّهِ لأُمِّه الشهاب أحمد بن المَيْلَق السَّكَنْدَريِّ العالِمِ العارف، وهو من تُرْجمانِ أسرار العارفين والجامعِ بين حقائق المعرفة والحِكَم التي كادت أن تكونَ من أهمِّ المهمات من الدِّين التاجِ بن عطاء الله[٢]، وهو من القُطْب أبي العباس أحمدَ بن عمر الأَنْصاريِّ المُرْسيّ، وهو من أستاذِهِ وأستاذِ المسلمين القُطْبِ الربّانيِّ السيِّدِ الشريفِ أبي الحسن الشَّاذليّ، بسنده من طريق[٣] عبد السَّلام بن مشيْش بسنده إلى الـجُنَـيْد.

ولي[٤] **طريقـةٌ أخرى بسنـدٍ عـالٍ إليه: أَلْبَـسَني شيخي الـدّهمانيُّ المذكور**، من البُرْهان الـمواهِبيّ، من الجمال العارف محمد أبي المواهب[٥]ـ وتسميةُ البُرْهان بالـمواهِبيِّ إنما هو نسبة إلى شَيْخه هذا ـ من أبي القاسم البُرْزُليّ[٦]، من أبي الحَسَن

(١) هو الإمامُ الأديبُ القاضي الصُّوفي أبو المعالي محمدُ بن عبد الدائم بن محمد المصريُّ الشّاذليّ (٧٣١-٧٩٧هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤٩٤-٤٩٥).

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ الواعظُ العارفُ بالله أبو الفضل أحمد بن محمد ابن عطاء الله المالكيُّ الشّاذليّ (ت ٧٠٩هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٢٧٣-٢٣٨) و«شجرة النور» (١: ٢٠٤).

(٣) في الأصول عدا (د): «طريقة».

(٤) الكلامُ للإمام أبي بكر العيدروس.

(٥) هو العلامةُ العارفُ محمدُ بن أحمد بن محمد التونسيُّ المغربيُّ ثمّ القاهريُّ المالكيُّ الشاذليّ، يُعْرَفُ بابن زَغدان، ولد بتونس سنةَ (٨٢٠هـ) تقريباً، وتوفي في (٨٨٢هـ)، أخذ العلومَ عن جماعة، وشيئاً يسيراً عن الحافظ ابن حَجَر. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٦٦-٦٧) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (٢: ٦٧).

(٦) تحرَّف في (ج) إلى: «البرزي». والبُرْزُليُّ نسبة لـ (بُرْزُلة) من القيروان. وهو الإمامُ الفقيهُ أبو القاسم بن أحمد بن محمد، نزيل تونس (ت٨٤٣ أو ٨٤٤هـ). انظر: «المجمع المؤسس» للحافظ ابن حجر (ص٣٥٦) و«الضوء» (١١: ١٣٣، ١٨٩). وصرَّح مخلوف في: «شجرة النور» (١: ٢٤٥) بملازمته للبطرنيّ، وبأَخْذِه عنه أحزابَ أبي الحسن الشاذلي، والبطرنيّ عن ماضي بن سُلْطان تلميذ أبي الحسن.

البطرنيّ[١]، من ماضي بن سُلْطان[٢]، من القُطْب الشَّاذليّ.

هذا كلُّه في أسانيد الخرقة[٣] المذكورة إلى الـجُنَـيْد، وهو يتفرَّعُ عنه طريقان إلى الحسن البَصريِّ عن عليٍّ كرم الله وجهه، وطريقٌ ثالثةٌ إلى الكَرْخيِّ من آل البيت إلى عليّ، وسَبَق جميعُ ذلك.

ولْـنَخْتِمْ بطريقـةٍ جليلـةٍ عاليـةِ الـمقدار؛ لأنّ مشايِـخَها من أوَّلِـهم إلى مُنْتهاهم من آل البيت، كلٌّ عن أبيه، قال القطبُ أبو بكر العَيْدَرُوس[٤]: لَبِسْتُها من أبي[٥] القُطْبِ عبدِ الله العَيْدَرُوس[٦]، من أبيه أبي بكر[٧]،........................

---

(١) في (أ) غيرُ واضح، وتحرفت في (ز) إلى: «الفطرني»، وفي (د) إلى: «البصري»، وفي (ج): «النظري». وهو المسندُ أبو الحسن محمد بن أحمد بن موسى الغربيّ، نزيل الأندلس، ولد سنةَ (٧٠٣هـ)، وتوفي في (٧٩١ أو ٧٩٣هـ)، آخرُ مَن حَدَّثَ عن أبي جعفر بن الزُّبير الثَّقَفيِّ بالإجازة، وأَخَذَ عن ماضي بن سُلْطان والبدر بن جَماعة. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٧٠) و«نيل الابتهاج» (ص٤٦١).

(٢) قوله: «من أبي الحسن البطرني، من ماضي بن سُلْطان» ساقط من مطبوعة «الجزء اللطيف» (ص٢٤)، ولا بدَّ منه لاتصال السَّنَد إلى الشيخ أبي الحسن.

(٣) في الأصول عدا (أ): «الخرق».

(٤) قوله: «أبو بكر» ساقط من (أ). وقوله «لأن مشايِخَها... العَيْدَروس» ساقط من (ز). وانظر ما ينقلُه المصنفُ هنا في: «الجزء اللطيف» (ص٢٥).

(٥) قوله: «أبي» ساقط من (د).

(٦) الإمام الكبير (٨١١-٨٦٥هـ). انظر: «الغرر» (ص٢٧٤) و «تاريخ شنبل» (ص١٩٠) و«المشرع الروي» (٢: ٣٤٢-٣٦١).

(٧) العبارة في (أ): «من أبي القطب عبد الله، من أبيه أبي بكر العيدروس». وفي (ز): «من أبي القطب عبد الله ابن أبي بكر، من أبيه أبي بكر العيدروس». وما أثبته من (ج) أحسن؛ لأنّ المشهورَ في تراجم آل أبي علوي، وهو ما في «الجزء اللطيف» (ص٢٥): أنّ الملقَّبَ بالعيدروس هو السيدُ عبد الله بن أبي بكر آنفُ الذكر، والدُ العَدَنيّ. انظر: «الغرر» (ص٢٧٤)، وأما لقبُ والدِ عبدالله فهو (السَّكْران). انظر: «الجزء اللطيف» (ص٢٥) و«المشرع الرّوي» (٢: ٣٢) و«عقد اليواقيت» (٢: ١٠٧١).

وهو[١] من أبيه عبدِ الرحمن السَّقَّاف[٢]، وهو من أبيه محمد[٣]، من أبيه علي[٤]، من أبيه علوي[٥]، من أبيه الفقيهِ محمد[٦] الذي يتشعَّبُ منه أَنْساب بَنِي علوي[٧]، من أبيه علي[٨]، من أبيه محمد[٩]، من أبيه علي[١٠]، ....

---

(١) قوله: «العيدروس من أبيه أبي بكر وهو» ساقط من (د).

(٢) قوله: «وهو من أبيه عبد الرحمن السقاف» ساقطٌ من (أ) و(ز). ولا بدّ منه. انظر: «الجزء اللطيف» (ص٢٥) و«الغرر» (ص٨٠٦). والسَّقّاف لَقَبٌ لهذا الإمامِ الفقيه (٧٣٩-٨١٩هـ). انظر: «الغرر» (ص٢٥٤-٢٥٧، ٥٤٣-٥٤٨) و«المشرع الروي» (٢: ٣٢٣-٣٣١) و«عقد اليواقيت» (٢: ١٠٧٣-١٠٧٦).

(٣) المعروف بمولى الدويلة. انظر: «الغرر» (ص٨٠٦).

(٤) ذكره في «البرقة» (ص١٤٢) وعظَّم شأنه.

(٥) وهو الشيخُ الوليُّ العارفُ الكبيرُ علوي بن الفقيه الـمُقدَّم محمد بن علي (ت٦٦٩هـ). ذكره في: «البرقة» (ص١٤٠-١٤١) و«الغرر» (ص٢١٧-٢٢٢) و«المشرع الروي» (٢: ٤٦٣-٤٦٩).

(٦) في (أ) و(ز): «من أبيه محمد من أبيه الفقيه محمد». وهو تكرارٌ كما يعلمُ من مراجعة «الجزء اللطيف» (ص٢٥) و«الغرر» (ص٨٠٦) وغيرهما. والفقيهُ محمد هو الإمامُ الكبيرُ القطبُ الشهيرُ بـ(الإستاذ الأعظم الفقيه المقدَّم)، توفي بتريم سنةَ (٦٥٣هـ). انظر: «البرقة» (ص١٣٩-١٤٠) و«الغرر» (ص٢٠٠-٢٠١) و«المشرع الروي» (٢: ٧-٢١).

(٧) «الجزء اللطيف» (ص١٨).

(٨) هو الشيخُ الكبيرُ علي بن محمد بن علي، توفي بعد (٥٩٠هـ)، وليس له ولدٌ إلّا الفقيه محمد. انظر: «الغرر» (ص١٩٩) و«المشرع الروي» (٢: ٥١٧).

(٩) هو الإمامُ الشيخُ الفقيهُ، المعروف بصاحب مِرْباط، وهي مدينة (ظَفار) القديمة، وبها قبرُه. انظر: «البرقة» (ص١٣٧) و«الغرر» (ص١٧٢-١٧٤، ٨٠٦). أرَّخ وفاتَه في «الغرر» سنةَ (٥٥٦هـ)، وفي هامش «تاريخ حضرموت» للحامد (٢: ٧٢٨): أنه توفي سنة (٥٥١هـ) على أشهر الأقوال.

(١٠) قوله: «من أبيه علي» ساقط من (ز). وهو الشيخُ الكبيرُ الفقيه نورُ الدين، المعروف بخالِع قَسَم، ذكرَه في: «البرقة» (ص١٣٧) و«الغرر» (ص١٦٩، ٨٠٦) و«المشرع الروي» (٢: ٥٠٠-٥٠٢)، وأرَّخ في: «الغرر» وفاته بتريم سنةَ (٥٢٢هـ)، وفي: «المشرع» سنةَ (٥٢٧هـ)، وفي هامش «تاريخ حضرموت» (٢: ٧٢٨): أنها سنة (٥٢٩هـ).

من أبيه علوي[١]، من أبيه محمد[٢]، من أبيه علوي[٣]، من أبيه عبد الله[٤]، من أبيه أحمد[٥]، من أبيه عيسى[٦]، من أبيه محمد[٧]، من أبيه علي[٨]، من أبيه جعفر الصادق، من أبيه الباقِر، من أبيه علي زَيْن العابدين، من أبيه سيِّد الشهداء[٩] الحُسَيْن، من أبيه عليّ، من رسول الله ﷺ عددَ معلوماتِه أبداً[١٠].

* * *

(١) في (أ): «من أبيـه من أبيـه علوي». ترجـمه في «المشرع الـروي» (٢: ٤٥٥-٤٥٦)، وعيَّن وفاته سنةَ (٥١٢هـ).

(٢) ترجمه في «المشرع الروي» (١: ٣٧٦) وقال: « توفي وله من العمر ستٌّ وخمسون سنة، ولم أقفْ على تاريخ مولده ولا وفاته، ولا يُعرف قبرُه». ومثله في هامش «تاريخ حضرموت» للحامد (٢: ٧٢٨).

(٣) وإليه ينتسبُ السادة آل أبي علوي. انظر: «الغرر» (ص١٦٥) و«المشرع الروي» (١: ٢٢٩).

(٤) في (ج): «عبيد الله». وهو معروف بكليهما. انظر: «الغرر» (ص١٠٠، ١٠١، ٤٦٠، ٤٦٩)، وأفاد الحامد في هامش «تاريخ حضرموت» (٢: ٧٢٨) أنّ وفاته سنة (٣٨٣هـ).

(٥) هو المعروفُ بالإمام المهاجر؛ لهجرته من البصرة بسبب فِتَنٍ وقعتْ خصوصاً في أمور الدين، واستقرَّ آخراً بالحُسَيِّسة من قُرَى حضرموت، وبها مَدْفنُه (ت٣٤٥هـ). انظر: «الغرر» (ص٩٦-١٠٠، ٤٥٨) وهامش «تاريخ حضرموت» للحامد (٢: ٧٢٨).

(٦) ذكره في «البرقة» (ص١٢٩) وعظَّم شأنَه، وقال: «ذَكَرَه أهلُ التواريخ وأثنوا عليه،... كان موطنُه بالعراق».

(٧) ذكره في «البرقة» (ص١٢٨) وعظَّم شأنه. وهو أولُ من ارتحَلَ من المدينة المنورة فسكنَ البصرةَ مع ولده عيسى، وتوفيا بها. كما قاله في «المشرع الروي» (١: ٢٣٩).

(٨) المعروف بالعُرَيْضي، توفي في حدود سنة (ت٢١٠هـ) وقد بلغَ من العمر مئةَ سنة، كان من جلة الأشراف، روى عن أبيه وأخيه موسى وسفيان الثوري. انظر: «الغرر» (ص٤٥١-٤٥٣) و«البرقة» (ص١٢٥، ١٢٦) و«شذرات الذهب» (٢: ٢٤).

(٩) قوله: «سيد الشهداء» ساقط من (د) و(ج).

(١٠) قوله: «عدد معلوماته أبداً» ساقط من (د) و(ج).

العاشرة
[سَنَدُ الإمام أحمد زَرُّوق في لُبْس الخِرْقة وتَلْقين الذِّكْر]

ولي أيضاً في لُبْسِ الخِرْقة وإرخاءِ العَذَبة وتَلْقِين الذِّكْر طريقٌ أخرى منسوبةٌ للشيخ الفقيه المالكيِّ المغْرِبيِّ العارفِ بالله تعالى أبي العباس أحمدَ الشَّهير بزَرُّوق[١].

أَرْوي عنه من طريق شَيْخنا الصالِح القُدْوة الرُّحَلَة المهاجر إلى مكةَ الشَّيخِ محمدٍ الحَطَّاب الكبير المسمَّى [٢٢/ ب] بالرُّعَيْنيّ[٢].

قال الشيخُ زَرُّوق: «أَلْبَسَني الخرقةَ وأرخى لي العذبةَ الإمامُ العارفُ أبو حفص عمر النَّبْتِيتيّ». ـ أي: شيخ شيخنا زكريا كما سَبَق، مع ذكر أكثر ما يأتي، لكن لما كان ما يأتي مشتملاً على فوائدَ زائدةٍ أحببتُ أن أذكرَهُ برُمَّته؛ ليكونَ أبلغَ في الإفادة والاستفادة ـ.

قال الشيخ زَرُّوق: «أَلْبَسَني الخرقةَ وأرخى لي العذبةَ العارفُ بالله أبو حفص عمر النَّبْتِيتيّ، ولَقَّنَنِي الذكرَ وصافَحَني وشابَكَني، قال النَّبْتِيتيّ: أَلْبَسَني[٣] العارفُ المجدُ الزَّواويّ، وهو لَبِسَ من محمد بن مخلص الطِّيبيّ، وهو من الحافظ مُغَلْطاي، وهو من الشَّريف الزين أبي بكر الـمَغْرِبيّ والشَّريف محمد بن القُطْب أبي الحسن الشَّاذليّ،

(١) هو الإمامُ شهابُ الدين أحمدُ بن أحمدَ بن محمد الفاسيُّ المالكيّ (٨٤٦-٨٩٩هـ)، صاحب التصانيف الفائقة في التصوف، أخذَ بالقاهرة عن الجَوْجَريّ والحافظ السَّخاوي. انظر: «الضوء اللامع» (١: ٢٢٢) و«الأعلام» (١: ٩١).

(٢) تقدمت ترجمتُه أولَ الكلام على أسانيد الشيخ ابن عِراق.

(٣) قوله: «ألبسني» ساقط من (أ).

وهما من الشَّريف القُطْب الغَوْث الفَرْد الجامع أبي الحسن الشَّاذليّ، وهو من محمد بن حِرازم[١]، وهو من أبي محمد صالح، وهو من القُطْب أبي مَدْيَن، وهو من عليِّ بن حِرازم[٢]، وهو من أبي بكر بن العَرَبيّ المالكيّ، وهو من حُجَّة الإسلام الغَزاليّ، وهو من إمام الحرَمَين، وهو من أبي طالب المكِّيّ[٣]، وهو من أبي عثمان المغْربيّ، وهو من أبي عمرو[٤] محمد بن إبراهيم الزّجاجيّ[٥]، وهو من الـجُنَـيْد، وهو من جعفر الحَذَّاء[٦]، وهو من مولاهُ عليٍّ الرضا[٧]، من أبيه موسى، من جعفر، من الباقر، من علي، من الحسين، من أمير المؤمنين عليٍّ كرَّم الله وجهه، وهو من رسول الله ﷺ».

---

(١) في (أ): «خرازم»، وفي (ج): «حرزام». وهو الشيخُ الكبيرُ العارفُ العالِـمُ أبو عبد الله محمد بن علي بن حِرازم، ويقالُ: حِرْزهم (ت٦٣٣هـ)، انتفعَ بأصحاب أبيه كأبي مَدْيَن وأبي محمد صالح، وهو أولُ أشياخ الإمام أبي الحسن الشاذليّ. انظر: «شجرة النور الزكية» (١: ١٨٥-١٨٦).

(٢) هو والد (محمد بن حِرَازم) المتقدِّم آنفاً، وقد سبقت ترجمتُه في أسانيد خرقة ابن عِراق.

(٣) هو الواعظُ العابدُ الصالِحُ أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثيُّ المكِّيّ، صاحب «قوت القلوب» (ت ٣٨٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٣٠٣).

تنبيهٌ: هذا السَّندُ منقطعٌ بين إمام الحرَمَين وأبي طالب المكِّيّ كما نبَّه عليه الغُماريُّ في: «البرهان الجلي» (٤٤-٤٥)؛ فإنّ وفاةَ أبي طالب كانت قبل ولادة إمام الحرَمَين بثلاث وثلاثين سنة، قال الغُماري: «والصوابُ في هذا الإسناد كما ذكرَه بعضُهم: عن إمام الحرَمَين، عن والِده أبي محمد الجُوَيْنيّ، عن أبي طالب المكِّيّ، عن أبي عثمان المغربيّ، عن أبي عمرو محمد بن إبراهيم الزّجاجيّ، عن الجنيد».

(٤) في الأصول: «أبو عمر». والصوابُ ما أثبته كما في كتب التراجم، انظرها في ترجمته الآتية.

(٥) هو شيخُ الحَرَم الإمامُ العارفُ (ت٣٤٨هـ)، صحب الجنيدَ، وصَحِبَهُ أبو عثمان سعيد المغربي. ومن عزائمه وأدبه: أنه لم يَبُلْ في الحَرَم أربعين سنة، بل كان يخرجُ إلى الحِلّ. انظر: «تاريخ الإسلام» (٧: ٨٦٨) و«الوافي بالوفيات» (١: ٢٥٦) و«طبقات الأولياء» (ص١٥٦-١٥٨).

(٦) في الأصول: «الحداد»، وتقدَّم الكلام عليه، وعلى أخذ الجنيد عنه، فليراجع.

(٧) الظاهرُ أن بين الحذّاء والرِّضا انقطاعاً أو سقطاً؛ لأنّ وفاةَ الرِّضا سنةَ (٢٠٣هـ)، فلا بدَّ أن يكون الحذّاءُ معمَّراً جداً؛ إذْ وفاتُه في (٣٤٠هـ)، وليس في مصادر ترجمته ما يفيدُ ذلك ولا فيها أخذه عن الرِّضا، ثمّ إنّ وصفَ (مَوْلَاه) يَشتهرُ به معروفُ الكَرْخيّ بالنسبة للرِّضا!

وللشيخ زَرُّوق طريقةٌ أخرى إلى عليٍّ[١]، قيل: «ما فيها رجلٌ إلا وتَقَطَّب[٢]».
أَخَذَ عن السَّخاويّ[٣]، عن القِبابيّ[٤]، عن [عليِّ بن] عبد الكافي[٥]، عن التاج بن عَطاء الله، عن المُرْسيّ، عن الشّاذليّ، عن ابن بشيش[٦]، عن عبد الرحمن الزَّيّات المَدَنيّ، عن التَّقيّ الفُقَيِّر ـ بالتصغير ـ، عن الشيخ فَخْر الدِّين، عن الشيخ عليّ أبي الحسن، عن الشيخ تاجِ الدين محمد، عن الشيخ محمد بأرض التُّرْك، عن الزَّيْن القَزْوِينيّ، عن الشيخ أبي إسحاق إبراهيم البَصريّ، عن المَرْوَانيّ، عن فتح السُّعود، عن الشيخ سعيد الغزوانيّ، عن أبي محمد جابر، عن الحسين، عن أبيه عليٍّ كرَّم الله وجههما.

الطريقة المَدْيَنيَّة: أَلْبَسَهُ[٧] الخرقةَ المَجْدُ الزَّواويّ، وهو من الطِّيبيِّ وأحمدَ بن

---

(١) اعترضَ السيدُ أحمد في «البرهان الجلي» (ص١٣-١٥) على أن يكون هذا السندُ الذي سيوردُه المصنفُ سنداً للطريق أو للخِرْقة، قال: «وإنما هو سندٌ لكتابِ «الحِكَم العطائية» لمجرَّد الإجازة، فقد ذكرَه الشيخُ زَرُّوق في أول شرحه السابع عشر للحكم». ثمَّ بيَّن أنَّ أخذَ السخاويِّ عن القِبابي إنما كان بالإجازة، كأخذ القِبابي عن التقيِّ السُّبْكي، بما يَرِدُّ على مَن عبَّر عن هذا السند بالصُّحبة كما نقلَه عن بعضهم.
قلتُ: وهو اعتراضٌ وجيه، غيرَ ما شانَ به البحثَ من كلامه في الحافظ السَّخاويِّ بما لا ينبغي.

(٢) في (د) و(ج): «وقطب».

(٣) هو الحافظ المشهور شمس الدين محمد بن عبد الرحمن.

(٤) تحرف في الأصول إلى: «العباب». والقِبابيُّ نسبة لِقباب حَماة، وهو المحدِّثُ المسندُ الكبيرُ زينُ الدين عبدُ الرحمن بن عمر بن عبد الرحمن المصريُّ الحَمَويُّ ثمّ المقدسيُّ الحنبليّ (٧٤٩-٨٣٨هـ)، أجازَ له التقيُّ السُّبْكيُّ وغيرُه، ولبسَ الخرقةَ من الشيخ عليّ العشقي. انظر: «الضوء اللامع» (٤: ١١٣-١١٤).

(٥) في الأصول: «عن عبد الكافي». وانظر: «البرهان الجلي» (ص١٣). والمرادُ به الإمامُ شيخُ الإسلام تقيُّ الدين السُّبْكيّ (٦٨٣-٧٥٦هـ). بَسَطَ ولدُه الإمام تاج الدين ترجمتَه في: «طبقاته» (١٠: ١٣٩-٣٣٨). وقد تقدَّم في ترجمة القِبابي أنّ التقيَّ السُّبْكيَّ ممن أجازَ له.

(٦) هو ابن مشيش، وتقدَّم في ترجمته أنه يُنْطَقُ بالباء أيضاً بدلَ الميم كما هنا.

(٧) اللابسُ هو الشيخُ عمرُ النَّبْتِيّ شيخُ الشيخِ أحمد زَرُّوق، وقد سبقَ أنْ ساقَ المصنفُ هذا السندَ في أسانيد خرقة النَّبتِيتي (ص١٣٠).

أيدمر، وهما من الشَّرَف العادليّ[١]، من الكمال محمد بن عبد المولى البَكْريّ، من السَّيد محمد[٢] بن الحسن[٣] بن عبد الرحيم القِنَاويّ، ومن البُرْهان الفارُوثيّ.

فمحمدٌ[٤] عن والدِهِ الحسن، عن والده عبد الرَّحيم، والفارُوثيُّ عن القُطْبَين أبي العباس الأقصريِّ وعبد الرَّحيم القِنَاويّ[٥]، وهما من عبد الرزاق الجُزُوليّ، من القُطْب أبي مَدْيَن شُعَيْب، من أبي يَعِزَّى[٦]، [عن أبي شُعَيب أيوب السَّارية[٧]]، عن عبد الجليل[٨]، عن

---

(١) في (أ): «شرف العادلي».

(٢) هو الشَّريفُ محمدُ بن الحسن القِناوي (ت٦٩٢هـ)، ذَكَرَهُ في «طبقات الأولياء» (ص٤٤٦) ضمنَ ترجمة جدِّه عبد الرحيم القناوي ـ الآتية ترجمته ـ، ووصفَه بـ: «الجامع بين العلم والسيادة والورع والزهد، المالكيّ الشافعيّ؛ لاقرائه مذهبه، النَّحويّ الفَرَضيّ الحاسب...». وانظر: «الكواكب الدرية» (٢: ٥٥١).

(٣) قال فيه الصَّفدي: «صوفي فاضل عالم فقيه، مالكيّ المذهب...». ولد سنة (٥٧٨هـ) وتوفي (٦٥٥هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٢: ٤٣-٤٤) و«طبقات الأولياء» (ص٤٤٥) و«الكواكب الدرية» (٢: ٤٠٠-٤٠١، ٤: ٢٦٣-٢٦٤).

(٤) أي: محمد القِناوي.

(٥) هو الإمامُ العارفُ الشريفُ صاحبُ الكرامات أبو محمد عبدُ الرحيم بن أحمد حَجُّون السَّبْتيُّ الأصل الحُسَيْنيُّ القِناويُّ المالكي. قدم من المغرب فأقام بمكةَ مدة، ثمّ رحل إلى الصعيد فقطنَ (قِنا) حتى مات، أخذ عن الشيخ أبي يَعِزَّى. قيل: وفاته سنة (٥٥٢هـ) وقيل: (٥٩٢هـ) وهو الصوابُ والله أعلم؛ لأنّ ولادةَ ولدِهِ الحسن ـ كما مرَّ آنفاً ـ سنةَ (٥٧٨هـ)، إلّا أن يكون في تاريخ ولادةِ وَلَدِه خطأ. انظر: «طبقات الأولياء» (ص٤٤٣-٤٤٥) و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١: ١٥٦-١٥٧).

(٦) في (أ): «أبو يعزى». وفي (ز): «أبي المغربي».

(٧) ما بين معقوفتَين ليس في الأصول، وزِدتُّه موافقةً لما تقدَّمَ في سَنَد أبي مَدْيَن عن أبي يَعِزَّى، وهو كذلك في «عقد اليواقيت» (٢: ١١٤٨)، لكن في مطبوعتِهِ تصحيفٌ ففيها: «أبو يعقوب السارية» والصوابُ ما أثبته كما مرَّ، وانظر «شجرة النور» (١: ١٦٣).

(٨) العبارة في (أ): «من عبد الجليل عن عبد الجليل» وهو تكرارٌ غيرُ موجود في (ز)، وعدمُهُ هو الموافقُ لما في الموضع السابق في هذا الثبت، وانظر: «عقد اليواقيت» (٢: ١١٤٨).

أبي الفضل الجَوْهَريّ، من أبيه الحسن[١] الجَوْهريّ، من أبي الحُسَيْن[٢] النُّوريِّ رفيقِ الـجُنَـيْد.

ح ولبسَ أبو مَدْيَن، من الطّرْطُوشيّ، من الشَّاشيّ[٣]، من الشِّبْليّ، من الـجُنَيد، وهو والنُّوريُّ من السَّريّ، والجنيدُ من جعفر الحذَّاء، فالسَّريُّ من معروفٍ الكَرْخيّ، من مولاه عليٍّ الرِّضا، من أبيه موسى، وهكذا إلى رسول الله ﷺ.

ومعروفٌ من داود الطائيّ، من حَبيبٍ العَجَميّ، من الحسن البَصريّ[٤]، من عليّ، من رسول الله ﷺ.

والحذَّاءُ من الإِصْطَخْريّ، من شَقِيقٍ البَلْخيّ، [٢٣/ أ] من إبراهيم بن أَدْهَم، من موسى الرَّاعي، من أُوَيْس القَرَنيّ، من عمرَ وعليّ رَضِيَ الله عنهما، من النبيِّ ﷺ.

قال الشَّيخ زَرُّوق: ولَبِسْتُ الخرقةَ القادريةَ [من الشيخ عمر النَّبْتِيتيّ[٥]] من الـمَجْد الـزَّوَاويّ، من الطّيبيّ وابن أيدمر، من الشَّرَف العادليّ، من ناصر السُّنة الفارُوثيّ، من محمد بن نَصـْر المغربيّ[٦]، من محمد بن سُـرُور المقدسيّ، [عن الموفَّق

---

(١) جعل في مطبوعة «عقد اليواقيت» (٢: ١١٤٩) اسم أبيه: «عبد الله».

(٢) في الأصول: «الحسن»، وتقدَّم التنبيهُ عليه.

(٣) قوله: «من الشاشي» ساقط من (ز).

(٤) وقعَ في الأصول هنا قلبٌ هكذا: «ومعروفٌ من حبيبٍ العَجَمي، من داود الطائي من الحسن البَصري». والصوابُ ما أثبته كما يعلم من بقية أسانيد طريق معروف.

(٥) ما بين معقوفتَين ليس في الأصول، ولا بدَّ منه لاتصال السند؛ فإن بين وفاة المجد الزَّواوي وولادة الشيخ زَرُّوق نحوَ سبع سنين، واللابِسُ من المجد الزَّواوي هو الشيخُ عمر النَّبْتِيتي، ومن طريقه يتصلُ إسنادُ الشيخ زَرُّوق كما يُعْلَمُ من الأسانيد المارة.

(٦) تقدَّم ذكرُ هذا السَّنَد بعينه في أسانيد الشيخ عمر النَّبْتِيتي، لكن في الإسنادِ سابقِ الذِّكْرِ أنّ ناصرَ الدين الفاروثي أخذَ عن الجمال يوسف المعدني أو المغربي، بحَسَب اختلاف النسخ.

ابن قُدامة المقدسيّ[1]]، من القُطْب عبد القادر الـجِيليّ.

ح ولَبِسَها العادليّ، من عمرَ بن عبد الرحمن بن أحمد بن موسى العُجَيْليّ، ومن والده عبد الرحمن[2]، من والده أحمد[3]، من والده موسى[4]، وهو من القُطْب الجِيليّ.

ح قال العادِليُّ: ولَبِسْتُها أيضاً من محمد الصَّالحيّ، من محمد بن عبد الله العقبيّ، من التقيِّ عمر البركاتيّ، من أبيه، من العارف موسى الرُّعَيْنيّ، من أُسْتاذه نور الدِّين[5]، من القُطْب أبي الغَيث سعيد بن سُلَيمان بن جميل[6] شيخِ مشايخِ اليمن، من عليِّ بن

---

(١) انظر الداعي لهذه الزيادة في التعليق المتقدِّم على الإسناد الثالث من أسانيد الشيخ عمر النَّبْتِيتيّ في الخرقة.

(٢) العبارة في (ز): «من عمرَ بن عبد الرحمن وأحمد بن موسى العُجَيْلي من والده عبد الرحمن». وفي (د) و(ج): «من عمرَ بن عبد الرحمن من أحمد بن موسى العُجَيْلي ومن والده عبد الرحمن».

(٣) هو الإمامُ الكبيرُ فقيهُ اليَمَن الوليُّ الزاهدُ صاحبُ الكرامات أبو العباس أحمد بن موسى بن علي بن عمر ـ وهذا هو الملقَّب بـ(عُجَيل) كما في: «طبقات الخواص» (ص٤٦) ـ الشافعيّ، ولد سنة (٦٠٧هـ) أو (٦٠٨هـ)، ووفاته سنة (٦٨٤ أو٦٩٠هـ). انظر: «مرآة الجنان» (٤: ١٥٨) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٤٠-٤١) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٦٩) و«السلوك» للجَنَدي (١: ٤١٦) و«تحفة الزمن» للأهدل (١: ٣٤٠) و«قلادة النحر» لبامخرمة (٣: ٣٠٧٩). لكن جعل التاج السبكي اسم أبيه (عيسى)، وما ذكرتُه هو المشهورُ في كتب التراجم.

(٤) هو الإمامُ الفقيهُ أبو أحمد موسى بن علي بن عمر عُجَيل، تفقَّه بإبراهيم بن عبد الله بن زكريا وغيره، وبلَغَ قدراً عالياً من الفقه. قال الجَنَدي: «لم أتحقَّقْ له تاريخاً». وأفاد أنه مات ولم يستكمل الثلاثين، وذكر له قصة مع الرَّضِي الطَّبَري شيخ مكة المتوفى (٧٢٢هـ). انظر: «السلوك» (١: ٤١٥-٤١٦) و«تحفة الزمن» (١: ٣٣٩-٣٤٠) و«طبقات الخواص» (ص٣٤٣-٣٤٥).

تنبيهٌ: في هذا السند انقطاع؛ إذ يستحيلُ أخذُ موسى هذا عن الشيخ عبد القادر؛ لبُعد ما بينهما جداً.

(٥) لم أقفْ على ترجمة كلٍّ من المذكورين بعد العادلي إلى هنا.

(٦) هو الشيخُ الكبيرُ المعمَّر شمسُ الشموس (ت٦٥١هـ) وقد نافَ عن التِّسعين، كان يقطع الطريقَ ثمّ تابَ واستقرَّ بزبيد، وتسلَّكَ حتى صار شيخاً وهو ابنُ خمس وثلاثين سنة، اجتمعَ أوّلاً بابن أفلَح ثمّ=

أَفْلَح[1]، من أبي الحسن عليّ الحدَّاد[2]، وهو الذي بَثَّ التصوفَ في أرض اليَمَن، من قُطْب الأَقْطاب أبي صالح الجِيليّ قَدَّس الله سِرَّه.

ح ولَبِسَها الزَّواويّ، من موسى الحَلَبيّ، من السَّيِّدين الجليلين أبي الحسن عليّ شاه وأخيه محيي الدين عبد القادر من ذُرِّية الشيخ عبد القادر، وهما من والدهما خليل أبي المعالي، من والده محمد، من والده الشَّرَف خليل، من والده عبد الوهاب، من والده عبد العزيز[3]، من والده الإمام عبد القادر الجِيليّ، من المبارك المُخَرِّميّ، من الهكّاريّ، من الطَّـرْطُوشيّ، من عبد الواحد، من عبد العزيز، من الشِّبْليّ بسنده إلى الحَسَن البَصريّ وإلى الحُسَين، عن عليّ، وإلى أُوَيْس القَرَنيّ، عن عمرَ وعليٍّ رَضِيَ الله عنهم.

= انتقل إلى عليٍّ الأَهْدل. انظر: «السلوك» للجَنَدي (١: ٣٣٢-٣٣٥) و«تحفة الزمن» للأهدل (١: ٢٥٥-٢٥٧، ١٨٩-١٩١) و«طبقات الخواص» (ص٤٠٦-٤١٠) و«قلادة النحر» (٥: ٢٢٢-٢٢٣).

(١) هو الشيخُ الوليُّ الكبيرُ أبو الحسن علي بن عبد الملك بن أَفْلَح، له رباطٌ وزاويةٌ بزَبِيد، وممن صَحِبَهُ أبو الغيث بن جميل آنف الذِّكْر. انظر: «طبقات الخواص» (ص٢٠٨-٢٠٩). ولم يؤرِّخْ ولادتَه ولا وفاتَه.

(٢) في (أ): «من أبي الحسن علي ححيد الحداد»، وفي (ز): «من أبي الحسن علي بن جحيد الحداد»، وفي (د) و(ج): «من أبي الحسن علي بن محمد الحداد». والذي في ترجمتِه للشرجيّ في «طبقات الخواص» (ص٢٠٤): أنه أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الحداد. قال: «كان من أكابر المشايخ وقدمائهم، صاحب كرامات وإشارات». اجتمع بمكة سنة (٥٦١هـ) بالشيخ عبد القادر، ولَبِسَ منه الخرقةَ، ثمّ رجع إلى اليَمَن فأخذها عنه الناس، وغالبُ مشايخ اليمن يرجعون في نسبة الخرقة إليه. انظر: «طبقات الخواص» (ص٢٠٤) و«تحفة الزمن» (٢: ٢٨٤).

تنبيهٌ: لم أقفْ على تاريخ وفاة كلٍّ من ابن أفلَح وعليّ الحداد، لكن أفادَ في: «تحفة الزمن» (٢: ٢٨٤) أنهما تصاحبا على العبادة، وليسَ فيه ما يدلُّ على تتلمذ ابن أفلَح للحدّاد، وإنما أخذَ عنه اليدَ عن الشيخ عبد القادر بمقتضى أخذِ الحدّاد عنه اليدَ بمكة.

(٣) هو الشيخُ المحدِّثُ أبو بكر وأبو محمد عبدُ العزيز بنُ الشيخ عبد القادر الجِيلي، ولد سنةَ (٥٣٢هـ)، ولم أقفْ على سنة وفاته. ترجمه شرفُ الدين الإربلي في «تاريخ إربل» (١: ٩٥).

تـتمة

[في أهمية الإسناد]

ينبغي لك أن لا تَـملَّ من كثرة هذه الأسانيد وتكرير بعضها؛ فإنّ في ذلك من الفوائد الدِّينية والمعاني الإيقانية ما يظهَرُ لك بتأمُّلها، ويتحقَّق عندك مُفَصَّلُها من مُجْمَلِها، ولقد بالَغ بعضُ أئمتنا المتأخرين كالتاج السُّبْكيِّ[1] في الحطِّ على أهل عصره؛ لكونهم أعرضوا عن الحديث ومتعلَّقاته، فقال ما حاصلُه: «رَفَضوا علمَ الحديث بالكلية فضلاً عن جَمْعِهِ بأسانيده الكثيرة المتباينة، ونَقَضُوا قواعدَ الأئمة الذين قال منهم سفيانُ الثَّوْري رَضِيَ الله عنه: «الإسنادُ زَيْنُ الحديث، فمَنْ اعتَنَى به فهو السعيد». ودَحَضُوا قولَ عبد الله بن المبارك: «الإسنادُ الدينُ كلُّه». وقولَ الثوري قبله: «الإسنادُ سلاحُ المؤمن». وقولَ أحمدَ بنِ حنبل بعده: «طَلَبُ علوِّ الإسناد من الدين». فباءوا بإِثْمٍ عظيم وعذابٍ شديد، ولم يدروا أن الكلامَ الحقَّ والإخبارَ الصِّدْقَ والعِلْمَ الظاهرَ واللفظَ المختَصَرَ الجامعَ لغُرَرِ المآثر هو قولُ ابن المبارك: «لولا الإسنادُ لقالَ مَن شاء ما شاء»». انتهى[2].

وسببُهُ أنّ الوَضّاعين لما كَثُروا كثرةً لا نهايةَ لها، وتَقَوَّلُوا على الشريعة الغَرَّاء بما كاد أن يَهْدِمَ سورَها المنيع، وأن يتطرقَ المبتدعةُ والمُلْحِدون إلى تغيير رسومِها، وإبطال

---

(١) هو الإمامُ المتفنِّنُ قاضي القضاة تاجُ الدين أبو نصر عبدُ الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي (٧٢٧-٧٧١هـ). انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ١٠٤-١٠٦).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣١٤).

حدودها، وإلحاقِها ببقية المِلَل في تحريف علمائها لها، حتى صارت لا يُوثَقُ بكلمة منها؛ قَيَّضَ الله أئمةَ الحديث فبالغوا في تسفيهِ أحوالِهم، وبَيانِ كَذِبِهم في أفعالِهم وأقوالِهم، وأنهم ممن اسْتَهْوَتْهم الشياطينُ فباءوا باللَّعنةِ الدائمةِ النُّـزولِ إلى أسفل السافلين.

فلهذا اتَّضَحَ أن معرفةَ [٢٣/ب] الأسانيـد، وسَوْقَها في الكتب؛ من أعظم ما به حُفِظَتْ هذه الشريعةُ الغَرَّاءُ، الواضحةُ البيضاء، عن التغيير والتبديل، والتحريف والتعطيل.

فعليك بِجَمْـع الأسانيد على قواعد أهلهـا، واصْرِفْ بقيـةَ عُمْرِك إلى ضَبْطِها وتَحْرِيرِها، ومعرفةِ سَلِيمِها من سَقِيمِها؛ لتأمَنَ كيدَ الحاسدين، وإضلالَ الوَضَّاعِين، وإلحادَ المُلْحِدِين.

وما أَحْسَنَ قولَ بعض الأئمة الذين أَعْظَمَ الله بهم على هذه الأمة النعمة: «مَثَلُ الذي يَطْلُبُ دينَهُ بلا إسنادٍ مَثَلُ الذي يَرْتَقِي السطحَ بلا سُلَّم، فأَنَّى يَبْلُغُه». وقال الأَوْزَاعي: «إذا ذَهَبَ الإسنادُ ذهب العلم». وقال يزيد بن زُرَيْع: «لكلِّ دينٍ فُرْسان، وفُرْسان هذا الدين أصحابُ الأسانيد». فرضي الله عنهم.

ومن العجيبِ الدَّالِّ على سُوءِ الفهم وقِلَّةِ العقل؛ قومٌ أفضى بهم الجهلُ ومزيدُ التساهل والإعراض عن الأدلة الشرعية والقواعد الدِّينية إلى أنه ينبغي طيُّ بِساطِ الأسانيدِ رأساً، وإلى أنّ الإكثارَ منها جهالةٌ ووُسْواس. تالله لقدِ افتَرَوا على الدِّين وضَلُّوا، وحَسِبوا أنهم أَحْسَنوا صُنْعاً فخَسروا فيما رَأَوْا وعملوا.

* * *

فائدةٌ

حكى التاجُ السُّبْكي في «طبقاته»[١] عن القاضي عِزِّ الدِّين الهَكَّاريِّ ابن خَطِيب الأُشْمُونِين[٢] في مُصَنَّفٍ ذَكَرَ فيه سيرةَ الشيخ عِزِّ الدين بن عبد السلام[٣]: «أنّ الشيخَ عِزَّ الدين لَبِسَ خرقةَ التصوف من الشيخ شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي، وأَخَذَ عنه. وذَكَرَ أنه كان يَقْرَأُ بين يدَيه «رسالةَ» القُشيريِّ، فحَضَرَهُ مرةً الشيخُ أبو العباس المُرْسي لَمَّا قَدِمَ من الإسْكَنْدَرِية إلى القاهرة، فقال له الشيخُ عزُّ الدين: تكَلَّم على هذا الفَصْل، فأَخَذَ المُرْسِي يتكلَّم، والشيخُ عزُّ الدين يَزْحَفُ في الحَلْقة[٤]، ويقول: اسمعوا هذا الكلامَ الذي هو حديثُ عَهْدٍ بِرَبِّه»[٥].

* * *

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٢١٤-٢١٥).

(٢) ويقالُ: أُشْمون، بليدة بصعيد مصر الأدنى غربيِّ النيل، كما في: «معجم البلدان» (١: ١٦٣). وهو الإمامُ الفقيه القاضي أبو العِزّ عبد العزيز بن أحمد الهَكّاري الكُرْدي، قَدِم القاهرة سنة ٧٢٧هـ وبها مات. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠: ٨٢)، و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٢٦٤-٢٦٥).

(٣) هو سلطانُ العلماء شيخُ الإسلام الإمامُ الكبيرُ عزُّ الدين عبدُ العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السُّلَميُّ الشافعيّ (٥٧٧ أو ٥٧٨-٦٦٠هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٢٠٩-٢٥٥).

(٤) إن صحَّتْ هذه الحكاية، فإنّ زحفَ العزِّ ابن عبد السلام محمولٌ على أنه وقعَ منه عن غَلَبةٍ من غير اختيار كما قالَه المصنِّفُ في كتابَيه «تحفة المحتاج» (١٠: ٢٢٢) و«كفِّ الرعاع عن محرَّمات اللهو والسماع» (ص٧٣).

(٥) قال التاجُ السُّبْكيُّ عقبَ هذا (٨: ٢١٥): «وقد كانت للشيخ عِزِّ الدين اليدُ الطولى في التصوُّف، وتصانيفُهُ قاضيةٌ بذلك».

ذِكْرُ سِلْسِلَتِنا في الفقهِ على طريقِ الاخْتِصار

وذلك أني تَـفَقَّهْتُ بجمـاعةٍ كثيرين[١] لا يحتمِلُ الزمانُ ذكرَهم على طريق الاستيعاب لانشغال البال، وحينئذٍ فلْنَقْتَصِرْ على أجلائهم ومُسْنِدِيهم، وهم مشايِخُنا الثلاثةُ السابقون[٢].

قال أوَّلُهم شيخُنا شيخُ الإسلام زكريا الأنصاريِّ خاتمةُ المتأخِّرين وإمامُ المحقِّقين، لا سيَّما في الفقه، ما مُلَخَّصُهُ:

أخذتُ الفقهَ عن جماعة كثيرين منهم شيخُ الإسلام صالح البُلْقِينيّ[٣] والشَّمس القَايَاتيّ[٤]، وهما عن الإمامِ المجتَهِدِ شيخ الإسلام السِّراج البُلْقِينيّ[٥]، عن شيخ

(١) منهم: شيخ الإسلام زكريا، وناصر الدين الطَّبْلَاوي، والشِّهاب أحمد بن حَمْزة الرَّمْلي، وتاج العارفين أبو الحسن البَكْري.

(٢) لم يجتمع المصنِّف بالحافظ السُّيوطي ولم يدركْ من حَياته سوىٰ ثلاث سنين، فإسناد تَفَقُّهه من طريقه إنما هو بالرواية لا القراءة، وليت المصنِّفَ أعرضَ عن هذا وصَرّح بشيوخ تفقُّهه ـ غير مَن ذكره هنا ـ فهو مَطْلَبٌ نافع جداً خيرٌ من يحكيه صاحبُه.

(٣) هو الإمام القاضي المفَنِّنُ عَلَمُ الدين أبو البقاء صالِح بن عمرَ بن رَسْلان الكِنانيُّ البُلْقِينيُّ القاهريُّ الشافعيّ (٧٧١-٨٦٨هـ)، أخذَ عن والده وأخيه عبد الرحمن والزَّين والوليِّ العراقِيَّين والعِزِّ بن جَمَاعة. انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٣١٢-٣١٤).

(٤) نسبة إلى (القايات) من أعمال البَهْنَساوية بمصر. وهو الإمامُ الفقيهُ الفَرَضِي أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد القاياتيّ القاهريّ الشافعيّ (٧٨٥-٨٥٠هـ)، حَضَرَ على السراج البُلْقِيني وغيره، ولازم جماعةً كالعِزِّ بن جَمَاعة. انظر: «الضوء اللامع» (٨: ٢١٢) و«القبس الحاوي» (٢: ٢٧٥-٢٧٨).

(٥) هو الإمامُ الحافظُ أبو حفص عمرُ بن رسلان الشافعيّ (٧٢٤-٨٠٥هـ)، أخذَ عن التقيّ السُّبْكيّ وابن عَدْلان وغيرِهما، وأجازَ له كثيرون. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٣٦-٤٣) و«الضوء اللامع» (٦: ٨٥-٩٠) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٣٨). وقد أفردَه ولدُه علمُ الدين بترجمة مبسوطة.

الشّافعية الشَّمْسِ بن عَدْلان[١] والنَّجمِ بنِ سَيِّد الكُلِّ[٢] الأُسْوَانيّ[٣] والسِّراج عمر ابن الكَتْنانيّ[٤]، فابنُ عَدْلان واللذانِ بعده تفقَّهوا بالإمام جعفر التَّزْمَنْتيّ[٥]، والأولُ وحدَه بالوجيه عبد الوهاب قاضي القضاة البَهْنَسيّ[٦]، وهو والتَّزْمَنْتيّ كلاهما ممن تفقَّهَ بالبهاء بنِ بنتِ الجُمَّيْزيّ[٧]،..........

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ محمدُ بن أحمد بن عثمان بن عَدْلان الكِنانيّ المصريّ الشافعيّ (٦٦٠-٧٤٩هـ)، انتهت إليه رئاسةُ الشافعية بمصر، كان يُضربُ به المثلُ في الفقه. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) هذا ما في الأصول، وهو كذلك في «الدرر الكامنة» (٢: ٦٠)، وأشار محقِّقُه في الهامش بأنّ في نسخة: «سيد الأهل» وهو ما في: «الطبقات الكبرى» للتاج السبكي (٩: ٤٠٩)

(٣) هو الإمامُ الفقيهُ المقرئُ الصُّوفي الحسينُ بنُ عليّ بن سَيِّد الكُلِّ الأَزْديّ الأُسْوانيّ، يعرفُ بابن أبي شَيْخة (٦٤٦-٧٣٩هـ)، أخذَ عن جعفر التَّـزْمَنْتيِّ وغيره. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٤٠٩-٤١١) و«الدرر الكامنة» (٢: ٦٠-٦١).

(٤) هو الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ أبو حفص عمرُ بن أبي الحرم بن عبد الرحمن بن الكَتْنانيّ الدمشقيّ ثمّ المصريّ الشافعيّ (٦٥٣-٧٣٨هـ)، شيخُ الشافعية في عصره، قرأ على التاج الفَـزَاريّ. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ١٦١-١٦٤) و«الطبقات الكبرى» للتاج السُّبْكي (١٠: ٣٧٧-٣٧٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٢٧٦-٢٧٨).

(٥) نسبة إلى (تَزْمَنْت) من بلاد الصعيد. وهو شيخُ الشافعية بمصر في زمانه الإمامُ ظهيرُ الدين جعفر بن يحيى ابن جعفر المَخْزُوميُّ التَّزْمَنْتيّ (ت٦٨٢هـ)، أخذ عن ابن الجُمَّيْزي، واستفادَ من ابن عبد السلام، وأخذَ عنه ابنُ الرِّفْعة وصَدْرُ الدين السُّبْكي وخلائق. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٣٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٧١-١٧٢).

(٦) ويقالُ: (بَهْنَسَاوي) نسبةً إلى (بَهْنَسَى) بصعيد مصرَ غربيَّ النِّيل. انظر: «تاج العروس» (ب هـ ن س). وهو الإمامُ الفقيهُ الكبيـرُ قاضي القضاة بمصرَ عبدُ الوهاب بن الحسن بن عبد الوهاب المُهَلَّبيُّ البَهْنَسيُّ المصريّ (ت٦٨٥هـ)، كان فَطِناً عاليَ الكلام في المناظرة، ذا جَودة في التصرف في المذهب. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣١٧-٣١٨) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٨٣-١٨٤).

(٧) نسبة إلى بَيْع الجُمَّيْز، وهو شجرٌ معروفٌ في مصر. وهو الإمامُ الفقيهُ مسندُ الديار المصرية بهاءُ الدين أبو الحسن عليُّ بنُ هبة الله بن سَلامة اللَّخْميّ المصريّ (٥٥٩-٦٤٩هـ)، آخِرُ مَن قرأ القراءاتِ في الدنيا على البطائحيّ في بغداد، وآخرُ مَن روى عنه بالسَّماع، أخذَ الفقهَ عن ابن أبي عَصْرُون. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٠١-٣٠٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١١٨-١١٩).

وأما ابنُ الكَتْنانيّ فهو ممن تفقَّه بالتاج الفَـزَاريّ[1]، وهو بالإمام الكبير التقيِّ بن الصَّلاح، وهو بوالده[2]، وهو في طريق العِراقِيِّين، وهو وابنُ بِنْت الجُمَّيْزِيّ بشيخ الفقهاء أبي سَعد[3] ابن أبي عَصْرُون[4]، زاد ابنُ بنت الجُمَّيْزِيّ: وبالبرهان العراقيّ[5]. فالأولُ[6] تفقَّه بالإمام أبي [عليّ] حسن الفَارِقيّ[7]، والثاني[8] بأبي بكر محمد بن [٢٤/أ] الحسين الأُرْمَوِيّ[9]، وهما ممن تفقَّه بإمام الدنيا والدِّين أميرِ المؤمنين في الفقه الشيخِ الكبيرِ والعَلَم الشّهير

---

(١) هو الإمامُ مفتي الإسلام فقيهُ الشام أبو محمد عبدُ الرحمن بن إبراهيم الفَزَاريّ المصريّ ثمّ الدِّمشقيّ الشافعيّ الفِرْكاح (٦٢٤-٦٩٠هـ)، تفقَّه في صِغَره على العزِّ بن عبد السلام وابن الصلاح، وانتهتْ إليه رئاسةُ المذهب. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٨: ٥٨) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٦٣-١٦٤).

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ المفتي صلاحُ الدين أبو القاسم عبدُ الرحمن بن عثمان بن موسى الكُرْديّ الشَّهْرَزُوريّ الشافعيّ (ت ٦١٨هـ)، تفقَّه على ابن عَصْرُون وغيره. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٥٣) و«طبقات التاج السبكيّ» (٨: ١٧٥).

(٣) في الأصول: «سعيد» وما أثبته هو ما في مصادر ترجمته.

(٤) هو الإمامُ قاضي القُضاة بدمشقَ شرفُ الدين عبدُ الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عَصْرُون الحَدِيثيّ ثمّ المَوْصِليّ الشافعيّ (٤٩٣-٥٨٥هـ)، كان من أعيان الأمة، لازمَ أبا عليٍّ الفارِقي، وأخذَ عنه الفقهَ الفخرُ ابنُ عساكر وغيرُه. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٥٣) و«طبقات التاج السبكي» (٧: ١٣٢-١٣٧).

(٥) هو الإمامُ الفقيهُ أبو إسحاق إبراهيمُ بن منصور بن المسلم المصريّ، شارح «المهذَّب» (٥١٠-٥٩٦هـ)، تفقَّه بمصرَ على القاضي مُجَلِّي، ثمّ ببغداد على محمد الأُرْمَويّ وابن الـخَلِّ؛ ولهذا قيل له: العِراقي. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٣٧-٣٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٢٣-٢٤).

(٦) أي: ابن أبي عَصْرُون.

(٧) هو الإمامُ الكبيرُ الفقيهُ القاضي المعمَّرُ الحسنُ بن إبراهيم بن علي الفارِقيّ الشافعيّ (٤٣٣-٥٢٨هـ)، اشتغلَ أوّلاً على أبي عبد الله الكازَرُوْني، ثمّ ببغداد على الشيخ أبي إسحاق وابن الصَّبَّاغ. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٧٧) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٥٧-٦٠).

(٨) أي: البرهان العراقي.

(٩) هو الإمامُ الفقيهُ أبو بكر محمدُ بن الحسين بن عُمر الأُرْمَوي (ت٥٣٧هـ) تفقَّه بالشيخ أبي إسحاق. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٦: ٩٨).

أبي إسحاق الشِّيرازيّ[١]. ح وتفقَّه العراقيُّ أيضاً بأبي الحسن بن الـخَلِّ البغداديّ[٢] وهو بفَخْر الإسلام الشاشيّ[٣]، وهو بالإمام الكبيرِ عبدِ السَّيِّدِ بنِ الصَّباغ[٤] والشيخِ أبي إسحاق، وهما بالقاضي أبي الطَّيِّب الطَّبَريّ[٥]، وهو بالإمام أبي الحسن الماسَرْجِسيّ[٦]. ح وتفقَّه أيضاً ابنُ بنت الجُمَّيْزيّ بمحمَّد[٧] بن محمود الطُّوسيّ[٨]، وهو بالإمامين

---

(١) هو شيخُ الإسلام إبراهيمُ بن عليّ بن يوسف الشِّيَرازيّ الفِيرُوزآباديّ (٣٩٣-٤٧٦هـ)، إمامُ وقته ببغداد، صَحِبَ القاضي أبا الطيِّب الطَّبَري. انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٢٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٢١٥-٢٥٦) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٣٨-٢٤٠).

(٢) هو الإمامُ الكبيرُ الفقيهُ واسعُ الإطلاع محمدُ بن المبارك بن محمد بن الخَلِّ الشافعيّ (٤٧٥-٥٥٢هـ)، تفقَّه على أبي بكر الشّاشيّ، وهو أولُ مَن شَرَح «التنبيه» شرحاً مختَصَراً. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٢٧) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٦: ١٧٦) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٣٢٤-٣٢٥).

(٣) هو الإمامُ فقيهُ وقته أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشّاشيّ، المعروف بالمستَظْهِريّ (٤٢٩-٥٠٧هـ)، تفقَّه أولاً على الكازَرُوْنيّ والقاضي أبي منصور الطُّوسيّ، ثمّ لازمَ الشيخَ أبا إسحاق، وقرأ «الشامل» على مصنِّفِه ابن الصَّبّاغ. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢١٩).

(٤) هو فقيهُ العراق ورئيسُ الأصحاب به أبو النصر عبدُ السَّيِّد بن محمد بن الصَّبَّاغ (٤٠٠- ٤٧٧هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٢٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٥١-٢٥٢).

(٥) هو الإمامُ الجليلُ المعمَّرُ طاهرُ بن عبد الله بن طاهر الطَّبَريّ الشافعيّ (٣٤٨-٤٥٠هـ)، أحدُ رُفَعاءِ أئمةِ المذهب، تفقَّه بجماعةٍ كأبي عليّ الزّجاجيّ وابن كَجّ والماسَرْجِسيّ والشيخِ أبي حامد، وأخذَ عنه الشيخُ أبو إسحاق. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٥١٢-٥١٤) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٢-٥٠).

(٦) هو شيخُ الشافعية في عصره محمدُ بن علي بن سَهْل الماسَرْجِسيّ النَّيْسابُوريّ (ت ٣٨٤هـ)، وأحدُ أصحاب الوجوه، تفقَّه بأبي إسحاق المَرْوَزيّ، وأَخَذَ عنه القاضي أبو الطيِّب وغيرُه. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٠٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٦٦).

(٧) في (أ): «محمد»، والصواب ما أثبته من (ز).

(٨) هو شهابُ الدين أبو الفتح، الإمامُ الفقيهُ، نزيل مصرَ (٥٢٢-٥٩٦هـ)، تفقَّه في نَيْسَابور على محمد بن يحيى، ودخل بغداد ثمّ أقام بمصر، كان عليه مدارُ الفتوى في المذهب. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٢٣) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٦: ٣٩٦-٤٠٠) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٤٣-٤٤).

محمد بن يـحيى[1] وأبي الفتح محمد بن الفضـل[2]، وهما بِحُجَّـة الإسـلام أبي حامد الغزاليّ.

ح وتفقَّه التاجُ الفَزاريُّ أيضاً بسُلطان العلماء العِزِّ بن عبد السلام، وهو بالفَخْر ابن عَسَاكِر[3]، وهو بالقُطب أبي المعالي مَسْعود النَّيْسابُوريّ[4]، وهو بابن يحيى، وهو بالغزالي، وهو بإمام الحرَمَين، وهو بأبيه، وهو بإمام طريقة الخُـرَاسانِيِّـين أبي بكر القَفّال[5]، وهو بالشيخ أبي زَيْد الـمَرْوَزيّ[6].

---

(١) هو رئيسُ الفقهاء بنَيْسابور محيي الدين أبو سعد محمدُ بن يحيى بن أبي مَنْصور الشافعيّ (٤٧٦-٥٤٨هـ)، تفقَّه بالحُجَّة الغزالي وأبي المظَفَّر الخَوافي. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٢٣) و«الطبقات الكبرى» للتاج (٧: ٢٥) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) ابن علي المارِشْكي، الإمام الفقيه البارع (ت ٥٤٩هـ)، من نُجباء تلامذة الحُجَّة الغزالي. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٦: ١٧٣-١٧٤).

(٣) هو شيخُ الشافعية بالشام الإمامُ الزاهدُ العابدُ أبو منصور عبدُ الرحمن بن محمد بن الحسن بن عساكر الشافعيّ (٥٥٠-٦٢٠هـ)، ابنُ أخي المؤرِّخ عليِّ بن عساكر، تفقَّه بمسعودٍ النَّيسابُوريّ، وتفقَّه عليه ابنُ عبد السلام وجماعة. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٧٧-١٨٧) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٥٤-٥٥). وفي ترجمتِه من «طبقات التاج السُّبْكي» فوائدُ ينبغي الوقوفُ عليها.

(٤) هو الإمامُ الفقيهُ مسعودُ بن محمد بن مسعود بن طاهر النَّيسابُوريّ الطُّرَيْثِيثي (٥٠٥-٥٧٨هـ)، كان إماماً في فنون كثيرة، وتفرَّدَ برئاسة الأصحاب. انظر: «وفيات الأعيان» (٥: ١٩٦-١٩٧) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٢٩٧-٢٩٨).

(٥) هو القَفَّالُ الصغير، إمامُ طريقة الخُراسانيين عبدُ الله بن أحمد بن عبد الله المَرْوَزيّ (ت٤١٧هـ) عن تسعينَ سنة، تفقَّه بأبي زيد المَرْوَزيّ، ورُحِلَ إليه من البلاد وتخرَّجَ به الأئمة. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٥٣-٦٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٨٢-١٨٣).

(٦) هو الإمامُ الجليلُ شيخُ الإسلام محمدُ بنُ أحمد بن عبد الله الفاشانيّ (٣٠١-٣٧١هـ)، من أَحْفَظِ الناس لمذهب الشافعيّ وأحدُ أئمة المسلمين، أَخَذَ عن أبي إسحاق المَرْوَزيّ، وعنه أبو بكر القَفَّال وفقهاءُ مَرْو. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٧١-٧٧) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٤٤-١٤٥).

ح وتفقَّه العراقيُّ أيضاً بالقاضي مُجَلِّي[١]، وهو بسُلْطَان المَقْدِسيّ[٢]، وهو بالشيخ نَصْر المقدسيّ[٣]، وهو بالإمام سُلَيْم الرَّازيّ[٤]، وهو بالشيخ أبي حامِد[٥]، وهو بأبي القاسم الدَّارَكيّ[٦]، وهو وأبو زَيْد المَرْوَزيُّ والماسَرْجِسيُّ ممن تفقَّه بالإمام أبي إسحاق الـمَرْوَزيّ[٧].

---

(١) هو قاضي القضاة بالدِّيار المصرية ومفتيها أبو المعالي مُـجَلِّي بنُ جُـمَيْع ـ بضَمِّ الجيم ـ بن نَجا المصريّ، صاحب «الذخائر» (ت٥٥٠هـ)، تَفَقَّهَ بسُلْطان المقدسي، وتَفَقَّهَ عليه العراقيّ شارح «المهذب» وغيره. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٢٧٧-٢٨٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٣٢١-٣٢٢).

(٢) هو الإمامُ الجليلُ الفقيهُ البارعُ أبو الفتح سُلْطانُ بن إبراهيم بن المسلم المقدسيّ ولد سنةَ (٤٤٢هـ)، وتوفي في (٥١٨ أو ٥٣٥هـ). تَفَقَّهَ بنَصْر وسلامةَ المقدسيَّين، دَخَلَ مصرَ وكان من أفقه الفقهاء فيها، وعليه قرأ أكثرُهم كالقاضي مُجَـلِّي. انظر: «العبر» (٢: ٤١٠) و«الوافي بالوفيات» (١٥: ١٨٥) و«الطبقات الكبرى» للتاج السُّبكي (٧: ٩٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٨٣-٢٨٤).

(٣) هو شيخُ المذهب في الشام الإمامُ الزاهدُ العابدُ أبو الفتح نَصْرُ بن إبراهيم بن نَصْر المقدسيّ النَّابُلُسيّ (ت٤٩٠هـ)، تفقَّه بسُلَيْم الرَّازي، ثمّ انتقلَ إلى دمشق، وله بالأمويِّ زاويةٌ عُرِفت باسمه دَرَّس فيها الغزالي بعده. انظر: «تهذيب الأسماء» (٢: ٤٢٥-٤٢٦) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٣٥١-٣٥٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٧٤-٢٧٦).

(٤) هو الإمامُ الكبيرُ أبو الفتح سُلَيْمُ بن أيوب الرَّازيّ (ت٤٤٧هـ) أحدُ أئمة الأصحاب، لازَمَ الشيخَ أبا حامد، ثمّ أقام بـ(صُور) مرابطاً ينْشُرُ العِلْم، فتخرَّج عليه أئمةٌ كالشيخ نَصْر. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٣٨٨-٣٩١) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٢٥-٢٢٦).

(٥) هو شيخُ طريقة العراقيِّين وإمامُها أحمدُ بن محمد بن أحمد الإِسْفَرايينيّ (٣٤٤-٤٠٦هـ) تَـفَقَّه على ابن الـمَرْزُبان والدَّارَكيّ، وطَبَّق الأرضَ بالأصحاب. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٦١-٧٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٧٢-١٧٣).

(٦) بفتح الراء، نسبة إلى (دارَك) من قرى أصبهان. وهو الإمامُ الكبيرُ عبدُ العزيز بن عبد الله بن محمد الدَّارَكيّ (ت٣٧٥هـ)، أحدُ أئمةِ الأصحاب ورفعائهم، تفقَّه على أبي إسحاق المَرْوَزي، وبه تفقَّه الشيخُ أبو حامد. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ١٨٨-١٨٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٣٣٠-٣٣٣).

(٧) هو إمامُ الأصحابِ إبراهيمُ بن أحمد بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، تفقَّه بعَبْدان المَرْوَزيّ، ثمّ بابن سُرَيْج=

ح وتفقَّه الشيخُ أبو حامد أيضاً بابن المَرْزُبان[١]، وهو بأبي الحسين بن القَطَّان[٢]، وهو والمَرْوَزيُّ بالإمام الكبير أحمد بن عمر بن سُرَيْج[٣]، وهو بأبي القاسم الأَنْماطيّ[٤].

ح وتفقَّه والـدُ إمام الحرَمَين أبو محمد الـجُوَيْـنيُّ بأبي الطَّيِّب سَهلِ بن الصُّعْلُوكيّ[٥]، وهو بأبيه[٦]، وهو بإمام الأئمة أبي بكر بن خُزَيْمة[٧].

= والإِصْطَخْري، وتخرَّجَ به أئمةٌ كابن أبي هُرَيرة وأبي زيد وأبي حامد المَرْوَزيَّين. انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٢٦-٢٧) و«تهذيب الأسماء» (٢: ٤٦٧) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٠٥-١٠٦).

(١) هو فارسيٌّ معرَّب، يعني: زعيم فلَّاحي العَجَم. وهو الإمامُ الكبيرُ الفقيهُ الوَرِعُ أبو الحسن عليُّ بن أحمد ابن المَرْزُبان البَغْداديّ، أحدُ أصحاب الوجوه (ت٣٦٦هـ)، تفقَّه بابن القَطَّان، وتفقَّه به الشيخُ أبو حامد. انظر: «تهذيب الأسماء» (٢: ٤٩٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٣٤٦).

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ المعمَّرُ أحدُ كُبَراء الأصحاب ببغداد أحمدُ بن محمد بن أحمد بن القَطَّان (ت ٣٥٩هـ)، صحبَ ابنَ سُرَيج، ثمّ أخذَ عن أبي إسحاق المَرْوَزي. انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٧٠) و«تهذيب الأسماء» (٢: ٥٠٠) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٢٤-١٢٥).

(٣) البغداديّ الملقَّب بالباز الأَشْهَب، شيخ الأصحاب وناشر لواء المذهب (ت٣٠٦هـ)، تَفَقَّه بأبي القاسم الأَنْماطي وغيره. انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٦٦) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٢١-٣٩).

(٤) نسبة إلى (الأَنْماط) أي: البُسُطُ. وهو الإمامُ الفقيهُ الكبيرُ عثمانُ بن سعيد بن بشار الأَنْماطيُّ الشافعيّ (ت ٢٨٨هـ)، أخذَ الفقهَ عن المُزَني والرَّبيع المُرادي، وبه تفقَّه ابنُ سُرَيج والإِصْطَخْري وابنُ خَيْران وغيرُهم. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٤١) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣٠١-٣٠٢).

(٥) هو الأستاذُ الكبيرُ المفنِّن مفتي نَيْسابور وصدرُ المذهب في زمانه سهل بن محمد بن سليمان، اختلفوا في وفاته فقيل: في (٣٨٧هـ)، وقيل: في (٤٠٤هـ)، تفقَّه بأبيه. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٣٥) و«تهذيب الأسماء» (١: ٢٣٨) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٣٩٣).

(٦) هو الأُستاذُ الكبيرُ فِقهاً وتفسيراً ولغةً وأدباً وشعراً أبو سَهل محمدُ بن سليمان بن محمد (٢٩٦-٣٦٩هـ)، أحدُ أصحاب الوجوه والصوفية المشتَهرين، أخذَ عن ابن خُزَيْمة، ثمّ عن أبي علي الثَّقفيّ، وعنه أخذَ فقهاءُ نَيْسابُور. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٠٤) و«تهذيب الأسماء» (٢: ٥٢-٥٢٤) و«طبقات الشافعية» (٣: ١٦٧-١٧٣).

(٧) محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة السُّلَميّ النَّيسابُوريّ (٢٢٣-٣١١هـ)، تلميذُ المُزَنيّ والرَّبيع. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ١٠٩-١١٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٩٩-١٠٠).

ح وتفقَّه أبو إسحاق الـمَرْوَزيّ أيضاً بعَبْدانَ الـمَرْوَزيّ[١]، وهو وابن خُزَيْمةَ والأَنْماطيّ ممن تفقَّه بالمُـزَنيّ[٢]، وابنُ خُزَيْمةَ وعَبْدانَ أيضاً ممن تفقَّه بالرَّبيع المُراديّ[٣]، وهما؛ أي: الـمُـزَنيُّ والرَّبيع ممن تفقَّه بالشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، وهو بجماعة منهم مُسْلِمُ ابن خالد الزَّنْجيّ[٤] وسُفيانُ بنُ عُيَيْنَة ومالكُ بنُ أنس.

فالأولُ تفقَّه بعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج[٥]، وهو بعطاء بن أبي رَبَاح[٦]، وهو بعبد الله بن عباس. والثاني بعَمْرو بنِ دِيـنار، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب

---

(١) هو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى المَرْوَزيُّ، المعروف بعَبْدان (٢٢٠-٢٩٣هـ)، إمامُ أصحاب الحديث في عَصْره بمَرْو، تفقَّه بالمُزَني والرَّبيع، وهو أولُ أظهر علم الشافعيِّ بمَرْو. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٢٩٧-٢٩٨) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٧٩).

(٢) هو الإمامُ المجتهدُ صاحِبُ الإمام الشافعيِّ وصاحبُ التصانيف أبو إبراهيم إسماعيلُ بن يحيى (١٧٥-٢٦٤هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٩٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٥٨-٥٩).

(٣) هو الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ صاحبُ الإمام الشافعيِّ وراويةُ كُتبِهِ الجديدة أبو محمد الربيعُ بنُ سليمان المُراديُّ مولَاهم المصريُّ (١٧٣ أو ١٧٤-٢٧٠هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ١٣٢-١٣٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٦٥-٦٦).

(٤) القُرَشيّ المَخْزُوميّ، إمامُ أهل مكة وفقهائها (١٠٠-١٨٠هـ)، تفقَّه به إمامُنا الشّافعيُّ قبل أن يَلْقَى مالكاً. انظر: «السِّيَر» (٨: ١٧٦).

(٥) القُرَشيّ الأُمَويّ المكّيّ، شيخ الحَرَم الإمام الحافظ (ت١٥٠هـ)، أولُ مَن دَوَّنَ العلمَ بمكة. له رواياتٌ وافرةٌ في الكتب الستة وغيرها. انظر: «السِّيَر» (٦: ٣٢٥-٣٣٦) و«العبر» (١: ١٦٣-١٦٤).

فائدةٌ: قال الذَّهبيُّ في «السِّيَر» (٦: ٣٣٢): «وقد كان شيخَ الحرم بعد الصحابة: عطاء ومجاهد، وخَلَفَهما قيسُ بنُ سعد وابنُ جُرَيْج، ثم تَفَرَّدَ بالإمامة ابنُ جريج، فدَوَّن العلمَ، وحَمَلَ عنه الناس، وعليه تَفَقَّهَ مسلمٌ بن خالد الزَّنْجي، وتفقَّه بالزَّنْجيِّ الإمامُ أبو عبد الله الشافعي. وكان الشافعيُّ بصيراً بعِلْم ابن جُرَيْج، عالماً بدقائقه، وبعِلْم سُفيان بن عُيينة».

(٦) التابعيُّ الجليلِ شيخ الإسلام فقيهِ الحجاز ومُفتي الحَرَم (ت١١٤هـ) عن ثمانٍ وثمانين سنة. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٦١) و«السِّيَر» (٥: ٧٨).

وابن عباس رَضِيَ الله عنهم. والثالث بِرَبِيعة بن أبي عبد الرحمن[١]، عن أنسِ بن مالك، وبِنافع[٢] عن ابن عمر، وهولاء أخذوا عن مُشَرِّفِهم نبيِّنا محمدٍ ﷺ عددَ معلومات الله أبداً، وهو عن جبريل، عن رَبِّ العِزَّة تبارك وتعالى.

وقال ثانيهم شيخُنا الشيخُ الإمامُ زينُ الدنيا والدين عبدُ الحقِّ رحمه الله: تفقَّهْتُ بجماعة كثيرين منهم الأئمةُ الثلاثةُ شيخُ المذهب الشَّرفُ شيخُ الإسلام يَحْيى الـمُـنَاويُّ[٣] والسِّراج العَبَّاديُّ[٤] والجلالُ المَحَلِّي الأنْصاريُّ[٥] شارحُ «المنهاج»، قالوا ثالثُهم: تفقَّهنا بالإمامِ شيخ الإسلام أبي زُرْعة الوَلِيِّ العِراقيّ[٦]، زاد الأولُ فقط فقال: والعلامة القدوة الشمس الشَّطَّـنَـوْفيّ[٧].

---

(١) التابعيّ إمامِ أهل المدينة، المعروف برَبيعة الرأي (ت١٣٦هـ)، عنه أخذَ الإمامُ مالك. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٢٨٨-٢٩٠) و«السِّيَر» (٦: ٨٩).

(٢) التابعيِّ الجليلِ الإمامِ الحافظِ الثبتِ عالمِ المدينة، مولى ابن عمر وراويتِه (ت ١١٧ أو ١٢٠هـ). انظر: «السير» (٥: ٩٥-١٠١).

(٣) الإمامُ البارعُ المفنِّنُ القاضي الصوفيّ أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد المُناويّ القاهريّ الشافعيّ (٧٩٨-٨٧١هـ)، شيخُ المذهب في عصره، كان جُلُّ انتفاعه بزوج أُخْته الوليِّ العِراقيّ. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٢٥٤-٢٥٧) و«المنجم» (ص٢٣٧-٢٣٨).

(٤) الإمامُ المفنِّنُ الفَطِنُ أبو حفص عمرُ بن حسين بن حسن العَبَّاديّ الأزهريّ الشافعيّ (٨٠٤-٨٨٥هـ)، كانت إليه النهايةُ في حفظ المذهب وسَرْدِه، وقرأ وسمع على كثيرين، وتفقَّه بجماعة كالشَّمسين ابن البصار المقدسي والبِرْماويّ. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٨١-٨٣).

(٥) الإمامُ المحقِّقُ الشهيرُ أبو عبد الله محمدُ بن أحمد المحلِّيّ القاهريّ الشافعيّ (٧٩١-٨٦٤هـ)، أكثرُ انتفاعه بالشمس البِرْماوي. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٣٩-٤١) و«المنجم» (ص١٧٧).

(٦) هو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ المفنِّنُ قاضي الديار المصرية أبو زُرْعَةَ أحمدُ بن عبد الرَّحيم الكُرْديّ الأصل القاهريّ (٧٦٢-٨٢٦هـ)، تَفَقَّهَ بالإبناسي والسِّراج البُلْقِيني. انظر: «الضوء» (١: ٣٣٦-٣٤٤).

(٧) نسبة إلى (شَطَّـنَوف) بلد بمصرَ من نواحي الغَرْبية. وهو الإمامُ محمدُ بن إبراهيم بن عبد الله القاهريّ الشافعي، وُلِدَ بعد (٧٥٠هـ)، ومات سنة (٨٣٢هـ). انظر: «الضوء» (٦: ٢٥٦).

ح وتفقَّهْتُ أيضاً بشَيْخ الإسلام العَلَم صالح بنِ شيخ الإسلام المجتهدِ السِّراج البُلْقِينيِّ وبالشمس الجَوْجَريّ[١]. قال المَحَلّي وصالِح: تفقَّهنا بالإمام المحقِّق الجلال[٢] ابن السِّراج البُلْقِينيّ. وقال الجَوْجَريّ: تفقَّهتُ بشيخ الإسلام الشهاب ابن حَجَر. وتفقَّه [٢٤/ ب] ابنُ حجر والجلالُ والوَلِيُّ والشَّطَّنوفيُّ بشيخ الإسلام السِّراج البُلْقِينيّ، وهو أخذَ عن جماعة؛ منهم شيخُ الشافعية الشمسُ بنُ عَدْلان، وهو بالظَّهِير التَّـزْمَنْتيّ، وهو بالإمام البهاء بن بنت الجُمَّيْزيّ.

وتفقَّه الشَّطَّنوفيُّ أيضاً بالإمام المحقِّق عبد الرحيم الجمال الإِسْنَوِيّ[٣]، وهو ممن تفقَّه بجماعة، ورُوسِلَ[٤] بالإذن بالإفتاء من الإمام الكبير شيخ الإسلام الشَّرَف البَارِزيّ[٥]، وهو ممن أَخَذَ «المنهاج» وغيرَهُ عن مؤلِّفِهِ شيخ المذْهَب يَحْيى النَّـوَويّ[٦]، وهو ممن تفقَّه بالإمام إسحاق المَغْرِبيّ ثمّ المقدسيّ[٧]، وبالعلامة العارف بالله تعالى عبد الرحمن بن

(١) هو الإمامُ المفنِّنُ محمدُ بن عبد المنعم بن محمد الجَوْجَريّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ (٨٢١-٨٨٩هـ)، أَخَذَ عن الشَّرف السُّبْكيّ والمناويّ، وصارَ بأخرة شيخَ القاهرة. انظر: «الضوء اللامع» (٨: ١٢٣-١٢٦).

(٢) هو الإمامُ المفنِّنُ عبدُ الرحمن بنُ عمرَ بن رَسْلان البُلْقِينيّ القاهريّ الشافعي (٧٦٣-٨٢٤هـ)، تَفَقَّهَ بأبيه، وكان من عجائب الدُّنيا في سُرْعة الفَهْم وجَوْدة الحافظة، وإليه انتهت رئاسةُ الفتوى. أفردَ أخوه العَلَمُ البُلْقِيني ترجمتَهُ بالتأليف. انظر: «إنباء الغمر» (٣: ٢٥٩-٢٦٠) و«الضوء» (٤: ١٠٦-١١٣).

(٣) هو شيخُ الشافعية بمصر الأصوليُّ البارعُ أبو محمد عبدُ الرحيم بن الحسن بن علي القُرَشيّ الأُمَويّ الإِسْنَويّ المصريّ (٧٠٤-٧٧٢هـ)، أَخَذَ عن أبي حَيَّان والتقيِّ السُّبْكيّ والجلال القَزْوِينيّ وغيرهم، وكان أكثرُ علماء الديار المصرية طلبتَه. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٩٨-١٠١).

(٤) قوله «ورُوسِل» في الأصول عدا (أ)، ففي محلِّها بياض.

(٥) هو الإمامُ كبيرُ القَدْر الفقيهُ المقرئُ قاضي القُضاة أبو القاسم هبةُ الله بنُ عبد الرحيم بن إبراهيم الـجُهَنيّ الحَمَويّ (٦٤٥-٧٣٨هـ)، انتهت إليه مشيخةُ المذهب في بلاد الشام، تفقَّه بوالده. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ٣٨٧-٣٩١) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٢٩٨-٢٩٩).

(٦) الإمامِ الربانيِّ عمدةِ المتأخرين وسيدِهم (٦٣١-٦٧٦هـ).

(٧) هو الفقيهُ المفتي العابدُ الزاهدُ كمالُ الدّين إسحاقُ بن أحمد بن عثمان المغربي، توفي سنة (٦٥٠هـ) أو =

نوح المقدسيّ[١]، وبالإمام المفنَّن عمرَ بن أسعد الرَّبَعيّ[٢]، وثلاثتُهم ممن تفقَّه بالإمام أبي عمرو عثمان بن الصَّلاح، وهو بوالده الإمام صلاحِ الدين عبد الرحمن ابن الصَّلاح[٣].

ح وممن تفقَّه به الجمالُ الإِسْنَوِيُّ الإمامُ المجتهِدُ شيخُ الإسلام التقيُّ أبو الحسن علي السُّبْكيّ، وهو بشيخ المذهب النَّجْم أحمد بن محمد بن علي بن الرِّفْعةِ الأنْصاريّ[٤]، وهو بشيخ الشافعية الظَّهير التَّزْمَنْتيّ، وهو بابن بنت الجُمَّيْزيِّ المتقدِّم، وهو[٥] وصلاحُ الدين بن الصَّلاح ممن تفقَّه في طريق العراقِيِّين بصدر العلماء وشيخ الفقهاء أبي سعد عبد الله بن أبي عَصْرُون، وهو بالإمام أبي [علي] الحسن الفارِقيّ، وهو بأمير المؤمنين في الفقه أبي إسحاق الشِّيرازيّ.

وتفقَّه ابنُ بنت الـجُمَّيْزيِّ أيضاً في طريق الـمَرَاوِزة الخُراسانيِّـين بالأستاذ قاضي القضاة أبي الفتح محمد بن محمود الطُّوسيّ، وهو بالإمامَين أبي سعيد النَّيْسابُوريّ

= (٦٥٦هـ). أخذ عن الفخر ابن عساكر، ثمّ عن ابن الصّلاح. انظر: «تهذيب الأسماء» (١: ٤٦) و«العبر» (٣: ٢٧٨) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٠٢-١٠٣).

(١) الدِّمشقيّ، الإمام شمس الدين، مفتي دمشق (ت٦٥٤هـ)، عن نحو سبعينَ سنة، تَفَقَّه بابن الصلاح. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٨٨) و«طبقات ابن شهبة» (٢: ١٠٨-١٠٩).

(٢) الإِرْبليّ، الإمام الفقيه البارع القاضي المفتي (ت٦٧٥هـ)، صاحب ابن الصلاح وشيخ النوويّ. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٤٢-١٤٣).

(٣) كذا في الأصول: «عبد الرحمن بن الصلاح». سبقت ترجمته، لكن لم أطَّلِع على أنّ في نسبه الصَّلاح، والله أعلم. وسيأتي نظيرُه في موضع آخر.

(٤) شافعيّ زمانه (٦٤٥-٧١٠هـ)، كان إذا أُطْلِقَ الفقيهُ انصرَفَ إليه من غير مُشارك، تفقَّه على السَّديدِ والظَّهيرِ التَّـزْمَنْـتِيَّـين وابن بنت الأَعَزّ وابن دَقِيق العِيد، وأخذَ عنه الفقهَ التقيُّ السُّبْكي. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٢٨٤-٢٨٧) و«طبقات التاج السبكي» (٩: ٢٤-٢٧).

(٥) أي: ابن بنت الجُمَّيْزي.

وأبي الفَتْح محمد بن الفضل المارِشْكيّ[١] الطُّوسيّ، وهما ممن تفقَّه بحُجَّة الإسلام الغزاليّ.

ح وتفقَّه النَّوويُّ أيضاً بالكمال سَلَّار الإِرْبِليّ[٢] وهو بالإمام أبي بكر الماهانيّ[٣]، وهو[٤] وصلاحُ الدين بن الصَّلاح أيضاً بجمال الإسلام أبي القاسم بن البزْريّ[٥] - بكَسْرِ الموَحَّدة[٦] وبالزاي نسبةً لبزْر الكتان - وهو بأبي الحسن علي إِلْكِيَاالـهَرَّاسيِّ[٧] وبالغزاليّ، وهما تفقَّها بإمام الحرَمَين، وهو بأبيه أبي محمد الجُوَيْنيّ، وهو بإمام طريق الخُـرَاسانيِّين أبي بكر القَفَّال المَرْوَزيّ الصَّغير، وهو بأبي زَيْد المَرْوَزيّ، وهو بأبي إسحاق المَرْوَزيّ، وهو بالبازِ الأَشْهَب شيخ الشافعية أبي العباس أحمد بن سُرَيْج، وهو بالإمام أبي القاسم عثمان الأَنْماطيّ، وهو بالإمامَين الكبيرَين الرَّبيع الـمُرَاديّ وأبي إبراهيم

---

(١) نسبة إلى (مارِشْك) من قرى (طُوس). تقدَّمت ترجمتُه.

(٢) هو الإمامُ المجمعُ على جلالته الفقيهُ أبو الفضائل سلَّارُ بن الحسن بن عمر بن سعيد (ت٦٧٠هـ)، انتهتْ إليه إمامةُ المذهب بالشام، تفقَّه بأبي بكر الماهاني وغيره، وعنه أخذَ النووي. انظر: «طبقات الفقهاء» للإمام النوويّ (١: ٤٧٦) و«الطبقات الكبرى» للتاج السُّبْكي (٨: ١٤٩) و«طبقات الشافعية» للجمال الإسنوي (ص٢٣٤).

(٣) هكذا وَرَدَ في الأصول، وذُكرَ عَـرَضاً في «طبقات الإسنوي» (ص٢٣٤، ٣٨٤): «الماهياني». ولم أقفْ على ترجمته.

(٤) أي: أبو بكر الماهاني.

(٥) هو الإمامُ الفقيهُ المفتي عمرُ بن محمد بن عكرمة الـجَزَريّ البَزْريّ الشافعيّ (٤٧١-٥٦٠هـ)، من أعلام المذهب وحفَّاظه، تفقَّه بالحُجَّة الغزالي وغيره. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٢٥١-٢٥٣).

(٦) في «طبقات الشافعية» للتاج السُّبْكي (٧: ٢٥١): بفتح الباء، اسمٌ للدُّهْن المستخرَج من بَزْر الكتان.

(٧) فارسي معناه الكبيرُ، والهرَّاسي لا تُعْلَمُ نسبتُهُ لأيِّ شيء. وهو الإمامُ النظَّارُ الفقيهُ شمسُ الإسلام عمادُ الدين عليُّ بن محمد بن عليّ الطَّبَري (٤٥٠-٥٠٤هـ)، لازمَ إمامَ الحرَمَين وتخرَّج به. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٨٨). و«طبقات التاج السُّبْكي» (٧: ٢٣١-٢٣٤).

إسماعيل الـمُزَنيّ، وهما تفقَّها بإمام الأئمة وابن عمِّ خيرِ البرية إمامنا الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه وأرضاه، وهو تفقّه على جماعةٍ مالكٍ وسفيانَ بنِ عُيَـيْنة ومُسْلِمٍ الزَّنْجيّ، وتفقَّه مالكٌ برَبيعة ونافـع، وتفقَّه ربيعةُ بأنس بن مالك، ونافـعٌ بمولاه عبدِ الله بن عمر رَضِيَ الله عنهما، وتفقَّه سفيانُ بعبد الله بن دِينار[1]، وهو بابن عباس رَضِيَ الله عنهما، ومسلم بابن جُرَيْج، وهو بعَطاء بن أبي رَباح، وهو بعُمَرَ وعليّ وزَيد بن ثابت وجماعةٍ من الصحابة رَضِيَ الله عنهم، وهم وابن عباس وابن عمر وأنس رَضِيَ الله عنهم ممن أخذوا عن سيد المرسلِين نبيِّنا محمد ﷺ وشَرَّف وكرَّم.

وقال شيخُنا الثالث[2]، وهو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ المفَنِّن الجلالُ السُّيُوطيُّ الشافعيُّ رحمه الله، وأخذتُ عنه بطريق الإجازة العامة؛ لأني أَدْرَكْتُ من حياته نحوَ ثلاثِ [٢٥/أ] سنين، وهو ممن أَجاز لأَهْل عَصْرِهِ كما مرَّ ـ : أخذتُ الفقهَ بَحْثاً وتحقيقاً عن شيخنا شيخ الإسلام والمذْهَب قاضي القضاة عَلَم الدين صالحُ بنُ شيخ الإسلام السِّراج البُلْقِينيِّ إمام الشافعية في زمانه، أخرجَ لي هذه السلسلةَ فكَتَبْتُها من خطِّه.

قال: أخذْتُ الفقهَ بَحْثاً وتحقيقاً عن والدي شيخ الإسلام السِّراج البُلْقِينيّ، وهو تفقَّه على الشمس بن عَدْلان، وهو على الوَجِيه البَهْنَسيّ، وهو على البهاءِ اللَّخْميِّ ابن بنت الجُمَّيْزيّ، وهو تفقَّه من طريق العراقِيِّين على الشَّرَف ابن أبي عَصْرُون، ومن طريق الخُراسانِيِّين على الشهابِ بن محمود الطُّوسيّ، وتفقَّه ابنُ أبي عَصْرُون على الإمام الفارقيّ، وهو على الشيخ أبي إسحاق الشِّيرازيّ وأبي نَصْر بن الصَّبَّاغ، وهما على القاضي أبي الطَّيِّب طاهر الطَّبَريّ، وهو على الشيخ أبي حامد الإِسْفَرايينيّ، وهو على الإمام عبد العزيز الدَّارَكيّ، وهو على الإمام أبي إسحاق الـمَرْوَزيّ، وهو على الإمام أحمد بن سُرَيْج.

---

(١) المدَنيّ العُمَريّ، التابعيّ الجليلِ الإمامِ الثقة، مولى ابن عمر (ت١٢٧هـ). انظر: «السِّيَر» (٥: ٢٥٣).

(٢) «الفهرست الصغير» (ص٣٨٧).

ح وتفقَّه الشهابُ الطُّوسيُّ على الإمام محمد بن يَحْيى النَّـيْسابُوريّ، وهو على حُجَّة الإسلام الغزاليّ، وهو على إمام الحرَمَين، وهو على والده رُكْنِ الإسلام أبي محمد الجُوَيْنيّ، وهو على أبي بكر القَفَّال المَرْوَزيّ، وهو على أبي زَيْد المَرْوَزيّ، [وهو تفقَّه على أبي إسحاق المَرْوَزيّ[1]] وهو على ابن سُرَيْج، وهو على الأَنْماطيّ، وهو على المُـزَنيّ، وهو على إمامِنا الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه.

ح وأخذتُ[2] الفقهَ أيضاً عن الشَّرَف المُناويّ، عن أبي زُرْعة العِراقيّ، عن السِّراج البُلْقِينيّ بسَنَده السابق.

فطريقتُنا الأولى أعلى من هذه الطريقة بدَرَجة، فبَيْننا وبين الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه من الطريقة الأولى خمسةَ عشر أَباً[3]، ومن الطريقة الثانية ستةَ عشر، ونَـزَلَ الناسُ درجةً أخرى بعد موت المُناوِيّ، فكلُّ مَن أخذ الفقهَ عن غيره وغير العَلَم البُلْقِينيّ فبينه وبين الشافعيِّ سبعةَ عشر أو أكثر. انتهى

وما ذَكرَهُ آخراً فيه نَظَرٌ يُتلقّى مما سَبَق في سلسلة شيخنا عبدِ الحق، فتأمَّلْه.

* * *

(١) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول، ومثبتٌ في سند شيخ الإسلام زكريا والزَّيْني عبد الحق السُّنْباطي فيما مرّ، وكذلك في سلسلةِ تفقُّه السيوطيّ كما في: «المنجم» (ص١٣٣) و«الفهرست الصغير» (ص٣٩١-٣٩٢). وهي زيادةٌ متعينة؛ لأنّ أبا زيد المَرْوَزيَّ لم يتفقَّه على ابن سُرَيج كما يعلم من ترجمتهما، وإنما تفقه أبو زيد على أبي إسحاق المَرْوَزيّ، وتفقّه أبو إسحاق بابن سُرَيج.

(٢) القائل هو الحافظ السيوطي.

(٣) قوله: «أباً» غيرُ موجود في «الفهرست الصغير» (ص٣٩٣). والمراد الشيوخ.

فائدةٌ مهمةٌ

[في أقاليم انتِشارِ أصحابِنا الشافعيةِ]

وهي: أنه ينبغي لك أَنْ تَعْلَمَ أنّ أصحابَ الشافعيّ، والمرادُ بهم هنا أئمةُ أهل مذهبِهِ تفرَّقوا فِرَقاً بسبب تَفَرُّق بلدانهم ومحالِّهم:

فمنهم أصحابُنا بالعراق كبغداد وما والاها من البلاد التي حوالَيْها ممن الغالبُ على مثلهم أنهم يدخلونَها، وإنما كانت بغداد هي أجلَّ مدنِ العراقيِّين؛ لأنها هي محلُّ العلماء إذْ ذاك ودارُ الدنيا وخلاصةُ الرَّبْعُ العامِرُ ومركزُ الخلافة، وقد أَلَّف الحافظُ أبو بكر الخطيبُ في تاريخها وتراجِمِ مَن دَخَلها كتاباً حافلاً، وهو من أجلِّ الكتب وأَعْوَدِها فائدةً، ثم ذَيَّل عليه تاجُ الإسلام السَّمعانيّ، ثمّ ذيَّل بعضُ الحفَّاظ[1] على ابن السَّمعانيّ، وذَيَّل الحافظُ ابنُ النَّجار على الخطيب، فجَمَعَ فأَوْعَى.

ومنهم أصحابُنا بنَـيْسَابُور، وقد كانت ـ أعني نَيْسابور ـ من أجلِّ البلاد وأعظمِها لم يكن بعد بغداد مدينةٌ تُدانِيها فضلاً عن أن تُساوِيَها، وقد عَمل لها الحافظُ أبو عبد الله الحاكمُ «تاريخاً». قال التاجُ السُّبْكيّ: «هو عندي سيدُ التواريخ؛ لأنّ بغدادَ وإن تأخَّرَتْ في الوجود عن نَيْسابُور، إلّا أنّ علماءَها أقدم؛ لأنها كانت دارَ العلم وبيتَ الرسالة»[2]. وذَيَّلَ على «تاريخ الحاكم» الإمامُ البليغُ عبدُ الغَفَّار الفارسيّ [٢٥/ ب].

---

(١) هو الحافظُ أبو عبد الله بن الدُّبَيْثِي، كما في: «الطبقات الكبرى» للتاج السبكيّ (١: ٣٢٤).

(٢) نقله مختصراً من «الطبقات الكبرى» (١: ٣٢٤).

ومنهم أصحابُنا الخُراسانِيّون، وهم أعمُّ من النَّيْسابُورِيِّين؛ إذ كلُّ نَيْسابُوريٍّ خُراسانيٌّ، ولا عكس. وليس الخُراسانِيُّون مع نَيْسابور كالعراقِيِّين مع بغداد، فثَمَّ جمعٌ يَفُوقون عددَ الـحَصا من خُراسان لم يدخلوا نَـيْسابور، بخلاف العراقيِّين؛ لاتِّساع بلاد خُراسان وكثرة المدن العامرة فيها والعلمـاءِ بنواحيها؛ إذ من جملة نواحيها بل خُلاصَتُها مَرْو، وهي المدينةُ الكبرى، والدارُ العظمى، ومَرْبُع العلماء، ومَرْتَعُ الملوك والوُزَراء، وقد كانت دارَ المُلْك لجماعة من سلاطين السَّلْجُوقية ذوي الأيد والعظمة دهراً طويلاً.

وخُراسان عمدتُـها مدائنُ أربعة، كأنها هي قوائمُها المبنية عليها، وهي: (مَرْو، ونَيْسابُور، وبَلْخ، وهَرَاة) هذه مُدُنُها العِظام، ولا ملامَ عليك لو قلتَ: هي مدنُ الإسلام؛ إذ هي كانت دِيارَ العِلْمِ على اختلاف فُنُونه، والمُلْكِ والوزارةِ على عَظَمَتِها إذ ذاك.

ومَـرْو هي واسطـةُ العِقْد، وخلاصةُ النَّقد، وكفاك قولُ أصحابنا تارةً: (قال الخُراسانِيّون). وتارةً: (قال المَرَاوِزَة). وهما عبارتانِ عندهم عن شيءٍ واحد، والخُراسانِيّون نصفُ المَذْهَب، فكانت مَرْو في الحقيقة نصفَ المذهب، وإنما عَبَّرُوا بالمراوزة عن الخُراسانِيِّين جميعاً؛ لأنّ أكثرَهم من مَرْو وما والاها، وكفاك بأبي زَيْد المَرْوَزِيِّ وتلميذِهِ القَفَّال الصَّغير، ومن نَـبَعَ من شِعابِها، وخرج من بابِها.

ومنهم[1] أهلُ الشام ومصر: وهذانِ الإقليمانِ وما معهما من عَيْذَاب ـ وهي منتهى الصَّعيد ـ إلى العِراق مركزُ مُلْك الشافعية منذُ ظهر مذهبُ الشافعيّ، اليدُ العليا لأصحابه في هذه البلاد، لا يكون القضاءُ والخطابةُ في غيرهم.

---

(١) في الأصول: «وهم». والمثبت من مطبوعة «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣٢٦) وهو المناسب.

[اختصاص الشافعية بقضاء مصر والشام لدُهور]

ومنذ اشتَهَر مذهبُهُ لم يُوَلَّ أحدٌ قضاءَ الديار المصرية إلا على مذهبه، إلا ما كان القاضي بَكّار[١] المجمَع على ولايته وإمامته.

ولم يُوَلَّ في الشام قاضٍ إلا على مذهب الشافعيّ، إلّا رجلاً يُسمَّى البَلاساغُونيّ[٢]؛ فإنه وَلِيَ دمشقَ وأساء السيرةَ فيها جداً، ثم أراد أن يُوَلِّيَ في جامع بن أمية إماماً حنفياً مع أنه منذُ ظَهَر مذهبُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه لم يَؤُمَّ فيه إلّا شافعيٌّ، ولا رَقَى منبرَهُ إلا شافعي، ولكون هذا الجامع لم تُعْهَد فيه إمامةُ حنفيٍّ لما أراد ذلك القاضي توليةَ حنفيٍّ إماماً أَغْلَقَ أهلُ دمشق الجامعَ ولم يمكِّنُوهُ إلى أن عُزِل، واستمرتْ دمشقُ على عادتِها لا يليها إلّا شافعيٌّ إلى زمان الظاهر بِيبَرْس التُّرْكي[٣] في القرن السابع[٤]؛ فإنه ضمَّ إلى

(١) هو الإمامُ الكبيرُ قاضي القضاة بمصر بَكّار بن قُتَيْبة بن أسد الثقَفيّ البَصريّ الحنفيّ (١٨٢-٢٧٠هـ). انظر ترجمته المبسوطة في: «السير» (١٢: ٥٩٩) و«تاج التراجم» (١: ١٤٤) و«الطبقات السنية» (٢: ٢٤٢-٢٤٣) و«حسن المحاضرة» (٢: ١١٢).

(٢) نسبة إلى (بَلاَسَاغُون)، بَلَدٌ عظيمٌ وراءَ نَهْر سَيْحون. وهو القاضي أبو عبد الله محمدُ بن موسى بن عبد الله البَلاساغُوني (ت٥٠٦هـ)، وَلِيَ قضاءَ بيت المقدس، ثم قضاءَ دمشق، قال ياقوت: «ولم تُحْمَدْ سيرتُهُ، وكان غالياً في التعصُّب لمذهب أبي حنيفة، والوقيعة في مذهب الشافعيّ. قال الحافظُ أبو القاسم: سمعتُ أبا الحسن بن قُبَيْس الفقيه يُسيءُ الثناءَ عليه، ويقول: إنه كان يقول: لو كان لي ولايةٌ لأخذْتُ من أصحاب الشافعي الجزيةَ». وتَرجَمه ابنُ قَطْلُوبغا وقَبَّحَه في مقالته هذه. انظر: «معجم البلدان» (٢: ٣٧٥) و«تاج التراجم» (٢: ٦٠).

(٣) هو السلطانُ الملكُ المجاهدُ الظاهرُ ركنُ الدين أبو الفتوح بِيبَرس التُّركيّ الصَّالحيّ النَّجْميّ، صاحبُ مصرَ والشام (ت٦٧٦هـ)، له فُتوحاتٌ مشهورةٌ ومواقفُ مذكورة. انظر: «قلادة النحر» (٥: ٣٤٩).

(٤) وذلك آخر سنة (٦٦٣هـ)، فقد كان قاضي القضاة وقتئذٍ الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأَعَزِّ=

القاضي الشافعيِّ قُضاةً ثلاثةً من المذاهب الثلاثة، وخَصَّ الشافعيَّ بأمورٍ عِظام لم يجعلْ للبقية التكلُّمَ فيها.

وقبل ظهور مذهب الشافعيِّ بدِمشق كان لا يَلي بها قضاءً ولا إمامةً ولا خطابةً إلّا مَن مذهبُه مذهبُ الإمام الكبير الأَوْزَاعيّ، وقبل ظهور مذهب الشافعيِّ بالدِّيار المصرية لم يكن يلي قضاءً أو خطابةً إلّا مالكيّ.

وأما بلادُ الحِجاز فلم تَبْرَحْ أيضاً منذُ ظهور مذهب الشافعيِّ وإلى هذه الأزمنة المتأخرة في أيدي الشافعية القضاءُ والخطابةُ والإمامةُ بمكة والمدينة.

قال التاجُ السُّبْكيُّ بعد ذكره جميعَ ذلك: «والناسُ منذُ[1] خمسمئة وثلاثة وستين سنةً يخطبون في مسجد رسول الله ﷺ [٢٦/أ] ويُصَلُّون على مذهب ابن عمِّهِ محمد بن إدْرِيس، يَـقْنُـتُونَ في الفَجْر، ويَجْهرون بالبسملة، ويُفْرِدون الإقامةَ إلى غير ذلك، وهو ﷺ حاضرٌ يُبْصِرُ ويَسْمَع، وفي ذلك أوضحُ دليلٍ على أنّ هذا المذهبَ صوابٌ عند الله تعالى»[2].

ومنهم أصحابُنا أهلُ اليَمَن، والغالبُ عليهم الشافعية، لا يوجد غيرُ شافعيٍّ إلّا أن يكون زَيْدِياً، لكنَّ الزَّيْديةَ قليلون جِداً بالنسبة للشافعية.

= الشافعيّ (٦٠٤-٦٦٥هـ)، أحدُ مَن يُضْرَبُ به المثَلُ لقُضاة العَدْل. وكان من أمره أن طَلَبَ منه الملكُ الظاهرُ أنْ يفوِّضَ قضيةً إلى حنفيّ؛ لكونها لا تسوغُ إلّا على مذهبه. فامتنعَ ابنُ بنت الأَعَز، فأشارَ الأميرُ جمالُ الدين أَيْدُغْدي العزيزيّ على الملك الظاهِرِ بنَصْبِ القُضاة الأربعة، فأَعْجَبَ السلطانَ ذلك، ففعلَه بمصر، ثمّ فَعَل مثلَه بدمشق سنةَ (٦٦٤هـ). انظر تفصيلَ ذلك في: «السلوك» للمَقْريزيّ (٢: ٢٧-٢٨). وانظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣١٨-٣٢٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٣٨-١٤٠) و«قلادة النحر» (٥: ٣٨٢).

(١) في مطبوعة «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣٢٧): «من».

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣٢٧).

وفي قوله ﷺ: «الإيمانُ يَمانٍ، والحكمةُ يمانية»[١]. مع اقتصار أهل اليَمَن على مذهب الشافعيِّ دليلٌ واضحٌ على حَقِّية هذا المذهب المُطَّلِبيّ.

ويؤيِّدُ ذلك قولُه ﷺ: «إذا اجتمعتْ جماعاتٌ في بعضها قريشٌ، فالحقُّ مع قريش، وهي مع الحقّ»[٢]. والشافعيةُ جماعةٌ في بعضها قريشٌ، وهو إمامُهم المُطَّلِبيُّ المشارُ إليه بقوله ﷺ: «عالِمُ قريشٍ يملأُ الأرضَ عِلْماً»[٣].

ومنهم أصحابُنا أهلُ فارس: قال الأستاذُ أبو منصور[٤] من متقدِّمي الأصحاب: لم يَبْرَحوا، والغالبُ فيهم الشافعية، وخلافُ الغالب ظاهريةٌ على مذهب داود الظَّاهريّ، وهي مدائنُ كثيرة، قاعدتُها شِيْراز.

قال الأستاذُ المذكورُ: ونحوُ مئةِ مدينة من بلاد أَذَرْبِيجان ما وراءها يختصُّ بالشافعية لا يستطيع أحدٌ أن يَذْكُرَ فيها غيرَ مذهب الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه.

ومنهم خلائقُ من بلادٍ أُخَرَ من بلاد الشَّرْق على اختلاف أقاليمِهِ واتساعِ مُدُنِهِ كسَمَرْقَنْد وبُخارى وشِيراز وجُرْجان والرَّي وأَصْبَهان وطُوس وساوَة وهَمَذان ودَامِغَان وزَنْجان وبِسْطام وتِبْرِيز وبَيْهَق ومِيهَنَة، وغير ذلك من المدن الداخلة في أقاليم ما وراء

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب المغازي ـ باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، رقم (٤٣٨٨). ومسلم في: «الصحيح» كتاب الإيمان ـ باب تفاضل أهل الإيمان فيه، رقم (١٨٠).

(٢) أخرجه بهذا اللفظِ القرّابُ في: «مناقب الشافعيّ» على ما في: «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣٢٧).

(٣) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص٣٩) مرفوعاً بلفظ: «لا تسبوا قُريشاً؛ فإنّ عالِمَها يملأُ طباقَ الأرض عِلْماً». وانظر الكلام عليه بتوسع في: «المقاصد الحسنة» (ص٢٨١-٢٨٢) و«كشف الخفا» (٢: ٦٨-٦٩). وانظر أيضاً: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» للحافظ ابن عبد البر (ص٨٣).

(٤) الإمامُ الكبيرُ عبدُ القاهر بن طاهر بن محمد التَّمِيميّ البغداديّ (ت٤٢٩هـ)، حَمَلَ عنه العلمَ أكثرُ أهل خُراسان. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٣٦-١٤٥).

النهر[١] إلى أَطْراف الصِّين وعِراق العَجَم وخُراسان وأَذَرْبِيجان وماران[٢] وخُوارِزْم وكِرْمَان[٣] إلى بلاد الهند، وجميع ما وراءَ النَّهر إلى أطراف الصِّين وعِراق العَجَم وعِراق العَرَب وغير ذلك.

[ظهور جِنْكِيزخان]

وكلُّ هذه كانت تحتوي على مَدَائِنَ فيها الشافعيةُ تَقَرُّ بها العَيْن، ويَنْشَرِحُ بها الصَّدْر، إلى أنْ قَدَّرَ الله تعالى ـ وله الحمدُ على ما قَضَاهُ ـ خروجَ جِنْكِزْخان فأَهْلَكَ البلادَ والعباد، ووضع السَّيف، واستباح الدماءَ والفُروج، وخَرَّب العامر.

ثمّ تلاه بَنُوهُ وذَوُوهُ، وأكَّدوا فعلَهُ القبيحَ وزادوا عليه، إلى أن وَصَلَ الحالُ إلى ما لا يقومُ بشرحه المقال.

واسْتُبِيحَ حِمَى الخِلافة، وأُخِذَت بغداد على يَدِ هُولاكو ابنِ ابنه، وقُتِل الخليفة[٤]، ورُفِعَ الصَّليب، وفعلوا ما ذكروا أنهم إنما خَرَجوا من بلادهم لهلاكة العالم حتى لا يُبْقوا على ظهر الأرض غيرَهم، فأبادوا من الناس والبلاد العامرة ما كادوا أن يصلوا به إلى ما قصدوه؛ ولذلك أَجْمَعَ الناسُ على أنه لم توجَدْ فتنةٌ من يوم خلق الله السموات والأرض إلى قيامها أعظم من فتنة التَّتار[٥] هؤلاء وأتباعِهم.

---

(١) قال ياقوت في «معجم البلدان» (٧: ١٩٩): «ما وراءَ النهر: يُرادُ به ما وراءَ نهر جَيْحُون بِخُرَاسان، فما كان في شَرْقِيِّه يُقال له: (بلاد الهياطلة)، وفي الإسلام سمّوه: (ما وراءَ النهر)، وما كان في غَرْبِيِّه فهو خُرَاسان وولاية خُوارزم، وخُوارزم ليست من خُرَاسان، إنما هي إقليمٌ برأسه...».

(٢) في مطبوعة «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣٢٨): «ومازَنْدَران».

(٣) ولايةٌ مشهورةٌ كبيرةٌ بعد فارس، خرجَ منها كثيرٌ من الأعيان.

(٤) المستعصمُ بالله أبو أحمد عبد الله بن المستنصر بالله العباسي، آخرُ الخلفاء العباسِيِّين في العراق (٦٠٩-٦٥٦هـ). انظر: «السير» (٢٣: ١٧٤-١٨٤).

(٥) مكان هذه الكلمة في (أ) بياض.

وكان ظهورُهم سنةَ ستَّ عشرة وستمئة، وما فعله بُخْت نَصَّر بِبَني[١] إسرائيل وتخريبُه لبيت المقدس يَقْصُرُ عن مثلها بمراتب، وكذلك الدَّجال؛ فإنه لم يقتلْ إلّا مَن خالفه، وأولئك يقتلون مَن وافقهم أيضاً والصِّغار، ويَشُقُّون بطونَ الحوامل، ويَرُصُّون الأطفالَ ثم يَدُوسُونَهم بخيلهم إلى أن يذهبوا في حَوَافِرِ الخيل عَيْناً وأَثَراً، نعمْ يأجوج ومأجوج يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ في أيٍّ[٢] الفريقين أعظم[٣] [٢٦/ ب].



(١) في (أ): «بني»، والمثبتُ من (ز).

(٢) في (أ): «أن».

(٣) شَرَحَ التاجُ السُّبْكي في: «الطبقات الكبرى» (١: ٣٢٩-٣٤٢) طَرَفاً شافياً من فتنة جِنْكِزْخان وجُنوده. وعاد فيها (٨: ٢٦٨-٢٧٦) فشَرَح فتنةَ هولاكو ابن ابنه، فلتُنْظَر.

ذِكْرُ
سِلْسِلةِ الأصول

قال شيخُنا الثالث: «قال ابنُ خِلِّكان[(١)] في «تاريخه»[(٢)]: «ذَكَر الإمامُ الفخرُ الرَّازيُّ[(٣)] في كتابه «تحصيل الحقِّ» أنه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدين[(٤)]، وهو على أبي القاسم سَلْمان[(٥)] بن ناصر الأَنْصاريّ[(٦)]، وهو على إمام الحرَمَين أبي المعالي، وهو على أبي القاسم الإِسْكاف[(٧)]، وهو على الأستاذ أبي إسحاق الإِسْفَرايينيّ، وهو على الشيخ أبي

---

(١) بكسر أوَّله كما في: «تاج العروس» (خ ل ك). وهو الإمام المؤرِّخُ الأديبُ قاضي القضاة شمسُ الدين أحمدُ ابن محمد ابن خِلِّكان الإِرْبِليّ (٦٠٨-٦٨١هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٣-٣٤).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤: ٢٥٢).

(٣) إمامُ المتكلمين ورئيسُ الأصوليين أبو عبد الله محمدُ بن عمر بن الحسين التيميُّ البَكْريُّ الرَّازيُّ الشافعيّ، المعروفُ بابن الخَطيب (٥٤٤-٦٠٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٤٨-٢٥٢) و«الوافي بالوفيات» (٤: ١٧٥-١٨٢) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٨١-٩٦).

(٤) الإمام الجليل خطيبُ الرّي، أبو القاسم كان أحدَ أئمة الإسلام، مقدماً في علم الكلام، فقيهاً أصولياً صوفياً محدّثاً أديباً. انظر ترجمتَه في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٢٤٢).

(٥) في الأصول: «سليمان»، وما أثبته هو المعروف في التراجم.

(٦) النَّيسْابوريّ الإمام الزاهد العارف الفقيه المحدّث البارعُ في الأصلين والكلام (ت ٥١٢هـ). انظر ترجمتَه في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٩٦).

(٧) عبد الجبار بن علي (ت ٤٥٢هـ) أحد الأئمة رؤوس الفقه والكلام، مع لزوم الزهد والورع . انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٩٩).

الحسن الباهِليّ[١]، وهو على شيخ السُّنة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأَشْعَريّ[٢]، وهو على أبي علي الجُبَّائيّ[٣] أولاً، ثم رَجَع عن مذهبه ونَصَر مذهبَ أهلِ السُّنة والجماعة». انتهى.

قلتُ: قد أَخَذَ الأصولَ عن الفَخْر الرَّازيِّ التاجُ محمدُ بن الحسين الأُرْمَويُّ[٤] صاحبُ «الحاصل»[٥]، والصَّفيُّ الأُرْمَويُّ صاحبُ «التحصيل»[٦]، وأخذ القاضي ناصرُ

---

(١) الإمام الصالحُ الوالِهُ برَبّه، من أخصّ تلامذة الإمام الأشعري، توفي في حدود السبعين والثلاثمئة. انظر ترجمتَه في: «الوافي بالوفيات» (١٢: ١٩٣) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) (٢٦٠-٣٢٤هـ) انظر ترجمتَه في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٣٤٧).

(٣) محمد بن عبد الوهاب البصري، شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف (٣٠٣هـ). انظر ترجمتَه في: «السير» (١٤: ١٨٣).

(٤) نسبة إلى (أُرْمَيَه) مدينة عظيمة بأَذَرْبيجان. وهو الإمامُ الأصوليُّ النَّظارُ البارِع، جَزَمَ ابنُ كثير بأنه توفيَ سنةَ (٦٥٣هـ)، وقيل غير ذلك، من أكبر تلامذة الفخر الرَّازي، استوطنَ بغداد وبها توفي. له «الحاصل» وهو اختصار «المحصول» في أصول الفقه. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٢٠).

(٥) طبع بتحقيق د. عبد السلام أبو ناجي، بجامعة قاريونس بني غازي.

(٦) طبع في مجلدين بتحقيق د. عبد الحميد علي أبو زنيد، بمؤسسة الرسالة.

تنبيهٌ: صاحبُ «التحصيل» الذي هو مختصَرُ «المحصول» في أصول الفقه؛ هو الإمامُ سراجُ الدين أبو الثناء محمودُ بن أبي بكر بن أحمد الأُرْمَويّ (٥٩٤-٦٨٢هـ)، قرأ بالمَوْصل على كمال الدين موسى بن يونس المَوْصِلي، ومات بمدينة قُونِيَه. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٧١). فلَقَبُ هذا السِّراج، وليس الصفيّ كما ذَكَرَهُ المصنف. والأُرْمَويُّ المشهورُ بالصَّفيِّ هو تلميذُهُ الإمامُ المتضلِّعُ بالأَصْلَيْن صفيُّ الدين محمدُ بنُ عبد الرحيم بن محمد الهِنْدي الأُرْمَويّ (٦٤٤-٧١٥هـ)، وليس «التحصيل» من تصنيفه، بل هو تصنيفُ شيخه السِّراج محمود كما عرفتَ، وقد صرَّح التاجُ السُّبكي في ترجمة الصَّفيِّ الهندي بأنه: «اشتغلَ على القاضي سراجِ الدين صاحب «التحصيل»».

ولا يخفى أنَّ أخذَ الصفيِّ الهنديِّ عن الفخر الرازي مستحيل؛ لبُعْدِ ما بينهما من سِني الولادة والوفاة، وأما شيخُه السِّراجُ فكان له من العُمْرِ عند وفاة الفخر اثنا عشرة سنة، فلُقْياهُ به ممكنة، أما تلقِّيه فنَّ الأصول عنه فلم أقفْ عليه فيما اطَّلعتُ عليه من كُتُب التراجِم. ثمّ إنّي بعد كتابةِ هذا اطَّلعتُ على ما يؤيِّده فيما قدَّم به د. عبد الحميد أبو زنيد تحقيقَهُ لـ«التحصيل» (١: ٣٧).

الدين البَـيْضاويُّ عن أصحابِها، وأخذ الشيخُ زينُ الدين الـهنكيُّ[١] عن البَيْضاويِّ، وأخذَ القاضي عَضُدُ الدين الإيْجيُّ[٢] عن الهنكي، وأخذَ عن العَضُدِ الشيخُ ضياءُ الدِّين القِرَميُّ[٣] والسَّعْدُ التَّفْتَازَانيّ[٤]، وأخذَ عن القِرَميِّ العزُّ بن جَمَاعة[٥]، وأَخَذَ عن ابن جَمَاعة الشمسُ البِسَاطيُّ المالكيّ[٦]، وأخذَ عن البِسَاطيِّ شيخُنا[٧] التقيُّ الشُّمُنِّيّ[٨].

---

(١) لم أقفْ على ترجمته.

(٢) سيترجمه المصنِّفُ في (ص٤١١).

(٣) تحرّف في الأصول عدا (ز). وهو الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ ضياءُ بنُ سعد الله بن محمد القِرَميّ ابن قاضي القِرَم العَفِيفيّ القَزْوينيّ المصريّ الشافعيّ (ت٧٨٠هـ) أخذَ عن أبيه والعَضُد والبَدْر التستري والخَلْخالي، وعليه قرأ التَّفْتازاني. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٢٠٩-٢١٠) و«إنباء الغمر» (١: ١٨٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٩٣-٩٤). وانظر ضبطَ (القِرَم) في «رحلة ابن بطوطة » (٢: ٢١٧).

(٤) سيترجمه المصنِّفُ في (ص٤٢٦).

(٥) هو الإمامُ المحقِّقُ المفنِّنُ فريدُ عصره أبو عبد الله محمدُ بن الشَّرف أبي بكر بن العِزِّ عبد العزيز بن البَدْر محمد بن إبراهيم بن جَماعة الكِنانيّ الحَمَويّ الشافعيّ (٧٤٩-٨١٩هـ)، سمعَ الكثيرَ من جدِّه قاضي القُضاة العزِّ عبد العزيز، وأجازَ له خلقٌ من الشامِيِّين والمصريِّين، أخذَ عنه غالبُ أهل مصر. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ١٧١-١٧٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٤٩-٥٠).

تنبيهٌ مهمٌّ: يشاركُ صاحبُ الترجمةِ جدَّه في لَقَب (عزّ الدين أو العِزّ) فقد يشتبهانِ لذلك، فصاحبُ الترجمة محمد بن أبي بكر، وجدُّه الإمامُ الحافظُ قاضي المسلمين عبدُ العزيز بن البَـدْر محمد (٦٩٤-٧٦٧هـ)، سيأتي ذكرُه في سند شيخ الإسلام إلى «مسند الإمام الشافعي»، فتنبَّه.

وممن وقع في هذا الاشتباه الكِتانيّ في: «فهرس الفهارس» (١: ٣٠٦) فجعل جماعةً من شيوخ السيوطي يروون عن الجدِّ العزِّ عبد العزيز! مع أنّ أحداً منه لم يدركْه. وإنما يَرْوِي هؤلاء عن حفيده العزِّ محمد بن أبي بكر.

ووقعَ أيضاً في هذا الاشتباه بعَيْنه محقِّقُ «الفهرست الصغير» (ص٣٣٨)؛ فإنّ السيوطيَّ روى عن جمعٍ من مشايخه (تصانيفَ العلامة العزّ بن جماعة)، فتَرجَم المحقِّقُ للعزِّ قاضي القضاة (الجدّ)!

(٦) هو الإمامُ البارعُ شيـخُ وقتـه في الفنـون قاضي القضاة أبـو عبد الله محمدُ بن أحمد البِسَاطيّ القاهريّ (٧٦٠-٨٤٢هـ)، عالم العصر ـ كما قال السخاوي ـ، لازَمَ أوّلاً النورَ الجِلاوي في الفقه والعقليات، ثمّ العزَّ بن جَمَاعة وقنبر العَجَمي. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٥-٨) و«المجمع المؤسّس» (ص٥١٤).

(٧) الكلام للحافظ السيوطي.

(٨) نسبة لمزرعة ببعض بلاد المغرب أو لقرية. سيترجِمُه المصنفُ عند ذكر مصنفاته.

ح وأخذَ على التَّفْتَـازانيِّ العلاءُ البُخـاريّ[١]، وعنه الشُّمُنِّيّ، ح وأَخَذَ عن ابن جَماعة الكمالُ بن الـهُـمَام[٢]، وعنه الشَّمْسُ إمامُ الشَّيْخُونية[٣]. انتهى.

وبعدَ أن أَنْهَيْنا ذِكْرَ هذه الإجمالات؛ فلنذكرْ أخصرَ مسانيدِ مشايخِنا الثلاثةِ المذكورةِ في بعض الكتب المشهورة؛ لعظيم احتيـاج الناس إليها كـ«مَسَانيـد» الأئمـة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعيّ وأحمد بن حنبل رَضِيَ الله عنهم، والكتب السِّتة، وكتب أخرى.

فمِنَ المسانيد:

(١) هو الإمامُ المفنِّنُ الصُّوفيُّ أبو عبد الله محمدُ بن محمد بن محمد البُخاريُّ العَجَميُّ الحنفيّ (٧٧٩-٨٤١)، وُلد بالعَجَم وأخذَ عن أبيه والسَّعْد التَّـفْتَازانيّ، ثمّ أقامَ بالقاهرة وأَكْثَـرَ عنه الناسُ من كلِّ مذهب، ثمّ تَـحَوَّلَ إلى دمشق. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٢٩١-٢٩٤).

(٢) سيترجمه المصنِّفُ في (ص٤٦٣).

(٣) هو الإمامُ محمدُ بن موسى بن محمود الحنفيّ (٧٩٨-٨٩٠هـ)، تفقَّه بجماعة، وسمعَ من الشهاب البُوصِيريِّ وغيره، ولازم ابنَ الهُمام، وأخذَ الطريقَ عن الخافي. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٦٣-٦٤).

تنبيهٌ: ذَكَرَ المصنفُ سلسلةَ الخِرْقة والفقهِ والأصول، ولم يذكرْ سلسلةَ النَّحْوِ والقراءات، أما سلسلةُ النحوِ فقد سَرَدَها الحافظُ السُّيوطيُّ في: «المنجَم» (ص٩١-٩٢) - في ترجمة شيخِهِ التقيِّ الشُّمُنِّيِّ - وفي: «الفهرست الصغير» (ص٣٩٤-٤٠٥). وأما سلسلةُ القراءات فسَرَدَها شيخُ الإسلام في: «ثبته» (ص١٠١).

«مُسْنَدُ» الإمام الأَعْظَم أبي حَنيفة
رضي الله عنه

أخبرَني به جماعةٌ من مشايخنا الحنفيةِ والشافعيةِ والمالكيةِ والحنابلة، لكنا قَدَّمنا أننا نقتصِرُ على أخصَرِ ما يُمْكِنُنا من مسانيد مَن ذكرنا:

فأما شيخُنا الأولُ فقال: أخبرني بـ«الـمسنَد» المذكور شيخُنا العزُّ عبدُ السلام البغداديُّ الـحنفيُّ[1] إجازةً، أنا به أبو طاهر التَّـكْرِيتيّ[2]، عن الحافظَيـن الكبيرَين أبي عبد الله بن أبي الـحجَّاج يوسف الـزَّكيِّ الـمِـزِّيِّ والعَلَم البِرْزَاليّ[3]، قالا: أنا به أبو العباس الشَّيْبانيّ[4]، أنا به أبو مسلم المؤيّدُ الشهيرُ بابن الإخوة[5] وأبو المجد زاهرٌ

---

(١) الإمامُ المفنّنُ المسندُ الـمعمَّرُ أبو محمد عبدُ السلام بن أحمد بن عبد المنعم الحُسَيْنيّ البغداديّ ثمّ القاهريّ الحنبليّ ثمّ الحنفيّ (٧٧٥-٨٥٩هـ)، دخلَ مصرَ وأَخَذَ عن الوليِّ العراقي واختصَّ كثيراً بالحافظ ابن حَجَر. تفرَّد وصار غالبُ فضلاء الديار المصرية من تلامذته. انظر: «الضوء اللامع» (٢: ٣٢٤).

(٢) هو الرَّبَعي المتقدمة ترجمتُه في سند المسلسل بالمصافحة (ص١٢٣).

(٣) هو الإمامُ الحافظُ الكبيرُ المؤرِّخُ أبو محمد القاسمُ بنُ محمد البِرْزَاليُّ الإشبيليُّ الدِّمشقيُّ الشافعيُّ (٦٦٥-٧٣٩هـ)، بَلَغَ عددُ مشايخه بالسَّماع أزيدَ من ألفين، وبالإجازة أكثرَ من ألف. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢٤: ١٢٠-١٢٢) و«الدرر الكامنة» (٣: ٢٣٧-٢٣٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ٣٨١).

(٤) هو المسندُ المعمَّرُ بدرُ الدين أحمدُ بن شَيْبان بن تغلب الشَّيْبانيّ الصالحيّ العطَّار ثمّ الخيّاط (٥٩٧ أو ٥٩٨ أو ٥٩٩-٦٨٥هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٣٦) و«الوافي بالوفيات» (٦: ٢٥٧).

(٥) هو مؤيّدُ الدين أبو مسلم هشامُ بن عبد الرَّحيم بن أحمد بن الإخوة البغداديّ ثمّ الأصبهانيّ (ت٦٠٦هـ). انظر: «العبر» (٥: ١٩).

الثَّقَفيُّ[١] وغيرُهما مكاتبةً، قالوا: أنا أبو الفرج الصَّيْرَفيُّ[٢] إجازةً إن لم يكن سماعاً، إلّا الأول فقال: قراءةً، قال: أنا به أبو بكر الباطِرْقانيّ[٣]، قال: أنا به الحافظُ أبو عبد الله بن مَنْدَه[٤]، قال: أنا به مُخَرِّجُهُ الإمامُ أبو [محمد] عبدُ الله [بنُ] محمد بن يعقوب الحارثيُّ البُخاريّ[٥]، فذَكَرَه.

وأما شيخُنا الثاني فقال: أخبرَني بتَخْريجه لهذا «المسند» شيخُ الحنفية الأمينُ الأَقْصَرائيُّ[٦] والعزُّ البغداديُّ القاهريان الحنفيان، ....

---

(١) هو الشيخُ الجليلُ الصالحُ المسندُ المعمَّرُ زاهرُ بن أبي طاهر أحمد بن حامد الثقَفيّ الأصبهانيّ (٥٢١-٦٠٧هـ). انظر: «السِّيَر» (٢١: ٤٩٣-٤٩٤).

(٢) هو الشيخُ الصالحُ العالمُ الثقةُ المعمَّرُ سعيدُ بن أبي الرجاء محمد بن بكر الأصبهانيّ الصَّيْرفي، ولد في حدود (٤٤٠هـ)، ومات سنةَ (٥٣٢هـ) سمع من جماعة كأحمد الباطرقاني. انظر: «السير» (١٩: ٦٢٢-٦٢٣).

(٣) هو الإمامُ الكبيرُ شيخُ القراء أبو بكر أحمدُ بن الفضل بن محمد الأصبهانيّ الباطرقانيّ (ت٤٦٠هـ)، حدَّث عن ابن مَنْده وغيره. انظر: «السير» (١٨: ١٨٢-١٨٣).

(٤) هو الإمامُ الحافظُ الجوَّال محدِّثُ الإسلام أبو عبد الله محمدُ بن إسحاق ابن مَنْده الأصبهانيّ، وُلد سنةَ (٣١٠ أو ٣١١هـ) وتوفي سنةَ (٣٩٥هـ). انظر: «السِّيَر» (١٧: ٢٨-٣٨).

(٥) في الأصول: «أنا به مخرِّجه الإمام أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحارثي البُخاري». وليس اسمُه ولا كنيتُه كذلك كما يُعلمُ من كتب التراجم والفهارس، وقد قدَّرتُ النقصَ بين معقوفتَين. انظر: «المعجم المفهرس» (ص٢٧١). وسيذكر المصنفُ سنةَ ولادته ووفاته، وهو شيخُ الحنفية بما وراءَ النهر الفقيهُ المحدِّثُ المشهورُ بعبد الله الأستاذ، كان ابنُ مَنْدَه يُحسِّنُ القولَ فيه. وضعَّفه أبو زُرْعة والخطيب. قال الذَّهبي: أَلَّفَ «مسنداً» لأبي حنيفة الإمام، وتَعِبَ عليه، لكنْ فيه أَوَابِدُ ما تَفَوَّهَ بها الإمام، راجَتْ على أبي محمد. انظر: «السير» (١٥: ٤٢٤) و«الجواهر المضية» (٢: ٣٤٤-٣٤٥) و«الفوائد البهية» (ص١٠٤-١٠٦).

(٦) نسبة لـ(أَقْصَرا) إحدى مُدُن الروم. انظر: «رحلة ابن بطوطة» (٢: ١٧٦). وهو الإمامُ المفنِّنُ أمينُ الدين أبو زكريا يحيى بنُ محمد بن إبراهيم الأَقْصَرائيُّ الأصل القاهريّ الحنفيّ (٧٩٧-٨٨٠هـ)، تفقَّه بأخيه البَدْر وبقارِئ «الهداية» السِّراج عمر الكتاني، ولازم العزَّ بن جَمَاعة وغيرهم. قال السَّخاوي: «ولم يستكثرْ من السَّماع ولا من الشيوخ في العلم، بل اقتصر على مَن انتفع به علماً وتهذيباً...». وذَكَرَ من عُلُوِّ علمِه مرتبتِه وزُهْده وديانته واعتنائه بزيارة أضرحة الصالحين وصلابة دينه أمامَ الولاة ما يتعيَّنُ الوقوفُ عليه؛ رغبةً في الاقتداء. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٢٤٠-٢٤٣).

أنا به الشَّرفُ ابنُ الكُوَيْك[١]، أنا به الحافظُ الـمِزِّيُّ والحافظُ البِرْزاليّ، أنا به البدرُ الشَّيْبانيّ[٢].

ح وكَتَبَ لنا به عالياً بدرجة العزُّ بن الفُرات الحنفيّ، عن الفَخر بن بشارة[٣]، عن أبي الحسن الصَّالحيّ[٤]، أنا به الـمؤيّد بن الإخوة وغيره، قالوا: أنا به أبو الفرج الصَّيْرَفيّ، أنا به أبو بكر الباطِرْقانيّ، [أنا به أبو عبد الله بنُ مَنْدة[٥]]، أنا به مؤلِّفُه البدرُ المعروفُ بالأُستاذِ الحافظُ [أبو] محمد أحدُ أئمة الحنفية.

وُلدَ سنةَ ثمانٍ وخمسين ومئتين، وكان مُكْثِراً في الحديث والرِّحْلة إليه، [٢٧/أ] رَحَلَ إلى العراق والحجاز، وممن رَوَى عنه الحافظُ الكبيرُ ابنُ مَنْدَه، مات سنة أربعين[٦] وثلاثمئة.

ولما أملى مناقبَ الإمام أبي حنيفة كان يَسْتَمْلي عليه أربعُمئة مُسْتَمْلٍ، وخَرَّجَ «المسندَ» المذكورَ، فجزاه الله خيراً ورضي عنه وإيانا آمين.

* * *

---

(١) كـ(زُبَير) كما تقدَّم في ترجمته في سند المسلسل بالأولية، وهو أبو طاهر التَّكْريتي الرَّبعي.

(٢) تحرَّف في (أ) إلى: «السفياني». وهو أبو العباس أحمد الشيباني المتقدمة ترجمتُه آنفاً في إسناد شيخ الإسلام زكريا لـ«المسند».

(٣) لعلَّه محمد بن الحسين بن علي بن بشارة الشبليّ الحنفيّ (٦٨٤-٧٦٨هـ)، أُسْمِعَ على الفخر ابن البخاريّ «مشيخته» وغيرها. لكنَّ لقبَ هذا عزّ الدين ـ كما في: «الدرر الكامنة» (٤: ٤٢٧-٤٢٨).

(٤) هو الفخرُ ابنُ البخاري، تقدَّمت ترجمتُه.

(٥) ما بين معقوفتَين ليس في الأصول، ولا بدّ منه لاتصال السند؛ فإنه يستحيلُ أخذُ الباطرقانيّ من الحارثيّ جامع «المسند». وانظر: «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفاداني (ص٩٥).

(٦) في الأصول: «أربع»، وهو خطأ، والمثبتُ من كتب التراجم.

تنبيهٌ
[ترجمة الإمام أبي حَنيفةَ ومناقبه]

نذكرُ فيه ترجمةً مختصرةً للإمام أبي حَنيفة؛ لأن ذلك عَقِبَ ذِكْرِ كلٍّ من الأئمة المشهورين متعيِّن؛ لأنه يعزُّ معرفةُ تراجم كثيرين من المشهورين، ومن ثَمَّ قال شيخُنا الحافظُ السُّيوطيُّ في شَيْخه وشَيْخ المصريين كافةً وغيرهم الكافِيَجي[1]: «ولا يَحْضُرُني اتصالُ سندِ شيخِنا هذا بسند سلسلتِنا في النحو؛ فإنَّ أشياخَه وأشياخَهم من علماء الرُّوم والعَجَم، ولم نَقِفْ على سِلْسِلَتهم».

فأبو حنيفة هو النُّعمانُ بنُ ثابت الكُوفيّ[2]، قال حفيدُهُ عمرُ بن وَلَدِهِ حمَّاد: وُلِدَ ثابتٌ على الإسلام، واختلفَ في أبي أبيه ثابت فقال عمر هذا: إنه كان مملوكاً لبَنِي تميم فأَعْتَقُوه، وصار ولاؤُه لهم. وخالَفَهُ أخوه إسماعيلُ بنُ حَمَّاد فحَلَفَ أن آباء أبي حنيفة كانوا أحـراراً، وأنه لم يَمَسَّهم رِقٌّ قط.

وُلِدَ أبو حنيفة سنةَ ثمانين، وذُهِبَ بثابِتٍ أبيه إلى عليٍّ كرَّم الله وجهه وهو صغيرٌ فدعا له بالبركة وفي ذُرِّيته، فكان هذا الإمامُ من آثارِ تلك الدعوة، وناهيك بذلك شرفاً له رَضِيَ الله عنه، ومن ثَمَّ قدَّمه الله تعالى على أئمة عصرِهِ الذي هو عَصْرُ التابعين؛ فإنه من أوساطهم، ولم يُظْهِر الله لأحدٍ منهم من الأَتْباع والشُّهرة والتقدُّم ما أظهر له.

---

(١) سيترجمه المصنف في (ص٤٦٨).

(٢) انظر ترجمتَه في: «وفيات الأعيان» (٥: ٤٠٥-٤١٥) و«السِّيَر» (٦: ٣٩٠-٤٠٣).

[ذِكْرُ شيوخِ الإمام أبي حَنيفة وكتابِ المُصَنِّف في مناقبه]

أخذَ الفقهَ عن حَمَّاد بن [أبي(١)] سُلَيمان(٢)، وأدرك أربعةً من الصحابة، بل ثمانية، منهم أنسٌ وعبدُ الله بن أَوْفَى وسهلُ بن سعد وأبو الطُّفَيل، لكن قيل: أَدْرَكَهم ولم يَلْقَ أحداً منهم. وقد حَرَّرْتُ ما في ذلك في تأليفي المستَقِلِّ في مناقبه(٣)، والحاملُ لي عليه:

أنّ شخصاً معتزلياً اسمُهُ محمود الغَزالي أَفْرَطَ في الحطِّ على أبي حنيفة وتَنْقِيصِه وسَبِّه وتَضْليله وتَجْهيله، فاطَّلَعَ على ذلك بعضُ أئمة الحنفية وهو الشَّمسُ الكَرْدَريُّ(٤) ـ بفتح الكاف ـ فقابَلَ هذا الذي فعله هذا المعتزليُّ في أبي حنيفةَ بفعل مثلِهِ في الشافعيّ، فبالَغَ في الحطِّ على الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، وأطال بما كان يتعيَّنُ عليه أن لا يتفوَّه بكلمة منه، وأن يتَثَبَّتَ في محمود هذا؛ فإنه غفل غفلةً كبيرة؛ فإنَّ الغزاليَّ الشافعيَّ حجةَ الإسلام من أشهر الأئمة، واسمُه محمد، ولم يقلْ أحدٌ قطُّ أنَّ اسمَهُ محمود، لكنَّ محبةَ المبادرةِ إلى التعصُّبِ في الخوض في سبِّ الأئمة بمجرَّد الوَهْم داءٌ عُضالٌ عزَّ أن يَسْلَمَ منه إلّا الموفَّقون.

---

(١) ساقط من الأصول.

(٢) الكُوفيّ، الإمامُ فقيهُ أهل العراق، من صِغار التابعين (ت ١١٩ أو ١٢٠هـ). انظر: «السِّيَر» (٥: ٢٣١-٢٣٩).

(٣) للمصنِّف مؤلَّفان مستقلّان في: «مناقب الإمام أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، وكذلك ترجمَ له كالأئمة الثلاثة في مقدمة «شرحه» على «مشكاة المصابيح» كما نقل ذلك عنه تلميذُهُ العلامةُ عليٌّ القاري في: «مرقاة المفاتيح» (١: ٢٥).

(٤) نسبة إلى (كَرْدَر) ناحية كبيرة من بلاد خوارزم، وهو فقيهُ المشرق شمسُ الأئمة محمدُ بن عبد السَّتار العماديّ الكَرْدَريّ الحنفيّ، قيل: ولد سنة (٥٥٩هـ) وقيل: (٥٩٩هـ)، وأما وفاتُه فسَنة (٦٤٢هـ). وقد ذَكَرَ اللَّكْنَويُّ: أنه اطَّلع على رسالته في الردِّ على الإمام الغزالي. انظر: «السِّيَر» (٢٣: ١١٢-١١٣) و«الجواهر المضية» (٣: ٢٢٨-٢٣٠) و«الفوائد البهية» (ص١٧٦-١٧٧).

فلما رأيتُ ذلك الذي سَوَّدَ به هذا الحنفيُّ صحيفتَهُ عند الله تعالى؛ بادرتُ إلى ردِّه، وإلى بيانِ أن الغزاليَّ بريءٌ مما وقع فيه محمود هذا المعتزليُّ في حقِّ أبي حنيفة، وأن الغزاليَّ في «الإحياء»[1] تَـرْجَمَ أبا حنيفة ترجمةً جليلةً جداً.

نعم، وَقَعَ منه في بعض كتبه في الأصول[2] الإنكار، وأجابَ عنه بعضُ المحقِّقين: بأن هذا الإنكارَ كان منه وهو مشغوفٌ بعِلْمِ الجدل ومايتعلَّق به، وأما ما في «الإحياء» فهو حين إذْ تاب من تلك العلوم، ورَجَعَ إلى كمال التحلِّي بالمعارف والعلوم النافعة والأخلاق الكريمة، والانقطاع إلى الله تعالى، والإقبال على إرشاد الحائرين وتسليك المريدين، فحينئذ تَرْجَمَ أبا حنيفة بما هو اللائقُ بما كان أبو حنيفة عليه، وما[3] استقَرَّ أمرُ الغزالي إليه حال هذه [٢٧/ب] الترجمة. وهذا كلامٌ حقٌّ لا مِرْيةَ في صدقه، ولاريبَ في ثبوته، فالغزالي حجةُ الإسلام من أكبر المعتَقِدين في دون أبي حنيفة، فكيف به رَضِيَ الله عنه؟!

[اعتراضُ الأئمة على بَعْضِهم لا يدلُّ على التَّنْقِيص]

على أنّ اعتراضَ بعض العلماء على بعضهم لا يدلُّ على تنقيصٍ ولا ازدراءٍ ولا غضٍّ من مَنْصِب المعترَضِ عليه، وإنما قصدُهم بذلك بيانُ وجهِ الصواب لله لا لعلَّة

---

(١) «الإحياء» (١: ٣٩) آخر الباب الثاني من كتاب العلم.

(٢) هو كتابُه «المنخول من تعليقات الأصول» وذلك في خاتمة الكتاب لَـما تكلَّم عن ترجيح الإمام الشافعيِّ على غيره من الأئمة. قلتُ: وتفرقةُ المصنِّف هنا بين ما كَتَـبَه حجةُ الإسلام الغزاليّ في «المنخول» وما ذَكَرَه عن ذلك المعتزلي؛ صريحٌ في أن هناك كتاباً آخرَ غير «المنخول» تعرَّض فيه الغزاليُّ (المجهول) للطَّعْن بالإمام أبي حنيفة، وهذا هو الذي نَفَى المصنفُ نسبتَهُ إلى حُجَّة الإسلام الغزالي، ولم يَنْفِ عنه نسبةَ كتاب «المنخول» كما ظنَّه شيخُنا العلَّامة د. محمد حسن هيتو ـ أمتع الله به ـ في مقدمة تحقيقه لـ«المنخول»؛ فإنه نَسَبَ إلى المصنِّف نفيَ نسبة كتاب «المنخول» لحجة الإسلام في كتابه: «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» (ص٤)، مع أنّ المصنِّفَ لم يصرِّحْ هناك بـ«المنخول» ولا حتى أشار إليه.

(٣) عطفٌ على قوله: «ما كان».

أصلاً، ومن ثَمَّ قال بعضُ أكابر أئمتنا كالإمام أبي القاسم الرافعيّ[١] رحمه الله: من لُطْفِ الله بهذه الأمة وما خَصَّها الله به من الكمالات أن علماءَها لايسكُتُ بعضُهم على غلطِ غيره، ولا على بيان حالِهِ وإن كان المعترَضُ عليه والداً فَضْلاً عن غيره، ألَا تَـرَى إلى قول إمام الحرَمَين في حقِّ والده الشيخ أبي محمد الجُوَيْنيِّ الذي قال الأئمةُ في ترجمته: «لو جاز أن يَبْعَثَ الله نبيّاً في زمن أبي محمد الجُوَيْنيّ لكان أبو محمد الجُوَيْني هو ذلك النَّبيّ»[٢]. فإنه كان على طريقة من الزهد والوَرَع والاجتهاد في الطاعة والتخلِّي عن الأغراض الدنيوية وغير ذلك من الكمالات التي لم يدركها أهلُ عصره، ومن جملة ما جاء عنه أنه كان يُحْيي الليلَ كلَّه فإذا طلع الفجرُ قال: (اللَّهمَّ هذا بهذا، لا لي ولا عَلَيّ). فتأمَّلْ هذا التَّبَرِّيَ من الحظوظِ النَّـفْسانية، والنظرِ إلى الأعمال وصُوَرِها وإن جَلَّت وكثرت.

وبهذا الذي أَتْـحَفَ الله به هذه الأمةَ من عدم سكوت أحدٍ منهم على خَلَّةٍ رآها في غيره حَفِظَ الله هذه الشريعةَ من التغيير والتبديل، وكانت معصومةً عن الخطأ، وكان إجماعُها حجةً قطيعةً لا يتطـرَّقُ إليه رِيبةٌ ولا شكٌّ بوَجْهٍ من الوُجوه.

بخلاف غيرها من الأُمم؛ فإنهم تمالؤوا وتطابقوا على أن بعضَ علمائهم لا يُنْكِرُ على بعض، وأن كلَّ مَن كَتَمَ شيئاً من الأمور الشرعية التي جاءت إليهم بها رُسُلُهم وأنبياؤُهم، أو غَيَّرَهُ وبَدَّلَه، أو أَخَذ عليه رشوةً من ضعفائهم وأتباعهم؛ لا يَتَعرَّضُ أحدٌ من بقية علمائهم إليه، فلما تطابقوا على ذلك تغيَّرت مِلَلُهم وبُدِّلَتْ شرائعُهم، ومَسَخَهم الله قردةً وخنازيرَ، وضرب عليهم الذلةَ والمسكنةَ وباؤوا بأشدِّ الغضب وأقبحِ

---

(١) هو محرِّرُ المذهَب الإمامُ الجليلُ عبدُ الكريم بن محمد بن عبد الكريم القَزْوينيّ الرَّافعيّ (ت ٦٢٤هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٢٨١-٢٩٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٢-١٣).

(٢) العبارة في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٧٤): «قال الإمامُ أبو سعيد بنُ الإمام أبي القاسم القُشَيْرِي: كان أئمتُنا في عصره والمحقِّقون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال والفَضل والخِصال الحميدة: أنه لو جاز أن يبعثَ الله نبياً في عصره لما كان إلا هو، من حُسْنِ طريقتِهِ وزُهْدِهِ وكمالِ فَضْله».

المقت، لا سيَّما اليهود، ولذا لم تَقُمْ لهم شوكةٌ قطُّ في زمنٍ من الأزمان الماضية وإلى قيام السَّاعة.

فتأمَّلْ ذلك كلَّه؛ فإنه نفيسٌ مهِمّ، وبهذا يسْهُلُ عندك ما يقع بين علماء هذه الأمة من الاعتراض والتغليطات والتجريحات كـ(فلان فاسق، فلان مبتدع، فلان كذَّاب) ونحو ذلك مما هو مُتَحَتِّمُ[1] الوجوبِ كما هو مقرَّرٌ في محلِّه.

[زُهْدُ الإمام أبي حَنيفةَ ووَرَعُه]

كان أبو حنيفة رَضِيَ الله عنه عظيمَ الزُّهدِ والوَرَع، عُرِضَتْ عليه الدنيا بحذافِيرها؛ ولايةُ بيت المال والقضاء، قالوا له المرةَ بعد المرة: إما أن تَقْبَـلَ، وإما أن نضرِبَـكَ مئـةَ سوط أو أكثر، فاختار عذابَـهم على عذاب الله تعالى، وسَخَطَهم على سَخَط الله تعالى؛ لأنهم ضربوه وكرَّروا عليه الضربَ ليقبل، وهو لا يزداد إلّا إعراضاً ويغلِظُ عليهم في الجواب، حتى أنه قال للخليفة المنصور وقد قال له: (اقبلْ مني ولايةَ القضاء): لا أصلُحُ له. فقال له الخليفة: كذبْتَ. فقال له: لقد قَضَيْتَ على نفسك؛ لأني إن صَدَقْتُ فأنا كذَّاب، وإن كَذَبْتُ فكيف تُوَليني؟! فسكتَ المنصورُ، لكنه كان في نفسه منه؛ لأنه رُمِيَ عنده بأنه أَفْتَى العَلَوِيِّين بجواز الخروج عليه لظُلْمِهِ، فتَعَلَّل بها ذُكِر، ثم حَبَسَه وأَمَر [٢٨/ أ] بأن يُكَـرَّرَ عليه الضربُ إلى أن مات شهيداً في الـحَبْس.

[من كراماتِ الإمام أبي حَنيفة]

ومن كراماته: أنهم أَخْفَوْا موتَه لِعِلم الناسِ كلِّهم بأنه مظلوم، فأَذِنَ الله تعالى لمن أذاعَ موتَهُ ممن لا يعرف، فَلَهَجَ الناسُ عقب موته به من غير أن يعلموا مخبِراً به، فاجتمع

---

(١) في (أ): «متحم».

أهلُ بغداد للصلاة عليه فجُهِّزَ وصلوا عليه، فكان له مشهَدٌ مَهولٌ؛ كثرةً وحُزْناً وبكاءً وأسفاً من الناس عليه.

ومنها: أنه قال لولده حمَّاد قبيل موته: (إذا مت فأَخْفِ قبري). فأظهَرَ قبراً ودفنه فيه، ثم نَقَلَهُ عنه في تلك الليلة إلى قبرٍ آخرَ لم يُعْرَف، فبَعد مدةٍ أمرَ بعضُ الظلمة بنَـبْش قبره، فنبشوه فلم يجدوه. قال بعضُهم: والظاهرُ أن أبا حنيفة لم يقصد الاحْتِرازَ عن أولئك فقط، بل أَطْلَعَهُ أيضاً على ما وَقَعَ في هذه الأزمنة المتأخرة أن المبتدعةَ نَـبَشُوا قبرَهُ ليُخْرجوه ويحرقوا عظامَهُ كما فعلوا ذلك بكثير من أئمة السُّنة، فلم يجدوه رَضِيَ الله عنه.

وكان أحمدُ بن حنبل إذا ذَكَرَ محنةَ أبي حنيفة وضربَهُ على القضاء وامتناعِهِ منه بالَغَ في التَّرَحُّم والبُكاء عليه.

[مكانته في العلم والفقه]

وقال له المنصورُ: عمَّن أخذْتَ العلم؟ فذَكَرَ له مشايخَهُ من التابعين ومشايخَهم من الصحابة، فقال: بخٍ بخٍ استوفيت؛ أي: الكمالَ كلَّه.

ويكفيه فخراً قولُ الفُضَيل بنِ عِياض في حقِّه: «كان أبو حنيفة فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالوَرَع، واسعَ العلم، معروفاً بالإفضال ـ أي: الإنفاق لاسيَّما على طلبة العلم ـ، صَبُوراً على تعليم العلم ليلاً ونهاراً، كثيرَ الصمت، قليلَ الكلام، حتى تَرِدَ عليه مسألةٌ في حلال أو حرام».

ولما جاء لسُفْيان الثَّوْري ليُعَزِّيَهُ بأخيهِ قام وأجلَسَهُ محلَّه، وجلس بين يديه، فقيل لسُفيان: لِمَ هذا؟ فقال: لأنه من العِلْم بمكان، فقُمْتُ لعِلْمِهِ وسِنِّه وفِقْهه ووَرَعِه.

وما أحسنَ قولَ النَّضْـر بن شُمَيْـل في حقِّه: «كان الناسُ نياماً عن الفقه حتى أَيْقَظَهم أبو حنيفة بما فَـتَقَهُ وبَيَّنه».

وهذا هو تفسيرُ المنام الذي رآه، وهو أنه نَبَشَ قبرَ النبيِّ ﷺ وأخرج عَظْمَه، فهالَهُ ذلك، فأَرْسَلَ لابن سِيرين مَن يسألُه عن ذلك ولا يُعْلِمُه بالرَّائي، فامتنع، فكَرَّرَ عليه وهو يَمْتَنِع، حتى ذَهَب إليه وأخبَرَهُ أنه الـرَّائي، فقال له: تَـثُورُ[1] علماً لم يَسْبِقْك أحدٌ إليه.

وقال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: «الناسُ عِيالٌ على أبي حَنِيفةَ في الفقه». وفي رواية: «مَن أراد أن يَتَـبَحَّرَ في الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة». انتهى[2].

[عبادتُـه]

ولقد أحيى الليلَ كلَّه بِضْعاً وأربعين سنةً يصلي الصبحَ بوضوء العشاء، ويُحْيي الليلَ كلَّه بصلاة ركعة أو ركعتين يقرأُ فيها أو فيهما القرآنَ كلَّه، وناهيكَ بهذا الاجتهاد الذي لم يُسْمَعْ مثلُه عن مثلِهِ رَضِيَ الله عنه.

ولقد قال له مُغَسِّلُهُ: غَفَرَ الله لك لم تُفْطِر منذُ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّد يمينَك في الليل منذُ أربعين سنة، ولقد أتعبتَ مَن بعدَك.

وربما كان يُحْيي الليلَ كلَّه بالآيه الواحدة يُكَرِّرُها إلى الفجر.

وبالغَ في زَجْرِ نفسِهِ عن الحلف بالله في لغو اليمين، حتى نَذَرَ أنه إن فَعَلَ ذلك تصدَّق بدينار، فكان إذا فعله تصدَّق بدينار.

---

(١) في (ز): «تقول». والمثبت هو الموافق لما في «وفيات الأعيان» (٥: ٤٠٩).

(٢) قال الحافظُ الذهبي في «السير» (٦: ٤٠٣) عقب ذكره مدحَ الناس في فقه هذا الإمام وكلام الشافعي المذكور ما نصه: «قلت: الإمامةُ في الفقهِ ودقائقِهِ مسلَّمةٌ إلى هذا الإمام، وهذا أمرٌ لا شكَّ فيه.

وليس يـصحُّ في الأذهـان شيءٌ ... إذا احتـاج النهـارُ إلى دليـل

وسيرتُه تحتمل أن تُفْرَدَ في مجلدَين، رَضِيَ الله عنه ورحمه».

[بالِغُ كرَمِه]

وكان إذا أَنْفَقَ على عياله نفقةً تصدَّق بمثلها، وإذا أَكْسى نفسَهُ ثوباً جعل مثلَه لكلٍّ من علماء بلده، وكان ثوبُهُ نفيساً جداً بحيث يُساوي أربعَمئة.

وكان يرسِلُ الأموالَ الكثيرةَ للتجارة فيها، ويجمع [٢٨/ ب] رِبْحَها من الحول إلى الحول، ثم يَصْرِفُهُ في حاجات العلماء، لا سيَّما المحدِّثين، ثم يُبْقي دنانيرَ كثيرةً فيُفَرِّقها عليهم، ويقول لهم: «لا تحمدوا إلّا الله؛ فإن ذلك ليس بحَوْلي ولا بقُوَّتي، وإنما هو رِزْقٌ أجراه الله لكم على يَدَي».

قال ابنُ المبارك: «ما سمعتُهُ يغتابُ أحداً قط».

ولد سنةَ ثمانين من الهجرة، وتوفي ببغداد سنةَ خمسين[١] على المشهور، وهي سَنَةُ مولد الشافعيِّ رَضِيَ الله عنهما.

ومن كراماته: أنه قال لأبي يوسف لـما انْـتَـزَعَهُ من أمِّه لِيُتْمِـهِ وفَقْرِهِ: «كيف بِكَ وأنتَ تأكُلُ الفالوذَجَ[٢] في صحون الفَيْرُوزج». فلما تُوُفِّي ووَصَلَ أبو يوسف عند الرَّشيد إلى منـزِلةٍ لم يصلْ إليها نظراؤه، دعاه يوماً في خَلْوة وأخرج له كذلك، فضحك أبو يوسف، فعَجِبَ منه الـرَّشيدُ فسأله: ما سببُ ضَحِكِك؟ فتَرَحَّمَ على أبي حنيفة وقَصَّ له القصّة[٣].

---

(١) أي: بعد المئة.

(٢) حلواء يسوَّى من لُبِّ الـحِنْطة. وهو فارسي معرَّب. «تاج العروس» (ف ل ذ).

(٣) أخرجها بتفصيل الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦: ٣٥٩) بصيغة التمريض. وقال عنها العلّامة الكوثري في «حُسْن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» (ص٩): «لا أصلَ لها». وانظر: «صفحات من صَبْر العلماء» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ص١٦٨-١٧٠).

ذِكْرُ «موطأ» الإمام مالك رَضِيَ الله عنه

قال شيخُنا الأول: أخبرَني به أبو إسحاق بن صَدَقة الحنبليّ[١]، أنا به أبو العباس السُّوَيْـداويّ[٢]، أنا به جماعـةٌ منهم التقيُّ الإخنائيُّ المالكيّ، أنا به الـحافظُ الشَّرفُ الدِّمْياطيّ، أنا به أبو الفضل عبدُ العزيز الـزُّهْريُّ المالكيّ[٣]، أنا به جَدِّي أبو الطاهر إسماعيل[٤]، أنا به أبو بكر محمد بن الوليد الطُّرْطُوشيّ[٥]، أنا به أبو الوليد سُلَيمان البَاجي[٦]،..

---

(١) الإمامُ المسندُ المكثرُ برهانُ الدين إبراهيمُ بن صَدَقة بن إبراهيم المقدسيّ الصالحيّ القاهريّ الحنبليّ (٧٧٢-٨٥٢هـ)، حَضَرَ عند جماعةٍ كثيرين كابن الملقِّن والسُّوَيْداوي والإبناسي والعراقي، وأجازوا له. انظر: «الضوء اللامع» (١: ٥٥-٥٦).

(٢) الإمامُ الفقيهُ المسنِدُ الكبيرُ شهابُ الدين أحمد بن الحسن بن محمد القدسيّ السُّوَيْداويّ القاهريّ الشافعيّ (٧٢٥-٨٠٤هـ)، أسمعه أبوه الكثيرَ من شيوخ عصره، وأجازَ له من دمشق الـمِزِّي والبِرْزالي والذَّهَبي وغيرهما. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٢٠٩) و«الضوء اللامع» (١: ٢٧٨-٢٧٩) و«القبس الحاوي» (١: ١٤٦).

(٣) الفقيهُ الزاهدُ الورعُ رشيدُ الدين عبدُ العزيز بن عبد الوهاب الزُّهْريّ الإسكندرانيّ (ت٦٤٧هـ)، عن ثمانين سنة، سمعَ من جَدِّه «الموطأ». انظر: «العبر» (٣: ٢٥٧).

(٤) شيخُ المالكية الإمامُ المعمَّرُ صدرُ الإسلام إسماعيلُ بن مَكِّي بن إسماعيل القرشيّ الزُّهْريّ الإسكندريّ (٤٨٥-٥٨١هـ)، روى «الموطأ» عن الطرطوشي وأبي عبد الله الرازي. انظر: «السير» (٢١: ١٢٢).

(٥) شيخُ المالكية والإسكندرية الإمامُ الفقيهُ الزاهدُ الفِهْريّ الأندلسيّ (٤٥١-٥٢٠هـ)، لازمَ أبا الوليد الباجيَّ. انظر: «السير» (١٩: ٤٩٠-٤٩٦).

(٦) الإمامُ الحافظُ الفقيهُ الأصوليُّ المتكلِّمُ الأديبُ المصنِّفُ القاضي سليمانُ بن خَلَف بن سعد التُّجَيْبيّ =

أنا به القاضي أبو الوليد يونس الصفَّار[١]، أنا به أبو عيسى يحيى[٢] بن عبد الله بن يحيى ابن يحيى اللَّيْثيّ، قال: أنا به عمُّ أَبي[٣]، قال: أنا به أبي يحيى[٤]، أنا به الإمامُ أبو عبد الله مالك بن أنس، فذَكَرَه.

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَني به الإمامُ البدرُ النَّسَّابة[٥] سماعاً لجميعه بقراءة الإمام الحافظِ الشمسِ السَّخاويِّ في خمسة مجالس، أنا به عَمِّي البدرُ النَّسَّابة[٦]، أنا به بعلوٍّ

= الأندلسيّ القرطبيّ الباجيّ المالكيّ (٤٠٣-٤٧٤هـ)، أخذَ عن ابن الصَّفار وغيره، وتفقَّه به الأئمة. انظر: «السير» (١٨: ٥٣٥-٥٤٤).

(١) الإمامُ الحافظُ الفقيهُ المعمَّرُ شيخُ الأندلس قاضي القضاة يونس بن عبدالله بن محمد ابن الصَّفَّار القُرْطُبيّ (٣٣٨-٤٢٩هـ)، حَدَّثَ بـ«سنن النسائي» وغيره عن أبي بكر محمد بن معاوية المروانيّ ابن الأَحْمر، وعن أبي عيسى اللَّيثي راويةِ «الموطأ» وغيرهما. وحَدَّثَ عنه الباجيُّ ومحمدُ بن فرج ابن الطَّلَّاع وخلقٌ كثير. انظر: «السير» (١٧: ٥٦٩-٥٧٠).

(٢) قوله: «يحيى» ساقط من (ز).

(٣) الإمامُ الفقيهُ المعَمَّرُ مُسْنِدُ قُرْطُبة أبو مروان عُبَيدُ الله بن يحيى بن يحيى بن كثير اللَّيْثيّ الأندلسيّ القُرْطُبيّ (ت٢٩٨هـ)، تَفَقَّه بوالده ورَوَى عنه «الموطأ»، وطالَ عمرُه، وتنافسوا في الأخذ عنه، وآخِرُ مَن روى عنه ابنُ أخيه يحيى بنُ عبد الله. ولقد قيل: إنه شُوهِدَ يوم موته البواكي عليه من كلِّ ضرب؛ اليهود والنصارى. انظر: «السير» (١٣: ٥٣١-٥٣٣).

(٤) في (أ): «أنا به أبو عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى اللَّيْثي، قال: أنا به أبي يحيى». وفيها نقصٌ لا يتحقَّقُ به اتصالُ السند، والمثبَتُ من بقية الأصول هو الصوابُ الموافقُ لما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص١٦٧) وهو المعروفُ في الأثبات.

(٥) هو الإمامُ الفقيهُ المسنِدُ المعمَّرُ حسنُ بن محمد بن أيوب القاهريُّ الشافعيّ، المعروف بالنَّسّابة (٧٦٧-٨٦٦هـ)، تفقَّه بالإبناسيّ والبَيْجُوريّ وغيرهما، وهو أولُ مَن قرأ عليه السَّخاويُّ في الحديث ولازَمَهُ مدةً في الفقه. انظر: «الضوء» (٣: ١٢١) و«القبس الحاوي» (١: ٢٥٢-٢٥٤).

(٦) هو المقرئُ بدرُ الدين حسنُ بن محمد بن حسن بن إدريس المصري، ويعرف كذلك بالنسابة (ت ٨٠٩هـ)، وقد جاوز الثمانين. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٣٦٦-٣٦٧) و«الضوء اللامع» (٣: ١٢٣).

درجةِ الإمامُ محمدُ بن جابر القَيْسيّ[١]، أنا به الفقيهُ عبد الله بن هارون الطائي القُرْطُبي[٢]، أنا به القاضي أبو القاسم أحمد بن بَقِي[٣]، أنا به محمدُ بن عبد الرحمن بن عبد الحقِّ الـخَزْرَجي[٤]، عن أبي عبد اللـه محمد بن فَـرَج مولى ابنِ الطَّـلَّاع[٥]، أنا به القاضي أبو الوليد الصفَّار، أنا به أبو عمرو عثمان اللَّخْميّ[٦]، أنا به أبو عيسى يحيى بن عبد الله ابن يحيى، أنا به عمُّ أبي أبو مروان عُبَيْدُ الله[٧] بن يحيى بن يحيى، أنا به يحيى بن يحيى، أنا به مؤلِّفُهُ الإمامُ مالك، فذَكَـرَه.

---

(١) الوادي آشي الأندلسيّ ثمّ التونسيّ المالكيّ، راويةُ وقتِه الإمامُ المحدِّثُ الـمُسنِدُ الرُّحلَة (٦٧٣-٧٤٩هـ)، حَدَّث بـ«الموطأ» مراراً عن ابن الغماز وغيره. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤١٣-٤١٤).

(٢) مسندُ المغرب الإمامُ المعمَّرُ أبو محمد، نزيل تونس (٦٠٣-٧٠٤هـ). انظر: «السير» (١٠: ٥٢٤) و«الدرر الكامنة» (٢: ٣٠٣).

(٣) أحمدُ بن يزيد بن عبد الرحمن ـ من ولد شيخ الأندلس الحافظ بَـقي بن مَـخْلِدـ الإمامُ المحدِّثُ المسندُ قاضي الجماعة الأمويُّ القرطبيُّ المالكيّ (٥٣٧-٦٢٥هـ)، قال الذَّهَبي: تَفَرَّدَ بأشياء منها «موطأ» يحيى ابن يحيى عن الـخَـزْرجيّ. قال: حدَّث عنه المعمَّرُ أبو محمد بنُ هارون الذي كتبَ إلينا بالإجازة من المغرب... وهو آخرُ مَن حَدَّثَ «الموطأ» في الدنيا عالياً بينه وبين الإمام مالك فيه ستةُ رجال بالسَّماع المتصل. انظر: «السير» (٢٢: ٢٧٤).

(٤) الإمامُ الفقيهُ القُرْطُبيّ المالكي، المتوفى قريباً من سنة (٥٦٠هـ)، سمع «الموطأ» وغيرَه من ابن الطَّلَّاع، وروى عنه أحمد بن بَقِي وغيره. انظر: «السير» (٢٠: ٤٢٠-٤٢١).

(٥) القُرْطُبِيِّ الإمامِ الحافظِ الفقيهِ المالكيّ، مفتي الأندلس ومسندِها (٤٠٤-٤٩٧هـ)، أخذَ عنه عبدُ الحقّ الخَزْرَجيّ وجماعة. انظر: «السير» (١٩: ١٩٩).

(٦) قوله: «أنا به أبو عمرو عثمان اللَّخمي» مثبتٌ في الأصول، وفيه وقفة؛ لأنّ ابنَ الصَّفَّار يَروي «الموطأ» عن يحيى بن عبد الله بن يحيى مباشرةً من غير واسطة كما صرَّحَ بذلك في «السير» (١٧: ٥٦٩)، فلمَ النـزولُ به في الرواية! وروايةُ ابن الصَّفَّار لـ«الموطأ» عن أبي عيسى يحيى اللَّيثيّ من غير واسطة هي المشهورة في الأَثْبات، وانظر مثلاً: «المعجم المفهرس» للحافظ (ص٣٦).

(٧) في الأصول: «عبد الله». والصواب ما أثبته «عُبَيد الله» بالتصغير، وتقدمت ترجمته.

وقال شيخُنا الثالث: أنا به رواية يحيى بن يحيى، أخبرَني به(١) الحافظُ التقيُّ بن فَهْد المكِّيّ، أنا به البُرْهان الإِبْناسيّ، أنا به محمدُ بن جابر الوادِي آشِي(٢)، أنا به عبد الله بن هارون الطَّائيّ، أنا به قاضي الجماعة أبو القاسم أحمدُ بن بَـقِي بن مَـخْلِد، أنا به أبو عبد الله محمدُ بن عبد الحقِّ الـخَزْرَجيّ، أنا به محمدُ بن فَرَج مولى ابن الطَّـلَّاع، أنا به القاضي أبو الوليد الصفَّار، أنا به يحيى بنُ عبد الله بنِ يحيى بن يحيى اللَّيْثيّ، أنا به عمُّ أبي، أنا به أبي، أنا مالك.

فائدةٌ مُهمَّةٌ(٣)

[في تحرير اسم يحيى بن يحيى راوي «الموطأ»]

روى «الموطأ» عن مالك اثنان(٤)، كلٌّ منهما يُسَمَّى يحيى بن يحيى؛ أحدُهما هذا، وهو صاحبُ الرواية المشهورة الآن، وهو أبو محمد يحيى بنُ يحيى بن كثير اللَّيثيُّ الأَنْدَلُسيّ، مات في رجب سنةَ أربع وثلاثين ومئتَين، ولا روايةَ له في شيءٍ من الكتب الستة «الصحيحين» والأربعة، ويقع في بعض الكتب ما يوهم الاختلافَ في بعض نَسَبِه، والذي في الكتب المعتمدة: أبو عيسى يحيى بنُ عبد الله بن يحيى بن يحيى، ثلاثاً، أخبرَنا به عمُّ أبي، أبو مروان عبيد الله بن يحيى بن [٢٩/أ] يحيى، حدَّثنا به أبي يحيى بن يحيى، حدَّثنا به مالكٌ.

---

(١) كذا في الأصول.

(٢) بالمدِّ، نسبةً إلى (وادي آش) وادٍ بالأندلس، قاله في «تاج العروس» (أ و ش).

(٣) هذه الفائدة نقلها المصنِّف من «الفهرست الصغير» (ص١١٨-١١٩) إلّا قوله الآتي: «ويقع في بعض الكتب... حدَّثنا به مالك» وقوله: «فتنبَّه لذلك... ورواية وغيرها».

(٤) أي: باعتبار ما سيذكرُه من الالتباس في اسمهما، وإلّا فرواةُ «الموطأ» أكثرُ من اثنين. انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص١٣-١٤)

والآخر أبو زكريا يحيى بن يحيى التَّمِيميُّ الحَنْظَلِيُّ النَّيسابُوريّ[1]، مات في صفر سنةَ ست وعشرين ومئتَين، روى عنه البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحهما».

ومَن لا خبرةَ له بفَنِّ الحديث ومعرفة رجاله يلتبِسُ عليه أحدُ هذين بالآخر، فتَنَبَّهْ لذلك، واستفِد الفرقَ بينهما نَسَباً ووفاةً ورِوايةً وغيرها.

* * *

(١) الإمامُ الرُّحلةُ الحافظُ شيخُ الإسلام وعالمُ خُراسان (١٤٢-٢٢٦هـ)، لَقيَ صغارَ التابعين ككَثير بن مسلم، وحدَّث عنهم. انظر: «السير» (١٠: ٥١٢-٥١٩).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام مالك ومناقبه]

مالكٌ رَضِيَ الله عنه هو ابنُ أنس الأَصْبَحيُّ[1]، إمامُ دار الهجرة، أخذ عن خلائق من التابعين، وأخذ عنه خلائقُ لا يُـحْصَوْن، وأجمع طوائفُ العلماء على إمامته وجلالته والإذعان له في حفظ الحديث والتثبت فيه، وتعظيمه وإجلاله وتوقيره لحديث رسول الله ﷺ.

قال البخاري وغيرُهُ: «أصحُّ الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ الله عنهما». انتهى.

وأصحُّ الأسانيد عنه الشافعيُّ؛ إذْ هو أجلُّ أصحابه على الإطلاق بإجماع أئمة الحديث، ومن ثَمَّ قال أحمد: «سمعتُ «الموطأ» من سبعةَ عَشَـرَ رجلاً من حفَّاظ أصحاب مالك، ثم أَعَدْتهُ على الشافعيّ؛ لأني وجدته أقومَهم به».

وأصحُّ الأسانيد عن الشافعيِّ أحمدُ، قال الشافعيُّ: «خرجتُ من بغداد وما خَلَّفْتُ فيها أفقهَ ولا أزهدَ ولا أورعَ ولا أعلمَ من أحمد». ولاجتماع الأئمة الثلاثة في هذه السلسلة قيل لها: سلسلة الذَّهب.

ومن جُملة مَدْح الشافعيِّ لمالكٍ قولُه: «إذا جاء الأثرُ فمالك النجم». وقال مرة:

---

(١) بَسَطَ القاضي عياض ترجمتَه في: «ترتيب المدارك» (١: ١٠٢-٢٥٣). وانظر: «وفيات الأعيان» (٤: ١٣٥-١٣٩) و«السِّيَر» (٨: ٤٨-١٣٥).

«إذا جاء الحديثُ عن مالك فاشْدُدْ به يدَيْك؛ فإنه كان حجةَ الله على خلقه بعد التابعين».
و«ما أحدٌ أَمَنّ عليَّ من مالك». و«هو وابنُ عُيينةَ القَرينانِ ولولاهما لذهَبَ علمُ الحجاز».
و«مالك مُعَلِّمي، وعنه أَخَذْنا العِلْم».

قال حَرْمَلة: «لم يكن الشافعيُّ يقدِّمُ على مالكٍ أحداً في الحديث». وقال وَهْبُ ابن خالد: «ما بين المشرق والمغرب رجلٌ آمَن على حديث رسول الله ﷺ من مالك».

ومن أعظم غُرَرِ فضائله قولُهُ ﷺ في الحديث الصحيح: «يُوشِكُ أن تُضرَبَ أكبادُ الإبل ـ وفي رواية: آباط المطِيِّ ـ يطلبون العلمَ فلا يجدون أحداً أعلمَ من عالم المدينة»[(١)]. قال ابن عُيَيْنة وغيرُه: «هذا الرجلُ هو مالك»[(٢)].

قال بكرُ بن عبد الله: «أَكْثَرَ علينا مالكٌ من حديث شيخه رَبيعة بن [أبي] عبد الرحمن، فسألْناه عنه، فقال: ها هو نائمٌ في ذلك الطاق. فأتيناهُ فنَبَّهْناهُ، فقلنا له: أنت رَبيعة؟ قال: نعم. فقلنا له: كيف حَظِيَ بك مالكٌ ولم تَحْظَ أنت بنفسك؟! قال: ما علمتُم أنّ حملاً من دولة[(٣)] خيرٌ من حمل علم».

وقال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: «رأيتُ على باب مالكٍ كُراعاً[(٤)] من أفراس خُراسان وبِغال مصر، ما رأيتُ أحسنَ منه، فقلت: ما أحسنَه! فقال: هديةٌ مني إليك يا أبا عبد الله.

---

(١) أخرجه أحمد (٢: ٢٩٩). والترمذي في «جامعه» كتاب العلم ـ باب ما جاء في عالم المدينة، رقم (٢٦٨٠). والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٣٨٥) كتاب الصلاة ـ باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعلمهم. قال الترمذي: «هذا حديث حسن». وقال الذهبي في «السِّيَر» (٨ : ٥٦): «هذا حديثٌ نظيفُ الإسناد، غريبُ المتن».

(٢) ذكره الترمذي في «جامعه» (٥: ٤٧). وانظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» للحافظ ابن عبد البر (ص١٩ وما بعدها).

(٣) في «ترتيب المدارك» (١ : ١٦٧): «أن مثقالاً من دولة». ولم يتضحْ لي معنى كلام رَبيعة.

(٤) يقال لجماعة من الخيل خاصة. «المصباح المنير» (ك رع).

فقلتُ: دَعْ لنفسك منها دابـةً تركبُها. فقال: أنا أَسْتَحْيـي من اللـه أن أَطَـأَ تربـةً فيها رسولُ الله ﷺ بحافِرِ دابة».

وسألَهُ الرشيدُ أنْ يأتيَ ليَقْرَأَ أولادُهُ[1] عليه «الموطأ» فامتَنَع؛ تعظيماً للعلم، وأنه يُؤْتَى إليه ولا يأتي، فطاوعه وأمرهم أن يخرجوا إلى المسجد ويسمعوا مع الناس.

وحاولَه على أن يَـخْرج معه ويَحْمل الناسَ على «الموطأ» فامتنع وقال: لا سبيلَ لذلك؛ لأن أصحابَ رسول الله ﷺ [٢٩/ب] تفرَّقوا بعده في الأَمْصار فحدَّثُوا، فعند أهل كلِّ مِصْرٍ عِلْم، وقد قال ﷺ: «اختلافُ أمَّتي رَحْمة»[2]. ثمّ قال: «وأما مفارقةُ بلد رسول الله ﷺ فلا سبيلَ إليها؛ لقوله: «والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانو يعلمون»[3]. وهذه دراهِمُكم - أي: وهي ثلاثةُ آلاف دينار أعطاها له ليشتريَ له بها داراً - فإن شئتُم فخذوها.

وصحَّ عن الشافعيِّ: «ما في الأرض من كتاب من كُتُب العلم أكثر صواباً من «الموطأ»». قال الأئمةُ: إنما قال الشافعيُّ ذلك قبل وجود «الصَّحيحين»، وإلا فهما أصحُّ منه، بل مما عدا القرآنَ اتفاقاً.

وأُرْسِلَ إليه من مسيرة سنةٍ رجلٌ ليسأله عن مسألة، فقال: لا أُحْسِنُ فيها شيئاً. فقال: ما أقولُ لهم. قال: قُلْ لهم قال مالكٌ: لا أُحْسِنُ فيها شيئاً.

أَخَذَ من التابعين عن ثلاثمئة، ومن تابِعي التابعين عن أربعمئة.

---

(١) في (أ) و(ز): «أولادهم».

(٢) انظر الكلام عليه في «المقاصد الحسنة» (ص٢٦-٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب فضائل المدينة - باب من رغب عن المدينة رقم (١٨٧٥). ومسلم في «الصحيح» كتاب الحج - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار، رقم (٣٣٥١).

ورأى ابنُ كثير النبيَّ ﷺ والناس يسألونَه، فقال لهم: إني كَنَـزْتُ تحت المنبر كَنْـزاً كبيراً، وقد أَمَرْتُ مالِكاً أن يقسمَهُ فيكم، فاذهبوا إليه.

ورآهُ رجلٌ آخرُ فقال: يا رسولَ الله، مالِكٌ واللَّيثُ مختلفان في مسألة؟ فقال ﷺ: مالِكٌ مالكٌ وَرِثَ جَدِّي ـ يعني: إبراهيم ﷺ ـ.

توفي رَضِيَ الله عنه سنةَ تسع ـ بتقديم التاء ـ وقيل: ثمان وسبعين ومئة، في صفر أو شهر ربيع الأول. ووُلِدَ في شهر ربيع الأول سنةَ ثلاثٍ ومئةٍ على الأشهر، ومَكَثَ ببطن أمِّه ثلاثَ سنين، وقيل أكثر. ورَأَتْ عمةُ الشافعي ليلةَ موته قائلاً يقول: مات الليلةَ أعلمُ الأرض.

* * *

ذِكْرُ «مسندِ» إمامنا الشافعيِّ[١] رَضِيَ الله عنه

قال شيخُنا الأول: قرأْتُهُ على الشيخ صَدَقة[٢]، قال: أنا به الحافظُ أبو زُرْعة الوليُّ العراقيّ، أنا به العزُّ بن جَمَاعة بقراءة والِدِي ـ أي: الحافظ الكبير الزَّين العراقيّ ـ وأنا حاضر، قال: أنبأتنا المسندةُ ستُّ الفقهاء ابنةُ إبراهيم الواسطيّ[٣]، أنا به أبو بكر محمدُ ابن سعيد بن الخازن، أنا به الحافظُ أبو زُرْعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسيّ، أنا به أبو الحسن مَكِّيٌّ الكَرَجيّ[٤]،..

---

(١) وانظر إسناد شيخ الإسلام زكريا إلى كلٍّ من: «الرسالة» و«اختلاف الحديث» و«السنن المأثورة عن الشافعي» رواية المزني في «ثبته » (ص٢٤-٢٥).

(٢) قوله: «قرأْتُهُ على الشيخ صَدَقة» كذا في الأصول! والذي في «ثبت شيخ الإسلام» (ص١٧١): أنه قرأه على «الشيخ أبي النعيم رضوان بن محمد العقبي». وقد تقدّمت ترجمتُه في سند حديث المصافحة. أما الشيخُ صدقة، فلم أقفْ على أنّ شيخَ الإسلام أَخَذَ عمَّن اسمُه (صَدَقة)، والذي سبقَ في سنده إلى «الموطأ» أنه يرويه عن الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن صدقة الحنبلي، وقدَّمتُ ترجمتَه هناك، وقد نظرتُ في ترجمة كلِّ مَن اسمُه (صدقة) في «الضوء اللامع» فلم أقفْ على شيءٍ يُشيرُ إلى صوابِ العبارة المذكورة، والظاهرُ أنه سَقَطَ من الأصول الخطية لفظة: «ابن»، فليُحَرَّرْ، والله أعلم.

(٣) الشيخةُ الصالحة، الصالحيةُ الحنبلية (ت ٧٢٦هـ) عن اثنتَين وتسعين سنة، لها سماعٌ قليل، لكنَّ إجازاتِها عالية. انظر: «أعيان العصر» (٢: ٣٩٩-٤٠٠).

(٤) تصحفت في الأصول إلى: «الكرخي». والكرجيّ نسبة إلى (كَرَج) من فارس. وهو الشيخُ الجليل الرئيسُ المسنِدُ المعمَّر مَكِّي بن منصور بن محمد، ولد سنةَ (٣٩٧هـ) أو (٣٩٩هـ)، ومات في (٤٩١هـ)، =

أنا به القاضي أبو بكر الحِيريّ[١]، ثنا به أبو العباس محمد الأَصَمّ[٢]، أنا به أبو محمد الرَّبيع بن سليمان المُرَادِيّ، أنا به الإمامُ أبو عبد الله محمدُ بن إدريس الشافعيّ، فذَكَرَه.

قال شيخُنا الثاني: أخبرَنا به الجلالُ القُمُّصيّ[٣]، أنا به المسندُ المعمَّر الزَّين ابنُ الشَّيخة[٤] سماعاً، أنا به العَلَمُ سَنْجَر[٥] سماعاً، أنا به دانِيال التُّرْكُمانيُّ الكَرَكيُّ الشافعيُّ

= سمعَ بنَيْسابور من القاضي أبي بكر الحِيريّ، طال عمرُه وتَفرَّد، روى عنه أبو زُرْعة طاهرٌ المقدسيّ وغيره. انظر: «السير» (١٩: ٧١).

(١) كبيرُ خُراسان رئاسةً وعلماً وعلوَّ إسناد ومعرفةً بمذهب الإمام الشافعيّ أحمدُ بن الحسن بن أحمد الحِيريّ الشافعيّ (٣٢٥-٤٢١هـ)، سمعَ من أبي العباس الأصمِّ وغيره في عِدَّة بلاد. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٦-٧).

(٢) الإمامُ الحافظُ الكبيرُ الرُّحَلةُ محدِّثُ المشرق المعمَّرُ محمدُ بنُ يعقوب الأَصَمُّ النَّيسابُوريّ (٢٤٧-٣٤٦هـ)، سمع من الرَّبيع كُتُبَ الإمام الشافعيّ، ثم ظهر فيه الصَّمَمُ، وكُفَّ بصرُهُ آخرَ عمره. قال الحاكم: حَدَّثَ في الإسلام ستاً وسبعين سنة. انظر: «السِّيَر» (١٥: ٤٥٢) و«تذكرة الحفاظ» (٣: ٨٦٠-٨٦٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٣٣-١٣٤).

(٣) نسبة لـ(منية القُمُّص). وهو الإمامُ المحدِّثُ الجليلُ جلالُ الدين أبو المعالي عبدُ الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن القاهريّ الشافعيّ (٧٩٢-٨٧٥هـ)، كان أعرفَ شيوخ الرّواية بألفاظ الحديث. انظر: «الضوء» (٤: ٥٠-٥٢، ١١: ٢٢٢) و«المنجم» (ص١٣٧-١٣٨).

(٤) تحرَّف في (أ) إلى: «ابن الشحنة». وانظر: «المنجم» للسيوطي (ص١٣٧). وهو الإمامُ المحدِّثُ المسندُ أبو الفرج عبدُ الرحمن بنُ أحمد بن مبارك الغَـزِّيّ ثمّ القاهريّ، وُلد سنةَ (٧١٤هـ) أو (٧١٥هـ)، ومات سنةَ (٧٩٩هـ). انظر: «إنباء الغمر» (١: ٥٣٥-٥٣٦)، وانظر: «الدرر الكامنة» (٣٢٤-٣٢٥).

(٥) هو الأميرُ الكبيرُ المعمَّرُ الفاضلُ عَلَمُ الدين أبو سعيد سَنْجرُ بن عبد الله الجاوِلِـيُّ المنصوريّ (٦٥٣-٧٤٥هـ)، ولد في آمد، وحلَّ آخراً بالكَرَك ووَلِي نيابةَ الشَّوْبك، سمعَ «مسند الإمام الشافعيّ» على قاضي الشَّوْبك دانِيال سنةَ (٦٨٨هـ)، ورَتَّب «المسند» ترتيباً حسناً، وشَرَحَهُ في مجلداتٍ بمعاونة غيره. سمع منه أبو الفرج ابن الشَّيْخة وغيره. قال الذَّهَبي: «له آثار حسنة بالبلاد الشامية وغيرها». انظر: «العبر» (٤: ١٣٦) و«طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ٤١) و«الدرر الكامنة» (٢: ١٧٠-١٧٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٢٤-٢٦).

قاضي الشَّوْبك[1] قراءةً عليه وأنا أسمع، أنا به أبو بكر الخازن شيخُ الصُّوفية ببغداد، أنا به أبو زُرْعة طاهرُ المقدسيّ، أنا به أبو الحسن مَكِّيٌّ الكَرَجيُّ سماعاً، أنا به القاضي أبو بكر الحِيرىّ، ثنا به أبو العباس الأَصَمّ، أنا به الرَّبيع بنُ سليمان المُراديّ، أنا به الإمامُ المجتهدُ أبو عبد الله المطَّلبيُّ رَضِيَ الله عنه، فذَكَرَه.

وقال شيخُنا الثالث: قرأته جميعَهُ على الجلال القُمُّصيّ، أنا به أبو الفرج عبد الرحمن ابن أحمد الغَـزِّيّ[2] سمـاعاً، أنا به سَـنْجَر الناصريّ، أنا به دانِـيال التُّرْكُمـانيّ، أنا به أبو بكر الخازن، ح قال أبو الفَرَج: [٣٠/أ] وأنبأتنا عالياً وزيرةُ بنتُ عمر التَّنوخيةُ[3] إجازةً، أنا الحسين بن المبارك الزَّبيديّ، قالا: أنا به أبو [زُرْعة] طاهر المقدسيّ، أنا به مَكِّيٌّ، أنا به القاضي أبو بكر الحِيريّ، ثنا الأَصَمّ، أنا الرَّبيعُ الـمُرَاديّ، أنا به الإمامُ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه.

فائدتان

أحداهما: قال الحافظُ ابن حجر: «هذا «المسندُ» عبارةٌ عن الأحاديث التي وقعت في مسموع الأصمِّ على الرَّبيع من كتاب «الأمّ» و«المبسوط»، التقطَها أبو عمرو محمدُ ابن جعفر بن مَطَر[4] من الأبواب»[5].

---

(١) الإمامُ ضياءُ الدين أبو الفضل دانِيال بن مَنْكِلِي بن صرفا التُّرْكُمانيّ الكَرَكيّ (٦١٧-٦٩٦هـ) سمعَ بعدّة بلاد. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٣: ٢٨٤).

(٢) هو ابنُ الشَّيْخة المتقدمة ترجمته آنفاً.

(٣) المسندةُ المعمَّرةُ أمُّ عبد الله ستُّ الوزراء بنتُ عمر بن أسعد بن الـمُنَجَّا التنوخيةُ الدمشقيةُ الحنبليةُ (٦٢٤-٧١٦هـ)، آخرُ مَن حَدَّث بـ«المسند» بالسَّماع عالياً، سَمعَتْ من والدها وأبي عبد الله بن الزّبيدي. قال الذَّهَبي: «كانت طويلةَ الرُّوح على سماع الحديث». انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ١٢٩).

(٤) الإمامُ القدوةُ المحدِّثُ المعمَّرُ أبو عمرو النَّيْسابوريّ (ت٣٦٠هـ) عن خمسٍ وتسعين سنة. انظر: «السِّيَر» (١٦: ١٦٢-١٦٣).

(٥) انظر: «المعجم المفهرس» (ص٣٩). وهذه الفائدةُ ذكرها الحافظُ السيوطيُّ في «الفهرست الصغير»=

ثانيتهما: قال الحافظُ سراجُ الدين القَـزْوِينيُّ[١] في «فهرسته»: «جميعُ كتب الإمام الشافعيِّ التي رواها الأَصَمُّ عن الرَّبيع عنه؛ أرويها عن الفخر بن البُخاريّ إجازةً، عن أبي المكارم بن اللَّبان إجازةً، عن أبي عليٍّ الحداد كذلك، عن الحافظ أبي نُعَيم الأَصْبَهانيِّ كذلك، عن الأَصَمِّ، عن الرَّبيع، عن الشافعيّ»[٢].

قال شيخُنا السيوطيّ: «هكذا ذَكَر وهو القدوةُ في ذلك، وقد تقدَّم إسنادي إلى الفخر البخاريّ أيضاً[٣]، فنَـرْوي به جميعَ الكتب المذكورة، ونُعْلي به إسنادَ «المسند» السابق فيعلو درجةً أخرى»[٤].

* * *

= (ص١٢٤-١٢٥). وقال الحافظُ السخاويُّ في «الضوء» (٨: ١٠) عن «مسند الإمام الشافعي» رَضِيَ الله عنه ورحمه: «وليس هو من جمعه، وإنما التقطَه بعضُ النَّيْسابُوريِّين من «الأُمّ» له و«السنن» له، رواية الـمُزَني ورواية ابن عبد الحكم».

(١) هو الحافظُ الكبيرُ مُـحَدِّثُ العراق عمرُ بن علي بن عمر القَزْوِينيّ (٦٨٣-٧٥٠هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ١٨٠).

(٢) «مشيخة الحافظ السِّراج القَـزْويني» (ص٤٩٢)، ونقل ذلك أيضاً السيوطيُّ في «الفهرست الصغير» (ص١٢٨).

(٣) في مطبوعة «الفهرست الصغير» (ص١٢٨): «آنفاً».

(٤) انظر: «الفهرست الصغير» (ص١٢٨).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الشافعيّ ومناقبه]

الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه هو أبو عبد الله محمد بن إِدْريس بن العباس بن شافِع بن السَّائب بن عُبيد بن عبد يَزيد بن هاشم بن المطَّلِب بن عبد مَناف بن قُصَي القُرَشيُّ المطَّلِبيُّ الشافعيُّ الحِجازيُّ المَكِّيّ، ابنُ عَمِّ رسول الله ﷺ، يَلْتقي معه في عبد مَناف(١).

أَفْرَدَ الإئمةُ ترجمَتَهُ بالتأليف، فزادَت المؤلفاتُ على أربعين تأليفاً(٢)، لكنْ في كثير منها شيءٌ كثيرٌ من الموضوع المفتَرَى، لاسيِّما تأليفُ الفخر الرازيّ، بل في تأليف البيهقيّ مع جلالته في فَنِّ الحديث وتوابعِهِ بعضُ الموضوع(٣)، فاحذَرْ ذلك.

وحاصلُ شيءٍ من ترجمته؛ لِضِيق المحلِّ عن استيعاب مَقْصِدٍ من مقاصدها الكثيرة الواسعة:

---

(١) انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (٩: ٦٣-١٦١) و«وفيات الأعيان» (٤: ١٦٣-١٦٩) و«السير» (١٠: ٥-٩٩).

(٢) انظر طرفاً من ذلك في: «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٦٧) و«طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٣٤٣-٣٤٥). قال الإمام النووي في «تهذيب الأسماء»: «ومن أحسنها وأثبتِها كتابُ البيهقي، وهو مجلدان ضخمان مشتملان على نفائس من كلِّ فن، استوعب فيهما معظمَ أحوالِهِ ومناقبِهِ بالأسانيد الصحيحة والدلائل الصريحة». وقال التاجُ السُّبْكي فيه: «المشهور الحسن الجامع المحقَّق».

(٣) قال المصنِّفُ في «التحفة» (١: ٥٣) آخرَ ترجمتِهِ المختصرةِ للإمام الشافعيّ رَضِيَ الله عنه ورحمه: «وقد أكثر الناسُ التصانيفَ في ترجمته حتى بلَغَتْ نحوَ أربعين مصنَّفاً، ذكرْتُ خُلاصَتَها في «شرح المشكاة»، ولْيُتَنَبَّهْ لكثيرٍ مما في رِحْلَتِهِ للرَّازي كالبَيْهقي؛ فإن فيها موضوعاتٍ كثيرة».

إنه قرشيٌّ مُطَّلِبيٌّ إجماعاً، وأمُّه أَزْدِية[١]، وقد صَحَّ في فضائل قريش والأَزْد أحاديثُ كثيرةٌ.

ووَرَدَ في حقِّه قولُه ﷺ: «عالِمُ قريش يَمْلَأُ طَبَـقَ الأرض علماً»[٢]. طرقُهُ كثيرةٌ متماسكة، فليس بموضوعٍ ولا قريبٍ منه، خلافاً لمن وَهِمَ فيه كما بيَّنه أئمةُ الحديث كأحمدَ والبَيْهقيِّ والنوويِّ وغيرِهم، وممن حَمَله على الشافعيِّ أحمدُ[٣]، وتبعَه العلماءُ على ذلك. وَوَجَّهوهُ: بأنه لم يظهرْ لِقُرَشيٍّ من العلومِ المدونةِ المحفوظةِ المضبوطةِ المشهورةِ المتبعةِ في أقطار الأرض، المكتوبةِ كما تُكْتَب المصاحفُ، المتحدَّثِ بها في مجالس الحكّام والأمراء والفقراء وأهل الآثار؛ ما ظَهَر له من ذلك.

قال أبو نُعَيْم بعد ذِكْرِهِ نحوَ هذا: «فهو عالِمُ قريشٍ الأفضلُ الذي دوَّن العلمَ، وشرحَ الأصولَ والفروعَ، ومهَّد القواعدَ».

ومن الأخبار الواردة في الأَزْدِ الذين تقرَّر أنَّ أمَّه منهم، خبرُ الترمذيّ: «الأَزْدُ أُسْدُ الله في الأرض، تريد الناسُ أن تصَغِّرهم ويأَبى الله إلا أنْ يَـرْفَعَهم، ولَيَأْتِيَنَّ على الناس زمانٌ يقول الرجل: يا لَيْتَني أَزْدِياً، ويا ليتَ أمِّي كانت أَزْدِية»[٤].

---

(١) انظر الاختلاف في اسمها في: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١: ٨٥) و«تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٤٥) و«طبقات الشافعية الكبرى» (١: ١٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسيُّ في «مسنده» (١: ٢٤٤) عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تسبوا قريشاً؛ فإنّ عالمها يملأُ الأرضَ عِلْماً، اللهمّ إنك أَذَقْتَ أوّلَها عذاباً أو وَبالاً، فأَذِقْ آخرَها نَوالاً».

(٣) ساقَ الذهبي في «السِّيَر» (١٠: ٨١-٨٢) من طريق الإمام البيهقيِّ بسَنَده إلى إبراهيم بن إسحاق الأنصاريّ قال: سمعتُ المروذيَّ يقول: قال أحمد بن حنبل: إذا سُئلتُ عن مسألة لا أعرفُ فيها خَبَراً، قلتُ فيها بقول الشافعيِّ؛ لأنه إمامٌ قُرَشيّ، وقد رُويَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «عالِـمُ قريش يملأُ الأرضَ عِلْماً».

(٤) «الجامع الصحيح» كتاب المناقب ـ باب في فضل اليمن، رقم (٣٩٣٧). قال الترمذي: «هذا حديثٌ =

[نشأتُه وطلبُه للعلم ورحلاتُه]

وُلِدَ بغَزَّةَ في سنة خمسين، سنة وفاة أبي حنيفة كما مَرَّ، بل قيل: يوم موته.

ونشأ يَتيماً في حِجْر أمِّه في ضيق عَيش، بحيث كانت تترك تعليمَه؛ لعَجْزها عن أجرة المعلم. لكنْ أَلْهَمَهُ الله أنّ ما تعلَّمَه علَّمَهُ بعد ذهاب المعلِّم لغيره، [٣٠/ ب] فرأى المعلِّمُ أنّ نفعَهُ بذلك أكثرُ من أُجْرَة تعليمِهِ لو أَخَذَها منه، فأَسْقَطَها عنه(١)، فاستمَرَّ حتى خَتَمَ القرآنَ لسَبْع.

ثمّ حُبِّبَ إليه مجالسةُ العلماء، فكان يكتُبُ ما استفادَهُ منهم في نحو العَظْم؛ لعجزه عن الوَرَق.

وآثَـرَ الأدبَ والشِّعْر فكَفَّه الله عن ذلك، فأَسْمَعَهُ صوتاً من خَلْفه بعَقَبةِ مِنىً: «عليك بالفقه». وأُلْهِمَ كاتبُ أستاذه مُسلِم الزَّنْجيّ وقد سَمِعَهُ يتمثلُ ببيتٍ فقَرعَهُ بسَوْط، ثمّ قال له: «مثلُك يُذْهِبُ مروءتَهُ في هذا، أين أنت عن الفقه؟».

وقال له أستاذُهُ مسلِمٌ المذكور ـ وسُمِّيَ زنْجياً مع كونه كان في غاية البياض من باب أسماء الأَضْداد، وكان مسلِمٌ هذا شيخَ مكةَ ومفتيها نظيرَ سفيان بن عُيَيْنة شيخِ الشافعيِّ أيضاً ـ: «لقد شَرَّفَكَ الله في الدنيا والآخرة، ألا جعلت فهمَك فهمك هذا في

= غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه، ورُوِيَ هذا الحديثُ بهذا الإسناد عن أنس موقوفاً، وهو عندنا أصح».

(١) تأمَّلْ حرصَ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه ورحمه على نَشر العلم من صِغَره ما أولاه الله تعالى من ذلك في كِبَره، وإخلاصَ معلِّمِهِ وعلوَّ همَّتِهِ في أن ينتشر عنه العلم، فيستغني بذلك عن طلب أجرته! ﴿وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤١].

الفقه فكان أحسنَ بك». فحينئذٍ جالس الشافعيُّ مُسلماً هذا، وأخذَ عنه الفقهَ، وأجازه بالإفتاء وعمرُهُ نحوُ خمسَ عشرةَ سنة.

ولما مضى من عُمُره ثلاثَ عشرةَ سنةً وقد حفظَ «الموطأ» رَحَلَ إلى مالك بالمدينة فلازمه، فبالغ في إكرامه؛ لِنَسَبِه، ولـما رآهُ منه مما ازداد تعجُّبُهُ منه من الفَهْم والعلم والأدب والعقل، ومن ثَمّ كان يستزيدُه من قراءةِ «الموطأ» حتى خَتَمَهُ عليه في مدة يسيرة.

وقال له مرةً: «اتَّقِ الله؛ فإنه سيكون لك شأنٌ». ومرةً: «إنّ الله تعالى قد ألقى عليك نوراً، فلا تُطْفِئْهُ بمعصية».

واستمَرَّ عند مالك إلى أن تُوفِّي، فرحل من المدينة وسنُّه نحوُ تسعٍ وعشرين سنةً إلى اليمن، وتولَّى القضاءَ بها.

ثمّ رَحَلَ إلى العراق فناظر محمدَ بن الحسن وغيره، ونَشَرَ علمَ الحديث ومن ثَمَّ سَمَّوهُ ناصرَ السُّنة، وأصحابَه أهلَ الحديث، وشاع فضلُه إلى أن ملأ البقاعَ والأسماعَ.

[تصانيفُه]

ودَوَّن علمَ أصول الفقه، ولم يسبقه أحدٌ إلى ذلك، فصَنَّفَ فيه «الرسالة»، فأَجْمَعَ أهلُ عصره على أنه من الخوارق، ومن ثَمَّ قال المُـزَنيُّ: «قرأتُه خمسَمئة مرّة، ما من مرّةٍ إلّا واستفدتُّ منه فائدةً جديدة، وأنا أنظرُ فيه خمسينَ سنة، وما أعلمُ أنّي نظرتُ فيه مرةً إلّا واستفدتُّ منه شيئاً لم أكنْ عرفْتُه».

ولَـما أذعنَ لفَضْله أهلُ العراق حتى المخالِفون؛ لأنّه ظهر من فَضْلِه في مناظراتِه لهم ولغيرهم ما أَبْـهَرَهم، ولأنه أظهَرَ من مهمات القواعد والأصول ما لم يُسْبَق به،

وامْتُحِنَ في مواطِنَ كثيرةٍ بما لا يُحْصَى فلم يُتَعَقَّبْ له جواب[١]؛ عَكَفَ عليه للاستفادة منه أئمةُ الحديث والفقه وغيرهما، ورَجَع كثيرٌ منهم إلى مذهبه كأبي ثَوْر وآخرين، وانقطعوا إليه حين رَأَوْا عنده ما ليس عند غيره.

وباركَ الله الكريمُ له ولهم، بحيث أنه أَلَّف كتبَهُ الجديدةَ كلَّها بمصر في أربع سنين، وهذا شيءٌ يُحيِّرُ الفكرَ؛ فإن سعةَ مذهبه وما اشتملَ عليه مما تحيلُ العادةُ وجودَه في هذه المدة اليسيرة.

وصَنَّفَ في العراق كتابَهُ القديمَ المسمَّى بـ«الحُجَّة»، ورواه عنه أربعةٌ من أكابر أصحابه العراقيين؛ أحمدُ بن حنبل وأبو ثور الزَّعْفَرانيُّ والكَرابيسيّ.

ثمّ رَحَلَ منها إلى مكة، ثم عاد إليها في آخر القَرْن، فامْتُحِنَ مع مَن امْتُحِنَ بالقول بخَلْق القرآن، فأَحْسَنَ التخلصَ منهم بمَزيد ذكائه وفَهْمه.

بادرَ إلى الرِّحْلة إلى مصرَ سنةَ تسع وتسعين ومئة، وصَنَّف كتبَه الجديدةَ بها، ورَجَعَ عن تلك الكتب القديمة، فالإفتاءُ على الجديد إلّا في قريب [٣١/أ] من ثلاثين مسألة، فالفتوى فيها على القديم، وهي معروفةٌ في محالِّها من كتب الفقه[٢].

---

(١) قال الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ٧١-٧٢) في تعداد أحوال الإمام رَضِيَ الله عنه ورحمه: «ومن ذلك أن الشافعيَّ رحمه الله مَكَّنَهُ الله تعالى من أنواع العلوم، حتى عَجَزَ لديه المناظرون من الطوائف وأصحاب الفنون، واعْتَرَف بتبريزه وأذعن الموافقون والمخالفون في المحافل الكثيرة المشهورة المشتملة على أئمة عصره فى البلدان، وهذه المناظراتُ موجودةٌ فى كتبه وكُتُب العلماء، معروفةٌ عند المتقدمين والمتأخرين، وفي كتاب «الأم» للشافعي رحمه الله من هذه المناظرات جُمَلٌ من العجائب والنفائس الجليلات، والقواعد المستفادات، وكَمْ من مناظرة واقعة فيه يَقْطَعُ كلُّ مَن وَقَفَ عليها وأَنْصَفَ وصَدَقَ أنه لم يُسْبَقْ إليها».

(٢) انظر: «المجموع» للإمام النووي (١: ٦٦-٦٧).

ومجموعُ مؤلَّفاته مئةٌ وثلاثةَ عشر، وسار ذِكْرُ مؤلفاتِهِ الجديدة في شاسع الأقطار فقصده الناس لأجلها، ثمّ قصدوا بعده راويها كما أخبر بذلك قبل موته من جملة ما كوشف به حينئذ، وهو الرَّبيعُ بن سليمان الـمُرَادي، حتى اجتمع يوماً على بابه من أهالي الأقاليم الشاسعة تسعمئة راحلة لأخذِ مذهبِ الشافعيِّ وكتبِه عنه.

وسبق آنفاً أنه ابتكَرَ أصولَ الفقه فكان أولَ مَن دوَّنه وألَّف فيه. وهذا لا خلافَ فيه[1].

وابتكرَ أيضاً من كتب الفقه كتابَ القَسامة وكتابَ الجزية وقتال أهل البَغْي.

[طَرَفٌ من أحوالِه في العِلْمِ والعَمَل]

ومع رجوعِه عن تعلُّم الشِّعْر كما مَـرَّ الموافِقِ لقوله:

ولولا الشِّعْرُ بالعلماء يُـزْرِي   لكُنْتُ اليومَ أَشْعَرَ مـن لَبِيـد

كان يَحْفَظُ منه ما يُبْهِرُ العقل، من ذلك قوله: «أروي لثلاثمئة شاعر مجنون». أي: فكم العقلاء، وقوله: «أحفَظُ خمسمئة قصيدة لخمسمئة امرأة».

وكان حُجةً في النحو واللغة كمـا صرَّح به الأئـمةُ[2]، حتى ابنُ الحاجب في «شافيته»، ومن جملة ثناء محمد بن الحسن عليه: «إنْ تَـكَلَّمَ أصحابُ الشافعيّ يوماً فلِسانُ الشافعي». يعني: لـما أَوْدَعَهُ في كُـتُبِه. ومن ثَمّ قال الزَّعْفَرانيّ: «كانوا رُقوداً فأَيْقَظَهم». وقال أحمد: «ما مَسَّ أحدٌ محبَرَةً إلّا وللشافعيِّ في رقبته مِنَّة».

---

(١) قوله: «فيه» ساقط من (أ).

(٢) انظر كلامَ أئمة اللغة في هذا منقولاً في «تهذيب الأسماء» (١: ٧١).

ورُبَّما أُوقِدَ له المصباحُ في الليلة ثلاثينَ مرة؛ ليكتبَ ما يستنبطُه من الأحكام الكثيرة كما يدلُّ عليه قوله: «استظهرتُ الليلةَ القرآنَ أربعين مرَّة، فاستَنْبَطتُّ منه في كلِّ مرةٍ أحكاماً كثيرة». وإنما لم يُبْقِ السِّراجَ دائمَ الوقود قال ابنُ أخته لأُمِّه: «لأنّ الظُّلْمَةَ أجلى للقلب».

ومن كمال إخلاصِهِ لله وبَـرَاءتِهِ من نفسه وحَوْله وقُوَّته: أنه كان كما أخبرَ إذا ناظَرَ أحداً ودَّ أنَّ الله يُظْهِرُ الحقَّ على يدَيه، وكان كما أخبرَ أيضاً: يَوَدُّ أنَّ الناسَ يأخذون جميعَ علومه فينتفعون بها ولا يَنْسِبونَ إليه شيئاً منها.

وكان يكتبُ ثلثَ الليل، ثمّ يُصلي ثلثَه، ثم ينام ثلثَه. ولعلَّ المرادَ أن هذا غالبُ أحواله، حتى لا ينافي ما مرَّ: أنه كان يُحْيي الليلَ كلَّه في الاستنباط من القرآن.

وكان يختمُ كلَّ يوم ختمةً.

وجَمَعَ الله فيه كلَّ خيرٍ كما قالَه أحمد.

وقال: ما كذبتُ قط، ولا حَلَفتُ بالله صادقاً ولا كاذباً، ولي منذُ عشرين سنةً ما شَبِعْت.

وله في السَّخاءِ اليدُ الطُّولى قَدِمَ من صَنْعاء إلى مكةَ بعَشْرةِ آلافِ دينار فما بَرح من مجلس سلام الناس عليه حتى فَـرَّقها كلَّها، وأعطى مَن أصلح له شِسْعَ نَعْلِهِ سبعةَ دنانير، واعْتَذرَ إليه بأنه لم يَجِدْ غيرَها.

وأقوالُه في الحِكَم المتعلِّقة بالعلم والأخلاق العلية والأحوال السَّنية، وثناءُ الأئمة ولا سيَّما مشايخه عليه، وتعداد مَن[1] كانوا يَدْعون له في صلواتهم، وتواضعُه، وتَبَرِّيه

---

(١) في (أ): «بغداديين»، وفي (د): «وتعداد ما كانوا».

من حظوظ نفسه، ومن نِسْبة ما يُؤْخَذُ عنه من العلوم إليه؛ أمورٌ كثيرةٌ جداً لا يَسَعُها ما نحن بصدده في هذه الأوراق من الاختصار.

وقد أثنى عليه أحمدُ وأوجزَ بها فاقَ ثناءَ الناس كلِّهم حيث قال: «كان الشافعيُّ كالشمس في النهار، وكالعافية للناس». فانظرْ لهذَين من خَلَفٍ أو عنهما عوض.

ويَـقْرُبُ من ذلك قولُ ابن هشام صاحب «السِّيرة» [٣١/ ب]: «ما ظنـنتُ أنّ الله خلق مثلَه». أي: من نظرائه.

وله في الفصاحة والشجاعة والفُرُوسية الأمر الباهر، ومن ثَمَّ قال الرَّبيع: «لو رأيتموه ما قلتم إنّ هذه كُتبُه، كان والله لسانُه أكثرَ من كُتُبه، وكان إذا أخرجه وَصَلَ أَنْفَه». انتهى.

وما لَقِيَ أحدٌ من الأمراض ما لَقِيَه.

وكان يَرْمي العشرةَ فلا يخطئ في واحدٍ منها، وكان يأخذُ أُذنَهُ وأُذُنَ الفَرَس في شدة عَدْوِه.

ورأى النبيَّ ﷺ في النوم قبل حُلُمِهِ فقال: «يا غلام. قال: لبيك يا رسول الله. قال: ممن أنت؟ قال: مِن رَهْطِكَ. قال: أُدْنُ مني. فدَنَا منه، ففتح فَمَهُ وأَمَرَّ رِيقَه على لسانه وفَمِه وشَفَتَيْه، وقال: امْضِ باركَ الله فيك». فما لَـحَنَ في حديثٍ بَعْدُ ولا شِعْر، وما مَرَّ على شيءٍ إلا حَفِظَه.

ورأى مَن بَثَّ كتبَهُ في الهواء فعُبِّرَتْ له: بأنه لا يَبْقَى بلدٌ من بلاد الإسلام إلا وَصَلَ علمُهُ إليه. وقال أيضاً: رأيتُ بمكَّة في زمن الصِّبا في النوم رجلاً ذا هيئة يَؤُمُّ الناسَ في المسجد الحرام، فلما فَرَغَ من صلاته أقبل على الناس يُعَلِّمُهم، فدَنَوْتُ منه، فأَخرجَ مِيزاناً من كُمِّه فأعطاني، وقال: هذا لك. قال الشافعيُّ: فسألتُ المعَبِّرَ، فقال:

إنك تصير إماماً في العلم وتكون على السُّنة؛ لأنّ إمامَ المسجد الحرام أفضلُ الأئمة كلِّهم. وأما الميزانُ؛ فإنك تَعْلَمُ حقيقةَ الشيء على ما هو عليه.

قال الرَّبيع: ورأيتُ أنا قُبَيْلَ موتِهِ أنّ آدمَ صلى الله على نبيِّنا وعليه وسلم ماتَ ويريدون أن يخرجوا بجنازته، فلما أصبحتُ سألتُ بعضَ أهل العِلْم عنه، فقال: هذا موتُ أَعْلَمِ أهل الأرض؛ لأنَّ الله تعالى عَلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها. فما كان يسيراً حتى مات الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه آخرَ رجب سنة أربعٍ ومئتينِ عن أربعٍ وخمسين سنة.

ومن كراماته الباهرة: أنهم أرادوا تحويلَهُ إلى بغداد فدافع المصريُّون فلم يقدروا، وشُرِعَ في الحَفْر فلما وصلوا قربَ اللَّحْد فاحت منه رائحةٌ طيبةٌ ما شَمُّوا مثلَها بحيث سَكِرُوا من طِيبِ رائحتِه، وما تَـمَكَّنُوا من الوصول إليه، فكَفُّوا، وصار ذلك معدوداً في أعظم مناقبِه.

وقد اتَّفَقَ العلماءُ قاطبةً من سائر الفِرَق من أهل الفقه والأصول والحديث وغيرها على ثقته وعدالته وإمامته ووَرَعِه وتقواهُ وجُودِه وحُسْنِ سيرتِهِ وعلوِّ قَدْره، فالمُطْنِبُ في وصفه مُقَصِّر، والمسْهِبُ في مدحه مُقْتَصِر.

❋ ❋ ❋

ذِكْرُ «مُسند» الإمامِ المجتهدِ أحمدَ بن حَنْبل
رضي الله عنه

قال شيخُنا الأول: أخبرَني به العزُّ عبدُ الرحيم الحَنَفيُّ إذناً، عن أبي العباس الجوخيّ[١]، أنبأَتْنا به زينبُ ابنةُ مكّيٍّ الـحَـرَّانية[٢]، أنبا به حَنْبلُ بن الفَرَج الرُّصافيّ[٣]، أنا به هبةُ الله الشَّيْبانيّ[٤]، أنا به أبو عليٍّ التَّمِيميّ[٥]، أنا به أبو بكر أحمدُ القَطِيعيّ[٦]، أنا به أبو عبد الرحمن عبدُ الله بن الإمام أحمد[٧]، حَدَّثَني أبي رَضي الله عنه، فذَكَرَه.

---

(١) هو المسندُ المكثرُ المعمَّرُ الرئيسُ بدرُ الدين أحمد بن محمد بن أحمد، عُرِفَ أيضاً بابن الزّقاق (٦٨٣-٧٦٤هـ)، أُسْمِعَ الكثيرَ على الفخر ابن البخاريّ، وسمع «المسند» على زَينب بنت مكي. انظر: «العبر» (٤: ٢٠١) و«الدرر الكامنة» (١: ٢٥٠).

(٢) الشيخةُ العابدةُ الصالحةُ المسندةُ المعمَّرةُ أمُّ أحمد (ت٦٨٨هـ) عن أربعٍ وتسعين سنةً، سَمِعت من حنبل وابن طَبَرْزَد وغيرهما، وأجازَ لها جماعة، كانت أسنَدَ مَن بَقِيَ من النساء في الدنيا، سمع منها البِرْزاليّ والدِّمْياطيّ وخَلْقٌ كثير، وقد رَوَت «المسند» كلَّه. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٥: ٤٢-٤٣).

(٣) الشيخُ المسندُ المعمَّرُ أبو عبد الله حَنبل بن عبد الله بن الفرج بن سعادة المكَبِّر البغداديّ الرُّصافيّ (٥١٠-٦٠٤هـ). انظر: «السِّيَر» (٢١: ٤٣١).

(٤) مسندُ الآفاق الشيخُ الجليلُ أبو القاسم هبةُ الله بن محمد بن عبد الواحد الشَّيْبانيّ الهمذانيّ البغداديّ (٤٣٢-٥٢٥هـ)، تفرَّد برواية «المسند». انظر: «السير» (١٩: ٥٣٦-٥٣٩).

(٥) مسندُ العراق الإمامُ الحسنُ بنُ علي بن محمد البغداديُّ الواعظُ ابن المُذْهِب (٣٥٥-٤٤٤هـ)، سمعَ «المسند» وغيره من أبي بكر القَطِيعي. انظر: «السير» (١٧: ٦٤٠-٦٤٣).

(٦) مسندُ الوقت العالِـمُ المحدِّثُ أبو بكر أحمد بن جعفر بن حَمدان القَطِيعيّ البغداديّ الحنبليّ (٢٧٤-٣٦٨هـ)، راوي «المسند». انظر: «السير» (١٦: ٢١٠-٢١٣).

(٧) الحافظُ القاضي راويةُ أبيه (٢١٣-٢٩٠هـ)، عن سَبع وسبعين سنة. انظر: «طبقات الحنابلة» (١: ١٨٠-١٨٨) و«السير» (١١: ٣٣٣).

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَني المسنِدُ الحبرُ المبارك شيخُ الذّكارين بجامع الحاكم الشمسُ الـمَلْتُوتيُّ[(١)] قراءةً عليه لـمسند أبي هريرة رَضِيَ الله [عنه]، أنا به أبو العباس السُّوَيْداويّ، أنا به البدرُ الفارِقيّ[(٢)]، أخبرَنا به النَّجيبُ أبو الفرج الحَرَّانيّ، أنا به أبو محمد عبدُ الله بن أحمد بن [أبي] الـمَجْد[(٣)]، أنا به أبو القاسم هبةُ الله الشَّيْبانيّ، [٣٢/أ] أنا به أبو علي الحسن التَّميميّ، أنا به أبو بكر القَطِيعيّ، [أنا به عبدُ الله بن أحمد]، حدَّثنا به الإمامُ المجتهدُ أحمدُ بن حنبل، فذَكَرَه.

وقال شيخُنا الثالث ـ مع الزيادة لسائر مصنفاتِ الإمام أحمد وولدِهِ عبد الله ـ : أخبرَني به التقيُّ الشُّمُنِّيُّ بقراءتي عليه لنحو الثُّلُث الأول منه، وإجازةً لباقيه، وشيخُنا العِزُّ قاضي القضاة ابن البُرهانِ قاضي القضاة ابن قاضي القضاة ناصرِ الدين نَصْرِ الله الكِنانيُّ الحنبليُّ[(٤)] وأولادُ..

(١) تحرَّف في (د) و(ج) إلى: «الماتوتي». والملتوتي أو اللَّتات لقبٌ له؛ لأنّ والدَهُ كان يستصْحِبُ معه عند شهود مجالس الحديث كعكاً ونحوَه، وهو الشيخُ الصوفيُّ محمد بن عمر بن عمر ابن حصن القاهريّ الوفائيّ الشافعيّ النَّقاش (٧٨٠-٨٧٣هـ)، أسمعه أبوه السّويداويَّ وغيرَه، وتصوَّف، أَفْرَدَ السَّخاويُّ مسموعاتِه. انظر: «الضوء» (٨: ٢٥٢-٢٥٣) و«المنجم» (ص١٩٥-١٩٨).

(٢) هو المحدِّثُ المسندُ محمد بن أحمد بن خالد الفارقيّ المصريّ (٦٦٠-٧٤١هـ)، سمع ببلاد كثيرة. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣١٥-٣١٦).

(٣) في (أ) و(ز): «أحمد بن المجد». وفي (د) و(ج): «أحمد المجد». والصوابُ ما أثبته كما هو معروفٌ في كتب التراجم والأثبات كـ«المعجم المفهرس» (ص١٢٩). وهو الشيخُ المعمَّرُ الثقةُ الحربي العتابيّ الإسكاف (ت ٥٩٨هـ)، راوي «المسند» عن هبة الله بن الحصين، وحَدَّثَ عنه جماعةٌ كالنجيبِ الحرّانيّ. انظر: «السير» (٢١: ٣٦١).

(٤) الإمامُ المحدِّثُ المفنِّنُ البارعُ أبو البركات أحمدُ بن إبراهيم بن نصر الله القاهريّ (٨٠٠-٨٧٦هـ)، لازم العِزَّ عبدَ السلام البغدادي، وصحب في التصوّف البرهانَ الإدكاوي، ولبسَ الخرقةَ من جماعة. تحتملُ تَرْجَمَتُهُ مجلداً كما قال السَّخاوي. انظر: «الضوء» (١: ٢٠٥-٢٠٧) و«المنجم» (ص٤٦-٤٨).

خالِهِ أحمدُ[١] وإِلْفُ[٢] ونَشْوانُ[٣] أولادُ الجمالِ عبدِ الله[٤] بن قاضي القضاة علاءِ الدين ابن الكِنانيِّ الحنبليِّ سماعاً على الأربعة لـ«ثلاثياته»، وإجازةً منهم لسائره[٥]، قالوا: أنا عبدُ الله الجمالُ المذكور، قال الثلاثةُ: سماعاً لجميعه. وقالت إِلْفُ ونَشْوان: سماعاً[٦] لـ«ثلاثياته»، وإجازةً لسائره. قال: أنا به العلاءُ العُرْضيُّ[٧]، أنبأَتْنا به زينبُ الحَرَّانيةُ سماعاً، والفخرُ بن البخاريِّ إجازة.

ح وأنبأني عالياً محمدُ بن مُقْبِل عن الصَّلاح بن أبي عمر، قال: أنا به الفخرُ بن البخاريُّ سماعاً، قالا: أنا حَنْبل بن عبد الله بن الفرج المكبِّر[٨]، أنا به أبو القاسم هبةُ الله

---

(١) قوله: «أحمد» ساقط من (أ). وهو شهابُ الدين أحمدُ بن عبد الله بن علي الحنبليّ، يُعْرفُ بابن الجُنْديّ (٨٠٠-٨٨١هـ)، سمعَ على والده فأكثر، وعلى ابن الكُوَيْك وصالحة التركمانية وغيرهم، وأجازَ له طائفة. انظر: «الضوء اللامع» (١: ٣٦٢) و«المنجم» (ص٥١).

(٢) المسندةُ الـخَيِّرةُ المتعبِّدةُ أمُّ أبي سهل إلفُ ابنةُ عبد الله بن علي (٨٠٢-٨٧٩هـ)، أختُ أحمد آنفِ الذِّكْر، أُسْمِعَتْ على أبيها وغيره، وأجازَ لها جماعة، حدَّثَت وسمعَ منها الفضلاء، قرأ عليها السخاويُّ «ثلاثيات مسند أحمد». وسمعَها منها السيوطيُّ أيضاً. انظر: «الضوء» (١١: ٨) و«المنجم» (ص٩٨).

(٣) المسندةُ الدَّيِّنةُ أختُ إلفٍ السابقة (ت٨٨٠ هـ)، حدَّثَتْ لا سيَّما بأخرة لتفرُّدِها بالتوصل إلى الدِّمْياطيّ بواسطة واحدة، وسمعَ منها الأكابر. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ١٢٩) و«المنجم» (ص٢٢٥).

(٤) هو الإمامُ المحدِّثُ المسنِدُ الرُّحَلَة القاضي عبد الله بن علي بن محمد ابن أبي الفتح، يُعْرَفُ بـ(الـجُنْدِي)؛ لكونه كان بِزِيِّ الجند مع ولاية أبيه لقضاء دمشقَ (٧١٧-٧٥١هـ)، حضر دروسَ والده وغيره، وسمع على جَدِّهِ لأمِّه ـ أبي الحرم القلانسيّ ـ كثيراً، وعلى الموفق الحنبليّ والـمَيْدُوميّ، وألبسَه خرقةَ التصوّف. انظر: «الضوء اللامع» (٥: ٣٤-٣٥).

(٥) قوله: «سماعاً على الأربعة» تكرَّر في (ج) بعد جملة.

(٦) في (أ): «سماعياً». والمثبتُ هو الموافق لما في «الفهرست الصغير» (ص١٣٠).

(٧) المسندُ الثقةُ التاجرُ علاءُ الدين عليُّ بن أحمد بن محمد العُرْضيّ الدمشقيّ، ولد سنةَ (٦٧٧هـ) أو التي قبلها، ومات سنةَ (٧٦٤هـ) أُسْمِعَ الكثيرَ على الفخر ابن البخاري وزينب بنت مكّي وغيرهما، وحَدَّث ببلاد كثيرة، وبـ«المسند» بالقاهرة، وقرأه عليه الحافظُ. انظر: «الدرر» (٣: ٢٠).

(٨) هو الرُّصافي المذكور في سند شيخ الإسلام زكريا.

ابن محمد بن عبد الواحد بن الحُصَين[١]، أنا التَّمِيميّ، أنا القَطِيعيّ، ثنا عبد الله بن الإمام أحمد، قال: حدَّثني أبي به.

ح وبه إلى الفَخْر [بن] البخاريّ، عن أبي اليُمْن الكِنْديّ، عن محمد بن عبد الباقي، عن الجَوْهريّ، عن القَطِيعيّ.

قال السِّراجُ القَزْوِينيّ: «نروي بهذا[٢] الإسنادِ جميعَ مصنفات الإمام أحمد، وجميعَ مصنفات ولدِهِ عبد الله؛ سماعاً لبعضها وإجازةً لسائرها من كلِّ شيخٍ لمن رَوى عنه من المذكورين»[٣].

* * *

---

(١) هو الشيباني المذكور في الإسنادين السابقين.

(٢) في (ج): «هذا».

(٣) «مشيخة الحافظ السِّراج القَزْويني» (ص٤٩٣)، ونقلَ ذلك أيضاً السيوطيُّ في «الفهرست الصغير» (ص١٣١-١٣٢).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام أحمد ومناقبه]

أبو عبد الله أحمدُ بنُ حنبل بن هِلال الشَّيْبانيُّ المَرْوَزيُّ ثمّ البغداديّ[١]، هو الإمامُ البارعُ المجمَعُ على إمامته وجلالته ووَرَعه وزهادته وحِفْظه ووُفُور علمه وسيادته.

رَحَل الحجازَ والشامَ واليمنَ وغيرَها، سمع من سُفيان ابن عُيَيْنة وأقرانه، ورَوَى عنه جماعةٌ من شيوخه وخلائقُ آخرون لا يُحْصَوْن، منهم البخاريُّ ومسلم.

وكَثُرَ ثناءُ الأئمة عليه حتى قال بعضُهم: «رأيتُ ثلاثةً لم يُـرَ مثلُهم أبداً». وذكَرَهُ منهم، وبعضُهم: «ما أعلَمُ أحداً يحفظ على هذه الأُمة أمرَ دِينها إلا هو». قال أبو زُرْعة: «كانت كتبُهُ اثني عَشَرَ حِمْلاً، وكان يَحْفَظُها عن ظهر قلبه». وقال مرةً أخرى: «كان يحفظُ ألفَ ألفِ حديث، فقيل له: ما يُدْرِيك؟ قال: ذاكَرْتُه فأخذتُ عليه الأبواب». وقال إبراهيمُ الـحَرْبيّ: «كأنَّ الله جَمَعَ له علمَ الأَوَّلين والآخرين من كل صِنْف، يقول ما شاء ويُمْسِكُ ما شاء». وقال الشافعيُّ: «ما رأيتُ أعقلَ من أحمد وسُلَيمان بن داود الهاشميّ[٢]».

---

(١) انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (٩: ١٦١-٢٣٣) و«وفيات الأعيان» (١: ٦٣-٦٤) و«السير» (١١: ١٧٧-٣٥٨).

(٢) هو الإمامُ الكبيرُ الشريفُ أبو أيوب (ت ٢١٩هـ)، سمع من سفيان بن عُيَيْنة وغيره، وحدَّث عنه الإمامُ أحمد. انظر: «السير» (١٠: ٦٢٥-٦٢٦).

وجاءه إنسانٌ بثلاثة آلاف دينار وقال: وَرِثْتُها من أبي، ومالُـهُ حلال. فأَبَى أن يقبلَها، وقال: «لا حاجةَ لي فيها، أنا في كفاية». ومن دُعائه: «اللهمَّ كما صُنْتَ وَجْهي عن السجود لغيرك، صُنْهُ عن سؤال غيرك». قال الشافعيُّ: «خرجتُ من بغداد وما خَلَّفْتُ بها أتقى ولا أزهدَ ولا أوْرَعَ ولا أعلَمَ منه».

قال التاج السُّبْكي: «مُسندُه أصلٌ من أصول هذه الأمة»(١). وقال: «أَلَّفْتُهُ إماماً، إذا اختلف الناسُ في سُنةٍ عن رسول الله ﷺ رُجِعَ إليه»(٢).

[مِـحْنةُ الإمام أحمد]

وامْتُحِنَ المحنةَ المشهورةَ التي كانت سبباً لمزيد رِفعته في الدنيا والآخرة.

وذلك: أنّ القاضي أحمدَ بنَ أبي داود(٣) لما سَرَت إليه بدعةُ الاعتزال ومن [٣٢/ب] جملتها القولُ بخَلْق القرآن، أراد أن يَدُسَّها إلى المأمون(٤)؛ لأنه كان معظَّماً عنده جداً، وأنّ المأمونَ يحمِلُ العلماءَ أهلَ السُّنة على القول بها بحَضْرة الملأ؛ ليعتَقِدَها العامة.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣١).

(٢) هذا جوابُ الإمام أحمد لولدِهِ عبدِ الله لَـمَّا سألَه: لِـمَ كَرِهْتَ وضعَ الكُتُب وقد عَمِلْتَ «المسند»؟. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣١).

(٣) هو القاضي الكبيرُ أبو عبد الله أحمدُ بن فَرَج بن حريز الإياديُّ البصريُّ ثمّ البغداديُّ المعتزلي، المعروفُ بأحمد ابن أبي دواد (١٦٠-٢٤٠هـ)، كان داعيةً إلى القول بخلق القرآن. انظر: «السير» (١١: ١٦٩-١٧١) و«الأعلام» (١: ١٢٤).

(٤) هو سابعُ الخلفاء العَبَّاسِيِّين في العراق أبو العباس عبدُ الله بن هارون الرَّشيد، المأمونُ العباسيّ (١٧٠-٢١٨هـ)، وَلِيَ الخلافةَ بعد خَلْعِ أخيه الأمين (سنة ١٩٨هـ)، كان أفضلَ رجالِ بَني العباس حَزْماً وحِلْماً وعلماً وشَجاعةً وسماحة، تَـمَّمَ ما بدأ به جدُّه المنصورُ من ترجمة كتب الفَلْسفة، وفَـتَنَ الناسَ في القول بخَلْق القرآن. انظر: «تاريخ الخلفاء» (ص٣٤٩-٣٧٦) و«الأعلام» (٤: ١٤٢).

ولا زالَ يُحسِّنُ ذلك للمأمون إلى أن أجْمَعَ رأيَهُ عليه في سنة ثماني عشرة ومئتين، فكَتَبَ إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم الـخُزاعيِّ يَـحُثُّه على امتحان علماء السُّنة بذلك ودُعائهم إليه، وبالغ في الحَطِّ في كتابه عليهم، وفي تَسْفيه ما هم عليه، وأكثر مِن وَصْفِهِم بالكَذب والضلال والجهل، وبأنهم شَرُّ الأمة، وتوعَّدهم إنْ لم يقولوا: بأن القرآن مخلوق؛ بأنواع العذاب، وأَمَرَهُ أَنْ يُشْخِصَ له سبعةً، فأُشْخِصُوا إليه، فدَعاهم إلى القول بخلق القرآن، فتَوَقَّفُوا، ثمّ أجابوا به تَقِيةً، فرَدَّهم.

ثمّ كَتَبَ إليه يأمُرُه بإحضار البقية، فأجابَ جماعةٌ وامتنع آخرون، فكتب إليه يأمره بإحضار مَن امتنع، فأُحْضِروا ومنهم أحمدُ بنُ حنبل، فسَأَلَ كلاً منهم، ثم كَتَبَ بأجوبتهم إلى المأمون، فكَتَبَ إليهم يَسُبُّهم أيضاً، ثمّ قال له: مَنْ لَمْ يُجِبْ بأنّ القرآن مخلوق؛ امنعه من الفُتيا والرواية واأمُرْ بضربِ أعناقِ أناس عَيَّنهم إن لم يُجيبُوا بأنه مخلوق.

وقال في حقِّ أحمد: أَعْلِمْه أنَّ أميرَ المؤمنين قد عَرَفَ فَحْوى مقالته، واستدلَّ بها على جَهْله، وهي أنه لما قيل له: ما تقولُ في خلق القرآن؟ قال: أقول: كلامُ الله. فقيل له: أهو مخلوقٌ؟ قال: هو كلامُ الله، لا أزيدُ على هذا.

والعَجَبُ من المأمون أنه ذُكِرَ لأكثرِ المُمْتَنِعِين جرائِمُ خفيةٌ أحاط علمُهُ بها، وهي في باطن الأمر تحتمل الصِّدق، وكلٌّ منها يَقْتَضي القتلَ فضلاً عن تلك البدعة، فلما رَأَوْا ذلك رَجَعُوا كلُّهم إلى القول بخلق القرآن، إلا أربعةً منهم أحمد، فقُيِّدوا، ثمّ رَجَعَ منهم اثنان، وصَمَّمَ اثنان أحمدُ ومحمَّدُ بنُ نوح[1]، فحُمِلوا إلى طرسوس، ثمّ بَلَغَ المأمونَ أنَّ أولئك إنما أجابوا مُكْرَهين فغَضِبَ وأَمَرَ بإحضارهم إليه، فمات وهم في الطَّريق، ودُفِنَ بطُوس.

---

(١) هو رفيقُ الإمام أحمد وجارُه، قال فيه أحمد: «ما رأيتُ أحداً على حداثة سنِّه وقَدْر علمه أقومَ بأمر الله من محمد بن نوح، إني لأرجو أن يكون قد خُتم له بخير». «السِّيَر» (١١ : ٢٤٢). ولم أقف له على ترجمة.

ومن جملة وصيَّتِهِ التأكيدُ البليغُ على الخليفة بعدَهُ: أنْ يَحْمِلَ الناسَ على القول بخَلْق القرآن.

ثمّ بُويعَ المعتصِمُ[١] وأحمدُ محبوسٌ في الـرَّقة، وكان معه ابنُ نوح فتُوُفِّيَ ودَفَنَهُ أحمد، وأُحْضِرَ إلى بغداد مقيَّداً، ثم حُبْس بحبس العامة نحواً من ثلاثين شهراً، والناسُ يَقْرَؤونَ عليه، ولم يزالوا يناظِرُونَـهُ ويَظْفَرُ عليهم فيزيدونَ في قيوده إلى أن بلغت أربعةَ عشر قيداً.

وكان مَن هو محبوسٌ عنده يبالِغُ في تخويفه من المعتَصِم، وأنه حلف أنْ لا يقتلَهُ بالسَّيْف بالضَّرْب إلى أن يموت، وهو لا يلتَفِتُ إلى ذلك التهديد.

ولقد قال له غيرُ واحد وهم ذاهبون به: يا إمامُ اثْبُتْ؛ فإنك إن تَوَقَّفْتَ كُنْتَ السببَ في إضلال جميع الأمة، وإظهار تلك البدعة. وهو يقول: بالله المستعان.

ثمّ ذُهِبَ به إلى المعتَصِم وهو في تلك القيود، فوَصَل ليلاً، ثم أُدْخِلَ إليه وعنده ابنُ أبي داود وخَلْقٌ كثيرون، فأَمَرَ بإدنائه منه حتى قَرُبَ منه، ثم أَذِنَ له في الجلوس فجَلَس، ثم قال له: أَتَأْذَنُ لي في الكلام. ثم أَذِنَ له فتكَلَّم يسيراً، فأَمَرَهُ أن يَتَشَهَّد، فقال: أنا أشهدُ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، ثم ذَكَرَ له حديثَ وَفْدِ عبد القَيْس الذي رواه جدُّهُ [٣٣/ أ] ابنُ عباس، فقال له: لو لا أني وجدتك في يد مَن كان قبلي ما تَعَرَّضْتُ لك.

---

(١) هو ثامنُ الخلفاء العباسيين المعتصمُ بالله أبو إسحاق محمدُ بن هارون الرشيد (ت٢٢٧هـ)، تولى الخلافةَ بعد موت أخيه المأمون سنةَ (٢١٨هـ)، كان ذا شَجاعة وقوة وهمة، فتحَ الفتوح، لكنَّه عَرِيٌّ من العلم، وتابعَ المأمون في محنة الناس في القول بخَلْقِ القرآن. انظر: «تاريخ الخلفاء» (ص٣٧٧-٣٨٣) و«الأعلام» (٧: ١٢٧-١٢٨).

ثمّ أَمَـرَ[١] جماعتَهُ أن يناظروه، فقَطَعَ[٢] جميعَهم، وكان ابنُ أبي داود كلَّما قَطَعَ[٣] واحداً منهم قال: يا أميرَ المؤمنين، ألم أَقُلْ لك: إنه ضالٌّ مضلٌّ مبتدعٌ. فيقول: كلِّموه، ناظروه. فيناظرونه، فيقطعهم، فيقول له المعتصِم: وَيْـحَكَ يا أحمد، ما تقول؟ فيقول: أَعْطُوني شيئاً من الكتاب أو السُّنة.

ثمّ رُدَّ، ثم أُعِيدَ إليه مرتين في مجلسين آخرين يطول شَرْحُهما، ثم عَلِمَ أنه واقعٌ به أَمْرٌ، فأعاد تِكَّتَهُ التي ربط بها قيوده ليرفعَها بها إذا مشى إلى محلِّها فشدَّ بها سراويلَه حتى لا تنكشفَ عورتُه عند الضرب.

فدُعِيَ في الغَدِ والدارُ غاصّةٌ بأهلها، مع جماعةٍ سيوفٌ وجماعةٍ سِياط، فمُرَّ به عليهم، ثمّ أُدْخِلَ إلى محلٍّ آخَرَ فَأُرِيَ مثلَ ذلك، وهكذا مما لَمْ يَرَهُ قبل ذلك، فلما انتهى للمعتَصِم قال: ناظروهُ كَلِّموه. فناظروه، فَرَدَّ عليهم، وطال الأمرُ فاختلى بهم، ثمّ به، فقال: وَيْحَكَ أَجِبْني حتى أَحُلَّ قيودَك بيدي. فأَغْلَظَ في الجواب عليه، فسبَّ ولَعَن، ثمّ أَمَرَ بسَحْبِهِ وضَرْبِهِ بعد أن كان أَلانَ له القولَ، فأَغْراهُ ابنُ أبي داود على ضربه، وقال له: إنْ لم تفعلْ، وإلّا قال الناسُ: إنك تركْتَ مذهبَ المأمون.

فأَمَرَ فمُدَّتْ يداهُ وجِيءَ بسياطٍ عظيمة، فأمر أن تُبَدَّلَ فبُدِّلتْ، ثمّ أمرَ الجلّادين فقال: تقدَّموا، فجعل يتقدَّمُ إليه الرجلُ منهم فيضربه سوطَين، فيأمره بالمبالغة ويقول: شُدَّ قَطَع الله يدَك. ولا زالَ كذلك، فلما ضُرِبَ تسعةَ عشر سوطاً قال: يا أحمد، عَلامَ تَقْتُل نفسك؟ إني والله عليك لشفيق. ثمّ لا زالوا يُغْرُونَه بنَيل[٤]، وبعضهم يقول له:

---

(١) أي: المعتصم.

(٢) أي: الإمام أحمد.

(٣) أي: الإمام أحمد.

(٤) في (ز): «يغرونه بقتله».

انظر إلى الخليفة وهو قائمٌ على رأسك في الشمس. فقال: ويحك يا أحمد، ما تقول؟ قال أحمد: فأقول: أَعْطُوني شيئاً من كتاب الله وسُنَّة رسولِهِ ﷺ.

فرَجَعَ وجَلَس، وقال للجلاد: تقدَّم وأَوْجِع. ثم قام الثانيةَ وجعل يقول: وَيْحك يا أحمد، أجبْني. فجعلوا يُقْبِلون عليّ، ويقولون: يا أحمد، إمامُك على رأسك قائمٌ. ويقول المعتصِم: وَيْحَك أَجِبْني إلى شيءٍ لك فيه أدنى فَرَج؛ حتى أطلِقَ يمينك بيدي. فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، أعطوني شيئاً من كتاب الله. فرجع وقال للجلادين: تقدَّموا.

فجعل الجلادُ يتقدَّمُ ويَضْرِبُني سَوْطين، فذَهَبَ عقلي، ثم أَفَقْتُ، فإذا القيودُ قد أُطْلِقَتْ عنِّي، فأَخْبَرَني بعضُهم: بأنهم كَبُّوني على وَجْهي ثم ظهري وداسُوني. كلُّ ذلك ولم أَشْعُرْ به، ثم أَتَوْني بسَوِيق لأَشْرَبَهُ وأَتَقَيّأه. فقلتُ: إني صائمٌ ولا أفطر. ثم خُلِّيَ عنه.

وكان مكثُهُ في السِّجْن منذُ أُخِذَ وحُمِلَ إلى أن ضُرِبَ وخُلِّيَ عنه ثمانيةً وعشرين شهراً.

قال بعضُ مَن كان مرسماً عليه: ولقد اشتدَّ عليه العطشُ يوماً، فسأل صاحبَ الشراب فناوَلَه قدحاً فيه بَلَحٌ وماء، فنظَرَ إليه هُنَيْهَة ثم رَدَّهُ ولم يَشْرَبْه، فجعلتُ أعجبُ من صَبْره على الجوع والعطش، وهو فيما هو فيه من الهَوْل. قال ولدُه صالح: عَجَزَتْ حِيلتي أن أُوصِلَ إليه في تلك الأيام رَغِيفاً.

ورُوِيَ: أنه لما ضُرِبَ سَوْطاً قال: بسم الله. فلمّا ضُرِبَ الثاني قال: لا حول ولا قوة إلى بالله. فلمّا ضُرِبَ الثالثَ قال: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق. فلما ضُرِبَ الرابعَ قال: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ [٣٣/ ب] إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾. [التوبة: ٥١] وجملةُ ما ضُرِبَهُ تسعةٌ وعشرون سوطاً.

ومن كراماته الباهرة حينئذٍ: أنّ تِكَّةَ لباسِه انقطعت فتَحَرَّك لباسُهُ إلى النُّزول إلى

عانته فحرَّكَ شَفَتَـيْهِ فارْتَفَع وثَبَتَ ولم يظهَرْ شيءٌ من عورته، وكان ما حَرَّك به شَفَتَيْه: «اللَّهمّ إني أسألُك باسمك الذي ملأَ العرشَ إن كنتَ تَعْلَم أنّي على الصواب فلا تَهْتِكْ لي سِتراً».

ورُوِيَ: أنه كان كلَّما ضُرِبَ سوطاً أبرأ ذمةَ المعتَصِم. وأنه سُئِلَ فقال: كرهتُ أن يُقالَ يومَ القيامة: هذا غَرِيمُ ابن عمِّ النبيِّ ﷺ.

ورُمِيَ بعضُ ضاربيه بالبَرَص الشديد جداً، وذَكَرَ هذا الأبرصُ: إن جملةَ ضاربيه مئةٌ وخمسون رجلاً.

وذَكَرَ الرَّبيعُ: أنَّ الشافعيَّ رَضِيَ الله عنه دَفَعَ إليه كتاباً وهو بمصر، وأَمَرَهُ أن يَذهبَ به إلى أحمد ببغداد ويأتيهِ بالجواب، فذهب إليه، فصادَفَهُ عقبَ صلاة الصبح، فذكَرْتُ له القصة، ودفعتُ له الكتاب، فلما رَآهُ تَغَرْغَرَتْ عيناهُ، فقلتُ: ما فيه؟ قال: فيه أنه رأى النبيَّ ﷺ في النوم، فقال له: اكْتُب إلى أبي عبد الله، فاقْرَأْ عليه السلام. وقُلْ له: إنك سَتُمْتَحَنُ وتُدْعَى إلى خلق القرآن، فلا تُجِبْهم، فيرفع الله لك علماً إلى يوم القيامة.

قال الرَّبيعُ: فقلتُ له: البشارةَ يا أبا عبد الله. فخَلَعَ أحمدُ قميصَهُ الذي على جِلْدِهِ فأعطانيه. فأخذتُ الجواب، ورَجَعتُ إلى مصر وسَلَّمْتُهُ إلى الشافعيِّ رَضِيَ الله عنهما. فقال: ما الذي أعطاك؟ قلتُ: قميصُه. قال: لا نُفْجِعُكَ فيه، ولكن بُلَّهُ وارْفَعْ إليَّ الماءَ لأَتَبَرَّكَ به[1].

---

(١) خرّجها بإسناده التاج السبكي في «الطبقات الكبرى» (٢: ٣٥-٣٦). وذكرها الحافظ ابن كثير من رواية البيهقي في «البداية والنهاية» (١٠: ٣٦٥). لكن قال الحافظ الذهبي في ترجمة الربيع من «السِّير» (١٢: ٥٨٧-٥٨٨): «ولم يكن صاحبَ رحلة، فأما ما يُرْوىٰ: أنّ الشافعيّ بعثَه إلىٰ بغداد بكتابه إلىٰ أحمد ابن حنبل؛ فغير صحيح».

قال الكِنْديّ: رأيتُهُ في النوم، فقلتُ: ما صَنَعَ الله بك؟ قال: غَفَر لي. ثم قال لي: يا أحمد، ضُرِبْتَ فيَّ؟ قلتُ: نعم يا ربّ. قال: يا أحمد، هذا وَجْهي فانْظُـرْ إليه فقَدْ أَبَحْتُكَ النظرَ إليه.

واختلفوا في عَدَد المصلِّين عليه، ومن جملة ذلك ما قيل: إن الأرضَ المبسوطةَ التي وقف الناسُ للصلاة عليها مُسِحَتْ فوَسِعَتْ بقدر ستمئة ألف وأكثر، سِوَى ما كان في الأطراف والسُّفُن. وقيل: كانوا ألفَ ألفٍ وثلاثمئة ألف. وقال أبو زُرْعة: بَلَغَني أنَّ المتوكِّلَ أَمَرَ أن يُمْسَحَ الموضِعُ الذي وَقَفَ عليه الناسُ للصلاة على أحمد فبَلَغَ مقامَ أَلْفَي ألفٍ وخمسمئة ألف.

وعن بعض جِيران أحمد: أنه أسلم يومَ موته من اليهود والنصارى عشرون ألفاً. وأطال الذَّهَبيُّ في استبعاد ذلك[1]، لا سيَّما تفرُّد واحدٍ بحكايته مع عدم تَفَوُّه أحدٍ من أولاده وأخِصَّائه بشيء من ذلك، ومثلُ ذلك تَتَوَفَّرُ الدواعي على نقله.

ومناقبُهُ رَضِيَ الله عنه أكثرُ من أن تُحْصَر، وقد صَنَّف فيها جماعة.

وُلِدَ رَضِيَ الله عنه في شهرِ ربيعٍ الأول سنةَ أربعٍ وستين ومئة، وتوفِّي سنةَ إحدى وأربعين ومئتين على الأصحِّ المشهور.

وكان قبرُهُ ظاهراً ببغداد يُتَبَرَّكُ به، فطَمَسَتْه الروافِضُ لما استَوْلَوا عليها قريبَ زماننا، ثمّ أعادَهُ سلطانُنا خليفةُ الخلفاء الراشدين ـ عزَّ نَصْرُه وكُبِتَ أعداؤُه ـ بهيبة وافرة، وأُبَّهة ظاهرة، فهو بها الآن يُزارُ ويُتَبَرَّكُ به، وكُشِفَ لأمرٍ فرُئِيَ حتى كفنهُ لم يتغيَّر فيه شيء.

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (٥: ١٠٦٧-١٠٦٨) و«السِّير» (١١: ٣٤٣).

فائدةٌ مهمةٌ

يتعيَّنُ عليكَ حفظُها [٣٤/ أ]؛ لعِظَمِ جَدْواها وعِزَّةِ ما فيها

وحاصلُها: أنّ ابنَ الصلاح شذَّ ففَضَّلَ كتبَ «السُّنن» على «مسند أحمد»[١]، واعترضوه، وردُّوا عليه[٢]: بأنّ الأمرَ ليس كما زَعَم، كيف وهو أكبرُ المسانيد وأحسنُها وَضْعاً وانتقاءً؛ فإنه لم يُدْخِلْ فيه إلا ما يُحْتَجُّ به مع كونه انْتَقاهُ من أكثر من سبعمئة ألفِ حديثٍ وخمسين ألفَ حديث. وقال: «ما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا فيه إلى «المسند»؛ فإنْ وجدتموه، وإلّا فليس بِحُجة». ومن ثَمَّ بالغ بعضُهم فأطلق الصحةَ على كلِّ ما فيه[٣].

والحقُّ أنّ فيه أحاديثَ كثيرةً ضعيفـة، وبعضُهـا أشدُّ في الضعف من بعض، حتى إن ابنَ الـجَوْزي قد أدخل كثيراً منها في «موضوعاته»، لكن تعقَّبه بعضُهم في بعضها، وفي سائرها شيخُ الإسلام والحفّاظ ابنُ حَجَر، وحَقَّق نفيَ الوَضْع عن جميع أحاديثه[٤].

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٧-٣٨).

(٢) انظر: «التدريب» (١: ١٧١-١٧٣).

(٣) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (١: ٤٤٦-٤٤٧).

(٤) في كتابه «القول المسدد في الذَّبِّ عن مُسنَد الإمام أحمد»، وللحافظ السيوطي ذيلٌ عليه سماهُ «الذيلَ الممهَّد»، جمعَ فيه أربعة عشر حديثاً فاتت الحافظَ كان ابنُ الجوزي قد أوردَها في «موضوعاته»، وذَبَّ عنها السيوطي.

وأنه أحسنُ انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم يلتزِمْ مصنِّفوها الصحةَ في جميعها كـ«الموطأ» والسُّنن الأربعة.

قال(١): وليست الأحاديثُ الزائدةُ على ما في «الصحيحين» بأكثَرَ ضعفاً من الأحاديث الزائدة في «سُنن» أبي داود والترمذي عليهما.

وبالجملة فالسبيلُ واحدٌ لمن أراد الاحتجاجَ بحديث من «السُّنن» الأربعة لا سيَّما «سُنن ابن ماجه» و«مصنَّف» ابن أبي شَيْبة وعبد الرزاق مما الأمرُ فيها أشد، أو بحديث من المسانيد؛ لأنَّ هذه كلَّها لم يشترط جامِعوها الصحةَ ولا الحُسْن، وذلك السبيلُ: أن المحتَجَّ إن كان أهلاً للنَّـقْد والتصحيح؛ فليس له أن يحتجَّ بشيء من القِسْمَيْن حتى يُحيطَ به، وإن لم يكن أهلاً لذلك؛ فإن وَجَد أهلاً صحَّح أو حسَّن قلَّده، وإلا فلا يُقْدِمْ على الاحتجاج به فيكونَ كحاطِبِ لَيْل، فلعلَّه يَحتَجُّ بالباطل وهو لا يَشْعُر(٢).

فإن قيل: لِـمَ أَكْثَرَ أحمدُ في «مسنده» من الرواية عن ابن مَهْدي ويحيى بن سعيد حيثُ أورد حديثَ مالك، ولم يَرْوِ عن الشافعيِّ عنه، مع أن الشافعيَّ أجلُّ أصحاب مالك، وكذلك البخاريُّ ومُسْلمٌ وغيرُهما من أصحاب الأصول أوردوا ما أورَدُوه من حديث مالكٍ من غير طريق الشافعيِّ رَضِيَ الله عنهما؟

فالجواب: أما عن أحمد؛ فلعلَّ سماعَهُ «المسند» كان قبل سماعه من الشافعيِّ رَضِيَ الله عنهما. وأما عمَّن عداهُ؛ فلِطَلَبِهم العلوَّ في الإسناد المقَدَّمَ عند المحدِّثين على جلالة الشيوخ.

* * *

---

(١) أي: الحافظ ابن حجر، انظر: «نكته على ابن الصلاح» (١: ٤٤٨).

(٢) هذا المذكور من كلام الحافظ ابن حجر في «النكت» (١: ٤٤٩).

ذِكْرُ «صحيحِ» الإمامِ البخاريِّ

المجتهدِ أميرِ المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمدِ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة بن الأَحْنَف بن بَـرْدِزْبَه الجُعْفيِّ مولاهم، الحافظِ الكبيرِ حَبْرِ الإسلام وشيخِ الفَنِّ وأحدِ أفراد العالم.

أخذتُهُ عن مشايخَ كثيرين لا يتَّسِعُ هذا المحلُّ لاستيعابِهِم مع ذِكْر مَسانيدهم ورواياتهم؛ فلهذا اقتَصَرْتُ منهم على الثلاثة السابقين.

قال شيخُنا الأول: أخذتُهُ عن شيخِنا إمام الأئمة الشهاب ابن حَجَر بقراءتي لجميعه عليه[1]، قال: أنا به النجمُ عبدُ الرحيم بنُ رزين الحَمَويُّ[2] وإبراهيمُ بنُ أحمد[3] التَّـنُوخيُّ سمـاعاً عليهمـا لجميعه، قالا:.............................

---

(١) قوله: «بقراءتي لجميعه عليه» كذا هو في الأصول، وفي «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفاداني (ص٤٦). لكن بمراجعتي لـ«ثبت شيخ الإسلام زكريا» (ص١١٩) وجدتُ أنّ شيخَ الإسلام يروي «الصحيح» عن ثلاثة من شيوخه، وقد فصَّل سماعه منهم؛ هكذا: أولها: الحافظ ابن حجر، سمع عليه الكثيرَ منه وإجازةً لسائره. وثانيها: الشمس القاياتي، سمع عليه جميعَ «الصحيح». وثالثها: أبو إسحاق بن صدقة الحنبلي، فقرأ عليه جميعَ «الصحيح».

(٢) القاهريُّ الإمامُ أبو محمد عبدُ الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن رَزِين (٧٠٧-٧٩١هـ). انظر: «الدرر الكامنـة» (١: ٣٠٨) و«الـمجمع الـمؤسس» (ص٢٧٤).

(٣) ابنِ عبد الواحد بن عبد المؤمن، برهانُ الدين أبو إسحاق البَعْليُّ الدمشقيّ، نزيلُ القاهرة، المعروف بالشّاميّ الضرير؛ لذهاب بصره، الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ شيخُ الديار المصرية في القراءات والإسناد (٧٠٩-٨٠٠هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (١: ١١-١٢) و«المجمع المؤسس» (ص٢٧٤).

أنا به أحمدُ بنُ أبي طالب الحجَّار(١) سماعاً عليه، قال: أنا به الحسيـنُ الزَّبِيديُّ(٢) سماعاً، أخبرَنا أبو الـوَقْت [٣٤/ أ] عبدُ الأول السِّجْزيُّ الـهَرَويُّ(٣) سماعاً، أنا به أبو الحسن عبدُ الرحمن الدَّاوُوديّ، أنا به عبدُ الله بن أحمد بن حَمُّوَيْهْ السَّرَخْسيّ(٤)، أنا به أبو عبد الله محمدُ بن يُوسف الفِرَبْريّ(٥)، أنا به مؤلِّفُه، فذَكَرَه.

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَنا به حافظُ العصر الشهابُ بن حجر العَسْقَلانيّ، أنا به

---

(١) الإمامُ المسندُ المعمَّرُ أبو العباس، المعروفُ بابن الشِّحْنة. ولد قبلَ سنة (٦٢٤هـ)، وماتَ سنة (٧٣٠هـ)، تفرَّد حتى ألحقَ الأحفادَ بالأجداد، ورُحِلَ إليه من البلاد. انظر: «العبر» (٤: ٨٨) و«أعيان العصر» (١: ٤٠٥) و«الدرر» (١: ١٤٢-١٤٣).

(٢) الإمامُ الفقيهُ الكبيرُ مسندُ الشام سراجُ الدين أبو عبد الله الحسينُ ابن أبي بكر المبارك بن محمد الرَّبعيُّ الزَّبيديُّ البغداديُّ الحنبليّ (٥٤٥ أو ٥٤٦-٦٣١هـ)، سمع من جَدِّه وأبي الوقت السِّجْزي وغيرهما. انظر: «السير» (٢٢: ٣٥٧-٣٥٩).

(٣) نسبة لـ(سِجز) اسمٌ لـ(سِجِسْتان) البلد الـمعروف في أطراف خُراسان. انظر: «معجم البلدان» (٥: ٢٢) و«تهذيب الأسمـاء واللغات» (٣: ١٥١). وهو الحافظُ المسندُ المعمَّـرُ عبدُ الأوَّل بن أبي عبد الله عيسى بن شعيب السِّجْزي (٤٥٨-٥٥٣هـ) آخِرُ مَن رَوَى في الدنيا عن الداوودي. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٢٦).

(٤) الإمامُ المحدِّثُ المسنِدُ خَطيبُ سرخس (٢٩٣-٣٨١هـ) سمع «الصحيح» من أبي عبدالله الفِرَبْري، حدَّث عنه الحافظُ أبو ذر الهروي وغيره. انظر: «السير» (١٦: ٤٩٢).

(٥) نسبة إلى (فرَبْر) بكسر الفاء وبفتحها. انظر: «معجم البلدان» (٦: ٤٢٢) و«وفيات الأعيان» (٤: ٢٩٠) و« السير» (١٥: ١٢-١٣). وهو راويةُ «الجامع الصحيح» المحدِّثُ الثقةُ محمدُ بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر (٢٣١-٣٢٠هـ)، رَحَلَ إليه الناس، وسَمِعوا منه هذا الكتاب.

تنبيهٌ: ذَكَرَ ابن خِلِّكان في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٩٠): أنّ الفِربريَّ آخرُ مَن رَوَى «الجامع الصحيح»، لكن قال الذَّهَبي في «السير» (١٥: ١٢): «ويُرْوَى ولم يَصِحَّ: أنّ الفِرَبْري قال: سمع «الصحيح» من البخاري تسعون أَلْف رجل، ما بقي أحدٌ يرويه غيري. **قلتُ**: قد رواه بعد الفِرَبْري أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدويّ النسفي، وبقيَ إلى سنة تسع وعشرين وثلاثمئة».

المسندُ العفيفُ النَّشاوُرِّيُّ المكِّيّ[١]، أنا به إمامُ المقام الإِبْراهيميِّ الرَّضِيُّ الطَّبَريّ[٢]، أنا به أبو القاسم بن أبي حَرَميّ[٣]، أنا به أبو الحسن الطَّرابُلُسيُّ[٤]، أنا به أبو[٥] مَكْتُوم عيسى بن الحافظِ أبي ذَرٍّ الهَرَويّ[٦]، أنا به والدي الحافظُ أبو ذَرّ[٧]، أنا به أبو محمد بن حَمُّوَيْهِ السَّرَخْسيّ، [و[٨]] أنا به أبو إسحاق المُسْتَمْلي[٩]، أنا به أبو عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْريّ، أنا به مؤلِّفُه، فذَكَره.

---

(١) مسندُ الحجاز أبو محمد عبدُ الله بن محمد بن محمد (٧٠٥-٧٩٠هـ)، خاتمةُ أصحاب الرَّضيِّ الطَّبَري، حَدَّثَ بمكةَ والقاهرة. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٣٠٠-٣٠١) و«المجمع المؤسس» (ص٢٢٣-٢٢٥).

(٢) شيخُ مكةَ في عصره الإمامُ الفقيهُ العابدُ إبراهيمُ بن محمد بن إبراهيم الشافعيّ (٦٣٦-٧٢٢هـ)، لم يَخْرُجْ من الحِجاز، فكان يقول: ما رأيتُ في عُمري يهودياً ولا نصرانياً. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٥٤-٥٥) و«الأعلام» (١: ٦٣).

(٣) عبدُ الرحمن بن أبي حَرَميّ فُتوح المكِّيُّ، الشيخُ المعمَّرُ العالمُ المسنِد، ولد سنةَ بضع وأربعين وخمسمئة، ومات سنة (٦٤٥هـ)، سمع وهو شابٌّ «صحيح البخاري» من طريق أبي ذَرّ على المقرئ علي بن عمار بسماعه من أبي مكتوم عيسى بن أبي ذَرّ. انظر: «السير» (٢٣: ٢٦٩-٢٧٠).

(٤) الإمامُ النحويُّ المقرئُ عليُّ بن حميد بن عمار. قال الحافظ الذَّهَبي: «بقيَ إلى سنة إحدى وسبعين وخمس مائة،... وقيل: إنه عاش إلى سنة خمس وسبعين».انظر: «السير» (٢٣: ٢٦٩-٢٧٠).

(٥) قوله: «أبو» ساقط من الأصول عدا (د)، والصواب إثباته.

(٦) الشيخُ العالمُ، المعروف بابن أبي ذَرٍّ (٤١٥هـ)، قال الذَّهَبي: «وبعد سنة سبع وتسعين وأربعمئة انقطعَ خبرُه، وانتقلَ إلى الله». انظر: «السير» (١٩: ١٧١-١٧٢).

(٧) الإمامُ الحافظُ شيخُ الحرم أبو ذَرٍّ عبدُ بنُ أحمد بن محمد الأنصاريُّ الخُراسانيُّ المالكي، نزيلُ مكة (ت ٤٣٤هـ). انظر: «السير» (١٧: ٥٥٤) و«الأعلام» (٣: ٢٦٩).

(٨) الواو ساقطة من الأصول، ولا بد منها؛ لأنّ الحافظ أبا ذكر هو مَن يروي عن المستَمْلي كما يروي عن السّرخسي، وليس السّرخسيُّ هو مَن يروي عن المستَمْلي. انظر: «السير» (١٧: ٥٥٥) و«المعجم المفهرس» (ص٢٥).

(٩) الإمامُ المحدِّثُ الرَّحالةُ إبراهيمُ بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد البَلْخي المُسْتَمْلي (ت ٣٧٦هـ)، راوي «الصحيح» عن الفِرَبْري، حدَّث عنه الحافظُ أبو ذَرٍّ وغيره. انظر: «السير» (١٦: ٤٩٢) و«الأعلام» (١: ٢٨-٢٩).

وقال شيخُنا الثالث: أنبا به الجلالُ القُمُّصيُّ والمحبُّ بنُ الأَلْواحيّ[١]، قالا: أنا به أبو الحسن بن أبي المَجْد الدِّمشقيّ[٢]، أخبرَتنا به وَزيرة[٣] التنوخية[٤]، أنا به الحسينُ[٥] [بن] المبارك الزَّبيديّ، أنا به أبو الوقت عبدُ الأول السِّجْزيّ، أنا به أبو الحسن الداووديّ، أنا به أبو محمد بن حَمُّويَه الحَمَويّ، أنا به الفِرَبْرِيّ، أنا به مؤلِّفُه، فذَكَرَه.

ح وأخبرَني به شيخُنا العَلَم البُلْقِيني، عن والده شيخِ الإسلام المجتهدِ السِّراجِ البُلْقِيني، أنا به جمالُ الدِّين المعروف بشاهد الجَيْش[٦]، أنا به إسماعيلُ بنُ غَزُّون[٧]

---

(١) أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الحلبيّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ، يعرف بالأَلْواحيّ لعَمَلِها، وُلد سنةَ (٧٨٠هـ) أو بعدها، ومات سنةَ (٨٧٣هـ)، سمع جماعة، وحَرِصَ عليه أبوه أشدَّ الحرص حتى كان يسمعَ عليه محافيظَه داخلَ الحمام، وأجازَ له خلقٌ باستدعاء الحافظ ابن حجر. انظر: «الضوء اللامع» (٨: ٢١٠) و«المنجم» (ص١٩٤-١٩٥).

(٢) علي بن محمد بن محمد بن أبي المجد (٧٠٧-٨٠٠هـ)، أحدُ مَن أكثرَ عنه الحافظُ ابن حجر، سمع من وَزيرة التَّنوخيةِ وغيرها، وتفرَّد بالسَّماع عن جماعة. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٢٧) و«المجمع المؤسس» (٢: ٢٧٢).

(٣) في (ز): «وزيرة الدمشقي».

(٤) قوله: «أبو الحسين بن أبي المجدالدمشقي، أخبرتنا به وزيرة التنوخية» ساقط من (أ).

(٥) في الأصول عدا (ز): «أبو الحسين». والصواب ما أثبته، وتقدمت ترجمته في إسناد شيخ الإسلام إلى «صحيح البخاري».

(٦) أبو محمد عبدُ الرحيم بن عبد الله بن يوسف الأنصاريّ (ت٧٤٦هـ)، آخرُ مَن حَدَّث بـ«الصحيح» عالياً من طريق المصريِّين. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٣٥٧).

(٧) تحرَّف في (د) و(ح) إلى: «عزوان». وضَبَطه الصَّلاحُ الصَّفدي في «الوافي بالوفيات» (٩: ٨٦): بالغَين المعجمة والزاي المعجمة المشدَّدة وبعد الواو نون. وهو الشيخُ الإمامُ زَيْنُ الدين أبو طاهر إسماعيلُ بن عبد القوي بن غَزُّون الأنصاريّ الغَزِّيّ ثمّ المصريّ الشافعيّ، ولد قبل التسعين والخمسمئة، وتوفي سنةَ (٦٦٧هـ)، سمع الكثير من البُوصِيريّ وغيره. انظر: «العبر» (٣: ٣١٦) و«الوافي بالوفيات» (٩: ٨٦-٨٧).

وأحمدُ بنُ عليٍّ[١] الدِّمشقيُّ[٢] وعثمانُ بنُ رَشِيق[٣]، قالوا: أنا هبةُ الله البُوصِيريُّ[٤] وأبو عبد الله الأَرْتاحيّ[٥]، قال الأول: أنا أبو عبد الله محمدُ بنُ هلال السَّعِيديُّ النَّحْويُّ وأبو صادق المَدِينيّ، وقال الأَرْتاحيّ: أنا أبو الحسن بن نَجْم المَوْصليّ، قالوا جميعاً: أخبرَتنا به كريمةُ المَرْوَزية[٦]، أنا أبو الهَيْثم محمدُ بن مَكِّيٍّ الكُشْمِيهَنيّ[٧]، أنا به الفِرَبْرِيّ، أنا به البُخاريّ، فذَكَرَه.

* * *

---

(١) تحرّف في الأصول إلى: «مكي». والصوابُ ما أثبتُّه كما في كتب التراجم، ووقع مثلُ هذا التصحيف في أصول «الفهرست الصغير» كما أشار إليه محقِّقُه.

(٢) المصريُّ الشافعي، المسندُ المعمَّرُ (٥٨٦-٦٧٠هـ)، آخرُ مَن روى «صحيح البخاري» عن هبة الله البُوصِيري. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ١٧٩) و«الوافي بالوفيات» (٧: ١٥٧).

(٣) هو نظامُ الدين أبو عمرو عثمانُ بن عبد الرحمن بن عَتيق ابن رَشِيق الرَّبَعيّ المصريّ المالكيّ (٥٨٢-٦٦٦هـ)، سمعَ البُوصِيريَّ والأَرْتاحي، وروى عنهما «الصحيح». انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ١٣٤) و«الوافي بالوفيات» (١٩: ٣٠٦).

(٤) مسندُ الدِّيار المصرية المعمَّرُ أمينُ الدين أبو القاسم هبةُ الله بن علي بن سعود الأنصاريّ الخَزْرَجيّ (٥٠٦-٥٩٨هـ)، سمع من السَّعيديّ وأبي صادق المَدِيني. انظر: «السير» (٢١: ٣٩٠-٣٩٢).

(٥) المسندُ الثقةُ الصالحُ المعمَّرُ محمد بن حمد بن حامد الأنصاريّ الشاميّ الأَرْتاحيّ ثمّ المصريّ الحنبليّ (٥٠٧-٦٠١هـ). انظر: «السير» (٢١: ٤١٥-٤١٦).

(٦) هي بنتُ أحمد بن محمد، أمُّ الكرام، الشَّيخةُ العالمةُ الفاضلةُ المسنِدَةُ المجاورةُ بحرم الله، سمعت «الصحيح» من الكُشْمِيهَني، لها فَهْمٌ ومعرفةٌ مع الخير والتعبد. ماتت بِكْراً لم تتزوَّج أبداً. ماتت سنة (٤٦٣هـ) على خلاف. انظر: «السير» (١٨: ٢٣٤).

(٧) المحدِّثُ الثقةُ (ت٣٨٩هـ)، حدَّث بـ«الصحيح» عن الفِرَبْريّ وغيره. انظر: «السير» (١٦: ٤٩١-٤٩٢).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام البخاريّ ومناقبه]

البخاريُّ[(١)] هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة ـ بضمٍّ فكَسْر ـ بن بَرْدِزْبَه ـ بموحَّدةٍ مفتوحة فراء ساكنة فمهملةٍ مكسورة فزاي ساكنة فموحَّدةٍ مفتوحة على المشهور، وهو بالفارسية الزراع ـ الجُعْفي مَوْلاهم البُخاري ولاءَ إسلام على مذهب مَن يَرَى أن مَن أسلم على يد شخصٍ كان ولاؤه له، وذلك؛ لأن جدَّه المغيرةَ كان مجوسياً ثم أسلَمَ على يد اليَمان الجُعْفي والي بُخارَى، نسبةً لجُعْفيّ بن سعد العَشِيرة، أبي قبيلة من اليمن من مَذْحِج، ووَهِمَ مَن قال: إنه اسمٌ لبلد، وكأنَّه توَّهمَهُ من قول ياقوت في «مُعْجَمه»[(٢)]: «إنه مِخْلافٌ باليمن نسبة لقبيلة من مَذْحِج، بينه وبين صنعاء اثنان وأربعون فرسخاً». انتهى، ومرادُه أن المحلَّ إنما وُصِفَ بذلك من باب مَجاز المجاورة؛ تسميةً للمحلِّ باسم الحالِّ[(٣)].

وجدُّه إبراهيمُ، قال الحافظُ ابنُ حجر: لم أقفْ على شيءٍ من أخباره. وأبوه إسماعيلُ كان من العلماء العاملين، رَوَى عن حمَّاد بن زيد ومالك، وصَحِبَ ابنَ المبارك. وروى عنه العراقيون. قال: لا أعلَمُ في جميع مالي درهماً من شُبْهة.

---

(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٤: ١٨٨-١٩١) و«السير» (١٢: ٣٩١-٤٧١).

(٢) «معجم البلدان» (٣: ٦١-٦٢).

(٣) في (أ): «باسم المحل». والمثبت من (ز).

توفِّيَ أبو البخاريِّ صغيراً فنشأ في حِجْر والدته، ثم عَمِيَ، فرَأَتْ إبراهيمَ الخليلَ على نبيِّنا وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين أفضلُ الصلاة والسلام [٣٥/أ] قائلاً لها: «قد ردَّ الله على ابنك بصرَه[١] بكثرة دعائك له». فأصبح وقد ردَّ الله عليه بَصَرَه.

وكانت نشأتُه وتربيتُه في حِجْر العلم، مرتضعاً ثديَ الفضل، ثمّ أُلْهِمَ طلبَ الحديث وله نحوُ عشر سنين بعد خروجه من المكتب. ولما بَلَغَ إحدى عشر سنةً ردَّ على بعض مشايخه غَلَطاً وَقَعَ له في سندٍ حتى أَصْلَحَ كتابَهُ من حِفْظ البُخاري، ولما بلغ ستَّ عشرة سنةً حَفِظَ كثيراً من كتب الحديث، وثماني عشرةَ صَنَّفَ «التاريخ الكبير» وغيرَهُ عند قبر النبيِّ ﷺ، وكتبوا عنه الحديث.

ثمّ رَحَل واتَّسعَ في الرِّحْلة، فاجتمع بأكثرِ مشايخِ الحديثِ بعد أن سَمِعَ الكثيرَ ببلده بُخارَى، أعظم مُدُن ما وراءَ النهر.

قال النوويُّ والتاجُ السُّبْكيُّ وغيرُهما[٢]: ذَكَرَهُ أبو عاصم العَبَّادي في «طَبَقات» أصحابنا الشافعيين، وقال: سَمِعَ من أصحاب الشافعيِّ كالزَّعْفَراني وأبي ثَوْر. ولم يَرْوِ في «صحيحه» عن الشافعي؛ لأنه أدركَ أقرانَهُ[٣]، على أنه رَوَى عن أبي ثَورٍ عن الشافعيِّ، وذَكَرَهُ في موضعَين من «صحيحه»[٤].

قال: والحاملُ لي على تأليف «الصحيح» أنني رأيْتُني واقفاً بين يدي رسول الله ﷺ وبيدي مَرْوَحة أذبُّ عنه، فعُبِّرَ لي بأنني أذبُّ عنه الكَذِب. وما وَضَعْتُ فيه حديثاً إلّا

---

(١) في (د): «بصرك».

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٢١٤-٢١٥).

(٣) فلا يرويه نازلاً. «الطبقات الكبرى» للتاج السبكي (٢: ٢١٥).

(٤) إلى هنا في «الطبقات الكبرى» للتاج السبكي، وعيَّن الموضعَين اللَّذَين ذُكِرَ فيهما الإمامُ الشافعي؛ فالأول: (باب في الرِّكاز الخمسُ) والثاني: (باب تفسير العرايا) من البيوع.

بعد الغسل وصلاة ركعتين للاستخارة، وأخرجْتُه من زُهاء ستمئة ألف حديث[١]، وألَّفتُه بمكة في ستَّ عشرة سنة، وجعلته حُجةً بيني وبين الله تعالى، وما أدخلتُ فيه إلّا صحيحاً.

وأَحْفَظُ مئةَ ألفِ حديثٍ صحيح، ومئتي ألفٍ غير صحيح؛ أي: باعتبار طُرُقِها الكثيرة مع عدِّ المكرَّر والموقوفِ وآثار الصحابة والتابعين وغيرِهم وفتاويهم، مما كان السلفُ يُطْلِقون عليه حديثاً، ولولا هذا التأويلُ المتعيِّنُ لما صَحَّ ذلك؛ إذْ مجموعُ ما في كتبِ الحديثِ الموجودةِ بأَيْدي الناس اليومَ لا يساوي ثلثَ هذا العدد.

والحاصلُ: أنّ حفظَه بلغ الغايةَ في خَرْق العادة، ومن ثَمَّ كانت أئمةُ الحديث يُصَحِّحون كتبَهم من حِفْظه وهو شاب.

وسأله أهل بَلْخ في الإملاء عليهم، فأَمْلَى عليهم ألفَ حديث عن ألف شيخٍ.

وكان مسلمُ بنُ الحجَّاج يقولُ له: «دَعْنِي أُقَبِّلْ رجليك يا أُستاذ الأُسْتاذِين وسيدَ المحدِّثِين».

وكان بِسَمَرْقَنْد أربعُمئة محدِّث اجتمعوا سبعةَ أيام لمغالطته، فخَلطوا الأسانيدَ بعضَها في بعض، وعَرَضُوها عليه، فما استطاعوا مع ذلك أن يغلِّطوه لا في لفظة ولا في إسناد ولا في متن.

ولما قَدِمَ بغدادَ فعلوا معه نظيرَ ذلك فعمدوا إلى مئة حديثٍ قَلَبوا متونَها وأسانيدَها ودَفَعُوا لكلِّ واحد عشرةً ليُلْقِيَها عليه في مجلسه الغَاصِّ بالناس امتحاناً، فقام أحدُهم وسأله عن حديثٍ من تلك العشرة، فقال: لا أعرفه. فقام آخرُ فسأله عن الثاني، فقال: لا أعرفه. ولا زالوا وزالَ كذلك إلى أن فَرَغَتْ المئةُ، ثمّ الْتَفَتَ إلى الأول

---

(١) انظر: مقدمةَ «فتح الباري» (١: ٤٦٥) في تحرير الحافظ لعِدَّة أحاديث «الصحيح».

فقال له: أمّا صَوابُ حديـثِها فهو كذا وكذا، وإلى الثاني وقال ذلك، [٣٥/ ب] وهكذا إلى أن أتى على المئة فَبَهَرَ الناسَ وأذْعَنوا له[١].

ولما قَدِمَ البصرةَ نادى منادٍ يُعْلِمُهم بقُدومه، فأَحْدَقوا به وسألوه أن يعقِدَ لهم مجلسَ الإملاء فأجابَهم، فنادى المنادي يعلمهم بأنه أجاب، فلما كان الغدُ اجتمع ألوفٌ من المحدِّثين والفقهاء، فأولُ ما جلس قال: يا أهلَ البصرة، أنا شابٌّ، وقد سألتُموني أن أحدِّثكم، وسأُحَدِّثكم أحاديثَ عن أهل بلدكم تستفيدونَها ـ يعني: ليست عندكم ـ، وأملى عليهم من أحاديث أهل بَلَدِهم ما ليس عندهم حتى أبْهَرَهَم.

ورَوَى عنه «الصحيح» تسعون ألفَ رجل.

وكان وِرْدُهُ ختمةً كلَّ يوم، وثلثَها سَحَرَ كلِّ ليلة.

وكان يقول: «أرجو أن لا يُحاسِبَني الله أني اغتَبْتُ أحداً».

و«صحيحُه» أصحُّ الكُتُبِ بعد القرآن، وتفضيلُ قليلين لـ«صحيح مسلم»[٢]

---

(١) قال الحافظُ في «النكت» (٢: ٨٦٩-٨٧٠) بعد ذكره هذه الحادثةَ: «سمعْتُ شيخَنا غيرَ مرةٍ يقول: ما العَجَبُ من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث؛ لاتِّساع معرفته، وإنما يُتَعَجَّبُ منه في هذا؛ لكونه حَفِظَ موالاةَ الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة». ثمّ أفادَ أنّ الإمامَ يحيى بن مَعين ممن كان معروفاً بمعرفة ذلك، وذكر أيضاً واقعةَ امتحان تلامذة الحافظِ الجليل أبي جعفر محمد بن عمرو العُقَيْليّ له في مثل ذلك.

(٢) رُوِيَ عن الحافظ أبي عليٍّ النَّيْسابُوريّ ـ تلميذ النَّسائي وأستاذ الحاكم ـ أنه قال: «ما تحت أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم». ونَسَبَهُ الحافظُ ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» إلى بعض المغاربة، وأجاب عنه. قال الحافظُ ابن حجر: «وأما قولُ أبي عليٍّ النَّيْسابُوري فلَمْ نقفْ قطُّ على تصريحه بأنَّ كتابَ مسلم أصحُّ من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاقُ الشيخ محيي الدين النووي في «مختصره في علوم الحديث» وفي مقدمة «شرح صحيح البخاري». انظر في هذا: «ظفر الأماني» للَّكْنَوي (١٢٠-١٢٦). قال التاجُ السُّبْكيّ في «الطبقات الكبرى» (٢: ٢١٥) في ترجمة البخاري: «وأما كتابُه =

إنما هو بالنظر لحيثيَّةٍ سهلةٍ[١] هي: كونُهُ أنسبَ بصناعة الحديث من حيثُ جَمْعُ الطرق كلِّها في موضع واحد، وسياقُها على نَمَطٍ حَسَنٍ جداً، ولم يلتفتِ البخاريُّ إلى هذا؛ لاشتغاله عنه بما هو أهمُّ بمراتب، وهو استنباطُ الفروع الفقهية والفوائد والعلوم التي لا غايةَ لها، والرَّدُّ على المخالفين فيها، ووضعُ تراجم الأبواب على غاياتٍ من الإحكام، والإشارةُ فيها إلى غرائب الأحكام، فتأَمَّل ذلك؛ فإنه الحقُّ الواقع، والصدقُ النافع، وأَعْرِضْ عمَّا أطال به جماعةٌ من غير تحرير لمحلِّ النـزاع، ولا لما يجتمع به الأقوالُ.

وللأئمة عليه من الثناءِ ما يَضيقُ عنه هذا المحلُّ، ومنه ما صَحَّ عن أحمد بن حَنْبل: «ما أَخْرَجَتْ خُراسان مثلَه». وقال غيرُ واحد: «هو فقيهُ هذه الأمة». بل بالَغَ بعضُهم فَفَضَّلَـهُ[٢] في الفقه والحديث على أحمد وإسحاق.

وجَمَعَ رَضِيَ الله عنه من الحياء والسَّخاء ـ لا سيَّما للطلبة ـ والشجاعة والوَرَع والزُّهد ما لم يجمَعْه غيرُه، وورث من أبيه مالاً كثيراً فتَصَدَّق به؛ لإفراطه في الكرم. وأُعْطِيَ في بضاعةٍ خمسةَ آلاف درهم فأَخَّر، فأُعْطِيَ عشرةَ آلاف ثم باعها للأول، وقال: «كنتُ مِلْتُ إلى بيعه فلم أُغَيِّر نيَّتِي». وبَنَى رباطاً كبيراً مما يلي بُخارى، فاجتمع إليه كثيرون يُعِينونه وهو يشتغل معهم، فيقال له: «كيف كُفيت[٣]». فيقول: «هو الذي ينفعني».

= «الجامع الصحيح» فأجلُّ كتب الإسلام وأفضلُها بعد كتاب الله، ولا عبرةَ بمن يُرَجِّحُ عليه «صحيح مسلم»؛ فإنَّ مقالتَهُ هذه شاذة، لا يُعَوَّلُ عليها».

(١) في (أ): «حيثية سهلة». وفي (د): «لحيثية أخرى سهلة».

(٢) في (أ): «بفضله».

(٣) في (ز): «قد كفيت».

[مِـحْنَةُ الإمام البخاريِّ مع شيخه الذُّهْليّ]

وامتُحِنَ رحمه الله بِمِحَنٍ كثيرة؛ لكثرة حَسَد جماعة من أهل عَصْره له، من جملتها الواقعةُ المشهورةُ لمحمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ[1] معه، وحاصلُها[2]: أن أهلَ بُخارى سمعوا بقدومه إليهم من نَيْسابُور، فقال لهم رئيسُهم عِلْماً وغيرَه محمد المذكور: إني مستقبِلُهُ فمَن أراد فليستقبِلْهُ. فاستقبَلَهُ هو وعامةُ علمائها. ثم قال الذُّهْلي لأصحابه: لا تسألوهُ عن شيء من الكلام؛ فلَعَلَّهُ يُجيبُ بما نخالفُهُ فيه فتقع الفتنةُ بيننا وبينه، فيشمت بنا كلُّ مبتدع.

فلم يكن بأسرعَ من أن سُئِلَ عن اللفظ بالقرآن أمخلوقٌ هو؟ فقال: «أفعالُنا مخلوقة، وألفاظُنا من أفعالنا». وهو جوابٌ حقٌّ قويمٌ ماشٍ على ما عليه المحقِّقون كما هو مقرَّرٌ في الكلام: أن القرآنَ يُطْلَقُ ويُرادُ به الملفوظ، وهذا حادث، وعليه قولُه تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]. ويُطْلَقُ ويُرادُ به الكلامُ النفسيُّ الأزليُّ المنـزَّهُ عن الحَرْف والصوت، وهذا [٣٦/ أ] غيرُ مخلوق.

والعَجَبُ أنّ المعتزلةَ يوافقون على هذا التفصيل، وإنما مَحَطُّ الخلاف بيننا وبينهم في أن هذا الثاني له وجودٌ أو لا؟ فهُم ينفونَه؛ بناءً على نَفْيهم صفاتِ الذات القديمة؛ فِراراً من تعدُّد القدماء. ونحن نُثْبِتُهُ، بل هو الإطلاقُ الحقيقيُّ للكلام.

---

(١) هو الإمامُ الحافظُ الثقةُ البارعُ إمام أهل الحديث بِخُراسان أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن يحيى الذُّهْليُّ النَّيسابُوري، مولده سنة بضع وسبعين ومئة، ومات سنة (٢٥٨هـ). روى عنه أصحاب الكتب الستة، لكن لا يصرِّحُ البخاري باسمه، بل يقول: «حدثنا محمد» أو «محمد بن عبد الله». انظر: «وفيات الأعيان» (٥: ١٩٥) و«السير» (١٢: ٢٧٣-٢٨٥) و«طبقات الحفاظ» (ص٢٣٤).

(٢) انظرها في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٢٢٨-٢٣١).

ونفيُهم للصفات مردودٌ عليهم: بأنَّ المحذورَ إنما هو تعدُّدُ ذواتٍ قدماء، وأما ذاتٌ واحدةٌ قديمةٌ ولها صفاتٌ قديمة؛ فهذا لا استحالةَ فيه بوَجْهٍ كما هو مبيَّنٌ موضَّحٌ مع ما يُناسبُه ثَمَّ.

والعجبُ أنّ جوابَ البُخاريِّ هذا مع كونه في غاية الصحة والقوة والوضوح والجريانِ على ما عليه أهلُ السُّنة كما علمتَ؛ لم يَتْرُكْه حَسَدَتُه، بل غيَّروا في وجهه الحسن وأَتَوْا فيه من الاحتمالات البعيدة والتجويزات الغريبة بما يُنْبِيءُ عن حسدهم وتجاهلهم؛ ليَـرُوجَ ما قالوه على العامة، ويوقعوهُ في المِحَن والفتن.

ولما غَلَبَ الحسدُ على الذهلي وسُئِلَ البخاريُّ عن ذلك في حَضْرته، وأجاب بنحو ما أجاب به أولاً؛ مَوَّهَ في كلامه وقال: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، ومَن زَعَمَ: لَفْظي بالقرآن مخلوق؛ فهو مبتدعٌ، لا يَجْلِسُ إلينا ولا نُكَلِّمُ بعد هذا مَن ذَهَبَ إلى محمد ابن إسماعيل.

فانقطعَ الناسُ عنه إلّا مسلماً؛ فإنه أرسل إلى الذُّهْلي جميعَ ما كَتَبه عنه؛ لأنه ظَهَر له أن الحقَّ مع البخاري، وأن الذُّهْلي إنما هو حاسدٌ متعَصِّبٌ بما لا يَرُوجُ إلا على جَهَلة العوام والحُكّام الطّغام، ومن ثَمَّ اتَّسَعَ حسدُه فقال: «لا يُساكِنُني محمدُ بن إسماعيل في البلد». فخَرَج البخاريُّ منها؛ خوفاً على نفسه.

وكان هذا الفعلُ من البخاريِّ والذُّهْليِّ سَبباً لغاية رِفْعة البخاري، وامتلاء أقطار الأرض بذِكْره وإجلاله وتعظيمه البالغ لنهايات التعظيم حتى من العامة، ولغايةِ نُزُول الذُّهْلي وانخفاضه وانطماس ذِكْرِهِ وعدمِ معرفة الناس كلِّهم له إلّا أفراداً من أئمة الحديث.

[نصيحةٌ في إتقان المعاملة مع الله تعالى وخَلْقه]

فتأَمَّلْ معاملتَك مع الله تعالى ومع الخلق، وتمسُّكَكَ بالله وإعراضَك عنه؛ لتعلَمَ ما يترتَّب على كلٍّ من هاتين المرتبتين من رَفع الذكر وانتشار العلم وتتابع الناس في الثناء على أهل المرتبة الأولى، ومن أضداد ذلك على أهل المرتبة الثانية، وكم وقعَ للعلماء مع حاسدِيهم نظائرُ لهذه القصة، وتَـرَتَّبَ على كلٍّ منَ الفريقَين نظائرُ ما ذكرْناه، كما هو جليٌّ عند مَن سَبَرَ أحوالَهم وعَرَفَ أخبارَهم.

فإيَّاك إيَّاك أن تَزِلَّ عن هذه الطريقة المثلى، وأنْ تَضِلَّ عمّا أوضحه لك نبيُّك محمدٌ ﷺ من الكمالات التي لا يزالُ صاحبُها يَتَرَقَّى إلى أن يكون وارثَ الخلافة العظمى.

وفَوِّض أمورَك كلَّها إلى الله سبحانه وتعالى؛ فإنك إن صَدَقْتَ في ذلك زالَ عنك كلُّ حَسَد، لا سيّما للعلماء العاملين والأئمة العارفين والخلفاء الوارثين.

[حربُ الله تعالى لمن يؤذي أولياءَه]

وتأَمَّلْ ما صحَّ في الحديث القدسيّ: «مَن آذى لي ولياً فقد حاربتُهُ»[1]. ومن المعلوم أنّ مَن حاربه الله لا يُفْلِحُ أبداً.

وأَخَذَ العلماءُ من هذا الحديثِ معَ قولِه عَزَّ قائلاً: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩] **بأَنَّ آكلَ الربا ومُعادِيَ أحدٍ من أولياء الله تعالى لا يموتُ**

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الرقاق ـ باب التواضع، رقم (٦٥٠٢) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله قال: مَن عادى لي وَلياً فقد آذنته بالحرب».

مُسْلماً، بل يُخْتَمُ له بخاتمة السُّوء، العياذُ [٣٦/ ب] **بالله؛ فإنَّ وصفَ الإسلام لا يَجْتمعُ مع محاربةِ الله مطلقاً.**

فأَفْرِغْ وُسعَك في تأمُّلِ هذا المقام وإن كان الكلامُ إنما وقع لنا فيه بطريق الاستطراد، لكنك قد علمت تمامَ مناسبته لما نحن فيه.

[محنةٌ أخرى جَرَت للبُخاريّ]

وجَرَت له رَضِيَ الله عنه محنةٌ أخرى، وهي:

أنه لما رجع لبُخارى زادت شهرتُه وتعظيمُ الناس له أكثرَ مما كان[1] بمراتب، وذلك أنهم لما سمعوا بقدومه نُصِبَتْ له القباب على فرسخ منها واستقبله عامةُ أهلها ونُثِرَ عليه الدراهمُ والدنانير.

فبقيَ مدةً يُحدِّثُهم، ثم تحرك له أميرُ البلد خالدُ بن محمد الذُّهْلي ـ نائبُ الخلافة العباسية ـ فأرسل إليه مَن يتلطف به أن يأتيَهم بـ«الصحيح» ويحدِّثَهم به في قَصْره، فقال لرسوله: «إني لا أذلُّ العلم، ولا أحملُهُ إلى أبواب السلاطين، فإن احتاج إلى شيءٍ منه فليَحْضُرْ في مسجدي أو داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطانٌ فامنعني من الجلوس على الناس؛ ليكون ذلك لي عذراً يومَ القيامة عند الله تعالى أن لا أَكْتُمَ العلم». فراسله أن يعقدَ مجلساً لأولاده ولا يحضر غيرَهم، فأبى عن ذلك أيضاً، وقال: «لا يَسَعُني أن أخصَّ بالسماع قوماً دون قوم».

فاشتَدَّ غيظُه واستعان الأميرُ عليه ببعض حَسَدَته من علماء بُخارى، ثم أمره بالخروج من بلده فدعا عليه ـ وكان مجابَ الدعوة ـ فلم يأتِ شهرٌ حتى وصل أمرُ

---

(١) في (أ) و(ز): «ما كان».

الخلافة بأن يُنادَى على الأمير، فأُرْكِبَ حماراً ونُودِيَ عليه في البلد، ثم حُبِسَ إلى أن مات ذليلاً حقيراً، وكذلك لم يَبْقَ أحدٌ ممن ساعدَهُ إلا وابْتُلِيَ ببلاءٍ شديد.

ولما خرج من بُخارى كتب إليه أهلُ سَمَرْقَنْد يخطبونه لبلدهم[1] فسار إليهم، فلما كان بـ(خرْتَنْك) ـ بمعجمة مفتوحة في الأشهر أو مكسورة فراء ساكنة ففوقية مفتوحة فنون ساكنة، مكانٌ، وهي على فَرْسخين من سَمَرْقَنْد، وجزم بعضُهم: بأن بينهما نحوَ ثلاثة أيام، وسألتُ أهلَها عن ذلك فقالوا: هذا خطأ، والصوابُ الأول. وسألتُهم عن معنى (خرْتَنْك)؟ فقالوا: معناهُ الضيف؛ لكثرة الزائرين. فقلتُ لهم: حدوثُ هذه التسمية بعد موت البخاري! فقالوا: هو كذلك؛ لأنها كانت قبل موته تُسَمَّى بغير ذلك ـ بَلَغَهُ أنه وقع بينهم ـ أي: أهل سمرقند ـ فتنةٌ؛ فقَوْمٌ يريدونه وقَوْمٌ يكرهونه، وكان له أقرباء بها، فنـزل بها حتى تَجَلَّى الأمر.

فأقام أياماً فمَرِضَ حتى وُجِّهَ إليه رسولٌ من أهل سَمَرْقَنْد يتلمسون خروجَهُ إليهم، فأجاب وتَـهَيَّـأَ للركوب، ولَبِسَ خُفَّيْهِ وتَعَمَّم، فلما مَشَى قَدْرَ عشرين خطوة تقريباً إلى الدابة ليركبها قال: أرسلوني قد ضعفت، فأرسلوه، فدعا بدعوات، ثم اضطجع فسال منه عرقٌ كثيرٌ لا يُوصَف، وما سكن منه العَرَقُ حتى أُدْرِجَ في أَكْفانه.

وقيل: ضَجِرَ ليلةً فدعا بعد أن فزع من صلاة الليل: «اللَّهمَّ قد ضاقَتْ عليَّ الأرضُ بما رَحُبَتْ، فاقْبِضْنِي إليك». فمات في ذلك الشهر وقتَ العشاء ليلةَ السبت ليلة عيدِ الفطر سنةَ ستٍّ وخمسين ومئتين، عن اثنين وستين سنةً إلا ثلاثةَ عَشر يوماً؛ لأنه وُلِدَ يومَ الجمعة بعد الصلاة لثلاثَ عشرة خَلَتْ من شوال سنةَ أربعٍ وتسعين [٣٧/ أ] ومئة.

ومن الغريب ما نُقِلَ أن قَبْرَهُ بمصر، وهذا قولٌ شاذٌّ جداً لا يُحْكى إلا لِرَدِّه وشُذوذه.

---

(١) في (أ): «ببلدهم».

وفاح عَقِبَ دفنِـهِ من قبره رائحةٌ عظيمةٌ جداً كالمسك أو أقوى ودامت أياماً. وانثال الناسُ على قبره يأخذونَ من ترابه؛ لشدة رائحته التي لا يجدون مثلَها عندهم.

قال بعضُهم: رأيتُ النبيَّ ﷺ ومعه جماعةٌ من أصحابه وهو واقفٌ، فسَلَّمْتُ عليه، فرَدَّ عليَّ السلام، فقلتُ: ما وقوفُكَ هنا يا رسولَ الله. فقال: أنتظِرُ محمدَ بنَ إسماعيل. قال: فلما كان بعد أيامٍ بَلَغَنِي موتُهُ، فنظرتُ فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيتُ النبيَّ ﷺ فيها.

وأَجْدَبَتْ سَمَرْقَنْد، فكرَّروا الاستسقاءَ فلم يُسْقَوْا فأرشدَ القاضي إلى قبره بـ(خَرْتَنْك) لِيَسْتَسْقُوا عنده ويتشفعوا به، ففعلوا فأُمْطِروا نحوَ سبعةِ أيام لم يستطعْ أحدٌ التوجُّه إلى سَمَرْقَنْد من شدَّة المطر [1].

تنبيهٌ

ماتَ البخاريُّ رَضِيَ الله عنه عن غير وَلَد ذَكَر، وقد رَزَقه الله من شهرة «صحيحه» ودعاء الناس له بسببه ما يُغْنِيه عن مئاتٍ من الأولاد الذكور؛ إذ لم يَشْتَهر كتابٌ من كتب العلم كما اشتهر «صحيح البخاري»، ولا وقعَ لكتابٍ من الجلالة له ولمؤلِّفه ما وقع لـ«صحيح البخاري».

ولهذا يعلمُ أنه ينبغي لمن أَيِسَ من الولد ورَزَقَهُ الله مَيْسرةً: أن يتسبَّب في وَقْفِ شيءٍ يبقى له ثوابُه الدائمُ بعد موته؛ فإنه ينبغي للإنسان أن لا يُحبَّ أنَّ له ولداً بعده إلا

---

(١) قال التاجُ السُّبْكي في «الطبقات الكبرى» (٢: ٢٣٤) بعد ذكره هذه الحادثة: «قلتُ: وأما «الجامع الصحيح» وكونه ملجأً للمعضلات، ومجرَّباً لقضاء الحوائج؛ فأمرٌ مشهورٌ ولو انْدَفَعْنا في ذكر تفصيل ذلك وما اتفقَ فيه لطال الشرح».

من حيثُ إنه يدومُ له دعاؤه، وأنه يُكْتَبُ له مثلُ جميع أعمال ولده الصالحة؛ فإنه كان السببَ فيه، و«الدالُّ على الخير كفاعله»[١]. كما في الحديث الصحيح، وكلُّ مُتَسَبِّبٍ إلى خير له مثلُ أجرِ فاعله، وضدُّه، كما نَطَقَ به الصادقُ بقوله في الحديث الصحيح: «مَن سَنَّ سُنةً حَسَنةً فله أجرُها وأجرُ مَن عَمِل بها إلى يوم القيامة، ومَن سَنَّ سُنةً سيئةً فعليه وِزْرُها وَوِزْرُ مَن عمل بها إلى يوم القيامة»[٢]. فالتَّسبُّبُ إلى الخير بوَقْفٍ، وهو المرادُ بالصدقة الجارية في حديث: «ينقطِعُ عملُ ابن آدم إلا من ثلاثٍ: ولدٌ صالِحٌ - أي: مسلم - يَدْعو له، وعِلْمٌ يَنْتَفِعُ به مَن بعده، وصدقةٌ جارية»[٣]. قال العلماء: المرادُ بالصدقةِ الجاريةِ الوقفُ؛ لأنَّ ثوابَهُ يدوم للواقف ومَن دَلَّه ومَن أعانَهُ وأَرْشَدَه إلى بناء عَيْن ذلك الموقوف.

* * *

---

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (٥: ٤١) كتاب العلم عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء الدال على الخير كفاعله، رقم (٢٦٧٠) عن أنس بن مالك مرفوعا. قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه». وقال: «وفي الباب عن أبي مسعود البدري وبُرَيدة». والذي عن أبي مسعود البَدْريّ الأنصاريّ أخرجه مسلم في «الصحيح» كتاب الجهاد - باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره وخلافته في أهله بخير، رقم (٤٨٧٦) مرفوعاً بلفظ: «مَن دَلَّ على خير فله مثلُ أجر فاعله».

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح» كتاب العلم - باب مَن سَنَّ سنةً حسنةً أو سيئةً ومَن دعا إلى هدى أو ضلالة، رقم (٦٧٤١) بلفظ: «مَن سَنَّ في الإسلام سُنةً حسنةً فعُمل بها بعده كُتِبَ له مثلُ أجر مَن عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء، ومَن سَنَّ في الإسلام سُنةً سيئةً فعُمل بها بعده كُتب عليه مثلُ وِزْر مَن عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء».

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» كتاب الوصية - باب ما يلحق الإنسانَ من الثواب بعد وفاته، رقم (٤١٩٩) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا مات الإنسانُ انقطع عنه عملُه إلا من ثلاثة؛ إلا من صدقةٍ جارية، أو عِلْمٍ يُنْتَفَع به، أو وَلَدٍ صالحٍ يدعو له».

ذِكْرُ سَنَدنا في «صحيحِ» مُسْلِم بن الحَجّاج ابن مُسْلِم بن كُوشاذ[١] القُشَيْريّ رضي الله عنه

قال شيخُنا الأول: أخبرَني حافظُ العَصْر العَسْقلانيّ، أنا به خاتمةُ المحقِّقين المُسْنِدين الشَّرَفُ التَّكْريتيُّ الأصل القاهريّ[٢]، أنا به الزَّينُ عبد الرّحمن[٣] المقدسيُّ الحنبليّ[٤]، [و[٥]] أنا به الشَّمسُ ابن القَمّاح[٦]،..

---

(١) في الأصول: «كوساد»، إلّا في (د): «كوسا». والمثبت من «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥: ١٩٤).

(٢) هو ابن الكُوَيْك الرَّبعيّ (٧٣٧-٨٢١هـ)، تقدَّمت ترجمتُه في طرق شيخ الإسلام في المصافحة.

(٣) في (أ): «عبد الرحيم». وهو تصحيف، والصوابُ «عبد الرحمن» كما في (ز) و(ج) و«ثبت شيخ الإسلام» (ص١٢٦). وهو الإمامُ المسندُ أبو الفرج عبدُ الرحمن بن محمد بن عبد الحميد ابن قُدامةَ المقدسيّ الصالحيّ الحنبليّ (٦٥٧-٧٤٩هـ)، سمع «صحيح مسلم» من ابن عبد الدائم. قال الحافظ: «أقدمه وزيرُ بغداد إلى الديار المصرية فحَدَّثَ بـ«صحيح مسلم» مراراً،... وكان الجمعُ متوافراً جداً... فحَـدَّثَ عنه الكثيرُ منهم به، إلى أن كان آخرَهم موتاً الرئيسُ شرفُ الدين أبو الطاهر أبو الكُوَيْك». انظر: «ذيل التقييد» (٢: ٩٧) و«الدرر الكامنة» (٢: ٣٤٢).

(٤) قوله: «أنا به الزينُ عبد الرحمن المقدسي الحنبلي» ساقط من «أسانيد الفقيه ابن حجر» (ص٧٥)، وهو في الأصول عدا (د) ولا بدَّ منه لاتصال السند. وانظر: «ثبت شيخ الإسلام» (ص١٢٨).

(٥) انظر: «ثبت شيخ الإسلام» (ص١٣٤).

(٦) الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ المفنِّنُ محمدُ بن أحمد بن إبراهيم ابن القَمّاح المصريّ الشافعيّ (٦٥٦-٧٤١هـ)، سمع على الرَّضى ابن البرهان «صحيح مسلم» بفَوت، كما سمع على غيره وأجازَه جماعة. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٠٣-٣٠٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٥١-٥٢).

[قالا(١)] أنا به أبو إسحاق بن مُضَرٍ الوَاسِطيّ(٢)، أنا به الـرَّضيُّ الطُّوسيُّ(٣) [و] منصورُ الصَّاعديُّ الفُـرَاويّ(٤)، [أنا فقيـهُ الـحَرَم أبو عبدُ الله محمد بن الفَضْل بن

---

(١) انظر التعليق السابق في سبب هذه الزيادة.

(٢) قوله: «الزين عبد الرحمن... الواسطي» ساقط من (د). وهو رَضِيَ الدين العدلُ الصدرُ التاجر إبراهيمُ ابن عمر بن مُضَر المُـضَريّ الواسطيّ، ابن البرهان (٥٩٣-٦٦٤هـ)، سمع «صحيح مسلم» من منصور الفُراوي، وسمعه منه خلقٌ بدمشق ومصر واليمن. انظر: «العبر» (٣: ٣١٠).

(٣) المحدِّثُ المقرئُ الجليلُ أبو الحسن المؤيَّدُ بن محمد بن علي الطُّوسيُّ النَّيسابُوريّ (٥٢٤-٦١٧هـ)، أعلى المتأخرين إسناداً، سمع «صحيح مسلم» من أبي عبد الله محمد بن الفضل الفُرَاوي، وهو آخرُ مَن بقيَ من أصحابه. انظر: «وفيات الأعيان» (٥: ٣٤٥) و«السير» (٢٢: ١٠٥).

تنبيهٌ: إثباتُ سماع أبي إسحاق بن مُضَر الوَاسِطِي لـ«صحيح مسلم» من الرَّضِي الطُّوسي، وهذا من منصور الصَّاعدي الفُرَاوِي؛ هو ما في الأصول، وقد استشكلتُهُ؛ لأنّ ابنَ مُضَر سَمِعَ «صحيح مسلم» من منصور الفُراوي كما صرَّح الحافظ الذَّهبي في ترجمته من «العِبر»، ثمّ راجعتُ «ثبت شيخ الإسلام زكريا» (ص١٣٥-١٣٦) فوجدته يسوق في أسانيده سماعَ ابن مضر عن الاثنين؛ الرَّضي الطُّوسي ومنصور الفُراوي.

(٤) في (أ) و(ز): «الزواوي». وفي (د) و(ج): «الساعدي الرواوي». وكلاهما تصحيف، والصوابُ أنه الصَّاعدي الفُرَاوي، نسبة إلى (فراوة)، بليدة مما يلي خُوارِزْم. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٩١) في ترجمة جدِّ منصور الفراوي الآتي. وهو الشيخُ الجليلُ العَدْلُ المسنِدُ أبو الفتح وأبو القاسم منصورُ بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل بن أحمد الصاعديُّ الفَرَاويّ ثمّ النَّيسابُوريّ (٥٢٢-٦٠٨هـ) سمعَ من أبيه، وأكثر عن جدِّه فقيهِ الحرم، حَدَّثَ عنه ابنُ نُقْطة وابنُ الصلاح وغيرُهما. انظر: «السير» (٢١: ٤٩٤).

تنبيهٌ: العبارةُ في الأصول هكذا: «أنا به خاتمةُ المحقِّقين المُسْنِدين الشَّرَفُ التَّكْريتي الأصل القاهري، أنا به الزَّينُ عبد الرَّحمن المقدسي الحنبلي، أنا به الشمسُ ابن القَمّاح، أنا به أبو إسحاق بن مُضَر الوَاسِطِي، أنا به الرَّضِي الطُّوسي، أنا به منصور الصَّاعدي الزواوي، أنا به أبو الحسين عبدُ الغافِر الفارسي النَّيسابُوري».

وفيها خَلَلٌ من وجوه:

أولها: جعل الزين عبد الرحمن راوياً عن ابن القماح، وقد عرفتَ ما فيه.

ثانيها: جعل الرَّضِي الطُّوسي راوياً عن منصور الصَّاعديّ الفُرَاوِي، وهو إنما سَمِع «صحيح مسلم» من الجَدِّ فقيه الحَرَم أبي عبد الله محمد بن الفضل الصَّاعدي الفُرَاوي، كما مرَّ في ترجمته. =

أحمد الصاعديُّ الفُرَاويُّ[١])، أنا به أبو الحسين عبدُ الغافر[٢] الفارسيُّ النَّيْسابُوريّ[٣]، أنا به أبو أحمد بن عَمْرَوَيْه الجُلُوديُّ النَّيْسابُوريّ، أنا به إبراهيمُ بنُ سُفيانَ[٤] الفقيهُ الزاهد، قال: أنا به مؤلِّفُهُ سماعاً لجميعه إلا ثلاثةَ أفوات[٥]، كان ابنُ [٣٧/ ب] سُفْيان يقول فيها: «عن مسلم» ولا يقول: «أنا مسلم». قال الحافظُ ابنُ الصلاح: «فلا نَدْرِي حَمَلَها عنه إجازةً أو وجادة»[٦].

= **ثالثها:** جعل منصور الفراوي راوياً عن عبد الغافر الفارسي، وهو مستحيل؛ فإنَّ وفاةَ الفارسي سنةَ (٥١٠هـ) وولادةَ منصور الفُراوي سنة (٥٢٢هـ) كما في كتب التواريخ، ولذا لم يُذْكَرْ سماعٌ لمنصور من عبد الغافر، وإنما الذي فيها هو سماعُ جدِّ منصور ـ وهو فقيهُ الحَرَم أبو عبد الله محمد بن الفضل الصاعدي ـ منَ الفارسي. وهو كذلك مثبتٌ في «المعجم المفهرس» (ص٢٨)، وانظر: «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفاداني (ص٧٦).

(١) الشيخُ الإمامُ مسندُ خُراسان (٤٤١-٥٣٠هـ)، أملَى أكثرَ من ألف مجلس، حتى قرأ عليه بعضُهم «صحيح مسلم» سبعَ عشرةَ نوبة، فأوصاهُ الفُرَاويُّ أن إذا ما ماتَ أنْ يصليَ عليه ويُدْخِلَ لسانَه في فِيهِ؛ لأنه قرأَ به كثيراً حديثَ رسول الله ﷺ. انظر: «السير» (١٩: ٦١٥-٦١٩). وقد علمتَ في التعليق السابق سببَ زيادة ما بين معقوفتَين هنا.

(٢) في (د): «الغفار». وهو تصحيف.

(٣) ابن محمد بن أحمد، الإمامُ الثقةُ المعمَّرُ، ولد سنةَ نَيِّفٍ وخمسين وثلاثمئة، ومات سنة (٤٤٨هـ)، حدَّث عن ابن عَمْرَوَيْه الجُلُوديّ بـ«صحيح مسلم»، وحدَّث عنه جماعةٌ كمحمد الفُراوي، قرأَ عليه الحافظُ الحسن بن أحمد السَّمَرْقَنْدي «صحيح مسلم» نَيِّفاً وثلاثين مرة، وقرأهُ عليه البحيريّ نَيفاً وعشرين مرة، هذا سوى ما قرأهُ عليه المشاهيرُ من الأئمة. انظر: «السير» (١٨: ١٩-٢١).

(٤) هو إبراهيمُ بن محمد بن سفيان النَّيْسابُوري، الإمامُ الفقيهُ المحدِّثُ الثقةُ (ت٣٠٨هـ)، لازَمَ مسلماً مدة، وسمع منه «الصحيح» بفَوْت، وحَدَّثَ عنه الجُلُوديُّ وأحمدُ بن هارون الفقيه وغيرُهما. انظر: «السير» (١٤: ٣١١-٣١٣).

(٥) ذَكَرَ هذه الأفواتَ الثلاثةَ الحافظُ في «المعجم المفهرس» (٢٨-٢٩)، ثمّ ذَكَرَ إسنادَهُ في هذه الأفوات حتى أحمد بن علي القَلانِسي قال: «أنبأنا مسلِمٌ لجميع «الصحيح» قراءةً عليه، وأنا أسمعُ من أوَّله إلى حديث الإفك في أواخر الكتاب». ثمّ ساقَ سنداً آخَرَ له بجميع «صحيح مسلم»، سيسوقُهُ المصنِّفُ هنا عن شيخه الثالث.

(٦) انظر: «المعجم المفهرس» (ص٢٨).

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَنا به الإمامُ المسنِدُ مفتي المسلمين البدرُ علي البَارْنَباريّ[١] سماعاً عليه وعلى آخرين بقراءة الحافظ الشمس السَّخاويِّ في أربعةَ عشر مجلساً عامَ ثلاث وستين وثمانمئة بدار الحديث الكاملية من القاهرة المُعِزِّية، أنا به الشَّرفُ أبو الطاهر[٢] بن الكُوَيْك الرَّبْعيُّ سماعاً لجميعه، أنا الزينُ أبو الفرج عبد الرحمن بن[٣] محمد بن عبد الهادي، أنا به المشايخُ الخمسةَ عشر؛ منهم أبو عبد الله محمدُ بنُ أبي بكر ابن عبد الدائم[٤]، أخبرَنا به محمدُ بن صَدقة الحَرَّانيّ[٥]، أنا فقيهُ الحَرَم محمدُ بن الفَضْل[٦] الصَّاعِديُّ الفُرَاويُّ سماعاً، أنا به الإمامُ عبدُ الغافر الفارسيُّ النَّيْسابُوريّ، أنا به أبو أحمد محمدُ بن عيسى الجُلُوديّ[٧]، أنا به الفقيهُ أبو إسحاق إبراهيمُ بن محمد بن سُفيانَ

---

(١) نسبةً لـ(بَارْنَبار) كما في ألقاب «الضوء اللامع» (١١: ١٨٨) وانظر: «تاج العروس» (ب ر ن ب ل).
وهو الإمامُ الفقيهُ المسندُ نورُ الدين عليُّ بنُ عمر بن محمد المصريّ الشافعيّ (٧٧٨-٨٧٦هـ). انظر: «الضوء» (٥: ٢٧٠).

(٢) قوله: «أبو طاهر» ساقط من (د).

(٣) قوله: «بن» ساقط من (د).

(٤) كذا في الأصول عدا (ز) ففيها: «محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم». والذي في «الفهرست الصغير» (ص٨٩): «أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نِعْمة النَّابُلُسي». فالظاهرُ أنّ ما في الأصول تحريف كبير.
وابنُ عبد الدائم هذا هو الفقيهُ المحدِّثُ المعمَّرُ مسندُ الشام زينُ الدين المقدسيّ النابُلُسيّ الحنبليّ (٥٧٥-٦٦٨هـ)، أجازَ له خطيبُ المَوْصل وعبدُ المنعم الفُرَاوي، وسمعَ من يحيى الثَّقَفي وابن صَدَقة وغيرهما، وتفرَّد بالرِّواية عنهم في الدُّنيا. انظر: «العبر» (٣: ٣١٧-٣١٨).

(٥) محمد بن علي ابن صَدَقة البَزَّاز أبو عبد الله، الشيخُ الصالحُ الصَّدوقُ المعمَّرُ (ت٥٨٤هـ) عن أربع وتسعين سنة، روى عن الفُراوي، وعنه ابنُ عبد الدائم وآخرون. انظر: «السير» (٢١: ١٩٣-١٩٤).

(٦) في (أ): «محمد بن أبي الفضل». والصوابُ إسقاطُ «أبي» كما في بقية الأصول.

(٧) قوله: «أنا به أبو أحمد محمد بن عيسى الجلودي» ساقط من (أ) و(د)، ولا بدَّ منه لاتصال السند؛ لبُعدِ ما بين الفارسي وإبراهيم الزاهد.

الزاهدُ النَّيْسابُوريّ(١)، أنا به مؤلِّفُهُ الإمامُ أبو الحسين مسلِمٌ سماعاً لجميعه، خَلَا الثلاثة الأَفوات المشهورة، فإجازةً، فذَكَرَه.

قال شيخُنا الثالث: أخبرَنا به شيخُنا شيخُ الإسلام العَلَمُ البُلْقِينيُّ وشيخُنا الإمامُ التقيُّ أحمدُ بنُ الكمال الشُّمُنِّي، قال الأول: أنا به والدي، أنا به الشمسُ ابن القَمّاح، أنا به إبراهيمُ بن عمر بن مُضَر. ح وقال الشُّمُنِّي: أنا به الشرفُ بن الكُوَيْك، أنا به عبدُ الرَّحمن بن عبد الهادي المقدسيّ، أنا به ابنُ عبد الدائم(٢) سماعاً، وأبو إسحاق بن مُضر إجازةً(٣)، قال ابن عبد الدائم: أنا به محمدُ بن صَدقة الحَرَّانيُّ سماعاً، وقال ابنُ مُضر(٤): أنا به أبو الفتح منصورُ بنُ عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل الفُرَاويُّ سماعاً، والمؤيَّدُ بن محمد الطُّوسيُّ إجازةً.

قال الثلاثةُ(٥): أنا فقيهُ الـحَرَم محمدُ الصَّاعديُّ الفُرَاويّ، أنا به عبدُ الغافر الفارسيّ، أنا به الـجُلُوديّ، أنا به إبراهيمُ بن سُفْيان، أنا به مُسلمٌ سماعاً عليه سوى ثلاثةِ أفواتٍ كان إبراهيمُ يقول فيها ما مرَّ مع كلام ابن الصَّلاح.

قال شيخُنا البُلْقِينيُّ: وأنا به عالياً أبو إسحاق التَّـنُوخيّ، عن سُليمان بن حَمْزة، عن أبي الحسن عليِّ بن الحسين ابن المُقَيَّر(٦)، عن الحافظِ محمد بن ناصر السَّلاميّ، عن

---

(١) قوله: «أنا به أبو أحمد... النيسابوري» ساقط من (ج).

(٢) تقدَّم الكلامُ عليه في إسناد الزين السنباطي إلى «صحيح مسلم».

(٣) في (د): «إجازةً به».

(٤) قوله: «قال ابن عبد الدائم... وقال ابنُ مُضر» ساقط من (د) و(ج).

(٥) وهم: محمدُ بن صَدقة الحَرَّاني، وأبو الفتح منصورُ بنُ عبد المنعم، والمؤيَّدُ بن محمد.

(٦) تحرَّفت في الأصول عدا (ز) إلى: «المعَبّر بن المعَيّر». وفي (ز): «بن الحسين المعبر». وهو مسندُ الديار المصرية، بل مسندُ وقته الصالحُ الـمعمَّرُ المقرئُ البغداديّ الحنبليّ (٥٤٥-٦٤٣هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٢١: ٢٤-٢٥).

الحافظ عبد الرحمن ابن مَنْدَه، عن الحافظ محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا بن الحسن الـجَوْزَقيّ، عن مَكِّيِّ بن عَبْدان النَّـيْسابُوريّ، عن مسلم. قال الحافظُ ابنُ حجر: «هذا السَّندُ في غاية العلوِّ، وهو جميعُهُ بالإجازات»[١].

* * *

(١) «المعجم المفهرس» (ص٢٩) وتتمةُ كلامه: «وهو عندي أوَّلُ ما حدَّثتُ به عن محمد بن قواليج في عموم إذنه للمصريين، بسماعه من زينب بنت كِنْدي، بإجازتها من المؤيَّد الطوسي بسنده المتقدِّم؛ لما قدَّمتُ من ضعفِ الروايةِ بالإجازة العامة، والله أعلم».

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام مُسْلِم]

مُسلم بن الحجَّاج هو القُشَيْرِيُّ من بني قُشَيْر، قبيلةٌ من العَرَب معروفة[1]، أحدُ أئمة أعلام هذا الشأن، وكبار المبرِّزين فيه، والـرَّحّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار، والمجمَع على تقدُّمه فيه على أهل عصره كما شهد له بذلك إماماً وقتهما حِفْظاً وحديثاً ومعرفةً أبو زُرْعة وأبو حاتم.

سَمِعَ من مشايخ شيخِهِ البُخاريِّ وغيرهم كأحمدَ، وروى عنه جماعاتٌ من كبار أئمة عصره وحُفَّاظه، ومنهم مساويه درجةً كأبي حاتم الرَّازيِّ والترمذيِّ [٣٨/ أ] وإمامِ الأئمة ابن خُزَيْمة.

وله المؤلَّفاتُ الكثيرةُ الجليلة، لاسيَّما «صحيحه» الذي امْتَنَّ الله به على المسلمين، وأبقى له به الثناءَ الحسنَ الجميلَ إلى يوم الدين؛ فإنَّ مَن اطَّلَع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحُسْن سياقِهِ وبَدِيعِ طريقتِهِ من نفائس التحقيق، وأنواع الوَرَع التامِّ، والاحتياط والتَّحرِّي في الرواية، وتَلْخيص الطُّرُق واختصارها، وضبط متفرِّقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتِّساع روايته؛ عَلِمَ أنه إمامٌ لا يُلْحَق، وفارِسٌ لا يُسْبَق. قال: «صنَّفتُ المسندَ الصحيحَ من ثلاثمئة حديثٍ مسموعة».

ولما قَدِم البخاريُّ نَيْسابُور آخِرَ مرةٍ لازمه مسلمٌ وأكثرَ التردُّدَ إليه، ومن ثَمَّ حذا

(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٥: ١٩٤-١٩٦) و«السير» (١٢: ٥٥٧-٥٨٠).

حَذْوَهُ في «صحيحه»، وكأنَّ هذا هو مرادُ الدَّارَقُطْني بقوله: «لولا البخاريُّ لما ذَهَب مسلمٌ ولا جاء».

وُلِدَ سنةَ أربع ومئتين، وتوفِّي رَضِيَ الله عنه عشيةَ يوم الأحد لأربعٍ بَـقِينَ من شهر رجب سنةَ إحدى وستين ومئتين، ودُفن يوم الاثنين بنَـيْسابور، وقبرُه بها مشهورٌ يُزَارُ ويُتَـبَـرَّكُ به.

قيل: سببُ موته أنه عُقِدَ له مجلِسٌ للمذاكرة فذُكِرَ له حديثٌ فلم يَعْرِفْهُ فانْصَرَف إلى منـزله، فقُدِّمت له سَلَّـةُ تمرٍ فكان يَطلبُ الحديثَ ويأخذُ تمرةً تمرة، فأصبح وقد فَنِيَ التمرُ ووَجَدَ الحديث، وكان ذلك سببَ موته. ولذا قال ابنُ الصلاح: «وكانت وفاتُهُ بسببٍ غريبٍ نشأ من غَمْرة فِكْرَةٍ عِلْمية».

❊ ❊ ❊

«سُنن» أبي داود السِّجِسْتانيّ[١]

قال شيخُنا الأول: أنا به القاضي العزُّ بن الفُرات الحنفيُّ، أنا به أبو حفص عمرُ ابنُ الحسين الـمَرَاغيُّ إذناً، أنا به أبو[٢] الحسن المقدسيُّ الحنبليّ، عُرف بابن البُخاريّ، أنا به عمرُ بن طَبَرْزَذ[٣] البغداديّ، أنا به إبراهيمُ بنُ محمد بن منصور الكَرْخيّ[٤]، أنا به الحافظُ الكبيرُ أبو بَكْرٍ الخطيبُ البَغداديّ، أنا به أبو عمر القاسمُ الهاشِميّ[٥]، أنا به محمدٌ[٦] اللُّؤْلُؤيّ[٧]، أنا به مؤلِّفُه، فذَكَرَه.

---

(١) قال في «التدريب» (١: ١٧٠): «هو رواياتٌ أَتَـمُّها روايةُ أبي بكر بن داسة، والمتصلةُ الآن بالسَّماع روايةُ أبي عليّ اللُّؤْلُؤي».

(٢) قوله: «أبو» ساقط من (د) والصواب إثباته.

(٣) في الأصول: «طبرزد» بالدال المهملة. لكن صرَّح ابنُ خِلِّكان والذَّهَبي: أنه بالذال المعجمة، اسمٌ لنوع من السُّكَّر. وهو الشيخُ المسندُ الكبيرُ الرُّحَلةُ المعمَّرُ أبو حفص عمرُ بن محمد بن معمر (٥١٦-٦٠٧هـ)، حدَّث عن جماعة كإبراهيم الكرخي وأبي الفتح الدومي، وتفرَّد بعدة مشايخ كابن الزاغوني، حدَّث عنه أُمَم من الناس. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٥٢-٤٥٣) و«السير» (٢١: ٥٠٧-٥١٢).

(٤) الفقيهُ الصالحُ المعمَّرُ أبو البدر البغدادي، ولد في حدود سنة (٤٥٠هـ)، ومات سنة (٥٣٩هـ)، حدَّث عن أبي بكر الخطيب، وحدَّث عنه ابنُ طَبَرْزَذ وغيرُه. انظر: «السير» (٢٠: ٧٩-٨٠).

(٥) الإمامُ الفقيهُ المعمَّرُ مسندُ العراق القاضي القاسمُ بن جعفر بن عبد الواحد العباسيُّ البصريّ (٣٢٢-٤١٤هـ)، سمع أبا عليٍّ اللُّـؤْلؤي، وسمع منه أبو بكر الخطيب. انظر: «السير» (١٧: ٢٢٥-٢٢٦).

(٦) في (أ): «أبو محمد». وما أثبته من بقية الأصول هو الصواب، وانظر: «المعجم المفهرس» (ص٢٩).

(٧) الإمامُ المحدِّثُ أبو عليّ محمدُ بن أحمد بن عمرو البصريُّ (ت٣٣٣هـ)، سمع من أبي داود، وكان يُدْعَى وَرَّاقَ أبي داود. ومعناه في لغة أهل البصرة: القارئ للناس. انظر: «السير» (١٥: ٣٠٧-٣٠٨).

قال شيخُنا الثاني: أخبرَني به المسنِدُ الإمامُ عليّ بنُ أحمد[١] البكتمريُّ سماعاً عليه لجمعيه بقراءة الحافظ الإمام الشَّمس السَّخاويِّ في عشرة مجالس، أنا به جَدِّي شيخُ النُّحاة الشمسُ الغُماريُّ المالكيّ[٢]، أخبرَنا به الضِّياءُ القَسْطَلانيُّ المكِّيُّ المالكيّ[٣]، أنا به الفخرُ عثمانُ التَّوْزَريّ[٤]، أنا به أبو الحسن عليُّ بن الحسين[٥]، أنا به أبو المعالي الفَضْلُ الإِسْفَراييني[٦]، أنا به الحافظُ أبو بكر الخطيب، أنا به أبو عمر القاسمُ بن جَعْفر الهاشميّ[٧]، أنا به أبو عليّ محمدٌ اللُّؤْلُؤيّ، أنا به مؤلِّفُه، فذَكَره.

وقال شيخُنا الثالث: أخبرَني به المسندُ زكيُّ الدين أبو بكر بن صَدَقة بن[٨] علي الـمُناويّ[٩]، أنا به أبو علي محمد بن أحمد الـمَهْدَويُّ المعروفُ بابن الـمُطَرِّز، أنا به

---

(١) ابن محمد القاهريُّ الشافعيّ، نورُ الدين (٧٨٠-٨٥٩هـ)، سمع من جدّه الشمس الغُماريّ وغيره، وممن قرأ عليه السَّخاوي. انظر: «الضوء» (٥: ١٧٩).

(٢) الإمامُ البارعُ محمد بن محمد بن علي المصريّ المالكيّ (٧٢٠-٨٠٢هـ)، أخذ العربيةَ والقراءاتِ عن أبي حيّان وغيره. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ١٨٢).

(٣) أبو الفضل خليل ـ أو محمد ـ بنُ عبد الرحمن بن الضياء محمد بن عمر المكِّيُّ التَّوْزريُّ (٦٨٨-٧٦٠هـ)، سمع على الفخر عثمان التَّوْزريّ «سنن أبي داود» وغيره. انظر: «ذيل التقييد» (١: ٥٢٤).

(٤) نسبة إلى (تَوزَر) مدينة في أقصى إفريقية. وهو الإمامُ المقرئُ الفقيهُ الزاهدُ مفيدُ الديار المصرية أبو عمرو عثمانُ بن محمد بن عثمان المغربيُّ ثمّ المصريّ المالكيّ (٦٣٠-٧١٣هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٩: ٣٣٤) و«الدرر الكامنة» (٢: ٤٤٩-٤٥٠).

(٥) هو ابن المقيّر، تقدَّمت ترجمتُه في التعليق على إسناد الحافظ السيوطي إلى «صحيح مسلم»، وهو آخر مَن يروي عن الفضل الإسفراييني بالإجازة. انظر: «السير» (٢٠: ٢٢٦).

(٦) هو المسندُ الواعظُ الفضلُ بن سهل بن بشر، يُلقَّب بالأثير الحلبيّ (ت٥٤٨هـ)، سمع أباه، وله إجازةٌ من أبي بكر الخطيب، روى عنه السَّمعانيُّ وابنُ عساكر وابنُ المقيّر. انظر: «السير» (٢٠: ٢٢٦).

(٧) مسندُ العراق الإمامُ الفقيهُ القاضي المعمَّر (٣٢٢-٤١٤هـ). انظر: «السير» (١٧: ٢٢٥).

(٨) تحرَّفت في (ج) إلى: «من».

(٩) الإمامُ المسندُ المعمَّرُ القاهريّ الشافعيّ (٧٨٥-٨٨٠هـ)، اشتغل في الفقه والأصول والعربية على جماعةٍ كبار، وأجاز له جماعةٌ بمصر ومكة. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ٣٦). و«المنجم» (ص١٠٨).

أبو المحاسن يوسفُ بنُ عمر الخُتَنيّ[١]، أنا به الحافظُ الزكيُّ المُنْذِريُّ[٢] وأبو الفضل محمد ابن محمد البَكْريُّ[٣] قالا: أنا به أبو حفص عمرُ بن طَبَرْزَذ البغداديّ، أنا به أبو البدر إبراهيمُ الكَرْخيُّ وأبو الفتح مُفْلِحُ بنُ [٣٨/ب] أحمد الدُّوميّ[٤]، قالا: أنا الحافظُ أبو بكر الخطيبُ البغداديّ.

ح قال المَهْدَويّ: وأنا به عالياً أبو النُّون يونس[٥] بن إبراهيم بن عبد القويّ الدَّبـُّوسيّ[٦]، عن أبي الحسن بن أبي الحسين[٧] بن الـمُقَيَّر، عن الفضل بن سَـهْل

---

(١) تحرَّف في (ج) إلى: «الحسني». وهو الشيخُ المعمَّرُ بدرُ الدين يوسفُ بنُ عمر بن حسين الـخُتَنيُّ المصري الحنفيّ (٦٤٥-٧٣١هـ)، سمع من ابن رواج ـ وهو خاتمةُ أصحابه ـ والمنذريِّ وغيرهما، وتفرَّد بأشياء. قال البدر النَّابُلُسي: كان في إسماعه صعوبة، لا يُسْمِعُ إلّا بالأجرة؛ لأنه كان مُقِلًّا، وكانت زوجتُه تشترطُ عليه ذلك. انظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٤٦٦-٤٦٧).

(٢) الإمامُ الحافظُ الكبيرُ أبو محمد عبدُ العظيم بن عبد القَوي (٥٨١-٦٥٦هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٤٣٦-١٤٣٩) و«الوافي بالوفيات» (١٩: ١٠-١٢).

(٣) هذا ما في الأصول و«المعجم المفهرس» (ص٢٩). ونبَّه محقِّقُ «الفهرست الصغير» (ص٩٣-٩٤) على أنّ الصوابَ هو: (صدر الدين أبو عليّ الحسن بن محمد بن محمد البَكْريّ) القرشيّ التيميّ النَّيْسابُوريّ ثمّ الدمشقيّ الصوفيّ، الإمامُ الحافظُ الرحّالة (٥٧٤-٦٥٦هـ)، سمعَ بمكة وجُدّة ودِمشق وهَراة ونَيْسابور وغيرها، من ابن طَبَرْزذ وأبي رَوْح الهروي وغيرهما. ترجمته في: «السير» (٢٣: ٣٢٦-٣٢٨) و«الوافي بالوفيات» (١٢: ١٥٦-١٥٧) و«تذكرة الحفاظ» (٤: ١٤٤٤-١٤٤٥).

(٤) تحرَّف في (د) و(ج) إلى: «الرومي». وهو الشيخُ الجليلُ مُفلح بن أحمد بن محمد الوَرَّاق (٤٥٧-٥٣٧هـ)، سمع أبا بكر الخطيب وغيره، وحدَّث عنه ابنُ طَبَرْزَذ وغيره. انظر: «السير» (٢٠: ١٦٥).

(٥) تحرَّف في الأصول إلى: «أبو الفنون»، وفي (أ) إلى: «أبو الفنون موسى».

(٦) نسبة إلى (دبوسية) بلد بسمرقند بينها وبين بُخارى، وضُبطت في النسخ كلِّها بتشديد الموحدة، ومثلُه في «التكملة»، وضَبَطه الحافظُ بتخفيفها، قاله في «تاج العروس» (د ب س). وهو فتحُ الدين الكِنانيّ العسقلانيّ الدَّبوسيّ أو الدَّبابيسيّ (٦٣٥- ٧٢٩هـ)، آخرُ مَن حَدَّثَ عن ابن المقيَّر بالسَّماع والإجازة. انظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٤٨٤).

(٧) في (أ): «عن أبي الحسن عن الحسين». والصواب ما أثبته.

الإِسْفَرَايينيّ، عن الخطيب قال: أنا أبو عمر القاسمُ بنُ جعفر بن عبد الواحد الهاشميّ، أنا به اللُّؤْلُؤيّ، أنا به مؤلِّفُه.

ح وأخبرَني به عالياً بدَرَجة أخرى مسندُ الدنيا أبو عبد الله محمدُ بن مُقْبِل الحَلَبيُّ إجازةً من حَلَب، عن الصَّلاح محمد بن أبي عمر المقدسيّ، عن الفَخْر بن البُخاريّ، عن أبي المكارم أحمد بن محمد بن اللَّبَّان، عن أبي عليٍّ الحدَّاد، عن الحافظ أبي نُعَيْم الأَصْبَهانيّ، عن أبي بكر بن دَاسَة، أنا أبو داود به.

قال الحافظانِ أبو زُرْعة بنُ الزَّيْن العراقيُّ وأبو الفضل الشهابُ ابنُ حجر العسقلانيّ: «هذا السندُ إجازةً إلى ابن داسة، وهو أعلى ما يوجَدُ في الدنيا»[1].

* * *

---

(١) انظر: «الفهرست الصغير» (ص٩٧).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام أبي داود]

أبو داود هو سليمانُ بنُ الأَشْعَث بن إسحاق بن بَشير بن شَدَّاد بن عمر[١] بن عمران السِّجِسْتانيّ[٢] ـ بفتح الجيم وكسرها، قيل: هذه التي يُنسب إليها هي[٣] زَرَنْج[٤]، وأما سِجسْتان فاسمٌ للولاية التي زَرَنْج قَصَبَتُها[٥]، وهي قريب كِرْمَان إلى ناحية الهند على حدِّ غَزْنة[٦] ـ الأَزْديّ، صاحبُ «السُّنن».

ولد سنةَ ثنتين ومئتين، وهو أحدُ أئمة المسلمين والحفّاظ والجهابذة المكْثِرين الذين يُعْتَمَدُ عليهم ويُرْجَعُ إليهم، قال بعضُهم: هو تالي الشّيخَين في علمهما وفضلهما.

سَكَنَ البصرةَ، وروى «سُننه» ببغداد، فأَخَذَها أهلُها عنه، وعَرَضَهُ على أحمد فاسْتَجادَهُ واستَحْسَنَه.

وقال الجلالُ: لم يَسْبِقْهُ أحدٌ في زمنه إلى معرفته بتخريج العلوم. وقال غيرُه: هو

---

(١) في (ج): «عمرو».

(٢) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٠٤-٤٠٥) و«السير» (١٣: ٢٠٣-٢٢١).

(٣) في (ج): «وهي».

(٤) مدينة هي قصبةُ سِجِسْتان. انظر: «معجم البلدان» (٤: ٤٧٣).

(٥) الإقليم المشهور، وقيل: نسبته إلى (سِجِسْتان أو سِجِسْتانة) قرية من قرى البصرة. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٠٥) و«تهذيب الأسماء واللغات» (٣: ١٥١) و«السير» (١٣: ٢٢١).

(٦) وهي مدينةٌ عظيمةٌ واسعةٌ، تحدُ بين خُراسان والهند. انظر: «معجم البلدان» (٦: ٣٨٨).

أحدُ حفاظ الحديث سَنداً وعِلْماً وعِلَلاً. ومن ثمَّ قال جمعٌ: أُلِينَ له الحديثُ كما أُلِين الحديدُ لداود على نبيِّنا وعليه وعلى سائر الأنبياء والمرسلين أفضلُ الصلاة والسلام.

سَمِعَ من خلائـق كأحمَدَ والعُقْبيّ[١] وسُلَيمان بن حَرْب وقُتَـيبة. ورَوى عنه خلائقُ كالتِّرْمذيِّ والنَّسَائيّ.

قال: «كتبتُ عن النبيِّ ﷺ خمسَمئة ألفِ حديث، انتخبْتُ منها ما ضَمَّنتُه كتابَ «السُّنَن»، وأحاديثُه أربعةُ آلاف وثمانمئة، ليس فيها حديثٌ أَجْمَعَ الناسُ على تَرْكه».

قال البَاجيُّ: «كتابُ الله تعالى أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عبدُ الإسلام». قال الخَطَّابيُّ شارحُه: «هو أحسنُ وَضْعاً، وأكثرُ فقهاً من «الصَّحيحين»[٢]». قال ابنُ الأَعْرَابيِّ: «مَن عنده كتابُ الله و«سُنن أبي داود» لم يَحْتَجْ معهما إلى شيء من العلم». ومن ثَمَّ صرَّح حجةُ الإسلام الغزاليُّ باكتفاءِ المجتهدِ به في أحاديث الأحكام[٣]، وتبعَه أئمةُ الشافعيةِ على ذلك[٤].

وقال النَّوويُّ: «ينبغي للمُشْتغل بالفقه وبغيره الاعتناءُ به وبمعرفتِهِ المعرفةَ التامة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحْتجُّ بها فيه، مع سهولة تناولِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبَراعة مصنِّفه، واعتنائه بتَهْذِيبِه». **انتهى**[٥].

---

(١) في (ج): «القعنبي».

(٢) «معالم السنن» (١ : ٦).

(٣) انظر: «المستصفى» (٢: ٣٥١) في شروط المجتهد عند الكلام على معرفة السُّنة: «الثاني: لا يلزمُه حفظُها عن ظَهر قلبه، بل أن يكون عنده أصلٌ مُصَحَّحٌ لجميع الأحاديث المتعلِّقة بالأحكام، كـ«سُنن أبي داود» و«معرفة السنن» لأحمد البَيْهقيّ...».

(٤) كالإمام أبي القاسم الرافعيّ في «الشرح الكبير» (١٢ : ٤١٦).

(٥) انظر خطبةَ الإمام النوويّ لـ«شرحِه» على «سنن أبي داود»، المسمّى بـ«الإيجاز» (ص٥٦). لكنْ قولُه «فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحْتجُّ بها فيه» لم يرتَضِه هو نفسُه في «الروضة» (١١ : ٩٥) فإنه قال بعد =

وكان لأبي داود كُمٌّ واسِعٌ وكُمٌّ ضَيِّق، فقيل له ما هذا؟ قال: [٣٩/ أ] الواسعُ للكُتُب، والضَّيِّقُ للاحتياج إليه.

توفِّي سنةَ خمسٍ وخمسين ومئتَين.

وذَكَـرَ جماعةٌ من الشافعية في كتبهم: أنه شافعيّ. وكأنَّ سببَ ذلك كثرةُ أخذِهِ عن أصحاب الشافعي. وفيه نظرٌ ظاهر، بل الظاهرُ أنه حَنْبَلِيّ.

* * *

= نقلِه ما مرَّ عن الغزاليّ ما نصُّه: «قلتُ: لا يصحُّ التمثيلُ بـ«سنن أبي داود» فإنه لم يستوعِبِ الصحيحَ من أحاديث الأحكام ولا معظمَهُ، وذلك ظاهرٌ بل معرفتُهُ ضروريةٌ لمن له أدنى اطلاع، وكم في «صحيح البخاري» و«مسلم» من حديثٍ حُكْمِيٍّ ليس في «سُنن أبي داود»، وأما ما في كتابَي «الترمذي» و«النسائي» وغيرهما من الكتب المعتمدة فكثرتُهُ وشُهرتُهُ غَنيةٌ عن التصريح بها، والله أعلم». انتهى. وقد استوجَه الإسنويُّ في «التمهيد» (ص٣٨) كلامَ الرافعيِّ الموافق للغزالي، ولعلَّ الحقَّ فيما جزم به النوويُّ في «الروضة».

«الجامع الكبير» و«العِلَل» بآخِرِه للحافظ الكبير والعَلَم الشهير أبي عيسى التِّرْمذيّ

قال شيخُنا الأول: أخبرَني به الإمامُ الشمسُ القاياتيّ، أنا به الحافظُ أحمدُ أبو زُرْعة ابن حافظِ الوَقْتِ الزَّيْن العِراقيّ، أنا به عمرُ المَراغيّ(١)، أنا به أبو الحسن عليُّ بن البُخاريّ، أنا به عمرُ بن طَبَرْزَد، أنا به عبدُ الملك الكَرُوخيّ(٢)، أنا به القاضي محمودٌ الأَزْديّ(٣)، أنا به عبدُ الجبار الجَرَّاحيّ(٤)، أنا أبو العباس محمدٌ المَرْوَزيّ(٥)، أنا به مؤلِّفُه، فذَكَرَه.

---

(١) قوله: «أنا به عمر المراغي» ساقط من (ج). تقدمت ترجمتُه في التعليق على إسناد السيوطي في الخرقة.

(٢) هو الشيخُ الإمامُ الثقةُ أبو الفتح عبدُ الملك بن عبدالله الكَرُوخيّ الهَرَويّ ثمّ المكّيّ (٤٦٢-٥٤٨هـ)، حَدَّثَ بـ«جامع الترمذي» عن الأزديّ وغيره، وحَدَّثَ عنه خلقٌ كثير كابن طَبَرْزَد. ومن فضائله: أنه لما مَرِضَ يوماً أرسلَ له بعضُ السامعين شيئاً من الذَّهب فما قبلَه، وقال: بعد السَّبْعين واقتراب الأجل آخذُ على حديث رسول الله ﷺ شيئاً! ورَدَّه مع الاحتياج إليه. انظر: «السير» (٢٠: ٢٧٣).

(٣) هو الإمامُ الكبيرُ المسندُ القاضي أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد (ت٤٨٧ أو ٤٩٠هـ) وقد نيف عن التسعين. أحدُ أركان مذهبنا الشافعي بهراة. انظر: «السير» (١٩: ٣٢).

(٤) الإمامُ أبو محمد عبدُ الجبار بن محمد بن عبد الله ابن أبي الجَرَّاح الجَرَّاحيّ المَرْزُبانيّ المَرْوَزيّ (ت٤١٢هـ)، راوي «جامع الترمذي» عن محمد المروزيّ المحبوبيّ. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٨: ٢٣) و«المعجم المفهرس» (ص٣٢).

(٥) الإمامُ الحافظُ المعمَّرُ محدِّثُ مَرْو وشيخُها ورئيسُها أبو العباس محمدُ بن أحمد بن مَحْبوب المَرْوَزيّ المحبوبيّ (ت٣٤٦هـ)، عن سبع وتسعين سنة، روى «جامع الترمذي» عن مؤلِّفه، رحل إلى تِرْمِذْ لِلُقِيِّ الترمذي وهو ابنُ ستَّ عشرة سنة. ثمّ رحلَ إليه أخرى في سماع «الجامع». انظر: «العبر» (٢: ٧٤) و«السير» (١٥: ٥٣٧).

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَنا به شيخُ الإسلام والحفَّاظ الشهابُ بنُ حَجَر، أنا به شيخُ القراء البُرهانُ التَّـنُوخيّ البَعْليّ، أنا به عالياً أبو محمد القاسمُ بنُ عَسَاكِر[١] كتابة، أنا به أبو السَّعادات عبدُ الرحمن بن محمد بن مَسْعود كتابة، أنا به أبو جعفر محمدُ بن علي بن صالح، أنا به القاضي أبو عامر الأَزْديّ، أنا به عبدُ الجبار الجَرَّاحيّ[٢]، أنا به أبو العباس محمدُ بنُ أحمد[٣] [بن] محبُوب المَحْبُوبيّ[٤]، قال: أنا به مؤلِّفُه، فذَكَرَه.

وقال شيخُنا الثالث: أخبرَني به المسندانِ أبو العباس أحمدُ بنُ عبد القادر بن محمد بن طَرِيف[٥] الشَّـاوِيّ[٦]، وأبو الفضل محمدُ بن عمر بن عمر بن حِصْن الأَزْهَريّ[٧] قالا: أنا به أبو إسحاق التَّـنُوخيّ، أنا به أبو الحسن عليُّ بن محمد بن ممدود[٨] بن جامع البَـنْدَنِـيجيّ[٩]، أنا به أبو منصور محمدُ بن علي بن عبد الصَّمَد البغداديُّ المعروفُ بابن

(١) الإمامُ بهاءُ الدين القاسمُ بنُ أبي غالب المظَفَّر بن محمود بن أحمد ابن عساكر الدِّمشقيّ (٦٢٩-٧٢٣هـ). انظر في تعيينِ اسمِه: «المعجم المفهرس» (ص٣٢)، وترجمتِه في «الدرر» (٣: ٢٣٩-٢٤٠).

(٢) تحرَّف في الأصول إلى: «الكرخي».

(٣) قوله: «أحمد» ساقط من الأصول عدا (أ).

(٤) هو أبو العباس محمد المَرْوَزِي السابقة ترجمته في السند قبله.

(٥) بالمهملة كرَغِيف، قاله في «الضوء اللامع» (١: ٣١٥).

(٦) تحرَّف في (د) و(ج) إلى: «الشاوري». وهو الإمامُ الـمسندُ المعمَّـرُ شهابُ الدين القاهريُّ الحنفيُّ (٧٩٤-٨٨٤هـ)، قال السَّخاوي: «صار بأخرة فريدَ الوقت، وهو ممن سَمِعْنا عليه قديماً... ونَـزَلَ الناسُ بموتِـهِ في «البخاري» بالسَّماع المتَّصل درجةً». انظر: «الضوء» (١: ٣٥١) و«المنجم» (ص٥١-٥٥) و«القبس الحاوي» (١: ١٦٦).

(٧) هو الملتوتي، تقدمت ترجمته.

(٨) هكذا في الأصول، وهو كذلك في «العبر» (٤: ١٠٣) و«الدرر الكامنة» (٣: ١١٩) و«الوافي بالوفيات» (٢٢: ٨٩) وإحدى نسخ «الفهرست الصغير» (ص٩٨)، وفي مطبوعة «المعجم المفهرس» (ص٣١) وإحدى نسخ «الفهرست الصغير» (ص٩٨): «بن مودود».

(٩) ثمّ البغداديّ محبّ الدين المسند المعمَّر الصوفيّ (٦٤٣-٧٣٦هـ)، سمع على كثيرن كابن الـهَنِي. قال =

الـهَنِيّ[١]، أنا به الحافظُ أبو محمد عبدُ العزيز بن محمود بن الأَخْضَر، أنا به أبو الفتح عبدُ الملك بنُ أبي سَهل بن أبي القاسم الكَرُوخيّ[٢].

ح قال البَـنْدَنِـيجيّ: وأنا به عالياً بدرجةٍ أبو[٣] محمد عبدُ الخالق بن الأَنْجَب النَّشْتَـبْرِيّ[٤] إجازةً عن الكَـرُوخيّ، أنا به[٥] أبو عامر الأَزْديّ وأبو بكر أحمد بن عبد الصَّمد الغُورَجيّ[٦]، قالا: أنا عبدُ الجبار الـمَرْوَزيّ، أنا[٧] أبو العباس بن مَحْبوب، أنا التِّرْمذيُّ به.

[شمائلُ الترمذي]

قال شيخُنا هذا: وأخبرَني بـ«**شمائل التِّرْمذي**» شيخُنا البهاءُ الخضريُّ الحَلَبيُّ

= الحافظ: «قدم دمشق فحَدَّث بالكثير، وكان يجلسُ للسماع والقارورةُ مشدودةٌ على وسطه؛ لضعف قوته الماسكة». انظر: «الدرر» (٣: ١١٩) و«الوافي بالوفيات» (٢٢: ٨٩).

(١) في (ج): «الهبي». والصواب أنه بالنون المخففة وفتح الهاء، كما في «تبصير المنتبه» (ص١٤٥٨). وهو المقرئ المجوِّد المحدِّث الرَّحال البغدادي الخياط، مولدُه في (٥٨١هـ) كما في «غاية النهاية» لابن الجَزَريّ (٢: ٢٠٥)، سمع من ابن طَبَرْزَد وابن الأخضر وغيرهما، وحَدَّثَ عنه الدمياطي وعلي بن ممدود البندنيجي وآخرون. أما سنةُ وفاته فقال الحافظُ في «التبصير»: «مات بعد الأربعين وستمئة»، وقال الذهبي في «السير» (٢٣: ٣٤١): «حَدَّثَ في سنة خمس وخمسين». أما ابن الجَزَريّ فقال: «بَقِيَ فيما أحسب إلى وقعة هولاكو، فاستشهد سنة أربع وخمسين وستمئة».

(٢) في (د) و(ج): «الكرخي».

(٣) في (ز): «بن».

(٤) نسبة إلى (نَشْتَبْرى) قريةٌ كبيرةٌ في طريق خُراسان من نواحي بغداد. وهو الحافظُ الفقيهُ ضياء الدين المارْدِيني (٥٣٧-٦٤٩هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٨: ٥٥).

(٥) قوله: «عالياً بدرجةٍ... أنا به» ساقط من (د) و(ج).

(٦) نسبةً إلى (غُورَج)، وأهلُ هَراة يسمُّونها غُورَة، قريةٌ على باب مدينة هَرَاة. وهو الشيخُ الثقةُ الجليلُ الهَرَوي التاجرُ (ت٤٨١هـ)، روى «جامع الترمذي» عن عبد الجبار الجَرَّاحي، وحدَّث عنه المؤتمن الساجيّ وأبو الفتح الكَرُوخي وغيرُهما. انظر: «السير» (١٩: ٧).

(٧) قوله: «أنا» ساقط من (أ) و(ز).

المعروفُ بابن المصريّ[١]، أنا عمرُ بنُ أُيْدَغْمُش[٢]، أنا أبو محمد عبدُ الرَّحمن بن محمد ابن محمد بن عبد القاهر النَّصِيبيّ[٣] وغيرُه، قالوا: أنا عبدُ الكريم بنُ عثمان العَجَميّ، أنا افتخارُ الدين أبو هاشم عبدُ المطلب الهاشميّ، أنا به أبو شُجاع عمرُ البَسْطاميّ[٤].

ح وأخبرَني به عالياً العَلَمُ البُلْقِينيّ، عن عُمَر البالِسيّ، أنبأتنا زينب[٥] بنتُ الكمال المَقْدِسية سماعاً من عَجِيبة بنتِ أبي بكر البَغْدادية، عن القاسم بن الفَضْل، قالا: أنا أبو القاسم البَلْخيّ[٦]، أنا أبو القاسم[٧] الخُزاعيّ[٨]، أنا الهيثمُ بن كُلَيْب الشَّاشيّ[٩]، حدثنا التِّرْمذي به، فذَكَرَه.

---

(١) المحدِّثُ أبو الحياة خضرُ بن محمد بن الخضر الشافعيّ (٧٨٥-٨٧٠هـ)، سَمِعَ من عمِّه ابنِ أُيْدَغْمُش «الشمائل»، وحدَّث بالقاهرة. انظر: «الضوء اللامع» (٣: ١٨٠) و«المنجم» (ص١١٦).

(٢) مسندُ وقته بحَلَب المحدِّثُ المعمَّرُ النَّصِيبيّ الحَلَبيّ، يُعْرَف بالكبير (٧٠٩- ٨٠١هـ) خاتمةُ أصحاب العزِّ بن إبراهيم بن العَجَمي، سمع «الشمائل» للترمذيّ من البهاء النَّصِيبيّ، سَمِعَ منه الأئمة، حتى عَزَمَ الحافظُ على الرِّحْلَة إليه فبَلَغَهُ وفاتُه فتأخَّر عنها. انظر: «الإنباء» (٢: ٧٨) و«الضوء اللامع» (٦: ٧٤).

(٣) شهاب الدين (ت ٧٢٨هـ)، من بيتٍ كبير، أثنى عليه ابنُ حَبيب وقال: وَلِـيَ وكالةَ بيت المال والحسبة وغير ذلك. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٣٤٥).

(٤) الإمامُ الحافظُ الفقيهُ المفنِّنُ ضياءُ الإسلام عمرُ بن محمد بن عبد الله (٤٧٥-٥٦٢هـ)، سمع ببلخ أباه وجماعة. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٢٤٨-٢٥٠) و«قلادة النحر» (٤: ٢٣٦).

(٥) قوله: «زينب» ساقط من (أ).

(٦) مسندُ وَقْته المعمَّرُ الرئيسُ أحمدُ بن محمد بن محمد الخليليّ (٣٩١-٤٩٢هـ) عن مئةِ سنةٍ وسنة، سمع «مسند» الهيثم بن كُلَيْب و«الشمائل» للتِّرْمذي من الخُزاعي لما قَدِمَ عليهم. انظر: «السير» (١٩: ٧٣-٧٤) و«العبر» (٢: ٣٦٦).

(٧) قوله: «البلخي، أنا أبو القاسم» ساقط من (ز).

(٨) المحدِّثُ عليُّ بن أحمد بن محمد البَلْخيّ (٣٢٦-٤١١هـ) عن بضع وثمانين سنة، سمع «الشمائل» وغيره من ابن كُلَيْب، وارتحل في كِبَره، فحَدَّث ببُخارى وبَلْخ وسَمَرْقَنْدَ ونَسَف، وحَدَّث عنه جماعة، وآخرُ أصحابه موتاً أحمدُ بن محمد البَلْخي. انظر: «السير» (١٧: ١٩٩-٢٠٠) و«العبر» (٢: ٢٢٠).

(٩) التُّرْكيُّ الإمامُ الحافظُ الثقةُ الرَّحالُ، أبو سعيد (ت٣٣٥هـ)، سمع أبا عيسى الترمذي وغيره، وحدَّث عنه أبو عبد الله بن مَنْده وعلي الخُزاعي وآخرون. انظر: «السير» (١٥: ٣٥٩-٣٦٠).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الترمذي]

التِّرْمذيُّ هو أبو عيسى محمدُ بن عيسى [٣٩/ب] بن سَوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي(١). والتِّرْمذي ـ بتثليثِ الفوقية وكسرِ الميم أو ضمِّها، كلُّها مع إعجام الدال ـ نسبة لمدينةٍ قديمةٍ على طَرَف جَيْحُون نهر بَلْخ.

وهو الإمامُ الحُجَّةُ الأوحدُ الثقةُ الحافظُ المتقِنُ، أَخَذَ عن البُخاريِّ وغيره. وقولُ ابنِ حَزْم: إنه مجهول؛ كَذِبٌ وافتراءٌ منه على عادتِهِ القبيحةِ المستمرَّةِ في أنه يَحُطُّ من أقدار العلماء وجلالتهم بالكَذِب والبُهْتان والسَّفاهة والعِصْيان، عُومِلَ بالعَدْل.

روى التِّرْمذيُّ عن شيوخ البُخاري، وتَـخَرَّج به، ورَوَى عنه حديثاً ذَكَرَهُ في «جامعه» وهو: «يا علي، لا يَحِلُّ لأَحَدٍ يُجْنِبُ في هذا المسجد غيري وغيرُك»(٢). وقد حَسَّنَهُ ـ أعني: الترمذيَّ ـ واستغرَبَه، والذي استَقَرَّ الأمرُ عليه فيه أنه حديثٌ ضعيف، فلا تَثْبُتُ به خُصوصيةٌ لعليٍّ كرَّم الله وجهَه؛ لأن الخصائصَ لا تثبُتُ بالضعيف، بخلاف الفضائل(٣).

---

(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧٨) و«السير» (١٣: ٢٧٠-٢٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب المناقب ـ باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم (٣٧٢٧).

(٣) لأنّ للخصائص أثراً في تبديل الأحكام، ولا يُقْبَل الضعيفُ في الأحكام. قال المصنف في «التحفة» (١: ٢٧١): «ومن خصائصه ﷺ حِلُّ المكث له به جُنُباً، وليس عليٌّ رَضِيَ الله عنه مثلَه في ذلك، وخَبَرُهُ ضعيفٌ وإن قال الترمذي: حسنٌ غريب. قاله في «المجموع»». ونصُّ عبارة الإمام النووي في «المجموع» (٢: ١٦٢): =

قال: «عَرَضْتُ كتابي ـ أي: كتاب «السُّنَن» المسمَّى بـ«الجامع» ـ على علماء الحجاز والعراق وخُراسان فرضوا به، ومَن كان في بَيْتِهِ فكأنما في بَيْتِه نَبِيٌّ يتكلَّم».

فإن قلت: صرَّحوا بأن عندَهُ نوعُ تساهلٍ في التصحيح؛ فقد حَكَمَ بالحُسْن مع وجود الانقطاع في أحاديث من «سننه»، وحَسَّنَ فيها بعضَ ما انفرَدَ راويه به كما صرَّح هو بذلك؛ فإنه يُورِدُ الحديثَ ثم يقول عقبَهُ: إنه حَسَنٌ غَرِيبٌ أو حَسَنٌ صحيحٌ غريب، لا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الوجه.

قلت: هذا كلُّهُ لا يضرُّه؛ لأن ذلك اصطلاحٌ جديدٌ له، ومَن بَلَغَ النهايةَ في الإمامة والحفظ لا يُنْكَرُ عليه ابتداعُ اصطلاحٍ يَخْتَصُّ بكتابه، وحينئذٍ فلا مُشاحةَ في الاصطلاح.

وبهذا يجابُ عما استشكلوهُ من جَمْعه بين الصِّحة والحسن على متن واحد، مع ما هو معلومٌ من تغايرهما! ووَجْهُ الجواب: أن هذا ـ أعني: ما أفهمه كلامُهُ من ترادف الحسن والصحيح ـ اصطلاحٌ لم ينفرِدْ به، بل سَبَقَه إليه البخاري إمامُ هذه الصّنعة وطبيبُ عِلَلِها ومرجِعُ الناس كلِّهم فيها، على أنهم أجابوا عن الترمذي بغير ذلك، وهو: أنه أراد أنه حَسَنٌ من طريق، وصَحيحٌ من طريق أخرى، وغَريبٌ من طريق أخرى. وغايةُ ما يَرِدُ عليه أنه حذفَ الواو والتقدير[1]: «حسنٌ وصحيح وغريب».

أو أنه شكَّ هل بَلَغَ مرتبةَ الصحة أو اقتصر على مرتبة الحُسْن؟ وهل له طريقٌ واحدٌ أو أكثر؟ وبهذا يُعلم أن الجوابَ الأول أحسن؛ لأنه لا يَرِدُ عليه شيءٌ مما ذُكِر.

فإن قلتَ: يَرِدُ على هذا أنه قد يقول: (حسنٌ صحيحٌ) فيما ليس له إلا طريقٌ واحد!

= «... ضعيف؛ لأنّ مدارَهُ على سالم بن أبي حفصة وعطية، وهما ضعيفان جداً، شِيعيّان مُتَّهمان في رواية هذا الحديث».

(١) في (أ): «والنقد».

قلتُ: يحتملُ أنه حينئذٍ شكَّ في بعض أوصاف رجلٍ من رجال هذا الطريق، هل بلغ شرط الصحة أو اقتصَرَ على الحسن فقط؟ فساغَ له حينئذٍ أن يقول: (حسنٌ صحيح) بهذا الاعتبار وإن لم يكن له إلا طريقٌ واحد.

والحاصل: أن تردُّدَهُ أو تردُّدَ غيره من أئمة الحديث في حالِ بعض نَقَلَتِهِ اقتضى [٤٠/أ] للمجتهد أنْ لا يعقبه بأحد الوَصْفَين، وأن يقول فيه: حسن؛ باعتبار وصفه عند قوم، صحيح؛ باعتبار وصفه عند آخرين، وقرائِنُ النظر في اصطلاحه تُـهَوِّنَ حذفَهُ لحرف العطف، أو الترديد، وهذا فيما ليس له إلا طريق واحد، وأما ما له طرقٌ فوصفه بالحسن والصحة معاً ظاهرٌ كما قررناه أوّلا.

مات الترمذيُّ بـ(ترمذ) أواخرَ رجب سنةَ تسعٍ(١) وتسعين ومئتين، كذا قاله جمعٌ مؤرِّخون(٢).

* * *

(١) في الأصول عدا (د): «سبع». وما في (د) يحتمل الكلمتين، لكن أثبت في هامشه ما نصه: ت ترمذي سنة ٣٩٩. وهو ما في مطبوعتي «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧٨) و«السير» (١٣: ٢٧٧).

(٢) وأرَّخ السَّمعاني في «الأنساب» (٢: ٣٦٢) وفاتَه سنةَ (٢٧٥هـ) بـ(بوغ) من قرى تِـرْمِذ.

فائدةٌ مهمةٌ
عزيزةُ النقل كثيرةُ الجَدْوى والنَّفْع

وهي من المقرَّر عندهم: أن لا تلازمَ بين الإسناد والمتن؛ إذ قد يصحُّ السَّندُ أو يحسن؛ لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن؛ لشذوذٍ أو علةٍ. وقد لا يصحُّ السَّندُ ويصحُّ المتنُ من طريق آخر.

ولا ينافي عدم التلازم قولهم: «هذا حديثٌ صحيح»؛ لأنَّ مرادَهم به اتصالُ سنده مع سائر الأوصاف في الظاهر لا قطعاً؛ لعدم استلزامه الحكم بالصحة لكلِّ فَـرْدٍ فَـرْدٍ من أسانيد ذلك الحديث.

فعُلِمَ أنّ التقييدَ بصحة السَّند ليس صريحاً في صحة المتن ولا ضَعْفِه، بل هو على الاحتمـال؛ فهو دون الحكم بالصحة أو الحسن للمتن؛ إذْ لا احتمـالَ حينئذ. نعم مَن عُرِفَ مِن عادته عدمُ التفرقة يكونانِ منه على حدٍّ سواء، لا سيَّما مَن يَذْكُرُ ذلك في مقام الاحتجاج به.

❋ ❋ ❋

فائدةٌ أخرى

اتفقَ الفقهاءُ كلُّهم على الاحتجاج بالحَسَن، وعليه جمهورُ المحدِّثين والأصوليين، بل قال البَغَوِيُّ: «أكثرُ الأحكام إنما يثبتُ بالحَسَن». ووافقه الخَطَّابي. وهو قسمان:

أحدُهما: حسنٌ لذاته، وهو أن يَشتَهِرَ رواتُه بالصِّدق، لكنهم لم يَصِلوا في الحفظ والضبط والإتقان إلى رُتْبة رُواة الصحيح.

وثانيهما: حسنٌ لغيره، وهو أن يكونَ في الإسناد مستورٌ لم تُتَحَقَّقْ أهليتُه غيرُ مُغَفَّل، ولا كثيرُ الخطأ في روايته، ولا متهمٌ بتعمُّد الكذب، ولا يُنْسَب إلى مُفَسِّق آخر، واعتُضِدَ بمتابعٍ أو شاهدٍ.

وقد قال النَّوَوِيُّ إمامُ زَمَنِهِ في هذه الصِّناعة في بعض أحاديث ذَكَرَها: «وهذه وإن كانت أسانيدُ مفرداتِها ضعيفةٌ، فمجموعُها يُقَوِّي بعضُهُ بعضاً، ويصير الحديثُ حسناً، ويُحْتَجُّ به». وسَبَقَهُ لذلك البَيْهَقيُّ وغيرُه.

ومحلُّ ذلك فيما ضَعْفُه ناشئٌ عن سُوء حفظٍ أو اختلاطٍ أو تدليسٍ مع كون راويهِ من أهل الصِّدْق والديانة، أما الضعيفُ لنحو كَذِبٍ أو شُذوذ، فلا يَجْبُرُه شيء[1].

والحاصل: أن ما حُسْنُهُ لذاته يُحْتَجُّ به مطلقاً، وما حُسْنُهُ لغيره؛ إن كثرت طرقُه احتجَّ به وإلا فلا.

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٤).

وقد نَقَلَ النوويُّ اتفاقَ الـحفَّاظ على أنَّ حديثَ: «مَنْ حَفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً». ضعيفٌ مع كثرة طُرُقِهِ[١]. نعم كثرةُ الطرق القاصرة عن جَبْرِ بعضِها لبعضٍ تُـرَقِّيه عن درجة المردود المنْـكَر الذي لا يعمـلُ به في الفضائـل ولا غيـرها، إلى رتبةِ الضَّعيف الذي يجوزُ العملُ به في الفضائل [٤٠/ب] إجماعاً.

* * *

---

(١) انظر: مقدمة «الأربعين» و«الأذكار» وشرحه «الفتوحات الرَّبانية» للإمام ابن عَلَّان (١: ٨٢-٨٩). وللعلامة عبد الحَيِّ اللَّكْنَوي بَحثٌ نفيسٌ في المسألة في كتابه «ظفر الأماني» (١٨١-٢٠٠).

فائدةٌ أخرى
تتعلَّقُ بالترمذيِّ وأبي داود
يتعيَّنُ حفظُها؛ لكثرةِ نَفْعِها وعِزَّة نَقْلِها

وهي: أن أبا داود قال في خُطْبة «سُنَنه»(١): «ذكرتُ الصحيحَ وما يُشْبِهُهُ وما يُقارِبُه».

واختلف الناسُ في معنى هذه العبارة، والذي يَتَّجِهُ عندي: أن المرادَ بـ(ما يُشبِهُ الصحيحَ) الحسنُ لذاته، وبـ(ما يُقاربه) الحسنُ لغيره. وقد تقرَّر أنَّ كلاً من هذين مُعتمد.

وإنما حَمَلْـتُهُما على ذلك؛ لما عُلِمَ مما تقرَّر(٢): أن الحَسَنَ لذاته يُشْبه الصحيحَ في(٣) الاحتجاج به مثله اتفاقاً، بخلاف الحَسَن لغيره؛ فإنه بعيدٌ عن الصحيح؛ لأنه باعتبار ذاته وَحْدَه ضعيفٌ كما مرَّ، لكنه لما انْجَبَرَ بما سبق(٤) صار فيه قوةٌ عَرَضية، وصار بسبب ما حَدَث له من تلك القوة فيه مقاربةٌ للصحيح، ومن ثَمَّ كان حجةً على ما تقرَّر فيه.

---

(١) هذا ما في الأصول، وليست هي في «السنن» ولا في «رسالته لأهل مكة»، وإنما تنقَلُ عنه في كتب المصطلح. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٦) و«تدريب الراوي» (١: ١٦٧).

(٢) قوله: «مما تقرر» ساقط من (د)، وفي (ز): «من تقرر».

(٣) قوله: «الصحيح في» ساقط من (د).

(٤) في (أ): «سيق».

[الأحاديث التي سكت عليها أبو داود]

واعلم أن أبا داود قد يَسْكُتُ على حديثٍ وقد يُبَيِّنُه؛ فإن بيَّنه فلا إشكالَ، لكنَّ نُسَخَهُ ونُسَخَ التِّرْمذيِّ مختلفةٌ جداً، فقد يكون في بعضها زيادةُ كلام على الحديث أو زيادةُ حديث، وفي بعضها نقصُ الكلام على الحديث أو حذفُ الحديث بالكُلِّية، فَلْيُحْتَطْ لذلك بِجَمْع النُّسَخِ الصحيحةِ المعتمدة، وليُراجع «جامع الأصول» لابن الأَثير، ونحوُهُ ممن اعتنى بجمع الكتب السِّتة.

وأما ما لم يُبَيِّنْهُ أبو داود فهو أقسام؛ منه ما هو في «الصحيحين»، أو هو على شرط الصحة، أو حَسَنٌ لذاته، أو مع الاعتضاد، وهما كثيرٌ في كتابه[1] جداً، ومنه ما هو ضعيفٌ لكنه من روايةِ مَن لم يُجْمَع على تركه[2]. وقد قال النَّوَوِيُّ: «الحقُّ أنّ ما لم يبيِّنه ولم يَنُصَّ على صحته أو حُسْنه إمامٌ معتَمَدٌ فهو حَسَنٌ، وإن نصَّ على ضَعْفِه معتمَدٌ أو رأى عارفٌ في سَنَده ما يقتضي الضَّعْفَ ولا جابِرَ له حُكِمَ بضعفه، ولم يُلْتَفَتْ إلى سُكُوته». انتهى[3].

---

(١) في (أ): «كتبه».

(٢) ذكر هذه الأقسامَ الحافظُ ابن حجر في «نكته على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٣٥).

(٣) قال ذلك في خطبة «شرحه على سُنَن أبي داود»، المسمى بـ«الإيجاز» (ص٥٠-٥٤) لكن ليس في المطبوعة قوله: «والحق» وقوله: «ولم يُلْتَفَتْ إلى سُكُوته». وقد نقل الحافظُ في «النكت» (١: ٤٤٤) كلامَ النوويِّ هذا ثم قال: «وهذا هو التحقيق، لكنه خالَفَ ذلك في مواضعَ من «شرح المهذَّب» وغيره من تصانيفه؛ فاحتجَّ بأحاديثَ كثيرةٍ من أجل سكوتِ أبي داود عليها، فلا يغترَّ بذلك».

وقال غيرُه: التحقيقُ أنَّ مَن له تمييزٌ يَرُدُّ المسكوتَ عليه إلى ما يقتضيه حالُهُ من صحة أو حُسْن أو ضعفٍ، ومَن لا تمييزَ له الأحوطُ كما سَلَكَهُ جماعةٌ أن يقول في المسكوت عليه: (هو صالحٌ) كما هو عبارةُ أبي داود.

وادعاءُ[١]: أنَّ سكوتَ أبي داود كسكوت مسلم، غلطٌ فاحش؛ فإنَّ مسلماً عُلِمَ شرطُهُ في كتابه، وهو الصحيحُ لا غير، فهو لم يُخَرِّج الحسنَ في الأصول، بل في المتابعات والشواهد. وأبو داود خَرَّجَهُ في الأصول مُحْتَجّاً به، بل هو أكثرُ كتابه كما مرَّ، ولذا تخلَّفَ كتابُه عن شرط الصحة.



(١) المدَّعي هو الإمامُ الحافظُ ابنُ سَيِّد الناس. انظر: دعواه وردَّها في «التدريب» (١: ١٦٨-١٦٩).

ذِكْرُ
«سُنَنِ النَّسَائي الكُبْرى[(١)]»

قال شيخُنا الأول: أخبرَني بها عالياً العزُّ بنُ الفُرات الحنفيّ، عن القاضي العزِّ بن جَمَاعة[(٢)]، عن الحافظ أبي جعفر العاصِميّ[(٣)]، قال: أنا به الحافظُ أبو الحسن الشَّاريّ[(٤)]، أنا به الإمامُ عبدُ الله الحَجْرِي، أنا به الإمامُ أبو جعفر أحمد البِطْرَوْجيّ، أنا به الحافظُ محمدُ بن فرج مَوْلى ابن الطَّـلَّاع، أنا به القاضي أبو[(٥)] [الوليد] يُونُس[(٦)] الصَّفَّار، أنا به

---

(١) وليس هي من الكتب الستة، إنما تلك «الصغرى» المسماة بـ«المجتبى» كما بيَّنه الحافظُ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١: ١٠٢).

(٢) تقدَّمت ترجمتُه عند ذكر «مسند الشافعيّ»، وأنّ وفاته (٧٦٧هـ). وإنما يَرْويه ابنُ الفرات عالياً لتقدُّم مولده (٧٥٩هـ)، فأدركته إجازةُ العز بن جماعة. انظر: «الضوء اللامع» (٤: ١٨٧).

(٣) هو عالمُ غَرْناطة الإمامُ الحافظُ المقرِئُ النحويُّ ذو العلوم أحمدُ بن إبراهيم بن الزُّبَيْر الثقَفيُّ الأندلسيّ (٦٢٧-٧٠٨هـ)، تفرَّد عن أبي الحسن الشَّاري بـ«السُّنن الكبير» للنَّسائي. انظر: «العبر» (٤: ١٩-٢٠) و«الوافي بالوفيات» (٦: ١٤٠).

(٤) في الأصول: «الشاوي» بالواو، والصواب أنه بالراء، نسبة إلى (شارة) بليدةٌ من عمل مُرْسية، وهي مَحْتِدُهُ، أما مولدُه ففي (سبتة). وهو الإمامُ الحافظُ المقرِئُ المحدِّثُ شيخُ المغرب عليُّ بن محمد بن علي الغافِقيّ الشَّاريُّ ثمّ السَّبْتيّ (٥٧١-٦٤٩هـ)، آخرُ مَن حَدَّثَ عن عبد الله الحِجْري، وآخرُ مَن أَسنَدَ عنه السبعَ تلاوة بالأندلس. انظر: ترجمته في «السير» (٢٣: ٢٧٥).

(٥) قوله: «أبو» ساقط من الأصول عدا (أ).

(٦) في (أ): «أبو يونس». وهو خطأٌ، فهو أبو الوليد يونسُ بن عبد الله الصَّفَّار، تقدَّمت ترجمتُه في التعليق على أسانيد المصنِّف إلى «الموطأ». وانظر: «ثبت شيخ الإسلام» (ص١٥٦).

الحافظُ أبو بكر محمدُ بن معاوية القُرَشيُّ عُرِفَ بابن الأَحْمر[١]، قال: أنا به مؤلِّفُه الحافظُ النَّسَائيُّ فذَكَرَه.

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَني به أَجِلَّاء؛ منهم البدرُ النَّسّابة سماعاً لجميعه بقراءة الحافظِ الشَّمسِ السَّخاويّ، أنا به شيخُ الإسلام [٤١/أ] والحفّاظ وخاتمةُ المُسْنِدِين زينُ الدين الإمامُ أبو الفَضْل[٢] عبدُ الرَّحيم العِراقيّ.

ح وأنبأنا بها عالياً الإمامُ الرُّحَلة العزُّ بنُ الفُرات الحنفيُّ العامريّ، قال هو والعِراقيّ: أنا بها العزُّ أبو عمر[٣] بن البدر بن جَماعة الكِنانيّ، قال الأول: إذناً. والثاني: سماعاً. أنا بها الحافظُ أبو جعفر العَاصِميّ، أنا الحافظُ الشَّاريّ، أنا بها الإمامُ أبو محمد عبدُ الله بنُ محمد بنِ محمد الحَجْريُّ سماعاً، أنا الحافظُ أبو جعفر البِطْرَوْجيُّ قراءةً، أنا الحافظُ محمد بن فَرَج[٤] مولى ابن الطَّـلَّاع، أنا القاضي يونس الصَّفَّار القُرْطُبيّ، أنا الحافظُ أبو بكر بنُ الأَحْمر القُرَشيّ، أخبرَنا بها مؤلِّفُها، فذَكَرَها[٥].

وقال شيخُنا الثالث: أخبرَني به القاضي ناصرُ الدين الزِّفتاويُّ[٦] والشمسُ محمدُ

---

(١) محدِّثُ الأندلس ومسندُها الثقة (ت ٣٥٨هـ) وقد قاربَ التسعين، جالَ في البلدان ووصلَ إلى الهند تاجراً، ثمّ رجعَ إلى الأندلس وجَلَب إليها «السنن الكبير» للنسائي، وحَمَلَ الناسُ عنه. انظر: «السير» (١٦: ٦٨).

(٢) في (أ): «أبي الفضل». وهي ساقطة من (ز). وقوله: «وخاتمةُ المُسْنِدِين زينُ الدين الإمامُ أبو الفَضْل» ساقط من (د) و(ج) سوى قوله: «الإمام».

(٣) في (ج): «العزيز عمر».

(٤) في الأصول عدا (د): «أنا الحافظ فرج». تقدَّمت ترجمتُه في التعليق على أسانيد المصنِّف إلى «الموطأ».

(٥) في (د) و(ج): «فذكره».

(٦) بكسر أوَّله، نسبةً لبُليدة من بحريِّ الفسطاط، كما في ألقاب «الضوء اللامع» (١١: ٢٠٤). وهو الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ أبو اليُمن محمد بن محمد بن عبد الله الكِنانيُّ الزِّفتاويُّ الأصل القاهريُّ الشافعيّ (٧٨٥-٨٧٦هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٢: ١٨٢) و«المنجم» (ص٢٠٤-٢٠٥).

ابن محمد الحَرِيريُّ التنكزيّ[1]، قال الأولُ[2]: أنا به تاجُ الدين أبو الفضل عبدُ الرحيم ابن أحمد بن علي الدِّمشقيُّ الشهيرُ بابن الفَصِيح، وقال الثاني: أنا به الشَّرفُ أبو الطاهر ابن الكُوَيْك، قالا: أنا به أبو عمرو محمدُ بنُ عثمانَ [3] الغَرْناطيُّ المعروفُ بابن المُرَابط، قال الثاني: إجازةً. قال: أنا العلامةُ أبو جعفر أحمدُ بنُ إبراهيم بنِ الزبير[4]، أنا به أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن علي الغافِقِيُّ الشَّاريُّ ما بين قراءةٍ وسماع، أنا أبو محمد عبدُ الله ابنُ محمد بن علي الحَجْريّ، أنا به[5] أبو جعفر أحمدُ بنُ عبد الرحمن البِطْرَوْجيّ، أنا محمدُ بنُ فَرَج مَوْلى بن الطَّلَّاع، أنا به القاضي يونسُ بن الصَّفَّار، أنا ابنُ[6] الأَحْمر، أنا النَّسَائيّ به.

قال ابنُ الكُوَيْك: وأخبرَتني به عالياً زينبُ بنتُ الكمال إجازةً، عن أبي القاسم عبد الرحمن بن مَكِّيّ سِبْط السِّلَفيّ[7]، عن أبي القاسم خَلَف بن بَشْكُوال، أنا

---

(١) الإمامُ المحدِّثُ البارِعُ المعمَّرُ الدمشقيُّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ، عُرِف بالتنكزي؛ لكثرة عمله أشغال تنكز نائب الشام (٧٧٢-٨٧١هـ)، قَدِمَ القاهرةَ فسمع «النَّسائي الكبير» و«صحيح مسلم» بفَوْت فيه على ابن الكُوَيْك بقراءة الحافظ ابن حجر. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ١٢) و«المنجم» (ص٢١٣-٢١٤).

(٢) قوله: «الأول» ساقط من (ج).

(٣) في الأصول و«الفهرست الصغير» (ص١٠٦): «عثمان بن محمد». وفي «المعجم المفهرس» (ص٣٤): «عن أبي عمرو عثمان بن المرابط». والصوابُ ما أثبته كما في«ثبت شيخ الإسلام» (ص١٥٤). وهو الحافظُ أبو عمرو محمدُ بنُ أبي عمرو عثمان بن يحيى بن أحمد الغَرْناطيّ (٦٨٠-٧٥٢هـ)، سمع من ابن الزبير «سُننَ النَّسائي الكُبْرى»، وتلا عليه بالسَّبْع، وقَدِمَ مصرَ فسمع من الدِّمْياطي وغيره، سمعَ منه بدمشق المِزِّيُّ والحافظ. انظر: «الدرر» (٤: ٤٥) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٢٧).

(٤) هو العاصمي متقدم الذكر في إسنادَيْ شيخيه الأولين. وانظر: «المعجم المفهرس» (ص٣٤).

(٥) قوله: «به» ساقط من (د) و(ج).

(٦) قوله: «ابن» ساقط من (ج).

(٧) في (ج): «السفلي».

عبدُ الرحمن بنُ محمد بن عتَّاب[١]، أنا أبي، أنا[٢] عبدُ الله بن ربيع، أنا ابنُ الأَحْمر[٣] به[٤].

* * *

(١) في (أ): «بن غياث». والصوابُ ما أثبته كما في «الفهرست الصغير» (ص١٠٨). وهو مسندُ الأندلس الإمامُ المحدِّثُ المقرئُ الفقيهُ أبو محمد القُرْطُبيّ (٤٣٣-٥٢٠هـ)، أكثَرَ السماعَ من أبيه وغيره، وأجازَ له كثيرون، كان مواظباً على الإسماع، يجلس للطلبة النهارَ كلَّه وبين العشاءين، سمع منه الآباء والأبناء، ورحل إليه الناس. انظر: «السير» (١٩: ٥١٤).

(٢) قوله: «أنا» ساقط من (ج).

(٣) في (د) و(ج): «أنا بن حمزة الأحمر».

(٤) ساق الحافظُ في «المعجم المفهرس» (ص٣٤) سندَه إلى «السُّنن الكبرى» من هذَين الطريقَين اللَّذَين ساقَهما الحافظُ السيوطي، ثمّ قال عن الطريق الثاني: «وهذه الطريقُ أعلى من التي قبلَها بدرجة، وإن كانت فيها إجازات».

تنبيهٌ
[ترجمة الإمام النَّسائيّ]

النَّسَائيُّ هو أحمدُ بن شُعَيْب بن عليٍّ بن سِنان بن بحر بن دينار الخُراسانيّ[١]، أحدُ الأئمة الحفَّاظ العلماء الفقهاء، بل أحدُ أئمة الدنيا في الحديث، والمشهورُ فيه اسمُهُ وكتابُه.

سمع من كثيرين من مشايخ الشَّيخَين البُخاريِّ ومسلم، ومن أبي داود وآخرين ببلاد كثيرة وأقاليم مختلفة، واتَّسع أخذُه ورحلته. قال الدَّارَقُطْنيّ: «هو مُقَدَّمٌ على كلِّ مَن يُذْكَرُ بهذا العلم من أهل عصره». وأخذ عنه كثيرون، قال الحاكمُ: «كلامُه على الحديث أكثر من أن يذكرَ، ومَن نَظَرَ في كتابه تحيَّر في حُسْن كلامه».

ودَخَلَ دمشقَ فسُئِلَ عن معاويةَ ففَضَّلَ علياً عليه رَضِيَ الله عنهما، ولما ذكروا له فضائلَ معاوية مُريدين بذلك تفضيلَهُ على عليٍّ قال لهم منكراً عليهم: ألَا يَرْضَى معاويةُ أن يكون رأساً برأس حتى يُفضَّل!

وقولُه: «رأساً برأس» إنما هو من باب التَّنَـزُّل مع الخصم؛ لإجماع أهل السُّنة

---

(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (١: ٧٧-٧٨) و«السير» (١٤: ١٢٥-١٣٥) و«تذكرة الحفاظ» (٢: ٦٩٨-٧٠١) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ١٤-١٦).

فائدةٌ: قال في «السير» (١٤: ١٣٠) في ترجمة النَّسائي: «قال ابنُ الأثير في أول «جامع الأصول»: كان شافعياً، له «مناسك» على مذهب الشافعي».

على أنّ علياً أفضلُ ـ فأُخْرِجَ من المسجد وداسُوهُ بالأَرْجُل حتى أشرفَ على الموت، فحُمِلَ إلى الرَّمْلة، ومات بها[١]، ودُفِنَ ببيت المقدس. وقيل: أوصى بأنْ يُحْمَلَ إلى مكة فحُمِلَ إليها فتوفِّيَ بها ودُفِنَ بين الصَّفا والمَرْوَة عن ثمانيةٍ وثمانين سنةً، كما قاله الذَّهبيُّ وغيره، وكأنه بناهُ على [٤١/ب] قول النَّسائي عن نفسه: «يُشْبِهُ أن يكون مولدي سنة خمسَ عشرة ومئتين».

ونقل التاجُ السُّبْكيُّ عن شَيْخه الحافظ الذَّهَبِيِّ ووالده الإمامِ المجتهدِ السُّبْكي: أنّ النَّسائي كان أحفظَ من مسلم صاحب «الصحيح»[٢].

[مكانة «سنن النسائي»]

و«سننه» أقلُّ «السُّنَن» بعد «الصحيحين» حديثاً ضعيفاً[٣]؛ ولذلك قال ابنُ رُشَيْد[٤]: «إنه أَبْدَعُ الكتب المصنفة في السُّنَن تَصْنيفاً، وأحسنُها تَرْصيفاً[٥]، وهو جامعٌ بين طريقَتَي البخاريِّ ومسلم، مع حَظٍّ كثير من بيان العلل». ومن ثَمَّ ذهب جماعةٌ

---

(١) سنةَ (٣٠٣هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢: ١٩٥).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ١٦). وصرَّح الحافظُ الذَّهَبِيُّ بهذا في «السِّيَر» (١٤: ١٣٣) فقال: «ولم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمئة أحفظَ من النَّسائي، هو أحذقُ بالحديث وعِلَلِهِ ورجالِهِ من مُسْلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مِضْمار البخاري وأبي زُرْعة».

(٣) قاله الحافظ في «النكت» (١: ٤٨٤) وزاد: «ورجلاً مجروحاً، ويقاربُه كتابُ أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتابُ ابن ماجه؛ فإنه تفرَّدَ بإخراج أحاديثَ عن رجالٍ متَّهمينَ بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعضُ تلك الأحاديث لا تعرفُ إلا من جهتهم...». وعدَّدَ أسماء لرجالٍ يتَّصفون بما ذَكَرَه.

(٤) الإمامُ المحدِّثُ اللُّغَويُّ الأديبُ البارعُ أبو عبد الله محمدُ بن عمر بن محمد ابن رُشَيْد الفِهْريّ السَّبْتيّ المالكيّ (ت٧٢١هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٤: ١٩٩).

(٥) في (أ): «ترصيعاً». وفي (د): «توضيعاً». والمثبت من (ز) و(ج) هو الموافق لما في «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ (١: ٤٨٤).

كثيرون من أكابر الحفَّاظ إلى أن كلَّ ما فيه صحيحٌ[١]، بل شذَّ بعضُ المغاربة ففَضَّله على «صحيح البخاري»[٢].

وكلُّ ذلك تساهلٌ قبيحٌ، غايةُ الأمر: أنه لم يُـخَرِّجْ لجماعة خرَّج لهم الشيخان وأبو داود والتِّرْمذي؛ لأنه مع ذلك لم يقتصر في التخريج على المتَّفَق على قبولهم، بل يُـخَرِّجُ لمن لم يُجْمِع أئمةُ الحديث على تَـرْكه، حتى إنه يُـخَرِّج للمجهولين عَيْناً وأوصافاً؛ محتجاً: بأنه اخْتُلف في قبولهم، ومن ثَمَّ قال: «لا يُتْرَكُ الرَّجلُ عندي حتى يُجْمِعَ الكلُّ على تركه، فأما إذا وَثَّقه ابنُ مَهْدي، وضَعَّفه يحيى بنُ القَطَّان؛ فإنه لا يُترك». لما عُرِفَ من تشديد يحيى ومَن هو مثلُه في النَّقْد. قال ابنُ مَنْدَه: «وأبو داود يأخذُ مأخذَ النَّسائي». يعني: في عدم التقيُّد بثقة أو التخريج لمن ضعف في الجملة وإن اختلف صنيعُهما.

ونَسَا ـ بفتح النون والسِّين المهملة[٣] ـ من كور نَيْسابُور. وقيل: من أرض فارس. والنِّسبةُ إليها نَسَائي ـ بهمزة بعد الألف ـ ، وقد يُقال: نَسَوي. قيل: وهو القياسُ وما اشْتُهر الآن من حذف الألف بعد الهمزة لا أصلَ له، إلا أن يُدَّعَى أنه للتخفيف.

* * *

(١) ممن أطلق اسمَ الصحة على «سنن النسائي» الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ والسِّلَفيُّ وأبو علي النَّيْسابُوريّ وأبو الحسن الدَّارقطني وغيرهم. انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٨١).

(٢) انظر (ص٣٦٨) من هذا «الثبت».

(٣) وبعدها همزة، كما في «وفيات الأعيان» (١: ٧٨).

ذِكْرُ «سُنَن ابن ماجَه[١]»

قال شيخُنا الأول: أخبرَني به أمينُ الله في أرضه على سُنة نبيِّهِ[٢] الشهابُ أبو الفضل أحمدُ بن عليِّ بن حَجَر رحمه الله قراءةً على أبي العباس اللُّـؤْلُؤيّ[٣]، أنا به الحافظُ يوسفُ بن زَكِي الـمِزِّي، أنا به شيخُ الإسلام الشمسُ بنُ قُدامة الحَنْـبَلِيّ[٤]، أنا به الإمامُ الـموفَّـقُ بنُ قُـدامة، أنا به أبو زُرْعة بنُ محمد بن طاهر الـمقدسيّ، أخبرَنا به الفقيهُ أبو منصور القَزْوِينيّ[٥]، أنا به أبو طَلْحة الخطيب[٦]، ثنا به عليُّ بن بَحْر[٧] القَطَّان[٨]، ثنا به مؤلِّفُه، فذَكَرَه.

(١) آخره هاءٌ ساكنة كما في «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧٩). واختلفوا في (ماجه) هل هو لقبُ جدِّه أو أبيه أو هو اسمُ أمِّه؟ أقوالٌ انظرها في كتاب «الإمام ابن ماجه وكتابه السُّنن» (ص١٦٩-١٧٠) للمحدِّث محمد عبد الرَّشيد النُّعْماني، بتحقيق العلّامة عبد الفتاح أبو غدة، رحمهما الله تعالى.

(٢) في (د) و(ج): «سنة نبيه وفرضه».

(٣) هو الإمامُ أحمدُ بن عمر بن علي البغداديّ الجَوهريّ، نزيل القاهرة (٧٢٥-٨٠٩هـ)، قدِمَ مع أبيه دمشق فأُسْمع على المِزِّي وغيره. انظر: «المجمَع المؤسِّس» (ص١٢٣).

(٤) الإمام قاضي القضاة أبو الفرج عبدُ الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد المقدسيّ (٥٩٧-٦٨٢هـ)، سمع على الموفق ابن قدامة «سنن ابن ماجه»، وسمع على غيره أيضاً. انظر: «ذيل التقييد» (٢: ٩٥).

(٥) هو محمد بن الحسين بن أحمد بن الهيثم المُقَوِّميّ القَزْويني، كما في «ثبت شيخ الإسلام» (ص١٦٣). وُلِدَ سنة (٣٩٨هـ)، أما وفاتُه فقال الحافظُ الذَّهبي: «لا أعلم متى توفي، إلّا أنه في سنة أربع وثمانين وأربعمئة كان حياً». انظر: «السير» (١٨: ٥٣٠).

(٦) هو القاسمُ بن أبي المنذر أحمد بن محمد القزوينيُّ (ت٤١٠هـ)، سمع «سنن ابن ماجه» من أبي الحسن القطان. انظر: «التدوين في أخبار قَزْوين» (٤: ٤٧) و«تاريخ الإسلام» (٩: ١٤٤).

(٧) في (ز): «يحيى».

(٨) الإمامُ الكبيرُ الحافظُ العابدُ أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم بن سلمة بن بَحْر القَزْوِينيّ (٢٥٤-٣٤٥هـ)،=

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَني به أئمةٌ كثيرون؛ منهم الإمامُ المسندُ النورُ البكتمريُّ الغُماريُّ سماعاً لجميعه في أربعة مجالس بقراءة خاتمة الحفَّاظ الشَّمس السَّخاويّ، أنا به المسندُ المكْثِرُ أبو العباس أحمدُ بن عمر بن علي البغداديُّ الـجَوْهَريّ[1]، أنا به الـمشايخُ السِّتة[2]؛ منهم الإمامُ الحافظُ الـمِزِّيُّ، أنا به الإمامُ أبو الفرج بنُ قُدامة المقدسيّ، أنا به الموفَّقُ بن قُدامة المقدسيّ، أنا به الفقيهُ محمدُ بن حسين الـمُقَوِّميّ[3]، أنا به القاسمُ بن أبي المنذر الخطيب، نبا به أبو الحسين عليُّ بن بَحْر[4] القـطان، ثنا به مؤلِّفه.

وقال شيخُنا الثالث: أخبرَني به المسندُ بهاءُ الدين أبو البقاء محمدُ بن عبد العزيز البُلْقِينيّ[5] والحافظُ التقيُّ بنُ فَهْد الهاشميّ [٤٢/ أ] قالا: أنا به أبو إسحاق إبراهيمُ ابن محمد بن صِدِّيق الدِّمشقيّ[6]، عن أبي العباس الحَجَّار[7]، عن [الأنجَبِ بن[8]] أبي

= راوي «سنن ابن ماجه» عن مؤلِّفه. انظر: «التدوين في أخبار قزوين» (٣: ٣١٨-٣٢٢) و«السير» (١٥: ٤٦٣-٤٦٥) و«العبر» (٢: ٧٠). لكن في الأخير: أنه عاش إحدى وثمانين سنة. ولم يؤرِّخ ولادته.

(١) هو أبو العباس اللؤلؤي آنف الذكر في سند شيخ الإسلام.

(٢) انظر: «المعجم المفهرس» (ص٣٥).

(٣) في (د): «المقدمي». وقوله «أنا به الموفَّقُ بن قُدامة المقدسي، أنا به الفقيهُ محمدُ بن حسين الـمُقَوِّمي» ساقط من (ج).

(٤) في (ز): «يحيى».

(٥) ابن محمد بن مظفر الشافعي، ويُعْرَفُ بابن عِزِّ الدين، ويلقب شفترا، الإمامُ القاضي (٧٩٥-٨٧٨هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٨: ٦٢-٦٣) و«المنجم» (ص١٨٩).

(٦) المسندُ المكثرُ المؤذِّنُ بالجامع الأموي برهانُ الدين الدمشقي الصُّوفيُّ الشافعي، يعرَفُ بابن الرَّسام ـ صنعةُ أبيه ـ (٧١٩-٨٠٦هـ)، سمع من الحَجَّار وجماعة، وتفرَّد بالرواية عن كثيرين، لم يتزوج ولم يَتَسَرَّ. انظر: «الضوء اللامع» (١: ١٤٧).

(٧) تقدمت ترجمتُه في أسانيد المصنف إلى «الجامع الصحيح» للبخاري.

(٨) ما بين معقوفتَين ساقط من الأصول ومستدركٌ من «المعجم المفهرس» (ص٣٦) و«الفهرست الصغير»=

السَّعاداتِ الـحَمَّاميّ، أنا أبو زُرْعة بنُ محمد بن طاهر المقدسيّ، أنا به أبو منصور القَزْوِينيّ، أنا القاسمُ الخطيب، أنا أبو الحسن بنُ بَحْر[١] القَطَّان، أنا مؤلِّفُه.

ح وأخبرَني به أبو الفضل بنُ حِصْن وخديجةُ بنتُ أحمد بن علي بن خلف بن عبد العزيز بن بَدْرَان الحُسَيْنيّ[٢] إجازةً، قالا: أنا أبو العباس أحمدُ بنُ عمر الجَوْهَريّ، أنا الحافظُ أبو الحجَّاج الـمِزِّيّ، أنا عبدُ الخالق بن عَلْوَان، أنا موفَّقُ الدين عبدُ الله بنُ أحمد بن قُدامة، أنا أبو زُرْعةَ المقدسيّ به.

* * *

= (ص١١٣). والأنجبُ هو الـمحدِّثُ المعمَّـرُ أبو محمد الأنجبُ بنُ محمد بن عبد الرحمن البغداديّ (ت٦٣٥هـ)، سمع أبا زُرْعة المقدسيّ وغيرَه، قَصَدَهُ الغرباء، وانتشرت الروايةُ عنه. انظر: «الوافي بالوفيات» (٩: ٢٣٣-٢٣٤).

(١) في (ز): «يحيى».

(٢) الشيخةُ المسندةُ المعمَّرةُ أمُّ سلمة (٧٩٨-٨٨٩هـ)، حَضَرَت في الثالثة على أبي العباس الجوهريّ والشمس محمد بن خليل المنصفيّ ختمَ «سنن ابن ماجه». انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ٢٤) و«المنجم» (ص١١٧).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام ابن ماجَه]

ابنُ ماجَه هو أبو عبد الله محمدُ بن يزيد بن عبد الله ابن ماجَه القَزْوِينيّ[١] مولى ربيعةَ أبي عبد الله الإمامُ الحافظُ أحدُ الأعلام صاحب «السُّنَن» التي يكفيها شَرَفاً أنها جُعِلَتْ من الكتبِ السِّتّة و«السُّنَنِ» الأربعة بعد «الصَّحيحَين»، بعد أن كان المكمِّلَ لذلك هو «موطأ» الإمام مالك، مع كونها ساذِجةً[٢] عمَّا حَرِصَ عليه أصحابُ الكتب الخمسة من المقاصد التي يتَدَبَّرُها المحدِّث، ومع كثرة أحاديثها الضعيفة، بل فيها أحاديثُ منكرة[٣]، بل نُقِلَ عن الحافظ المِزِّي: أنّ الغالبَ فيما انفرَدَ به الضعيفُ. ولذا جَرَى كثيرون من القدماء على إضافة «الموطأ»[٤] أو غيرَه[٥] إلى الخمسة.

---

(١) نسبة إلى قَزْوِين، وهي من أشهر مُدُن عِراق العَجَم. وانظر ترجمتَه في: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧٩) و«السير» (١٣: ٢٧٧-٢٨١).

(٢) في (د) و(ج): «شارحه». والصواب ساذجة؛ أي: خالية. انظر: «لسان العرب» (سذج) و«تاج العروس» في (الساذج) بعد (س د ج).

(٣) قال الذَّهَبي في «السير» (١٣: ٢٧٨): «إنما غَضَّ من رُتْبة «سُننه» ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات... أما الأحاديثُ التي لا تقومُ بها حُجّة فكثيرة، لعلَّها نحو الألف».

(٤) سيأتي عند ذكر «مصابيح» البغوي: أنّ رَزِيناً السَّرَقُسْطيّ والمجد ابن الأثير في «جامع الأصول» عدَّا «الموطأ» الكتابَ السادس، بدلَ «سنن» ابن ماجه. وانظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٨٦).

(٥) أي: غير «الموطأ» وذلك كـ«سُنَن الدارمي» كما سيأتي عن الحافظ العلائي عند ذكر «مصابيح البغوي». وانظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٨٦).

قال الحُفّاظُ[١]: وأوَّلُ مَن أضاف ابنَ ماجَه إلى الخمسة أبو الفضل بنُ طاهر، حيثُ أدرَجَهُ معها في «الأطراف»[٢] وكذا في «شروط الأئمة الستة»[٣]، ثم الحافظُ عبدُ الغني في كتاب «الإكمال في أسماء الرجال»[٤] ـ الذي هَذَّبَهُ الحافظُ المِزِّيّ[٥] ـ: وسببُ تقديمِ هؤلاء له على «الموطأ» كثرةُ زوائده على الخمسة[٦] بخلاف «الموطأ»[٧]، وممن اعتنى بأطرافها الحافظُ ابنُ عساكر[٨] ثمّ المِزِّيّ مع رجالها[٩].

وهو[١٠] كما قال الحافظُ ابنُ كثير: «كتابٌ مفيدٌ قويُّ التبويب في الفقه».

رَحَلَ وطاف البلادَ حتى سَمِع[١١] أصحابَ مالكٍ والليث، وروى عنه خَلْقٌ كثيرون، منهم: أبو الحسن القَطَّان وغيرُه.

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ (١: ٤٨٧).

(٢) كتاب «أطراف الكتب الستة».

(٣) كتابٌ آخرُ للحافظ طاهر بن محمد المقدسي، مطبوع.

(٤) أي: رجال الكتب الستة.

(٥) في «تهذيب الكمال» واختصرَه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب».

(٦) وفيها صنَّف الحافظُ البُوصِيري كتابَه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

(٧) أي: فإنَّ زياداته على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرةٌ جداً، بخلاف «سنن ابن ماجه»؛ فإن زياداته أضعاف زيادات «الموطأ»، فأرادوا بضمِّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثيرَ الأحاديثِ المرفوعة، كما قاله الحافظُ في «النكت» (١: ٤٨٧).

(٨) في كتابه «الإشراف على الأطراف»، جمع فيه بين أطراف الكتب الأربعة: «جامع الترمذي» و«سنن أبي داود» و«النسائي» و«ابن ماجه».

(٩) في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» جَمَعَ فيه أطراف الكتب الستة وكتب أخرى.

(١٠) أي: «سنن ابن ماجه».

(١١) قوله: «سمع» ساقط من (أ).

توفِّي يومَ الثلاثاء لثَمانٍ بَقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس وسبعين ومئتَين[١]، ومولدُه سنةَ تِسْع ومئتين.

* * *

(١) قال الذَّهَبي في «السير» (١٣ : ٢٧٩): «والأول أصح، عاش أربعاً وستين سنة».

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ الإمام البَيْهَقيِّ[١]

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني بـ«**السُّنن الكُبْرى**» له ـ وهي أَجُّل مصنَّفاته، بل في الحقيقة أَجلُّ السُّنَن الزائدة على «السُّنن» الأربعة ـ محمدُ بنُ مُقْبِل، عن الصَّلاح بن أبي[٢] عمر، عن الفَخْر بن البُخاريّ، عن مَنْصور بن عبد المنعم الفُرَاويّ، أنا محمدُ بن إسماعيل[٣] الفارسيّ، أنا البَيْهَقيّ.

قال: وأخبرَني بـ«**شُعَب الإيمان**» له شيخُنا التقيُّ الشُّمُنِّيّ وأبو الفضل القُمُّصيّ، قالا: أنا الحافظُ خاتمةُ الحفاظ الزَّينُ العراقيّ، أنا محمدُ بن محمد بن نُباتة. ح وأنبأني عالياً بدَرَجة محمدُ بن مُقْبِل، عن الصلاح بن أبي عمر، كلاهما[٤] عن الفَخْر بن البُخاريّ، أنا أبو سَعْد[٥] الصَّفّار في كتابه، أنا زاهرُ بن طاهر[٦] به.

---

(١) انظر: سردَ مصنفاتِهِ في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٩-١٠).

(٢) قوله: «أبي» ساقط من (ج).

(٣) ابن محمد بن حسين الفارسيّ ثمّ النَّيسابُوري، المسندُ المُكْثرُ الثقةُ الجليلُ أبو المعالي (٤٤٨-٥٣٩هـ)، سمع «السنن الكبرى» للبيهقي من مؤلِّفه. انظر: «السير» (٢٠: ٩٣).

(٤) أي: ابن نباتة وابن أبي عمر، قاله الفاداني في «أسانيد الفقيه ابن حجر» (ص٧٢).

(٥) تحرَّفت في الأصول إلى: «أبو سعيد». وهو الإمامُ الحافظُ الثبتُ المعمَّرُ فخرُ الاسلام عبدُ الله بن عمر بن أحمد الصَّفّار النَّيسابُوريّ الشافعيّ (٥٠٨-٦٠٠هـ)، آخرُ مَن رَوَى عن جَدِّه لأمِّه الإمام أبي نصر ابن القُشَيْري، وسمعَ من الفُراوي وزاهر بن طاهر، سمع منه «السُّنن الكبير» للبَيْهقي. وحَدَّث عنه جماعةٌ بالسماع، وآخرون بالإجازة كابن البخاري. انظر: «السير» (٢١: ٤٠٣-٤٠٤).

(٦) تحرَّفت في الأصول إلى «ظافر». وهو المحدِّثُ المعمَّرُ مُسْنِدُ خُراسان أبو القاسم زاهرُ بن طاهر النَّيسابُوريُّ =

قال: وأخبرَني بـ«**دلائل النبوّة**» له الحافظُ التقيُّ بنُ فَـهْد، أنا محمدُ بن إبراهيم[(١)] المُرْشِديّ، [٤٢/ب] أنا أبو البقاء محمدُ بن أحمد بن حاتم[(٢)]. ح وأخبرَني عالياً الشَّمسُ ابنُ[(٣)] العلّامةِ شيخِ الشَّيْخُونيّة يوسفَ الرَّازيُّ[(٤)] إجازةً، عن ابن حاتم[(٥)] المذكور.

ح قال شيخُنا التقيُّ: وأنا عالياً أبو إسحاق بن صِدِّيق إجازةً، قال ابنُ حاتم[(٦)] وابنُ صِدِّيق، أنا يوسفُ بن عمر الخُتَنيّ، قال ابنُ حاتم: سماعاً من أوله إلى أثناء غَزْوة بدر. وقال ابنُ[(٧)] صِدِّيق: إجازةً لهما[(٨)]، أنا لاحِقُ بنُ عبد المنعم الأَرْتاحيّ[(٩)] سماعاً

= الشّحاميّ المُسْتَمليّ (٤٤٦-٥٣٣هـ)، سمع من كثيرين، ومما سمعَه «السنن الكبير» للبَيْهقيّ على مصنِّفه. انظر: «السير» (٢٠: ٩-١٣، ٢١: ٤٠٤) و«الوافي بالوفيات» (١٤: ١١٣).

(١) ابن أحمد بن أبي بكر الفُوِّيُّ الأصلُ المكِّيُّ الحنفيّ، يُعْرف بالمُرْشِديّ، الإمامُ جمالُ الدين (٧٧٠-٨٣٩هـ)، رحلَ وسمع كثيرين كابن حاتم، وأجاز له خلقٌ كابن أُمَيْلة والصلاح بن أبي عمر، ولَبِسَ الخرقةَ من إسماعيل الجَبَرْتيّ، ولازمَه وتسلَّك به وبابن الرَّدَّاد والشهاب بن النَّاصح. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٢٤١-٢٤٢).

(٢) الإمامُ المحدِّثُ المسندُ تقيُّ الدين الأنصاريّ (٧١٨-٧٩٣هـ)، سمع بإفادة والده من جماعة كالخُتَني، قال الحافظُ ابنُ حَجَر: «ولم يُقَدَّرْ لي السماعُ منه مع إمكان ذلك، وقد أجاز لمن أدرك حياتَه». انظر: «الدرر» (٣: ٣٤٩) و«الإنباء» (١: ٤٢٨). وما ذكرتُه في سنة ولادته هو ما في «الدرر»، وأرَّخها في «الإنباء» سنةَ (٧١٧هـ).

(٣) قوله: «ابن» ساقط من (ج).

(٤) هو الإمامُ القاضي المعمَّرُ محمدُ بن يوسف بن محمود الطَّهْرانيُّ الرَّازيّ الأصل القاهريّ الحنفيّ (٧٧٤-٨٧٠هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٩٩).

(٥) في الأصول: «عن أبي حاتم»، وانظر التنبيه السابق في ترجمته آنفاً.

(٦) في الأصول عدا (ج): «ابن أبي حاتم». وفي (ج): «إجازة عن أبي حاتم». وانظر ما مرَّ في ترجمته آنفاً.

(٧) قوله: «ابن» ساقط من (ج).

(٨) قوله: «لهما» ساقط من (د) و(ج).

(٩) في (د): «الأرياحي». و(ج): «الأرباحي».

لهذا القَدْر، عن الحافظ أبي[1] محمد المباركُ بنُ علي البغداديّ، أنا أبو الحسن عبيدُ الله[2] ابن محمد[3] بن الحافظ أبي بكر البَيْهَقيّ، أنا جَدِّي به.

ح وأخبرَني أبو الفضل محمدُ بن محمد بن أبي بكر المَرْجانيّ، وأختُه كمالية[4]، وأبو الفضل محمدُ بن عبد الرحمن[5] العَـقِيليّ، وأختُه خديجةُ[6]، وأمُّ هـانيء بنتُ أبي الحسن الـهُورِينيِّ[7] إجازةً؛ كلُّهم عن أبي الفرج الغَزِّيِّ[8] وأبي العباس السُّوَيْداويّ، قالا: أنا أبو بكر محمدُ بن يوسف بن الصَّنَّـاج[9] إجازةً، أنا لاحقٌ الأَرْتاحيُّ سماعاً به.

---

(١) في (د): «بن».

(٢) في (د) و(ج): «عبد الله».

(٣) في (أ): «عبيد بن ابن محمد».

(٤) (٧٩٤-٨٨٠هـ) أجاز لها جماعةٌ، وحَدَّثت، سمع منها الأئمة. انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ١٢١) و«المنجم» (ص١٦٩).

(٥) ابن علي بن أحمد النُّوَيْريُّ المكِّيُّ المالكيّ، الإمامُ كمالُ الدين (٧٩٧-٨٧٤هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٢٩٢) و«المنجم» (ص١٨٧).

(٦) المسندةُ أُمُّ السَّعْد، وتُدْعَى سعيدة (٧٩٧ أو ٧٩٨-٨٧٠ أو ٨٧٦هـ)، وولادتُها بعد أخيها أبي الفضل سابق الذكر. انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ٢٨) و«المنجم» (ص١١٧).

(٧) تحرَّفت في (د) إلى: «الهريرني». وهي المسندةُ المعمَّرةُ مريمُ بنت عليِّ بن عبد الرحمن (٧٧٨-٨٧١هـ)، اعتنى بها جدُّها لأمها فخرُ الدين القاياتي، فأسمعَها الكثيرَ على جماعةٍ ذَكَرَهم السيوطيّ في «المنجم» مفصَّلاً سماعاتِها منهم. انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ١٥٦-١٥٧) و«المنجم» (ص١٠١-١٠٤).

(٨) هو المعروفُ بابن الشَّيْخة عبد الرحمن بن أحمد. انظر: «المعجم المفهرس» (ص٧٧) وتقدَّمت ترجمته.

(٩) في (أ) و(ز): «الصباح». وفي (د): «الصلاح». وكلاهما خطأ. وهو المسندُ المعمَّرُ الصالحُ حفيدُ الحافظ الـمُنْذِريّ (٦٤٧-٧٤١هـ)، سَمِع من لَاحِق بن عبد المنعم الأَرْتاحي وغيره، وتَفَرَّدَ بقطعة من «دلائل النبوة» للبَيْهَقيّ عن شيخه المذكور. انظر: «الوفيات» لابن رافع (١: ٣٥١) و«الدرر الكامنة» (١: ٤٦٩) و«تبصير المنتبه» (ص٨٣٠).

ح وأخبرَني شيخُنا العَلَمُ البُلْقِينيّ، عن والده، عن المِزِّيّ، أنا الرَّشيدُ العامريّ[١]، أنا أبو القاسم عبدُ الصمد بنُ محمد الحَرَسْتانيّ[٢]، أنا محمدُ بنُ الفضل الفُرَاويُّ إجازةً، أنا البَيْهَقي به.

* * *

(١) هو الشيخُ المحدِّثُ المعمَّرُ أبو عبد الله محمدُ بن أبي بكر بن محمد بن سُليمان الدِّمشقيّ (ت٦٨٢هـ)، سمع «صحيح مسلم» و«دلائل النبوة» من ابن الحَرَسْتانيّ، وحَدَّثَ بهما، روى عنه المِزِّيّ وغيرُه. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٤٨٥) و«العبر» (٣: ٣١٥)

(٢) وفي (أ) و(ج): «الخرساني». وفي (ز): «الحرساني». وفي (د): «الخراساني». وكله خطأ. والحرستانيّ نسبة إلى (حَرَسْتَا) قريةٌ ببساتين دمشق. انظر: «معجم البلدان» (٢: ١٣٥). وهو الإمامُ الفقيهُ البارعُ قاضي القضاة العادلُ المعمَّرُ جمالُ الدين الأنصاريّ السَّعْديّ الدِّمشقيّ الشافعيّ (٥٢٠-٦١٤هـ)، سمع جماعة، وحدَّث بالإجازة عن طائفة كالفُراويّ. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٣: ٤١١-٤١٥) و«الوافي بالوفيات» (١٨: ٢٧٣-٢٧٥) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٩٦-١٩٩).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام البَيْهقيّ]

البَيْهقيُّ هو أبو بكر أحمدُ بن الحسين بن عليّ بن عبد الله بن موسى.[١] والبَيْهَقيُّ نسبة لـ(بَيْهَق) قرىً مجتمعة بنواحي نَيْسابور على عشرين فرسخاً منها، كانت قَصَبَتُها خُسْرَوْجِرْد[٢]، الإمامُ الجليلُ ناصرُ السُّنة الحافظُ المتقنُ الفائقُ كثيراً من مشايخه الفقيهُ الأصوليُّ الزاهدُ الوَرِعُ القائمُ بنُصْرة مذهب الشافعي ـ وإن كان هذا المذهب لا يحتاج مع الله إلى نصير ومعين ـ والذابُّ عنه ـ وما ذَبَّ إلّا عن بَيْضةِ الدين ـ وهو آكدُ أصحاب الحاكم أبي عبد الله.

تفقَّه على ناصر العُمَريّ، وسمع من خلائقَ ورحل إلى الحجاز والعراق والجبال، ثمّ اشتغل بالتَّصْنيف بعد أن صار واحدَ زمانه وفارسَ مَيْدانه. وألَّف من الكتب ما لم يُسْبَق إلى مثله، ولا رقى غيرُهُ إلى رفعةِ محلِّه، ككتاب «السُّنن الكبير» وكتاب «المبسوط في نصوص الشافعيّ»[٣] وكتاب «معرفة السُّنن والآثار» وهو الذي يضطرُّ إليه كلُّ

---

(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (١: ٧٥-٧٦) و«السير» (١٨: ١٦٣-١٦٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٨-١٦).

(٢) انظر ضبطها في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٨).

(٣) قال التاجُ السُّبكيُّ في «الطبقات الكبرى» (٤: ٩): «ما صُنِّفَ في نوعه مثلُه».

فائدةٌ: قال التاجُ السُّبكيُّ في «الطبقات الكبرى» (٤: ٩): «وفي كلام شيخنا الذَّهبي: إنه أولُ مَن جمع نصوصَ الشافعي. وليس كذلك، بل هو آخرُ مَن جَمَعَها؛ ولذلك استوعبَ أكثرَ ما في كتب السابقين، =

فقيه شافعيّ؛ إذْ لا استغناءَ له عنه؛ لأنه في معرفةِ السُّننِ والآثارِ المؤيِّدةِ لمذهبه، والذَّابةِ عن مَطْلَبه[١]، ومن ثَمَّ اسْتُدْعِيَ من بَيْهَق إلى أن يُقْرَأَ عليه هذا الكتابُ بنَيْسابور، فقُرئ عليه بحَضْرة علمائها، فأثنوا عليه الثناءَ الكثيرَ البليغَ الجزيل، وهؤلاء إذْ ذاك هم علماءُ العصر، وأهلُ الفضل والتحقيق والتضلُّع من العلوم بما لا يدخلُ تحت الحصر.

وكان رحمه الله على سِيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير جداً، مُتجمِّلاً في زُهْده وورعه، ومَكَثَ ثلاثين سنةً صائمَ الدَّهْر.

ومن أجلِّ ما خصَّه الله به من أنّ له اليدَ الطُّولى في معرفةِ نصوص الشافعيِّ والإحاطةِ بها، ثم في معرفة أدلتها والذَّبِّ [٤٣/أ] عنها بما لم يستطع أحدٌ من المخالِفِينَ أن يَنْقُضَ ما أحكمه، ولا أن يحومَ حِمَى ما حَقَّقَهُ وبَيَّـنَهُ ورَسَمَه؛ قال إمامُ الحرَمَين في حقِّه ـ وناهيك بها شهادةً من هذا الإمام ـ: «ما من شافعيٍّ إلّا وللشافعيِّ في عُنُقِهِ المنةُ العُظْمَى، إلّا البَيْهَقي؛ فإنَّ له على الشافعيِّ منةً؛ لأنه أَكْثَرَ من التصانيف في نُصْرَة مذهبه وأقاويله». انتهى.

وفي كلامِ الإمامِ هذا ما يتعيَّنُ معرفةُ الـمَرَام منه؛ لإيهامه أنّ البيهقيَّ أوجَدَ للشافعيِّ أدلةً لأحكامٍ قالها من غير دليلٍ؛ لأن ذلك ليس مراداً قطعاً؛ لأنك خبيرٌ بأن الشافعيَّ رَضِيَ الله عنه لما أَلَّف مذهبَهُ الجديدَ بمصرَ كانت مدةُ اجتهاده واستنباطه

= ولا أعرفُ أحداً بعده جمعَ النصوصَ؛ لأنه سدَّ البابَ على من بعده». وقد قدَّمَ في «الطبقات» (٣: ٢٠٢) في ترجمة أبي سهل بن العِفْرِيس الزُّوزَني: أنه صنَّفَ «جمع الجوامع» في نصوص الشافعي، وأنه جمع فيه فأوعى، ـ وذَكَرَ الكتبَ التي جَمَعَها فيه ـ ثمّ قال: «فصار الكتابُ بذلك أصلاً من أصول المذهب، وما أظنُّ البيهقيَّ وقفَ عليه؛ فإنه لم يذْكُرْهُ في رسالته إلى الشيخ أبي محمد، ومع ذلك أستبعِدُ عدمَ وقوفه عليه، وقد وقفَ عليه أبو عاصم العَبّادي، ونقلَ عنه».

(١) قال التاجُ السُّبْكيُّ في «الطبقات الكبرى» (٤: ٩): «وأما «معرفة السننِ والآثار» فلا يَسْتغني عنه فقيهٌ شافعيّ، وسمعتُ الشيخَ الإمامَ رحمه الله ـ يعني والده التقي ـ يقول: مرادُهُ معرفةُ الشافعيِّ بالسُّنَن».

لأحكام هذا المذهبِ التي لا تكادُ[١] أن تُحْصى نحو أربع سنين، فاضطرَّهُ ما أَطْلَعَه الله عليه من قُرْب الأجل إلى أن يُبْـرِزَ تلك الأحكامَ عَرِيّـاً كثيرٌ منها عن بيان تحقيق دلائلها وتحرير أصولها، فأبرزها وَوَكَل أمرَ إظهار أدلتِها ومدارِكِها ومآخِذِها إلى مَن يُوَفِّـقُهُ الله لذلك من أصحابه وأتباعهم أو أتباع أتباعهم وهكذا، فكان الأمرُ كذلك، وأظهرَ أصحابُه ومَن بعدهم كثيراً من أدلتها، إلى أن جاء هذا الإمامُ ـ أعني البيهقي ـ فأفرغ وُسْعَهُ أولاً في جمع نصوص الشافعي من كتبه المتفرقةِ في البلدان والأقطار، مع اختلاف أصحابه في حكايتها، واختلافهم في كثير منها: أهو قولُ الشافعيِّ أو وجهٌ لأصحابه؟

ولما تمَّ له جمعُ هذا المذهب كذلك، انتقل إلى البُرْهان على كلِّ حكمٍ قالَهُ الشافعيُّ ولم يذكرْ له دليلاً أو ذَكَرَ له دليلاً يَقْبل المشاحَّة والاعتراض، فبَرْهَنَ وذَكَرَ أدلةَ المخالفين واعتراضاتِهم، ثم بَيَّنَ رَدَّ ذلك كلِّه أحسنَ ردٍّ، ونَقَدَهُ أحسنَ نَقْد، ولم يَزَلْ يُمْعِنُ النظرَ في ذلك، ويُفْرِغُ وُسعَه فيه، ويَبْذل جهده في تحريره وتحقيقه ورَدِّ ما يَرِدُ عليه في تصنيفٍ بعد تصنيف، إلى أن صار هو المنفرِدَ في الحقيقة بنُصْرة المَذهب، والمتَحَلِّي بطِرازِ تَشْريفه المُذهب.

فهذا الذي أبداه مما كان كامناً هو الذي استحقَّ أن يَمْدَحَهُ إمامُ الحرمين به ويقول: «إنَّ له به مِنَّـةً على الشافعيِّ». أي: في كونه أدرك دلائلَهُ وقواعدَهُ وأصولَهُ التي طواها لضيق وَقْتِهِ عن إظهارها كما قَدَّمتُه، وليس مُرادُ الإمام أنه أَبْرَزَ دليلاً لم يَلْمَحْه الشافعيُّ؛ لأن من البعيد الذي لا يجوزُ فَرْضُهُ أن الشافعيَّ يُبْرِزُ حُكْماً في مذهبه بلا دليل، بل الذي يَقْطَعُ به كلُّ مَن في قلبه أدنى مِسْكة[٢] من دين أنه[٣] لا يُبْرِزُ حُكْماً إلا

---

(١) في (أ): «التي تكاد».

(٢) محلُّ هذه الكلمة بياضٌ في (أ).

(٣) قوله: «أنه» ساقط من (ج).

بعد الوقوف على دليلِهِ وانتفاءِ جميع القوادح عنه في اعتقاده بحسب قواعده وأصوله، وحينئذٍ فغايةُ البَيْهقيِّ رحمه الله تعالى: أنه أدرك ذلك المَطْوِيَّ فأظهره، وأنه أكثرَ من ذلك، ومن الكلامِ مع المخالِفين والمباحثةِ لهم فيما أَوْرَدُوهُ في كُتُبهم من الاعتراض على الشافعيِّ وأدلته، فبَيَّنَ رَدَّ ذلك وبَرْهَنَ عليه بما انفردَ به من بين الشافعية، حتى استَحَقَّ أن يُمْدَحَ بما سَبَق.

فتأمَّلْ ذلك وافهمه حقَّ فهمِه، ولا تظنَّ من كلام الإمام المذكور في حقِّ البَيْهقي؛ أن البَيْهقيَّ أوجدَ للشافعيِّ أدلةً [٤٣/ب] لم يُدْركها الشافعيّ؛ لأنك إن تَوَهَّمْتَ ذلك وقعت في ورطة نِسْبة الشافعيِّ إلى أنه يقول[1] في الدين بِرَأْيه ـ أعاذه الله من ذلك ـ، بل الذي يَجِبُ على كلِّ أحدٍ أن يعتقد فيه، بل وفي كلِّ مجتهد: أنه لم يَقُلْ حُكْماً إلا وقد قام عنده دليلُهُ الواضحُ عنده، بحيثُ لم يَبْقَ له شبهةٌ تُوقِفُه عن القَوْل به.

وأَخْبَرَ البيهقيُّ عن بعض صُلحاء أصحابه: أنه لما فَرَغَ من كتابه المسمَّى بـ «معرفة السُّنن والآثار» ـ السابق ذكرُه آنفاً ـ رأى الشافعيَّ رَضِيَ الله عنه في النوم وبِيَده جُزْءاً منه، وهو يقول: كَتَبْتُ اليومَ من كتاب الفقيه أحمد سبعةَ أجزاء وقد قَرَأْتُها. قال البيهقيُّ: وفي صباح ذلك اليوم رأى فقيهٌ آخرُ من إخواني الشافعيَّ جالساً على سَريرٍ في مسجد الجامع، وهو يقول: اسْتَفَدتُ اليومَ من كتاب الفقيه أحمد كذا وكذا.

ورَأَى بعضُهم شيئاً يَعْلو في السَّماء، فقال: ما هذا؟ قيل: تصانيفُ البَيْهقي.

توفِّي رحمه الله بنَـيْسابُور في عاشر جُمادى الأولى سنةَ ثمانٍ وخمسين وأربعمئة، وحُمِلَ تابوتُهُ إلى قريةٍ من نواحي (بَيْهَق)، ومولدُهُ قيل[2]: في شعبان سنةَ أربعٍ وثمانين وثلاثمئة.

---

(١) قوله: «يقول» ساقط من (أ).

(٢) ينبغي الجزمُ هنا لا التمريض؛ إذ لم تذكر مصادرُ ترجمة البيهقي غير هذا القول في مولده.

ذِكْرُ «مصابيح» البَغَويّ[١]
و«شرح السُّنة» له، وسائر مؤلَّفاته

قال شيخُنا الأول[٢]: أخبرَني بها شيخُنا أبو نَعِيم العُقْبيّ[٣] إذناً، عن أبي إسحاق التَّنُوخيّ، عن زينب ابنة الكمال، عن عَجِيبة ابنة أبي بكر، عن الحافظِ أبي موسى المَدِينيّ، عن البَغَوي رحمه الله.

وقال شيخُنا الثالث: أخبرَني بسائر مؤلَّفاتِـهِ محمدُ بن مُـقْبِل إجازةً، عن الصَّلاح ابن أبي عمر وهو آخرُ مَن رَوَى عنه[٤]، عن الفَخْر بن البُخاريّ وهو آخرُ مَن روى عنه، عن أبي الـمكارم فضل الله بن محمد النَّوْقانيّ[٥]، وهو آخرُ من روى عنه، عن البَغَوي، وهو آخر مَن روى عنه[٦].

---

(١) قال العلَّامةُ المحدِّثُ عليٌّ القاري في «مرقاة المفاتيح» (١: ١٧): «قال شيخُ مشايخنا علَّامةُ العلماء المتبحِّرين شمسُ الدين محمدٌ الجَزَريُّ في مقدمة «شرحه للمصابيح»: إني زُرْتُ قبرَه بنَـيْسابور وقرأتُ بعضَ «صحيحه» على سبيل التَّـيَمُّنِ والتَّبرُّك عند قبره، ورأيتُ آثارَ البركة ورجاءَ الإجابة في تُرْبَته».

(٢) «ثبت شيخ الإسلام» (ص٢٦١).

(٣) هو الحافظُ رضوانُ بن محمد، تقدَّمَتْ ترجمته.

(٤) قوله: «عنه» ساقط من (ج).

(٥) نسبة إلى (نوقان) بفتح النون وضمِّها على خلاف، إحدى مَدينتَي (طوس)، والثانية (طابران). انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٩٨) و«معجم البلدان» (٨: ٤٠٨) و«تاج العروس» (ن ق ن). وهو الإمامُ الفقيهُ الشافعيّ البارعُ (٥١٤-٦٠٠هـ)، بادر أبوهُ فأخذَ له الإجازةَ من البَغَويّ، وتتلمَذَ على محمد بن يحيى. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٢: ١٢٢٣-١٢٢٤) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ١٢١).

(٦) قوله: «عن أبي المكارم فضل الله بن محمد النّوقانيّ، وهو آخرُ من روى عنه، عن البَغَويّ، وهو آخر مَن روى عنه» ساقط من (د) و(ج).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام البَغَويّ]

البَغَويُّ هو أبو محمد رُكْنُ الدين[١] الحسينُ بن مَسْعود، نسبةً إلى (بَغْ) من بلاد خُراسان بين مَرْو وهَراة. وقيل: اسمُها (بَغْشُور) ففي النِّسْبة إليها تغييرٌ خارجٌ عن القياس.

تفقَّه رحمه الله على أستاذه إمامِ أصحابنا الخُراسانيين القاضي الحسين الـمَرْوَزيّ فقيهِ خُراسان. قال الرافعيّ: وكان يُقال له[٢]: حَبْرُ الأمة. ثمّ حَكَى عنه أنّ رجلاً جاءه[٣] فقال له: حَلَفْتُ بالطلاق إنه ليس أحدٌ في الفقه والعِلْم مثلَك أَيَحْنَث؟ فأَطْرَقَ ساعةً وبَكَى، ثمّ قال: هكذا يَفْعَلُ موتُ الرِّجال، لا يقعُ طلاقُك[٤].

توفِّي[٥] رَحمه الله تعالى بِـ(مَرْوَرُّوذْ) سنةَ ستَّ عشرةَ وخمسمئة، قال بعضُهم: وقد أشرفَ على التسعين ظناً. ودُفِنَ عند شيخِهِ القاضي حُسَيْن المذكور. وهو من أكابر أصحاب الوجوه في مَذْهَبِنا[٦].

---

(١) ويلقَّب أيضاً بـ(مُحْيي السُّنة). انظر ذلك وترجمتَه في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٧٦).

(٢) أي: القاضي حسين.

(٣) أي: القاضي حسين.

(٤) أي: لأنّ القاضيَ حُسيناً بحَسَبِ ظنِّ الحالفِ كذلك. ونظيرُه ما في «فتاوى الإمام النووي» (ص١٩٧): «مسألة: لو حلفَ بالطلاق: أنَ الشافعيَّ أفضلُ الأئمة في عصره، ومذهبه خيرُ المذاهب، هل يقعُ عليه الطلاق أم لا؟ أجاب رضي الله عنه: لا طلاقَ عليه، والله أعلم».

(٥) أي: البَغَوي.

(٦) قال التاج السبكي في «الطبقات الكبرى» (٧: ٧٦): «وقدرُهُ عالٍ في الدين، وفي التفسير، وفي الحديث،=

ومما أَكْرَمَهُ النبيُّ ﷺ به: أنه لما فَـرَغَ من كتابه «شرح السُّنة» رأى[١] رسولَ الله ﷺ في النَّوم فقال: أَحْياكَ الله كما أَحْيَيْتَ سُنَّتي[٢].

❊ ❊ ❊

= وفي الفقه، متَّسعُ الدائرة نقلاً وتحقيقاً، كان الشيخُ الإمامُ ـ يعني والدَه التقيَّ السُّبْكيَّ ـ رحمه الله يُجِلُّ مقدارَهُ جداً، ويصِفُهُ بالتحقيق مع كثرة النقل. وقال في باب الرهن من «تكملة شرح المهذب»: اعلم أنّ صاحبَ «التهذيب» قلَّ أن رأيناهُ يختارُ شيئاً إلّا وإذا بُحِثَ عنه وُجِدَ أقوى من غيره، هذا مع اختصار كلامِه، وهو يدلُّ على نُبْلٍ كبير، وهو حريٌّ بذلك؛ فإنه جامعٌ لعلوم القرآن والسُّنةِ والفقه، رحمه الله ورحمنا به إذ صِرْنا إلى ما صار إليه. انتهى».

قلتُ: بلغ التقيُّ السبكي في «تكملة شرح المهذب» إلى أثناء باب التفليس بعد الرهن، لكنّ المطبوعَ منها لم يبلغ بابَ الرهن.

(١) قوله: «رأى» ساقط من (أ).

(٢) هذا من بَـرَكة نية هذا الإمام وإخلاصِه؛ فإنه قال في مقدمة كتابه «شرح السنة» (١: ٣): «... والقصدُ بهذا الجمع، مع وقوع الكفاية بما عَمِلوه، وحصولِ الغُنْية فيما فعلوه، الاقتداءُ بأفعالهم، والانتظامُ في سِلْكٍ أَحَدُ طَرَفيه متصلٌ بصَدْر النُّبوة، والدخولُ في غِمار قوم جَدُّوا في إقامة الدِّين، واجتهدوا في إحياء السُّنة، شَغَفاً بهم، وحُباً لطريقتهم...».

فائدةٌ مهمةٌ
تتعلَّق بـ«مَصابيحه»

اعلم أنه رحمه الله جَمَعَ في كتابه هذا مع اختصاره وصِغَرِ حَجْمِهِ ما في الكتب الستة [٤٤/أ] وزيادات عليها، وذلك أمرٌ بديع، وجمعٌ منيع، كيف وقد أتى بجميع مقاصد نحو اثني عَشَر مجلداً في مجلَّدٍ صغير، لكنه اضطَّره هذا الأمرُ الذي جَنَحَ إليه من تسهيل هذه الكتب ـ التي هي كتبُ الإسلام ـ وتلخيصها للناس حتى يحيطوا بها بأطرافها في أسهل مدة، وحتى يكونَ مَن قَرَأَ كتابَهُ الذي هو «المصابيح» بمنـزلة مَن قرأ تلك السِّتة وما زاد عليها؛ إلى أنْ اصْطَلَح فيه باصطلاح غريب من عنده لم يَسْبِقْه أحدٌ من الحفَّاظ إليه، بل خالف فيه كثيراً من اصطلاح مَن تَقَدَّمه مما استقرَّ عليه أمرُ الحفاظ، ومضى عليه عِلمُهم في كتبهم المؤلَّفة في الفَنِّ من حين تدوينه إلى زمن البَغَويّ، فحينئِذْ وَقَعَ له ذلك بادر جماعةٌ من كبار الحفَّاظ إلى الاعتراضِ عليه، وبيانِ ما ترتَّب على اصطلاحه هذا الذي اخترعَهُ من مخالفة أهلِ الفَنِّ، وإيهام غيرهم أموراً غيرَ صحيحة.

فمن أولئك المعْتَرِضين عليه الإمامُ النوويُّ وابنُ الصَّلاح وآخرون[1]، وحاصلُ ما ذَكَروه:

أنّ ما جَنَحَ إليه في «مصابيحه» من تقسيمه أحاديثَهُ إلى صِحاح وحِسان، ثمّ تخصيصِهِ الصِحاحَ بما رواه الشيخان البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحَيْهما» أو أحدهما،

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٧) و«التقريب» للنووي مع شرحه «التدريب» (١: ١٦٥).

والحِسانَ بما رواه أبو داود والتِّرْمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والإمامُ الدَّارِمي؛ اصطلاحٌ لا يُعْرَف، بل هو خلافُ الصواب؛ إذ الحَسَنُ عند أهل الحديث ليس عبارةً عن هذا الذي ذَكَرَه؛ لما أنه وقع في كتب[1] «السُّنَن» المذكورة غيرُ الحسن كالصحيح، وهو كثير، وكالضعيف، وهو كثيرٌ أيضاً. انتهى حاصلُ ما ذَكَروهُ في الاعتراض عليه.

لكنْ انْتَصَرَ له الإمامُ التاجُ التِّبْرِيزيُّ[2] فقال: هذا الاعتراضُ عَجيب، كيف ومن المقرَّر المشهور عند أرباب العلوم النقلية والعقلية: أنه لا مشاحةَ في الاصطلاح. وحينئذٍ فتخطئةُ المرءِ في اصطلاحه بعيدةٌ عن الصواب، والبَغَويُّ قد صرَّح في ابتداء كتابه بقوله: «أعني بالصِّحاح كذا، وبالحِسان كذا». وما قال: أراد المحدِّثون بهما كذا أو كذا. فلا يَرِدُ عليه شيءٌ مما ذَكَرَه المعترضون، خصوصاً وقد قال: «ما كان فيها من ضعيفٍ أو غريبٍ أُشِيرُ إليه، أو أعرضتُ عما كان مُنْكَراً أو موضوعا»[3].

وأَيَّد ذلك شيخُ الإسلام والحفَّاظ العَسْقَلانيُّ: بأنَّ البغويَّ حَكَمَ في قسم الحِسان بصحةِ بعض أحاديثه تارة، إما نقلاً عن الترمذيِّ أو غيره، وضَعْفِهِ أخرى بحسب ما يَظْهَرُ له في ذلك؛ إذ لو أراد بالحِسان الاصطلاحَ العامَّ ما نَوَّعَ الحَسَنَ إلى أنه قد يكون منه صحيح، وقد يكون منه ضعيف[4].

---

(١) في (أ): «كتاب».

(٢) نسبة إلى (تِبْرِيز) بكسر التاء، أشهَرُ مدُن أَذَرْبيجان. انظر: «معجم البلدان» (١: ٤٠١) و«الأنساب» (١: ٣٢٥)، ونقل في «الرسالة المستطرفة» (ص١٧٧) عند ذكر «المشكاة» للخطيب التِّبْريزي: أنّ (التِّبْريزي) بكَسْرَ التاء، ثمّ قال: «والمشهورُ فتحُها».
والتاجُ التِّبْريزي هو الإمامُ المتضَلِّعُ المفنِّنُ الصوفيُّ تاجُ الدين عليُّ بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر، نزيل القاهرة (ت٧٤٦هـ) أخذَ عن القُطْب الشِّيرازي وغيره. انظر: «الطبقات الكبرى» (١٠: ١٣٧-١٣٨) و«الوافي بالوفيات» (٢١: ١٤٤-١٤٥) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٣٥-٣٧).

(٣) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» للحافظ (١: ٤٤٥).

(٤) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٤٦).

وأما كونُه يَذْكُرُ المنكَرَ في بعض المواضع مع كونه التَزَمَ الإعراضَ عنه كقوله في باب السلام: «ويُرْوَى عن جابر عن النبيِّ ﷺ: «السَّلامُ قبل الكلام». انتهى وهذا مُنْكَر. وكونُه صرَّح بالصِّحة والنَّكارة في بعضٍ ما أطلق عليه الحِسان، وكونُه تركَ حكايةَ تنصيصِ الترمذيِّ في بعضها بالصِّحة أحياناً، وكونُه أدخل في القسم الأول المسمَّى بالصِّحاح عدةَ روايات [٤٤/ب] ليستْ في «الصَّحيحَين» ولا في أحدهما، مع التزامه الاقتصارَ فيه عليهما؛ فذلك كلُّه وإن كان يُعْتَرَضُ عليه به في بادئ الرأي، لكنه عند التحقيق لا اعتراضَ عليه في ذلك؛ لأنه إنما صَدَرَ عنه لأغراضٍ خارجةٍ أَلْجَأَتْهُ إلى ذلك، هذا فيما تعمَّدَهُ من ذلك، وأما ما ذَهِلَ عنه مما الْتَزَمَهُ فصرَّح بخلافه؛ فعُذْرُه[١] فيه أوضحُ وأظهر.

ومما ألجأه إلى كونه أدخل في قسم «الصَّحيحَين» غيرَهما: أنه يذكر أصلَ الحديث منهما أو من أحدهما ثم يُتْبِعُ[٢] ذلك بضمِّ ما يليقُ به من بعض كتب «السُّنن» أو غيرها؛ لإفادة حُكْمٍ في ذلك الحديث ليس فيهما، أو لرَدِّ اعتراضٍ على ما فيهما؛ إيثاراً لكمال الفائدة، وإفادةً لهذه[٣] العائدة[٤].

ومما يؤيِّدُه في اختراعه اصطلاحاً لم يُسْبَق إليه: أنه لم يَنْفَرِدْ بهذا الاصطلاح، بل اخترع غيرُهُ له اصطلاحاً كذلك[٥]، كالحاكم والخطيب؛ فإنهما اصطلحا على إطلاق الصِّحة على جميع ما في «سُنن التِّرمذيّ»، وكابن مَنْدَه وابن السَّكَن؛ فإنهما اصطلحا على

---

(١) في (أ): «فقدرُه».

(٢) في (أ): «يتتبع».

(٣) في (أ): «لهذا».

(٤) في (أ) و(ز): «الفائدة».

(٥) هذا ما في (ج). وفي (أ): «بل اخترع له غيرُهُ اصطلاحاً كذلك». وفوق «له» و«غيره» إشارة كأنها لتحويل موضع الكلمتَين. وأسقطت (ز) قوله: «له». وفي (د): «بل اخترع غير ذلك اصطلاحاً كذلك».

إطلاق الصحة على جميع ما في «سُنن أبي داود» و«سُنن النَّسَائيّ»، ووافقهما في أبي داود الحاكِمُ، وفي «النَّسائيّ» جماعةٌ؛ منهم أبو علي النَّيْسابُوريّ وأبو أحمد بن عَدِيّ والدَّارَقُطْنيّ والخطيب.

فهؤلاء الحفَّاظُ كلٌّ منهم[١] اصْطَلَحَ على ما ذُكِرَ عنه، بل شَذَّ بعضُ المغاربة ففَضَّل «سنن النَّسائيّ» على «صحيح البخاريّ»، بل ذَكَرَ الحافظُ أبو طاهر السِّلَفي اتفاقَ علماء المشرق والمغرب على صِحَّة الكتب الخمسة «الصحيحَين» و«سُنن أبي داود» و«الترمذيّ» و«النَّسائيّ».

وقد قدَّمْتُ أنّ هذه الإطلاقاتِ كلَّها فيها تساهُلٌ صريح، واسترواحٌ غيرُ صحيح، كيف وقد صرَّح أئمةُ هذا الشأنِ: بأنَّ في الثلاثةِ الأخيرةِ الضعيفَ والمنْكَرَ وغيرَهما. بل صرَّح أبو داود نفسُهُ بانقسام ما في كتابه إلى صحيحٍ وغيره، والترمذيُّ مصرِّحٌ بانقسام ما في «سُننه» إلى صَحيح وحَسَن.

ومما هو غيرُ سَدِيد أيضاً: قولُ مَن قال: «ما في هذه الثلاثةِ «سُننِ أبي داود» و«التِّرمذيّ» و«النَّسائيّ» مما سَكَتَ عنه مُـخَرِّجُوها ولم يُصَرِّحوا فيه بضَعْفٍ ولا غيره؛ صالِحٌ للاحتجاج به». انتهى.

وليس كما زَعَمَ هذا القائل، بل فيها أحاديثُ لم يَتكَلَّمْ فيها الترمذيُّ وأبو داود، وليس لغيرهم فيها كلامٌ، ومع ذلك فهي ضعيفة[٢].

والحقُّ في ذلك قولُ النوويِّ رحمه الله: «مُعْظَمُ هذه الثلاثةِ يُحْتجُّ به». أي: صالحٌ لأَنْ يُحْتجَّ به؛ لئلا يَرِدَ المنسوخُ أو المرجوحُ عند المعارضة.

---

(١) في (أ): «كلهم منهم».

(٢) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١ : ٤٤٨).

ومرَّ أنَّ كتابَ النَّسائيّ أقلُّ هذه الثلاثة حديثاً ضعيفاً، ومن ثمَّ قيل: ما وُضِعَ في الإسلام مثلُه. ويقاربُه «سُنن أبي داود»، بل قال الخَطَّابي: «لم يُصَنَّفْ في عِلْمِ الدين مثلُه». ويقاربُه كتابُ الترمذيّ، بل قال أبو إسماعيل الهَرَويّ: «وهو عندي أنفعُ من «الصَّحيحَين»؛ لأن كلَّ أحدٍ يَصِلُ للفائدة منه، وهما لا يَصِلُ إليها منهما إلا العالِمُ المتبحر».

وأما «سُننُ ابن ماجَه»؛ فقد مرَّ أيضاً أنه تَفَرَّد بأحاديثَ عن رجال مُتَّهَمِين بالكَذِب، وساق أحاديثَ حَكَمَ غيرُه عليها بالبطلان [٤٥/أ] أو السُّقوط والنَّكارة، ومن ثَمَّ قال العلائيّ: «ينبغي أن يُجْعل «مسند الدَّارِميّ» سادساً للخمسة بدلَ «ابن ماجَه»؛ فإنه قليلُ الرجال الضعفاء، نادِرُ الأحاديث المنكَرَة والشَّاذة، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسلةٌ وموقوفةٌ فهو مع ذلك أولى من «سُنن ابن ماجه»»[١].

وهذا هو السَّببُ في جَعْلِ جَمْعِ كرَزِين والمَجْد بنِ الأَثِير صاحب «جامع الأصول» «الموطأَ»[٢] هو السادسَ لأولئك «السُّنن» الخمسة[٣].

وهذا كلُّه استطراد، وقد تَقَدَّم كثيرٌ منه.

والحاصلُ مما مرَّ في الانتقادِ على البَغَويِّ بتلك الأمور الكثيرة والجوابِ عنها بما مرَّ[٤] إيضاحُهُ: أنَّ البَغَويَّ وإن اصْطَلَحَ على ما سَبَق ولا مشاحةَ في الاصطلاح، لكنْ محلُّ ذلك حيثُ لم يكن ذلك الاصطلاحُ مُوهِما، وقد تقرَّر أن اصطلاحَهُ موهِمٌ إيهاماً كثيراً، فلهذا انْتَقَدُوه عليه.

---

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٨٦).

(٢) مفعول «جعل».

(٣) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٤٨٦).

(٤) في (أ): «ما مرَّ». وفي (د) و(ج): «مرّ».

ذِكْرُ «صحيحِ ابن حِبّان»

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني به أبو الفضل بن حِصْن[١]، أنا أبو إسحاق التَّنوخيّ، عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهَيْجاء بن الزَّرَّاد[٢]، أنا الحافظُ أبو علي الحسنُ بن محمد البَكْريّ. ح وأنبأني عالياً محمدُ بنُ مُقْبِل، عن الصلاح بن أبي عمر، عن أبي الفضل بن عساكر قالا ـ أعني: البكريَّ وابنَ عساكر ـ: أنا أبو رَوْح عبدُ المعزِّ[٣] بن محمد[٤] الهَرَويّ، أنا تَميمُ بن أبي سعيد الجُرْجانيّ[٥]، [أنبأنا أبو الحسن عليُّ بن محمد

---

(١) هذا ما في الأصول و«الفهرست الصغير» (ص١٣٨). وهو محمدُ بن عمر الملتوتيّ تقدَّمت ترجمتُه. وفي مطبوعة «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفادانيّ (ص٧٧) أنه: «أبو الفضل الحافظ ابن حجر». **قلتُ:** وكلٌّ منهما ممكن؛ فكلاهما له سماعٌ من التَّنوخيّ، والله أعلم.

(٢) تصحفت في (ج) إلى: «الرداد». والزَّرادُ نسبةً لعمل الزَّرْد ـ قاله في «تبصير المنتبه» (ص٦٢٧) ـ وهو إدخال حلق الدرع بعضها ببعض كما في «مختار الصحاح» (زرد). وهو المسندُ شمسُ الدين الدمشقيّ الصالحيّ الحَرِيريّ (٦٤٦-٧٢٦هـ)، سمع بعد الخمسين من جماعةٍ كابن عبد الهادي، وأَكْثَرَ عن الصَّدْر أبي علي البَكْري، تَفَرَّدَ وروى الكثير. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٤٧٢) و«الوافي بالوفيات» (٢: ١٠٤).

(٣) في (د) و(ج): «عبد العزيز».

(٤) ابن أحمد البزاز الصوفيّ، مسندُ عصره (٥٢٢-٦١٨هـ)، سمع من تميم الجُرْجانيّ وزاهر الشّحاميّ وطبقتِهما، استشهد في دخول التَّتار هَرَاة، وهو آخرُ مَن كان بينه وبين النبيِّ ﷺ سبعةُ أنفس ثقات. انظر: «العبر» (٣: ١٧٧-١٧٨).

(٥) ابن أبي العباس، الشيخُ الفاضلُ المؤدِّبُ أبو القاسم مسندُ هَراة، مولده بعد (٥٤٠هـ)، ووفاته سنة (٥٣١هـ) أو التي قبلها كما في «العبر» (٢: ٤٤٠). وانظر: «السير» (٢٠: ٢٠-٢٣).

البَحَّاثيّ[١]]، أنا أبو الحسن محمدُ بن أحمد بن هارون الزُّوْزَنيّ[٢]، أنا أبو[٣] حاتم بن حِبَّان به.

قال شيخُنا: و[أخبرَنا به الشمسُ محمدُ بنُ عمر الـمَلْتوتيّ[٤]]، أنا به أبو الفَرَج الغَزِّيّ، أنا به أبو عبد الله محمدُ بن الفَخْرِ عثمانَ بن محمد التَّوْزَريّ[٥]، أنا عبدُ العزيز بنُ عبد المنعِم بن علي الحَرَّانيّ، عن أبي رَوْح به.

قال أبو الفرج: وأنا يونسُ بن إبراهيم الدَّبُّوسي، عن أبي الحسن بن الـمُقَيَّر، عن أبي الكَرَم الشَّهْرزُوري[٦]، عن أبي الحسين بن[٧] المهتدي بالله، عن الدَّارَقُطْني، عن ابن حِبَّان إجازةً مكاتبةً بـ«صَحيحه» وبجميع مصنَّفاته.

---

(١) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول، والصوابُ ما أثبته كما «المعجم المفهرس» (ص٤٦) و«الفهرست الصغير» (ص١٣٩)، وقد صرَّح الذَّهبيّ في «السير» (٢٠: ٢١) بسماع تَميم الجُرْجاني لـ«صحيح ابن حبان» من البَحَّاثي. وهو الشيخُ الأديبُ أبو الحسن عليُّ بن محمد بن علي الزُّوزني، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠: ١٣١): «حدَّثَ في سنة اثنتَين وخمسين وأربعمئة». وانظر: «تبصير المنتبه» (ص١٢٦) و«الأنساب» للسمعانيّ (١: ٢٠١).

(٢) نسبة إلى (زُوزَن) بين نَيْسَابُور وهَرَاة. انظر: «معجم البلدان» (٤: ٤٨٨). ولم أقفْ على ترجمة محمد بن أحمد الزُّوزَني، لكنه مذكورٌ في كلٍّ من ترجمة البحاثيّ وابن حبان، كما تراه في مراجع ترجمتهما آنفاً.

(٣) قوله: «أبو» ساقط من (أ).

(٤) ما بين معقوفتين ساقط من الأصول، ومثبت في «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفاداني (ص٧٧)، وزيادته متعينة؛ لاستحالة سماع السُّيوطي من أبي الفَرَج الغـزِّي، وهو المعروفُ بابن الشَّيخة، المتقدمة ترجمتُه، والمتوفى في (٧٩٩هـ). والشمسُ محمد بن عمر الملتوتي هو أبو الفضل بنُ حِصْن المَرْوي عنه في السَّند الأول، وتقدَّمت ترجمته.

(٥) جمالُ الدين أبو البركات محمدُ بن عثمان بن محمد التَّوْزَري (٦٦٢-٧٣٤هـ)، سمع من العِزِّ الحَرَّانيّ وجماعة، سَكَنَ القاهرة، وحَدَّثَ عنه أبو الفرج ابنُ الغَزِّي بالسَّماع. انظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٤٢-٤٣).

(٦) نسبة إلى (شَهْرزُور) بفتح الشين والراء، أو بضمهما على خلاف، بلدةٌ بين الموصل وزَنْجان، بناها زور بن الضَّحاك، فقيل: (شهرزور) يعني: بلد زور. انظر: «الأنساب» (٣: ١٦٠) و«معجم البلدان» (٥: ١٦٥).

(٧) قوله: «بن» ساقط من (ج).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام ابن حِبّان]

ابنُ حِبَّان[١] هو أبو حاتم محمدُ بن حِبَّان التَّمِيميُّ البُسْتيُّ[٢] الشافعيُّ الثقةُ الثَّبْتُ الفقيهُ الواعظُ القاضي. قال الحاكمُ: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوَعْظ.

وأما مَنْ نَسَبُوهُ إلى التساهل؛ لأنه ربما يُخَرِّجُ عن المجهولين، لا سيَّما ومذهبُهُ إدراجُ الحسن في الصحيح؛ فتُعُقِّبُوا: بأن غايةَ ما وقع فيه أنه أَدْرَجَ الحسنَ كتابَه الموضوعَ للصحيح، وأنه خَفَّفَ في شروط الصحيح؛ فإنه خَرَّج فيه ما كان راويه ثقةً غيرَ مُدَلِّس سَمِعَ ممن فوقه وسمع منه الآخذُ عنه، ولا يكون هناك إرسالٌ ولا انقطاع.

وإذا لم يكن في الراوي جَرْحٌ ولا تعديل، وكان كلٌّ من شَيْخِهِ والراوي ثقةً لم يأتِ بحديث مُنْكَر؛ فهو عنده ثقة. وهذا وما قبله اصطلاحٌ له، ولا مشاحةَ في الاصطلاح[٣].

(١) وُلِدَ سنةَ بضع وسبعين ومئتين، ومات سنةَ (٣٥٤هـ) قال الحافظُ الذَّهبي «السير» (١٦: ٩٤): «قال ابنُ حِبَّان في أثناء كتاب «الأنواع»: «لعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفَي شيخ». **قلت**: كذا فلتكنِ الهِمَم، هذا مع ما كان عليه من الفقهِ والعربيةِ والفضائلِ الباهرة وكثرةِ التصانيف». انظر: «السير» (١٦: ٩٢-١٠٤) و«الوافي بالوفيات» (٢: ٢٣٦).

(٢) نسبة إلى مدينة من بلاد كابُل بين هراة وغَزْنة، كما في «وفيات الأعيان» (٢: ٢١٥) و«معجم البلدان» (٢: ٣٢٨).

(٣) انظر هذا التعقبَ في «تدريب الراوي» (١: ١٠٨).

وقد قال العمادُ بن كَثير: «إن ابنَ حِبان وابنَ خُزَيْمة التزما الصحةَ، وهما خيرٌ من «المستدرك» بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتوناً»[1].

وعلى كل حال فلا بُدَّ للمتأهِّل من الاجتهاد والنظر، ولا يقلِّد هؤلاء ومَن نَحا نحوَهم، فكم حَكَمَ ابنُ خُزَيْمة [٤٥/ب] بالصِّحة لما لا يَرْتَقي عن رُتْبة الحُسْن، بل فيما صَحَّحَهُ الترمذيُّ من ذلك جُمْلة، مع أنه ممن يُفَرِّقُ بين الصَّحيح والحَسَن.

* * *

(١) «الباعث الحثيث» (ص٢٥).

ذكر «السُّنن» للدارَقُطْنيّ

قال شيخُنا المذكورُ[١]: بهذا السَّنَد[٢] إلى الدارَقُطْنيّ به وبجميع كتبه.

قال الحافظُ شيخُ الإسلام ابنُ حجر: قد حدَّث الحافظُ [الدِّمياطيّ[٣]] بـ«السُّنَن الكبير» عن ابن المُقَيَّر[٤] إجازةً بهذا السَّند بالإجازات، فهو القدوةُ في ذلك[٥].

ح وقرأتُ بعضَهَ على شيخنا التقيِّ الشُّمُنِّيّ، وأجازني بسائره، قال: أنا[٦] أبو الحسن عليُّ بن محمد بن عبد الكريم الفُوِّيّ[٧]، أنا المحبُّ أبو العباس أحمدُ بن يوسف الخِلاطيّ، أنا الحافظُ الشَّرفُ الدِّمْياطيّ.

---

(١) وهو شيخُه الثالثُ الحافظ السيوطيّ.

(٢) هو سندُ الحافظ السُّيوطيّ الأخير إلى ابن حبان من طريق الدارقطنيّ، والذي قال فيه قال أبو الفرج: أنا يونسُ بن إبراهيم الدَّبُّوسيّ، عن أبي الحسن بن الـمُقَيَّر، عن أبي الكرم الشَّهْرَزُوريّ، عن أبي الحسين بن المهتدي بالله، عن الدَّارَقُطْنيّ.

(٣) ما بين معقوفتَين ساقط من الأصول، وإثباتُهُ هو الموافقُ لما في «المعجم المفهرس» (ص٤٦-٤٧) و«الفهرست الصغير» (ص١٤١).

(٤) في (أ): «ابن المعبر».

(٥) في (أ): «فهو في قدوة في ذلك».

(٦) قوله: «أنا» ساقط من (د) و(ج).

(٧) بضم الفاء نسبة لـ(فُوَّة)، قاله في «الضوء اللامع» (١١: ٢١٨). وهو الإمامُ المحدِّثُ نور الدين القاهريُّ الشافعيّ، ولد في حدود الخمسين وسبعمئة، ومات سنة (٨٢٦هـ)، سمع «السنن» للدارقطنيّ على المحبِّ الخلاطيّ، وسمع من غيره أيضاً، ولبس الخرقةَ وتلقن الذِّكْرَ من الشيخ يوسف العَجَميّ، سَمِعَ أئمةٌ كالحافظ ابن حجر والزَّيْن رضوان. انظر: «الضوء اللامع» (٥: ٣١٣-٣١٤).

ح وإنبأني عالياً محمدُ بنُ مُقْبِل إجازةً من حَلَب، وأمُّ عبد الله نَشْوان بنتُ الجمال عبد الله بن علي الحنبليّ إذناً[١]، قال الأول: أنا محمدُ بنُ علي بن يوسف الحراويُّ وأحمدُ ابن عبد العزيز ابن المُرَحِّل، وقالت نَشْوان: أنا إبراهيمُ بن أبي بكر بن السّلّار، ثلاثتُهم عن الدِّمْياطيّ، عن أبي الحسن ابن المقَيَّر به.

ح قال الدِّمْياطيّ: وأنا الحافظُ أبو الحجَّاج يوسفُ بنُ خليل الدِّمشقيّ، أنا أبو الفتح ناصرُ بن محمد[٢]، أنا إسماعيلُ بن الفضل بن أحمد الإِخْشِيذ[٣]، أنا أبو طاهر محمدُ بن أحمد بن عبد الرحيم، أنا الدارَقُطْنيّ به.

* * *

---

(١) قوله: «إذناً» ساقط من (ج).

(٢) في الأصول عدا (ج): «ناصر بن أحمد». وفي (ج): «ناصر أحمد». والصوابُ ما أثبته كما في «المعجم المفهرس» (ص٤٦)، وكذلك أثبتها محقِّق «الفهرست الصغير» (ص١٤٣). وقد صرَّح الحافظُ الذَّهبيُّ في ترجمة الإخشيذ ـ الآتي في السند ـ بسماع ناصر الويرج من الإخشيذ، وقد ترجم في «السير» (٢١: ٣٠٦- ٣٠٧) لناصر الويريج، وجعله ابن محمد، فهو الشيخُ المسندُ المكثرُ المقرئُ أبو الفتح ناصرُ بنُ محمد بن أبي الفتح الأصبهاني، المعروف بالويرج (ت٥٩٣هـ) سمع من ابن الإِخْشيذ وغيره.

(٣) الشيخُ الأمينُ المسندُ الكبير أبو سعد الأصبهانيّ التاجر، ويعرف بالسراج (٤٣٦- ٥٢٤هـ)، سمع من أبي طاهر بن عبدالرحيم الكاتب وغيره. انظر: «السير» (١٩: ٥٥٥-٥٥٦).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الدارَقُطْنيّ]

الدارَقُطْنيُّ[١] هو الإمامُ الحافظُ إمامُ عصره صاحبُ «السُّنن» و«العِلَل»، وناهيك بهما وغيرهما.

انتهى إليه علمُ الأثر والمعرفةُ بعِلَل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرُّواة، مع كونه كان من أهل الصِّدْق والأمانة والعدالة والدِّيانة وصحة الاعتقاد والتضلُّع بعلومٍ شَتَّى كالقراءات، وله فيها كتابٌ ـ قالوا: لم يُسْبَقْ إلى مثله ـ، وكالمعرفةِ بمذاهبِ الفقهاء، وبالأدَبِ والشِّعْر.

دَرَس الفقهَ على إمام الفقهاء في عَصْره أبي سعيد الإِصْطَخْريّ، وسمع أبا القاسم البَغَوي وخَلْقاً يطول عدُّهم، وأخذ عنه الأئمةُ كأبي نُعَيْم والحاكم أبي عبد الله والبرقاني والشيخ أبي حامد الإسْفَرَايينيّ شيخِ **طريقة**[٢] **العراقِيِّين والخُراسانِيِّين**[٣] والقاضي أبي الطَّيِّب شيخِ العراقِيِّن وآخرين.

---

(١) نسبة إلى دار القطن، محلة كبيرة ببغداد. وهو أبو الحسن عليُّ بنُ عمر بن أحمد بن مَهدي البغداديّ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٩٨-٢٩٩) و«السير» (١٦: ٤٤٩-٤٦١).

(٢) في (أ): «الطريقة».

(٣) الأشهرُ في وَصْفه أنه شيخ طريقة العراقيين، وأن القفالَ المروزي شيخ طريقة الخراسانيين. لكنّ وَصْف الشيخ أبي حامد بشيخ الطريقين صحيح بالنظر إلى ما قاله الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ٢١٠) من «أن مَدَارَ كتب أصحابنا العراقيين أو جماهيرِهم معَ جماعات من الخراسانيين على تعليق الشيخ أبي حامد». وأنّ من جملة أئمة أصحابنا الجامعين بين الطريقتين الإمام أبا علي السنجي؛ وقد تَفَقَّه بالإمامين الشيخ أبي حامد وأبي بكر القفال.

قال الحاكم أبو عبد الله: «ما رأى الدارَقُطْنيُّ مثلَ نفسه». وقال القاضي أبو الطيِّب المذكور: «كان الدارَقُطْنيُّ أميرَ المؤمنين في الحديث». وقال الحافظُ عبدُ الغَنيّ: «أحسنُ الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ ثلاثةٌ: عليُّ بنُ الـمَدِينيّ في وقته، وموسى بن هارون في وقته، والدارَقُطْنيُّ في وقته». وقال الخطيبُ: «سألت البَرْقانيّ، هل كان الدارَقُطْنيُّ يُمْلي عليك كتابَ «العِلَل» من حِفْظه؟ قال: نعم».

توفِّي ثامنَ ذي القعدة سنةَ خمس وثمانين وثلاثمئة، ودُفِن قريباً من قَبْرِ معروفٍ الكَرْخي، ومولدُه في ذي القعدة أيضاً سنةَ ستٍّ وثلاثمئة، فعاش سبعاً وسبعين سنة.

* * *

ذِكْرُ «المُسْتَدْرَك على الشَّيخَين البخاريِّ ومسلم» للحاكِم

قال شيخُنا الثالث: بالإسناد السابق والمتأخِّر[(١)] إلى ابن المَقَيَّر، عن أبي الفضل المِيْهَنيّ[(٢)]، عن أبي بكر أحمد بن علي بن [٤٦/أ] خَلَف، عن الحاكم به وبسائر كُتُبه. والسَّندُ كلُّه إجازات.

[ذِكْرُ تصانيف الواحِديّ]

وبهذا[(٣)] السَّندِ إلى أبي الفضل المِيهَنيّ، عن الواحديِّ[(٤)] إجازةً بجميع تصانيفه.

---

(١) أي: المذكور في سنده إلى «سنن الدارقطني». وهو: السيوطي، عن محمد بن مُقْبِل، عن محمد بن يوسف الحراوي، عن الشَّرف الدِّمْياطي، عن ابن المقيَّر، إلى آخر المذكور هنا.

(٢) في (أ): «المهني». وفي (ج): «المهمني». والصواب ما أثبته، والمِيهَني نسبة إلى (مِيهَنَة) قرية من قرى خابران، ناحيةٌ بين سرخس وأَبِيوَرْد من إقليم خُراسان. انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٢٠٨) في ترجمة (أبي الفتح أسعد بن ابي نصر ابن ابي الفضل الميهني).
وهو الشيخُ الصالِحُ أحمدُ بن طاهر بن سعيد المِيهَنيُّ الخُراسانيُّ الصوفيّ (٤٦٤-٥٤٩هـ)، سَمِعَ من كثيرين كأبي بكر بن خلف، وله إجازةٌ من الإمام الواحِدي المفسِّر، روى بها تفاسيرَه. وروى عنه السَّمْعاني وغيرُه، وتفرَّد أبو الحسن ابنُ المَقَيَّر بإجازته. انظر: «السير» (٢٠: ١٩٦).

(٣) في (ج): «وكذا».

(٤) هو إمامُ علماء التأويل الأستاذُ الكبيرُ أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن محمد الواحديُّ النَّيْسابُوريُّ الشافعيّ (ت٤٦٨هـ)، صَنَّفَ التفاسيرَ الثلاثة: «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز»، و«أسباب النزول» و«التحبير في الأسماء الحسنى» و«شرح ديوان المتَنَبِّي» قال ابنُ خِلِّكان: «وليس في شروحه مع كثرتها مثلُه». و«المغازي» و«نفي التحريف عن القرآن الشريف» وغيرها. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٣٠٣) و«السير» (١٨: ٣٣٩-٣٤٢) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٢٤٠-٢٤٣).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الحاكم]

الحاكِمُ هذا هو أبو عبد الله[١] الضَّبِّيُّ النَّيسابُوريُّ الحافظُ الثقة، لكنه معروفٌ عند أهل العلم بالتَّساهل في التصحيح، حتى قال المالِينيّ[٢]: «إنه لم يَرْوِ في «مستدركه» حديثاً على شرط الشيخين»[٣]. لكنَّ ما قاله مردود، وإنما الحقُّ أنه أدخل فيه عدةَ موضوعات فضلاً عن الضعيف وغيره، حَمَلَهُ على تصحيح ذلك؛ إما التعصبُ لما رُمِيَ به من التَّشَيُّع[٤]، و إما أنه صَنَّفَهُ في أواخِرِ عمره، وقد حصلت له غفلةٌ وتَغَيُّر، أو أنه لم

---

(١) محمدُ بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُويَهْ، المعروف بالحاكم؛ لتقلُّدِهِ القضاء، وعُرِفَ أيضاً بابن البَيِّع (٣٢١-٤٠٥هـ)، مولدُه ووفاتُه بنَيْسابور. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٨٠-٢٨١) و«تاريخ الإسلام» (٩: ٨٩-١٠٠) و«تذكرة الحفاظ» (٣: ١٠٣٩-١٠٤٥).

(٢) نسبة إلى (مَالِين) قرية على شط جيحون. انظر: «معجم البلدان» (٧: ١٩٨). وهو الحافظُ الثقةُ المتقنُ الصوفي أبو سعد أحمد بن محمد بن أحمد المالِينيّ الـهَرَويّ (ت٤١٢هـ)، ووفاته بمصر. انظر: «العبر» (٢: ٢٢).

(٣) قال الذهبي: «هذه مكابرةٌ وغُلُوٌّ، وليست رتب أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في «المستدرك» شيءٌ كثيرٌ على شرطهما، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما، ولعلَّ مجموعَ ذلك ثلثُ الكتاب بل أقلّ؛ فإن في كثير من ذلك أحاديثَ في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها عللٌ خفيةٌ مؤثرة، وقطعةٌ من الكتاب إسنادُها صالحٌ وحَسَنٌ وجيد، وذلك نحوُ رُبُعه، وباقي الكتاب مناكيرُ وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديثُ نحو المئة يشهد القلبُ ببطلانها، كنتُ قد أفردتُ منها جزءاً،... وبكلِّ حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه، ويعوز عملاً وتحريراً». «السير» (١٧: ١٧٥).

(٤) انظر في هذا: «تاريخ الإسلام» (٩: ٩٣-٩٤، ٩٨) و«تذكرة الحفاظ» (٣: ١٠٤٥).

يَتَيَسَّرْ له تحريرُه وتنقيحُه، ويدلُّ له أنّ تساهُلَهُ في قَدْر خُمْسه الأول المكتوب عنده: «إلى هنا انتهى إملاءُ الحاكم» قليلٌ جداً بالنسبة إلى باقيه.

قال ابنُ الصَّلاح وتَبِعَهُ النَّوويُّ والبَدْرُ بن جَمَاعة[١] وغيرُهما[٢]: ما وُجدَ في «مستدركه» مما ليس فيه علةٌ ظاهرةٌ تقتضي ردَّه دائرٌ بين الصحة والحسن، وكلاهما حُجَّة. وهذا في غير المتَأَهِّل للحُكْم على الحديث بما تَقْتَضِيه القواعدُ فيه، أما هو فيجتهدُ ويَحْكُمُ بما يُفْضي إليه اجتهادُه.

* * *

(١) الإمامُ الكبيرُ شيخُ الإسلام قاضي القضاة بمصر والشام أبو عبد الله محمدُ بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الكِنانيُّ الحَمَويُّ الشافعيّ (٦٣٩-٧٣٣هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ١٣٩-١٤٦) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٢٨٠-٢٨٢).

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٢) و«التقريب» مع شرحه «التدريب» (١: ١٠٧).

ذِكْرُ «المُعْجَم الكبير» للطَّبَرانيّ[١]

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني به أبو الفضل بنُ حِصْن وهاجرُ بنتُ الشَّرف محمد المقدسيّ[٢]، قال الأول: أنا به أبو العباس أحمدُ بن الحسن السُّوَيْداويّ، أنا الحافظان أبو الحجَّاج الـمِزِّيُّ وأبو محمد البِـرْزَاليّ، قالا: أنا أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ إسماعيل بن الدَّرَجيّ[٣]، عن أبي جعفر الصَّيْدَلانيّ[٤]. ح وقال أيضاً: والثانيةُ: أنا أبو الفرج الغَزِّيّ سماعاً لبعضه، أنا عليٌّ بن قُرَيْش، أنا أبو الطاهر بن غَزُّون[٥]، أنبا فاطمةُ بنتُ سَعْد

---

(١) نسبة إلى طَبَرِيّة الشام محلّ ولادته، وأما (الطبري) فنسبةٌ إلى طَبَرِسْتان. وهو الحافظُ الكبيرُ الـمُعَمَّرُ مسندُ الدنيا أبو القاسم سليمانُ بن أحمد بن أيوب اللَّخْميُّ (٢٦٠-٣٦٠هـ)، أقام في الرِّحْلة في طلب الحديث ثلاثاً وثلاثين سنة، وبلغ عددُ شيوخه الألف. رَوَى عنه أبو نُعَيْم وخَلْق. قال ابنُ خِلِّكان: «له المصنفاتُ الممتعةُ النافعةُ الغَرِيبة، منها المعاجمُ الثلاثة: «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، وهي أشهرُ كتبه». انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٠٧) و«العبر» (٢: ١٠٥-١٠٦).

(٢) أمُّ الفضل، المسنِدةُ المكثرةُ (٧٩٠-٨٧٤هـ)، أحضَرَها وأسمعَها أبوها الكثيرَ جداً من عوالي «الأجزاء» و«المشيخات» وغيرِها، عدَّد السَّخاويُّ والسُّيوطيُّ جملةً كبيرةً من ذلك، صارتْ بأخرة أسندَ أهل عصرِها، وتَزَاحَمَ عليها الطلبة. انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ١٣١) و«المنجم» (ص٢٢٧-٢٣٦).

(٣) القُرَشيُّ الدمشقيُّ الحنفيُّ برهانُ الدين المسندُ المعمَّرُ الثقةُ (٥٩٩-٦٨١هـ)، أجاز له أبو جعفر الصَّيْدلانيّ وأمُّ هانئ عفيفة الفارقانية وغيرُهما، وروى عنه الدِّمْياطي والـمِزِّي والبِرْزالي وغيرهم. انظر: «الوافي بالوفيات» (٥: ٢١٥).

(٤) هو الشيخُ الجليلُ المعمَّرُ مسندُ وقته محمدُ بن الحسن بن الحسين الأصبهانيُّ (ت٥٦٨هـ)، انتهى إليه علوُّ الإسناد. انظر: «السير» (٢٠: ٥٣٠-٥٣١).

(٥) تقدَّمت ترجمتُه في التعليق على إسناد الحافظ السيوطيّ إلى «صحيح البخاري».

الخير، أنبا فاطمةُ بنتُ عبد الله الجُوْزْدانيَّة[١]، أنا أبو بكر محمدُ بنُ عبد الله بن رِيْذَة[٢]، أنا الطَّبَرانيُّ به.

ح وأنباني عالياً محمدُ بن مُقْبِل، عن الصَّلاح بن أبي عمر، عن الفَخْر بن البُخاريّ، عن أبي جعفر الصَّيْدَلانيّ به.

ذكرُ «المعْجَم الأَوْسَط» له

قال شيخُنا الثالث: بهذا السَّند إلى الصَّيْدَلانيّ، أنا أبو عليٍّ الحدَّاد[٣]، أنا أبو نُعَيْم[٤]، أنا الطَّبَرانيُّ به وبسائر كُتُبه.

ذكر «المعْجَم الصَّغير»[٥] له

قال شيخُنا المذكور: قَرَأْتُـهُ كلَّه على شيخنا الإمام تقيِّ الدّين الشُّمُنِّيّ، أنا الجمالُ

---

(١) نسبةً إلى (جُوْزْدَان) قرية كبيرة على باب أصبهان. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٩١). وهي المسنِدةُ الكبيرةُ المعمَّرةُ فاطمةُ بنتُ عبد الله بن أحمد بن القاسم بن عَقِيل الجُوْزْدَانية (٤٢٥-٥٢٤هـ)، آخرُ مَن بقيَ من أصحاب أبي بكر بن رِيذة. قال الذَّهبي: «هي أسندُ أهل العصر مطلقاً، وهي للإصبهانيِّين كابن الحُصَيْن للبغداديِّين». روى عنها كثيرون كأبي موسى المديني وأبي جعفر الصَّيْدلاني وفاطمة بنت سعد الخير. انظر: «السير» (١٩: ٥٠٤) و«تاريخ الإسلام» (١١: ٤٠٤-٤٠٥).

(٢) الشيخُ العالمُ الأديبُ الرئيسُ المعمَّرُ مسندُ العصر راويةُ الطبراني (٣٤٦-٤٤٠هـ)، حَدَّث عنه خَلْقٌ لا يُـحْصَوْن. انظر: «السير» (١٧: ٥٩٥) و«تبصير المنتبه» (ص٦١٧).

(٣) هو الحسن بن أحمد الحداد. انظر: «المعجم المفهرس» (ص١٩٢).

(٤) هو الإمامُ الحافظُ أحمدُ بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. انظر: «المعجم المفهرس» (ص١٩٢).

(٥) قال الحافظ في «المعجم المفهرس» (ص١٩٢): «وفيه عن نحوٍ من ألف شيخ، كلُّ شيخٍ حديثٌ أو حديثان، قرأْتُه كلَّه في مجلسٍ واحدٍ بالصالحية من بعد صلاة الظهر إلى صلاة العصر على المشايخ المسندين...». وعدَّد مشايخه فيه.

عبدُ الله بنُ عليٍّ الكِنانيُّ الحنبليُّ سماعاً، أنا جدِّي لأُمِّي أبو الحرم محمدُ بن محمد القَلَانِسيّ، أنبا مؤنسة خاتون بنتُ الملك العادل أبي بكر أيوب، أنبا أمُّ هاني عَفيفةُ بنت أحمد الفارْفانيّة[١] كتابةً، أنبا فاطمةُ بنتُ عبد الله الـجُوْزْدانيَّة، أنا أبو بكر بن رِيذَة[٢]، أنا الطَّبَرانيّ.

ح وأنبأني عالياً محمدُ بنُ مُقْبِل، عن الصَّلاح بن أبي عمر، عن الفَخْر بن البُخاريّ، عن عَفِيفةَ به.

* * *

---

(١) تصحَّفت في الأصول إلى: «الفارقانية» بالقاف بعد الراء. والصواب بالفاء نسبة إلى (فارفان) من قرى أصبهان. وهي الشيخةُ الجليلةُ المعمَّرةُ مسندةُ أصبهان أم هاني عفيفة بنت أبي بكر أحمد بن عبد الله الأصبهانية (٥١٠-٦٠٦هـ)، سمعت من فاطمة الجوزدانية «المعجم الكبير» بكماله، وأجاز لها أبو علي الحداد. انظر: «السير» (٢١: ٤٨١-٤٨١).

(٢) في الأصول: «بن زيد»، وهو تصحيف.

ذِكْرُ «الشِّفَا» للقاضي عِياض

قال شيخُنا الثاني: أخبرَني به الـمُسْنِدُ الأصيلُ الفخرُ القاضي محمد السُّيوطيّ[١]، أنا به البرهانُ التَّـنُوخيُّ الشَّاميُّ سماعاً لجميعه، أنا به أبو المحاسن [٤٦/ب] المقدسيُّ الدِّلَاصيّ[٢] سماعاً، أنا أبو الحسن يحيى بنُ تامَـتِّـيْت[٣]، أنا به أبو الحسين يحيى بن محمد بن علي الأنصاريُّ بن الصَّائغ[٤]، أنا به مؤلِّفُه.

وقال شيخُنا الثالث: أخبرَني به التقيُّ الشُّمُنِّيُّ والعَلَمُ البُلْقِينيّ، قال الأول: أنا به الشَّرفُ بنُ الكُوَيْك، أنا النَّجْم الدِّلَاصيّ، أنا أبو الحسين يحيى بن تامَتِّيْت، أنا به أبو

---

(١) الإمامُ القاضي محمدُ بن محمد بن أحمد بن محمد الأسيوطيّ القاهريّ الشافعيّ (٧٩٢-٨٧٠هـ)، سمع على جماعة منهم التنوخيّ والإبناسيّ والعراقيّ. انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٣٧) و«المنجم» (ص١٩٨- ٢٠٠).

(٢) نسبة إلى (دلاص) قريةٌ بصعيد مصر على غربي النيل، ضبطها السَّمعانيّ: بكسر الدال. وياقوت: بفتحها. انظر: «الأنساب» (٢: ٢٥٩) و«معجم البلدان» (٤: ٣٠٤). وهو يوسفُ بن محمد بن محمد، كما في «المعجم المفهرس» (ص٧٨) لكن كنَّاهُ بـ(أبي الفتوح)، وما في الأصول هنا موافقٌ لما في «الفهرست الصغير» (ص١٨٩).

(٣) انظر: «تبصير المنتبه» (ص١٣٢٥). وهو يحيى بنُ أحمد بن محمد بن تامَتِّيت كما في «المعجم المفهرس» (ص٧٨)، ذَكَرَهُ الحافظُ الذَّهبيُّ في وفياتِ سنة (٦٧٩هـ) من «تاريخ الإسلام» (١٥: ٣٧٨) فقال: «يحيى بنُ أحمد بن محمد بن حسن بن تامَتِّيت المغربي، مات في شوال بمصر، ودُفن عند والده الذي رَوَى بالعامَّة عن أبي الوقت».

(٤) في الأصول عدا (ز): «أنا أبو الحسين يحيى بن الصائغ». والمثبت هو الموافق لما في «المعجم المفهرس» (ص٧٨)، غير أنه سقط من (ز): «بن» قبل «الصائغ».

الحسين يحيى بنُ محمد بن عليّ[1] الأنصاريّ، عن القاضي عِياض. وقال الثاني: أنا به التَّنُوخيُّ إجازةً، عن يحيى بن محمد بن سعد، أنا به محمدُ بن محمد بن مُحارب[2]، عن أبي جعفر أحمد[3] بن عليّ بن حَكَم، أنا القاضي عِياض به.

ح وأنبأني شيخُ الإسلام الشَّرفُ الـمُناويُّ والزَّيْنُ بنُ الكُـوَيْك[4] والجلالُ القَـزْوِينيُّ[5] و[القاضي مُعِين الدين محمدُ بن] عبد الرحيم بن صِدِّيق الحنفيُّ[6] والرَّضيُّ ابن العِزّ[7]، قالوا: أنا به الشَّرفُ بن الكُوَيْك سماعاً بسنده.

---

(١) في (ج): «بن علي بن علي».

(٢) ابن عبد الرحمن بن مُحارب القَيْسيُّ الغَـرْناطيُّ ثمّ الإسكندريّ، أبو عبد الله المحدِّث، ولد سنةَ (٥٥٧هـ) أو قبل ذلك، ومات سنةَ (٦٤١هـ)، سمع «الشفا» بالأندلس من أبي جعفر المذكور في السند بسماعه لجميعه من القاضي عياض. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٤: ٣٩٦-٣٩٧).

(٣) في الأصول: «محمد». والصواب ما أثبته. انظر: «الفهرست الصغير» (ص١٩٠) و«تاريخ الإسلام» (١٤: ٣٩٧) في ترجمة محمد بن محارب. وأبو جعفر هو ابنُ الحَصّار القَيْسيُّ الغَرْناطيُّ العَطّار (٥١٣-٥٩٨هـ)، كان من أهل الصلاح والعِناية بالرواية، ثقةً صدوقاً. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٢: ١١٣٢).

(٤) الإمامُ المسندُ الصُّوفي أبو محمد قاسمُ بن عبد الرحمن بن محمد القاهريّ البرجوانيّ الشافعيّ (٧٨٦-٨٧٢هـ)، سَمِعَ على الشَّرف بن الكُوَيْك وغيره، وسمع على العماد أحمد بن عيسى بن موسى الكركي ختمَ «الشِّفا». انظر: «الضوء اللامع» (٦: ١٨٢) و«المنجم» (ص١٦٧).

(٥) الإمامُ جلالُ الدين محمدُ بن أحمد بن عبد الله القَزوينيُّ القاهريّ الحنفيّ (٧٨٧-٨٧٣هـ)، سَمِعَ على الشرف ابن الكُوَيْك وغيره. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٣٢٣) و«المنجم» (ص١٧٤).

(٦) ما بين معقوفتَين ساقطٌ من الأصول، والاستدراكُ من «الفهرست الصغير» (ص١٩١). وهو متعينٌ ليَتَّصلَ السند؛ فإنّ عبدَ الرحيم بن محمد وهو القاضي تاج الدين توفي سنةَ (٨٤١هـ) أي: قبل ولادة السيوطي. وقد صرَّح السيوطيُّ في «المنجم» (ص١٨٩) في ترجمة القاضي معين الدين بسماعه «الشِّفا» من ابن الكويك. والقاضي معينُ الدّين هو الإمامُ محمد بن القاضي تاجِ الدين عبدِ الرحيم بن محمد بن أحمد بن صديق الطرابلسيّ الحنفيّ (٨١٢-٨٧٣هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٨: ٥٢) و«المنجم» (ص١٨٨-١٨٩).

(٧) هو محمد بن محمد بن محمد ابن العزِّ المصريّ، المعروف بابن الأَوْجاقيّ (٨٠٠-٨٨٩هـ)، سمع على جماعةٍ=

تنبيهٌ

[ترجمة القاضي عياض]

القاضي عِياض هو أبو الفضل اليَحْصُبيُّ(١) الـمَغْربيُّ السَّبْتيُّ(٢) المالكيّ، وُلِدَ سنةَ ستٍّ وسبعين وأربعمئة، ولي قضاءَ (سَبْتَه) ثم (غَرْنَاطَه(٣))، ومات بِـ(مَرَّاكُش(٤)) سنةَ أربع وأربعين وخمسمئة.



= كالشَّرف بن الكُوَيْك. سمع عليه جميعَ «الشِّفا». انظر: «الضوء اللامع» (٩: ١٩٩) و«المنجم» (ص٢١٠-٢١١).

(١) نسبة إلى يَحْصُب بن مالك، قبيلة من حِمْيَر، قاله في «وفيات الأعيان» (٣: ٤٨٥). وهو إمامُ وقته في الحديث وعلومه والنحو واللُّغة وكلامِ العَرَب وأيامِهم وأنسابهم؛ عِياضُ بنُ موسى. له: «الإكمال في شرح كتاب مسلم» كَمَّلَ به «المُعْلِم في شرح مسلم» للمازري، و«مشارق الأنوار» في غريب الحديث، و«شرح حديث أمِّ زرع» و«الغُنْية» في ذكر مَشيخته، وغيرها. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٨٣).

(٢) نسبة إلى (سَبْتَة) مدينة مشهورة بالمغرب. انظر «معجم البلدان» (٢: ٤٢٦).

(٣) بفتح الغين المعجمة، بالأندلس. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٨٥) و«معجم البلدان» (٦: ٣٨٣).

(٤) بالفتح ثمّ التشديد وضمّ الكاف، أعظمُ مدينة بالمغرب وأجلُّها، قاله ياقوت في «معجم البلدان» (٧: ٢٣٩).

ذكر «مِشْكاة المصابيح[(١)]»
للحافظ محمد الخَطيب التِّـبْرِيزيّ[(٢)]

[قال شيخُنا الثاني:[(٣)]] أخبرَني بها[(٤)] السَّيِّـدُ الشريفُ الحُسَيْـنيُّ بنُ عليّ[(٥)] رَضيّ الدين المرتضى بن[(٦)] السَّيِّد زين الدين علي[(٧)] الشهير بالسيّد الشريف الثاني - احترازاً عن جدِّه عليٍّ الشَّريف الجُرْجانيّ إمامِ المتأخرين وخاتمةِ المحقِّقين في العلوم

---

(١) في الأصول: «مشكاة الأنوار». وهو سبقُ قَلَم.

(٢) هو الإمامُ الحافظُ وليُّ الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العُمَريّ التِّبْرِيزي، خطيبُ الفَخْرية، أرَّخ البغداديُّ وفاتَه سنة (٧٤٩هـ)، وأرَّخها الزِّرِكْلي سنةَ (٧٤١هـ). من مصنفاته: «الإكمال في أسماء الرجال» تكلَّم فيه عن رجال «المشكاة»، و«غرة التأويل في التفسير»، وله مجالسُ في التفسير والموعظة. انظر مجموعَ ترجمته في: «كشف الظنون» (٢: ١٦٩٩-١٧٠٠) و«هدية العارفين» (٢: ١٥٦) و«الرسالة المستطرفة» (ص١٧٧) و«الأعلام» (٦: ٢٣٤).

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة متعينة كما في «أسانيد الفقيه ابن حجر» للفاداني. وفيما يأتي من هذا الإسناد اشتباهٌ كبير وأعلامٌ عسُرَ عليَّ تعيينُها.

(٤) في (ز): «به».

(٥) في (ز): «أبي علي». وفي (د) و(ج): «أبو علي». ولم يتعيَّن لي المراد، ولم أقف على ترجمةٍ لحفيد السَّيد الشريف الجرجاني، ولا على ولدٍ له اسمُه علي.

(٦) لم أقفْ على ترجمة لأحد من أولاد السَّيِّد الشَّريف الجرجانيّ سوى وَلَدِهِ شمسِ الدين محمدٍ الحنفي، تَرْجَمَه السَّخاويُّ في«الضوء» (٩: ٢٢) ولم يؤرِّخ فيها وفاتَه. وستأتي ترجمتُه في التعليق على إسناد المصنف إلى كتب السيد الشريف الجرجاني.

(٧) في (ج) و(د): «بن علي». وهو كذلك في «أسانيد الفقيه ابن حجر» (ص٩٩).

العقلية ـ قال مِن لَفْظه وحِفْظه على البديهة من غير سَبْق عِلْم له أننا نَطْلُبُ منه إملاءَ ذلك ـ فَدَلَّ ذلك على استعداده وإتقانه وضَبْطه لمروياته، إلا فيما يأتي مما وَقَع فيه من الإيهامات الثلاثة، لكن لا يُلامُ؛ فإن أَوَّلَ ناسٍ هو أولُّ ناسٍ، فكيف بغيره ـ:

أخذتُها عن السيِّد الحافظ نَسيم الدين محمد الملقَّب بـ(مِيرْكْشاه) الشِّيرازيِّ الأصل الهَرَويِّ المولد، عن أبيه السيد جمال الدين الحُسَيْنيِّ الشِّيرازيّ[1]، وهو عن عمِّه السَّيد أصيلِ الدين عبد الله المحدِّث المفسِّر الواعظ[2]، وهو عن أبيه السيد الحافظ عبد اللَّطيف وعن جدِّه الجلال يحيى الحافظِ قراءةً وإجازة.

وهو[3] عن الحافظ المَجْد اللُّغَويِّ صاحب «القاموس» إجازة، وعن الحافظ جمالِ القُرَّاء الجَزَريِّ قراءةً بدار الحديث التي بَناها ـ أعني الجَزَريَّ ـ بشِيرَاز، وعن السَّيِّد الوليِّ نعمةِ الله إجازةً وقراءة.

---

(١) هو المحدِّثُ عطاءُ الله بن غياث الدين بن عبد الله بن غياث الدين بن عبد الرحمن الحسيني الشيرازي، كما في «أسانيد الفقيه ابن حجر» (ص٩٩). وذَكَرَهُ القاري في مقدمة «مرقاة المفاتيح» (١: ٣) وقال: «السيد السند مولانا جمال الدين المحدِّث صاحب «روضة الأحباب»». و«روضة الأحباب» هذا ذَكَرَهُ حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٩٢٢-٩٢٣) فقال: «روضة الأحباب في سير النبيِّ عليه الصلاة والسلام والآل والأصحاب، فارسي، لجمال الدين بن عطاء الله بن فضل الله الشيرازي النَّيْسابُوري، المتوفَّى سنةَ.... (٩٢٦)، ألّفه في مجلدين بالتماس الوزير أمير عليشير بعد الاستشارة **مع أستاذه وابن عمِّه السيد أصيل الدين عبد الله...**».

(٢) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٤: ٢٣٤) في أثناء ترجمة عبد العزيز بن محمود الطوسي الهروي الشافعي نزيل مكة، المولود بطوس سنة (٨٣٦هـ)، فذكر أنه أخذ عن: «السيد أصيل الدين بن جلال الدين الشيرازي ثم الهروي الشافعي محدِّث تلك النواحي ممن صَنَّفَ ووَعَظ؛ في «البخاري» وجميع «المصابيح» و«الشمائل»».

(٣) أي: السيد أصيل الدين الشيرازي. وقوله فيما يأتي: «عن الحافظ جمال القراء الجَزَرِي... وعن السيد الوليِّ نعمةِ الله»، كلُّه متعلق بأخذ السَّيد أصيل الدين الشيرازي؛ فهو الآخذُ عن هؤلاء، كما يستفادُ من كلام القاري في «مرقاة المفاتيح» (ص٣).

وأَخَذَ الـمجدُ عن عليّ بن شاه مبارك الصِّدِّيقيّ[(١)]، وهو أَخَذَها عن المؤلِّف قراءةً من أوَّلها إلى آخِرها بحَضرة الإمام الطِّيبيّ[(٢)] شارحِها.

وأخذ السَّـيدُ أصيلُ الدين المحدِّثُ المذكورُ «الـمشكاةَ» وغيرَها قراءةً على الشَّرف عبد الرَّحيم الجِرهيّ[(٣)] الصِّدِّيقيّ[(٤)]، الذي حَجَّ ستاً وثلاثين حجة، وعلى الشيخ عَفيف الدين جنيد الكازَرُونيِّ الملقَّب بسُلْطان الأولياء والعلماء والراسخين، وعلى المولى ضياء الدين علي الكِرْمانيّ، والمولى بهاء الدين من أولاد صاحب «كَشْف الكَشّاف».

قلت: في سياق السَّيد المرتضى لـهذا السَّـنَـد ثلاثةُ أشياء خارجة عن قواعد المحدِّثين:

---

(١) هو الإمامُ العلامةُ إمامُ الدِّين عليُّ بن مبارك شاه بن أبي بكر النساوي الشيرازي، ولد سنة (٧٠٩هـ)، سمع من الحافظ الـمِزِّي وغيرِه، قال ابنُ الـجَزَري: «كان إماماً علامةً جَمَعَ بين العلم والعمل، وسَمِعَ بدمشق ومصرَ وقدس وغيرها، ورَجَعَ إلى شيراز بعلمٍ كثير، وشَهَرَ السُّنةَ بها، ولم يؤرِّخ وفاته». انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٩٧).

(٢) هو الإمامُ المحقِّق الحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبيُّ (ت٧٤٣هـ)، له: «شرح المشكاة» و«شرح الكشاف» أجابَ عمّا خالف مذهبَ السُّنة، و«التبيان» في المعاني والبيان. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٦٨-٦٩).

(٣) نسبة إلى (جره) مكان ولادته، اسمٌ لصقع بفارس. انظر الاختلاف في ضبط هذه النسبة في: «معجم البلدان» (٣: ٥١) و«الضوء اللامع» (٤: ١٨٠، ٨: ٥٠، ١٠: ٢٠٢، ١١: ١٩٦). وهو الإمامُ عبدُ الرحيم ابن عبد الكريم بن نصر الله بن سعد الله القرشيُّ الشِّيرازيُّ الشافعيّ (٧٤٤-٨٢٨هـ)، قَرَأَ وسمع على خلق كثير يبلغون الثلاثمئة، منهم والدُه والعَضُدُ الإِيجي والمجدُ اللُّغوي والزينُ العراقي، حَدَّثَ بالحرمَين وبلاد فارس. انظر: «الضوء اللامع» (٤: ١٨٠-١٨٢).

(٤) ذكر القاري في «مرقاة المفاتيح» (ص٣) نقلاً عن السَّيد أصيل الدّين أنه قال: «أروي كتابَ «المشكاة» عن مولانا شرف الدين الجِرهيّ، وهو يروي عن خواجه إمام الملة والدين علي بن مباركشاه الصّديقيّ، وهو يروي عن المؤلف». ووقع في مطبوعة «المرقاة» أنه: «الجرمي» بالميم، والصواب بالهاء.

الأول: قولُه: (وعن جده الجلال [٤٧/أ] يحيى) ثم قال: (وهو عن الحافظ المجد) وكان القياسُ أحدَ أمرين؛ إمّا أن يقول: وهو عن جدِّه، وهو عن المجد. وإما أن يقول: وهما ـ أعني: أباه وجدَّه ـ عن المجد. وأما هذا الصنيعُ الذي فعله ففيه إيهام؛ لأنه لا يُدْرَي من سياقه أن أباهُ أخذ عمَّن، فتأمَّله(١).

الثاني: قولُه: (وأخذ المجدُ) فيه أيضاً إيهام؛ لأنه لما ذكر مع المَجْدِ الجَزَرِيَّ والسَّيدَ الوَلي، ثم أَفْرَدَ المجدَ بالذِّكْر صار الـجَزَريُّ والوليُّ مُنْبَهِماً أَمْرُهما؛ إذ لا يُدْرَي حينئذٍ أنهما أخذا «المشكاة» عمَّن، فلو قال: وهم أخذوا، أو فَصَّل أَخْذَ كلٍّ بحسب ما هو الواقعُ لهم؛ لَسَلِمَ من هذا الإيهام.

الثالث: قولُه: (وأخذَ السَّيدُ أصيل الدين) إلى آخره، ففيه إيهامٌ قويٌّ أيضاً؛ لأنه اقتصر على أن السَّيدَ أصيلَ الدين أخذ عن الثلاثة الذين ذكرهم، ولم يُبَيِّنْ أن هؤلاء الثلاثة أخذوا عمَّن، فحينئذٍ يتردَّدُ النظرُ في أنهم أخذوا عن المؤلِّف أو عمَّن أخذ عن المؤلِّف(٢)، وحينئذ يتعيَّنُ الرجوعُ إلى علماء بلادهم؛ فإنهم الذين يدركون تفاصيلَ

---

(١) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (١: ٣) ما نصه: «ثم إني قرأتُ أيضاً بعضَ أحاديث «المشكاة» على منبع بحر العرفان مولانا الشعير بمير كيلان، وهو قرأ على زبدة المحققين وعمدة المدققين ميركشاه، وهو على والده السّيد السّند مولانا جمال الدين المحدِّث صاحب «روضة الأحباب»، وهو على عمِّه السّيد أصيل الدين الشيرازي، روى أنه أدرك من أكابر العلماء أحداً وثمانين، منهم مولانا الشيخ محمد بن محمد بن محمد الجزري والشيخ مجد الدين الفيروزآبادي صاحب «القاموس» والعلامة السّيد الشّريف الجرجاني، وسمع منه مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي ـ قدَّس الله سرَّه السامي ـ، وغيره، توفي سنةَ أربعٍ وثمانين وثمانمئة، قال: أروي كتاب «المشكاة» عن مولانا شرف الدين الجرهي، وهو يروي عن خواجه إمام الملة والدين علي بن مباركشاه الصديقي، وهو يروي عن المؤلف، وهذا الإسناد لا يوجد أعلى منه للاعتماد».

(٢) تقدَّم النقل عن «مرقاة المفاتيح» (ص٣): أنّ الشَّرف الجرهيّ يروي «المشكاة» عن علي بن مباركشاه الصديقي، وهذا يرويها عن المؤلِّف.

جميعِ ما وقع [من] الإيهام في هذا السَّنَد، وأما علماءُ العرب؛ فإنهم لا يدركون ذلك في هذه الأزمنة التي أَعْرَضَ فيها أكثرُ طلبة العلم عن الاشتغال بعلم الحديث، حتى صار نَسْياً مَنْسِياً بينهم، اللهم إلا طائفةً أدركوا زمنَ الأئمة الذين كانوا مُعتنِين به؛ فإنهم الذين يُرْجَعُ إليهم اليومَ في أكثر ما خَفِيَ من مصطلحات هذا الفن وأسانيده.

* * *

ذِكْرُ مؤلَّفات القاضي البَيْضاويِّ

قال شيخنا الأول: أخذتُ «طوالِعَهُ»[١] عن شيخِنـا أبي الفضل شيخ الإسلام ابن حجر، عن المسند أبي هريرة[٢]، عن عمر بن إلياس المَراغي، عن القاضي البَيْضاويِّ مؤلِّفِه. و«مناهجَهُ»[٣] عن جماعة منهم شيخُنا ابنُ حَجَر بالإسناد المذكور.

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَني بـ«منهاجِهِ» شيخُ الإسلام الشَّرفُ الـمُناوِيُّ والمحقِّقُ الجلالُ المَحَلِّيُّ والسِّراجُ العَبَّاديّ، قالوا كلُّهم: أنا به الحافظُ الوليُّ أبو زُرْعة العراقيّ، أنا الضياءُ القِرَميّ[٤]، عن البدر التُّسْتَريّ[٥] وغيره، عن مؤلِّفه.

---

(١) هو «طوالع الأنوار» مختصرٌ مشهورٌ في علم الكلام، بل هو أجلُّ مختصرٍ فيه كما سيأتي في كلام المصنف. قال في «كشف الظنون» (٢: ١١١٦): «وهو متنٌ متينٌ اعتنى العلماءُ في شأنه». وذكر الشروح والحواشي التي كُتِبَتْ عليه.

(٢) هو شهابُ الدين عبدُ الرحمن بن الإمام الحافظ شمس الدّين الذَّهَبيّ (٧١٥-٧٩٩) أكثر جداً من السماع وله إجازات. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٤١).

(٣) هو «منهاجُ الوصول إلى علم الأصول» المتنُ المختَصَرُ ذائعُ الصِّيت في علم أصول الفقه، اعتنى به العلماءُ حفظاً ودرساً وشرحاً. انظر في تعداد شروحه والكاتبين عليه: «كشف الظنون» (٢: ١٨٧٨).

(٤) في الأصول: «العرضي». والصوابُ ما أثبته. وقد تقدَّمت ترجمته.

(٥) نسبة إلى (تُسْتَر) بلدة من كور الأَهْواز من بلاد خوزستان. انظر: «معجم البلدان» (٢: ٤٤٣). وهو الفقيهُ الأصوليُّ المتكلِّمُ البارع محمدُ بن أسعد التُّسْتَري، مات بهمذان لنَـيِّفٍ وثلاثين وسبعمئة. كان رافضياً، قَدِمَ مصرَ وأقامَ بها قليلاً. له شروح على عِدّةٍ من كتب القاضي البيضاويّ وغيرها. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٨٣-٣٨٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٢٨٤-٢٨٥).

وقال شيخُنا الثالث: أنبأني أبو الفضل الـمَرْجانيّ، عن أبي هريرة بن الحافظ أبي عبد الله الذَّهبيّ، عن عمر بن إلياس المَراغيّ، أنا البَيْضاويُّ سَماعاً عليه لـ«المنهاج» و«الطوالع» و«الغاية القُصْوَى»[١].

وأنبأني الشَّيخُ الشَّمسُ محمد بن أحمد المَخْزُوميّ، عن التقيِّ يحيى بن[٢] العلّامة محمد بن يوسف الكِرْمانيّ، عن أبيه، عن عَضُد الدِّين الإِيجيّ، عن الزَّيْن الهنكيّ، عن البَيْضاويِّ بجميع تصانيفه.

[سند الحافظ السُّيوطيِّ إلى تصانيف العَضُدِ والكِرْمانيِّ]

قال شيخنا الثالث[٣]: وبهذا السَّـنَد أخذتُ تصانيفَ العَـضُدِ والكِرْمانيِّ[٤] المذكورَين.

* * *

---

(١) متنٌ في فقه الشافعية، اختصَرَ فيه «الوسيط» للغزالي، يَذْكُرُ فيه رؤوس المسائل مُشيراً إلى الخلاف مع النَّصِّ على الراجح، ويزيدُ ذِكْرَ خلافِ أبي حنيفة ومالك، ويحرِّرُ باختصارٍ توجيهَ الأحكام وعِلَلَها. طُبِعَ بتحقيق د. علي محيي الدين القره داغي. وسينقلُ المصنِّفُ كلاماً حول هذا الكتاب معلِّقاً عليه في ترجمة البَيْضاويّ بما يَنبغي الوقوفُ عليه. وللبدر التُّسْتَرِيّ شرحٌ عليه.

(٢) في (أ): «عن». والمثبت من (ز) و(ج) هو الصواب الموافق لما في «الفهرست الصغير» (ص٢٨٥).

(٣) قوله: «أنبأني أبو الفضل المَرْجاني... قال شيخنا الثالث» كله ساقط من (د).

(٤) هو الإمامُ المفنِّنُ محمدُ بن يوسف بن علي الكِرْمانيّ ثمّ البغداديّ (٧١٧-٧٨٦هـ)، له: «شرح البخاري» قال الحافظ: «وهو شرحٌ مفيدٌ على أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذْ إلا من الصُّحُف». و«شرح مختصر ابن الحاجب» سماه «السَّبْعة السَّيارة»، قال الحافظ: «لأنه جمعَ فيه سبعةَ شروح فالتزم استيعابَها، وذَكَرَ أنه أَرْدَفَها بسبعةٍ أخرى، لكن بغير استيعاب، فجاء شرحاً حافلاً مع ما فيه من التكرار». وصنَّف في العربية والمنطق. انظر: «الدرر» (٤: ٣١٠-٣١١).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام البَيْضاويّ]

البَيْضاويُّ المذكورُ هو أبو عبد الله محمدُ بنُ عمر بن محمد بن علي بن أبي الخَيْر ناصرُ الدين[1]، كان إماماً مُبـرِّزاً نظاراً خَيِّراً ديِّناً صالحاً متعبِّداً، وليَ القضاءَ بشِيرَاز فعُزِلَ، وصنَّفَ كثيراً كـ«الطوالع» أجلِّ مختصَرٍ في علم الكلام، و«تفسيرِه»[2] الذي سارَتْ به الرُّكْبان إلى كلِّ جهةٍ وعمَّ [٤٧/ب] نفعُه، على ما فيه من مُعْضلات لا تخفى على مَن خبر زواياه واطَّلَع على خباياه، لا سيَّما ما وافقَ فيه أصلَه وهو «كَشَّاف» الزَّمَخْشَريِّ من الأماكن الصعبة.

ووقعَ للتَّقيِّ المجتَهد الإمام النُّور السُّبْكيّ: أنه طالعَ مواضِعَ من «الكشاف» فأَعْجَبَتْهُ كثيراً واغتبطَ بالكتاب إلى أن اطَّلَعَ على ما فيه من القبائح ـ لا سيَّما ما يتعلَّق

---

(١) هكذا وَرَدَ اسمُه كاملاً في الأصول؛ اسمُه (محمد) وكنيتُه (أبو عبد الله). لكن الذي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٥٧) أنه: «عبدُ الله بنُ عمر بن محمد بن علي أبو الخير القاضي ناصر الدين البيضاوي». وهو كذلك في «الوافي بالوفيات» (١٧: ٢٠٦) و«البداية والنهاية» (١٣: ٣٦٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٧٢-١٧٣) و«الأعلام» (٤: ١١٠).

(٢) هو «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، لَـخَّص فيه من «الكشاف» ما يتعلّق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن «التفسير الكبير» ما يتعلَّق بالحكمة والكلام، ومن «تفسير الرَّاغِب» ما يتعلّق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات، مع زيادات. وعليه حواشٍ كثيرة. «كشف الظنون» (١: ١٨٦-١٨٧).

بنبيِّنا ﷺ في آخر سورة التكوير[١] وغيره ـ، فحَلَفَ السُّبْكيُّ حينئذٍ: أنه لا يَنْظُرُ فيه بعد اليوم، وأنه لا يُبْقِيهِ في منـزله، وفعلَ ذلك[٢].

فوَقَعَ للبَـيْضاويِّ سهواً أو غيرَهُ موافقتُه في كثير من تلك المعضلات، لكن أيقظَ الله مَن بالَغَ في ردِّها عليه، كما أيقظ جمعاً جَمّاً إلى رَدِّ جميع سخائم «الكشاف»، وبيان وزَلَـلِه وخطله وغلطه وخلطه، وبالغ في التشنيع عليه بما يَستحقُّه وزيادات[٣]، ومن هؤلاء الذين أغلظوا عليه إلى الغاية الإمامُ المجتهدُ شيخُ مشايخنا إمامُ المتأخرين السِّراجُ البُلْقِينيّ؛ فإنه ألَّفَ على «الكشّاف» كتاباً حافلاً، وأطلق في تَسْفيهه وتخسيره وتجهيله في الاعتقادات عنانَ القلم، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

ومما يُعابُ به على البَيْضاويِّ أيضاً: ما أكثَرَهُ في «تفسيره» من علومِ الحِكْمةِ الواجبِ حَذْفُها من مثله، لا سيَّما والبَيْضاويُّ في كثير من الأحيان يُقَدِّمُها ويَخْتارُها على ما يضادُّها من القواعد الشرعية.

وله عفا الله عنه من المؤلَّفات «شرحُ التنبيه» في الفقه في أربع مجلدات.

---

(١) حيث وازَنَ هناك بين سيِّدنا رسول الله ﷺ وجبريلَ عليه السلام بعبارةٍ فجَّةٍ قبيحة. وفي مقدمة تحقيق رسالة شيخ الإسلام التقيِّ السُّبْكيِّ «سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف» بقَلَم أخي وصفيِّي الأستاذ إياد الغوج حفظه الله تعالى؛ تفصيلٌ وافٍ حول هذه القضية.

(٢) ثمّ رجعَ عنه، مرجِّحاً الإفادةَ من غزير فوائده مع التنبيه على سقطاته. انظر مقدمة تحقيق رسالته «سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف».

(٣) من هؤلاء الإمامُ الحسينُ بن محمد الطِّيبيُّ ـ المتقدمة ترجمتُه ـ شارحُ «مشكاة المصابيح»، فله شرحٌ كبيرٌ على «الكشاف» أجابَ عمَّا خالَفَ مذهبَ السنة أحسنَ جواب، يَعْرِفُ فضلَهُ مَن طالعه، كما قال الحافظُ ابنُ حجر في «الدرر» (٢: ٦٩). وقد طُبع حديثاً بتحقيق ثلةٍ من الباحثين، بسَعْي أخي الأستاذ إياد الغوج وإشرافه، وقامت على نشره جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم هذا العام ١٤٣٥هـ=٢٠١٣م.

وله في الفقه أيضاً «الغاية القُصْوى»، ولما فَرَغَها عَرَضَها على والده ـ وكان إماماً في الفقه[1] كغيره ـ فلما اطَّلَعَ عليها وتأمَّلَها قال لولده مؤلِّفِها: يا ولدي إنكَ لَسْتَ بفَقيه. قال: لِـمَ؟ قال: لأنَّك إنما جَـمَعْتَ فيه فروعاً معلومةً أحكامُها مقرَّرةً عند الأصحاب، فحِفْظُها وجَمْعُها ليس فيه كثيرُ أَمْر، ولا يَدُلُّ على فِقْهٍ نَفِيس.

وإنما الذي يدلُّ على ذلك التخريجُ على القواعد والمدارِك، والاستنباطُ لأحكام الحوادِث من ذلك، وسَبْرُ كلام الأئمة أصحابِ الوُجُوه، وأخذُ المنقولِ منه، وتَـرْكُ المردُود، وما يناسبُ ذلك مما لا يَخْفَى على الفقيه[2].

توفِّيَ البيضاويُّ رحمه الله بتبريز سنةَ إحدى وتسعين وستمئة[3].



(١) وعنه أخذَ البَيْضاويُّ الفقهَ كما صرَّح هو بذلك في كتابه «الغاية القصوى» (١: ٢٢٠) فقد ذكر سند تفقُّهه فقال: «اعلم أني أخذتُ الفقهَ عن والدي مولى الموالي الصدر العالي، ولي الله الوالي، قدوة الخلف، وبقية السلف، وإمام الملة والدين أبو القاسم عمر قدس الله روحه...».

(٢) ومن نفيسِ كلامِ الإمام التاجِ السُّبْكيِّ في «طبقاته الكبرى» (١: ٣١٩): «وكذلك لا يُهَوِّنُ الفقيهُ أمرَ ما نحكيه من غرائب الوجوه وشواذِّ الأقوال وعجائب الخلاف قائلاً: حسب المرء ما عليه الفُتْيا. فليعلم: أن هذا هو المضيِّعُ للفقيه؛ أعني: الاقتصارَ على ما عليه الفُتْيا؛ فإن المرءَ إذا لم يَعْرِف علمَ الخلافِ والمأخذِ لا يكون فقيهاً إلى أن يلجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياط، وإنما يكون رجلاً ناقلاً نقلاً مُخَبِّطاً، حاملَ فقهٍ إلى غيره لا قدرةَ له على تخريجِ حادثٍ بموجود، ولا قياسِ مستقبَلٍ بحاضر، ولا إلحاقِ شاهِدٍ بغائب، وما أسرعَ الخطأَ إليه، وأكثرَ تزاحم الغَلَط عليه، وأبعدَ الفقه لديه». ومن ذلك ما ذكره الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ١٧٥) أنّ الإمامَ المحامليّ لما ألّف «المقنع» ـ في مجلد ـ أنكر عليه شيخه إمام العراقيين أبو حامد الإسفراييني؛ لكونه جرّدَ فيه المذهَب، وأفردَه عن الخلاف، وذهب إلى أنّ ذلك مما يقصر الهِمَم عن تحصيل الفَنَّين ويحمل على الاكتفاء بأحدهما.

(٣) في سنة وفاته اختلاف، وما ذكره المصنِّفُ هو ما ذكره الإسنويُّ في «طبقاته» والسبكيُّ في «الوسطى». انظر: هامش «طبقاته الكبرى» (٨: ١٥٧). وفي «البداية والنهاية» (١٣: ٣٢٧): أنها سنة (٦٨٥هـ).

[ذِكْرُ] «تلخيص المِفْتاح»[١] وغيره من مؤلَّفات قاضي القُضاة الجلال القَزْوينيّ

قال شيخُنا الأول[٢]: أخذتُ «تلخيصَه» من الزَّيْن العُقْبيّ[٣]، عن أبي الفِداءِ البَعْليّ، أنا به مؤلِّفُه.

وقال شيخُنا الثاني: أخبرَني بكتابه «التلخيص» الشَّرفُ المُناويّ، أنا به الحافظُ الوليُّ العراقيّ، أنا به شيخُ الإسلام البَهاءُ السُّبْكيّ، أنا به مؤلِّفُه. وأخبرَنا به عالياً بدَرَجةٍ شيخُ الإسلام العَلَمُ البُلْقِينيّ، عن البُرْهان[٤] التَّنُوخيّ إذناً، عن مؤلِّفِه.

وقال شيخُنا الثالث: أنبأني به شيخُنا الإمامُ العَلَمُ البُلْقِينيّ، عن التَّنُوخيّ[٥]، أنا مؤلِّفُه سماعاً.

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام القَزْوينيّ]

الجلالُ المذكورُ هو أبو المعالي جلالُ الدين [٤٨/ أ] محمدُ بنُ عبد الرحمن بن عمر

---

(١) هو «تلخيص المفتاح في المعاني والبيان» متنٌ مشهور، أصلُه «مفتاح العلوم» للإمام السَّكَّاكي. انظر: «كشف الظنون» (١: ٤٧٣-٤٧٤) (٢: ١٧٦٢).

(٢) انظر: «ثبته» (ص٣٠٩).

(٣) هو الحافظُ أبو نعيم رضوان بن محمد، تقدمت ترجمته.

(٤) قوله: «البرهان» ساقط من (ج).

(٥) قوله: «إذنا عن مؤلفه... عن التنوخي» ساقط من (د) و(ج).

ابن محمد بن أحمد بن عبد الكريم الشافعيّ، ولد سنة ستٍّ وستين وستمئة، وسَكَن الروم واشتغل بها، وولي قضاءَ ناحية منها وله دون عشرين سنة، ثم قَدِمَ دمشق وأتقن فنونَ الأدب وغيرها، وناب في القضاء عن أخيه وغيره بها، ثم وَلِيَها استقلالاً، ثم وَلي مصرَ كذلك، ثمّ أُعيدَ إلى الشام، ثم فُلِجَ فمات سنةَ سبعٍ[1] وثلاثين وسبعمئة بعد أن بلغ من الرئاسة والعِزِّ والتقدُّم على أهل عصره ما لا يوصف، ومن ثَمَّ قال بعضُ المتأخرين: إن سيرتَهُ تحتمِلُ مجلداً.

* * *

(١) كذا في الأصول، وفي «الطبقات الكبرى» للتاج السُّبْكي (٩: ١٦٠): أنّ وفاته سنةَ (تسعٍ) بتاء قبل السين. وكذلك هو في «الوافي بالوفيات» (٣: ١٩٩) و«الدرر الكامنة» (٤: ٤).

ذِكْرُ «تَفْسير» الإمام الفَخْرِ الرّازيِّ وسائرِ كُـتُبِـهِ

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني الحافظُ[١] التقيُّ بن فَهْد، عن المَجْدِ اللُّغَويّ صاحبِ «القاموس»، عن الحافظ السِّراج القَـزْوِينيّ، عن القاضي أبي بكر[٢] محمد بن عبد الله التَّفْتازَانيّ، عن الشَّرَف أبي بكر الـهَرَويّ، عن الفَخْر الرّازيّ سماعً لـ«تفسيره» الكبير، وإجازةً لسائر كُتُبه.

* * *

(١) قوله: «الحافظ» ساقط من (د) و(ج).

(٢) قوله: «بكر» ساقط من (د) و(ج).

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ محمد ـ وقيل محمود ـ القُطْبِ الرّازيِّ المشهورِ بالتَّحْتانيّ[١]

لُقِّبَ به؛ لأنه كان بالمدرسةِ الظاهريةِ سكنَ بخَلْوة فوق خَلْوته شخصٌ آخرُ اسمُه القُطْبُ أيضاً، فميَّزوا بينهما بالتَّحْتانيّ والفَوْقانيّ.

قرأتُ غالبَ «شرح» الأول على «الشَّمْسية»[٢] مع «حاشية» السَّيِّد[٣] وغيرِها على جماعةٍ من أجلاء مشايخي؛ أجلُّهم في هذه العلوم على الإطلاق شيخُنا الناصرُ اللَّـقَّانيّ[٤]،

(١) هو الإمامُ الذَّكِيُّ المبَرِّزُ في المعقولات. اختلفوا في اسمه فقيل: هو (محمود بن محمد) وبه جزم الإسنويُّ والتاجُ السُّبْكي. وقيل: هو (محمد بن محمد) وبه جَزَمَ ابنُ كثير وابنُ رافع وابنُ حبيب، ومالَ إليه الحافظ. انظر: «الدرر» (٤: ٣٣٩) و«طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٢٧٤-٢٧٥). وسيذكرُ المصنف سنةَ وفاته آخر ترجمته.

(٢) مَتْنٌ مختصَرٌ في المنطق، لنجم الدين عمر بن علي القَزْوينيّ، المعروف بالكاتبيّ (ت٦٩٣هـ)، ألَّفَها لخواجه شمس الدين محمد، وسماهُ بالنسبة إليه، شَرَحَها وحشَّى عليها كثيرون، ومن شروحها شرحُ القُطْب الرَّازيّ التَّحْتانيّ، واسمُه «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشَّمْسية»، وعليه حشَّى السَّيدُ الشَّريفُ علي الجرجانيّ. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٠٦٣).

(٣) الشَّريف الجرجانيّ.

(٤) الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ البارعُ المفنِّن ناصرُ الدين محمدٌ اللَّقَّانيّ المالكيّ (ت ٩٥٨هـ)، انتهتْ إليه رئاسةُ العلوم العقلية بمصر، وتخرَّجَ به جماعةُ مذهبه في عصره، واستُفْتِيَ من سائر الأقاليم. انظر: «الطبقات الصغرى» للشعراني (ص٨١-٨٢) و«شجرة النور الزكية» (١: ٢٧١-٢٧٢) و«هدية العارفين» للبغدادي (٢: ٢٤٤).

كانت هذه العلومُ نُصْبَ عَيْنَيْه، وكان له فيها من الغَوْر والتَّحقيقِ والاستدراكِ على مَن سَبَقَهُ ما لا يَعْرِفُ قَدْرَهُ إلا مَن سمعَ تقريرَه وكان مستعداً لإدراك تلك العلوم.

وسمعتُ عليه «شرحَ إِيْسَاغُوجي»[1] الذي أَلّفه الفَنَارِيُّ[2] وعَقَّدَهُ بها لا يُحْمَدُ في هذا المختصَر الذي لم يوضَعْ إلّا للمبتدئين، من ذِكْرِهِ خفايا كثيرةً من مسائل هذا الفنِّ في هذا الشرح؛ ولذا كان شيخُنا المذكورُ يغُضُّ من هذا الصَّنيع كثيراً ويقول: هذا الشيخُ أراد بهذا الصنيعِ أنَّ الناسَ يعرفون أنه عالِمٌ بالمنطق؛ إن أراد ذلك فمعرفةُ الناسِ علمَهُ بذلك لا تحتاجُ إلى مثل هذا؛ لأنّ مقدارَ الرَّجُل وعلمَهُ مشهور.

وكان يَغُضُّ أيضاً من قوله: إنه أَلّفَهُ في دون اليوم، ويقول: لعلَّه أراد مجرَّدَ كتابته لا غير؛ لاستحالة إرادة اختراعه وما اشتملتْ عليه مما لا تُنْتِجُهُ الأفهامُ البالغةُ أعلى مراتب الذكاء إلّا في شهور.

وبعد خَتْمِ هذا الكتاب قال لي: «اقْرَأْ عليَّ «العَضُد»[3]؛ فإنَّ الناسَ إنما يستصعبونَ فيه مقدماتِهِ المنطقيةَ ونحوها، وأنت صِرْتَ تُدْرِكُ ذلك وتفهَمُه». فقرأتُ عليه من أوَّله، فحَضَرَ جماعةٌ كثيرون، منهم مَن ليس له كبيرُ اشتغالٍ في المنطق ونحوه، ومع ذلك كان الشيخُ لِتَمَكُّنِهِ وشِدَّةِ تحريرِهِ وتحقيقِهِ يُوصِلُ إلى أذهان هؤلاء مسائلَ «العَضُد» في تلك المقدمات، ويقول: «إنَّ تقريرَ هذا الكتابِ مع شهرته بالصُّعوبة أسهلُ عندي من تقرير «الآجرومية» ـ مقدمةٌ للمبتدئين في النحو ـ».

---

(١) (إيساغوجي) لَفْظٌ يوناني معناهُ: الكلياتُ الخمس؛ الجنس والنوع والفَصْل والخاصّة والعَرَض العام، بابٌ من أبواب المنطق. والمرادُ هنا المختصرُ المنسوبُ إلى العلَّامة الفاضل أثيرِ الدين مفضل بن عمر الأَبْهَري، المتوفى في حدود سنة (٧٠٠هـ)، سُمِّيَ الكتاب بـ(إيساغوجي) مجازاً. انظر: «كشف الظنون» (١: ٢٠٦-٢٠٨).

(٢) ويقالُ: (الفَنَري) كما في ألقاب «الضوء اللامع» (١١: ٢١٨). وسيترجم له المصنِّفُ آخرَ الكتاب.

(٣) يعني: «شرح العضد» على «مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه.

ولما أَقْرَأَ «البَيْضاويّ»[1] كان يَـحْكُمُ بين عباراتِهِ وعبارةِ أصلِـهِ «الكَشَّاف» بما يُـحَيِّرُ الفكرَ من تصويبه الأصلَ تارةً والفرعَ أخرى.

وكان كثيرَ الحطِّ على أكثر حواشي هذه الكُتُب[2]؛ [٤٨/ ب] «شرحِ العقائد»[3] للمُحَقِّق التَّفْتازانيّ ـ إلّا الكَسْتَليّ[4]؛ فإنه كان يُجِلُّهُ ويرفَعُ من قدره ـ و«المُطَوَّلِ»[5] و«الكَشَّافِ» و«البَيْضاوِيِّ» وغيرِها، ويُبَيِّـنُ استرواحَ أولئك المحشِّين في هذه الكتب في كثير من المواضع.

وبالجملة فلم يخلف بعده في مصر مثلُه، كما أنه لم يكن فيها في زَمَـنِهِ مَن يُدانِـيهِ

---

(١) أي: تفسيره.

(٢) في (أ): «هذا الكتب»، وفي (ز): «هذا الكتاب». وما أثبتُّه هو المناسبُ للسياق، والله أعلم.

(٣) كتابُ «العقائد» المشهورُ بـ«العقائد النَّسَفِيَّة» تأليفُ الإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النَّسفيّ الحنفيّ (ت٥٣٧هـ)، وهو متنٌ متينٌ، اعتنى به جماعةٌ من الفضلاء فشرحوه وحشَّوا عليه، منهم الإمامُ المحقِّقُ العلامةُ السَّعْدُ التَّفْتازاني.

تنبيهٌ: ذكر اللَّكْنَويُّ في «الفوائد البهية» (ص٢٤٧) نقلاً عن الزُّرْقانيّ في «شرح المواهب اللَّدُنِّية»: أن كتاب «العقائد النسفية» الذي شرحه السعدُ التفتازانيُّ هو من تأليف أبي الفضل محمد بن محمد بن محمد المعروف بالبرهان الحنفيّ النَّسفيّ (٦٨٧هـ). ولم يتعقَّبه اللَّكْنَوي. قلتُ: الصوابُ أنه من تأليف نَجْمِ الدين أبي حفص عمر النَّسفيّ كما صرَّح السَّعْدُ التفتازاني شارحُهُ في ديباجة «شرحه». وبه أيضاً صرَّح حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١١٤٥).

(٤) هو العلَّامةُ المحقِّقُ القاضي المولى مصلحُ الدين مصطفى القَسْطَلَّانيُّ الرُّوميُّ الحنفيّ (ت٩٠١هـ)، كان بارعاً في المعقولات ذكياً قادراً على حلِّ المشكلات وإحاطة العلوم الكثيرة في مدة يسيرة، لا يفتُرُ عن الاشتغال والدرس، دفن بقُسْطَنْطِينية بجوار سيدنا أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ الله عنه. انظر: «شذرات الذهب» (٨: ١١-١٢) و«كشف الظنون» (٢: ١١٤٥).

(٥) عَلَمٌ على «شرح» الإمام السَّعْد التَّفْتازانيّ على «تلخيص المفتاح». انظر: الكلامَ عليه وعلى حواشيه في: «كشف الظنون» (١: ٤٧٤-٤٧٦) (٢: ١٧٢٢).

في تحقيقه وغَوْصه على المعاني الدقيقة والنُّكَت والاستدراكات على الأكابر العجيبة، فرَحِمَهُ الله وعَفا عنه.

[شيخه الزَّين الشِّنْشَوْريّ]

ويليه شيخُنا الزَّيْنُ الشِّنْشَوْريّ[١]، رجلٌ من طلبة العلم بالجامع الأزهر، كان مشتغلاً بالفقه لا غيره، فرَحَلَ إلى بلاد الرُّوم وأَفْرَغَ وُسْعَهُ في قراءةِ العلوم العقلية على علمائها ولازَمَهم مدةً مديدةً إلى أن أَتْقَنَ تلك العلوم، وبالغ فيها ما لم يبلغه المصريون إلّا شيخنا اللَّقَّانيّ المذكور، ولما جاء إلى مصر اجتمعتُ به وقرأتُ عليه «شرحَ القطب» المذكور، فكان يحفظُهُ على الغَيْب، ويَحفظُ «حاشيته» للسَّيِّد كذلك، وكنتُ إذا جِئْتُهُ للقراءة يقول: طالَعْتَ الشَّرْحَ والحاشية؟ فأقول: نعم. فيقول: اسْمَعْ أُقَـرِّرْ لك الدَّرْسَ قبل أن تقرأ، فيُقَرِّرُهُ كما في «القُطْب» و«الحاشية»، ثم يزيدُ على ذلك فوائدَ من عنده ومن بعض مشايخه.

ومن عجيبِ ما اتَّفَقَ لي معه أنه قال لي ذات يوم: بَلَغَني أنك تقرَأُ في «شرح القُطْب» على فلان. قلت: نعم. قال: هذا لا يَفْهَمُ هذا الكتاب، فكيف تقرَأُهُ عليه؟ ثم قال: يَلْزَمُني الطلاقُ بالثلاث إن قَرَأْتَ عليه بعد اليوم في هذا العلم ما أقرأْتُك. فتركْتُ القراءةَ عليه ولزمتُ الحالِفَ؛ لبُعدِ ما بينهما في العلم.

ولقد رأيتُهُ اجتمعَ يوماً بشيخنا اللَّقَّانيّ فقال له شيخُنا اللَّقَّانيّ: يا شيخُ زين

---

(١) نسبة إلى (شنشور) من قرى المنوفية بمصر. وانظر في ضبطها هامش «الأعلام» (٤: ١٢٩) للزِّرِكْليّ. ولم أقفْ على ترجمته، وليس هو شمسَ الدين محمد بن عبد الله الشنشوري (٨٨٨-٩٨٣هـ) كما توهَّمه بعضُ من كتب في سيرة المصنف من المعاصرين.

الدين، أو يا مولانا، وقع في «شرح المواقف» كذا ـ وذَكَرَ بحثاً وقع للسَّيِّد وللمُحَشِّين عليه، وإشكالاً منه فيما ذَكَرُوه ـ فسَكَتَ الشِّنْشَوْريّ هُنَيْهةً، ثم قال: يا مولاي، الجوابُ عن ذلك ممكن، وذَكَرَ جواباً استحْسَنَهُ شيخُنا اللَّقّاني، ثم قال له: المبحَثُ يحتَمِلُ أكثَرَ من هذا، فتأمَّلوهُ في هذه اللَّيلة؛ فلعلَّ يحصُلُ جوابٌ آخرُ أوضَحُ من الأول.

وهذه من أجلِّ مناقب الشِّنْشَوْريّ، حيث أَهَّلَهُ اللَّقَّاني إلى سؤاله وقبوله إلى جوابه وتعظيمه وطَلَبِهِ منه تأملاً أزيدَ من تأمُّلِهِ الأول، مع أنه ـ أعني اللَّقَّانيّ ـ كان لا يَسْمَحُ بذِكْرِ نظيرِ ذلك لأحدٍ من معاصريه، هذا مع أنّ الشِّنْشَوْريَّ كان تلميذَهُ ـ قبل ذهابه إلى الرُّوم ـ في الفقه؛ فإن كلاً منهما مالكي، فكان الشِّنْشَوْريُّ يحضر درسَ الشيخ اللَّقّاني في الفقه، وكان الشيخُ لا يعتبره، فلما ذهب إلى الرُّوم وارتقى في الفضائل إلى الرُّتْبة العُلْيا؛ خَضَعَ له الناسُ حتى الذين كانوا يَنْتَقِصُونَهُ ويَغُضُّونَ منه ويُتَرْجِمُونَهُ بأنه جمادٌ لا يفهمُ شيئاً.

فتأمَّلْ عظيمَ خَطَرِ العلم ورِفْعَته لأهله، وكُنْ ممن دَأَبَ في تحصيله على الوجه المطلوب؛ ليرفَعَ الله قدْرَك، ويَذِلَّ لك حاسدُك، ويَخْضَعَ لفضائلك مناوِئُك، ويحتاجَ ويَتَرَدَّدَ إليك مَن كنتَ تحتاجُ وتتَرَدَّدُ إليه، ويَنْظُرَ لك الموافقون والمخالفون بعَيْن التعظيم والتوقير والاحترام والإجلال، هذا كلُّه في الدينا، وأما في الآخرة [٤٩/أ] إن أَخْلَصْتَ فيه فلَكَ ما لا عَيْنٌ رأَتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خَطَرَ على قلب بَشَر.

وهذا استطرادٌ حَسَنٌ فلا تسأَمْ من مثله؛ فإنّ أربابَ الهِمَمِ العليةِ يَسْتَرْوِحُون لذلك كثيراً؛ لكونه يَحُضُّهم على إفراغهم لوُسْعِهم في طلب الفضائل على وجهها، وتحصيلها من معادِنها، إلى أن تنتهيَ إليهم رئاسةُ أعصارهم، وحيازةُ أعلى مراتب أمصارهم.

قال شيخُـنا الثاني: أخذتُ «شرح القُطْب» على «الشَّمْسيَّـة» إجازةً عن شيخ

الشافعية بن[١] شاذي الحَصْكَفيِّ[٢] ثمّ القاهريّ[٣]. ح وأنا به عالياً قاضي القضاة البدرُ العِنْتابيُّ الحنفيّ[٤]، عن مؤلِّفِهِ القُطْب المذكور.

تنبيهٌ

[ترجمة القُطْب الرَّازيّ]

كان القُطْبُ المذكورُ شافعياً[٥]، وكان أحدَ أئمة المعقول، أخذَ عن العَضُد وغيره، وشَرَحَ «الحاوي الصغير» في مذهب الشافعيّ، وشَرَحَ «المطالع» و«الإشارات» وحَشَّى على «الكشاف».

---

(١) في (ج): «من».

(٢) نسبة إلى (حِصْن كيفا) مدينة من ديار بكر، ويُقالُ لكثيرٍ ممن نُسِبَ إليها الحصني. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ١٩٨).

(٣) هو الإمامُ المفنِّنُ التقيُّ أبو بكر بنُ محمد بن شاذي الحِصْنيُّ الشافعيُّ نزيلُ القاهرة (٨١٥-٨٨١هـ)، له رحلةٌ في طلب العلم وابتلاءٌ يُعْرفانِ من ترجمته، مع متانة دينه ووَرَعه وصَبْره وانتصابه لإلقاء الفنون، أخذَ الناسُ عنه طبقةً بعد طبقة، وكثرتْ تلامذتُهُ من كلِّ مذهب، وصار شيخَ العصر بدون مُدافع، كما قال السَّخاوي. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ٧٦-٧٧).

(٤) هو الإمامُ الحافظُ الفقيه المفنِّنُ أبو محمد وأبو الثناء محمودُ بنُ أحمد بن موسى العِنْتابي ـ من أعمال حلب ـ ثمّ القاهريّ الحنفيّ، يُعرف بالعَيْنيّ (٧٦٢-٨٥٥هـ)، إمامٌ كبيرُ القدر، حدَّث وأفتى ودرَّس وأخذَ عنه الأئمةُ من كلِّ مذهب. قال فيه السَّخاوي: «لا أعلمُ بعد شيخنا أكثرَ تصانيف منه». وبَسَطَ ترجمتَه في: «الضوء» (١٠: ١٣١-١٣٥) بما ينبغي الرُّجوعُ إليه والاطلاعُ عليه.

(٥) ذكره اللَّكْنَوي في حاشية كتابه «الفوائد البهية» (ص١٢٦) وقال: «وقد ظنَّ بعضُ العلماء أنه كان حنفياً، لكن لم يُسنِدْهُ إلى أحد، وما نقلناه شاهدُ عدلٍ على أنه كان شافعياً، وقد ذكره السيوطي في «بغية الوعاة»، لكن سماهُ بمحمود...». وقوله «وما نقلناه» يعني به: نقلَهُ ترجمةَ القطب من «طبقات» التاجِ السُّبْكي والإسنوي ابن قاضي شُهْبة الشافعيين.

سألَ الإمامَ المجتَهِدَ التقيَّ السُّبْكيَّ عن حديث: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفِطْرة»[١]. فأجابه، فتَعَرَّضَ القُطْبُ لنَقْدِ جواب السُّبْكيّ[٢]، فأَطْلَقَ السُّبْكيُّ لسانَهُ فيه، ونَسَبَهُ إلى عدم فَهْم مقاصِدِ الشَّرْع، وإلى الوقوف على ظواهر قواعد علم المنطق وغيره.

ومن غرائب الإمام الكافِيَجي الحنفيّ شيخِ مشايخنا قولُه: «القُطْبُ الرَّازي والسَّيدُ لم يَذُوقا علمَ العربية، بل كانا حَكيمَين». انتهى وفيما قالَه نَظَر، لا سيَّما بالنسبة للسَّيِّد، على أنَّ الحقَّ في تحرير العبارة في ذلك أنْ يقول: لم يَتَبَحَّرا في علم العربية كما تَبَحَّرا في علوم الحكمة ومتعلَّقاتها.

ماتَ القُطْبُ سنةَ ستٍّ وستين وسبعمئة.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم (١٣٨٥). ومسلم في «الصحيح» كتاب القدر ـ باب معنى كلّ مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨).

(٢) في «الدرر الكامنة» (٤ : ٣٣٩): «فنَقَضَ هو ذلك الجواب، وبالغ في التحقيق والتدقيق».

ذِكْرُ مؤلَّفات الجمال بنِ الحاجِبِ

قال شيخُنا الثاني: أنا بـ«كافيته»[1] عالياً شيخُنا[2] شيخ الإسلام أبو الفضل الشهابُ بن حَجَر، عن المسند أبي هريرة عبد الرحمن، أنا بها محمدُ بن[3] العلاء سماعاً، أنا بها مؤلِّفُها.

وقال شيخُنا[4] الثالث: أنبأني بها أبو العباس أحمدُ بنُ إبراهيم بن سليمانَ القَلْيُوبيّ[5]، عن أبي علي بن المُطَـرِّز[6]، عن يونس بن إبراهيم[7] الدَّبوسيّ، عن ابنِ الحاجِب إجازةً.

---

(١) «الكافية في النحو» كتابٌ مختصَرٌ معتبَر، شهرتُهُ مغنيةٌ عن التعريف به، ولمصنِّفه عليه شرح، ونَظَمَهُ في «الوافية» وشَرَحَ النظم، وقد أَكَبَّ الناسُ على الاشتغال بـ«الكافية»، وشَرَحَها وحشَّى عليها كثيرون، أعظمُها «شرح» الإستراباذي النَّحْوي، قال السُّيوطي: «لم يُؤَلَّفْ عليها، بل ولا على غالب كُتُبِ النحو مثلُهُ جَمْعاً وتحقيقا». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٣٧٠-١٣٧٦).

(٢) في (د) و(ج): «شيخ شيوخنا». وهو خطأ.

(٣) قوله: «بن» ساقط من (ج).

(٤) قوله: «أبي هريرة عبد الرحمن... وقال شيخنا» ساقط من (د).

(٥) ثمّ القاهريُّ العلامةُ المحدِّثُ الصوفيّ شهابُ الدين، مولدُه بعد الثمانين أو قبلَها تقريباً، سَمع على المطَـرِّزيّ والتقيِّ الدِّجويّ والشَّرف بن الكُوَيْك، ومات سنة (٨٦٨هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١: ١٩٤-١٩٥) و«المنجم» (ص٤٩).

(٦) قوله: «بن» ساقط من (أ).

(٧) قوله: «بن سليمان... إبراهيم» ساقط من (ز).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام ابن الحاجِب]

الجمالُ بنُ الحاجِبِ هو عثمانُ أبو عَمْرو[١] الكُرْديُّ الأصل، ثمّ الأسنائيُّ[٢] المولد، ثمّ القاهريُّ بقيةَ عمره، المالكيّ، إمامُ أهل عصره في علم أصول الفقه وفي علوم العربية وفي فقه المالكية، ومع ذلك فقد رَزَقَـهُ الله القبولَ الوافر والسعدَ الباهر، فعَمَّتْ مؤلفاتُهُ الشرقَ والغربَ، وانْـتَفَعَ الناسُ بها حتى في الأقاليم الشاسعة، والأقطار الواسعة، وتزاحَمَ أكابِرُ الفضلاء ومحقِّقو العلماء على شروحها وإقرائها والتدريس منها، ولم يزالوا على ذلك من عهده جيلاً بعد جيل، وقبيلاً بعد قبيل، إلى زماننا هذا.

[المدار على انتفاع الآخذين لا على كثرتهم]

ومع ذلك قيل: لم يُرزقْ في زمنه طلبةً كثيرين، بل كان أهلُ دَرْسِهِ جماعةً قليلين جداً، بحيثُ إن بعضَ التلامذة قال لبعض المشايخ المعاصرينَ لابن الحاجب: يا مولانا، من مِنَّةِ الله عليك أن جَعَلَ طلبتَكَ الذين يحضرون [٤٩/ب] درسَك فوق السَّبْعين، وجعل

---

(١) عثمانُ بنُ عمر بن أبي بكر بن يونس الدّونيّ ثمّ المصريّ، كان والدُه حاجباً للأمير عِزِّ الدين موسك الصلاحيّ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٨) و«السير» (٢٣: ٢٦٤-٢٦٦). وسيذكر المصنفُ سنةَ ولادته ووفاته.

(٢) نِسبة إلى (أَسْنَا) مكانُ ولادته ـ كما سيأتي ـ وهي بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف، بليدةٌ صغيرةٌ من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٥٠).

طلبةَ نظيرِك ابنِ الحاجِب أربعة. فقال له: اسْكُت، وَدِدتُ أنّ واحداً من أولئك الأربعة يأتي إليَّ، ويذهبُ عني إليه السَّبعون الذين ذَكَرْتَ أنهم يحضرون دَرْسِي. انتهى.

وحينئذٍ فينبغي لك أن تتأمَّل هذه القضية؛ لتعلَمَ أن المدارَ ليس على كثرة الآخذين، وإنما المدارُ على انتفاعِهم، ويَشْهَدُ لذلك الحديثُ الصحيح، وهو أنه ﷺ قال لعليٍّ كرَّم الله وجهه: «لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُرِ النَّعَم»[1]. فجعل هدايةَ الواحدِ تعادِلُ تلك الناقاتِ الحُمرَ التي هي أشرفُ أموال العَرَب عندهم، ولم يبالِ بكون المَهْدِيِّ واحداً؛ لِما تقرَّرَ أنّ المدارَ على حصولِ غايةِ التعليم، وهي الوصولُ للمقصود من الهداية إلى ما الإنسانُ بصَدَدِه، لا كثرةِ الطلبةِ من غير وصول أحدٍ منهم لذلك؛ فإنّ هذا لا يَنْظُرُ الله إليه، ولا يعدُّهُ فَخْراً إلّا مَن كان علمُهُ غيرَ خالِصٍ لوَجْه الله تعالى، وإنما القصدُ به الرياءُ والسُّمْعةُ والتوصُّلُ إلى الأَعْراض الكاسدة، والأغراض الفاسدة، وجمع الحُطام من غير نَظَرٍ إلى أنه يُحاسَبُ عليه والناسُ في ذلك الموقف الـمَهُول قيام.

وُلِدَ ابنُ الحاجب بـ(أَسْنَا) من صعيد مصر سنةَ سبعين وخمسمئة، وتوفِّيَ سنةَ ستٍّ وأربعين وستمئة عن خمسٍ وسبعين سنة.

* * *

(١) أخرجه البخاري في مواضع من «الصحيح» منها في: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ - باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رَضِيَ الله عنه، رقم (٣٧٠١). ومسلم في «الصحيح» كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ الله عنه، رقم (٢٤٠٦).

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ القاضي العَضُد

قال شيخُنا الثاني: قرأتُ «شرحَه» على «المختصَر»[١] بَحْثاً على شيخ الشافعية التقيِّ ابنِ شاذي الحَصْكَفيّ، بقراءتِهِ له على الشَّمس المحقِّق القاياتيّ، أنا به الإمامُ السَّيِّدُ الشَّريفُ عليٌّ الجُرْجَانيّ، أنا به مبارك شاه السَّمَرْقَنْديّ، أنا به مؤلِّفُه.

وقال شيخُنا الثالث: فيما قدَّمْناه في سنده إلى البَيْضاويّ، وبهذا السَّنَد إلى العَضُد والكِرْمانيّ المذكورين.

❋ ❋ ❋

---

(١) أي: مختصر ابن الحاجب الأصولي.

تنبيهٌ

[ترجمة القاضي عَضُد الدِّين الإِيجيّ]

العَضُديُّ المذكورُ هو: القاضي عبدُ الرحمن عَضُد الدين الإِيجيّ[١]، كان إماماً في المعقول والمنقول، وله مؤلَّفاتٌ فائقةٌ في فنونها معظمَ كتبِ ذلك الفن، ومن ثَمَّ انتشرتْ انتشاراً باهراً وظهرتْ ظهوراً، وصار ذِكْرُها في الأقطار سائراً، وتزاحَمَ على شروحِ بعضِها كـ«المواقف»[٢] وتحشيةِ بعضها كـ«شرح مختصَرِ ابن الحاجب» أكابرُ العلماءِ شَرْقاً وغرباً، وعجماً وعرباً، ولم يُعْتَدَّ بعِلْمِ مَنْ لم يَعْتَنِ بها قراءةً وإقراءً، ولا عَكَفَ عليها إلى أن تَأَهَّلَ لأَنْ يُمْلِيها إملاءً.

ولما قرأتُ من «شَرْحه» لـ«مختصر ابن الحاجب» على شيخنا المحقِّق ناصرِ الدين اللَّقَّاني، وكان يحضُرُ ذلك الدرسَ من الفضلاء كثيرون تَقَرُّ بهم العيون، كان الشيخُ يميلُ إلى مساعدة الماتِنِ الذي هو ابنُ الحاجب؛ لأنه مالكيٌّ مثلُه، وكذلك المالكيةُ من الحاضرين فيتكلَّفون لِرَدِّ ما يُورِدُه العَضُدُ عليه، وكنت أسعى في توجيه إيرادِ العَضُد

---

(١) نسبة إلى محلِّ وُلادته (إِيج) من نواحي شيراز. وهو الإمامُ المحقِّقُ الأصوليُّ النَّظَّارُ القاضي عَضُدُ الدين عبدُ الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشافعيّ، ولد بعد السبعمئة، وتوفي سنةَ (٧٥٣هـ) أو (٧٥٦هـ)، لازَمَ زينَ الدين الهنكي تلميذَ البَيْضاويّ وغيره، أنجبَ تلامذةً عِظاماً اشتهروا في الآفاق مثل شمس الدين الكرْمانيّ وضياء الدين العَفيفيّ وسعد الدين التفتازانيّ وغيرهم. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ٤٦-٤٧) وطبقات ابن قاضي شهبه (٣: ٢٧-٢٩) و«الدرر الكامنة» (٢: ٣٢٢-٣٢٣)

(٢) في علم الكلام، الكتاب ذائع الصِّيت. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٨٩١-١٨٩٤).

وتوضيحه، وأنه ـ أعني: العَضُد ـ غيرُ متَعَصِّب ولا مُتَحامِلٍ على ابن الحاجب، وأما بقيةُ أهل الدرس من الحنفية والحنابلة فتارةً يكونون مع المالكية، وتارةً يكونون مع الشافعية.

[بيانُ التعصُّبِ المذمومِ من غيرِه]

والحاصلُ؛ أنَّ الجِبِلّةَ المطبوعةَ على الأخلاق الأولية، والخصائصَ المركوزةَ [٥٠/أ] **في البدايات، التي لم تُشب بالأغراض المثنوية؛ تُـثارُ على نُصرة مذهبها ما أمكنها، ولا محذورَ في ذلك حيثُ كانت الأدلةُ محتملةً متقاربة، وإنما المحذورُ في العناد؛ فإنَّ كثيراً من المتعصِّبِينَ لمذاهبهم لا يرجعون لضروريٍّ فضلاً عن يقينيٍّ نَظَريّ، وهذا هو عينُ العِناد؛ لما هو مقرَّرٌ عند الأصوليـين: أنَّ الفقهَ من باب الظنون، وأنَّ المسائلَ اليقينيةَ التي تُذْكَرُ فيه دخيلةٌ فيه، خارجةٌ عن موضوعه، وإنما ذُكِرَتْ توطئةً واستطراداً، وإذا كان الفقهُ ظنِّياً لظنيَّة أدِلَّته؛ وجب أن يُقبلَ أقوى الظنَّيْن، وأن يُرجعَ إليه.**

فإذا تعارَضَ دليلان وأحدُهما أقوى؛ لكونه مُثْبتاً، وغيرُهُ نافٍ، أو لكون حديثِـهِ أصحَّ من حديثِ مقابلِه، أو لكون القوادحِ التي تطرُقُهُ أدوَنَ أو أقلَّ من القوادح التي تطرُقُ مقابلَه، أو غير ذلك من وجوه المرجِّحات المقرَّرة في علم أصول الفقه؛ وجب الأخذُ بالأقوى، **هذا في حقِّ المجتهدين.**

وأمّا المقلِّدانِ فلا فائدةَ لتنازُعِهما في ذلك من حيثُ رجوعُ أحدِهما إلى الآخر؛ إذ المقلدُ هو الذي لا يتأهَّل للنظر في الدَّليل على وجهه الـمُنْتِج للحكم المطلوب منه، وإنما فائدتُهما في ذلك إحاطةُ الظن بأنَّ مذهبَ فلان أقربُ إلى إصابة الحقِّ من مذهب فلان؛ إذ المصيبُ في الظنيات واحدٌ لا غير، وقد قيل: ينبغي للمقلِّد أن يكون مركوزاً في اعتقاده أنَّ إمامَهُ يحتملُ أنه مخطئٌ وأنه مصيب، وأنَّ الظنَّ القويَّ إنه المصيبُ دون غيره، فإمامُه مصيبٌ عنده ظنّاً، مخطئٌ احتمالاً، وغيرُ إمامِه مخطئٌ عنده ظناً مصيبٌ احتمالاً.

فاحفظْ هذا الاستطراد؛ فإنه نافعٌ جدّاً، وبه يخرُجُ الموفَّقُ عن التعصُّب والعنادِ وغوائلهما التي ربَّما أدَّت إلى استباحة قتل النفوس.

ألا تَـرَى إلى ما وقع للشافعيِّ رَضِيَ الله عنه أنه لما دخل مصرَ كان بها أصحابُ مالك فانْثالَ الناسُ على الشافعيِّ وتركوا أصحابَ مالك كابن القاسم وأَشْهَب وفِتْيَان[1] وغيرهم، فلما رأوا أن الناسَ كادوا أن يطبقوا على تركِ مذهب مالك والأخذِ بمذهب الشافعي فرَّ بعضُ أكابرهم إلى الدعاء على الشافعيِّ في سجوده فكان يقول: (اللهمَّ اقْبِضْ عبدَك محمدَ بنَ إدريس الشافعيَّ، وإلا ذهب علمُ مالك). وفرَّ بعضُ حمقائهم إلى الانتصار بمذهبه بما كان سبباً في تحمله نفسَ الشافعي، ولقي ربَّه بذلك.

وذلك لأنه تكلَّم مع الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في مسألةٍ فظَفر عليه الشافعيُّ فيها، فأخرجَ كيلوباً[2] من كمِّهِ وضرب به ركبةَ الشافعيِّ من شدة حَنَقِهِ منه، فأصابت فيه مَقْتَلاً، فنُقِلَ إلى بيته واستمرَّ شاكياً من ذلك إلى أن توفاهُ الله شهيداً، كذا أثبته بعضُ المؤرِّخين، ونفاهُ بعضهم[3].

---

(١) بكسر الفاء ثمّ تاء ساكنة. وهو الفقيهُ أبو الخيار فِتْيانُ بن أبي السَّمْح عبد الله بن السَّمْح بن أسامة بن بكير التُّجَيْبِيُّ المصريُّ المالكيّ (١٥٠ أو ١٥١-٢٠٥هـ)، من أعيان أصحاب الإمام مالك، وقعتْ بينه وبين الإمام الشافعيِّ مناظرات. انظر: «ترتيب المدارك» (٢: ٤٥٧-٤٥٩) و«تاريخ الإسلام» (٥: ١٤٠-١٤١).

(٢) لعلّها بمعنى الكُلّاب، وهو الحديدةُ المعقوفة.

(٣) قال الحافظ في «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس» (ص٢٠٠): «قد اشتهر أنّ سبب موت الشافعي: (أن فِتْيان بن أبي السمح المالكي المصري وقعت بينه وبين الشافعي مناظرة، فبَدَرَتْ من فتيان بادرة، فرفعت إلى أمير مصرَ فطلبه وعزَّره، فحقد على ذلك، فلقي الشافعيَّ ليلاً فضربه بمفتاح حديد فشجه فمرض الشافعيُّ منها إلى أن مات). ولم أرَ ذلك من وجهٍ يُعْتَمد». انتهى، مع تصحيحٍ في النص مأخوذٍ من مقالةِ «ردِّ أسطورة في سبب وفاة الإمام الشافعي رَضِيَ الله عنه» للإمام محمد زاهد الكوثري ضمنَ «مقالاته» (ص٤٠٥-٤٠٨).

[واقعةٌ للمصنِّف بمكّةَ حول حكم القهوة]

ولقد وَقَعَ لي بمكة المشرَّفة في قريب الخمسين وتسعمئة: أننا حضرنا وليمةَ عُرس فأُتِيَ بالشراب المسمَّى الآن بالقهوة؛ ليشربَهُ الناسُ على العادة، فقال بعضُ أكابر المفْتِين من أعيان بيوتِها: القهوةُ حرامٌ مسكرةٌ نجسةٌ أشرُّ من الخمر.

فقلتُ [٥٠/ ب] **له**: حَمَى الله القاضي من هذا التعصُّب الذي لا يقول بمثله سُوقيّ، فضلاً عن فاضل، فضلاً عن مدرس، فضلاً عن مُفْتٍ، فضلاً عن مسنٍّ مضى عليه وهو يدرِّس ويفتي نحو الخمسين سنة بمكة المشرفة بحضرة مَن يَرِدُها من أكابر العلماء من سائر المذاهب، وكيف يَصْدُرُ منك مثلُ ذلك وهو ضروريُّ البطلان.

فصمَّمَ على هذا العناد الضروريِّ البطلان، وقال: هذا اعتقادي فيها. فصَمَّمْتُ على الإنكار والإغلاظ عليه، وقلتُ له: هذا أدَلُّ دليلٍ على عدم الاهتداء بنُور العِلْم، وعلى أسوء الحِرْمان والقطيعة؛ إذ مَن وَصَلَ عنادُهُ إلى إنكار الضروريات كيف يتأَهَّل للكلام معه في حالة من الحالات.

فقال: لستُ مُبْتَدِعاً لهذه المقالة، وإنما سَبَقَني إليها جماعةٌ من علماء المذاهب لما عُقِدَ لها مجلسٌ بالمسجد الحرام.

قلتُ: نبحثُ معك في هذه الواقعة، ونبيِّنُ لك أنه لا دليل لك فيها بوجهٍ من الوجوه.

فقال: ما بيانُ ذلك؟

قلتُ: **أما أوّلاً**؛ فأهلُ ذلك المجلس اختلفوا اختلافاً كثيراً ولم يَنْفَصِلوا على كلمة

واحدة، وإنما كان بعضُهم يقول بالحل، وبعضُهم بالحرمة، وانفصلوا على ذلك، لكنَّ الأميرَ الذي جَمَعَهم لحضور ذلك المجلس - وهو أمينُ عمارةِ بابِ إبراهيم المسمَّى بـ(خايربك المِعْمَار)[١] من أمراء الجراكسة الذي أرسله السلطانُ الغُوري لعمارةِ باب إبراهيم - كان له تَعَصُّبٌ عليها في الباطن، فأَعْجَبَهُ مبادرةُ أولئك البعض إلى القول بالحرمة، فبالغ في تَعْزِير بعض شربتها، وفي زَجْرِ الناس عنها، ولم يَنْفَعْهُ ذلك؛ فإن الناسَ كان أكثرُهم خُلْواً عنها، فلمّا وَقَعَ هذا المجلسُ وما ترتَّب عليه مما ذكرناهُ كان ذلك سَبَباً لتزاحُمِ كثيرين على شُرْبِها، ولم تَزْدَدْ إلا ظهوراً.

ثمّ لا زالَ المنكِرون وذلك الأميرُ يتعرَّضون للإنكار على أهلها وإهانَتِهم، وهي مع ذلك لا تزدادُ إلا ظهوراً، ولا تَزْدادُ شَرَبَتُها إلا كثرة، وهكذا في كلِّ زمانٍ إلى قريب من هذه الأزمنة.

ومما زادَ به تشنيعُ المنكِرين: أنهم كتبوا أسئلةً إلى علماء مصر، وذكروا في تلك الأسئلة إنها مُسْكِرَةٌ؛ فما وَسِعَ العلماءَ إلا أن يُجِيبُوا على ما في الأسئلة، فكَتَبُوا بالحرمة والنجاسة والحدِّ، وبالغوا في الزَّجْر عنها، وكلُّ ذلك؛ لكونهم معذورين بعَدَم معرفتها، فإنها إذْ ذاك لم تكنْ ظَهَرَتْ بمصر، فكانوا جاهلين بحقيقتها، فقَلَّدُوا مُرْسِلَ الأسئلةِ، وكتبوا على ما فيها كما هو القاعدةُ: «أنّ المفتيَ أسيرُ السؤال». هذا مع علمه: بأنَّ ما في السُّؤال خلافُ الواقع، فكيفَ وهم لا يعلمون القهوةَ ولا يُحيطون بشيءٍ من أوصافها. وقد قال الأئمة: لو رُفِعَ لِمُفْتٍ سؤالٌ[٢] وهو يعلَمُ أنَّ باطنَ الأمر خلافُ ما في السؤال، كَتَبَ على ما في السؤال، لا على ما يَعْرِفُهُ من باطن الأمر؛ لما تقرَّر: أنه أسيرٌ لما في السؤال، مُتَقَيِّدٌ به لا يَخْرُجُ عنه وإن عَلِمَ أن الواقعَ خلافُه.

---

(١) في (أ): «خايرياك المعمار». وفي (ز): «خايربك». من غير المعمار.

(٢) في (د) و(ج): «لو رفعت إلى مفتٍ بسؤال».

فلما جاءتْ تلك الأسئلةُ من مصرَ وعليها خطوطُ علمائها؛ ازداد إنكارُ الأمير ومَن أنكروا؛ موافقةً له. ثم خمدت [٥١/أ] تلك النِّيرانُ وانطفت، وظَهَرَ الحقُّ إلى أنْ لم يَبْقَ معانِدٌ ولا مُنْكِرٌ يُعْتَدُّ به.

وأما ثانياً: فالحاملُ للمنكرين على إنكارهم وتَصْمِيمِهم على القول بالحرمة: أنَّ جماعةً من السُّفَهاء المعروفين بالمُجُون والخلاعة والاستهتار بأمور الدين والمجازفة والرّقاعة أُحْضِرُوا في ذلك المجلس الذي عَقَدَهُ الأميرُ بالمسجد الحرام، ثم قالوا: إننا كنا نَشْرَبُها وقد تُبْنا وحَسُنَتْ أحوالُنا، ونحنُ نشهَدُ الآن أنها مُسْكرةٌ كالخمر.

فأَخَذَ المنكرون بشهادة هؤلاء، ورَتَّبوا على شُرْبِ القهوة ما رَتَّبَهُ العلماءُ على شُرْب الخمر، وجعلوا ذلك عمدتَهم في كتابتهم في أسئلتهم السابقة: أنها مُسْكرة.

[ما وَقَعَ للشهاب السُّنباطي في شأن القهوة بمصر]

واستمَرَّ كثيرٌ من الناس على تصديق هذه الشهادة الباطلة التي لا تُساوي عند الله جناحَ بَعُوضة، حتى ظهرَ الشيخُ الإمامُ العالمُ الحجةُ الشهابُ[1] بنُ شيخنا الثاني ـ وهو الزَّيْني عبدُ الحق السَّابق ذِكْرُه ـ فشَهِدَ عنده جماعةٌ من أولئك السُّفَهاء ـ كما ذُكِرَ ـ فمال الشيخُ إلى شهادتِهم وعَمِلَ بمقتضاها، فحَضَّ الناسَ وهو في مجلس وَعْظِهِ بالجامع الأزهر ـ وكان يـحضُرُ مجلسَ وَعْظِـه ألوفٌ مؤلَّفةٌ من العوام على اختلاف طبقاتهم وجَهْلِهم وغَباوَتِهم ـ على أن يَذْهَبُوا إلى بيوت شَرَبَتِها ويبالغوا في الإنكار عليهم.

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ المفنِّنُ الواعظُ أحمدُ بنُ عبد الحقّ بن محمد السُّنْباطيّ المصريّ الشافعيّ، ويُعرف كأبيه بابن عبد الحق (ت٩٥٠هـ)، كان له باعٌ طويلٌ في الخلافِ ومعرفةِ مذاهب المجتهدين، أخذَ المصنفُ عنه. انظر: «الكواكب السائرة» (٢: ١١١-١١٢) و«الطبقات الصغرى» للشعراني (ص٧٥-٧٦).

فخرجوا كالأُسُد الضَّارية، فدخلوا بيوتَها، وضربوا أهلَها، ونَـهَبُوا أموالَهم، وكسروا أوانيهم، وكان يوماً مشهوداً، بحيثُ إنّ الباشا نائب السلطان بمصرَ لما بَلَغَهُ ذلك الأمرُ انزعَجَ له انزعاجاً كبيراً، فقال له بعضُ أعداء الشيخ الشهاب المذكور: يا مولانا، اخْشَ على نفسك من هذا الشيخ الواعظ؛ فإنه لو أَمَرَ العوام بك لهدموا قلعتَكَ حَجَراً حَجَراً، ولم يَمْنَعْهم حصانتُها العجيبةُ ولا كثرةُ عساكر مولانا السلطان ـ عزَّ نصرُه ـ عمّا يريدونه بك؛ فإنَّ عوامَّ مصرَ إذا أطبقوا على شيءٍ لم يقدِرْ عسكرُ مصرَ على منعهم.

فأرسلَ الباشا لِوَقْتِهِ إلى الشيخ مَن قال له: الْزَمْ بيتَك، فلا تَعِظْ بعد اليوم، ولا تَرْتَقِ المنبرَ للخطابة، ولا تُفْتِ، ولا تُدَرِّسْ، ولا تؤمَّ بالناس.

وكان الشيخُ إذ ذاك مُتَلَبِّساً بخَمْس وظائفَ دينيةٍ عليةٍ جداً؛ لأنه انتهتْ إليه رئاسةُ العلم والحفظ وحُسْن الوعظ وسُرْعة الاستحضار وانتفاع أكثر العامة به انتفاعاً ظاهراً، وتلك الوظائفُ التي كان مُتَلَبِّساً بها هي: الوعظُ والخطابةُ والإفتاءُ والتدريسُ والإمامة.

كلُّ ذلك بالجامع الأزهر الذي ليس على وَجْهِ الأرض بقعةٌ جَمَعَتْ من علماءِ الأمة وصلحائهم[1] والجهدِ في طلب العلم وتَعلُّمه وتَعليمِهِ والدَّأبِ في ذلك اللَّيل والنهار: [مثلُهُ][2]؛ بحيثُ أجمعوا على أنه لم يقعْ منذُ أزمانٍ وإلى الآن: أنه خَليَ عن علمٍ أو ذِكْرٍ ساعةً من ليلٍ أو نهار. وفيه من عدة الدُّروس والمصنِّفين والمفتين والعلماءِ العامِلين ما يَعْجَزُ الوصفُ عن الإحاطة بهم، ومَن تأمَّل «الضَّوء اللامع» للحافظ السَّخاويِّ أحاطَ ببعض ما ذَكَرْتُه.

---

(١) في (د): «وصلحائها».

(٢) زيادة متعيِّنة لصحّة العبارة.

ولما وقع لأهل القهوةِ ما وقع، وعلموا أنّ الباشا تَغَيَّرَ على الشيخ، ومَنَعَهُ من تلك الوظائف العلية، وأمره بملازمة بيته؛ [٥١/ب] اجتمع جماعةٌ من أهل اليَمَن والحجاز وغيرِهما، وخَرَجُوا في أَزِقَّة مصر ينشدون ويبالغون في التَّـضَرُّع والدعاء على مَن أفتى بحرمة القهوة، وأمر أن يُفعلَ بأهلها ما فُعل، وصار لهم تخشُّعٌ وأصواتٌ مُطْرِبة، ومن جملة إنشادهم: «الغارة يا سيدَ الكونَين».

وداموا على ذلك مدةً، وعَظُمَ سرورُهم بمنع الشيخ من وظائفه الخمس السابقة، وصاروا يَتَبَجَّحُونَ ويقولون: هذا من بركة القَهْوة.

[ما قيل في سبب اشتهار القهوة]

قيل: سببُ اشتهارها، وأنه ما رام أحدٌ إخمادَها إلا عُوجِلَ بالعقاب، وازدادت ظهوراً وانتشاراً: أن بعضَ أولياء اليَمَن[1] لما رأى فيها إعانةً عظيمةً على السَّهَر، وتنشيطاً للفقراء على السَّماع والذِّكْر، وإدامة ذلك الليالي المتعددة، وهم لا يزدادون إلا اجتهاداً في الأذكار والقراءة وغيرهما مما هو معروفٌ من طرائقهم، دعا الله تعالى في حال مناجاته أن يُظْهِرَها ويَمْنَعْ معانِديها، فتقبل منه بشهادة الواقع؛ فإنه وَرَدَ إلى مكة مراسيمُ سُلْطانية بمنع شُرْبها وغَلْقِ محالّها ومَنْعِ طَبْخِها وشَدَّدوا في ذلك، وتكرر مراتٍ، فيُمْتَثَلُ ذلك مدةً قصيرة، ثم تنطفئ تارةً وتظهَرُ نارها، ويعود الناس إليها أكثرَ ما كانوا، حتى إنه بَلَغَني أن حاملي المراسيم إذا خَلَوْا طلبوها وشَرِبوها، وقالوا: لأهلها إذا ذَهَبْنا افعلوا ما شِئْتُم.

---

(١) أفاد النجمُ الغَزِّي في «الكواكب السائرة» (١: ١١٤): أنّ الإمامَ أبا بكر العَيْدَروس العَدَنيّ ـ المتقدمة أسانيدُه في الخرقة ـ هو مبتكرُ القهوة المتخذة من البُنِّ، وساق في ذلك قصة.

بل بَلَغَنا أنها ظهرتْ ببلاد مولانا السلطان ـ عزَّ نصرُه ـ ظهوراً تاماً، وأنه وَرَدَ الأمرُ من حضرته بمنعها ورَمْي مادَّتِها التي تُطْبَخ منه في البحر، فمَنَعَ الناس منها، وأرمي من ذلك في البَحْر ما يُساوي مالاً كثيراً، ثم بعد ذلك بَـرَزَ الأمرُ: بأنَّ ما رُمِيَ به في البحر يُغْرم ثمنُهُ من خزانة السُّلْطان، وبأنه لا يُتَعَرَّضُ لأهلها.

[أجوبة المصنِّف عن القول بتحريم القهوة]

والحاصلُ: أنها لا تزدادُ إلّا ظهوراً، وأن المنكرينَ لها اعتَمَدُوا على شهادة مَن لا يجوزُ الاعتمادُ على شهادته، وقد صرَّح جماعةٌ من متأخري أئمتِنا؛ منهم الإمامُ المجتهدُ التقيُّ السُّبْكي: «بأنَّ شرطَ قبولِ الشهادةِ أنْ لا تُخالِفَ أمراً قطعياً»[1]. وشهادةُ أولئك خالَفَتْ أمراً قطعياً، بل ضرورياً؛ لأن الأمةَ الآن أجمعت على أنه ليس فيها إسكارٌ ولا تخديرٌ ولا تنويمٌ ولا إفسادٌ للعقل[2]. وكلُّ عاقلٍ قاضٍ بذلك باعتبار ما يشاهدُه من شَرَبَتها.

وأما باعتبارُ ما سبقَ فكان للعلماء المنكِرين لها نوعُ عذرٍ؛ لأنه لم يثبت عندهم أحوالُ شاربيها عقبَ شُرْبِها، وأما الآن فقد انكشَفَ الغطاءُ وزال الشكُّ، ولم يَبْقَ أدنى رِيبةٍ أنها سالمةٌ عن جميع أسباب التحريم؛ من الإسكار والتخدير والتنويم والإفساد.

وأما تَضَرُّرُ بعض الناس بشُرْبِها، وهم أصحابُ السَّوداء؛ فذلك لا يقتضي

---

(١) انظر في ذلك: «العَلَمَ المنشور في إثبات الشهور» للإمام التقي السُّبْكي (ص٣٧-٣٩).

(٢) ذَكَرَ النجمُ الغَزِّي في «الكواكب السائرة» (١: ١١٤) (٢: ١١١-١١٢) طَرَفاً من اختلاف العلماء في ذلك العصر في حكم القهوة، مع تعيين بعضهم، وأفاد: أنّ الأكثرين ذهبوا إلى أنها مباحة، وأنه انعقد الإجماعُ على حِلِّها في ذاتها بعد ذلك الخلاف.

حرمَتَها، بل ولا ذمَّها؛ لأنّ العَسَلَ شفاءٌ بالنصّ، وقد صرَّح الغزاليُّ وغيرُهُ: بأنه يَحْرُمُ على المحرور استعمالُه؛ لأنه يضرُّه باعتبار طَبْعِهِ، وإن كان هو في نفسه شفاءً ودواءً لسائر الأمراض، لكن بشرط صدق النية، ومن ثَمَّ لما وَصَفَهُ ﷺ لمن اشتكى بَطْنَ أخيه، فاستعمله فلم يَنْجَعْ، فشكى فأَخْبَرَ النبيَّ ﷺ فقال: «صَدَقَ الله وكَذَبَ بطنُ أخيك». فاسْتَعْمَلَهُ فشفاه[1]، فهو شفاءٌ لكلِّ الأمراض بالشرط المذكور.

وبهذا[2] رَدَّ بعضُ المحقِّقين استشكالَ [٥٢/أ] الآية: بأنَّا نجدُهُ مُضِراً لكثير من الناس، فقال: سببُ ذلك عدمُ الصِّدْق في استعمالِه، وأمَّا مَن صَدَقَتْ نيتُهُ واطْمَأَنَّتْ نفسُه فهو شفاءٌ مطلقاً.

وإذا علمتَ ذلك التحريمَ في العسل فهو في القهوة بالنسبة لذوي نحو الأَمْزِجة السَّوْداوِيَّة كذلك، فهو إضرارٌ عَرَضيّ، فلا يَقْتَضي تحريمَ ذاتِها.

وأما ما يُقال: إنه يحدثُ منها نَشْأة؛ فإنْ أراد قائلُ ذلك أنها كنَشْأَة الخمر فهو ضروريُّ البطلان؛ لأنَّا نجدُ شُرَّابَ الخمرِ تَحْمِلُهُم نشأتُهم على أحوالٍ قطُّ لا يوجَدُ نظيرُها في شَرَبَةِ القهوة، وهذا ضروريٌّ لا يَحتاجُ للبرهان عليه. وإن أراد أن فيها نوعَ تنشيطٍ وإزالةِ فُتورٍ وكَسَلٍ عن النفس؛ فهذا من محاسِنِها لا من مَذامِّها؛ إذ كثيرٌ من الأطعمة والأشربة المجمعِ على حِلِّها فيها ذلك، ولم يذهب أحدٌ إلى حُرْمَتها بسببه؛ لأنه

---

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الطب ـ باب الدواء بالعسل وقول الله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾، رقم (٥٦٨٤). ومسلم في «الصحيح» كتاب السلام ـ باب التداوي بسقي العسل، رقم (٢٢١٧) عن أبي سعيد الـخُدْري: أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ، فقال: أخي يشتكي بطنه. فقال: «اسْقِهِ عَسَلا». ثم أتى الثانية فقال: «اسْقِهِ عَسَلا». ثم أتاه الثالثة فقال: «اسْقِهِ عَسَلا». ثم أتاه فقال: قد فعلتُ. فقال: «صَدَقَ الله وكَذَبَ بطنُ أخيك، اسْقِهِ عَسَلا». فسقاه فبرأ.

(٢) في (أ): «وهذا».

لا يترتَّبُ عليه فسادٌ أصلاً، والخمرُ إنما حُرِّمت؛ لأن فيها شدةً مُطْرِبةً تَسْلُب العقلَ وتَغْمُره وتَسْتُرُه، فينعدم التمييزُ أو كمالُه، فيتعاطى المفسداتِ والإضراراتِ للغير بلسانه ويَدِه.

وأما ما يُقال: إن تركَها يؤدِّي إلى ضَرَر مُدْمِنيها فهي كالخمر والأفْيُون!

فجوابُهُ: أنا سَبَرْنا كلامَ العلماء فلم نَـرَ أحداً منهم عَلَّل الحرمةَ بأنَّ التركَ يؤدِّي إلى الضَّرَر، بل هذا[1] مؤكِّدٌ للفعل[2]. وإنما المحرَّمُ أحدُ الأربعةِ السابقة؛ السُّكْر أو التخدير أو التَّنْويم[3] أو الإفساد، على أن هذا ـ أعني ضررَ التَّرك ـ غيرُ خاصٍّ بالقهوة؛ لأنّ كلَّ مَن أَلِفَ مأكولاً أو مشروباً ثم تَرَكَهُ فلا بُدَّ أنه يتأثَّرُ له في مزاجه وبَدَنه، ولذلك قال بعضُ المحقِّقين: غايتُها أنها في ذلك كالأَرُزّ بالنسبة للعَجَميّ المدْمِن لأكله، فإنه إذا تَرَكَهُ تَضَرَّرَ وحَصَلَ له الصُّداعُ وغيرُه. فعُلِمَ أن الاستدلالَ بذلك يُنْبِئُ عن الجهل والغَباوة والعناد.

---

(١) في (ز): «بل هو».

(٢) هذا ما في الأصول، وكأن الأنسبَ بالسياق أن يقال: مؤكدٌ للحِلّ.

(٣) يميلُ كلامُ العلامةِ عليٍّ الشَّبْرَامَلِّسي في «حاشيته على النهاية» (٦: ٤٣١) إلى عدم تحريم استعمال ما يجلبُ النوم، بخلاف استعمال ما يُزيلُ العقلَ من غير ضرورة؛ فإنه قال في مَعْرض الكلام على طلاق النائم عند قول «النهاية»: «(مَرَّ بلسان نائم) أو زائلِ عقلٍ بسبب لم يَعْصِ به، لا كالسكران (طلاقٌ لغا)». ما نَصُّه: «(قوله مَرَّ بلسان نائم) ظاهرُهُ وإن عصى بالنوم، وهو ظاهرٌ إن كانت المعصيةُ لأمرٍ خارج، كأن نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يغلب على ظنِّه استيقاظُه قبل خروج الوقت. أما لو استعمل ما يَجْلِبُ النومَ بحيثُ تقضي العادةُ بأنَّ مثلَهُ يُوجِبُ النومَ ففيه نظر! وقد يُقال: يُفرق بين هذا وبين استعمال الدواءِ المزيلِ للعقل: بأنَّ العقلَ من الكليات التي يجبُ حفظُها في سائر الملل، بخلاف النوم؛ فإنه قد يُطْلَبُ استعمالُ ما يحصِّلُه؛ لما فيه من راحةِ البدن في الجملة، وهو قضيةُ عدمِ تقييدِ النوم في كلامه بعدم المعصية».

[يقينُ المصنِّف وكرامةُ الله له]

وهذا خلاصةُ ما أشرتُ إليه في ذلك المجلس، وذلك الرجلُ المُنْكِرُ لا يَزْدادُ إلا إنكاراً، وكان عنده ابنُ أخيه قاضي القضاة الحنفيُّ بمكة(١)، فقلتُ له: ما تقولُ فيما يقول عمُّك؟ فقال لي: أنا معكم فيما تقولونه. فالْتَفَتَ إليه من شدة حَنَقِهِ وسَبَّه، فضَحِكَ وقال لي: أنا معكم. فلم يَزْدَدْ ذلك إلا نكاية، لا سيَّما والحاضرون كلُّهم قاموا عليه ونَقَمُوا تَصْمِيمَهُ على هذا الباطل الصُّراح.

ثمّ انفضَّ ذلك المجلسُ وهو مملوءٌ غَيْظاً، فزَيَّنَتْ له نفسُهُ أَنْ يَذْهَبَ إلى مَن يَنْتَصِرُ له، وكان بمكةَ ممسوحٌ من مماليك السَّلْطَنة العُثْمانية، فذَهَب إليه وقال له: مثلُكَ يكونُ في هذا البلد وأبو حنيفة يُسَبُّ في المجالس فلا يجدُ مَن يَنْتَصِرُ له، وذَكَر له ذلك المجلس، ودَسَّ فيه له هذه الكذبةَ التي يَهْوِي بها في النار إلى ما شاء الله.

فحين سَمِعَ ذلك الممسوحُ هذا الذي ذَكَرَهُ له ذلك الشيخُ الضالُّ تَنَمَّرَ وتَجَبَّرَ وأَخَذَ سيفَه وقال: لأَجْلِسَنَّ لفلانٍ ـ يريدُني ـ في طريق ذهابه إلى دَرْسِهِ بالمسجد الحرام عند طلوع الشمس، وأقتله بسَيْفي هذا، ولا يؤخذ له بثَأْر.

فجاءَني الخَبَرُ أَنَّ فلاناً الممسوحَ جاء إليه الشيخُ فلانٌ وذَكَرَ له المجلسَ، فذَكَرَ الممسوحُ أنه يقتُلُك، وها هو جالسٌ لك على الطريق ومعه سيفُه.

فلمَّا ذُكِرَ لي هذا الكلامُ علمتُ أنه اقترَنَ بالكذب الصِّرْف؛ فإن أبا حنيفة

---

(١) في (أ): «وكان عنده ابنُ أخيه قاضي القضاة الحنفي كان بمكة». وفي (ز): «وكان عنده ابنُ أخيه قاضي القضاة القاضي الحنفي كان بمكة». والمثبت من (د) و(ج).

[٥٢/ب] رَضِيَ الله عنه لم يَجْرِ له ذِكْرٌ في ذلك المجلس، وإنما قال بعضُ الحاضِرين: يا شيخُ فلان، أنتم مذهبُكم المسامحةُ في النَّبِيذ، فكيفَ هذا التشديدُ في القهوة؟ فجَعَلَ هذا الكلامَ وصلةً إلى كَذِبِهِ عليَّ بقوله: إنه سَبَّ أبا حنيفة.

فحينَ علمتُ أنه كَذَبَ عليَّ عند ذلك الممسوح ـ وأنه إنما خَصَّ الممسوحَ بذلك؛ لما هو مُقَرَّرٌ في عقول الممسوحين ـ اطمأننتُ وعلمتُ أنه لا يُصِيبُني من ذلك الممسوح شيءٌ، فسَلَكْتُ الطريقَ الذي هو جالسٌ فيه، فحين مررتُ عليه قام وقبَّل يدي على العادة، ولم أرَ منه سوءاً قطُّ.

وهذا[1] كلُّه جرَّ إليه ذمُّ التعصُّب للأقوال والمذاهب بالباطل، وبه عُلِمَ أنه لا يفلِحُ متعصبٌ قطّ، وأن الله يُخمِلُهُ ويَمْنَعُ انتفاعَه بالعلم، ويُسَلِّطُ عليه مَن يَنْتَقِمُ منه، فاحْذَرْ التعصُّبَ ما أمكنك؛ لتظفَرَ بالعلم وغاياته، وتحيطَ ببداياته ونهاياته، وَفَّقَنا الله وإياك لمرضاته، وأجْزَلَ علينا عظائِمَ هِباته، إنه أكرمُ كريم، وأرحمُ رحيم، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيل.



---

(١) الإشارة إلى استطراده بذكر هذه الواقعة وما تخللها.

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ السَّعْدِ التَّفْتازانيّ

قال شيخُنا الثاني: أخبرَني بها شيخُ الشافعية التقيُّ بنُ شاذي[(١)] وشيخُ الحنفية الأمينُ الأَقْصَرائيّ، قال الأول: أنا بها عالمُ هَراة محمد[(٢)] بن موسى الجَاجَرْميُّ[(٣)] إجازةً إن لم يكن سماعاً ولو لبعضها، قال: أنا بها مؤلِّفُها. وقال الثاني: كَتَبَ لنا بها عالياً[(٤)] البَدْرُ شيخُ الإسلام العَيْنيُّ الحَنَفيّ، عن العلاء السِّيراميّ[(٥)]، عن مؤلِّفها.

وقال شيخُنا الثالث: أنبأَني الشَّرفُ أبو القاسم أحمدُ بن محمد العَقِيليّ[(٦)]، عن

---

(١) هو الحصكفي، تقدمت ترجمته عند ذكر مؤلفات القطب الرازي التحتاني.

(٢) قوله: «محمد» ساقط من (ج).

(٣) بفتح الجيمين وسكون الراء، نسبة إلى (جاجَرْم) بلدةٌ بين نيسابور وجرجان. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٢١). ووفاة الجَاجَرْمي في حدود (٨٥٠هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٦٤، ١١: ١٩٥).

(٤) في (أ): «كتب لنا عا بها عالياً».

(٥) هو الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ البَيانيُّ المحقِّقُ البارعُ الصُّوفيُّ أحمدُ بنُ محمد السِّيراميّ الحنفيّ (ت٧٩٠هـ)، ذكر عزُّ الدين بنُ جَمَاعة: أنه تلقَّفَ منه أشياءَ لم يجدْها مع نفاستها في الكتب. كان محاسباً لنفسه مُكْثِراً في ذلك إلى أن صار يَعْتَرِيهِ الرَّبْو وضيقُ النَّفَس، فمَرِضَ به إلى أن ماتَ رحمه الله تعالى. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٣٠٧-٣٠٨) و«شذرات الذهب» (٨: ٥٣٧).

(٦) خطيبُ المسجد الحرام المحدِّثُ الهاشميُّ النُّـوَيْريُّ الأصل المكِّيّ (٨١٣-٨٧٥هـ)، سمع على جماعة، وأجازَ له كثيرون كعائشة ابنة عبد الهادي والشَّرَف ابن الكُـوَيْك والوَلِيّ العراقي والأَبِيوَرْدي. انظر: «المنجم» (ص٥٧-٥٩).

الحسن بن علي بن محمد الأَبِيْوَرْديّ[1] إجازةً، أنا التَّـفْتَازَانيُّ بأكثرِ كتبِهِ ما بين قراءةٍ وسماع.

❋ ❋ ❋

(١) نسبة إلى (أَبِيوَرْد) مكان ولادته، وهي مدينةٌ بخُرَاسان بين سرخس ونَسا. انظر: «معجم البلدان» (١: ٥١).
وهو الإمامُ البارعُ في المعقولات حسامُ الدين أبو محمد الشافعيّ (٧٦١-٨١٦هـ)، اشتغل على جماعة من الكبار بأَبِيوَرْد، وكان أبوه يمنعُهُ في الابتداء من الاشتغال بالعقليات، ثمّ أذن له فَسُرَّ بذلك، ولازَمَ السَّعْدَ التفتازاني، ثمّ رحل في الطَّلب والعِلْم إلى بلاد كثيرة، حتى دخل تَعِزّ باليمن ومات بها. انظر: «الضوء اللامع» (٣: ١٠٩-١١٠).

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام التَّفْتازانيّ]

التَّفْتازانيُّ هو الإمامُ سَعْدُ الدين أبو الفضائل أحمدُ بن علي بن مَسْعود، وقال شيخُنا الثالث: اسمُهُ مسعودُ بنُ عمر بن عبد الله التَّفْتازانيّ[١]، الإمامُ المشهورُ بالكمال التامِّ، والتحقيقِ الباهر في الأَصْلَيْن والعلوم العربية والعلوم العقلية والحكمة.

قال شيخُنا الجلالُ السُّيُوطيّ: وهو شافعيُّ المذْهب. انتهى[٢] وقد يَرِدُ عليه كلامُهُ في «التلويح»؛ فإنه في كثيرٍ من المواضع يَقْتَضي أنه حَنَفي.

وقد يُجاب: بأنّ مَن تكَلَّم على طريق البَحْث مع أصحاب الأقوال؛ لا يُقْضَى عليه بأنّ بعضَ تلك الأقوال التي يَتَكَلَّمُ بها في الترجيح بينها[٣] مَذْهَبُه، وإن بالَغَ في

---

(١) «بغية الوعاة» (٢: ٢٨٥). وهو كذلك في «إنباء الغمر» (١: ٣٨٩) و«الدرر الكامنة» (٤: ٣٥٠) مع ترجمته، وذكره في «الدرر» (٤: ٣٣٢) قبل ذلك باسم: «محمود بن عمر بن عبد الله الفارسيّ الشيخ تاج الدين التفتازانيّ». ولم يزدْ في ترجمتِهِ على ذلك.

(٢) انظر: «بغية الوعاة» (٢: ٢٨٥). قال اللَّكْنَويُّ في تَرْجمة الشريف الجُرْجانيّ من «الفوائد البهية» (ص١٣٤-١٣٥): «واعلم أنهم اتفقوا على كونِ السَّيِّد علي الشَّريف حنفياً، ولم أَرَ من ذكره من الشافعية، واختلفوا في وَصْف معاصرِهِ وخَصْمِهِ سَعْد الدِّين التَّفْتازاني؛ فطائفةٌ جعلوه حنفياً؛ اغتراراً بتصانيفه في الفقه الحنفيّ، منهم صاحبُ «البحر» الشيخُ زينُ الدين بن نُجَيْم المصريّ...، وطائفةٌ جعلوه شافعياً، منهم صاحبُ «كشف الظنون»...، ومنهم حسن جلبي...، ومنهم الكفويّ...، ومنهم السيوطيّ...».

(٣) قوله: «بينها» في موضعه بياض من (أ)، وساقط من (د).

الانتصار له؛ لأنّ شأنَ المتكلِّم في ذلك إنما يتكلَّمُ في الدليل وما يَقْتَضِيهِ من غير نظرٍ إلى اعتقاده وما عليه عَمَلُهُ واعتمادُه.

ويُؤيِّد ذلك قولُهم: إنَّ الخلافيَّ لا مذهبَ له، ولا تُسَمَّى معلوماتُه فِقْهاً؛ أي: في حال تَـكَلُّمه على أقوال العلماء، وما يُثْبِتُها وما يَنْفِيها.

وكأنَّ الجلالَ اعتمَدَ فيما ذَكَرَهُ أنه شافعيٌّ على مواضع من «تلويحه» تَقْتَضي أنه شافعي، إلا أنْ يُراعَى ما تقرَّر في الخِلافي.

ويحتملُ أنه اعتمد ما حُكي أنه شَرَح «الحاوي الصغير» في فقه الشافعية، كما شَرَحَهُ شيخُهُ القُطْبُ الرَّازيّ.

فإن قلتَ: شَرْحُ كتابٍ في مذهب من المذاهب الأربعة لا يستلْزِمُ أن شارحَهُ مقلِّدٌ لذلك المذهبِ الذي هو فيه، ومن ثَمَّ شَرَحَ بعضُ الشافعية بعضَ مختصرات الحنفية.

قلتُ: [٥٣/أ] هو وإنْ لم يَسْتَلْزِمْ ذلك، لكنه يَقْتَضِيهِ باعتبار أنّ الغالبَ من أحوال علماء المذاهب الأربعة أنّ الواحِدَ منهم لا يَشْرَحُ إلّا ما في مَذْهَبِه، وأما ما في مَذْهَبِ غيرِهِ فشَرْحُهُ له ليس مما يَنْبَغي؛ لأن وظيفةَ الشارح ليست مجرَّدَ فَهْمِ العبارة وتقريرِها، وإنما وظيفتُهُ بيانُ معتَمَد المذهب، وأن ذلك المتنَ هل يطابِقُهُ أو لا، وذلك يَسْتَدْعي معرفةَ قواعد ذلك المذْهَب، وما لشيوخِهِ في تلك المسألة من نَقْدٍ ورَدٍّ وموافقةٍ للقواعد ومخالفةٍ لها، وهذا لا يَتَأَتَّى من دَخِيلٍ في ذلك المذهب عَمِدَ إلى مَتْنٍ من متونه، ثُمَّ نَظَرَ كلامَ شُرَّاحِهِ واخْتَصَرَهُ مقلِّداً لهم فيما يقولونه من غير تَعَقُّبٍ منه له؛ إذْ لا يَصْلُحُ التَّعَقُّبُ إلّا لمن امْتَزَجَ لحمُهُ ودَمُهُ بذلك المذهب، وأَخَذَ عن أهله، ورَدَّ عليهم وردُّوا عليه، ولازَمَهم في إقرائه وتقريره الـمُدَدَ المتطاولة، حتى يَعْرِفَ خباياه، ويَقِفَ على زواياه، ويحيطَ بمقدماتِهِ ومقاصدِهِ وأصولِهِ ومعاقِدِه.

وأما الدَّخيلُ فيه الذي نَظَرَ في كلام بعض أئمتِهِ حالةَ شَرْحِهِ لبعض مُتُونِهِ لا غير؛ فهذا لا ينبغي له أَنْ يَتَصَدَّى لشَرْحِ شيءٍ من كتبه، فإنْ فَعَلَ فهو مُضَيِّعٌ لتَعَبِهِ فيما لا يعودُ عليه بكثير نَفْع ومَدْح؛ لأنك لا تَجِدُ أحداً من علماء ذلك المذهب يحمدُهُ على ذلك الصنيع؛ لأنه مجرَّدُ ناسخ أو ماسخ، وما أغنى العاقلَ عنْ أَنْ يُعَرِّضَ نفسَهُ لذلك.

وهذا كلُّه فيه التعريضُ بذلك الشافعيِّ الذي ذَكَرَهُ السائل، على أنه لم يَكْمُلْ لِفَهْمِ مَذْهَبِهِ على ما هو عليه كما دَلَّ عليه صنيعُهُ في كثيرٍ من كُتُبه، ومَن هو كذلك كيفَ يَتَعَرَّضُ لمذهب الغير ويتكلَّمُ فيه.

وُلِدَ - أعني السَّعْد - سنةَ ثنتي عشر وسبعمئة[١]، وأخذَ عن القُطْبِ وطار صِيتُهُ، وعَمَّ النفعُ بمؤلَّفاته شرقاً وغرباً، وهي حقيقةٌ بذلك؛ لما اشتمَلَتْ من بدائع التحقيق والتحرير والتدقيق والتقرير والاستدراك على مَن قَبْلَهُ من معاصريه وغيرهم بما لا يُمْكِنُ في كثير من المواضع رَدُّه.

ومات بسَمَرْقَنْد سنةَ إحدى وسبعين وسبعمئة[٢].

قال شيخُ الإسلام ابنُ حجر في «دُرَرِهِ»: «ولم يَتَحَرَّرْ لي اسمُهُ؛ لأني لم أَرَ أحداً من المؤرِّخين - أي: المعتمَدين - ذَكَرَهُ»[٣]. وكان في لسانه لكْنَة[٤].

---

(١) في «البدر الطالع» (٢: ٣٠٣): ولادتُه سنة (٧٢٢هـ)، وما ذكره المصنف هو الموجود في: «الإنباء» (١: ٣٨٩-٣٩٠) و«الدرر» (٤: ٣٥٠)، وانظر: هامش «الأعلام» (٧: ٢١٩).

(٢) كذا في الأصول، لكنّ الحافظ ذَكَرَهُ في وفيات سنة (٧٩١هـ) من «الإنباء» (١: ٣٨٩)، وبه أيضاً أَرّخ وفاتَه في «الدرر» (٤: ٣٥٠) والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢: ٢٨٥) و«شذرات الذهب» (٦: ٣١٩). وأَرّخها الزِّرِكْليّ في «الأعلام» (٧: ٢١٩) سنةَ (٧٩٣هـ) من غير إشارة إلى اختلاف في ذلك!

(٣) هذه العبارة غيرُ موجودة في ترجمة السَّعد من طبعتي «الدرر» (٤: ٣٣٢، ٣٥٠) بتحقيق المستشرق د. سالم الكرنكوي، ولا بتحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر دار الكتب الحديثة بمصر (٥: ١٠٠، ١١٩-١٢٠).

(٤) «بغية الوعاة» (٢: ٢٨٥).

ذِكْرُ مؤلَّفات
السَّيِّد الشَّريف عليّ الجُرْجانيّ الحنفيّ الحُسَيْنيّ[١]

قال شيخُنا الثاني: شافَهَني بمؤلَّفاته عالياً العلامةُ الشّروانيُّ[٢] الشافعيّ، عن السَّيد محمد بن عليّ الجُرْجانيّ[٣]، عن والدِه المذكور.

* * *

---

(١) هو الإمامُ المحقِّقُ العَلَمُ الشهير، عالِمُ المشرِق ـ كما قال السَّخاوي ـ زينُ الدين أبو الحسن عليُّ بن محمد ابن علي. سيذكر المصنِّفُ طرفاً من ترجمته، وانظرها أيضاً في: «الضوء» (٥: ٣٢٨-٣٣٠) و«طبقات المفسرين» للداوودي (١: ٤٣٢-٤٣٣) و«الفوائد البهية» (ص١٢٥-١٣٧).

(٢) نسبة لمدينة بناها أنو شروان محمود باد، فأسقطوا أنو تخفيفاً. وهو الإمامُ الأصوليُّ المتكلِّمُ البارعُ المحقِّقُ المعمَّرُ الصوفيُّ شمسُ الدين محمدُ بن مراهم الدِّين الشّروانيّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ (٧٨٠-٨٧٣هـ)، اشتغلَ بالعلم بعد العشرين، فأَخَذَ عن السَّيِّد محمد بن الشَّريف الجُرْجانيّ والقاضي زاده الرُّوميّ وغيرهما، وتقدَّم في الفنون، رحل إلى الشام والقاهرة وأقام بها مدة، وكان يحضُّ حاضريه على الأَدَب في الجلوس والنُّطْق وغير ذلك، وإذا غاب أحدُهم عن المجيء في وقته مَنَعَهُ من تعويضه بالقراءة في غيره قِصاصاً. ماتَ بمصرَ مبطوناً شهيداً. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ٤٨-٤٩).

(٣) الإمام شمس الدين الحنفي، تَرْجَمَه السَّخاويُّ في«الضوء» (٩: ٢٢) ترجمةً مختصرةً جداً لم يؤرِّخْ فيها وفاتَه، قال: «كان أستاذاً علامة، شَرَحَ «الهداية» فأخذ «حاشيةَ» أبيه عليها وزاد، وكذا عَرَّب رسالةَ أبيه في «الصغرى» و«الكبرى» في المنطق، وتَخَرَّجَ به الأئمة، فكان ممن أَخَذَ عنه الشمسُ الشرواني والشهابُ ابن عربشاه، وقال: إنه كان نزيلَ سمرقند بمدرسة أيدكوتمور».

تنبيهٌ
[ترجمةُ السَّيد الشَّريف الجُرْجانيّ]

أخذ السَّيدُ المذكورُ عن جماعة من أهل بلاده، منهم شارحُ «**المفتاح**» النورُ الطاوسيّ قرأ عليه «**شرح المفتاح**» وبعض الزَّهراوَين[1] من «الكشّاف»، وأخذَ «**شرح المفتاح**» للقُطْب العلّامة عن وَلَدِ مؤلِّفِه، واجتمع بالقُطْب الرَّازيّ وهو شيخٌ كبيرٌ، فسأله في قراءة شرحه لـ«**المطالع**» عليه، فقرأ عليه ديباجَتَه، فرأى منه ذكاءً مُفْرِطاً، فأَمَرَهُ أن يقرَأَ على تلميذِهِ مبارك شاه ـ وكان بالقاهرة ـ فسافَرَ إليه، وقَرَأَ عليه جميعَ الكتاب[2].

---

(١) هما سورتا البقرة وآل عمران، كما جاء في حديث أبي أمامة الباهلّي عند مسلم في «الصحيح» كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، رقم (١٨٧١) قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا الزَّهْراوَيْن البقرة وسورة آل عمران؛ فإنهما تأتيان يومَ القيامة كأنَّهما غمامتان».

(٢) قال في «البدر الطالع» (١: ٤٨٩): «ويُرْوى أنه رحل إلى القطب الشيرازيّ شارح «الشمسية» فطلبَ منه القراءةَ عليه في «شرحه» فاعتذر عنه بعُلُوِّ السِّنِّ وضعف البصر، ثم دَلَّه على بعض تلامذته المحقِّقين الذين أخذوا عنه ذلك «الشرح» وهو ببلاد أخرى، فرحل إليه، فوصل وبعضُ أبناء الأكابر يقرأُ على المذكور في ذلك «الشرح»، فطلب منه أن يقرأَ عليه، فأذِنَ له في الحضور بشرط: أن لا يتكلم، وليس له درسٌ مستقلٌّ، بل شرط عليه أن يحضرَ فقط مع ذلك الذي يقرأُ على الشيخ من أولاد الأكابر. فكان الشريفُ يحضر ساكتاً، وفي الليل يأوي إلى خَلْوة في المسجد، وكان يقرِّر في أكثر الليل ما سمعه من «شرح الشمسية»، ويرفع صوتَه، فيقول: قال المصنفُ كذا ـ يعني: صاحبَ الشمسية ـ، وقال الشارح كذا ـ يعني: القطبَ ـ، وقال الشيخُ كذا ـ يعني: الذي يقرأ عليه ـ، وقلتُ أنا كذا. ثم يقرِّرُ كلاماً نفيساً، ويعترِضُ اعتراضاتٍ فائقة، فصادف مرورَ ذلك الشيخ من باب خلوته فسمع صوتَه فوقف فطَرِبَ لذلك حتى رَقَصَ، ثم أذن له أن يتكلَّم بما شاء، فيقال: إن صاحبَ الترجمة حَصَّل «حاشيةَ شرح الشَّمسية» حال قراءته على ذلك الشيخ».

وأَخَذَ أيضاً [٥٣/ب] عن جماعة من غير أهل بلاده، منهم جَمْعٌ من أهل القاهرة؛ فإنه أقام بها بالمدرسة المسماة (سعيد السُّعداء) أربعَ سنين، وقرأ في هذه المدة على الشيخ أَكْمَل الدِّين[١] الفقهَ وغيرَه.

ثمّ خرجَ إلى الرُّوم، ثمّ عاد إلى العَجَم وزادت رئاستُهُ هناك، ولما وَصَلَ فارس قَدِمَ على السُّلطان شاه شجاع ووَقَفَ على أبوابه، فرآهُ وَزِيرُهُ فقال له: أيُّ شيءٍ تريدُ؟ قال: أنا غريبٌ أُتْقِنُ علمَ الرَّمْي، وقد قَدِمْتُ من مازَنْدَران[٢]، وقصدي أرمي ثلاثةَ أَسْهُم بحضرة السُّلطان؛ ليعلَمَ قوةَ يَدِي في الرَّمْي. فقال له: قِفْ مكانَك حتى أستأذِنَ لك، فدَخَلَ إلى السُّلطان واستأذَنَهُ، فأمر بإحضاره، فلما حَضَرَ قال له السُّلطان: أين سهامُك؟ فأَخْرَجَ من كُمِّه كُرَّاسةً ووَضَعَها بين يديه، فنَظَرَ فيها، فإذا هي مشتمِلَةٌ على اعتراضاتٍ وأسئلةٍ مُحْكَمَة، فعَلِمَ رُتْبَتَهُ وعِظَمَهُ، واسْتَصْحَبَهُ إلى شِيراز، وولاهُ تدريسَ دار الشِّفاء، فانْتَصَبَ لنَشْر العلم، وتَصَدَّى للإقراء والإفتاء والتأليف، وكثرتْ أتباعُه جداً، وطارَ صيتُهُ شرقاً وغرباً، وتخرَّجتْ به أئمةٌ علماء، وبالغوا في تعظيمه كما هو الواجبُ لحقِّه، قيل: كان غالبُ فضلاء الأقطار من تلامذته.

وعَمَّ النفعُ بمؤلفاته، وهي خمسون مؤلَّفاً بَيَّنَها السَّخاوي في «**الضوء**»[٣]، وسببُ عموم النَّفْع بها إخلاصُه، مع ما اشْتَمَلَتْ عليه من بَدائع التَّحْقيقات، وغرائب التَّدْقيقات.

---

(١) البَابَرْتي محمد بن محمود بن أحمد، ويُقال: محمدُ بن محمد بن محمود. أحد كبار أئمة الحنفية (ت٧٨٦هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٢٥٠-٢٥١).

(٢) هو اسمٌ لطَبَرِسْتان، هكذا يُسمِّيها العَجَم. «آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني (١: ٤٠٣).

(٣) «الضوء اللامع» (٥: ٣٢٩).

وأقامَ هناك عشرةَ أعوام، فلما قَدِمَ تِـمُرلَنْك[١] إلى شِيراز وافتتَحَها عَنْوةً سنة تسعٍ وثمانين وسبعمئة، أخذَه معه إلى سَمَرْقَنْد، فاجْتَمَعَ هناك بالسَّعْد التَّفْتازانيّ، ووقعت بينهما الأبحاثُ المشهورة، المذكورُ بعضُها في «**حواشيه**» على «**المطوَّل**»، وكان السَّيِّدُ في أكثر المباحث ظافراً[٢].

ثمّ توفِّي تِـمُرلَنْك، فانْـتَقَلَ لشِيراز وأقام بها إلى أن ماتَ بها.

والدلالةُ على أنه كان من أوعية العلم الجامعين بين معقوله ومنقوله على الوَجْه الأكمل، والمستدركينَ على معاصريهم ومَن تَقَدَّمَهم بما هو أولى مما ذهبوا إليه وأفضل، ومع كون مؤلَّفاته بهذا الفَخْر الأعظم والقَدْر الأفخم؛ هي في غاية الوضوح لخُلُوِّها عن التعقيد المنافي للفَصاحة، ولذا ازْدَحَمَت الفضلاءُ عليها، وألْقَتْ مقاليدَ علومِهم وفضائلهم إليها، مُسَلِّمين لها، ومُذْعِنينَ ومُـثْنينَ على مؤلِّفِها، ولفضائله وفَوَاضِلِه شاكرين.

قال العَيْنيُّ: كان عالِمَ الشرق، وعلامةَ دَهْرِه، وكان بينه وبين التَّفْتازانيِّ مباحثاتٌ ومحاوراتٌ في مجلس تِـمُرلَنْك، تَكَرَّرَ استظهارُ السَّيِّد فيها على السَّعْد. ومؤلَّفاتُه تزيدُ على السَّبْعين.

---

(١) هو تِيمُورلَنك ـ بكسر التاء وسكون الياء وضم الميم ثم واو ساكنة ـ بن ترغاي، يتصل نَسَبُهُ من جهة النساء إلى جنكيزخان، والعربُ يقولون في اسمه: (تمور) تارةً و(تمرلنك) تارةً، قاله اللَّكْنَوي في هامش «الفوائد البهية» (ص١٢٨)، وانظر أخباره في «الضوء اللامع» (٣: ٤٦-٥٠).

(٢) قال اللَّكْنَوي في «الفوائد البهية» (ص١٢٨): «وكان سعدُ الدين التَّفْتازاني صدرَ صدور مجالس تيمور، وكان حبراً غوَّاصاً في بحار المعارف، وبحراً موَّاجاً يؤخذُ منه دررُ المعارف، وكان يُـرَجِّحُ تيمور السيِّدَ، وكان يقولُ: فَرَضْنا أنهما سِيَّانِ في الأصل والعِرْفان، فللسيِّد شرفُ النَّسَب، فانشرح صدرُ السَّيِّد،...».

وُلِدَ سنةَ أربع وسبعين وسبعمئة[١]، وتوفِّي في شهر ربيع الآخِر سنةَ أربعَ أو ستَّ عشرة وثمانمئة بشِيراز[٢]. قيل: وهو الذي حَرَّرَ «**الرَّضي شرح الكافية**» بكثرة ما كان فيه من السُّقْم.

* * *

(١) كذا في الأصول، والذي في «البدر الطالع» (١: ٢٣٧) و«الفوائد البهية» (ص١٢٥) و«هدية العارفين» (١: ٧٢٨) و«الأعلام» (٥: ٧): أنّ ولادته سنة (٧٤٠هـ).

(٢) والأصحُّ ـ كما في «الضوء» (٥: ٣٢٩-٣٣٠) ـ أنها سنة ستّ عشرة، ودفن في قَبر بناه لنفسه.

ذِكْرُ «التَّنْبيه» لأمير المؤمنين في الفقه
أبي إسحاق الشِّيرَازيّ
وسائر مؤلَّفاته(١)

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني به شيخُنا شيخُ الإسلام العَلَم البُـلْقِينيّ، أنا به أبو إسحاق التَّـنُوخيّ، عن القاسم بن عساكر، عن أبي الحسن بن المقيَّر، عن أبي الكرم المبارك [٥٤/أ] ابن الحسن(٢) الشَّهْرزُوريّ، عن المؤلِّف إجازةً به وبجميع تَصانيفه.

* * *

---

(١) كـ«المهذَّب» و «اللمع» و«شرحه» و«التبصرة» و«طبقات الفقهاء». انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٢٩) و«الطبقات الكبرى» (٤: ٢١٥) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٤٠).

(٢) ابن أحمد بن علي بن فتحان الشَّهْرزُوريّ البغداديّ، الإمام شيخ القراء (٤٦٢-٥٥٠هـ)، انتهى إليه علوُّ الإسناد في القراءات. انظر: «السير» (٢٠: ٢٨٩-٢٩١).

ذِكْرُ تصانيف إمام الـحَرَمَين[١]
عبد الملك بن الشيخ أبي محمد الـجُوَيْنيّ
رحمهما الله وأرضاهما

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني بها محمدُ بن مُقْبِل إجازة، عن الصلاح بن أبي عمر، عن الفخر بن البُخاريّ، عن أبي سعد[٢] الصَّفَّار، عن زَاهر بن طاهر الشِّحاميّ، عنه إجازة.

* * *

(١) منها: «نهاية المطلب في دراية المذهب»، واختصاره في الفقه، و«الشامل» و«الإرشاد» و«الرسالة النظامية» ثلاثتها في أصول الدين، و«البرهان» و«التلخيص» و«الورقات» ثلاثتها في أصول الفقه، و«غياث الأمم» في السياسة الشرعية. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٧١-١٧٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٥٥-٢٥٦).

(٢) في الأصول: «أبو سعيد». والصواب ما أثبته كما تقدَّم التنبيهُ عليه.

ذِكْرُ مصنفاتِ الإمام الغَزاليّ[١]

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني بها الجلالُ ابنُ المُلَقِّن، عن التَّـنُوخيّ[٢]، عن سُلَيْمان ابن حَمزة[٣]، عن عمر بن كَرَم[٤] الدِّيْنَـوَريّ، عن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر ابن يوسف[٥]، عنه.

* * *

(١) انظر طرَفاً من مصنفاته في ترجمته المتقدمة.

(٢) هو إبراهيمُ بن أحمد، تقدمت ترجمته في سند شيخ الإسلام إلى «صحيح البخاري».

(٣) ابن أحمد ابن قُدامة المقدسيّ الجماعيلي الدِّمشقي الصالحيّ، أبي الفضل، مسندِ الشام وشيخِ الحنابلة قاضي القضاة (٦٢٨-٧١٥هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٥: ٢٢٨-٢٢٩).

(٤) ابن علي بن عمر الدِّينَـوَريّ ثمّ البغداديّ الحماميّ، الشيخ المسند الأمين المبارك (٥٣٩-٦٢٩هـ). انظر: «السير» (٢٢: ٣٢٥-٣٢٦).

(٥) هو محدِّثُ بغداد الإمامُ الحافظُ المفيدُ جليلُ القدر (٤٦٤-٥٤٨هـ). انظر: «السير» (٢٠: ٢٧٩-٢٨٠).

ذِكْرُ تصانيف الرَّافِعيّ[1]

قال شيخُنا الثالث: أخبرَني بها أبو الفضل محمدُ بن محمد الـمَرْجانيّ وآخرون، كلُّهم عن أبي هريرة ابن الحافظ أبي عبد الله الذَّهبيّ، عن إبراهيم بن محمد بن حَمُّوَيه الجُوَيْنيّ[2]، عن عزيز الدين محمد بن الإمام أبي القاسم الرَّافعيّ، عن أبيه. ح وأَنْبَأَتْني نشوانُ بنتُ الجمال عبد الله الحنبليّ، عن أحمد بن أبي بكر الحنبليّ، عن الفخر عثمان بن محمد التَّوْزَريّ، عن الفخر عبد العزيز السّكريّ، عن الرَّافعيّ إجازة[3].

* * *

---

(١) له: شرحان على «الوجيز» للحجة الغزالي؛ صغيرٌ لم يُسَمِّه، وكبيرٌ سماه «العزيز في شرح الوجيز»، وهو المشهور بـ«الشرح الكبير»، حرَّر فيه المذهبَ فصار عمدةَ المتأخرين، اختصرَه النوويُّ في «الروضة». وله أيضاً «المحرَّر» اختصرَه النوويُّ في «المنهاج»، و«شرح مسند الشافعي»، و«الأمالي»، وغيرها. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٢٨١-٢٩٣) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٢-١٣).

(٢) هو صدر الدين أبو المجامع الشافعيّ الصوفيّ (٦٤٤-٧٢٢هـ)، قال الحافظ: «له رحلةٌ واسعة، وعَني بهذا الشأن، وكتب وحَصَّل، وكان دَيِّناً وَقوراً». انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٦٧-٦٨).

(٣) في (أ): «عن الفخر عبد العزيز السكريّ إجازة». وأُلحِقَ في الهامش بعد قوله «إجازة» لفظة: «إلى». وما أثبته من بقية الأصول، وهو الموافقُ لما في «الفهرست الصغير» (ص٢١٥).

ذِكْرُ «الحاوي الصَّغِير» للإمام عبد الغَفّار القَزْوِينيّ(١)

بالإسناد الأول إلى الجُوَيْنيّ(٢)، عنه إجازةً به وبسائر كُتُبه.

* * *

(١) هو نجمُ الدين عبدُ الغفار بن عبد الكريم (ت ٦٦٥هـ)، قال التاج السُّبْكي: «كان أحدَ الأئمة الأعلام، له اليدُ الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار». له: «الحاوي الصغير» و«اللُّباب» و«العُجاب». انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٢٧٧-٢٧٨) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٣٧).

(٢) يعني: إبراهيمَ بن محمد بن حَمُّويَه الجُوَيْنيَّ المذكورَ في الإسناد الأول من إسنادَيْ الحافظ السُّيوطيّ إلى مصنفات الإمام الرافعي.

ذِكْرُ تَصانيفِ
العزِّ بن عبد السّلام سُلْطان العلماء(١) والحافظِ الزَّكيِّ المُنْذِريِّ(٢) الشَّافِعِيَّين والحافظِ الرَّضيِّ الصَّغَانيِّ(٣) الحسن الحنفيِّ اللُّغويِّ صاحبِ «مشارق الأنوار»(٤) وأبي العباس أحمدَ بنِ عمر بن إبراهيم القُرْطُبيِّ المالكيّ(٥)

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها محمدُ بن مُقْبِل إجازةً، عن محمد بن علي الحِراويّ، عن الحافظ الشّرفِ الدِّمْياطيّ، عن ابن عبد السَّلام إجازة.

---

(١) من تصانيفه: «تفسير» و«مجاز القرآن» و«القواعد الكبرى» و«القواعد الصغرى» و«فتاوى» وغيرها. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٢٤٧-٢٤٨).

(٢) من تصانيفه: «معجم» و«الترغيب والترهيب» و«التكملة لوفيات النقلة» و«شرح التنبيه» و«مختصر صحيح مسلم» و«مختصر سنن أبي داود». انظر: «الأعلام» (٤: ٣٠).

(٣) نسبة إلى (صاغان) قرية بمَرْو. ويقال: (الصَّغَاني) و(الصاغاني) بإثبات الألف وإهمالها. وهو الإمامُ المفنِّنُ أبو الفضائل الحسنُ بن محمد القُرَشيّ (٥٧٧-٦٥٠هـ)، كان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي. انظر: «السير» (٢٣: ٢٨٢-٢٨٤) و«الوافي بالوفيات» (١٢: ١٥٠-١٥٢) و«الأعلام» (٢: ٢١٤).

(٤) هو «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» جمعَ فيه ألفَين ومئتَين وستةً وأربعين حديثاً. له شروحٌ كثيرةٌ تنظر في: «كشف الظنون» (٢: ١٦٨٨-١٦٩٠).

(٥) هو الإمامُ المحدثُ الفقيهُ البارعُ اللُّغويُّ، نزيل الإسكندرية (٥٧٨-٦٥٦هـ)، من تصانيفه: «اختصار الصحيحين»، و«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» شَرْحٌ لمختصره لـ«صحيح مسلم»، أتى فيه بأشياءَ مفيدة كما قال الصَّفَدي. انظر: «الوافي بالوفيات» (٧: ١٧٣). و«كشف الظنون» (١: ٥٥٧).

وعن الدِّمْياطيّ، عن الـمُنْذِريّ بجميع كتبه.

وعن الدِّمْياطيّ عن الصَّغانيّ إجازةً بجميع كتبه.

وعن الدِّمْياطيّ عن القُرْطُبيّ إجازةً بجميع كتبه، كـ«مختصر مسلم» و«شرحه».

*　　*　　*

ذِكْرُ تصانيف مُـحَرِّرِ المَذْهَب شيخ الإسلام الـمُحْيَوِيِّ النَّوَوِيّ[١]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها شيخُنا العَلَم البُلْقِينيّ، أنا والدي المجتهدُ السِّراجُ البُلْقِينيُّ وأبو إسحاق التَّنُوخيّ. قال الأول: أنا أبو الحجَّاج المِـزِّيّ، وقال الثاني: أنا علاءُ الدين بنُ العَطَّار وقاضي القضاة بدرُ الدين[٢] بنُ جَمَاعة والشيخُ شمسُ الدين محمدُ[٣] ابن أبي بكر بن النَّقِيب، قالوا: أنا النَّوَويُّ سماعاً عليه للكثير من تصانيفه، وإجازةً لسائرها.



---

(١) كتب الله لهذا الحَبْر القبولَ لتصانيفه حتى غدتْ عمدةَ المتفقهين وعُدّة المتشرِّعين، ومن أشهرها: «الأذكار» و«رياض الصالحين» و«شرح مسلم» و«الروضة» و«المنهاج» و«المجموع شرح المهذب» و«تهذيب الأسماء واللغات» وغيرها. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٩٥-٤٠٠) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٥٦-١٥٧).

(٢) في الأصول: «صدر الدين».

(٣) في الأصول: «شمس الدين بن محمد». وهو الإمامُ الفقيهُ قاضي القضاة محمدُ بن أبي بكر بن إبراهيم الشافعي، وُلد (٦٦٢هـ) تقريباً، ومات سنةَ (٧٤٥هـ) كان يقول: إنه ما يموتُ إلّا ليلةَ الجمعة، فكان كذلك. قال التاجُ السُّبْكي: «صاحب النووي، وأَعْظِمْ بتلك الصحبة رتبةً علية، وله الديانةُ والعفةُ والورعُ... وكان من أساطين المذهَب». انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٣٠٨).

ذِكْرُ «عَوارف المعارف»
للعارفِ الشِّهابِ السُّهْرَوَرْديِّ[١] وسائرِ كُتُبه[٢]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها قاضي القضاة النظامُ بن مُفْلح الحنبليُّ[٣] إجازةً من دمَشْق، ومحمدُ بن مُقْبِل إجازةً من حَلَب، كلاهما عن الحافظِ أبي بكر محمدِ بن عبد الله ابن المحبِّ[٤]، عن أبي نَصْرٍ بن[٥] الشِّيرازيّ[٦]، أنا الشهابُ السُّهْرَوَرْديُّ إجازة.



---

(١) عمر بن محمد، تقدّمت ترجمته في سند شيخ الإسلام في الطريقة ولبس الخرقة.

(٢) منها: «تفسير القرآن» و«جذب القلوب إلى مواصلة المحبوب» و«مشيخة». انظر: «الأعلام» (٥: ٦٢).

(٣) الإمامُ الفقيهُ قاضي غَزَّة أبو حفص عمرُ بن إبراهيم بن محمد بن مُفْلِح المقدسيّ الصالحيّ. ولد سنةَ (٧٨١هـ) أو التي قبلها أو بعدها، وماتَ سنة (٨٧٢هـ)، خاتمةُ أصحاب المحِبِّ الصَّامِت بالسَّماع، وأولُ حَنْبليٍّ وَلِيَ القضاءَ بغَزَّة. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٦٦-٦٧) و«المنجم» (ص١٥٦-١٥٧).

(٤) هو الإمامُ الفقيهُ الحافظُ شمسُ الدين المقدسيّ ثمّ الصّالحيّ الحنبليّ، اشتهرَ بالصَّامت؛ لكثرة سكوته، وكان يكرَهُ أن يُلَقَّب بذلك (٧١٢-٧٨٩هـ)، أُحْضِرَ وسَمع على جماعة كأبي نصر ابن الشِّيرازيّ، وكان مُكْثِراً شيوخاً وسماعاً. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤٦٥) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٣٥).

(٥) قوله: «بن» ساقط من (ج).

(٦) هو الرئيسُ شمسُ الدين محمدُ بن محمد بن محمد بن هبة الله الفارسيُّ الشِّيرازيُّ الأصل الدمشقيّ ثمّ المِزِّيّ (ت٧٢٣هـ)، أجازَ له الشهابُ السُّهْرَوَرْديُّ وخَلْقٌ كثير، وتفرَّد بأجزاء وعوالي، فازْدَحَمَ الطلبةُ عليه، وألحقَ الصغارَ بالكبار، كان بارعاً في تذهيب المصاحف. انظر: «أعيان العصر» (٥: ١٩٦).

ذِكْرُ تصانيف الإمامِ المجتَهِدِ
التقيِّ نُور الدِّين(١) أبي الحَسَن عليّ بن تَـمَّام السُّبْكيّ(٢)

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها شيخُنا العَلَم البُلْقِينيّ [٥٤/ب] إجازةً، عن والده، عنه.

* * *

(١) لا يعرفُ هذا لقباً لشيخ الإسلام أبي الحسن السبكي، إنما هو تقي الدين، والمصنف جرى على ما شاع من تلقيب علي بنور الدين.

(٢) منها: «الابتهاج في شرح المنهاج» و«تكملة المجموع شرح المهذب» و«الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم» وغيرها الكثير في مختلَف العلوم، وقد أبلغَها أخي الأستاذُ إياد الغوج حفظه الله في مقدمة تحقيقِه لكتاب السبكي «السيف المسلول» إلى مئتين ونيِّف.

ذِكْرُ تصانيفِ وَلَدِهِ الشيخ تاج الدين
منها «جمع الجوامع» في أصول الفقه والدِّين والتَّصوُّف[١]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني[٢] شيخُنا قاضي القضاة عزُّ الدين أحمدُ بن إبراهيم الحنبليُّ والجلالُ القُـمُّصيّ، قالا: أنا به عبدُ الله[٣] بن علي الكِنانيّ[٤]، أنا به مؤلِّفُه.

* * *

(١) ومن تصانيفه أيضاً: «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» و«الإبهاج شرح المنهاج» و«الأشباه والنظائر» و«طبقات الشافعية الكبرى» و«الوسطى» و«الصغرى» و«الترشيح» في اختيارات والده الإمام تقيّ الدين، وغير ذلك. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ١٠٦).

(٢) في (ج): «أخبرنا».

(٣) في (د) و(ج): «أنا أبو عبد الله».

(٤) تقدَّمت ترجمتُه عند ذكر «مسند أحمد»، وذكر السَّخاويّ في «الضوء»: أنه سمع «جمع الجوامع» من لفظ مؤلِّفه.

ذِكْرُ تصانيفِ الجمال الإِسْنَويّ[١]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بـها شيخُنا الإمامُ العَلَمُ البُـلْقِينيُّ إجازة[٢]، عن الحافظ أبي الفَضْل العراقيّ، عنه.

* * *

(١) منها: «شرح المنهاج الأصوليّ» و«التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» و«المهمات» و«جواهِرُ البحرين في تناقض الحَبْرين» تعقَّب فيه كلامَ الشيخين الرافعيّ والنوويّ، و«كافي المحتاج في شرح المنهاج» و«الهداية في أوهام الكفاية». انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٩٨-١٠١).

(٢) في (أ): «قال شيخنا المذكور: أخبرَني بها شيخنا المذكور، أخبرَني بها شيخنا الإمام العلم البلقيني إجازة». وفي (د) و(ج): «قال شيخنا المذكور: أخبرَني بها التقي الشمني إجازة عن والده». والصواب ما أثبتُّه من (ز). وانظر: «الفهرست الصغير» (ص٢٣٠).

ذِكْرُ تصانيفِ البَدْرِ الزَّرْكَشيّ[١]

قال شيخنُا المذكور: أخبرَني بها التَّقيُّ الشُّمُنِّيّ إجازة، عن والده، عنه سماعاً لـ«نُـكَتِهِ» على «عُمْدة الأحكام»[٢]، وإجازةً لسائر كُتُبه.

* * *

(١) هو الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ محمدُ بن بَهادُر التُّرْكيّ الأصل المصريّ (٧٤٥-٧٩٤هـ)، أخذ عن الإسنويِّ والأَذْرَعي، ولازمَ السِّراج البُلْقِيني، وأخذَ الحديثَ عن ابن كثير ومُغَلْطاي وبالثاني تخرَّج. من تصانيفه: «البرهان في علوم القرآن» و«خادم الشرح والروضة» و«المنثور في القواعد» و«البحر المحيط». انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٩٧-٣٩٨) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ١٦٧-١٦٨).

لطيفة: قال الحافظُ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣: ٣٩٨) في ترجمة الزركشي: «كان منقطعاً في منـزله لا يتردَّد إلى أحد، إلا إلى سوق الكتب، وإذا حَضَرَه لا يَشْتَري شيئاً، وإنما يطالِعُ في حانوت الكُتُبي طولَ نهاره، ومعه ظهورُ أوراق يُعَلِّقُ فيها ما يُعْجِبُه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه».

(٢) «عمدةُ الأحكام عن سيّد الأنام» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد الجَمّاعيليّ المقدسيّ الحنبليّ (ت٦٠٠هـ)، من الكتب المشهورة التي كُتِبَ لها القبولُ في بابها، جمع فيه أربعمئة وثلاثين حديثاً متَّفَقاً عليه من أحاديث الأحكام، شرحَه كثيرٌ من الأئمة. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١١٦٤). وقد ذكرَ الحافظُ في أحداث سنة (٨١٠هـ) من «الإنباء» (٢: ٣٨٩) واقعةً فيها بركةُ هذا الكتاب فلتراجع.

ذِكْرُ تصانيفِ
شيخ الإسلام السِّراج عمر بن المُلَقِّن[١]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني أحفادُه؛ وهم الشيخُ جلالُ الدين وأختاه خَديجة[٢] وصالحة[٣] وسِبْطَتُهُ سارَةُ بنتُ محمد البالِسيِّ[٤] وأمُّ هاني بنتُ الحسن الهُورِينيِّ والزَّكيُّ أبو بكر بنُ صَدَقَةَ[٥] المُنَاويُّ والقاضي نجمُ الدين عبدُ الرحمن بنُ عبدِ الوارث البَكْريُّ[٦]...

(١) منها: «شرح المنهاج» و«شرح التنبيه» و«شرح البخاري» و«شرح المنهاج الأصلي» و«شرح مختصر ابن الحاجب» و«الأشباه والنظائر» و«البدر المنير» في تخريج أحاديث «الشرح الكبير» للرافعي و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» و«طبقات الشافعية» و«طبقات القراء» و«طبقات الصوفية» وغيرها. قال بعضهم: بلغت مصنفاتُهُ نحوَ ثلاثمئة مصنف. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٤٥-٤٧).

(٢) الشيخةُ المسندةُ الصالحةُ خديجةُ ابنةُ عليّ بن الإمام ابن الملقِّن (٧٨٨-٨٧٣هـ)، حضرَتْ على ابن الكويك، وكانت تفيدُ النساء في باب الحيض ونحوه. انظر: «الضوء» (١٢: ٢٩) و«المنجم» (ص١١٨).

(٣) الشيخةُ الصالحةُ المسندةُ صالحةُ ابنةُ علي بن الإمام ابن الملقِّن (٧٩٥-٨٧٦هـ) أحضرت في الثالثة على جدِّها، وسمعت عليه المسلسلَ وغيرَه. انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ٧٠) و«المنجم» (ص١٣٣).

(٤) الشيخةُ الخيِّرةُ المسندةُ ابنةُ القاضي الشمسِ محمدِ بن محمود بن محمد الرَّبَعيّ البالِسيّ المصريّ الشافعيّ (٧٩٤-٨٦٩هـ)، أُحْضِرَتْ في الرابعة على جَدِّها لأُمِّها ابن الملقِّن، تزوَّجها العَلَمُ البُلْقِينيّ ثم الشمس ابن المغيربيّ. انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ٥٣) و«المنجم» (ص١٢٢).

(٥) ابن علي القاهريُّ الشافعيّ، الإمامُ المحدِّثُ الفقيه (٧٨٥-٨٨٠هـ)، عَرَض محفوظاتِهِ واشتغل في الفقه على ابن الملقِّن وغيره، وأجاز له خلقٌ. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ٣٦-٣٧) و«المنجم» (ص١٠٨).

(٦) القُرَشيّ المصريّ المالكيّ، الإمامُ القاضي أبو الخير (٧٨٣-٨٦٨هـ)، عَرَضَ محفوظاتِه على جماعة كابن الملقِّن، وأجازوا له. انظر: «الضوء اللامع» (٤: ٩٠-٩١) و«المنجم» (ص١٣٨-١٣٩).

وعبدُ الكريم بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الـهَيْثَميُّ(١) وأبو الفضل محمدُ بنُ محمد الـمَرْجانيُّ وأُخْتُـهُ كمالِيةُ إجازة، كلُّهم عنه.

* * *

(١) الإمامُ الفقيه القاضي الـهَيْثَميّ الأصلُ القاهريّ الشافعيُّ (٧٧٢هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٤: ٣١٨) و«المنجم» (ص١٤٩-١٥٠).

ذِكْرُ «تَدْريب»[١] الإمامِ المجتَهِدِ السِّراج البُلْقِينيِّ

قال شيخُنا المذكور: قرأتُ من أوله إلى كتاب الوكالة قراءةَ بَحْثٍ وتَـحْقيقٍ على وَلَـدِهِ عَلَمِ الدِّين، وأجازَني به وبتَدْرِيسه، قال: أَمْلَى عليَّ والدي «التدريبَ» فكَتَـبْتُـهُ عنه إلى النَّفقات، ولم يَـكْتُبْ بِخَطِّه منه شيئاً.

* * *

(١) هو «التدريبُ في الفروع» في الفقه على مذهب إمامنا الشافعيّ رَضِيَ الله عنه ورحمه، لم يَكْمُل. كتبه لأجل ولدُه عبد الرحمن، فحفظه. ثمّ إنّ مؤلِّفه اختصرَه وسمّاه «التأديب»، ولوَلَدِهِ عَلَـمِ الدين صالح تكملةٌ على «التدريب». انظر: «كشف الظنون» (١ : ٣٨٢). وقد طبع «التدريب» مؤخّراً معَ تكملته محققاً بدار القبلتَين بالرياض، ٢٠١٢م.

ذِكْرُ «ألفية الحديث»(١)
لحافظ عَصْره الإمام أبي الفَضْل
الزَّيْن العِرَاقيّ وسائر كُتُبه(٢)

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها العَلَمُ البُلْقِينيُّ والتَّقيُّ الشُّمُنِّيُّ والعِزُّ الحنبليُّ والتَّقيُّ بنُ فَهْد وجماعةٌ آخرون يزيدونَ على العِشْرين(٣) إجازة، كلُّهم عنه.

* * *

(١) نظمٌ في ألف بيت، لخَّص فيه كتابَ «علوم الحديث» لابن الصلاح، وعبَّر عنه بلفظ (الشيخ)، وشرحه الناظم وغيره، وعلى شرحه عدةُ حواش. انظر: «كشف الظنون» (١: ١٥٦).

(٢) منها: «تخريج أحاديث الإحياء» و«النكت على كتاب ابن الصلاح» و«تكملة شرح الترمذيّ لابن سيِّد الناس» ولم يكمل، و«تتمات المهمات» استدرك فيه على المهمات للإسنويّ، ونَظَمَ غريبَ القرآن والسيرةَ النبويةَ و«منهاجَ» البيضاويّ. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٢٧٦) و«الضوء اللامع» (٤: ١٧٣).

(٣) انظرهم في «الفهرست الصغير» (ص٢٣٤-٢٣٧).

ذِكْرُ تصانيفِ ابن العِماد[1]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها ولدُه الشَّمسُ محمدٌ[2] إجازة، عنه.

*   *   *

(١) هو الإمامُ الفقيهُ الماهرُ المطَّلعُ شهابُ الدين أبو العباس أحمدُ بنُ عِماد بن يوسف الأَقْفَهْسيّ ثمّ القاهريّ الشافعيّ (ت ٨٠٨هـ)، تفقَّه بالإسنويّ، وحضر على البُلْقِينيّ وغيرِه، وسمع الحديث. له نظمٌ كثيرٌ وتصانيف، منها: «التعقبات على المهمات» حافل بتعقباتٍ نفيسةٍ على شَيْخه الإسنويّ، وله على «المنهاج» عدةُ شروح، و«أحكام المساجد» و«توقيف الـحُكّام على غوامِض الأحكام» في النكاح. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ٣٣٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ١٥-١٦) و«الضوء اللامع» (٢: ٤٧-٤٩).

(٢) الإمامُ الفقيهُ شمسُ الدين أبو الفتح (٧٨٠-٨٦٧هـ)، أخذَ عن أبيه وغيره، وسمع على التَّـنُوخيّ وابن الـمَيْلَق وآخرين، وأجازَ له أبو هريرة ابنُ الذَّهَبيّ وجماعة، وكتب عن الوليِّ العراقيّ كثيراً من أماليه. انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٢٤-٢٥) و«المنجم» (ص١٧٦-١٧٧).

ذِكْرُ تَصانيفِ الكَمال الدَّمِيريّ[١]

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها التَّقيُّ الشُّمُنِّيُّ والعِزُّ عبدُ العزيز الـمُنَاويُّ والشِّهابُ الحِجازيُّ أديبُ العَصْر وشاعرُه أحمدُ بن محمد[٢] الحِجازيُّ إجازةً عنه، وقد سَمِعَ الشِّهابُ الحِجازيُّ منه بعضَ «شرحه» على «ابن ماجَه».

* * *

(١) هو الإمامُ الفقيهُ البارعُ المحدِّثُ العابدُ كمالُ الدين محمدُ بن موسى بن عيسى الدَّمِيريّ المصريّ، وُلِدَ في حدود سنة (٧٥٠هـ) ومات سنةَ (٨٠٨هـ)، خدم البهاء السُّبكيّ، وأخذ عنه وعن الإسنويّ. له: «شرح المنهاج» سماه «النجم الوهاج» ضَمَّنَهُ فوائدَ كثيرةً خارجةً عن الفقه، و«الدِّيباجة في شرح سُنَن ابن ماجه» و«حياة الحيوان الكبرى» وغير ذلك. انظر: «المجمع المؤسس» (ص٥٣٤-٥٣٥) و«الإنباء» (٢: ٣٤٨) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٦١-٦٢) و«الضوء اللامع» (١٠: ٥٩-٦٢).

(٢) ابن علي الـخَزْرَجيّ السَّـعْديّ العَـبَّاديّ الشافعيّ الـمقرئ، المعروف بالشهاب الحِجازيّ، الإمامُ (٧٩٠-٨٧٥هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٢: ١٤٧-١٤٩) و«المنجم» (ص٦٣-٦٨).

ذِكْرُ تصانيفِ الوَلِيِّ أبي زُرْعَة بن الحافظ العِراقيِّ السَّابق أيضاً[١]

الذي قيل في تَرْجَمته: ما رأى مثلَ نفسه. لكن اسْتُشْكِل ذلك: بأنَّ شيخَهُ الإمامَ السِّراجَ البُلْقِينيَّ بَلَغَ رتبةَ الاجتهاد، فهو إمامُ المتأخرين، وبأنّ أباهُ انتهتْ إليه رئاسةُ الحديث[٢]، بل له في الفقه ما لكثيرين من أئمة عصره، فكيف وشيخُهُ الإِسْنَويُّ انتهتْ إليه رئاسةُ حِفْظِ الفقه ومَدارِكِ أَغْواره والاطِّلاعِ على خَفاياه[٣]، ولذلك كان بعضُ مشايخِ مشايخِنا يقولُ في حقِّه ـ أعني: الإِسْنَويَّ ـ: «هذا رجلٌ دارَتْ رَحَى المذهَب على رأسه». كنايةً عمّا ذَكَرْتُهُ [٥٥/أ] عنه من بلوغه في الفقه مبلغاً لا نهايةَ لِدَرْكِ تحقيقِهِ فيه.

والجوابُ عن ذلك الاستشكال: أن أبا زُرْعَةَ المذكورَ جَمَعَ بين فِقْه شيخِهِ البُـلْقِينيِّ والإِسْنَويّ، وبين حديثِ والدِه، فهو لم يَـرَ مثلَ نفسِهِ باعتبار جَمْعِهِ لهذين المتفرِّقَيْن في أبيه ومشايخه.

قال شيخُنا المذكورُ: أخبرَني بمؤلَّفاته شيخُنا شيخُ الإسلام الشَّرَفُ الـمُنَاوِيُّ إجازة، وسَمِعْتُ عليه قِطْعةً من «شَرْح البَهْجة» قراءةَ بَحْثٍ وتَحْقيق عنه؛ سماعاً لما سَمِعَ منها، وإجازةً لسائرها.

---

(١) من تصانيفه: «تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي» و«اختصار المهمات» و«شرح البهجة» و«فتاوى» و«شرح جمع الجوامع» وغيرها. انظر: «طبقات الشافعية» (٤: ٨٢) و«الضوء» (١: ٣٤٢).

(٢) في (ج): «فن الحديث».

(٣) في (د): «بل له في الفقه ما ليس من أئمة عصره وشيخه الإسنوي انتهت إليه رياسة الحديث، بل له في حفظ الفقه ومدارك أغواره والاطلاع على خفاياه». ومثله في (ج) لكن من غير قوله: «حفظ».

ذِكْرُ تصانيفِ الشّمْس ابن الجَزَريِّ[(١)]

قال شيخُنا المذكورُ[(٢)]: أخبرَني الشَّرفُ إسماعيلُ بن أبي بكر الزَّبِيديُّ[(٣)] إجازةً، عن ابن الجَزَرِيّش سماعاً لـ«الطَّـيِّبة»[(٤)] و«عُدْة الحِصْن الحَصِين»[(٥)].

وأخبرَني الـمُحِبُّ بنُ التقيِّ بن فَهْد[(٦)]، عن ابن الـجَزَريِّ سماعاً لـ«الطَّيِّبة» و«النَّشْر»[(٧)] و«الحِصْن الحصين»[(٨)].

---

(١) منها: «النشر في القراءات العشر» و«المقدمة الجزرية» أرجوزة في التجويد، و«التمهيد في علم التجويد» و«غاية النهاية في طبقات القراء». انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٢٥٧) و«الأعلام» (٧: ٤٥).

(٢) «الفهرست الصغير» (ص٢٦٨).

(٣) في الأصول: «إسماعيل أبو بكر الزبيدي». وتقدمت ترجمته في أسانيد العيدروس إلى الخرقة.

(٤) «طَيِّبَةُ النَّشْر في القراءات العَشْر» ألفيةٌ شَرَحَها ولدُ الناظمِ وغيره. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١١١٨).

(٥) هو مختصرُ كتابه «الحِصْن الحَصِين من كلام سيِّد المرسلين» الآتي ذكرُه. وله مختصَرٌ آخر سماه «الجُنّة»، وسيأتي ذكره في إسناد المصنف.

(٦) الإمامُ المحدِّثُ المسندُ أبو بكر أحمدُ بن الإمام الحافظ تقيِّ الدين محمد ابن فَهْد (٨٠٩-٨٩٠هـ)، كان في أوّله حَنَفياً ثمّ تحوَّل شافعياً، بَكَّرَ به أبوه فأسمعه على شيوخِ مكةَ وقاصدي الحرمَين، وسمع بمصر قليلاً من الحافظ، وأجازَ له خلقٌ. انظر: «الضوء» (٢: ١٩٣، ١١: ٩٢) و«المنجم» (ص١٠٩-١١١).
تنبيهٌ: ظنَّ محقِّقُ «الفهرست الصغير» (ص٢٦٩) أنّ المحبَّ هنا هو ابنُ الألواحي، وليس كذلك.

(٧) «النَّشْرُ في القراءات العَشْر» كتابٌ جامعٌ لجميع طُرُق العشرة، لم يُسبَقْ إلى مثله. وقد اختصَرَهُ غير واحد منهم المصنِّف وسماه «التقريب في مختصر النشر». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٩٥٢).

(٨) «الحِصْن الحَصِين من كلام سيِّد المرسلين» من الكتب الجامعة للأدعية والأذكار المأثورة. أخرَجَهُ مصنِّفه ـ كما قال ـ من الأحاديث الصحيحة، وأبرزه عُدّةً عند كلِّ شِدّة. ولما أكمَلَ ترتيبَهُ طلبه عدوُّه تَيْمُور،=

وأنبأني الحافظُ النَّجْمُ عمرُ بنُ التقيِّ بن فَهْد، عن ابن الـجَزَريِّ سماعاً لتلك الثلاثة ولـ«العُدَّة» و«الـجُنَّة» مُـخْتصَرَي «الحِصْن»[1] ولـ«أسنى المطالب في مناقب عليٍّ ابن أبي طالب».

وأنبأني الشيخُ زينُ الدين عبدُ الدائم الأَزْهَريُّ المقرئ[2] والشيخُ زينُ الدين عبدُ القادر بن حسين[3] النَّواويُّ والشمسُ أبو الوفاء محمدُ بن أحمد بن محمد بن[4] الـحِمْصيّ[5] والشمسُ محمدُ بن أحمد بن علي العُمَريُّ[6]، عن ابن الـجَزَريِّ إجازةً بجميع تصانيفه.

= فهرب منه مختفياً، وتَـحَصَّنَ بهذا الحِصْن، فرأى سيدَ المرسلين ﷺ جالساً على يمينه، وكأنه ﷺ يقول له: ما تريد؟ فقال: يا رسول الله، ادع الله لي وللمسلمين، فرَفَعَ يديه فدعا، ثم مسحَ بهما وجهَهُ الكريم، وكان ذلك ليلةَ الخميس، فهَرَبَ العدوُّ ليلة الأحد، وفرَّج الله تعالى عنه وعن المسلمين ببركة ما في هذا الكتاب. وللمصنِّف عليه شرحٌ مفيدٌ سماه «مفتاح الحِصْن». انظر: «كشف الظنون» (١: ٦٦٩).

(١) في (ج): «مختصري حصن الحصين».

(٢) الإمامُ أبو محمد عبدُ الدائم بن عليٍّ الحَدِيديّ ثمّ القاهريّ الشافعي، ولد بعد الثمانمئة، ومات سنةَ (٨٧٠هـ)، تلا بالسَّبْع على جماعة كابن الجَزَريّ، وشَرَحَ «منظومته» في التَّجْويد، وشَرَع في شرح «الطَّيِّبة». انظر: «الضوء اللامع» (٤: ٤٢) و«المنجم» (ص١٣٦).

(٣) كذا في الأصول، وفي أصول «الفهرست الصغير» (ص٢٧٣)، وفي «الضوء» (٤: ٢٨٨): «عبد القادر بن محمد بن حسن» من غير ياء. وهو الإمامُ الفقيهُ الزاهدُ النوويُّ الأصل المقدسيُّ الشافعي (ت٨٧١هـ). انظر: «الضوء» (٤: ٢٨٨) و«المنجم» (ص١٤٨).

(٤) قوله «بن» ساقط من (د) و(ج).

(٥) الغَـزِّي، الإمامُ البارعُ في الفقه والأصول والعربية، كان حنفياً ثمّ تحوَّل إلى مذهب الشافعية (٨١٢-٨٨١هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٦١-٦٢) و«المنجم» (ص١٧٣).

(٦) المقدسيُّ الدمشقيُّ الصالحيُّ الحنبلي، المعروف بالخطيب ابن أبي عمر (٨٠٥-٨٩٩هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٩-١٠) و«المنجم» (ص١٧٥).

ذِكْرُ «القاموس» للعلّامة مَـجْد الدين محمد بن يَعْقُوب الفِيرُوزابادي[(١)] وسائر كُتُبه

قال شيخُنا المذكور: أخبرَني بها الحافظُ التقيُّ بنُ فَهْد، وأخوه وليُّ الدين أبو الفتح عَطِيَّة[(٢)]، ووَلَداهُ[(٣)] مُحِبُّ الدِّين أبو بكر والحافظُ نَجْمُ الدين عُمر، والشَّرَفُ إسماعيلُ بن أبي بكر الـزَّبيديّ، وآسيةُ بنتُ جار الله بن صالح الطَّـبَرِيّ[(٤)]، وصفيةُ بنتُ ياقوت المكِّية[(٥)]، والفَخْرُ أبو بكر بنُ أحمد بن إبراهيم المُرْشِديّ[(٦)]، ورُقَيَّةُ بنتُ عبد القَـويِّ بن محمد البِـجَائيّ[(٧)]، وأمُّ حَبيـبَةَ بنتُ أحمدَ بن محمدِ بن موسى

(١) بكسر فائه. وفِيروز بلدةٌ بفارِس. انظر: «الضوء» (١١: ٢١٨). وسيترجمُ له المصنِّفُ آخرَ الكتاب.

فائدةٌ: نبَّـهَ المصنِّفُ في مواضعَ من «التحفة» على ما وقعَ للفيروزابادي في «القاموس» من خَلطِ الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية، وأنّ له من ذلك شيئاً كثيراً. قال في «التحفة» (٣: ٣٠٥): وكلُّه غَلَطٌ يجبُ التنبيهُ له؛ لأنَّ الحقائقَ الشرعيةَ لم تُعْلَمْ إلّا من الشارع، فأهلُ اللغة يجهلونها، فكيف تُنْسَبُ إليهم.

(٢) (٨٠٤-٨٧٤هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٥: ١٤٨-١٤٩) و«المنجم» (ص١٥١).

(٣) في (د): «ووالده». وفي (ج): «وولده».

(٤) (٧٩٦ أو ٧٩٧-٨٧٣هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ٢) و«المنجم» (ص٩٤-٩٥).

(٥) خالةُ النجم ابن فَهْد (٨٠٤-٨٧٢). انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ٧١-٧٢) و«المنجم» (ص١٣٣-١٣٤).

(٦) (٨٠٣-٨٧٦هـ)، رحلَ وسمعَ وأخذَ عن جماعة، كان ذكياً، غزيرَ الحفظ لأيام العرب، مشاركاً في الطِّب، قاتل في غَزاة بالروم. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ١٥-١٦) و«المنجم» (ص١٠٧).

(٧) نسبة إلى بِجَاية من المغرب، كما في ألقاب «الضوء اللامع» (١١: ١٨٩) و«معجم البلدان» (٢: ٢٧٠). وانظر ترجمةَ رُقَـيَّة بنت عبد القَويّ في: «الضوء اللامع» (١٢: ٣٤) و«المنجم» (ص١١٩).

الشُوَيْكيّ[١]، وأمينُ الدِّين سالم بنُ الضِّياءِ محمدِ بن محمدِ بن سالمٍ القُرَشيُّ المكِّيّ[٢]، وعَلَمُ الدين شاكرُ بنُ عبدِ الغني بن الجيعان[٣]، وكماليةُ بنتُ أحمدَ بن محمدِ بن ناصرٍ المكِّيّ[٤]، والمحبُّ محمدُ بنُ عليّ بن محمد المعروفُ بابن الألْواحيّ[٥]، ورَضيُّ الدين أبو حامد محمدُ بن محمدِ بن ظَهِيرةَ المكِّيّ[٦]، وأخوه وليُّ الدِّين[٧]، ومسندُ الدنيا على الإطلاق محمدُ بنُ مُـقْبِل الـحَلَبيّ، وأمُّ الفضل هاجرُ بنتُ الشَّـرف محمد المقدسيّ[٨]؛ كلُّهم عنه إجازةً بـ«القاموس» وسائر كُتُبه.

* * *

(١) واسمُها زَيْـنب (٧٩٩-٨٨٦هـ) قال السَّخاوي: «كانت خَيِّرةً مباركـةً صالحةً كثيرةَ العبادة والصَّدقة والصيام والطواف والاعتمار، وعُمِّرت ممتعةً بسمعها وبَصَرها، وفجعت بأولادها فصَبرت واحتسبت». انظر: «الضوء» (١٢: ٣٩-٤٠) و«المنجم» (ص١٢٠-١٢١). لكن في «الضوء»: (الشوبكي)، والمثبتُ هو ما في الأصل و«الـمنجم» و«الفهرست الصغير» (ص٢٨١).

(٢) (٧٨٩-٨٧٦هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٢٤٢) و«المنجم» (ص١٢٢).

(٣) (٧٩٠-٨٨٢هـ) من أهل الحلِّ والعَـقْد والسِّياسة في الدَّولة، كان بالغَ الحكمة والفضل والقيام بالمعروف. انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٢٩١-٢٩٢) و«المنجم» (ص١٢٤).

(٤) وُلِـدت سنة (٨٠٥هـ)، ووفاتُها بعد (٨٦٥هـ). انظر: «الضوء» (١٢: ١١٩) و«المنجم» (ص١٦٨).

(٥) تقدَّمت ترجمتُه في أسانيد المصنف إلى «صحيح البخاري».

(٦) (٨٠٧-٨٧٧هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٢١٧) و«المنجم» (ص٢١١-٢١٣).

(٧) أبو عبد الله محمدُ بن محمد بن محمد بن حُسين بن عليّ ابن ظهيرة (٨١٣-٨٩٠هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٩: ٢١٧-٢١٨) و«المنجم» (ص٢١٣).

(٨) (٧٩٠-٨٧٤هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١٢: ١٣١-١٣٢). وبَسط الحافظُ السيوطي مسموعاتِها وإجازاتها في «المنجم» (ص٢٢٧-٢٣٦).

ذِكْرُ «الهداية» للمَرْغِنانيّ[١] الحَنَفيّ

قال شيخُنا الـمذكور: أنبأني بها أبو الفضل الـمَرْجانيّ، عن محمدِ بن عليٍّ ابن ضِـرْغَام الحنفيّ، عن العلامة الشمسِ عبدِ الله بن حَجَّاج الكاشْـغَريّ[٢]، أنا العلامة حسامُ الدين حسين بن علي السِّغْناقيّ[٣]، أنا حافظُ الدين البُخاريّ، عن شمسِ الأئمةِ الكَرْدَريّ، عن المصنِّف.

* * *

---

(١) نسبة إلى (مَرْغِنان) بفتح الميم، من بلاد فَرْغانة فيما وراء النهر. وهو الإمام الفقيه الكبيرُ برهانُ الدين عليُّ ابنُ أبي بكر بن عبد الجليل الحنفيّ، صاحب «الهداية» (ت٥٩٣هـ)، تفقَّه بنَجم الدِّين النَّسَفيّ وغيره حتى بَرَعَ في المذهب وساد، وتفقَّه به جماعةٌ كالشمس الكَرْدَريّ. ومن تصانيفه: «كفاية المنتهي» في نحو ثمانين مجلداً. انظر: «الجواهر المضية» (٢: ٦٢٧-٦٢٨) و«الفوائد البهية» (ص١٤١-١٤٢).

و«الهداية» شرحٌ لمتن له سماهُ «بداية المبتدي»، ولكنه في الحقيقة كالشَّرح لـ«مختصر القُدُوري» ولـ«الجامع الصغير» للإمام محمد بن الحسن، وعادتُه أن يحرِّر كلامَ الإمامَين من المدَّعَى والدليل، ثمّ يحرِّرُ مدَّعى الإمامِ الأعظمِ ويَبْسُط دليلَه، فإذا كان تحريرُهُ مخالفاً لهذه العادة يُفْهَم منه الميلُ إلى ما ادَّعى الإمامان، وإذا قال: (في الكتاب) أراد القُدُوريّ. انظر: «كشف الظنون» (٢: ٢٠٣١-٢٠٣٢).

(٢) بسكون الشين، نسبة لمدينة في وسط بلاد التُّرْك. انظر: «معجم البلدان» (٧: ١١٤). وترجمتُه في: «الدرر الكامنة» (٢: ٢٥٥) و«الطبقات السنية» (٤: ١٦٢).

(٣) في بعض كتب التراجم بالصاد بدل السين، نسبةً إلى (سِغْناق) بلدة في تُرْكِستان. وهو الإمامُ الفقيهُ النحويُّ الجَدَليُّ (ت٧٠١هـ أو ٧١٤هـ). ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٢: ١٤٧) و«الجواهر المضية» (٢: ١١٤-١١٦) و«الطبقات السنية» (٣: ١٥٠-١٥٢) و«الفوائد البهية» (ص٦٢).

ذِكْرُ «مختَصَر القُدُوريّ» (١)

قال شيخُنا المذكور: [٥٥/ب] أنبأني به الوجيهُ عبدُ الرحمن بن محمدِ بن إبراهيمَ الـمُرْشِديُّ(٢) والشرفُ أبو القاسم العَقِيليُّ والبدرُ أبو السَّعادات محمدُ(٣) بن حافظ العصرِ أبي الفضل بن حَجَر؛ كلُّهم عن أبي بكر بن الحسين المَراغيّ، عن أبي العباس الـحَجَّار، عن جعفر بن علي الـهَمْدانيّ، عن السِّلَفيّ، عن أبي الحسين(٤) المبارك بن عبد الجبار الطُّيُوريّ، عن القُدُوريّ.

* * *

---

(١) نسبة إلى القُدُور جمع قِدْر. وقيل: نسبة إلى قرية من قرى بغداد اسمها (قدورة). وهو الإمامُ الفقيهُ الكبيرُ شيخُ الحنفية في العراق أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغداديّ (٣٦٢-٤٢٨هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١: ٧٨-٧٩) و«السير» (١٧: ٥٧٤-٥٧٥) و«الفوائد البهية» (ص٣٠-٣١).

(٢) تحرفت في (ج) إلى: «الزبيدي». وولادةُ الوجيه المرشديّ (٨٠٧هـ) ووفاته (٨٨٢هـ). ترجمته في: «الضوء اللامع» (٤: ١١٩) و«المنجم» (ص١٤٠-١٤١).

(٣) الإمامُ المحدِّثُ القاضي، يعرف كأبيه بابن حجر (٨١٥-٨٦٩هـ). ترجمته في: «الضوء» (٧: ٢٠) و«المنجم» (ص١٧٦).

(٤) تحرّف في الأصول إلى: «الحسن». وهو الإمامُ الحافظُ الأزديُّ البغداديُّ الصَّيْرفي (ت٥٠٠هـ). ترجمته في: «السير» (١٩: ٢١٣).

ذِكْرُ «مَـجْمَع البَحْرَين»[١] للإمام ابن السَّاعاتيّ[٢] وسائرِ كُتُبه

قال شيخُنـا المذكور: أنبأني بها القاضي النجمُ الغُمـاريّ[٣]، عن أبي إسحـاق التَّـنُوخيّ، عن الحافظ القاسم البِـرْزَاليّ، عنه.

* * *

(١) في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، جَمَعَ فيه مؤلِّفُهُ بين «مختصر القُدُوريّ» و«منظومة النَّسَفيّ» مع زوائد وترتيب، فأَحْسَن وأبدعَ في اختصاره، وشَرَحَهُ في مجلدين كبيرين. انظر: «الجواهر المضية» (١: ٢٠٩).

(٢) هو الإمامُ الكبيرُ الفقيهُ الأصوليّ البارعُ مظَفَّرُ الدين أبو العباس أحمدُ بنُ عليِّ بن ثَعْلَب ابن أبي الضياء الشاميّ الأصل البغداديُّ المنشأ الحنفيّ، المعروفُ بابن السَّاعاتيّ ـ كان أبوه هو الذي عَمِل السَّاعات على باب المستنصرية ببغداد ـ (ت٦٩٤هـ)، من تصانيفه: «البديع» في أصول الفقه، جَمَعَ فيه بين أصول فخر الإسلام البَزْدَوي و«الإحكام» للآمدي. انظر: «الطبقات السنية» (١: ٤٠٠-٤٠١) و«الجواهر المضية» (١: ٢٠٨-٢١٢) و«الفوائد البهية» (ص٢٦-٢٧).

(٣) الإمامُ أبو الفضل محمدُ بن أحمد بن عبد الله الفَـزَاريّ الغُماريّ العباسيّ القَلْقَشَنْديّ الشافعيّ (٧٩٥-٨٧٦هـ)، مات غَريقاً في النِّيل. انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٣٢٢-٣٢٣) و«المنجم» (ص١٧٤).

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ الشُّمُنِّيّ

قال شيخُنا الثاني: سمعتُ عليه «حاشيتَه» على «المغني»[١]، وقرأتُ عليه بعضَها بحثاً.

تنبيهٌ
[ترجمة الإمام الشُّمُنِّيّ]

الشُّمُنِّيُّ هو التقيُّ أحمدُ[٢] بنُ الكمال الحنفيُّ المفَنِّن، وُلِدَ سنةَ إحدى وثمانمئة بالإسكندرية، وقَدِمَ به أبوه القاهرة، فأَسْمَعَهُ الكثيرَ على ابن الكُوَيْك والجمال الحنبليِّ والوليِّ العراقيِّ وغيرِهم، وأجاز له البُلْقِينيُّ والزَّيْنُ العراقيُّ والنورُ الهَيْثَميُّ والزَّينُ المَراغيُّ وآخرون.

وتفقَّه أولاً كأبيه مالكياً، ثمّ انتقلَ حَنَفياً، وانتفع بالبِساطيِّ شيخِ الإسلام قاضي القضاة المالكيِّ في الأصلَين والنحو والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، وبالعلاء البُخاريِّ

---

(١) المراد «مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب» للإمام ابن هشام. ومن تصانيفه أيضاً: «مزيل الخفا عن ألفاظ الشِّفا» و«كمال الدراية في شرح النُّقاية» في الفقه الحنفيّ، و«فهرست» لمروياته. انظر: «الضوء اللامع» (٢: ١٧٥) و«المنجم» (ص٨٦) و«الطبقات السنية» (٢: ٨٣).

(٢) أبو العباس أحمدُ بنُ محمد بن محمد التَّمِيميُّ الدَّاريُّ القُسَنْطينيُّ الأصل، السَّكَنْدريُّ المولد، القاهريُّ المنشأ. انظر ترجمتَه في المراجع السابقة عند ذكر مصنفاته.

في أصول فقه الحنفية، وبالسِّيراميِّ في المنطق، ولازَمَهُ في العقليات وغيرها، وأَخَذَ عن شيخ الإسلام ابن حَجَر في الحديث، وأخذ الطِّبَّ والفرائضَ والحسابَ والعُرُوضَ والهندسةَ والهيئة.

واستمَرَّ يَدْأَبُ في الفضائل حتى اشْتَهَر وتَصَدَّى للإِقْراء، وصَنَّفَ عدةَ كتب منها: «حاشيته على المغني» وأقرأها مراراً، وتنافَسَ الناسُ في تحصيلها.

هذا كلُّه من مَتانة ديانته وزُهْده وعِفَّتِهِ وتواضعه وصَبْره، بحيثُ يَقْدِرُ على التعبير عن مُرادِهِ الواحد بعباراتٍ مختلفة.

وبالجملة فهو منقَطِعُ القَرِين، عامُّ النَّفْع بإجماع أهل عصره، وأُعْطِيَ مع ذلك حسنَ شكالة، وعظيمَ شهامة وأُبَّهة، وبشاشةَ وَجْه، **لم يُدنَّسْ بشيء يَحُطُّ مقدارَه، بل يُراعي حقَّ منصبِ العلم ما أَمْكَنَه.**

قد مَنَحَهُ الله كثرةَ الأسقام، فاستَمَرَّ إلى أن ماتَ بالاستسقاءِ سابعَ عشر الحِجّة سنةَ اثنين وسبعين وثمانمئة، وكَثُرَ أسفُ الناس عليه، ولم يخلف بعده في مجموعه مثلُه، رحمه الله تعالى وإيّانا.

* * *

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ الإمام ابن الهُمام

أخبرَنا بها مشايخُنا، منهم شيخُنا الأولُ[1] عنه بها.

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام ابن الهُمام]

هو كمالُ الدين محمدُ بن هُمام السِّـيواسيُّ الأصلُ ثمّ القاهريّ[2]، من بيت عِلْم وقَضاء ورئاسة بسِيواس[3]، قَدِمَ أبوه إلى القاهرة، فوَلِيَ قضاءَ الإسكندرية، فاستَمَرَّ قاضياً بها إلى أن مات، ووُلِدَ له بها قبل موته بعشر سنين ولدُهُ المذكورُ سنةَ ثمانٍ أو تسعٍ وثمانين وسبعمئة، ونشأ في كفالة جَدَّتِهِ لأمِّه المغْرِبِية المعروفة بالولاية والكرامات الظاهرة.

قَـدِمَتْ به القاهرةَ فحَفِظَ عدةَ كتب وعَرَضها على العلمـاء، ثم رَجَعَتْ به للإسكندرية فاشتغل [٥٦/أ] بها، ثم رجع إلى القاهرة فظهر فضلُه.

---

(١) انظر: «ثبت شيخ الإسلام» (ص٣٢٩).

(٢) تمامُ اسمِهِ ونَسَبِه كما في «الضوء اللامع» (٨: ١٢٧-١٣٢): محمدُ بنُ عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، الكمالُ بنُ همام الدين بن حميد الدين بن سعد الدين السِّيواسي الأصل ثم القاهريّ الحنفيّ. وانظر: «الفوائد البهية» (ص١٨٥).

(٣) وهي من بلاد الروم، كما في «الفوائد البهية» (ص١٨٥).

وأخذَ المنطقَ والحكمةَ عن عبد السلام البغداديِّ والبِساطيِّ والكمال الشُّمُنِّيِّ وغيرهم.

واجتمع بابن الفَنَاريِّ وابن مَرْزُوق حين رجوعِهما من الحج، وبَحَث مع كلٍّ منهما بما أَبْـهَره، ورُبَّما ضَيَّق على البَدْر الأَقْصَرائيِّ[١] في البحث فلم يجد فيه مخلصاً، وكذا غيره. ومن ثَمَّ قيل: لم يكنْ في شيوخه أَذْكَى منه.

وأخذَ «إقليدس»[٢] عن ابن المَجْدي[٣]، و«ألفيةَ الحديث» على ابن ناظِـمِها الوليِّ أبي زُرْعة، ورامَ التدقيقَ معه في البَحْثِ حتى في الاصطلاح، فلم يُجِبْهُ للقاعدة المشهورة: أنه لا مُشاحة في الاصطلاح.

والفقهَ عن السِّراج قارئ «الهداية» في سنتين، وبه انتفع، وكان يُضايِقُه ويَـخْرُجُ معه إلى كلِّ فنّ، ومن ثَمَّ كَتَبَ له أنه أفاد أكثَرَ مما استفاد.

ولَزِمَ الزَّينَ التَّفَهْنيَّ[٤] فأَلَحَّ عليه أن ينوبَ في القضاء نيابةً عامة لا كالنواب، فامْتَنَع.

وكان عظيمَ التواضع، جلس يوماً في حَشْوِ حلقةِ العلاء البُخاري، فقام إليه وأَجْلَسَه بجانبه، وقال له: محلُّك وإجلالُك معلومٌ لي وللطلبة.

---

(١) هو الإمامُ محمود بن محمد بن إبرهيم القاهريّ الحنفيّ، أخو الأمين الأَقْصَرائي المتقدِّمة ترجمتُه، توفي سنة (٨٢٥هـ)، ولم يبلغِ الثلاثين. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ١٤٣).

(٢) كتابٌ في أصول الهندسة والحساب. انظر: «كشف الظنون» (١: ١٣٧).

(٣) هو الإمامُ الميقاتيُّ الفَرَضي الفقيهُ الصوفيُّ شهابُ الدين أحمدُ بن رجب المَجْدي القاهري الشافعي (٧٦٧-٨٥٠هـ). انظر: «الضوء اللامع» (١: ٣٠٠-٣٠٢) و«الأعلام» (١: ١٢٥).

(٤) نسبة إلى قرية بالقرب من دِمياط، كما في ألقاب «الضوء اللامع» (١١: ١٩٤).

ولَزِمَ الوليدَ بن الشّحنة لما قدم إلى القاهرة، ثم سافر معه إلى حلب، وأقام يَقْرَأُ عليه إلى أن مات، فرَجَعَ مُثْنياً عليه.

وسَلَكَ في طريق القوم بالإِدْكاويّ[١] والـخَوافيّ، وسافر معه إلى القدس، ودَعا له أن يكون مع العلماء العاملين والعُـبَّاد الصالحين.

وسَمِعَ على جماعة، منهم حافظُ العَصْر ابن حَجَر، وذَكَرَهُ في بعض تصانيفه، فقال: (شيخنا). وأجازَ له كثيرون مسانيدُهم عالية، وخَرَّجَ له السَّخاوي «أربعين» من مروياته بالسَّماع والإجازة، فحَدَّثَ بها، وسمع منه الفضلاء.

وأَدْمَنَ الاشتغالَ بُرْهةً ففاق أقرانَه فضلاً تاماً، وفكراً مُسْتقيماً، وذكاءً مُفرطاً، بحيثُ قال البُرهانُ الإبناسيّ: (لو طلبتُ حُجَجَ الدِّين ما كان في بَلَدِنا مصرَ مَن يقوم بها غيرُه). مع وجود أكابر مشايخه كالبِساطيّ.

ولما رام البِساطيُّ الـمناظرةَ مع العلاء بن البُخاريِّ بسبب ابن الفارِض وأهل طريقته، قيل له: مَن يَـحْكُمُ بينكما إذا تناظَرْتُما؟ فقال: ابنُ الهُمام؛ لأنه الذي يصلحُ لذلك. وسُئِلَ البِساطيُّ عن أجلاء تلامذتِـهِ بعد القاياتي والعرباني وآخرين ثم ابن الـهُمام. وقال: هو يَصْلُحُ شَيْخاً لهؤلاء.

وعَكَفَ الناسُ عليه؛ لأنه صار من أَجِلاء أقرانه، وطار صيتُـهُ، وعَظُمَ ذِكْرُه.

وأولُ ما ولي تدريس الفقه في القبة المنصورية، فحَضَرَ أجلاءُ مشايخه كالبِساطيِّ

---

(١) نسبة لـ(إدْكُو)، ويقال: أَتْكو، وهي بلدة صغيرة قرب الساحل بمصر. انظر: «الضوء اللامع» (١١: ١٨٣) و«تاج العروس» (أ د ك). وهو العارفُ الجليلُ العلامةُ الصوفي ذو الكرامات برهانُ الدين إبراهيمُ بن عمر بن محمد الشافعيّ (ت ٨٣٤هـ). قال السخاوي: «أحدُ السادات من العارفين». أخذ عن التقيِّ عبد الرحمن الشبريسي، وأخذ عنه أئمةُ عصره. انظر: «الضوء اللامع» (١: ١١٣-١١٥).

وابنِ حَجَر وقارئِ «الهداية»[١] والبَدْرِ الأَقْصَرائيِّ وكثيرين، فجَلَسَ في محلِّ القارئ أدباً مع مشايخه بعد تَمَنُّعٍ عظيمٍ منهم في جلوسه، ثم تكلَّم على قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] بفصاحةٍ وطَلاقةٍ على نَفَسٍ واحدٍ إلى أن أَبْهَرَهم، فأَذْعَنُوا له كلُّهم، وشَرَعَ ابنُ حجر يتكلَّم معه، فقال البساطيّ: دَعُوهُ يتكلَّمُ ونَتَلَذَّذُ بمقالته؛ فإنه يقولُ ما لا نظيرَ له.

ووَلِيَ مشيخةَ الشَّيْخُونية، فباشرها بعِفَّةٍ تامة، وحُرْمةٍ وافرة، ولم يُصْغِ لشَفاعة كبيرٍ ولا صغيرٍ مخالِفٍ الشرع.

وقـرَّرَهُ الأشرفُ بَرْسْباي[٢] شيخاً بمدرسته من غير علمه، ثم سأله عن سِنِّه؛ لكون بعضهم قال للسلطان إنه شاب، فأخبر الكمالُ أنَّ سنَّه دون الأربعين، فأَلْبَسَهُ الخلعة، [٥٦/ ب] ثم قرَّر تلميذَهُ الأمشاطي في وظيفة تصوُّف شَغَرَت، فعارضه الخزندار فغَضِبَ وخَلَعَ طيلسانَه، وقال: عزلتُ نَفْسي من هذه المشيخة وخَلَعْتُها كما خَلَعْتُ طَيْلَساني هذا. فبلغ ذلك السلطانَ فأَسِفَ عليه واسْتَعْطَفَهُ جهدَه، وأرسل إليه أكابرَ مملكته، فأَبَى وانتقل لـ(طُرا) قرية قريبة من مصر، فسَكَنَها وانْجَمع عن الناس، فخشي ذلك الذي عارضه أنَّ السلطانَ يَسْفِكُ دمَهُ فجاء إليه حاسراً متأسِّفاً، فقَبَّلَ قَدَمَيْه معتذراً مستغفراً، فقال: إنما تركتُها لله، لا بسَبَبك.

ثمّ لم يَلْبَثْ أن أعرض أيضاً عن تدريس المنصورية، واستمَرَّ تارةً بمصرَ وتارةً بطُرَا، مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعلاظ على السلطان فمَن دونه.

---

(١) هو السِّراج عمرُ بن علي الكتاني.

(٢) صاحبُ مصر السلطانُ الملكُ الأشرفُ أبو النصر بَرْسْباي الدقماقيّ الظاهريّ الجَرْكَسيّ (٧٦٦-٨٤١هـ)، كان ملكاً جَليلاً مُبَجّلاً منقاداً للشريعة يحبُّ أهلَ العلم، مَهيباً مع لِين جانب، كفؤاً للمُلْك. نادى بنفسه سلطاناً سنةَ (٨٢٤ هـ) فأطاعه الأمراء، وهدأت البلادُ في أيامه، أنشأ مدارسَ بمصرَ وعماراتٍ نافعة. انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٨-١٠) و«قلادة النحر» (٦: ٤٠٢) و«الأعلام» (٢: ٤٨).

[ذكر «التحرير» في أصول الفقه
و«شرح الهداية» في الفقه]

وسارت بمؤلَّفاته الرُّكْبانُ شرقاً وغَرْباً، كـ«شرح الهداية» العزيز النظير، المقطوع القرين، انتهى فيه إلى الوكالة[١].

ثمّ عَنَّ له أن يُؤَلِّفَ في الجمع بين أصول الحنفية وأصول الشافعية كتاباً حافلاً حاكماً، فألَّفَ كتابه «التحرير» الذي لم يَكْتَحِلِ عينُ الزمان بمثله في فنِّه. ومع ذلك أقول: لَيْتَهُ أَتَمَّ شرحَ «الهداية» وإن لم يأتِ بهذا؛ لأنّ ذاك كلُّ حَنَفيٍّ يضطرُّ إليه، وهذا يقع الاستغناءُ عنه لكثيرين، بل عقَّدَهُ بحيثُ لا يَفْهَمُه، فضلاً عن أن يعترضَ شيئاً منه إلّا أكابرُ الأئمة الذين مثلُ مؤلِّفِهِ أو قريبٌ منه، وأنّى يوجَدُ كذلك. بل شَرَحَهُ بعضُ تلامذة المؤلِّف[٢] فلَمْ يَقُمْ بِحَقِّ شرحه كما ينبغي له، فتَنَاوَلَتْه أَلْسُنُ الحنفية والشافعية.

والحاصلُ: أنه جَمَعَ من علوم المنقول والمعقول ما لم يَجْمَعْهُ غيرُه، بحيثُ قيل فيه: كان عالِمَ أهل الأرض، ومُحَقِّقَ أولي العصر، ورُبَّما لا يَقْصُرُ عن درجة الاجتهاد.

* * *

---

(١) وسمّاه «فتح القدير للعاجز الفقير»، ثم أكمله إلى آخر الكتاب العلامةُ شمسُ الدين قاضي زاده (ت٩٨٨هـ)، وسماهُ «نتائج الأفكار في كشف الرُّمُوز والأسرار». انظر: «كشف الظنون» (٢: ٢٠٣٤).

(٢) هو الإمامُ شمسُ الدين محمدُ بن محمد، الشهيرُ بابن أمير الحاج الحلبي، وسمّى شرحَه بـ«التقرير والتحبير»، وهو مشهورٌ مطبوع. وشَرَحَهُ بعده مزجاً المحقِّقُ محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، وسماه «تيسير التحرير»، أجاد فيه، وحطَّ على مَن شَرَحَهُ قبله. انظر: «كشف الظنون» (١: ٣٥٨).

ذِكْرُ تصانيفِ الكافِيَجيّ

وهي تزيدُ على المئة(١)، أخبرَنا بها شيخُنا الثالثُ عنه قراءةً وسماعاً وإجازةً.

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الكافِيَجيّ]

هو محمدُ بن سُلَيمان بن سعيد(٢) بن مسعود الـمُحْيَويّ أبو عبد الله الرُّوميّ، ويُعْرَفُ بالكافِيَجيّ.

وُلد ببلاد الرُّوم قبل التسعين وسبعمئة(٣)، وأَخَذَ عن جماعةٍ منهم: الخافِيّ الآتي،

---

(١) قال تلميذُه الحافظُ السُّيوطي في «بغية الوعاة» (١: ١١٧): «أما تصانيفه في العلوم العقلية فلا تُحصى، بحيثُ إني سألته أن يُسَمِّيَ لي جميعَها لأكتبَها في ترجمته، فقال: لا أقدرُ على ذلك. قال: ولي مؤلفاتٌ كثيرةٌ أُنْسيتُها فلا أعرفُ الآن أسماءها. وأكثرُ تآليف الشيخ مختصرات، وأجلُّها وأنفعُها على الإطلاق «شرح قواعد الإعراب» و«شرح كلمتي الشهادة»، وله «مختصر في علوم الحديث» و«مختصر في علوم التفسير» يسمى «التيسير» قدرُه ثلاثةُ كراريس، وكان يقول: إنه ابتدع هذا العلم ولم يسبق إليه. وذلك لأن الشيخَ لم يقف على «البرهان» للزَّرْكَشي، ولا على «مواقع العلوم» للجلال البُلْقِيني». وسيذكر المصنِّفُ طَرَفاً من مصنفاته، وانظرها بتوسُّعٍ مع ترجمته في: «الضوء اللامع» (٧: ٢٥٩-٢٦١)، وانظر: «بغية الوعاة» (١: ١١٧-١١٩) و«المنجم» (ص١٨٣).

(٢) هذا ما في الأصول و«الضوء اللامع» (٧: ٢٥٩)، وفي «بغية الوعاة» (١: ١١٧): «سعد».

(٣) جزم السيوطي في «المنجم» (ص١٨٣) و«بغية الوعاة» (١: ١١٧): بأنّ ولادته سنة (٧٨٨هـ).

وأكثَرَ من قراءة «كافية» ابن الحاجب وإقرائها، فنُسِبَ إليها بزيادةِ جيم كما هو قاعدةُ اللسان التركيّ، وكثيراً ما يقال: الكافِياجي.

ودَخَلَ القاهرةَ بُعَيْدَ الثلاثين وثمانمئة، فظهرتْ له فضائلُ جَمَّةٌ جداً، فأقبل عليه الطلبة، وأعطيَ الوظائفَ السَّنية، وتَصَدَّى للإفادة تدريساً وإفتاءً وتأليفاً، وعَظُمَ صيتُه، وطار ذِكْرُه، وكثرت تلامذتُه من سائر المذاهب طبقةً بعد أخرى، وتقدَّموا في حياته.

وله في مؤلَّفاته التحقيقُ البالِغُ والمتانَةُ المتقنة، وشَرَحَ كلمتي الشهادة، وتَوَسَّع في الأسئلة والأجوبة التي استنتجها فيه توسعاً يُحَيِّرُ الفِكْر.

[فائدةٌ جليلةٌ في منهج التصنيف]

وشَرَعَ في مُحاكمات بين المتكلِّمين على «الكشّاف»، ولَيْتَه أتمّه، بل لَيْتَهُ بَلَغَ فيه المحتاجَ إليه، وهو نصفُهُ أو رُبعه الأول؛ لأنّ هذا المبحثَ عظيمُ الجَدْوى جداً؛ لأنك تجدُ المحشِّينَ على «الكَشّاف» و«البَيْضاويّ» يختلفون الاختلافَ الكثير، وتجِدُ أنفاسَهم متباعدةً جداً في كثيرٍ من المواضع، وتجدُ فيهم مَن يَغْلِبُ عليه التعصبُ [٥٧/أ] على معاصِرٍ أو مخالِفٍ في مذهبه أو نحو ذلك، فإذا حَكَمَ بينهم منصفٌ مملوءٌ من العلوم النقلية؛ التفسير والحديث والفقه، والآلية والعقلية، خالٍ عن الهوى والتعصب بسائر الاعتبارات، مُبْتغياً بذلك وجهَ ربِّه وإظهارَ الحقِّ وعدمَ محاباةٍ لموافِقٍ أو مناوأة لغيره؛ اتضح الحقُّ وزال العناد، وعُرِفَ مَن يَسْتَحِقُّ المدحَ ومَن يَسْتَحِقُّ القدح، ومَن قَدَمُهُ راسخة، ومَن علومُه في نجوم التحقيق راسخة، ومَن أحكامُهُ في سماء التدقيق باذخة.

ولقد زادَ تَعَجُّبي المراتِ المتعدّدة من شيخنا الثالث؛ فإنه كان من العلوم التي ذكرناها وهي النقليةُ والعقليةُ بمحلٍّ رَفيعٍ جداً كما يُنْبئُ عن ذلك مؤلَّفاتُه في تلك العلوم؛ فإنها تدلُّ على مزيد حفظٍ واسع، ومع ذلك لما أَلَّفَ «حاشيتَه» على «البَيْضاويّ»

جعلها مجرَّدَ جمعٍ لحواشٍ اطَّلَع عليها، فيحكي تلك الحواشيَ في كلِّ محلٍّ تخالفت أو توافقت فيه برُمَّتها من غير أن يَتعَقَّبَ واحدةً منها بأدنى رَدٍّ أو نَقْدٍ أو تقييدٍ أو إطلاق أو نحو ذلك، حتى إن مُطالعَ «حاشيته» يعتقدُ أنه ناقلٌ لحواشٍ فيها لا غير، وليس هذا مقصدَ مَن يُعْتَدُّ به من المؤلِّفين.

[إشارةٌ إلى منهج المصنّفِ في تآليفِه الفقهية]

ولقد وَقَعَ لبعض مؤلِّفي فقهِ مذهبِنا نظيرُ ذلك، وكذا لبعض مؤلِّفي النَّحو واللُّغة أو غيرهما؛ فتَجِدُ هؤلاء كلَّهم ينقلون عباراتِ مَن تقدَّمَهم بحُروفها أو تغييرٍ قليلٍ منها لنَحْو اختصارٍ لا لإصلاحٍ حتى طالت كتبُهم، فصار كتابُ الأول في أزيدَ من نحو[١] خمسٍ وعشرين[٢] مجلداً، خُلاصَتُها مع النقد والرَّدِّ والاستدراك والتقييد[٣].

وإنما الذي طَوَّل عليه: حكايتُهُ للآراء الضعيفة، وتحقيقُ تخريجها على قواعد المذهب، واختلاف الأصحاب في حكايتها، ونحوُ ذلك مما كان المتقدِّمون يُؤْثِرُونَه؛ لأنهم مجتهدون، وهذا هو اللائقُ بهم، وأما المتأخرون فأَعْرَضوا عن هذه التوسُّعات، واقتصروا على ما لا بدَّ منه في الإفتاء والتَّدْريس والعَويصات التي تَحْدُثُ لهم على اختلاف أنظارِهم وطَبقاتِهم.

وهذا هو الذي بَنَـيْنا عليه كُتبَنا الفقهية، فجاء «شرحُ الإرشاد»[٤] في مجلدَيْن مُشْتَمِلَيْن على ما يليقُ بها ذَكَرْناهُ مما لم يشتملْ عليه تلك الخمسةُ والعشرون مجلداً.

---

(١) قوله: «نحو» زيادة في (أ).

(٢) في (ز): «خمسة وعشرين».

(٣) سقط من الأصول خبرُ المبتدأ هنا.

(٤) هو «الإمداد في شرح الإرشاد» ثمّ اختَصَرَهُ في «فتح الجواد» وعمل عليه «حاشيةً» يحقِّقُ فيها بعضَ المباحث، ويُجيبُ على بعض الإشكالات التي كانت تقع في الدَّرس.

[تصانيفُ الكافِيَجيّ وأحوالُه]

وله - أعني الكافِيَجي - «حاشيةٌ» مستقلَّـةٌ على «الكشّاف» لم نَـرَها، وعلى متونٍ للحنفية كـ«الهداية» و«الـمَجْمَع» و«تلخيص الجامع الكبير»، وكَـتَبَ على «تفسيرِ البيضاوي» و«المطوَّلِ» و«شَرْحِ المواقف».

لكنه يَسْلُكُ في مؤلَّفاته نحوَ ما ذَكَرْتُهُ عن بعضِ الشافعية والنُّحاة، كالشيخ أبي النجا شَرَحَ «توضيح» ابن هشام في أربع مجلّدات، لو حُقِّقَتْ لم تأتِ مجلداً، وذلك أنه يَسْلُكُ فيها البسطَ بما ليس له كثيرُ جَدْوى من التَّـوَسُّع في الاحتمالات العقلية والتشكيكات الادعائية، حتى يَتَعَمَّى على الناظر فيها مُرادُه ولم يَظْفَرْ بالمطلوب، أو يَظْفَر به لكن بعد مَزِيد تَعْبٍ وتكلُّف.

وكان[1] متينَ الدين والحِلْم والكَرَم، وكثيرَ البُكاء لا سيَّما عند تلاوة القرآن؛ ممتثلاً ما أَمَرَ به نبيُّنا ﷺ من البُكاء عند سماع [٥٧/ ب] القرآن، فإن عَزَّ فالتَّـبَاكي[2].

وكان عظيمَ الاعتقاد في الصُّوفية، حتى العارف ابن عَرَبيّ وأتباعه، يُنَاضِلُ عنهم، فأَنْتَجَ له ذلك أنه صار نادرةَ وقتِهِ في العلوم النَّقْلية والعقلية، بل رُبَّما اخْتَرَعَ بعضَ العلوم.

وكانت الملوكُ تعظِّمُهُ لا سيَّما ملوك آل عثمان؛ فإنهم كانوا يكاتِبُونَهُ ويهدون إليه ما يليقُ بهم.

---

(١) أي: الكافيجي.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢: ٣٤٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢: ٣٦٤) عن جَرير بن عبد الله. قال في «مجمع الزوائد» (٧: ١٠١): «رواه الطبراني، وفيه بكر بن خنيس وهو متروك». وقال البيهقي: «إسنادُه ضعيفٌ بِمَرّة».

توفِّيَ سنةَ تسعٍ وسبعين وثمانمئة شهيداً بالـزَّحِير[1] والإسهال، رحمه الله تعالى وإيانا.

* * *

(١) هو استطلاق البطن. «مختار الصحاح» (ز ح ر).

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ الخَافي

أخبرَنا بها(١) شيخُنا الثالث، عن شيخه الكافِيَجيّ، عنه.

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الخافي]

الـخَافي هذا هو محمدُ بنُ شهاب بن محمود بن محمد بن يُوسُف بن الحسن الحَسَنيّ(٢)، نسبةً لجدِّه الحسن المذكور، نزيل سَمَرْقَنْد.

وُلدَ سنةَ سبعٍ وسبعين وسبعمئة بخَاف(٣)، وأخذ الفقهَ عن عبد الرحمن البُخاريِّ خالِ العلاء البُخاريِّ، وعن السِّراج البُرْهانيّ ببُخارى، و«الجامعَ الكبير» عن أبي الوَقْت عبد الأَوَّل البُرْهانيّ بسَمَرْقَـنْد، ولازَمَ النورَ السَّيِّـدَ الـجُرْجانيّ بحيثُ قرأ عليه جميعَ مؤلَّفاته، وكان من أجلِّ تلامذته، وأَخَذَ العربيةَ عن رُكْن الدين الطُّوسيِّ(٤) الخَوافي،

---

(١) قوله: «أخبرنا بها» ساقط من (أ) و(ج). وفي (ز): «قال شيخنا الثالث».

(٢) انظر ترجمتَه في: «الضوء اللامع» (٧: ٢٦٧-٢٦٨).

(٣) بمدينة سَلُومِد كرسيّ خواف، كما في «الضوء» (٧: ٢٦٧). و(خَوَاف) قصبةٌ كبيرةٌ من أعمال نَيْسابُور بِخُراسان. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٢٥٥).

(٤) هذا ما في الأصول، والذي في «الضوء اللامع» (٧: ٢٦٧): الطواشي. وهو الإمامُ ركنُ الدين محمد بن إسماعيل بن محمود الخوافي (٧٤٦-٨٣٤هـ) كان رأساً في العلوم. انظر: «الضوء» (٧: ١٤٣).

و«الـموجَز»[١] و«شرحَهُ» على فضل الله التِّبْريزيّ، والهندسةَ على نصر الله الخاقانيّ الـخُوَارزميّ[٢]، وسَمِعَ الحديثَ عن ابن الجَزَريّ وغيره.

واشتهر بالفضل التامِّ والذكاء الوافر، وأُجِيزَ بالإفتاء والتدريس.

وألَّفَ في ليلة كتاباً في العربية[٣]، وفي يومٍ أو أقلَّ كتاباً في المنطق[٤]، لم يُراجِعْ في واحدٍ منهما كتاباً، وكَتَبَ على «شرح المفتاح» للتفتازانيّ «حاشيةً» ينتصرُ فيها كثيراً لشيخه السَّيِّد الجُرْجانيّ، وكذا على «العَضُد»، وشَرَح «المنهاجَ الأَصْليَّ» و«الطوالع»[٥].

وقَدِمَ حاجاً فاستدعاهُ السلطانُ الظاهِرُ جَقْمَق[٦]، فوَفَدَ عليه ولَقِيَهُ الفضلاء، فرَأَوْا عنده من المعقولات ما كادوا أن يُجْمِعوا بسَبَبه على أنهم لم يَرَوْا أحفظَ منه لتلك العلوم، كيف وهو يكادُ يَسْتَحْضِرُ «الكشَّاف» بالحرف، مع حسن التَّصَرُّف، ودَماثة الأخلاق، والفصاحة، وجَوْدة الفكر.

وأَضافَهُ ابنُ جَقْمَق وجَمَعَ العلماء، وكان من إنصافه أنه لم يَتَكَلَّمْ مع أحدٍ منهم إلّا في الفَنِّ الذي يُذْكَرُ به، وجَارى السَّعدَ بن الدَّيْريّ[٧] في التفسير ولم ينقله لغيره، فقَضَى منه العَجَب.

---

(١) في الطِّبّ، كما أفاده في «الضوء» (٧: ٢٦٧). وهو «موجز القانون» للابن النفيس (ت٦٨٧هـ).

(٢) قوله: «والموجز وشرحه على فضل الله التِّبْريزي، والهندسة على نصر الله الخاقاني الخوارزمي» ساقط من (أ)، وهو مثبتٌ في (ز) و«الضوء اللامع» (٧: ٢٦٧) في ترجمة الخافي.

(٣) نحو ثلاثة كراريس متوسطة، كما في «الضوء» (٧: ٢٦٧).

(٤) قدر ثلاثة كراريس أو أقل، كما في «الضوء» (٧: ٢٦٧).

(٥) أفاد في «الضوء» (٧: ٢٦٧) أنّ هذه الحواشيَ لم تتم.

(٦) هو ملكُ مصرَ والشام والحجاز وسلطانُها الظاهر أبو سعيد الجَرْكَسيّ العلائيّ علي بن إينال (ت٨٥٧هـ). قال الحافظُ في وصفه: «فاق ملوكَ عصره بالعلم والدين والعِفَّة والجود». بَسَطَ السَّخاوي ترجمتَهُ في «الضوء اللامع» (٣: ٧١-٧٤). وانظر: «النجوم الزاهرة» (١٥: ٤٦٥).

(٧) هو الإمامُ المفسِّرُ القاضي المفنِّنُ سعدُ بنُ محمد النابُلُسيُّ الأصل المقدسيُّ الحنفي، نزيلُ القاهرة (٧٦٨-٨٦٧هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٣: ٢٤٩) وفيه وصفٌ جميلٌ لِفِقْهِهِ وعلاقتِه بالحافظ ابن حَجَر.

ويُقال: إنه لِتَمَوُّلِه بَنَى مدرسةً بسَمَرْقَنْد بسوق البَرَذِاعِيِّين[١]، فاجْتازَ بها محمد ميرز بن شاه رخ بالغ بيك[٢] ومعه نَدِيمُهُ، فقال له: ما اسمُ هذه المدرسة؟ فقال: مدرسةٌ بسُوق البرادعيين لا يَصْلُحُ أن تُسَمَّى إلّا بالحِمارية. فشاعَتْ هذه الكلمةُ بحيث اشتهرت المدرسةُ بها، وصارت سَبباً لهجر الطلبة لها مع كثرة معاليمها[٣].

مات بسمرقند سنةَ اثنين وخمسين وثمانمئة[٤].

* * *

---

(١) نسبة إلى عمل (البرادع) جمع (بردعة) بالدال المهملة أو المعجمة، وهي ثوبٌ يلقى تحت رَحْل الدابة. انظر: «القاموس» (ب ر د ع ة) و(ب ر ذ ع ة) و(ح ل س).

(٢) هكذا وَرَدَ اسمُه في الأصول، والذي في «الضوء اللامع» (٧: ٢٦٥): «محمد بن شاه رخ بن تمرلنك، ويُعْرَفُ بألوغ بك، صاحب سمرقند من قبل أبيه».

(٣) انظر: «الضوء اللامع» (٧: ٢٦٥).

(٤) في «الضوء» (٧: ٢٦٨): «... ثمّ رجع فزار بيتَ المقدس ودخل دمشقَ مريضاً، ثمّ سافر منها إلى بلاده. وقيل: إنه مات في سنة اثنتين وخمسين، والله أعلم بهذا كلّه».

ذِكْرُ مؤلَّفاتِ الشيخ قاسم الحَنَفيّ[١]

نَـرْويها عن مشايخِنا الحنفيةِ[٢] وغيرِهم، عن مشايخِهم، عنه.

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام قاسم الحَنَفي]

الشيخُ قاسمٌ هذا المشهورُ بما ذُكِر هو ابنُ قُطْلُوبُغـا بن عبد الله العلامـةُ شرفُ الدين[٣] أبو العَدْل[٤]. وُلِدَ بالقاهرة سنةَ اثنين وثمانمئة، ونَشَأَ يَتيماً، فحفظ القرآن وعدةَ كتب، وعَرَضَها على العزِّ بن جَمَاعة[٥] وغيرِه، وأقبل على الاشتغال. [٥٨/أ]

فسَمِعَ الحديثَ على ابن حَجَر وغيره كابن الجَزَريّ والشهاب الواسطيّ والزَّيْن

---

(١) منها: «تاج التراجم» في طبقات الحنفية و«شرح المسايرة» وتخريج أحاديث «الاختيار» وأصول البزدوي و«فتاوى» وعدد من الرسائل الفقهية الصغيرة. انظر: «الضوء» (٦: ١٨٤) و«الأعلام» (٥: ١٨٠).

(٢) من الحنفية الذين أخذ عنهم المصنف الإمامُ شهابُ الدين أحمدُ بنُ الصّائغ المصري الحنفي، إمامُ وقته في علم الطِّب، وفاتُه في أوائل الثلاثين بعد التسعمئة. انظر: «الكواكب السائرة» (٢: ١١٦).

(٣) لَقَّبَه في «المنجم» (ص١٦٦) بـ«زين الدين»، وكذلك في «الضوء اللامع» (٦: ١٨٤)، لكنه زاد فقال: «وربما لُقِّبَ الشرف».

(٤) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٦: ١٨٤-١٩٠) و«المنجم» (ص١٦٦-١٦٧).

(٥) هو مَن تقدَّمت ترجمتُه في سلسلة الأصول، وليس قاضي القضاة العزّ عبد العزيز بن البدر محمد الذي تقدَّمت ترجمتُه عند ذكر «مسند» الإمام الشافعي رَضِيَ الله عنه ورحمه.

الزَّرْكَشيّ وعائشةَ الحنبلية، وتلك الطبقة. والفقهَ على العلاء البُخاريّ وقارئ «الهداية» والمَجْد الرُّوميّ والنِّظام السِّيراميّ(١) والعِزِّ عبدِ السَّلام البَغْداديّ وعبد اللَّطيف الكِرْمانيّ. والأُصولَيْن وغيرَهما عن جَمْعٍ من هؤلاء وغيرهم كالبِساطيّ وابن الدَّيْريّ والشَّرَف السُّبْكيّ(٢). واشتدَّت عنايتُهُ بملازمة ابن الهُمام، فسَمِعَ عليه، وقرأ غالبَ تآليفه وما يُقْرَأُ عليه من الفنون.

وعُرِفَ بقوة الحافظة والذَّكاء، وأُشِيرَ إليه بالتقدُّم في الفنون، ووَصَفَهُ ابنُ حجر وغيرُه بالمحدِّث الحافظ الفقيه، وأخذ عنه الفضلاءُ فنوناً كثيرة، وأَسْمَعَ من لفظه «جامعَ مسانيد أبي حنيفة» بِمَجْلس الناصر بن السُّلْطان الظاهر جَقْمَق؛ لاختصاصه بصُحْبته.

وأَقْبَلَ على التأليف من سنة عشرين، وكان عمرُهُ حينئذٍ ثمانيةَ عَشَر سنة، فأكثرَ منه بحيث قارَبَتْ تصانيفُه مئة، كثيرٌ منها لم يَكْمُل.

وكان مُغْرَماً بالانتقاد ولو على مشايخه، ومع ذلك كان متواضعاً طارِحَ التكلُّف، صافيَ الخاطر، حسنَ المحاضرة لا سيَّما في الأدب، مبالغاً في محبة الصُّوفية، ومناضلاً عن ابن عَرَبي وأتباعه بما انْفَرَدَ به عن أهل عصره، فلذلك اشتهر علمُهُ وانْتَشَرَ وبَعُدَ صِيتُه.

وكان لا يَرْغَبُ في الوظائف، ولا يُمْسِكُ على شيءٍ من الدنيا مع كثرة عياله، ومن ثَمَّ أعانة صديقُه الشمسُ الأمشاطيّ بمبلغ معلوم ثمانمئة درهم من مَعاليمه في كلِّ شهر.

---

(١) بكسر أوله سيناً أو صاداً ثم مثناة، كما في الألقاب من «الضوء اللامع» (١١: ٢٠٨).

(٢) هو الإمامُ الفقيهُ المفنِّنُ موسى بن أحمد بن موسى السُّبْكي ثم القاهري الشافعي، ويعرف في بلده بابن سيِّد الدار (٧٦٢-٨٤٠هـ) أخذ عن أئمة وبرع، تصدَّى للإقراء في العلوم فأخذ عنه الأئمة طبقةً بعد طبقة، حتى صار غالبُ الأعيان من طلبته، وكان في كلِّ سَنَةٍ يُقْرِئُ إما «التنبيه» أو «الحاوي» أو «المنهاج» تَقْسِيماً بالجامع الأزهر. انظر: «الضوء اللامع» (١٠: ١٧٦-١٧٨).

وكذا رَتَّبَ له يشبك الدويدار[١] ألفي درهم في كلِّ شهر، ومع ذلك كان كثيرَ التزوُّج، بل أخبرَني بعضُ الحنفية: بأنه كان لا يَخْرُجُ إلى حوائجه إلا ومعه مهرُ زوجة، فرُبَّما عَرَضَتْ له امرأةٌ فنَكَحَها، ثم أسرع في الدخول عليها فوراً.

تَعَلَّل مدةً طويلةً بِحَبْس الإراقة والحصاة وغير ذلك، إلى أن توفِّيَ تاسع ربيع الآخر سنةَ تسعٍ[٢] وسبعين وثمانمئة، وكان له مشهَدٌ حافل.

* * *

---

(١) لقبُ موظَّف من العهد المملوكي، كانت مهمتُهُ تبليغَ الرسائل والأوامر الموجهة من السلطان، وتقديم الأوراق والإحالات والأوامر بعد صياغتها للسلطان من أجل الاطلاع عليها وتوقيعها. «معجم المصطلحات والألقاب التاريخية» (ص١٨٦). وانظر ترجمةَ يشبك الدوادار الشعباني في: «الضوء اللامع» (١٠: ٢٧٦، ٢٧٨).

(٢) في (أ): «سبع»، والمثبت من (ز) هو الموافق لما في «الضوء اللامع» (٦: ١٨٩).

ذِكْرُ مؤلَّفات الكَمال بن أبي شَرِيف
صاحب «الإسعادِ شرح الإرشاد»

أخبرَني بها شيخُنا الثاني وغيرُه، عنه بها.

تنبيهٌ

[ترجمة الكمال بن أبي شريف]

الكمالُ المذكورُ هو: أبو الهنا[1] كمالُ الدين محمدُ بن أبي بكر بن علي[2] بن مَسْعود ابن رضوان المقدسي، ويُعْرف ـ كأبيه[3] البُرْهان شيخ مشايخنا أيضاً ـ بابن أبي شَريف، بوَزْن (لَطِيف).

وُلدَ ـ أعني الكمالَ ـ خامسَ ذي الحجة سنةَ اثنتَين وعشرين وثمانمئة ببيت

---

(١) في (ز): «ابن الهنا». والمثبت هو ما في كتب التراجم. وكنَّاه في «الكواكب السائرة» (١: ١١): أبا المعالي.

(٢) الذي في كتب التراجم: «محمدُ بنُ محمد بن أبي بكر ...». وللكمال ابن أبي شريف أخوان إمامان يُعْرَفان كأخيهم بابن أبي شريف؛ إبراهيم وعبد الرحمن. ترجمتهما في «الضوء» (١: ١٣٤، ٤: ١٢٥) و«الكواكب السائرة» (١: ١٠٢). وانظر ترجمةَ الكمال في: «الضوء» (٩: ٦٤-٦٧) و«الكواكب السائرة» (١: ١١-١٣) و«النور السافر» (ص٤٣-٤٤).

(٣) كذا في الأصول عدا (ج)، وفي (ج): «كابنه». ولعلَّ الصوابَ: «كأخيه». فهو مَن يُلَقَّبُ بالبرهان، واسمُه إبراهيمُ بن محمد بن أبي بكر بن أبي شريف (٨٣٣-٩٢٣هـ)، وهو من شيوخ مشايخ المصنِّف. ترجمتُه في «الضوء» و«الكواكب» كما سبق آنفاً.

المقدس، ونشأَ به في كَنَف أبيه، وحفظ كتباً، ثم أخذ عن أئمة عَصْره كأبي القاسم النُّـوَيْـريّ والسِّراج الـرُّوميّ، ولزم الكمـالَ بن الهمـام وشيخَ الإسلام ابن حَجر وعبد [السلام] القُدْسيّ[١]، حتى تميَّز وأذنوا له بالإفتاء والتدريس، فدرَّس وأفتى وصنَّف ونَظَم ونَثَر[٢].

ومن تأليفِه: «شـرحُ الإرشاد» في الفقه[٣]، ونِـعْمَ الكتابُ هو كمـا أشرتُ إليه في خُطْـبة «شَـرْحي على الإرشـاد»[٤]، و«حاشـيةُ شرح جمع الـجوامع»[٥] للمَحَـلِّيّ في الأصول، اسْتَمَدَّ فيها من الكَـوْرانيّ[٦]، و«حاشيةُ شرح العقائد»

---

(١) في (ز): «عبد الوهاب القدسي». وهو ساقطٌ من (د) و(ج). ولم أقفْ على شيخٍ للكمال ابن أبي شريف اسمُهُ كذلك، ولكنه أخذَ في العلوم عن العِزِّ عبد السلام القدسي، كما في «الضوء» (٩: ٦٤).

(٢) قال السخاوي في ترجمته في «الضوء» (٩: ٦٦): «وبالجملة فهو علامةٌ مَتينُ التحقيق، حَسَنُ الفكر والتأمُّل فيما ينظرُه ويقرب عهدُه به، وكتابتُهُ أمتنُ من تقريره، ورَوِيَّتُهُ أحسنُ من بديهته، مع وضاءته وتأنيه وضبطه وقلة كلامه وعدم ذكره للناس».

(٣) «الإرشاد» متنٌ عظيمٌ للإمام الفقيه شَرَف الدِّين ابن المُقْري، اختصرَ فيه «الحاوي الصغير» للقَزْوينيّ. وقد شَرَح «الإرشاد» كثيرون؛ منهم المصنفُ في شرحَين تقدَّم ذكرُهما في ترجمة الكافِيَجي.

(٤) هو شرحُه الكبير على «الإرشاد» المسمَّى بـ«الإمداد».

(٥) سماها «الدرر اللوامع بتحرير شرح جمع الجوامع». انظر: «الكواكب السائرة» (١: ١٢).

(٦) هو عالمُ بلاد الرُّوم الإمامُ المفنِّنُ شهابُ الدين أحمدُ بنُ إسماعيل الشافعيّ ثمّ الحنفيّ (٨١٣-٨٩٣هـ). قال السخاويّ: «وشَرَحَ «جمع الجوامع»، وكثر تعقُّبُهُ المَحَلِّيّ بما اختلَف الفضلاءُ فيه تصويباً وردّاً». وقال في حقِّ الكمال بن أبي شريف: «وتبعه في تَعَسُّفه غالباً». انظر «الضوء» (١: ٢٤١-٢٤٣، ٩: ٦٦، ١١: ٢٢٤). (٩: ٦٦). وذَكَرَ السخاويُّ في «الضوء» (٧: ٤١): أنّ الجلالَ المَحَلِّي تَوَلَّى تدريسَ الفقه بالبرقوقية عِوَضَ الشهاب الكَوْرانيّ، فكان ذلك سبباً لتعقُّبِ الكَوْرانيّ عليه في «شرح جمع الجوامع».

قلتُ: وَضَعَ العلامةُ المحقِّقُ ابنُ قاسم العَبَّاديّ حاشيةً واسعةً على «شرح المحلِّي» سمّاها «الآيات البينات» بيَّن فيها كما قال (١: ٥-٦): اندفاعَ أو فسادَ ما وَقَفَ عليه مما أُوردَ من الاعتراضاتِ على «جمع الجوامع» و«شرحِ الجلال». قال: حَمَلَني عليه أني رأيتُ جمعاً من شيوخنا وغيرهم قد أَلِفُوا التحاملَ والاعتراضَ عليهما.

للتَّفْتازانيّ(١)، اسْتَمَدَّ فيها من الخَيَّاليّ(٢) وغيرِه، و«شرحُ المُسايَـرَة»(٣) مخـْتَصَرِ «عقيدةِ الغزاليّ» لشيخه الكمال بن الهُمام [٥٨/ب] و«حاشيةٌ على تفسير البَيْضاويّ» لم تكْمُل؛ لأنه أطال فيها النفسَ جداً فلم يَصِلْ فيها إلى الحِزْب إلّا في نحو مُجلَّد، و شَرَحَ «فُصُولَ ابن الهائم» و «الزُّبَدَ» و «مُـخْتَصَرَ التنبيه» لابن النَّقِيب، و«الشِّفا» لعِياض.

توفِّيَ بالقدس في جمادى الأول سنةَ ستٍّ وتسعمئة.

* * *

---

(١) سماها «الفرائد في حلِّ شرح العقائد». انظر: «الكواكب السائرة» (١: ١٢).

(٢) هو العلامةُ المحقِّقُ المتكلِّمُ شمسُ الدين أحمدُ بن موسى، الشهير بالخَيَّالي (٨٢٩-٨٦١هـ) عن ثلاث وثلاثين سنة. له حواشٍ مختصرةٌ على «شرح العقائد النَّسَفية» يُمْتَحَنُ بها أذكياءُ الطلبة. انظر: «الطبقات السنية» (٢: ١١٣-١١٤) و«الفوائد البهية» (ص٤٣) و«الأعلام» (١: ٢٦٢).

(٣) سماه «المسامرة بشرح المسايرة». انظر: «الكواكب السائرة» (١: ١٢).

ذِكْرُ تصانيفِ جماعةٍ من الأئمةِ
بعضُهم فقهاءُ وبعضُهم نحاةٌ وبعضُهم محدِّثُون

قال شيخُنا الثالثُ: أنبأني الحافظُ تقيُّ الدين بنُ فَهْد، عن الحافظ جمال الدين بن ظَهِيرة[1]، عن جماعةٍ من الأئمة إجازةً بتصانيفِهم، وهم:

الحافظُ صلاحُ الدين العَلائيّ[2]، والحافظُ بهاءُ الدين بنُ خليل[3]، والحافظُ عمادُ الدين بنُ كَثِير[4]، والحافظُ الفقيهُ قاضي المسلمين عِزُّ الدين بن جَمَاعة، والجمالُ الإِسْنَوِيُّ محقِّقُ المتأخرين من مذهب الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، والشهابُ الأَذْرَعيُّ إمامُ

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ العابدُ قاضي مكة أبو حامد محمدُ بن عبد الله بن ظَهِيرة بن أحمد المَخْزُوميّ الشافعيّ (٧٥١-٨١٧هـ) قال الحافظُ: «حَدَّثَ بكثيرٍ من مَروياته بالمسجد الحرام، وقد سمعتُ منه، وحدَّثني من لفظه، وهو أولُ شيخٍ سمعتُ الحديثَ بقراءته بمصر في سنة ست وثمانين». انظر: «إنباء الغمر» (٣: ٤٥-٤٦) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٤٢-٥٤٣).

(٢) الإمامُ البارعُ المعمَّرُ أبو سعيد خليلُ بن كَيْكَلْدِي بنِ عبد الله العلائيّ الدِّمَشقيّ المقدسيّ الشافعيّ (٦٩٤-٧٦١هـ)، له: «المجموع المذهب في قواعد المذهب» و«المسلسلات» وغيرهما. انظر: «الدرر الكامنة» (٢: ٩٠-٩٢) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٩١-٩٣).

(٣) الإمامُ الفقيهُ الزاهدُ أبو محمد عبدُ الله بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر العثمانيُّ المكِّيُّ الشافعيّ، نزيل القاهرة (٦٩٤-٧٧٧هـ). انظر: «طبقات الحفاظ» (ص٥٢٨).

(٤) الإمامُ المؤرِّخُ الفقيهُ المفسِّرُ إسماعيلُ بنُ عمر بن كَثِير الدِّمَشقيّ الشافعيّ (٧٠٠- ٧٧٤)، له: «تفسير» ذائع الصيت، و«البداية والنهاية» و«أدلة الأحكام» وغيرها. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٣٧٣-٣٧٤) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٨٥-٨٦) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٢٩-٥٣٠).

المحقِّقين من متأخري المذهب أيضاً، والشهابُ ابنُ النَّقِيب مُـحَشِّي «المنهاج»[١]، والبرهانُ القِيراطيّ[٢]، والإمامُ الفقيهُ البهاءُ السُّبْكيّ[٣] أخو التاج السُّبْكي وابْنا التقيِّ السُّبْكيّ رحمهم الله[٤]، وبَدْرُ الدين الحسنُ بنُ عمر بن حَبيب[٥]، وأبو عبد الله بنُ مَرْزُوق[٦] شارح «البُرْدة» بالشرح الكبير الذي لم يُوضَعْ عليها مثلُه ـ لكنَّهُ شَوَّشَهُ بما فيه من الإسهاب الخارج عن المقصود، لكنه ليس خارجاً عنه بالكلية، مع أنه دالٌّ على مزيد تَـمَكُّنِهِ في العلوم الآلية ـ ، وفتحُ الدين بنُ الشهيد[٧]، والحافظُ تقيُّ الدين بن رَافِع[٨]،..

---

(١) الإمامُ الفقيهُ البارعُ أبو العباس أحمدُ بن لُؤْلُؤ المصريّ الشافعيّ (٧٠٢-٧٦٩هـ)، له: «مختصر الكفاية» و«نكت المنهاج» و«مختصر التنبيه». انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٨٠-٨١).

(٢) الإمامُ الأديبُ عينُ الدِّيار المصرية إبراهيمُ بنُ عبد الله القِيراطيّ (٧٢٦-٧٨١هـ)، له: «الوشاح المفصل» في الأدب، وديوانُ شعرٍ. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٣١) و«الأعلام» (١: ٤٩).

(٣) قاضي القضاة أحمدُ بنُ عليّ بن عبد الكافي (٧١٩-٧٧٣هـ)، له: «شرح التلخيص» أبانَ فيه عن سعة دائرة في الفَنّ، و«شرح الحاوي» مبسوطٌ جداً نحو عشرين مجلداً، وغيرهما. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٧٨-٨٠).

(٤) قوله: «وابْنا التقي السبكي» غيرُ موجود في مطبوعة «الفهرست الصغير».

(٥) الإمامُ المسندُ الفقيهُ الأديبُ الدِّمَشقيّ الأصلُ الحلبيّ الشافعيّ (٧١٠-٧٧٩هـ)، له: «دُرَّة الأسلاك في دولة الأتراك» و«تشنيف السامع في وصف الجامع» في أخبار دمشق، وغيرها. انظر: «إنباء الغمر» (١: ١٦٢-١٦٣) و«الدرر الكامنة» (٢: ٢٩-٣٠) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٨٨-٨٩).

(٦) الإمامُ الأديبُ النحويُّ شمسُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن أحمد ابن مَرْزُوق العَجِيسيّ التلمسانيّ (٧١١-٧٨١هـ)، له: «شرح الشفا». انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٣٦٠) و«شذرات الذهب» (٦: ٢٧١).

(٧) الإمامُ القاضي أوحدُ عصره في النظم والنثر محمدُ بن إبراهيم بن محمد النَّابُلُسيّ الدِّمَشقيّ الشافعيّ، المعروفُ بابن الشَّهيد (٧٢٨-٧٩٣هـ)، له: «فتح القريب في سيرة الحبيب» نظمٌ في خمسة وعشرين ألفَ بيت. انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٢٩٦-٢٩٧) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ١٦١-١٦٢).

(٨) الإمامُ الحافظُ المتقِنُ أبو المعالي محمدُ بن رافع بن هَجْرَس السَّلَّاميّ ـ بتشديد اللام ـ الشافعيّ المصريّ، =

والشمسُ بنُ الصَّائِغ الحنفيّ[(١)]، وأبو عبد الله محمدُ بنُ محمدِ بن عَرَفةَ[(٢)] الـمالكيّ، ومحبُّ الدين نـاظرُ الجيش[(٣)] شارحُ «التسهيـل»[(٤)] و«التـلخيص»[(٥)]، والبدرُ بن الصاحب[(٦)]، والأعمَى والبَصير[(٧)]، ....

= نزيلُ دمشق (٧٠٤-٧٧٤هـ). له «معجَم» مشحونٌ بالفوائد في غاية الإتقان كما قال الحافظ ابن حجر، يشتمل على أزيدَ من ألف شيخ. وله ذيلٌ على «تاريخ بغداد» لابن النَّجَّار، وآخر على «تاريخ البِرْزالي». انظر: «الدرر» (٣: ٤٣٩) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ١٢٣) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٣٤).

(١) الإمامُ الفقيهُ الأديبُ النَّحْـوي محمدُ بن عبد الرحمن بن علي الـزُّمُـرُّديُّ ابن الصائغ الـحنفيّ المصريّ (٧٠٨-٧٧٦هـ)، له: «شرح المشارق» في الحديث، و«الغمز على الكنـز» و«شرح ألفية ابن مالك». انظر: «الدرر الكامنة» (٣: ٤٩٩) و«الفوائد البهية» (ص١٧٥) و«الأعلام» (٦: ١٩٢).

(٢) تحرّف في الأصول إلى: «عوضة». وهو الإمامُ الكبيرُ الفقيهُ المالكيُّ المفنّنُ (٧١٦-٨٠٣هـ)، له: «المبسوط في المذهب» و«نظم قراءة يعقوب»، وعَلَّقَ عنه بعضُ أصحابه كلاماً مفيداً في التفسير في مجلدين. انظر: «إنباء الغمر» (٢: ١٩٢) و«الضوء للامع» (٩: ٢٤٠).

(٣) الإمامُ النحويُّ محمدُ بن يوسف بن أحمد الحَلَبي الأصل الشافعيّ (٦٩٧-٧٧٨هـ). قال الحافظُ: «شَرَحَ «التسهيل» إلّا قليلاً، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حَيَّان، وشَرَحَ «تلخيص المفتاح» شرحاً مفيدا». انظر: «الإنباء» (١: ١٤٧) و«كشف الظنون» (٢: ٤٠٧).

(٤) هو «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو، للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله، المعروف بابن مالك (ت٦٧٢هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢: ٤٠٦).

(٥) هو «تلخيص المفتاح» تقدَّم الكلامُ عليه.

(٦) الإمامُ الأديبُ أحمد بن محمد بن محمد ابن الصاحب المصريّ (ت ٧٨٨هـ)، له: «تصحيح الحاوي الصغير» للقَزْويني، و«شرح مقامات الـحَريري» و«لطيف المعاني في مختصر تلخيص المفتاح». انظر: «إنباء الغمر» (١: ٣٢١) و«هدية العارفين» (١: ١١٥).

(٧) هو لقبٌ لكلٍّ من الإمامَين الأَدِيبَيْن؛ أبي جعفر أحمدَ بنِ يوسف بن مالك الرُّعَيْنيّ الغَرْناطيّ ثمّ البِيريّ الأندلسيّ (ت٧٧٩هـ)، وأبي عبد الله محمدِ بنِ أحمدَ بنِ علي بن جابر البِيريّ الأندلسيّ الهواريّ الضَّرير (٦٩٨-٧٨٠هـ)، فابنُ جابر هذا هو الأعمى. وقد ترافقَا في رحلةٍ إلى المشرق سنةَ (٧٣٨هـ) فعُرِفَا بـ(الأعمى والبصير)، وفي «الإنباء» (١: ١٥٩): أنهما عُرِفا بـ(الأعمَيَين). قال فيه: «وكان أبو جعفر =

والبرهانُ بن فَـرْحُون(١)، والجمالُ الأُمْيُوطيّ(٢)، والجمالُ الرَّيْميُّ(٣) شارح «التَّنْبيه».

[عَجيبةٌ وقعَتْ للرَّيْميّ]

ووقعَ لهذا مع النوويِّ غريبةٌ عجيبةٌ، سببُ حكايَتي لها هنا ـ مع أنها ليس لها بها هنا تمامُ المناسبة ـ : أنَّ فيها تحذيراً عظيماً من مُعاداة العلماء، والتَّعَرُّض لإذايتهم بوَجْه من الوجوه، وسَبَقَ أنَّ إذايتَهم ربما أدَّت إلى خاتمة السوء والعياذ بالله.

وتلك القضيةُ الغريبةُ هي: أنَّ النوويَّ له كتاباتٌ متعددةٌ على «التنبيه» للإمام أبي

= شاعراً ماهراً عارفاً بفنون الأدَب، وكان رفيقُه عالماً بالعربية مقتدراً على النظم، واستوطنا البيرةَ من عمل حَلَب، وانتفع بهما أهلُ تلك البلاد...». انظر ترجمتَهما في: «الإنباء» (١: ١٥٩، ١٨٦) و«الدرر الكامنة» (١: ٣٤٠، ٣: ٣٣٩) و«الأعلام» (١: ٢٧٤، ٥: ٣٢٨).

(١) الإمامُ الفقيهُ قاضي المدينـة أبو الوفاء إبراهيمُ بنُ علي بن مـحمد فَـرْحُون اليعمـريّ المالكيّ الـمدَنيّ (ت ٧٩٩هـ)، له: «الدِّيباج المُذْهَب في تراجم أعيان المَذْهَب» و«تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام» و«درة الغواص في محاضرة الخواص» و«تسهيل المهمـات في شرح جامع الأمهات» لابن الحاجب في الفقه المالكي. انظر: «الدرر الكامنة» (١: ٤٨) و«الأعلام» (١: ٥٢).

(٢) بضم الهمزة، نسبة إلى قرية (أُميوط) بمصر من أعمال الغربية، كما في «تاج العروس» (م ي ط). وهو الإمامُ إبراهيمُ بن محمد بن عبد الرحيم اللَّخميّ المكِّيّ الشافعيّ (٧١٥-٧٩٠هـ)، جمع بين «الشرح الكبير» و«الروضة» و«المهمات» بلغ فيه النصفَ في تسع مجلدات. انظر: «إنباء الغمر» (١: ٣٥٦).

(٣) نسبة إلى (رَيْمة) باليمن. وهو الإمامُ الفقيهُ قاضي القضاة أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الله بن أبي بكر الزَّبيديُّ الرَّيْميُّ الشافعيّ، ولد سنة (٧١٠هـ) ووفاته سنة (٧٩١ أو ٧٩٢هـ). قال الحافظ: «تقدَّم في الفقه، فكانت إليه الرِّحْلةُ في زمانه، وصَنَّف التصانيفَ النافعة، منها «شرح التنبيه» في أربعة وعشرين سِفْراً، وله «المعاني الشريفة» و«بغية الناسك في المناسك» و«خلاصة الخواطر»، وغير ذلك». انظر: «الإنباء» (١: ٤٠٧) و«الدرر الكامنة» (٤: ٤٨٦).

إسحاق الشِّيرَازيّ المشهورِ بأمير المؤمنين بالفقه، والذي سماهُ النبيُّ ﷺ بـ(الشيخ)(١)؛ لفرط وَرَعِه وزُهْده.

وسببُ كثرةِ كتابة النوويِّ على هذا الكتاب: أنه أوَّل ما اشتغل بالعلم حَفِظَ «التنبيه» في نحو أربعة أشهر، ثم لما تأهَّلَ للتصنيف جَعَلَ التصنيفَ على هذا الكتاب من أوائل تصنيفِهِ؛ لأنه محفوظُهُ، وتَبَرُّكاً بصاحبه، واستمداداً من مَدَدِه، فكَتَبَ عليه «شرحاً» لم يَكْمُلْ، و«تَصْحيحاً» كَمُل، و«إشارات» و«لُغات» وغير ذلك، وانتَفَعَ الناسُ بعده بتصانيفه المتعلِّقة بـ«التنبيه» انتفاعاً كثيراً، ومع ذلك هي دون مصنفاتِهِ في آخر عمره(٢)؛ **لأنّ العالِـمَ كلما ازدادَ علمُهُ ازدادَ تحقيقُه وتدقيقُه واطِّلاعُهُ على الخفِيَّات ومبالغتُهُ في دفع المشتَبهات.**

ولم يَزَل الناسُ على هذا الانتفاع بكتابات النوويِّ رحمه [الله] على «التنبيه» إلى أنْ جاء الرَّيْمي [٥٩/أ] هذا فشَرَحَ «التنبيه» شَرْحاً واسعاً جداً، أطال النَّفَسَ فيه، وجَمَعَ فأوعى، لكنْ أَعْجَبَتْهُ نفسُهُ فجَرَّتْ إليه كلَّ سوء.

وذلك أنه لما أُعْجِبَ بنفسه أدَّاه ذلك إلى انتقاص النوويِّ انتقاصاً كبيراً، وبالَغَ في الحطِّ عليه وتخطئته.

---

(١) قال التاجُ السُّبكيُّ في «طبقاته» (٤: ٢٢٥): «وحُكِيَ: أنّ الشيخَ قال: كنت نائماً فرأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام ومعه صاحباه أبو بكر وعمر رَضِيَ الله عنهما، فقلت: يا رسول الله، بَلَغَني عنك أحاديثُ كثيرةٌ عن ناقلي الأخبار، فأريدُ أن أسمعَ منك خَبَراً أتشرّف به في الدنيا، وأجعله ذخيرة في الآخرة. فقال لي: يا شَيْخ. وسَمّاني شيخاً، وخاطبني به. وكان الشيخُ يفرحُ بهذا ويقول: سَمّاني رسولُ الله ﷺ شَيْخاً. قال الشيخُ: ثم قال لي ﷺ: مَن أراد السلامةَ فليطلبها في سلامة غيره. قلت: ومثلُ هذه الحكاية حكايةُ شيخِهِ القاضي أبي الطيب في رؤياه النبيَّ ﷺ في المنام وتسميتِهِ إياه فقيهاً، وكان القاضي أيضاً يفتخرُ بذلك».

(٢) قال ابنُ قاضي شهبة في «طبقاته» (٢: ١٥٦) في معرض تعداد كتب الإمام النوويّ ما نصه: «وكتاب «التحرير في ألفاظ التنبيه» و«نكت التنبيه» في مجلدة، و«العمدة في تصحيح التنبيه»، وهما من أوائل ما صنف، ولا ينبغي الاعتمادُ على ما فيهما من التَّصْحيحاتِ المخالفةِ للكتب المشهورة».

ولقد أُرِيدَ أنْ يُقْرأَ عليَّ بعضُ مباحثه مع النوويِّ فسَمِعْتُ منه في حقِّ النوويِّ من السَّفاهة والحماقة التي لا تَتَعَلَّق بالمباحثة العلمية، وإنما تُنْبئُ عن باطنٍ خَبيثٍ رَسخ فيه انتقاصُ النوويِّ وعدمُ علمه، فأَتَى من الألفاظ الدالة على ذلك بما تمجُّهُ الأسماع، **ولما سَمِعْتُ ذلك قلتُ للقارئ: أَمْسِكْ عن قرآءة هذه المهمَلات، التي هي مجرَّدُ سَبٍّ للعلماء من غير مُوجِبٍ له الْبَتة، ولا حاملَ عليه إلّا مجرَّد سَخافة العَقْل المؤدِّية إلى غاية الشقاوة.**

ولما حَصَلَ منه ذلك في «شرحه» وغيره استَمَرَّ عليه إلى أن مات، فسُجِّيَ بثوب إلى أن يُشْتَرَى له مُؤَنُ التجهيز، فبينما الناسُ محتاطون به وقد كثر أَسَفُهم عليه؛ لأنه كان له في الفقه اليدُ الطُّولى، وإذا بِهِرٍّ كبيرٍ جداً يشقُّ صفوفَ الناس إلى أن وصل إليه، وإذا فمُهُ مفتوحٌ فأَدْخَلَ رأسَهُ في فَمِهِ وتناوَلَ لسانَهُ فاقْتَلَعُهُ من أصله[١]، ثم عاد مُنْقَلباً واللسانُ في فَمِهِ، فخَرَقَ تلك الصفوفَ كما خَرَقَها أولاً، والناسُ ينظرون إليه أولاً وثانياً، فلم يستطعْ أحدٌ منهم زَجْرَهُ بكلمة، ولا التعرضَ ليَأْخُذَ باللِّسان، وإنما حصل لهم نحوُ رُقودِ حَواسّ، وشُخوصِ البَصَر، وتعطيلِ القُوى الباطنةِ والظاهرة، فأشاعوا هذه[٢] القَضية، فعَلِمَ الفقهاءُ الذين اطَّلَعُوا على «شرحه» أن هذا من بَـرَكة النَّوَويّ، وأنَّ الله سبحانه انتقَمَ له من هذا الرجل، واستمرَّ شيوعُ ذلك.

قال الحافظُ ابنُ حجر[٣]: «وقد نُقِلَ إلينا ذلك من غير رَيْبٍ ولا شكّ». أي:

---

(١) ذكر هذه العجيبةَ الحافظُ ابنُ حجر في ترجمة الرَّيْمي، وأنه أخبرَه بها الجمالُ المصريّ محمدُ بنُ أبي بكر بزَبِيد. انظر مراجعَ ترجمة الرَّيْمي المذكورة آنفاً.

(٢) في (أ): هذا.

(٣) لم أقف على كلامه هذا، وليس هو في «الإنباء» و«الدرر».

وكيف لا يَقَعُ مثلُ ذلك ولحومُ العلماء مَسْمومة، وعادةُ الله فيهم معلومة[1]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

* * *

(١) قال الإمامُ النوويُّ في «المجموع» (١: ٢٤): «قال الإمامُ الحافظُ أبو القاسم بن عَسَاكر رحمه الله: اعلم يا أخي ـ وفقني الله وإياكَ لـمرضاته، وجعلنا ممن يخشاهُ ويتقيهِ حَقَّ تُـقاته ـ أنَّ لحومَ العلماء مسمومة، وعادة الله في هَتْكِ أستارِ مُنْتَقِصِيهم معلومة، وأنَّ مَن أطلق لسانَهُ في العلماء بالثَّلْب، بلاهُ الله قبلَ موتِهِ بموت القَلْب؛ ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]».

ذِكْرُ جماعةٍ آخرين على نحو مَن ذَكَرْنا قَبْلَهم

قال شيخُنا الثالث: أنبأني محمدُ بن مُقْبِل، عن محمَّد بن عليّ الحِراويّ، عن الحافظ الشَّرَف الدِّمْياطيّ، عن جماعة من الأئمة إجازةً بتصانيفهم، ومن الشُّعَراء بدَواوِينِهم، وهم:

الحافظُ زَكيُّ الدين المُنْذِريّ، وقد سمعَ عليه أكثرَ كتبه، والحافظُ زَيْنُ الدين خالدُ ابن يوسف[1] النَّابُلُسيّ، والعمادُ بن باطيش[2]، وأبو عبد الله محمدُ بن أبي الحسن اليُونِينيّ[3]، وأبو العباس أحمد بن عمر القُرْطُبيّ صاحب «المُفْهِم»[4]، وشيخُ الإسلام العزُّ بنُ عبد السلام المُلَقَّبُ بسُلْطان العلماء، شيخُ الشافعية في زَمَنه، وقاضي القضاة تقيُّ الدين بنُ رَزِين[5]،...

(١) ابن سعد ابن الحسن بن مفرّج بن بكّار النَّابُلُسيُّ ثمّ الدِّمشقيّ، الإمامُ المفيدُ أبو البقاء (٥٨٥-٦٦٣هـ)، روى عنه النوويُّ والتاجُ الفَزَاري وابن دَقِيق العيد وغيرهم. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٣: ١٧٣).

(٢) الإمامُ الفقيهُ الأصوليُّ المحدِّثُ أبو المجد إسماعيلُ بن هبة الله بن سعيد ابن باطيش المَوْصِليُّ الشافعيُّ (٥٧٥-٦٥٥هـ)، له: «طبقات أصحاب الشافعي» و«مشتبه النِّسْبة» و«المغني» شرح فيه غريبَ «المُهَذَّب» وأسماء رجاله. انظر: «الوافي بالوفيات» (٩: ١٤٠) و«العبر» (٣: ٢٧٥).

(٣) تقدمت ترجمته في التعليق على أسانيد العيدروس إلى الطريقة القادرية.

(٤) هو شرح على «صحيح مسلم»، مطبوع.

(٥) مفتي الإسلام الإمامُ المفنِّنُ أبو عبد الله محمدُ بن الحسين بن رَزِين بن موسى العامري الحَمَوي (٦٠٣- =

وعبدُ السلام المجدُ بن تَيْمِيَّة الحنبليّ[١] صاحب «المحرَّر»[٢]، والجمالُ بنُ عَمْرُون[٣] شارح «المُفَصَّل»[٤]، وابنُ الـخَبَّاز النَّحْويّ[٥]، والعَلَمُ اللُّورَقيّ[٦]، وهو الأَنْدَلُسيّ شارح «المفصل» أيضاً[٧]، وأبو الحسن عليُّ بنُ عَدْلان المَوْصِليّ[٨]، والفتحُ بنُ موسى

= ٦٨٠هـ)، حفظ كتباً كبيرةً جليلةً في علوم، وقرأ على ابن يَعِيش، ولازمَ ابنَ الصَّلاح، وكان ابنُ الرِّفْعة يبالِغُ في الثناء على فِقْهه، وتخرَّج به أئمةٌ كالبدر ابن جَماعة. انظر: «الوافي بالوفيات» (٣: ١٥-١٦) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٤٧-١٤٩).

(١) شيخُ الحنابلة في عصره الإمامُ المفنِّنُ أبو البركات عبدُ السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحَرَّانيُّ (٥٩٠-٦٥٢هـ)، له: «أطراف أحاديث التفسير» و«أرجوزة في علم القراءات» و«المنتقى من أحاديث الأحكام» وغيرها. انظر: «المنهج الأحمد» (٤: ٢٦٥-٢٦٩).

(٢) في فقه الحنابلة.

(٣) إمامُ النحو بحلب محمدُ بن محمد بن أبي علي (ت٦٤٩هـ)، تتلمذَ لابن يَعِيش، وتخرَّج به أئمةٌ كالبهاء ابن النحاس. انظر: «السير» (٢٣: ٢٥١).

(٤) «الـمُفَصَّل في النحو» للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري الـخُوَارِزْمي (ت٥٣٨هـ)، وهو كتابٌ عظيمُ القدر، اعتنى به أئمةُ هذا الفن، فشرحه كثيرون، واختصره مصنِّفه في «الأنموذج»، وله أيضاً كتابٌ آخر في بعض مشكلاته. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٤).

(٥) الإمامُ البارعُ الفَرَضيُّ الشاعرُ شمسُ الدين أبو عبد الله أحمدُ بن الحسين ابن الـخَبَّاز الإِرْبِليُّ المَوْصِليُّ النَّحويُّ الضَّرير (ت ٦٣٩هـ)، له: «النهاية» و«التوحية» كلاهما في النحو، و«شرح اللُّمع» لابن جِنِّي، وغيرُها. انظر: «الوافي بالوفيات» (٦: ٢٢٣) و«هدية العارفين» (١: ٩٥) و«الأعلام» (١: ١١٧).

(٦) نسبة إلى (لُورَقة) مدينة بالأندلس. هو الإمامُ المقرئُ النحويُّ علمُ الدين أبو القاسم محمدُ ـ ويُسمَّى القاسم أيضاً وبه تَرْجَمه الزِّرِكْلي ـ بنُ أحمد بن الموفَّق المغربيُّ الأندلسيُّ المرسيُّ (٥٧٥-٦٦١هـ)، له: «شرح الشاطبية» و«شرح المفَصَّل». انظر: «الوافي بالوفيات» (٢: ٧٣) و«الأعلام» (٥: ١٧٢).

(٧) قوله: «وابنُ الخباز النَّحْوي، والعَلَمُ اللورقي، وهو الأندلسي شارح «المفصل» أيضاً» غيرُ موجودٍ في مطبوعة «الفهرست الصغير».

(٨) عفيفُ الدين الإمامُ الأديبُ النحويُّ (٥٨٣-٦٦٦هـ)، له: «عقلة المجتاز في حَلِّ الألغاز» وغيرُه. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢١: ٢٠٦-٢٠٧).

القَصْريّ[(١)]، والرَّضيُّ الصَّاغانيُّ اللُّغويُّ صاحب «العُباب»[(٢)] وغيره، والزَّكيُّ عبدُ العظيم ابن أبي الإِصْبَع[(٣)] صاحب «التحبير» وغيره[(٤)]، ويوسفُ ابنُ قِزُغْلي [٥٩/ب] سِبطُ ابن الجَوْزيّ[(٥)] صاحب «مرآة الزَّمان»[(٦)]، وعليُّ بنُ سَعيد الأندلسيُّ[(٧)] صاحبُ «المُغْرِب»

---

(١) الإمامُ الفقيهُ النَّحْويُّ نجمُ الدين أبو نصر المغربيُّ الجَزِيريّ (٥٨٨-٦٦٣هـ)، نظمَ السيرةَ لابن هشام في اثني عشر ألفَ بيت، ونَظَم «الـمُفَصَّل» للزَّمَخْشري، و«الإشارات» لابن سِينا. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ١٤٥-١٤٦) و«الأعلام» (٥: ١٣٤).

(٢) هو «العُباب الـزَّاخِر» في اللغة، في عشرين مجلداً، بلغ فيه إلى الميم، ووقف في مادة (بكم)، ومات قبل أن يُكْمِلَه، وترتيبه كـ«صحاح الجوهري». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١١٢٢). وله أيضاً: «مجمع البحرين» اثنا عشر مجلداً في اللغة، و«شرح البخاري» في مجلد، و«درّ السحابة في وفيات الصحابة». انظر: «السير» (٢٣: ٢٨٣) و«الوافي بالوفيات» (١٢: ١٥٠-١٥٢) و«الفوائد البهية» (ص٦٣).

(٣) الإمامُ في الأدب الشاعرُ المشهورُ أبو محمد عبدُ العظيم بن عبد الواحد ابن أبي الإِصْبَع الـمصريّ (ت ٦٥٤هـ)، له: «بدائع القرآن» و«تحرير التحبير» في علم البديع، و«خواطر السوانح في أسرار الفواتح» وغير ذلك. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٩: ٥-١٠) و«هدية العارفين» (١: ٥٨٥) و«الأعلام» (٤: ٣٠).

(٤) قوله: «والزَّكي عبد العظيم بن أبي الإِصْبَع صاحب «التحبير» وغيره» ساقط من (أ)، والمثبت من (ز) وهو موافق لما في «الفهرست الصغير» (ص٣٧٤).

(٥) العلامةُ الفقيهُ الـمؤرِّخُ التُّـرْكيُّ البغداديُّ الحنبليُّ ثمّ الحنفيّ، نزيلُ دِمَشق (٥٨١-٦٥٤هـ)، له: «تفسير» و«الانتصارُ لإمام أئمة الأمصار» يعني: أبا حنيفة، و«إيثار الإنصاف» و«تلخيص الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن، و«شرح مسلم» وغيرها. انظر: «السير» (٢٣: ٢٩٦) و«العبر» (٣: ٢٧٤) و«وفيات الأعيان» (٣: ١٤٢) و«هدية العارفين» (٢: ٥٥٤) و«الفوائد البهية» (ص٢٣٠).

(٦) هو «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان» في أربعين مجلداً. قال الذهبي: «نراهُ يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنُّه بثقة فيما ينقلُه، بل يحس ويجازف، ثم إنه يترفَّض». اختصرَه قطبُ الدين موسى البَعْلَـبَكِّي (ت٧٢٦هـ)، وذَيَّـلَهُ في أربع مجلدات. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٦٤٧).

(٧) الإمامُ الأديبُ نورُ الدين عليُّ بن موسى بن سعيد المغربيّ الغُماريّ العَنْسيّ، ويشتهر بابن سعيد المغربي (ت٦٧٣هـ)، له: «المُغْرِب في أخبار أهل المَغرب» و«المشرق في أخبار أهل المَشرق» وكتاب «الغراميّات»، وغيرها. انظر: «فوات الوفيات» (٣: ١٠٣) و«الوافي بالوفيات» (٢٢: ١٥٧-١٥٨).

وغيره، والصاحبُ كمالُ الدين بنُ العَدِيم[١] صاحبُ «تاريخ حلب»، وياقوتٌ الحَمَويُّ[٢] صاحبُ «مُعجم البلدان» وغيره، والصَّرْصَريّ[٣]، وقَرَأَ[٤] عليه جميعَ «ديوانِه»، ونَجْمُ الدين محمدُ بن إسرائيل الدِّمَشْقيّ[٥]، والمجدُ محمدُ بنُ الظَّهِير الإِرْبليّ[٦]، والشهابُ محمدُ بنُ عبد المنْعِم بن الخِيَميّ[٧]، وشَرفُ الدين محمدُ بنُ العَدِيم[٨]، والمهذّبُ أبو طالب

---

(١) هو الإمامُ الفقيه الحافظُ المؤرِّخُ أبو القاسم عمرُ بن أحمد بن هبة الله الحلبيّ، المعروف بابن العَدِيم (٥٨٦-٦٦٠هـ)، له: «تاريخ حلب» و«كتاب الدراري في ذكر الذراري» جَمَعه للملك الظاهر، وقدّمه إليه يوم وُلد ولدُه الملك العزيز، وغيرهما. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢٢: ٢٥٩-٢٦٠).

(٢) في (أ): «الحلبي».

(٣) نسبة إلى (صرصر) على مقربة من بغداد. وهو الشاعرُ جمالُ الدين أبو زكريا يحيى بنُ يوسف الأنصاريّ (٥٨٨-٦٥٦هـ)، كان ضريراً، له: «ديوان شعر» صغير، ومنظوماتٌ في الفقه وغيره، منها «الدرة اليتيمة والمحجة المستقيمة» قصيدة دالية في الفقه الحنبلي تبلغُ (٢٧٧٤) بيتاً، شرحها محمد ابن أيوب التاذفي في مجلدين، و«قصيدة» في كل بيت منها حروفُ الهجاء كلُّها، قتله التتارُ يوم دخلوا بغداد. انظر: «فوات الوفيات» (٤: ٢٩٨) و«الأعلام» (٨: ١٧٧).

(٤) أي: الحافظ الشرف الدِّمْياطي؛ فهو مَن يَرْوي هذه الكتبَ والدواوينَ كما عرفت في أول السند.

(٥) السُّلَميُّ المعروفُ بالقَصَّاع، الإمامُ المقرئُ (٦٣٦-٦٧١هـ). قال فيه ابنُ الجَزَري: «أستاذ كبير عارف محرِّر ناقل محقق، اعتنى بهذا العلم أتمَّ عناية». له: «الاستبصار» و«المغني» كلاهما في القراءات. انظر: «غاية النهاية» (٢: ١٠٠) و«الأعلام» (٦: ٣٠).

(٦) الإمامُ الشاعرُ الأديبُ أبو عبد الله محمدُ بن أحمد بن عمر الإِرْبِليُّ (٦٠٢-٦٧٧هـ). قال الصَّفَدي: «كان من كبار الحنفية وفضلائهم، دَرَّس بالقايمازية بدمشق مدةً، وكان ذا دِين، وهو من أعيان شيوخ الأدب وفحول المتأخرين في الشعر، له ديوانٌ موجود». انظر: «الوافي بالوفيات» (٢: ٨٧-٨٨).

(٧) بكسرٍ ففتح، كما في «تاج العروس» (خ ي م). وهو الإمامُ المحدِّثُ المسندُ الشاعِرُ الأديبُ الصوفيُّ الأنصاريُّ اليَمَنيُّ الأصل المصريُّ الدار (ت٦٨٥هـ)، كان المقدَّمَ على شُعراء عصره مع المشاركة في كثير من العلوم. انظر: «الوافي بالوفيات» (٤: ٣٨-٣٩).

(٨) لم أقفْ على ترجمته.

ابن الخِيَميّ[١]، وسعدُ الدين بن العَرَبيّ[٢]، وعبدُ العزيز بن قُرْناص[٣]، ويوسفُ بن زَيْلاق[٤]، وأبو الحسين يحيى بنُ عبدِ العظيم الجَزّار[٥]، وأبو جعفر يحيى بنُ خالد[٦] القَيسَرانيّ، والعزُّ الإرْبِليُّ الضَّرير[٧]، والرشيدُ عمرُ[٨] بنُ إسماعيلَ الفَارِقيّ.

* * *

(١) الإمامُ اللُّغَويُّ الأديبُ الشاعرُ المعمَّرُ محمدُ بنُ علي الحِلِّيُّ العراقيّ (٥٤٩-٦٤٢هـ)، له: «أمثال القرآن» و«جُهَينةُ الأخبار» و«حروف القرآن» و«إسطرلاب الشعر» و«الردّ على أبي العلاء المعَرِّي» وغيرها. انظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٣٢٤) و«الوافي بالوفيات» (٤: ١٢٩) و«هدية العارفين» (٢: ١٢١).

(٢) الأديبُ الشاعِرُ المُجيدُ محمدُ بنُ الشيخ مُحيي الدين ابن العَرَبيّ الطائيّ الحاتميّ (٦١٨-٦٥٦هـ)، مدفونٌ عند قبر أبيه بسَفْح قاسْيُون بدِمَشق. له: «ديوان». انظر: «الوافي بالوفيات» (١: ١٥٢).

(٣) بضَمِّ القاف كما في «تاج العروس» (ق ر ن ص). وهو الشاعرُ أبو بكر عبدُ العزيز بنُ عبد الرحمن ابن أحمد بن قُرْناص الحَمَويّ (ت٦٥٤هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٨: ٣١٧).

(٤) الشاعرُ الكبيرُ الأديبُ محيي الدين أبو المحاسن يوسفُ بنُ يوسف بن يوسف الهاشميُّ العباسيُّ الموصِليّ (٦٠٣-٦٦٠هـ)، قتله التتار. انظر: «الوافي بالوفيات» (٢٩: ١٦٨-١٧١) و«الأعلام» (٨: ٢٥٩).

(٥) الإمامُ الأديبُ الشاعرُ الظريفُ جمالُ الدين، ولد سنة (٦٠٣هـ) تقريباً، وتوفي في (٦٧٩هـ)، له: «العقود الدرية في الأمراء المصرية» منظومة انتهى بها إلى أيام الظاهر بيبرس، و«ديوان» و«فوائد الموائد» و«تقاطيف الجزار» شعر. انظر: «فوات الوفيات» (٤: ٢٧٧) و«الأعلام» (٨: ١٥٣).

(٦) ابن محمد بن نصر، شرفُ الدين، الشاعرُ. ذَكَرَهُ الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢٤: ٢٢٧) من جملة بني القَيْسَرانيّ.

(٧) الأديبُ الشاعرُ الفيلسوفُ الرَّافِضيُّ الحسنُ بنُ محمد بن أحمد (٥٨٦-٦٦٠هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٢: ١٥٤).

(٨) تحرَّفت في الأصول إلى: «محمد»، والفارقيُّ المعروفُ في كتب التراجم بلَقَب الرَّشيد هو الإمامُ الفقيهُ المفسِّرُ اللغوي الأديبُ الشاعرُ رشيدُ الدين أبو حفص عمرُ بن إسماعيل بن مسعود بن سعد الرَّبَعيّ الشافعي (٥٩٨-٦٨٩هـ)، من تصانيفه: مقدمتان في النحو؛ كُبْرى وصُغْرى. انظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٦٣٧-٦٣٨) و«الوافي بالوفيات» (٢٢: ٢٦٥-٢٦٩) و«بغية الوعاة» (٢: ٢١٦).

ذِكْرُ مؤلَّفات الشَّمْس الفَنَاريّ[١]

أخبرَني بها بالإجازة العامة شيخُنا الجلالُ السُّيوطيّ، عن شَيْخِهِ الكافِيَجيّ، عن الفَنَاريّ بجميع مؤلَّفاته.

تنبيهٌ

[ترجمة الإمام الفَنَاريّ]

الفَنَاريُّ المذكورُ هو الإمامُ العالِمُ العاملُ المحقِّقُ المطَّلِعُ النَّظَّارُ أبو الفضائل والكرامات شمسُ الدين محمدُ بن حمزة بن محمد الفَنَاريّ، نسبة إلى عَمَل الفَنار[٢]، أو إلى قريةٍ تُسَمَّى فَنار.

تَرْجَمَهُ شيخُ الإسلام الشهابُ ابنُ حَجَر[٣]: بأنه كان عالماً عارفاً بالعلوم العربية وعلمَي المعاني والبيان وعلم القراءات، كثيرَ المشاركة في الفنون.

---

(١) بفتح الفاء والنون المخففة، كما في «إنباء الغمر» (٣: ٤٦٤). وهو بألف بعد النون، كما في الأصول وكثير من المراجع، وقد تسقُطُ الألف كما في «الإنباء» وغيره. وانظر ترجمته في: «بغية الوُعاة» (١: ٩٧) و«القبس الحاوي» (٢: ١٨٧) و«الشقائق النعمانية» (ص١٧).

(٢) ذكر السَّخاوي في «الضوء اللامع» (٣: ١٢٨): أنّ سببَ تلقيب الفَنَاريّ بذلك فيما قيل: أنه لما قدمَ على ملك الرُّوم أهدى له فنياراً، فكان إذا سألَ عنه يقول: أين الفَنَري؟ فعُرِفَ بذلك.

(٣) انظر: «إنباء الغمر» (٣: ٤٦٥).

وُلِـدَ سنةَ إحدى وخمسين وسبعمئة، ولازَمَ الاشتغال، ورَحَلَ إلى مصرَ لأجل الاشتغال؛ فأَخَذَ عن الشَّيخ أكمل الدين[١] وغيره، ثم رَجَعَ إلى الرُّوم فوَلِيَ قضاءَ بُروسَا[٢]، وارتفع قدرُهُ عند السُّلْطانِ أبي يزيد بنِ السلطان مراد بن عثمان[٣]، إلى أن صار في معنى الوزير عنده، فظهر اسمُه، وطار صيتُه، واشتهر بالفضل والإفضال.

ثمّ دخلَ إلى مصرَ ثانياً مريداً للحَجّ، فشَهِدَ له علماؤُها بالفضيلة التامة، وأَكْرَمَهُ المؤَيَّد، ثم حجَّ سنةَ ثلاث وثلاثين شكراً لرَدِّ بَصَرِهِ عليه، ثم رَجَعَ فمات ببلادِهِ سنةَ أربعٍ وثلاثين وثمانمئة.

وله كتابٌ حافلٌ في أصول الفقه[٤] مَكَثَ في تأليفه ثلاثين سنة.

وله أو لِابنِـهِ محمد شاه[٥] رسالةٌ أتى فيها بمئة فنٍّ، ومن ثمَّ سماها «أنموذَجَ العلوم»، وغَيَّرَ أسماءَ تلك العلوم بطريق الألغاز؛ امتحاناً لفضلاء عصره، فلم يقدروا على تَعيين فنونِها، فضلاً عن حلِّ ألغازها، على أنه قال في خطبتها: «فذلك عُجالةُ يومٍ». وشَرَحَها

(١) هو الإمامُ البابَرْتيُّ الفقيهُ الحنفيُّ الكبير، تقدمت ترجمته عند ذكر السَّيِّد الشَّريف الجرجاني.

(٢) قال الزِّرِكْلي في «الأعلام» (٧: ٣٢٨): «(بروسه) كما يكتبُها الأتراكُ بالحروف العربية، وكانت في أيام صاحب الترجمة تُـكْتَب (بروصا)».

(٣) يعرف بيلدرم بايزيد (٧٦١-٨٠٥هـ)، عهدَ له أبوه سنةَ (٧٩٦هـ)، كان ملكاً عادلاً عاقلاً غازياً فاتحاً شفوقاً على الرَّعية، يحبُّ العلماءَ ويُكْرِمُهم. انظر: «الإنباء» (٢: ٢٢٥، ٢٥٥) و«الضوء» (١١: ١٤٨).

(٤) هو «فصول البدائع في أصول الشرائع»، جَمَعَ فيه «المنار» و«البَزْدَوي» وغيرهما. انظر: «إنباء الغمر» (٣: ٤٦٥). قال العطار في حقِّه آخرَ «حاشيته على جمع الجوامع» (٢: ٥٣١): «جمعَ فيه ما تفرَّق في كتب كثيرة، مع مزيد التحرير، وكثرة الفوائد، مما خَلَا عنها هذا الكتاب ـ يعني: «جمعَ الجوامع» ـ».

(٥) ذكره في «إنباء الغمر» (٤: ٦٤) و«الضوء» (٩: ٧٩) وقال فيه: «محمد شاه بن الشمس محمد بن حمزة الرُّومي الفناري الحنفي الماضي أبوه. ذَكَره شيخُنا في «إنبائه» وقال: كان ذكياً، حَجَّ سنة بضعٍ وثلاثين، ودخل القاهرةَ، ثم رجع إلى بلاد ابن قِرْمان فمات سنةَ أربعين». وانظر: «كشف الظنون» (١: ١٨٤).

ابنُهُ محمد شاه المذكور، فَعَيَّنَ أسامي تلك الفنون، وبيَّن المناسبةَ فيما ذكره من الألغازات، وحلَّ مشكلات مسائلها، ونَظَم عَقِبَ كلِّ قطعةٍ منها قطعةً أخرى. قال في بعضها: (قلتُ مؤكِّداً)، وفي بعضها: (قلتُ مُجيباً)، وأتى بأحسن الأجوبة.

وشَرَحَ صاحبُ الترجمة «الرسالة الأَثِيرية» في الـمِيزان[1]، وقال في خُطْبَتِهِ: «شرعتُ فيه غدوةَ يوم من أقصر الأيام، وخَتَمْتُهُ أذانَ مَغْرِبِهِ بعَون الملك العَلام». لكنْ قال شيخُنا المحقِّقُ ناصرُ الدين اللَّقَّانيّ لَـمَّا قَرَأْناهُ كلَّه عليه: «لعلَّ هذا منه إنما أراد به أنه [٦٠/أ] تصوَّرَ مقاصِدَها في ذِهْنِهِ تصوراً مجرَّداً، وأما كتابَتُها على طريقة التأليفِ المتضَمِّنِ لإبرازها في الوجود كما هي اليوم؛ فهذا كالمحال أو محالٌ فلا يسمع». أي: إلا إن ادَّعَى أنه كرامةٌ له، وقد قال أبو حنيفةَ رَضِيَ الله عنه: إذا لم تكن العلماءُ أولياءَ فليس لله وَلِيّ.

وله تعليقٌ لطيفٌ على «شرح المواقف» للسَّيِّد، ورسائل وحواشٍ مُسودات، منعه الإفتاءُ والتدريسُ والقضاءُ عن تَبْيِيضِها، وكذا مَنَعَهُ اتساعُ ثروته وجاهه وشَوْكته.

كان له من العبيد ما لا يُحْصَوْن كثرة، وكان إذا خرج للجمعة ازْدَحَمَ الناسُ عليه من بَيْته إلى الجامع، وكان لباسُه وعمامتُهُ ليسا على قَدْر سعةِ ماله وجاهه، لكنه اعتذر عن ذلك بأنها من كسب يده، وهو لا يَفِي بأكْثَرَ من ذلك. خلَّف اثني عشرَ مجلداً.

شَهِدَ السلطانُ عنده مرةً فردَّه، فسأله فقال: لأنك تاركٌ الجماعة. فأَنْشَأَ أمامَ داره جامعاً، وعَيَّنَ لنفسه فيه مَوْضعاً يلازِمُ الجماعةَ فيه، فلم يَتْرُكْها بعد ذلك.

ثمّ وَقَعَ بينهما شَنئان فَرَحَلَ إلى قِرْمان، فرتَّب له سلطانُها كلَّ يوم ألفَ درهم، ولطلبته ألفَ درهم، فنَدِمَ السلطانُ بنُ عثمان على ما صَدَرَ منه، فاسْتَدْعَى سلطانَ قِرْمان لِرَدِّه فرَدَّهُ وأعاد له جميعَ مناصبه.

---

(١) أي: المنطق. و«الرسالة الأَثيرية» هي المختصرُ المعروفُ بـ«إيساغوجي» تقدَّمَ الكلامُ عليه (ص٤٠١).

قال شيخُ الإسلام[١]: «وكتب لي بخطِّه بالإجازة لَـمَّا قَدِمَ القاهرة».

وصحبَ الشيخَ العارفَ بالله تعالى الشيخ حميد شيخ الحاج بيرام[٢]، وأَخَذَ منه التصوف.

وأَشْهَرَ في زمنه تصانيفَ العلامة التَّفْتازانيّ، فرَغِبَ الطلبةُ في كتابتها ولم توجد منها نسخٌ تُباع، فزادَ لهم في البَطالة يوماً؛ ليكتبوها أيامَ البَطالة، وكان الناسُ يبطلون الجمعةَ والثلاثاء، فبطل الاثنين أيضاً لأجل ذلك.

ولما كان عَمِيَ سمعَ الوزيرَ يَتَشَفَّى فيه، ويقول: أرجو الله أن أُصَلِّيَ على قبر هذا الشيخ الأعمى. فقال الشيخُ: بل أنا أرجو ذلك. فغَضِبَ السُّلْطانُ على الوَزِير، وكَحَلَه فعَمِي، ومات وصلَّى عليه الشيخ.

قيل: سببُ عماهُ أنه لما سَمِعَ أن الأرضَ لا تأكلُ لحومَ العلماء، فحَفَرَ عن قبرِ أكابر مشايخه فرآهُ وقد مَضَتْ له مدةٌ طويلةٌ كيوم دُفِن، ثم سمع هاتفاً يقول[٣]: (هل صَدَّقتَ، أَعْمَى الله بَصَرَك) ـ لكنْ رُدَّ عليه بصَرُهُ بعد ذلك ـ ، فعَلِمَ به: أن ذلك ـ إنْ صحَّ ـ إنما فُعِلَ تأديباً له لا غير.

وحَضَرَ هو وآخران من أقرانِـهِ عند بعض أولياء الله وهم في زَمَن الطَّـلَب، فقال لأحدهما[٤]: ستُضَيِّعْ وقتَـكَ في الشعر، ولآخر[٥]: ستُضَيِّعُ وقتك في الطب، وللفَنَاري: سَتَجْمَعْ بين رئاسةِ الدُّنيا والدِّين والعِلْم والفَتْوى. فكانوا كما قال؛ لأنَّ

(١) أي: الحافظ ابن حجر. انظر: «الإنباء» (٣: ٤٦٥).

(٢) في (ز): «بهرام».

(٣) قوله: «يقول» ساقط من (ز).

(٤) هو المولى أحمد صاحب كتاب منظوم باللغة التركية يسمى باسكندر. كما في هامش (أ).

(٥) هو المولى حاجي باشا صاحب كتاب «الشفا في علم الطب». كما في هامش (أ).

أحدَهم صَحِبَ أميراً يُحِبُّ النظمَ فاشتغل لأجلِهِ به، والآخرُ أصابَهُ مرضٌ فتَعَلَّم الطبَّ لأجله، والفَنَاري استمرَّ مشتغلاً بالعلم والتَّقْوى إلى أن توفاهُ الله إليه.

* * *

ذِكْرُ القَوْشَجيّ[١] ومؤلَّفاته

اسمُهُ علي، وشهرته قشي، وأصلُه ما ذُكِر، ومعناه بلغتهم الصَّيَّاد؛ لأنَّ أباهُ محمداً كان من خُدَّام الأمير ألغي بِيك[٢] ملك ما وراءَ النَّهْر، وكان هو حافظ البازي، وهو معنى القَوْشَجي [٦٠/ب] في لغتهم.

قَرَأَ على علماء سَمَرْقَنْد، ثمّ على قاضي زادَه الرُّوميّ[٣] العلومَ الرِّياضية، وقرأها أيضاً على ألغي بيك، ثم اختفى عنه، وذهب إلى بلاد كرمان يقرأ على علمائها، وسوَّد هناك شرحَه لـ«التجريد»[٤].

---

(١) انظر ضبطه في «البدر الطالع» (١: ٤٩٥). وهو الإمامُ علاءُ الدين عليُّ بنُ محمد السَّمَرْقَنْديُّ الأصلُ ثمّ الرُّوميُّ الحَنَفي، الشهيرُ بالقَوْشَجيّ (ت٨٧٩هـ). سيذكر المصنفُ شيئاً من مؤلفاته. وانظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية» (ص٩٧) و«الفوائد البهية» (ص٨٧، ٢١٤-٢١٥) و«هدية العارفين» (١: ٧٣٦) و«الأعلام» (٥: ٩).

(٢) هذا ما في الأصول، وفي «الضوء» (٧: ٢٦٥): «ألوغ بيك». وفي «الطبقات السنية» (٢: ٢١٥) و«الفوائد البهية» (ص١١٤): «ألغ بيك». وهو ألغ بيك بن شاه رخ ابن تِيمُور (ت٨٥٣ هـ)، نَشَأَ في أيام جَدِّه، وَلّاه أبوه على سَمَرْقَنْد وأعمالَها، فحَكَمَها نَـيِّفاً على ثلاثين سنة، انتهت إليه رياسةُ علومِ الهيئة والهندسة، مع المشاركة في العلوم الأخرى. انظر: «الطبقات السنية» (٢: ٢١٥).

(٣) المقصودُ هنا هو قاضي زاده موسى الرُّومي كما صرَّح به في هامش «الفوائد البهية» (ص٢١٤). وهو صلاحُ الدين موسى بنُ محمد بن القاضي محمود الرُّومي، المعروفُ بقاضي زاده موسى چلبي، وفاتُهُ نحو سنة (٨٤٠هـ)، كان عالماً بالرياضيات والفلك والحكمة. وهو مَن تولَّى إتمامَ الرَّصد بعد غياث الدين جمشيد والذي ابتدأه ألغ بك، ومات قاضي زادَه قبل إتمام الرصد، فأكمله القَوْشَجي. انظر: «الفوائد البهية» (ص٢١١) و«الأعلام» (٧: ٣٢٨).

(٤) «التجريد في علم الكلام» من المتون العالية في فنِّ الكلام والعقليات، تأليف نصير الدين أبي جعفر محمد =

وكانت مدةُ غَيْبتِهِ عن ألغي بيك سنين كثيرةً لم يَدْرِ فيها خَبَرَه، ثمّ عاد إليه واعتذر بأنه إنما ذهب لطلب العلم، فقَبِلَ عُذْرَه.

ثمّ قال له: بأيِّ هديةٍ جئتَ بها إليَّ؟ قال: برسالةٍ جَلَّيتُ فيها إشْكالَ القمر التي تَـحَيَّرَ فيها الأقدمون. فقال: هاتِها أنظر أيَّ موضع أخطأتَ فيه. فأَتَى بها فأعجبته إعجاباً عظيماً أوجَبَ له أن قرأها كلَّها وهو قائمٌ على قَدَميه.

ثمّ إن ألغي بيك بَـنَى رصداً بسَمَرْقَـنْد وصرف فيه ما لا يُـحْصى، ثمّ وَلاهُ غياثَ الدين جمشيد[1] من فُـرْسان هذا العِلْم، فمات سريعاً، فتولاهُ قاضي زادَه الرُّوميّ، فمات قبل إتمامِه، فأكمَـلَه قَشي، فكتبوا ما حصل لهم من الرَّصد، وهو المشهورُ بالزِّيج[2] الجديد لألغي بيك. وهو أحسنُ الزِّيجات وأقربُها إلى الصحة.

ثمّ لما توفيَ ألغي بيك وتَسَلْطَنَ بعضُ أولاده ولم يَعْرِفْ قدرَ قَشي نَفَرَ قلبُهُ عنه

= ابن محمد الطُّوسي (ت٦٧٢هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٣٤٨) عند كلامه على شروح «التجريد» ما نصه: «ثم شَرَحَ المولى المحقِّقُ علاءُ الدين عليُّ بنُ محمد الشهير بقَوْشَجي، المتوفى سنةَ تسع وسبعين وثمانمئة، شرحاً لطيفاً ممزوجاً، لَخَّصَ فيه فوائدَ الأقدمين أحسنَ تلخيص، وأضاف إليها نتائجَ فكره، مع تحريرٍ سَهْل، سَوَّدَهُ بكرمان، وأهداه إلى السلطان أبي سعيد خان، وقد اشتهر هذا الشرح بـ«الشرح الجديد»...».

(١) تحرّف في (ز) إلى: «حميد». وهو الطبيبُ غياثُ الدين جمشيدُ بنُ مسعود بن محمود الكاشي، أرَّخ وفاتَهُ في «هدية العارفين» سنةَ (ت٩١٤) وأرَّخَها في «كشف الظنون» سنةَ (ت٩١٩هـ). له: «تلخيص المفتاح» في الحساب، و«سلم السماء في حل إشكال وقعَ للمتقدمين في الأبعاد والأجرام» وغيرهما. انظر: «كشف الظنون» (٢: ٩٩٨، ١٩٤١-١٩٤٢) و«معجم المؤلفين» (١: ٥٠٤).

(٢) الزِّيج بكسر الزاي معرَّب (زِه) وهو الوتر بالفارسية، وجمعوه على زِيَـجَة كقِرَدة. ويطلقُ الزِّيج على علم الهيئة. ويرادُ به بالخصوص: كتابٌ يُحْسَبُ فيه سَيْرُ الكواكب وتُسْتخرَجُ التقويماتُ ـ أعني: حساب الكواكب ـ سنة سنة. انظر: «تاج العروس» (ز و ج) و«كشف الظنون» (٢: ٩٦٤-٩٧٢).

فاستأذنه للحَجّ، ثم لما وصل تِـبْرِيز أكرمه السُّلطانُ حَسَنٌ الطَّويل إكراماً عظيماً، ثم أرسله السلطانُ حَسَنٌ رسولاً عنه إلى السُّلطان محمد[١] ليُصالِحَ بينهما، فلما أتى إليه قَشي أكرمه فوقَ ما أكرمه حسن، ولما سمع به في الطَّريق أرسل إليه مَن يَصْرفُ عليه في كلِّ مَرْحلة ألفَ درهم، فدخل قُسْطنطينية بالحِشْمة الوافرة جداً[٢]، ثم أهدى عند ملاقاتِـهِ للسُّلطان محمد رسالتَهُ في الحساب وسمَّاها «المحمَّدية». قيل: وهي رسالةٌ لطيفةٌ لا يوجد أنفعُ منها في ذلك العلم.

ثمّ سافرَ السلطانُ محمدٌ لمحاربة السلطانِ حَسَن، وأخذ قَشي معه، وصنَّف باسمِـهِ أثناءَ السَّفر رسالةً في علم الهيئة[٣]، ثم عاد معه إلى قُسْطَـنْطِينية، وأعطاهُ [مدرسة[٤]] آية صوفية، وجعل له كلَّ يوم مئتي درهم، ثم صَرَفَ لكلٍّ من أولاده وأتباعه وكانوا مئتي نفسٍ مَنْصباً يليقُ به.

وقَدِمَها قبل ذلك فاستقبلَه علماؤها، ومنهم القاضي خواجه زاده، فذَكَرَ قَشي ما شاهده في بَحْر هرموز من المدِّ والـجَزْر فبيَّن له زاده سببَهما، ثم ذكر قَشي مباحثةَ السيد الشريف مع السَّعْد التَّفْتازانيّ عند تِيمور، ورَجَّحَ جانبَ التَّفْتازانيّ، فقال له خواجه زاده: إني كنتُ أظنُّ ذلك، ثم حَقَّقْتُ البحثَ المذكورَ فظهر أنَّ الحقَّ في جانب الشريف،

---

(١) هو السلطان محمد خان، سلطان بلاد الروم، كما في «الفوائد البهية» هامش (ص١١٤).

(٢) العبارةُ في هامش «الفوائد البهية» (ص١١٤): «ولما جاء إلى تبريز أكرمه سلطانُها الأمير حسنٌ الطَّويل، وأرسله بطريق الرسالة إلى السلطان محمد خان سلطان بلاد الروم ليُصلِحَ بينهما، فأكرمه محمد خان فوقَ ما أكرمه حسن، وسأله أن يسكنَ في ظلِّ حمايته، فأجابَ إليه، وعهدَ أن يأتي بعد إتمام الرسالة، فلما أدى الرسالةَ أرسلَ محمد خان خدَّامَه إليه فخدموهُ في الطَّريق، وصرفوا في كلِّ مرحلة ألفَ درهم بأمر محمد خان، فأتى قُسْطنطينية بالحِشْمة الوافرة، واستقبله علماءُ البلد وأعيانها».

(٣) سماها «الفتحية» لمصادفتها الفتح. قاله في هامش «الفوائد البهية» (ص٢١٤).

(٤) ما بين معقوفتَين مستدركٌ من هامش «الفوائد البهية» (ص١١٤).

وقد كتبتُ ذلك حاشيةً على بعض كُتُبي، ثم أرسل وأحضر ذلك الكتاب فوُجِدَ كما قال. ولما طالع قَشي تلك الحاشيةَ استحسنها.

ولما لقي قَشي السلطانَ محمداً سأله عن خَواجه زاده فقال: لا نظيرَ له في العَجَم والرُّوم. فقال السلطانُ: ولا في العَرَب أيضاً.

وكان المولى عليٌّ الطُّوسيُّ لَقيَ قَشي بالعَجَم فأخبره أنه متوَجِّهٌ إلى الرُّوم، فأمره بمُداراة خَواجه زاده، فداراه إلى أن زَوَّجَ بنتَه من زاده.

ولِقَشي من التصانيف شرحٌ عظيمٌ[1] لَهَجَ العلماءُ بِحُسْنِهِ وعظيمِ وَضْعِهِ وتَحْقيقِهِ لَخَّصَ فيه [٦١/ أ] فوائدَ الأقدَمِين أحسنَ تلخيص، وزاد من نتائج فكره كثيراً مع التحرير والتوضيح والسهولة والتنقيح.

وله «حاشية» على أوائل «شرح التَّفْتازاني» لـ«الكَشّاف»، و«رِسالةٌ» في مباحث الحمد، حقَّق فيها كلام السَّيِّد في المباحث المذكورة في «حواشيه» على «المطالع». وله كتابٌ مشتملٌ على عشرين فَناً، كلُّ فنٍّ من علم، كان يُدْمِنُ النظرَ فيه بحيث حَفِظَ ما فيه من تلك الفنون.

توفيَ بقُسْطَنْطينية، ودُفِنَ في حَريم أبي أيوب الأنصاريّ رَضِيَ الله عنه.

ومما يُقال ـ والظاهرُ أنه لا أصلَ له ـ أنه دُعِيَ إلى الصلاة على جنازة فكَبَّرَ الثانيةَ ثمّ ركعَ ثمّ اعتدل، وكَبَّرَ الثالثةَ ثم سَجَد، فأمسك المأمومونَ عن متابعته، وتَعَجَّبُوا منه وأظهروا السُّخْريةَ به، فخَجِلَ خجلاً عظيماً.

* * *

---

(١) يريد «شرحه» على «التجريد» سابق الذكر.

فائدةٌ

مَـرَّ ذِكْرُ صاحب «القاموس» ولم يَتَـيَسَّرْ رؤيةُ ترجمتِهِ[١]، ثم تيسَّرَت الآن، لكن لم تَتَـيَسَّر رؤيةُ ما مَرَّ مما فيه ذِكْرُ اسمه فنذكرُها هنا هو:

مجدُ الدِّين أبو طاهر محمدُ بنُ يَعقوب بن محمد الشِّيرَازيّ الفِيرُوزْأَبادِيّ.

كان يَنْسِبُ نفسَهُ إلى الشيخ أبي إسحاق الشِّيرَازيّ صاحب «التنبيه»، فاعْتُرِضَ: بأنه لم يُعْقِب! وربما يَرْفَعُ نسبَهُ إلى أبي بكر الصِّدِّيق، وكان يكتُبُ بِخَطِّه الصِّدِّيقيّ[٢].

دَخَلَ بلادَ الرُّوم، واجتمع بسلطانها أبي يزيد، ونال منه مرتبةً عظيمةً وجاهاً واسعاً، وأعطاه مالاً جزيلاً، وكذلك اجتَمَعَ بتِيمُور وأعطاهُ خمسةَ آلاف دينار.

ثمّ جال البلادَ شرقاً وغرباً وأَخَذَ عن علمائها حتى بَـرَعَ في العلوم لا سيَّما الحديث والتفسير واللغة.

وتصانيفُـهُ تنيفُ على الأربعين، وأجلُّها كتابُـهُ الذي جَـمَعَ فيه بين «المحكم» و«العُباب»؛ إذ هو ستون مجلداً، ثم لَـخَّصَهُ في «قاموسه».

ولم يدخل بلدةً إلا أكرمه واليها، وكان سريعَ الحفظ جداً، بحيث لا ينامُ كلَّ ليلة حتى يحفظ مئتي سطر. وبالجملة فهو آيةٌ بالحفظ والاطلاع على العلوم.

---

(١) انظرها في: «إنباء الغمر» (٣: ٤٧-٥٠) و«المجمع المؤسس» (ص٣٩٦-٣٩٨)، وبَسَطَها في: «الضوء اللامع» (١٠: ٧٩-٨٦).

(٢) انظر في ذلك: «الإنباء» (١: ٤١٨) و«الضوء اللامع» (٥: ٣٣).

وُلِدَ سنةَ تسعٍ وعشرين وسبعمئة بـ(كازَرون)[1]، وتوفي وهو قاضٍ بـ(زَبِيد) سنةَ ستٍّ أو ٨١٧[2]، وهو ممتعٌ بحَواسّه، ودُفِنَ بتربة الشيخ الوليِّ بل القُطب إسماعيل الجَبَرْتي.

وهو آخِرُ مَن مات من العلماء الذين انْفَرَدَ كلٌّ منهم بفَنٍّ فاق فيه أقرانَهُ على رأس القرن الثامن، وأجلُّهم شيخُ الإسلام الإمامُ المجتهدُ أبو حفص السِّراج البُلْقِيني في الفقه، وإمامُ الحفَّاظ بل خاتِمَتُهم الزَّيْنُ العراقيُّ في الحديث، وشيخُ الإسلام السِّراج ابنُ الـمُلَقِّن في كثرة التصانيف وحُسْنِها في الفقه والحديث، والشمسُ الفَناريُّ في الاطلاع على العلوم العقلية والنقلية، والإمامُ أبو عبد الله بنُ عَرَفة في فقه المالكية، بل وفي سائر العلوم بالمغْرِب، والمجدُ صاحبُ الترجمة في اللُّغة.

هذا وفيما ذكرتُـهُ كفاية، سيَّمـا وقد اضطَـرَّنا[3] إلى اختصاره توجُّه[4] مولانا عناية الله أحمد أفندي ـ الذي كُتِبَ ذلك بسببه ـ إلى بلاده إثْرَ فراغه من حَجَّته الثانية، وفي حجّة الجمعة سنةَ...[5] تقبلها الله منه بمَنِّه وكرمه[6].

---

(١) كذا في الأصول و«الإنباء» (١: ٤١٨) و«الضوء» (٥: ٢٩)، والذي في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٦٣): «كارزين» بتقديم الراء ثم زاي. وهو الصواب. قال المجدُ في «القاموس» (ك ر ز): «وكارِزِين: د بفارس منه محمد بن الحسن، مقرئ الحرم. وبه ولدتُ، وإليه ينسب محدِّثون وعلماء». قال شارحُه الزَّبيدي في «التاج»: «وكارِزِينُ بكسر الراء كما هو المشهور، ومثله ضبطه الصَّاغانيّ، وضَبَطَه السَّمْعانيُّ بفتحها: د بفارِس... ومَن قال: بكازَرين أو كازَرون؛ فقد أخطأ، وقد توهَّم فيه كثيرٌ من الخواصّ». وانظر: «الأعلام» (٧: ١٤٦).

(٢) هذا ما في (ز) وهو الموافق لما في «الإنباء» (١: ٤١٨) و«المجمَع المؤسس» (ص٣٩٧) و«الضوء» (٥: ٣٤): (٨١٧هـ)، خلافاً لبقية الأصول.

(٣) في الأصل: «اضطررنا» والمثبت أنسب.

(٤) في الأصل: «هو توجه».

(٥) في الأصل: «٩٧» هكذا بالرقم، وظاهرٌ أن الخانة الأولى منه سقطت، إذا قلنا بأنّ تأليف الثبت كان في آخر عمر المصنف رحمه الله.

(٦) قوله: «سيما وقد اضطررنا... بمنه وكرمه» ساقط من الأصول عدا (ز).

والحاصلُ: أني أجزتُ لمولانا شيخ الإسلام المنوَّهِ باسمِهِ أولَ الكتاب، ولوَلَدِهِ درويش محمد الهاشميّ ـ متّعَه الله به، وأَوْصَلَ إليه ما لا يُحْصى من الخيرات والمسَرّات بسببه ـ [٦١/ب] ولسائر جماعته وأقاربِهِ وأحبابِهِ وذَوِيه وتلامذته[١]، ولأهل بلده، بل وأقليمه، بل ولِمَنْ أَدْرَكَ حياتي من المسلمين على مذهب مَن يَـرَى ذلك من أئمة الحديث المتقدِّمين والمتأخرين[٢]، المشهورُ ذلك والعملُ به فيما بينهم في القديم والحديث؛ لينفعَ الله به تلك الأقطارَ والعبادَ، وتظهَرَ به خصائصُ السُّنَّةِ الغرَّاء في كلِّ مُـجْتَمَعٍ ونادٍ، فتصير كما كانت في الزَّمَنِ القديم، من كونها مَحَطَّ علماء السُّنة والحديث القائمين بحقوقه وما يجب له من التعظيم والتفخيم:

أنْ يرويَ مولانا ومَن ذُكِرَ معه جميعَ ما ذكرتُهُ في هذه الأوراق، وكذا غيرُه مما تـجوزُ لي وعني روايتُـهُ، وأُثِـرَتْ لي وعني درايتُهُ، بشَرْطِهِ المعتَـبَر عند أئمة الحديث والنقل والسُّنَّة والأثر، من مَقْروءٍ ومَسْموعٍ ومُجازٍ إجازةً خاصةً أو عامةً ومناولةً ومُكاتبةً ووجادةً ومراسلة، ومن معقولٍ ومنقول، مَن فروعٍ وأصول، ومن تأليفٍ وتخريجٍ وتصنيفٍ وسائر كتبِ القراءاتِ والتفسيرِ والـحديثِ والفقهِ للأئمة الأربعة رضوان الله عليه أجمعين، وأصولِهم، وكلامٍ ونَحْوٍ وتَصْريفٍ ومعانٍ وبيانٍ وبَديع، ومن معاجيمَ ومسانيدَ ومُسْتَخْرَجاتٍ ومُسَلْسلات، ومن كُتُبِ السِّيَر والتواريخ مما أَخَذْتُهُ ودَرَيْتُه، أو وَجَدتُّهُ أو رَوَيْتُه.

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لِنَهْتَدِيَ لو لا أن هدانا الله، والحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصالحات، والشكرُ له بجيمع الآلات في جميع الحالات.

---

(١) العبارة في (ز): «والحاصل أني أجزتُ له ولولده متعه الله به وأوصل إليه جميعَ الخيرات والمسرّات بسببه، وأوصله إلى بلاده سالماً ومعافىً غانماً، ولابنِ أخته وأبيه ولسائر أقاربه وأحبائه وذويه وتلامذته وخَدَمِهِ وحرمِهِ ولأهل بلده...».

(٢) تقدّم ذكر الخلاف في ذلك، ويُنظر للمزيد: «تدريب الراوي» (١: ٤٤٧)، وما بعدها.

وأصلِّي وأسلِّمُ وأبارِكُ أفضلَ صلاةٍ وأفضلَ سلامٍ وأفضلَ بركةٍ على أفضلِ خلقك سيِّدِنا محمد وآله وصحبه وسلم، وسائرِ الأنبياء والمرسلين، والملائكةِ المقربين، وكلِّ مسلمٍ ومسلمةٍ، عددَ معلوماتك، ومدادَ كلماتك، كلما ذَكَرَكَ وذَكَرَهُ الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذِكْره الغافلون.

دعواهم فيها سبحانَك اللهمَّ، وتحيَّتُهم فيها سلام، وآخِرُ دعواهم أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

قال ذلك وكَتَبَه[١] فقيرُ عفو ربِّه وكَرَمِه، الملتجئُ إلى بيتِه وبلدِه وأَمْنِه وحَرَمِه؛ عِياذاً بعَفْوه الواسع، وكَرْمه الهامع، من بوائِقِهِ وخَطَلِهِ وخَطِئِهِ وزَلَلِـهِ وجُرْمِه[٢]، خادِمُ السُّنَّةِ الغَرَّاء، والعِلْم الشَّريف، بِحَرَمِ الله المعظَّم المُطَهَّر المُنيف، أحمدُ بنُ محمد بن محمد[٣] بن علي بن حَجَر السُّلَمُنْتيُّ أصلاً، والهَيْتَميُّ مولداً، والأَزْهَريُّ مَرْباً ومَنْشَأً، والصُّوفيُّ إرشاداً، والجُنَيْديُّ اتباعاً وانقياداً[٤]، والأشعريُّ اعتقاداً[٥]، والوائليُّ السَّعْديُّ نَسَباً، والشافعيُّ مذهباً[٦]، والطُّفَيْليُّ على بِساط كَرَم المولى مُحْتَقَراً ذَليلاً عند المُنْعِمِ عليه[٧] بِجَميع ما أَمَّلَهُ من فَضْله مَطْلباً، مع كونِهِ إنما يَسْتَحِقُّ طَرْداً وبُعْداً[٨]، لكنِ

(١) قوله: «وكتبه» ساقط من (أ).

(٢) في (د) و(ج): «وجرمه وخلله» بدل «وزَلَلِـهِ وجُرْمِه».

(٣) قوله: «بن محمد» ساقط من (أ).

(٤) في (ز): «والصوفي الجنيدي إرشاداً».

(٥) قوله: «اعتقاداً» ساقط من (ز).

(٦) قوله: «والشافعي مذهباً» ساقط من (أ) و(ز).

(٧) في (ز): «والطفيلي على بساط كرم المولى لينعم عليه».

(٨) قوله: «مع كونه إنما يستحق طردا وبعداً» ساقط من (ز).

الأَمَلُ في واسعِ الفضل والكَرَم، وهامعِ الجودِ والـمُسْبغِ للنِّعَم[١]، قضاءُ جميعِ المآرب، والمَنُّ عليه بسائر المطالب[٢]، عفا الله عنه وعن مشايخه ووالديه والمسلمين[٣].

حامداً مُصَلياً مُسَلِّماً مُـحَسْبِلاً مُـحَوْقلاً مُسَبِّحاً[٤] مُتَوكلاً مُفَوِّضاً مُسلِّماً في يوم السبت ثاني عشر رمضان المعظَّم قدرُهُ وحرمتُهُ سنةَ اثنين وسبعين وتسعمئة، أَحَسَنَ الله خاتِـمَتَها وخاتِـمَتَنا في خيرٍ وأَمْنٍ وعافية، بِمَنِّه وكَرَمِهِ وفَضْلِه وجُودِه، آمين[٥].

---

(١) في (د) و(ج): «لكن الأمل في واسع الكرم، وهامع الجود والنعم».

(٢) العبارة في (ز): «والراجي من واسع الفضل وهامع الكرم ما يقضي له مسؤولاً ومأرباً».

(٣) في (د): «عفى الله عنه وعن مشايخه وعن والديه والمسلمين، آمين آمين». وفي (ج): «عفى الله عنه وعن مشايخه وعن والديه وعن جميع المسلمين برحمته إنه هو العفو الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليماً، آمين آمين آمين». بهذا ختم الكتاب في هاتين النسختين، وليس فيهما الجملة الأخيرة.

(٤) في (ز): «محتسباً».

(٥) من قوله: «في يوم السبت ...» هو ما في (أ). وفي (ز): «في يوم الخميس خامس عشر ذي الحجة الحرام سنةَ سبعين وتسعمئة، أحسن الله خاتمتها وخاتمة ما بعدها في خير وأمن وعافية ودوام اشتغال بإكمال شَرْحَي «العُباب» و«المِشْكاة»، بمنِّه وكرمه وفضله وجوده، آمين».

جاء في خاتمة (ز): «وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الأربعاء سادس ربيعي [كذا] الأول من شهور سنة ١٠٨٤ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، آمين، على يد أفقر عباده وأحوجهم إلى مولاه محمد بن سليمان الشهير بالدجوي المالكي المؤذن بالخاصية، غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين، بمنه وكرمه، آمين».

وكتب بهامشها: «فرغ من مطالعته وانتقاء بعض الأسانيد العبدُ الفقيرُ محمد مرتضى الحسيني الزبيديّ عفي عنه في غرة رجب سنة ١١٧٣».

وفي خاتمة (د): «فرغ كاتبه الفقير من تحصيله قريب غروب شمس اليوم الخامس من شهر رمضان من شهور سنة ١٠٦١ إحدى وستين وألف عام من هجرة النبي عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وعنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين». =

تمّ الكتابُ في يوم الاثنين ثالث عشر رَجَب الفَرْد سنة ٩٧٣.

* * *

= هذا وقد فرغتُ من النظر في هذا الكتاب والتعليق عليه وتصحيحه مرّاتٍ ومراجعته كرّات حتىٰ جاء علىٰ هذا الوجه الذي أرجو أن يكون مرضيّاً نافعاً، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وكان ذلك مساء الأحد ثاني ربيع الآخر من سنة ١٤٣٥ للهجرة الموافق للثاني من شباط سنةَ ٢٠١٤م، وأنا الفقير إلىٰ عفو المولىٰ تعالى أمجد بن رشيد الشافعي لطف الله به.

ثبَت المصادر والمراجع(*)

- **آثار البلاد وأخبار العباد**، للإمام زكريا بن محمد القزويني (ت٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت.
- **إتحاف الفِرقة برَفْو الخرقة**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، ضمنَ كتابه الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- **الأدب المفرد**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٩٨٩م.
- **الأذكار**، للإمام يحيى بن شَرَف النووي (ت٦٧٦هـ)، الناشر الجفان والجابي - دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٤م.
- **الأربعون النووية**، للإمام يحيى بن شَرَف النووي (ت٦٧٦هـ)، ضمن شرحه «الفتح المبين» للإمام ابن حجر الهيتمي، بعناية أحمد جاسم المحمد وقصي محمد الحلّاق وأنور الداغستاني، دار المنهاج، جدة، ط٢، ٢٠٠٩م.
- **أسانيد الفقيه ابن حَجَر الهيتمي**، للعلامة محمد ياسين الفاداني (ت١٤٢٠هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٣٨هـ تقرير دار صادر، بيروت.
- **الإعلام بأعلام بيت الله الحرام**، لقطب الدين محمد بن أحمد النهروالي الحنفي (ت ٩٨٨هـ)، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ.

(*) فاتني في هذا الثبَت طائفةٌ من الكتب كنتُ رجعتُ إليها وقتَ إقامتي بحضرموت، وتعذّر عليَّ بعد ذلك الوقوف على معلومات طبعها، فأسقطتُ ذكرها مضطراً، والله المستعان.

- **الأعلام**، لخير الدّين بن محمود الزِّرِكْلِيّ (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٣، ٢٠٠٢م.
- **أعيان العصر وأعوان النصر**، للإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق د. علي أبو زيد ود. نبيل أبو عشمة ود. محمد موعد ود. محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.
- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، للإمام محمد بن علي ابن دَقيق العِيد (ت٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الإمام ابن حَجَر الهيتميّ المكيّ وجُهوده في الكتابة التاريخية**، للدكتورة لمياء أحمد شافعي، مكتبة ومطبعة الغد، مصر، ط١، ١٩٩٨م.
- **الإمامُ ابن حَجَر الهيتميّ وأثرُه في الفقه الشافعيّ**، د.أمجد رشيد، رسالة ماجستير بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية، نوقشت عام ٢٠٠٠م، لم تطبع بعد.
- **إنباء الغمر بأبناء العمر**، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٩٦٩م.
- **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، للعلّامة مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العُلَيْمي الحنبلي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق عدنان يونس نباتة، مكتبة دنديس، عمان.
- **الأنساب**، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السَّمْعانيّ (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلِّمي وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٩٦٢م.
- **الباعث الحثيث**، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت.
- **البداية والنهاية**، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٨٨م.
- **البدر الطالع بمَحاسن مَن بعد القرن السابع**، للقاضي محمد بن علي الشَّوْكانيّ (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

- **البرقة المشيقة بذكر لباس الخرقة الأنيقة**، للعلّامة الشيخ علي بن أبي بكر السَّكران باعلوي (ت٨٩٥هـ)، طبع في مصر، ١٣٤٧م.
- **البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى عَلِيّ**، للسيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ)، مكتبة القاهرة، ط٣، ٢٠٠٩م.
- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، للإمام كمال الدين عمر بن أحمد ابن العَديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق د. سهيل زَكّار، دار الفكر، بيروت.
- **بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد**، للإمام عبد الرحمن بن علي الديبع (ت٩٤٤هـ)، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ٢٠٠٦م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
- **تاج التراجم في طبقات الحنفية**، للإمام قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت٨٧٩هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٢م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للحافظ محمّد بن محمّد المرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، دار الهداية.
- **تاريخ إربيل**، للإمام شرف الدين المبارك بن أحمد اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق سامي الصقار، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠م.
- **تاريخ دمشق**، للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- **تاريخ الخلفاء**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطيَ (ت٩١١هـ)، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٤م.

ـ **تاريخ شَنْبل**، للعلامة أحمد بن عبد الله شنبل العلوي (ت٩٢٠هـ)، بعناية عبد الله بن محمد الحبشي، ط١، ١٤١٥هـ.

ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتَبه**، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

ـ **التحصيل من المحصول**، للإمام سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت٦٨٢هـ)، تحقيق د. عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م.

ـ **تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن**، للعلّامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل (ت٨٥٥هـ)، تحقيق عبد الله بن محمدالحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.

ـ **تحفة المحتاج بشرح المنهاج**، للإمام أحمد بن محمد حَجَر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض.

ـ **تذكرة الحفاظ**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تصحيح الشيخ عبد الرحمن ابن يحيى المعلِّمي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آبار الهند، ط٤، ١٩٦٨م.

ـ **ترتيب الأمالي الخميسية**، ليحيى بن الحسين الشجري الجرجاني (ت٤٩٩ هـ)، رتبها القاضي محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت٦١٠هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

ـ **تلخيص المستدرك**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبيّ (ت ٧٤٨هـ)، دار المعرفة.

ـ **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، للإمام عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ٢٠٠٩م.

ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للإمام يحيى بن شَرَف النّوويّ (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ **تهذيب التهذيب**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ (ت٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- **توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨م.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، للإمام محمد بن عبد الله المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **ثبَت الأمير، المسمّى بـ«سد الأرب من علوم الإسناد والأدب»**، للعلّامة محمد بن محمد الأمير الكبير المصري (ت ١٢٣٢هـ)، مطبعة حجازي، ط٢.
- **ثبت شيخ الإسلام زكريا الأنصاري**، تخريج الحافظ السخاوي، تحقيق محمد بن إبراهيم الحسين، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- **الثقات**، للإمام أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٩٧٣م.
- **الجامع الصحيح**، للإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر وإبراهيم عطوه عوض، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- **جامع بيان العلم وفضله**، للإمام يوسف بن عبد الله ابن عبد البَرّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٤م.
- **الجزء اللطيف في التحكيم الشريف**، للإمام أبي بكر بن عبد الله العيدروس، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٣٦م.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، للعلامة عبد القادر القرشي الحنفي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هَجَر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- **الجواهر المكَلَّلة في الأخبار المسلسلة**، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق د. كمال فَتُّوح، دار الفتح للدراسات والنشر، عَـمّان، ط١، ٢٠١١م.

- **جياد المسلسلات**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق مَجْد أحمد مكي، دار البشائر الإسلامية ببيروت ودار نور المكتبات بجدّة، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **حاشية على نهاية المحتاج**، للإمام نور الدّين عليّ بن عليّ الشَّبْرامَلِّسي (ت١٠٨٧هـ)، أسفل نهاية المحتاج لمحمد الرملي، دار الفكر، بيروت.
- الحاوي للفتاوي، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٤م.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، للعلّامة محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي الدمشقي (ت١١١١هـ)، (بدون ناشر).
- **الخيرات الحسان في مناقب الإمنام أبي حنيفة النعمان**، للإمام أحمد بن محمد ابن حَجَر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، مصوَّرة عن الطبعة الهندية، ١٣٢٤هـ.
- **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د. سالم الكرنكوي الألماني، تصوير دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.
- **دُستور العلماء «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون»**، للعلّامة القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، للإمام إبراهيم بن علي ابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ديوان الإسلام**، للعلامة محمد بن عبد الرحمن الغَزِّي (ت ١١٦٧هـ)، تحقيق سيِّد كسروي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

- **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، للحافظ محمد بن أحمد الفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **ذيل طبقات الحفاظ**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
- **رحلة ابن بَطوطة «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»**، للرحالة محمد بن عبد الله الطنجي، المعروف بابن بَطُّوطة (ت٧٧٩هـ)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧ هـ.
- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرّفة**، للعلامة محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط٦، ٢٠٠٠م.
- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، للإمام يحيى بن شَرَف النّووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٩١م.
- **ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا**، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد الخَفَاجي (ت ١٠٦٩هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- **السُّحُب الوابلة على ضرائح الحنابِلة**، للعلامة محمد بن عبد الله بن حميد النجدي (ت ١٢٩٥هـ)، تحقيق بكر أبو زيد ود. عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.
- **السّلوك في طبقات العلماء والملوك**، للعلامة محمد بن يوسف الجَنَديّ اليمني (ت٧٣٢هـ)، تحقيق محمد الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط٢، ١٩٩٥م.
- **السّلوك لمعرفة دول الملوك**، للإمام أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، للعلّامة عبد الملك بن حسين العصامي (ت١١١١هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة.
- **السّنا الباهر بتكميل النور السافر**، للعلّامة محمد بن أبي بكر الشِّليّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق إبراهيم المقحفي، مكتبة الإرشاد، ط١، ٢٠٠٤م.
- **السنة لابن أبي عاصم**، للحافظ أبي بكر أحمد بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٠م.

- **سنن ابن ماجه**، للحافظ محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.
- **سنن أبي داود**، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- **السنن الكبرى**، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- **سنن النسائي «المجتبى»**، للإمام أحمد بن شُعيب النَّسَائي (ت٣٠٣هـ)، دار الجيل.
- **سير أعلام النبلاء**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق الشيخ شُعَيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ٢٠٠١م.
- **شجرة النُّور الزّكية في طبقات المالكية**، للعلّامة محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، للعلّامة عبد الحي بن أحمد ابن العماد العكري (ت١٠٨٩هـ)، دار الفكر.
- **شرح السُّنة**، للإمام محيي السُّنة الحسين بن مسعود البَغَويّ (ت٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- **الشرح الكبير «العزيز بشرح الوجيز»**، للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- **شرح سنن أبي داود «الإيجاز»**، للإمام يحيى بن شَرَف النّوويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق مشهور حسن سلمان، الدار الأثرية، عمّان، ط١، ٢٠٠٧م.
- **شرح صحيح مسلم**، للإمام يحيى بن شَرَف النّوويّ (ت٦٧٦هـ)، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- **شرح عِلَل الترمذي**، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق د. همّام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٩٨٧م.
- **شُعَب الإيمان**، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون معَ الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ٢٠٠٣م.

- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، للعلّامة أحمد بن مصطفى طاشْكُبْري زَادَهْ (ت٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **الصحاح**، للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- **صحيح البخاري مع فتح الباري** بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- **صحيح مسلم مع شرح النووي** بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، للإمام أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السّخاوي (ت٩٠٢هـ)، نَشر دار مكتبة الحياة، بيروت.
- **طبقات الأولياء**، للإمام سراج الدين عمر بن علي ابن الملقِّن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
- **طبقات الحفاظ**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص**، للعلامة أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي (ت٨٩٣هـ)، تحقيق عبد الله بن محمد الحبشي، الدار اليمنية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **الطبقات السَّنية في تراجم الحنفية**، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الغَزّي (ت١٠١٠هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، القاهرة، ١٩٧٠م.
- **طبقات الشاذلية**، للكوهن، تحقيق محمد أديب الجادر، دار البيروتي، دمشق، ٢٠٠٠م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبْكيّ (ت٧٧١هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطَّنَاحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دا إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

- **طبقات الشافعية**، للإمام أبي بكر بن أحمد، المعروف بان قاضي شُهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٧م.
- **الطبقات الصغرى**، للإمام عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ)، تحقيق عبد القادر عطا، مكتبة القاهرة، ١٩٩٠م.
- **طبقات الصوفية**، للإمام محمد بن الحسين السُّلَمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق نور الدين شريبة، دار الكتاب النفيس، ط٢، ١٩٨٦م.
- **الطبقات الكبرى**، للإمام عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ)، مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه، مصر، ١٣١٥هـ.
- **طبقات المفسِّرين**، للعلّامة أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٩٩٧م.
- **طبقات المفسرين**، محمد بن علي الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **طبقات صُلَحاء اليَمَن**، للعلّامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السكسكي اليمني (ت٩٠٤هـ)، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، مكتبة الارشاد، صنعاء.
- **العِبَر في خبر مَن غَبَر**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **عقد اليواقيت الجوهرية وسمط العين الذهبية بذكر طريق السادات العلوية**، للعلامة عيدروس بن عمر الحبشي (ت١٣١٧هـ)، تحقيق د. محمد بن أبي بكر باذيب، دار العلم والدعوة، تريم حضرموت، ودار الفتح للدراسات والنشر، عَمّان، ط٢، ٢٠١١م.
- **الغاية القُصوى في دراية الفتوى**، للإمام عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق د. علي القره داغي، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٨م
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، للإمام محمد بن محمد بن يوسف ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.
- **غُرَر البهاء الضوي ودرر الجمال البديع البهي (في تراجم بني عَلَوي)**، للعلّامة محمد بن علي بن علوي خرد (٩٦٠هـ)، ط١، ٢٠٠٧م (دون اسم ناشر).

- **الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض**، للإمام عياض بن موسى اليَحْصُبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق ماهر زهير جرّار، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.
- **الفتاوى الحديثية**، للإمام أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٩٨٩م.
- **الفتاوى الفقهية الكبرى**، للإمام أحمد بن محمد حَجَر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، دار صادر، بيروت.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، مصورة الطبعة السلفية.
- **فتح القوي في ذكر أسانيد السيد حسين الحبشي العلوي**، للعلّامة عبد الله بن محمد غازي (ت١٣٦٥هـ)، ط١، ١٩٩٧م (بدون اسم ناشر).
- **الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية**، للإمام محمد بن عَلَّان الصديقي (ت١٠٥٧هـ)، المكتبة الإسلامية.
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، للعلّامة محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغَرْب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
- **الفِهْرست الصغير «زاد المسير في الفهرت الصغير»**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق د. يوسف مرعشلي، دار البشائر، بيروت، ٢٠٠٧م.
- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، للعلّامة محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- **الفوائد المدنية فيمن يفتى بقوله من أئمة الشافعية**، للعلامة محمد بن سليمان الكردي (ت ١١٩٤هـ)، بعناية بسام الجابي، دار الجفان والجابي، قبرص، دار نور الصباح، دمشق، ط١، ٢٠١١م.
- **القاموس المحيط**، للإمام محمد بن يعقوب الفِيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العِرْقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- **القبس الحاوي لغُرر ضوء السخاوي**، للعلّامة عمر بن أحمد الشماع الحلبي (ت٩٣٦هـ)، تحقيق حسن إسماعيل مروة وخلدون حسن مروة، دار صادر.

- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، للإمام الطيب بن عبد الله بامخرمة (ت٩٤٧هـ)، عني به بوجمعة مكري وخالد زواري، دار المنهاج، جدة، ط١، ٢٠٠٨م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، للحافظ أبو أحمد بن عدي الجُرْجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سِنّة، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتَهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للإمام إسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢م)، تحقيق الشيخ أحمد القَلّاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٥م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكُتُب والفنون**، للعلّامة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القُسطنطيني، المشهور بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.
- **كفّ الرعاع عن محرمات اللهو والسماع**، للإمام أحمد بن محمد حَجَر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، تحقيق محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- **الكواكب الدرية في تراجم السَّادة الصوفية**، للإمام محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت.
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، للإمام نجم الدين الغزيّ (ت١٠٦١هـ)، تحقيق د. جبرائيل جبور، دار الآفاق، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- **لسان العرب**، للإمام محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- **لسان الميزان**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.
- **المجالسة وجواهر العِلْم**، للحافظ أحمد بن مروان الدِّينَوري المالكي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.
- **مجمع الزوائد ومَنبع الفوائد**، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- **المجموع شرح المهذب**، للإمام يحيى بن شَرَف النّوويّ (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر.
- **مختار الصحاح**، للإمام زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.

- **المختارة «الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما»**، للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.
- **مختصر نشر النَّوْر والزَّهْر في تراجم أفاضل مكةَ من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر**، للعلّامة أبو الخير عبد الله مرداد المكيّ، اختصار محمد العامودي وأحمد علي، عالم المعرفة، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- **مرآة الجنان وعِبرة اليَقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، للإمام عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **المستدرك على الصحيحين**، للإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- **مسند أبي داود الطَّيالِسيّ**، للحافظ أبي داود سليمان بن داود الطّيالسي البَصريّ (ت٢٠٤هـ)، تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هَجَر، مصر، ط١، ١٩٩٩م.
- **مسند أبي يَعْلى**، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- **مسند الحُمَيدي**، للحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيدي (ت٢١٩هـ)، تحقيق حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق، ط١، ١٩٩٦م.
- **مسند أحمد**، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
- **مَشيخة الإمام السراج عمر بن علي القزويني** (ت٧٥٠هـ)، تحقيق د. عامر حسن صبري، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٥م.
- **ابن مشيش شيخ الشاذلي**، لزكية زوانات، ترجمة أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للإمام أحمد بن محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

- **المصنف في الأحاديث والآثار**، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد، المعروف بابن أبي شَيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرُّشْد، الرياض.
- **المعجم الأوسط**، للحافظ سليمان بن أحمد الطَّبَرانيّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
- **معجم البلدان**، للإمام ياقوت بن عبد الله الحَمْويّ (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢: ١٩٩٥م.
- **معجم السَّفَر**، للحافظ أحمد بن محمد السِّلَفي (ت٥٧٦هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- **المعجم الكبير**، للإمام سليمان بن أحمد الطَّبَراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، لمصطفى عبد الكريم الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- **المعجم المفهرس «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة»**، للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق محمد شَكُّور الميادينى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- **معجم المؤلِّفين**، لعمر بن رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **المعجم الوسيط**، لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
- **المعزى في مناقب أبي يَعزى**، للشيخ أحمد التادلي الصومعي (ت١٠١٣هـ)، تحقيق علي الجاوي، منشورات جامعة ابن زهر، ١٩٩٦م.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشترة على الألسنة**، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، دار هجر، بيروت، ١٩٨٦م.
- **مقاييس اللغة**، للإمام أحمد بن فارس القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

- **المقدمة في علوم الحديث «معرفة علوم الحديث»**، للإمام عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عِتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- **مناقب الشافعي**، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، مصر.
- **المنجَم في المعجم**، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- **المنح الرحمانية في الدولة العثمانية**، للعلّامة محمد بن محمد أبي السرور البكري الصديقي (١٠٢٨هـ)، تحقيق د. ليلى الصباغ، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- **منحة الفتاح الفاطر بذكر أسانيد السادة الأكابر**، للعلامة عيدروس بن عمر الحبشي (ت١٣١٧هـ)، بعناية عبد الله بن محمد الحبشي، دار الفقيه، تريم حضرموت، ط١، ١٩٩٨م.
- **المنخول من تعليقات علم الأصول**، للإمام محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.
- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**، للإمام مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العُلَيمي الحنبلي (ت ٩٢٨هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار صادر بيروت ودار البشائر دمشق، ١٩٩٧م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، للإمام يوسف بن تغري بردي الحنفي (ت٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- **نفائس الدُّرَر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر (الهيتمي)**، للشيخ أبو بكر بن محمد باعَمْرو السَّيْفيّ، تحقيق د. أمجد رشيد، دار الفتح للدراسات والنشر، عَـمّان، ٢٠١٤م.
- **نفحات الأنس من حضرات القدس**، للملّا نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق محمد أديب الجادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- **نفحة المندل في ترجمة سيدي الشيخ الكبير علي الأهدل**، لأبي بكر بن أبي القاسم الأهدل (ت١٠٣٥هـ)، تحقيق محمد بن محمد بن عبده سليمان الأهدل، دار البرهان للطباعة، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، للحافظ أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٤م.
- **نهاية المطلب في دراية المذهب**، للإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق د. عبد العظيم الدِّيب، دار المنهاج، جدة، ط١، ٢٠٠٧م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام المبارك بن محمد ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطَّنَاحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، للعلّامة عبد القادر بن شَيخ العَيْدَرُوس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- **نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج**، للعلّامة أحمد بابا التنبكتي المالكي (ت١٠٣٦هـ)، منشورات الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٩٨٩م.
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، وصوِّرت بدار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الوافي بالوفيات**، للإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، للإمام أحمد بن محمد ابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

* * *

الفَهْرَسُ التّفْصِيليُّ للمَوضُوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الفَهْرَسُ الإجماليُّ للمَوضُوعات

الموضوع	الصفحة

* * *